

محاسبة

الاستثمار والتمويل

في المنشآت المالية

Accounting For

Financial

Institutions

الأستاذ الدكتور

أحمد صلاح عطية

كلية التجارة - جامعة الزقازيق







محاسبة الاستثمار والتمويل

فى المنشآت المالية

Accounting for Financial Institutions

دكتور

أحمد صلاح عطية

استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة الزقازيق

2010

الدار الجامعية

84 شارع زكريا غنيم - تانيس سابقاً

E-mail : m20ibrahim@yahoo.com

Web Site : www.eldarelgamaya.com

☎ : 5907466 - 5917882

اسم المؤلف : د. أحمد صلاح عطية

اسم الكتاب : محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية

الناشر : الدار الجامعية – الإسكندرية

العنوان : 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية

تليفون : 5917882 – 5907466

الطبعة : الأولى

سنة النشر : 2010

رقم الإيداع : 2009/19414

رقم الترخيم الدولي : 5 – 171 – 422 – 977 – 978

فريق عمل الكتاب :

التجهيز والإشراف الفني : الدار الجامعية إسكندرية

تصميم الغلاف : أميرة أحمد رافت

المكان .. والمكانة !!

" الفرق بين المكان والمكانة ، أن المكان بطبيعته مؤقت ، كما أن الذي يمنحك المكان يستطيع أن يسترده منك في أي لحظة. أما المكانة فأنت الذي تصنعها لنفسك في قلوب وفي ذاكرة الناس من خلال تقديرهم واحترامهم لعملك أو لمواقفك في الحياة ...

إذن، فالمكان زائل، أما المكانة فلا تزول !! "

محمد حسنين هيكل

Contents

المحتويات

الجزء الأول: محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية	
مقدمة.....	1
الباب الأول: طبيعة الجهاز المصرفي.....	5
الفصل الأول: هيكل الجهاز المصرفي.....	9
هيكل الجهاز المصرفي.....	10
البنوك المركزية.....	11
البنوك التجارية.....	12
بنوك الاستثمار.....	15
البنوك المتخصصة.....	16
الشركات القابضة البنكية.....	20
البنوك دولية النشاط.....	22
البنوك الشاملة.....	23
البنوك الإسلامية.....	24
الفصل الثاني: هيكل الجهاز المصرفي المصري.....	27
نشأة البنوك في مصر.....	27
وحدات الجهاز المصرفي المصري.....	31
الهيكل الحالي للجهاز المصرفي المصري.....	33
الفصل الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية.....	35
خصائص أنشطة البنوك وتأثيرها على النظام المحاسبي.....	35
الدليل المحاسبي بالبنوك التجارية.....	43
هوامش الباب الأول.....	49
الباب الثاني: المحاسبة عن موارد البنوك التجارية.....	53
الفصل الأول: حقوق المساهمين.....	57
المعالجة المحاسبية لعمليات حقوق المساهمين.....	59
عمليات إصدار الأسهم.....	59
عمليات تخصيص جزء من الأرباح في شكل احتياطي.....	65
عمليات توزيع الأرباح.....	68

73.....	الفصل الثاني: الاقتراض..
74.....	مصادر الاقتراض..
75.....	الاقتراض من البنوك التجارية ..
78.....	الاقتراض بمقتضى اتفاقيات إعادة الشراء..
80.....	القبولات المصرفية ..
83.....	الأوراق التجارية ..
85.....	الاقتراض من البنك المركزى..
87.....	السندات طويلة الأجل..
95.....	الفصل الثالث: الودائع..
98.....	الودائع الجارية ..
99.....	ودائع التوفير..
100.....	الودائع لأجل..
102.....	المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع..
125.....	هوامش الباب الثاني ..
127.....	الباب الثالث: المحاسبة عن استثمار الموارد فى البنوك التجارية..
133.....	الفصل الأول: الأصول النقدية ..
135.....	نسبة السيولة ..
142.....	عناصر النقدية فى البنوك التجارية ..
144.....	المعالجة المحاسبية لعمليات النقدية ..
147.....	الفصل الثاني: الإقراض أو الائتمان..
148.....	مصادر تمويل لتغطية الاحتياجات التمويلية ..
151.....	المبحث الأول : الائتمان النقدي..
153.....	المبادئ الأساسية للإقراض..
155.....	اتخاذ قرار منح الائتمان بالبنك التجارى..
169.....	المحاسبة عن عمليات منح الائتمان..
171.....	القروض التجارية ..
177.....	القروض العقارية ..

182	القروض الاستهلاكية ..
191	القروض المجمعة ..
196	مخصص القروض ..
199	الفوائد تحت التحصيل المدومة ..
201	أسس تقييم القروض ومخصصاتها طبقاً لتعليمات البنك المركزى ..
207	المبحث الثاني : خطابات الضمان ..
208	أطراف خطابات الضمان ..
210	أنواع خطابات الضمان ..
216	غطاء خطابات الضمان ..
218	إجراءات إصدار خطابات الضمان ..
235	المبحث الثالث : الاعتمادات المستندية ..
236	أطراف الاعتمادات المستندية ..
237	أنواع الاعتمادات المستندية ..
243	الدورة المستندية والمحاسبية للاعتمادات المستندية ..
259	الفصل الثالث : الاستثمارات فى الأوراق المالية ..
260	مكونات محفظة الأوراق المالية فى البنوك التجارية ..
261	أذون الخزانة ..
261	السندات الحكومية ..
262	الأوراق المالية المضمونة من الحكومة ..
262	الأوراق المالية غير الحكومية ..
263	الاستثمارات المباشرة ..
263	صناديق الاستثمار ..
264	قواعد إدارة محافظ الأوراق المالية ..
266	استراتيجيات إدارة الاستثمارات المالية بالبنوك التجارية ..
268	المحاسبة عن الاستثمارات المالية فى ظل المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) ..
300	المحاسبة عن استثمارات الأوراق المالية فى البنوك المصرية ..
329	هوامش الباب الثالث ..

333	الباب الرابع: التقارير المحاسبية للبنوك التجارية
337	الفصل الأول: التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية ..
338	قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية ..
343	قائمة الدخل ..
350	قائمة التدفقات النقدية ..
354	قائمة توزيعات الأرباح ..
355	قائمة التغير في حقوق المساهمين ..
361	الفصل الثاني: التقارير المرحلية وملخصات التقارير السنوية ..
362	التقارير المرحلية للبنوك التجارية ..
363	قواعد إعداد التقارير المرحلية ..
364	قواعد نشر التقارير المرحلية في مصر ..
364	ملخصات التقارير السنوية للبنوك التجارية ..
365	قواعد إعداد ونشر ملخصات التقارير السنوية ..
371	هوامش الباب الرابع ..
373	الباب الخامس: استخدام التقارير المحاسبية في تقييم أداء البنوك التجارية
377	الفصل الأول: تقرير المراجع والإيضاحات المتممة
377	رأى المراجع ..
379	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الرسمية ..
389	الفصل الثاني: التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية للبنوك التجارية ..
393	تحليل المقارنات والتغيرات ..
397	التحليل الرأسي باستخدام قوائم التوزيع النسبي ..
403	الفصل الثالث: تحليل العمليات باستخدام النسب والمؤشرات المالية ..
404	نسب السيولة ..
405	نسب الربحية ..
407	نسب ملاحة رأس المال ..
409	معدلات النمو ..
410	نسب توظيف الأموال ..
413	هوامش الباب الخامس ..

Contents

المحتويات

415.....	الجزء الثاني : محاسبة الاستثمار والتمويل في شركات التأمين
417.....	مقدمة
421.....	الفصل الأول طبيعة أنشطة التأمين
424.....	أنواع التأمين
428.....	أهمية منشآت التأمين
430.....	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين
431.....	الفصل الثاني : النظام المحاسبي في شركات التأمين
431.....	خصائص أنشطة شركات التأمين وتأثيرها على النظام المحاسبي
434.....	المجموعة المستندية في شركات التأمين
434.....	المجموعة الدفترية في شركات التأمين
439.....	الفصل الثالث: الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين
439.....	عمليات إصدار وثائق التأمين
442.....	عمليات إعادة التأمين
446.....	العمليات الخاصة بالتعويضات
448.....	عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية
455.....	الفصل الرابع : الاستثمارات في شركات التأمين
456.....	طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين
459.....	الاستثمارات في الأوراق المالية
476.....	الاستثمارات العقارية
489.....	الإقراض برهون
509.....	الفصل الخامس: التقارير المحاسبية لشركات التأمين
512.....	قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية
526.....	قائمة الدخل
531.....	قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

Contents

المحتويات

540.....	قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
542.....	قائمة التدفقات النقدية
544.....	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
593.....	هوامش الجزء الثاني
595.....	الجزء الثالث : محاسبة الاستثمار والتمويل في صناديق الاستثمار
597.....	مقدمة
601.....	الباب الأول: طبيعة نشاط صناديق الاستثمار
604.....	ماهية صناديق الاستثمار
606.....	وثائق الاستثمار
607.....	محافظ الأوراق المالية
612.....	أشكال صناديق الاستثمار في مصر
620.....	أنواع صناديق الاستثمار
624.....	صناديق الاستثمار في مصر
625.....	هوامش الباب الأول
627.....	الباب الثاني: المحاسبة والإفصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار
629.....	مقدمة
630.....	الفصل الأول : النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار
630.....	خصائص أنشطة صناديق الاستثمار وتأثيرها على النظام المحاسبي
638.....	المجموعة المستندية في صناديق الاستثمار
638.....	المجموعة الدفترية في صناديق الاستثمار
643.....	ال دليل المحاسبي لصناديق الاستثمار
651.....	الفصل الثاني: إجراءات : المحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار
652.....	العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار
682.....	المعالجة المحاسبية عند تصفية الصندوق

Contents

المحتويات

693.....	عمليات الاستثمار فى الأوراق المالية
722.....	مصرفات الصندوق
739.....	الفصل الثالث: التقارير المحاسبية لصناديق الاستثمار
740.....	التقارير المحاسبية السنوية
759.....	التقارير المرحلية
	ملحق رقم 1
773.....	(أ) نموذج لنشرة اكتاب أحد صناديق الاستثمار المفتوحة
786.....	(ب) نموذج لنشرة اكتاب أحد صناديق الاستثمار المغلقة
	ملحق رقم 2
	صناديق الاستثمار فى القانون (95) لسنة 1992
801.....	الخاص بسوق رأس المال فى مصر

الجزء الأول

محاسبة الاستثمار
والتمويل في
البنوك التجارية

Bank Accounting

يعد النظام المصرفي بأجهزته المختلفة عصب الاقتصاد القومي لأي من دول العالم ، من خلال ما يباشره من تجميع للمدخرات ، والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية ، والائتمان بأشكاله المختلفة، إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لاغنى عنها لاقتصاد أى بلد في مختلف دول العالم، يضاف إلى ذلك أيضاً الدور الحيوى الذى يلعبه الجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية، وفى إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية ، وكذا في مجالات التنمية والتمويل وبالأخص فيما يتعلق بدول العالم الثالث.

ومع بشائر إشراقة تسير العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين، تد - فى الأفق إرهابات لتحديات شتى للجهاز المصرفي المصري، أبرزها تحرير تجارة الخدمات المصرفية لتزول الحواجز بين الأسواق، ويتحول العالم إلى سوق مفتوحة تتنافس فيها البنوك وجهاً لوجه فى ظل انحسار تام للحماية الحكومية، وهو ما كان سبباً لحدوث الأزمة المالية العالمية التي ترتب عليها إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهو ما يؤذن بتكالب مجموعة كبيرة من الصعوبات التي ينبغي على البنوك المصرية التكاتف فى سبيل التغلب عليها. ويمكن بيان بعضاً منها فى الآتى :

- اتجاه العديد من البنوك - فى دول العالم الأخرى - نحو التكتل والاندماج على النطاق الدولى لتحول إلى كيانات عملاقة يتجاوز حجم أعمالها أكثر من عشرة أمثال حجم أعمال كافة الوحدات المصرفية المصرية مجتمعة .

- وجود احتمال أن تؤثر تلك التكتلات - عندما تدخل السوق المصرى - على مجمل السياسات النقدية والائتمانية المتبعة من قبل وحدات الجهاز المصرفى الوطنى ، من خلال استخدامها لسياسات تضخمية أو انكماشية تتفق ومصالحها فى المقام الأول.
 - تزايد عدد البنوك الأجنبية أو فروعها التى ستدخل السوق المصرى - وتدخل فى منافسة شرسة بالتالى مع البنوك الوطنية - كنتيجة منطقية لإلغاء الرقابة على أسعار الصرف الأجنبى، وإطلاق حرية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الخدمات المالية .
 - تزايد إقبال العملاء نحو الودائع قصيرة الأجل - كنتيجة لتحرير أسعار الفائدة - وهو ما يترتب عليه إعادة توظيف تلك الأموال فى استخدامات قصيرة الأجل ، وذلك على حساب المدخرات طويلة الأجل التى يترتب على انكماشها قصور فى تمويل الاستثمارات الجديدة .
- ولقد ألقى ذلك بظلاله على جموع الباحثين والمفكرين فى علوم المصارف للبحث عن سبل لمواجهة البنوك لتلك التحديات بشكل يضمن استمرارها على حلبة المنافسة. وقد أدلى المحاسبون بدلوهم فى هذا المجال عن طريق بحث أفضل المقومات التى يمكن أن يركز عليها نظام المعلومات للحاسبى بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية احتياجات مستخدمى التقارير المحاسبية - داخل وخارج البنك - وفى نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على :
- تخطيط ورقابة مستويات الإنفاق والتحصيل سواء على الأجل الطويل أو فى الأجل القصير.
 - إدارة أصول والتزامات البنك بأكبر قدر من الكفاءة .
 - توفير مؤشرات ناجحة لقياس درجة فعالية نظم الرقابة الداخلية .
 - الإفصاح أو الشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالى.

وفى مثل هذه الظروف، التى تحتم ضرورة المشاركة فى الجهد المبذول - ولو بالقليل - من أجل علو شأن البنوك المصرية وتثبيت أقدامها فى مواجهة التحديات المقبلة ، يخرج هذا المؤلف إلى حيز الوجود ليتناول بالتفصيل موارد البنوك التجارية وأوجه استثمارها، والمشاكل والتطبيقات المحاسبية الخاصة بها، وطرق الإفصاح عنها، وهو منهج يتميز بقدرته الفائقة على الربط بين كلاً من مشاكل المحاسبة، ومشاكل الإدارة والتمويل والاستثمار بالبنوك التجارية باعتبار أن الأولى تعد انعكاساً ونجسداً حياً للثانية ، وهو ما يعنى بالتالى تحقيق المزج والتواصل بين المحاسبة وإدارة الأعمال بشكل يحقق متعة وفائدة للقارئ.

وتم التعرض لتفاصيل هذا الموضوع الحيوى من خلال خمسة أبواب هى على الترتيب:

- طبيعة الجهاز المصرفى، ويتم فيه إعطاء فكرة موجزة عن تسلسل التطور التاريخى لنشاط المصرفى على المستوى العالمى ثم على المستوى المحلى، بعدها يتم التعرض لأبرز خصائص النشاط المصرفى وتأثيرها على النظام المحاسبى.
- موارد البنوك التجارية ، ومشاكل المحاسبة عنها، وفيه يتم التعرض لثلاثة من مصادر الأموال وكيفية المحاسبة عن كل منها، وهى : حقوق المساهمين، والاقتراض، والودائع.
- استثمار الموارد فى البنوك التجارية وكيفية المحاسبة عنها، وفيه يتم التركيز على استثمار الأموال فى الأصول النقدية ، ومنح الائتمان أو الاقتراض، ومحافظ الأوراق المالية مع المشاكل المحاسبية المرتبطة بكل مجال من مجالات الاستثمار .
- التقارير المحاسبية للبنوك التجارية ، وفيها يتم تناول كافة التقارير المالية السنوية والمرحلية وملخصاتها التى يتعين على البنوك الوفاء بها تلبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية للنظام المحاسبى القائم.

- استخدام التقارير المحاسبية في تقييم أداء البنوك التجارية ، وفيه يتم التركيز على أدوات التحليل المالي التي يمكن استخدامها في تقييم أداء البنوك التجارية بما يضمن التأكد من فعالية مخرجات النظام المحاسبي في إعطاء صورة دقيقة عن سير الأعمال بوحدات الجهاز المصرفي المختلفة .

الباب الأول

PART ONE

طبيعة

الجهاز

المصرفي

The Nature of Banking

الفصل الأول : هيكل الجهاز المصرفي

الفصل الثاني : هيكل الجهاز المصرفي المصري

الفصل الثالث : النظام المحاسبي في البنوك التجارية

من الطبيعي أن يستهل الكاتب سطره ، بفكرة موجزة عن طبيعة الجهاز المصرفي عموماً، وفي مصر بعفة خاصة . وهو ما ينصرف إلى التعرض للنقاط التالية:

• الخلفية التاريخية للنشاط المصرفي، والأشكال المختلفة للملك النشاط، وأبرز الخصائص المميزة لكل شكل منها وهو ما تم إدراجه ضمن متن الفصل الأول تحت عنوان 'هيكل الجهاز المصرفي'.

• الخلفية التاريخية للنشاط المصرفي على المستوى المحلي، والوحدات المكونة للجهاز المصرفي المصري باعتبارها تمثل أشكالاً مختلفة للملك النشاط مع الاسترشاد بإحصائيات متنوعة عن عدد البنوك، وتوزيعها الجغرافي، وتوليغ تسجيلها، وهناوينها، ومراكزها المالية الإجمالية . وقد تم عرض ما سبق في سياق الفصل الثاني بعنوان 'هيكل الجهاز المصرفي المصري'.

• خصائص النشاط المصرفي وتأثيرها على النظام المحاسبي القائم ، وعلى مجموعة الدفاتر والمستندات المستخدمة (أو ما يقابلها من برامج جاهزة) ، مع استعراض مجموعة الحسابات المكونة للدليل المحاسبي للبنوك التجارية طبقاً لتصنيف

مؤسسة BAI الأمريكية . وقد تم تخصيص الفصل الثالث من هذا الباب لتناول ذلك الموضوع تحت عنوان 'النظام للحاسبي في البنوك التجارية'.

وعلى ذلك يتكون هذا الباب من ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : هيكل الجهاز المصرفي.

الفصل الثاني : هيكل الجهاز المصرفي المصري.

الفصل الثالث : النظام للحاسبي في البنوك التجارية .

هيكل
البنوك
المصرفية
The Structure Of Banking

ربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى الاصطلاح الفرنسي "Banque" والذي يعنى فى جوهره "خزانة أمنة لحفظ النقائس"⁽¹⁾، وهو ما يعنى المكان الذى يتم فيه الاحتفاظ بكل ما هو نفيس وغال كالمجوهرات وغيرها، كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالى "Banco" الذى يطلق على الطاولة أو المنضدة التى كان الصيارفة يزاولوا أعمالهم من خلالها⁽²⁾. وفى كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموماً بفترة العصور الوسطى الذى بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة ورجال الصاغة الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع⁽³⁾ ويعد ذلك أول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك ، وهى تلقى الودائع وحمايتها باعتبارها تمثل حقوقاً لجموع المودعين من الأفراد والمنظمات. والدليل على صحة ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من حصول المودعين على إيصالات إيداع موقع عليها من قبل الصيارفة . وقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجاً وقبولاً فى التداول وذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع⁽⁴⁾. وقد نتج عن ذلك بدوره ركود فى عمليات السحب من الودائع مما كان حافزاً للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الأكبر منها فى عمليات الإقراض

للغير نظير فوائد محددة مما كان مبشراً بظهور الوظيفة الثانية للبنوك وهي "الإقراض" وقد أعقب ذلك ظهور واحدة من أهم الوظائف التقليدية للبنوك ، وهي وظيفة "خلق النقود" كنتيجة لانتشار تداول الإيصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين أو إمكانية استبدال تلك الإيصالات بالذهب عند الحاجة لذلك⁽⁵⁾.

خلال تلك المرحلة من التاريخ تم إنشاء أول بنك منظم عام 1157 في مدينة فينيسيا الإيطالية تلاه بنك اللودائع في مدينة برشلونة الأسبانية عام 1401 ، بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1578 بإيطاليا تم عام 1609 في هولندا⁽⁶⁾. وفي القرن التاسع عشر وبعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ أشكالاً تنظيمية متقدمة ، ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسى لقطاع الوسطاء الماليين، والذي يضمن بجانب البنوك كلاً من مؤسسات التأمين وصناديق الإدخار الخاصة بأسواق الأوراق المالية ، ومؤسسات التمويل الدولية⁽⁷⁾.

هيكل الجهاز المصرفي:

يتحدد الهيكل المصرفي في دولة ما طبقاً لما تمليه الظروف الاقتصادية والقيود التشريعية السائدة في تلك الدولة خلال حقبة زمنية محددة ، ومع ذلك يمكن الجزم بأن طبيعة ومكونات هذا الهيكل تتوقف على نوعية العلاقة بين الودائع وطريقة توظيفها واستثمارها سواء باستخدامها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل أو منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، أو باستثمارها في إنشاء مشروعات صناعية وتجارية أو المشاركة فيها⁽⁸⁾. وفي كل الأحوال يمكن حصر مكونات هيكل الجهاز المصرفي في الآتى :

- البنوك المركزية .
- بنوك الاستثمار .
- البنوك التجارية .
- البنوك المتخصصة .
- الشركات القابضة البنكية .
- البنوك الدولية النشاط .
- البنوك الإسلامية .
- البنوك الشاملة .

وفيما يلي استعراض مختصر لكل منها :

أولاً: البنوك المركزية Central Banks :

البنك المركزي 'منشأة مصرفية لاتضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة⁽⁹⁾ ونظراً لأهمية هذا الهدف فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكاً للدولة باعتباره بنك الإصدار، وبنك الحكومة ، وبنك البنوك ، فضلاً عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي في مجموعه .

وبذلك يؤدي البنك المركزي أربع وظائف تقليدية هي⁽¹⁰⁾ :

- 1- البنك المركزي هو بنك الإصدار، حيث ينفرد بوظيفة إصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال.
- 2- البنك المركزي هو بنك الحكومة ، حيث يتلقى ودائع فوائض الحكومة ، كما يقرض الحكومة حين تعجز مواردها عن الوفاء بمصروفاتها إلى حين توافر تلك الموارد (عن طريق إصدار أنون الخزانة) ، كذلك يؤدي كافة الخدمات المصرفية للحكومة (مثل فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان) ، بالإضافة إلى توليه مهمة إدارة وخدمة الدين العام.
- 3- البنك المركزي هو بنك البنوك ، بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما يتعامل العملاء مع بنوكهم، وعلى ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية ، كما يقوم بإقراض البنوك حين تعوزها السيولة لمقابلة احتياجات العملاء للسحب أو لأغراض الائتمان، وبجانب ذلك يقوم بالإشراف على عمليات المقاصة التي تتم فيما بين البنوك .
- 4- البنك المركزي يدير احتياطيّات الدولة من النقد الأجنبي، كما يشارك في إعداد الموازنة العامة للدولة ، وكذا خطط التنمية بآبعادها المختلفة .

ولا يتوقف دور البنك المركزى عند هذه الوظائف التقليدية وإنما يتعداها إلى وظائف أخرى لا تقل أهمية للاقتصاد القومى تشمل⁽¹¹⁾:

- تنشيط الاستثمار الأجنبى.
- تحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والتحكم فى كمية النقد للسيطرة على دورات التضخم.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وتدعيم النشاط الاقتصادى بصفة عامة.
- الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفى.

ثانياً، البنوك التجارية Commercial Banks :

البنوك التجارية هى تلك التى تخصص فى تلقى الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كيووناتها، وتحصيل الأوراق التجارية ، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية ، وفتح الاعتمادات المستندية ، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية .. إلخ .

ويرى بعض الكتاب أن إطلاق اسم البنوك التجارية Commercial Banks إنما هو من قبيل الاعتياد ، ووفقاً لما تعارف عليه الناس⁽¹²⁾ . إلا أنها تعد الآن مضللة بل وخاطئة⁽¹³⁾ .، وعموماً فقد أطلق هذا الاسم على هذه البنوك لاقتصار نشاطها فى أول الأمر على تمويل الأنشطة التجارية ، وإنحصر هذا الدور فى تقديم القروض قصيرة الأجل. إلا أن التوسع فى الأعمال المصرفية خاصة خلال الأربعة القرون الأخيرة دفع تلك البنوك للتعامل مع سائر القطاعات والأجال⁽¹⁴⁾ ، ومن هنا يفضل البعض تسميتها ' بنوك الودائع ' Deposit Banks بدلاً من ' البنوك التجارية ' للإشارة إلى مصادر التمويل الرئيسية لمثل هذا النوع من البنوك⁽¹⁵⁾ .

تتسم ' البنوك التجارية ' بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال⁽¹⁶⁾ هى :

الربحية Profitability :

إذ تتميز أرباح تلك البنوك بحساسية أكثر لمخاطر التغير في الإيرادات، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، ومن هنا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار 'الرفع المالي' ، بمعنى أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ، تزيد الأرباح بنسبة أكبر، وبالعكس إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول الأرباح إلى خسائر. ومن هنا يتعين على إدارة البنك السعى لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

السيولة Liquidity :

نظراً لكون الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع التي يحتمل طلبها في أي لحظة ، لذا يتعين على البنك الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة للوفاء بالاحتياجات المحتملة للمودعين. وتعد السيولة من ضمن أهم السمات المميزة للبنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، باعتبار أن هذه المنشآت يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو إلى حين بينما لا يمكن للبنوك ذلك ، ولو حدث لتزعزعت ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم من البنوك مما قد يعرضها للإفلاس.

الأمان Safety :

يتسم رأس مال البنك عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه ، وهو ما يعنى صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين. الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك ، فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك .

تفرض السمات الثلاثة السابقة أهدافاً محددة ينبغي على إدارة البنك السعى لتحقيقها ، وهي:

• تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، باعتبار أن معظم التكاليف تتمثل في "الفوائد على الودائع"، ومن ثم لا يمكن تخفيضها بسهولة، وبالتالي فلا مناص أمام البنك سوى زيادة الإيرادات لتحقيق أقصى ربحية لأن أي خفض في الإيرادات عن حدود معينة سيترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح.

• توفير السيولة الكافية لمنع تعرض البنك لنقص شديد فيها، لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه.

• تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين باعتبار أن رأس المال وحده لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

وتلعب هذه الأهداف دوراً بارزاً في تشكيل سياسات البنك عموماً، وبالأخص في مجال تلقى الودائع، ومنح الائتمان، والاستثمار في الأوراق المالية.

من ناحية ثانية، يلاحظ وجود تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، بمعنى أن تعظيم الربحية يتطلب بالضرورة توظيف كافة موارد البنك في مجالات الاستثمار المختلفة، وهو ما يكون بطبيعة الحال على حساب السيولة، وبالتالي تعظيم الربحية هدف يتواءم ومصالح الملاك، إلا أنه يتعارض في نفس الوقت ومصالح المودعين.

أما تعظيم هدف السيولة فيتطلب الاحتفاظ بكافة الموارد المتاحة للبنك في صورة نقدية وهو ما سيؤثر بالقطع على ربحية البنك، وبالتالي فتعظيم السيولة هدف يتواءم ومصالح المودعين إلا أنه يتعارض ومصالح الملاك.

يلاحظ أيضاً أن تعظيم هدف الأمان يتطلب بالضرورة توجيه استثمارات البنك نحو مناطق منخفضة إن لم تكن عديمة المخاطر، وهو ما سيؤثر بالقطع على ربحية البنك، أما إذا تم توجيه الاستثمارات نحو مناطق عالية المخاطر فإنها ستزيد من الربحية إلا أنها ستخل بهدف الأمان نتيجة زيادة احتمالات التعرض

للخسائر. في رأي الكاتب ، أنه تقع على كاهل إدارة البنك مسئولية التوفيق بين اعتبارات الربحية والسيولة والأمان بما يحقق مصالح كافة الأطراف ذات الصلة. وفي هذا المجال، يرى أحد الكتاب⁽¹⁷⁾ أن الهدف الوحيد للبنك التجاري- بصفته منشأة أعمال - يجب أن يكون تحقيق أقصى عائد للملاك (أي الربحية) ، أما اعتباري السيولة والأمان فلا تخرج عن كونها قيود على تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من أن هدف تعظيم الربحية قد يتعارض مع أهداف الأطراف الأخرى المعنية بشئون البنك ، إلا أن هذا التعارض يقتصر فقط على المدى القصير، أما في المدى الطويل فيظهر الانسجام بين أهداف الأطراف المختلفة .

ثالثاً: بنوك الاستثمار Investment Banks :

وهي بنوك تباشر أنشطة تتصل بتجميع وتعبئة المدخرات، وذلك بغرض خدمة عمليات التنمية والاستثمار. وهي لذلك يطلق عليها تسميات متعددة مثل بنوك الأعمال في فرنسا Banques d'Affaires ، وبنوك التجارة في إنجلترا Merchant Banks ، وبنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية Investment Banks كما يطلق عليها أحياناً بنوك التنمية Development Banks باعتبارها بنوك تسعى لتنمية المجتمع من خلال زيادة حجم الاستثمارات⁽¹⁸⁾.

ويمكن حصر أهم الوظائف التي تقوم بها تلك البنوك في الآتي⁽¹⁹⁾:

- التعرف على فرص الاستثمار، ودراسة جدواها الاقتصادية ، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة ، واتخاذ السبل الكافية للقروج لها، وتبدير أوجه التمويل وكذا الكوادر الإدارية اللازمة لإدارتها.
- تقديم المشورة الفنية لمشروعات الاستثمار القائمة ، وإصدار الاستشارات المالية في عمليات الاندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء الشركات التابعة ، فضلاً عن تقديمها للاستشارات القانونية في مجالات الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة .

- تيسير عمليات التجارة الدولية من خلال تقديم بعض الخدمات الهامة في هذا المجال مثل قبول الأوراق التجارية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وممارسة عمليات التعزيز المصرفي، وقبول ودفع قيمة السلع المستوردة للمشروعات الاستثمارية ، ومنح كفالات الإفراج عن السفن.
- تقديم مجموعة من الخدمات الهامة في مجال سوق الصرف الأجنبي، مثل توفير العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة للعملاء.

تعتمد بنوك الاستثمار في تمويلها عادة على رأس المال، وكذا الاقتراض من الداخل والخارج لتمويل مشروعاتها الاستثمارية ، هذا فضلاً عما تحصل عليه من قروض من هيئات التمويل الدولية (كالبنك الدولي) لإعادة إقراضها ثانية للمشروعات الاستثمارية. وتعتمد بعض هذه البنوك في جانب من تمويلها على تلقى ودائع من العملاء من خلال أوعية إيداع طويلة الأجل مثل شهادات الإيداع⁽²⁰⁾.

وقد أدى تزايد الدور الذي تلعبه بنوك الاستثمار إلى أن تحولت بعضها إلى بنوك قابضة لعدد كبير من الشركات التابعة التي فضلت بدورها التعامل مصرفياً مع البنك الأم مما أدى لتداخل وظائف بنوك الاستثمار في غالبية الأحوال مع البنوك التجارية⁽²¹⁾.

رابعاً: البنوك المتخصصة Specialized Banks :

يمكن تعريف البنوك المتخصصة بأنها تلك التي تتخصص في تمويل مشروعات اقتصادية بعينها، صناعية أو زراعية أو عقارية أو تجارية . والتخصص هنا مقصود حيث أن تلك المجالات تختلف في طبيعتها من نشاط لآخر ، وبالتالي تختلف طبيعة عمليات تمويلها، وهو ما دعا إلى ظهور تلك النوعية المتخصصة من البنوك .

تأسيساً على المفهوم السابق، تختلف طبيعة وأجال القروض والتسهيلات التي

تمنحها البنوك المتخصصة حسب نوع النشاط الذي يتم التعامل معه. على سبيل المثال فى بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة شهور، بينما يصل فى البنك العقارى إلى ما يقرب من 30 سنة⁽²²⁾. من ناحية ثانية، تنحصر موارد البنوك المتخصصة فى مصادر أخرى بخلاف الودائع تشمل رأس المال، والاحتياطيات، والسندات، والقروض المستثمرة من قبل البنوك التجارية. ونتيجة لذلك لاتستطيع تلك البنوك أن تتطلق بلا حدود فى أنشطتها، حيث ترتبط فى المقام الأول بقدر الموارد المتاحة لديها بعكس الحال بالنسبة للبنوك التجارية التى تتوافر لديها موارد طائلة نتيجة تلقيها الودائع، ومن ثم يمكنها الانطلاق فى أنشطتها إلى أبعد مدى.

وفىما يلى استعراض مركز لأهم أشكال البنوك المتخصصة :

البنوك الصناعية:

هى منشآت مالية متخصصة فى التمويل الصناعى عن طريق منح القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل للمشروعات الصناعية القائمة بجانب المساهمة فى تأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بها. وبذلك تنحصر وظائف البنوك الصناعية فى :

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية فى المشروعات الصناعية بما تنطوى عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية فى المشروعات الصناعية كما فى حالة التوسعات، والتجديدات، وإضافة خطوط إنتاجية جديدة .
- تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوى عليه ذلك من دراسات جدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.

البنوك الزراعية:

وهى بنوك متخصصة فى تمويل النشاط الزراعى بمختلف صوره عن طريق

منح القروض والسلف النقدية والعينية سواء لأجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة. وتمتد وظائفها لتشمل :

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لتولى أعباء إعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشى والدواجن والمناحل وغيرها.
- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التى تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية من طريق إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.
- تمويل عمليات استصلاح الأراضى الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقى.
- تمويل عمليات التوسع الرأسى لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.

وتتنطوى عمليات الائتمان الزراعى على قدر كبير جداً من المخاطر ، وذلك للأسباب التالية :

- زيادة المخاطر الخاصة بالإنتاج الزراعى نتيجة تحكم الظروف الجوية ونوعية البنور والأسمدة وطبيعة التربة وما إلى ذلك .
- زيادة المخاطر التسويقية بمجرد دخول النباتات مرحلة الإثمار ، وذلك لعوامل عديدة من بينها الظروف المناخية ، وأساليب الحصاد، ووسائل تعبئة ونقل المحصول، وكيفية التخزين والتشوين وغير ذلك .
- انخفاض الوعى المصرفى لدى جمهور المتعاملين - وغالبيتهم من الفلاحين البسطاء - بالإضافة إلى صغر حجم الائتمان الممنوح والذى عادة ما يكون فى صورة سلف نقدية أو عينية . مع ضخامة قاعدة المتعاملين فى هذا النوع من الائتمان.

البنوك العقارية:

هي نوع من البنوك المتخصصة في أنشطة التمويل العقاري، وذلك عن طريق منح الائتمان (طويل الأجل عادة) للمستثمرين في مجالات الأراضي والعقارات المبنية والتشييد. ولا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما يتسع ليشمل دخول البنوك كمستثمرين في عمليات البناء والتشييد باعتبار أن ذلك قد يكون له مردود اقتصادي وآخر اجتماعي.

أما المردود الاقتصادي فيتمثل في الدخل العائد على البنك المتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها. ويتمثل المردود الاجتماعي في إسهام البنك في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن أو لأغراض أخرى مما يلبي احتياجات قطاعات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة. بطبيعة الحال، يتوافر لدى هذه النوعية من البنوك المتخصصة أطقم من الخبراء والمتخصصين في مجالات الأنشطة العقارية بأنواعها بما فيها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية. من ناحية ثانية تعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك العقارية أقل بكثير من مخاطر البنوك الزراعية نتيجة حصول الأولى على ضمانات عقارية كافية.

بنوك التجارة الخارجية:

وهي بنوك متخصصة في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية - كالاستيراد والتصدير - وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية أخرى كفتح خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية والكمبيالات المقبولة والمظهرة، وعقود الصرف الآجلة. ويتم التمويل لهذا الغرض عن طريق منح تسهيلات ائتمانية بأجال مختلفة. من ناحية أخرى قد تخصص بعض هذه البنوك في مجموعات سلعية معينة أو في الاستيراد فقط دون التصدير أو العكس، كما قد تنشأ لها فروعاً خارجية أو مراكز تجارية لدراسة الأسواق الخارجية بما يمكنها من تقديم المشورة الفنية عند الطلب باعتبارها بنك معلومات متخصص في هذا المجال⁽²³⁾.

خامساً: الشركات القابضة البنكية (BHC) Bank Holding Companies

تعد الشركات القابضة البنكية شكلاً حديثاً من الأشكال التنظيمية للبنوك والذي يعزى ظهوره إلى عام 1982 حين أصدر الكونجرس الأمريكي قانون مؤسسات الإيداع ، والذي أعطى البنوك الحق في ممارسة خدمات غير مصرفية من خلال شركات شقيقة تحت مظلة شركة قابضة يؤسسها البنك لهذا الغرض⁽²⁴⁾ . وعلى ذلك يمكن تعريف الشركة القابضة البنكية بأنها شركة تقوم بالسيطرة على بنك أو عدة بنوك ، كما قد تمتد السيطرة إلى شركات تمارس أنشطة أخرى غير مصرفية⁽²⁵⁾ .

ويتم تأسيس الشركة القابضة إما بالاكتتاب في أسهمها عن طريق بعض مساهمي البنك أو بالمشاركة مع مستثمرين آخرين يعتقدون في إمكانية تحقيق البنك لأرباح أكبر لو أعيد تنظيمه ليصبح تحت سيطرة شركة قابضة⁽²⁶⁾ .

ويمكن التمييز بين نوعين من الشركات القابضة هما : الشركات القابضة ذات بنك واحد، والشركات القابضة ذات بنوك متعددة ، وفي كلا النوعين قد تمتد سيطرة الشركة لتشمل شركة أو شركات تمارس أنشطة غير مصرفية⁽²⁷⁾ . كما هو الحال في الائتمان الاستهلاكي، وإدارة البنوك والشركات الصناعية ، وإصدار وثائق التأمين على الحياة ، والبيع التأجيرى، والاستثمار في المشروعات المختلفة ، والاستشارات الإدارية والقانونية ، وأوامر الدفع والتحويل، والوساطة المالية والسمسرة ، وإدارة أملاك الغير، وخدمات الكمبيوتر والميكرو فيلم ، وإدارة وكالات السفر، وإدارة صناديق الإيداع⁽²⁸⁾ .

ويحقق هذا الشكل التنظيمي الجديد منافع للبنوك من جراء التأثيرات المتبادلة بين كل من الشركة القابضة والشركات التابعة . فمن حيث تأثير الشركة القابضة على نشاط البنوك التابعة لها فإنه يأخذ العديد من الصور من بينها⁽²⁹⁾ تعويض البنك عن تسرب الودائع في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على الأوراق المالية ،

وذلك عن طريق اقتراض الشركة القابضة من الأسواق، ثم إعادة إقراض المتحصلات إلى البنك بشكل يعوضه عن الأموال المتسربة . كذلك فإن وجود البنك ضمن مجموعة بنوك تابعة للشركة القابضة ييسر له مهمة دعوتهم لمشاركته في تمويل القروض التي تتعدى قيمتها سقف الائتمان المحدد له قانوناً. أيضاً تتمتع البنوك المنطوية تحت لواء شركات قابضة بميزة تحقيق الوفورات الاقتصادية للحجم الكبير باعتبار أن البنوك التابعة للشركة القابضة تعد بمثابة فروع لبنك واحد كبير.

أما من حيث تأثير الأنشطة غير المصرفية التي تمارسها الشركات الشقيقة على نشاط البنوك فإن ذلك ينصرف إلى العديد من الأشكال من بينها⁽³⁰⁾ .

- تحقيق نوع من التكامل الخدمي بين كل من البنوك التابعة والشركات الشقيقة حيث عادة ما تقضى التشريعات بأن تكون الأنشطة غير المصرفية ذات ارتباط قوى بالأنشطة المصرفية .
- تمكين الشركات القابضة من تخفيض المخاطر التي تتعرض لها، وذلك كنتيجة منطقية للتمتع بمزايا التنوع بين قطاع عريض من الأنشطة المصرفية وغير المصرفية .
- المساهمة في حماية أموال المودعين ، نتيجة اختصاص الشركات الشقيقة بالأنشطة غير المصرفية وتحملها وحدها مخاطر أي خسارة ناتجة عن مزاولة تلك الأنشطة دون أن يمتد أثر ذلك للبنك الذي يتفرع لممارسة الأنشطة المصرفية فقط، وفي كلمات أخرى فإن تولى الشركات الشقيقة مسئولية الأنشطة غير المصرفية بدلاً من البنك يكون مدعاة أكثر لحماية أموال المودعين من تأثير أي خسائر متعلقة بتلك الأنشطة .

سادساً: البنوك دولية النشاط Transnational Banks

يتسم تعريف المنشآت دولية النشاط بعدم الوضوح ، إذ يختلف الاقتصاديون بصدد هذا التعريف اختلافاً ظاهراً ، بحيث يكون لكل اقتصادى عكف على دراسة هذه الظاهرة تعريفه الخاص به⁽³¹⁾ وبصفة عامة فقد كانت هذه المنشآت تسمى فى البداية Multinationals ولهذا تترجم البعض اسمها بقولهم 'متعددة الجنسيات' ، وهو تعبير يوحى بأن جنسيات المساهمين فيها تؤثر فى نشاطها ، وهذا غير صحيح . ولهذا اعتمدت الأمم المتحدة U.N. منذ عام 1973 تعبير Transnationals بمعنى المنشآت 'متعددة الحدود' أو مجازاً 'دولية النشاط'. وقد اعتمدت ظاهرة 'دولية النشاط' لتشمل قطاع البنوك خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث يمكن تعريف البنوك 'دولية النشاط' بأنها تلك التى تمارس أنشطتها فى دول مختلفة من خلال استراتيجية عالمية موحدة يتم تنفيذها مركزياً من قبل البنك 'الأم'⁽³²⁾ . ويتضمن ذلك التعريف كافة العناصر التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة لتحديد المنشأة 'دولية النشاط' ، وهى:

- تعدد الوحدات الإنتاجية على المستوى الدولى.
 - مركزية السيطرة ، حيث تسيطر الشركة الأم على فروعها المنتشرة فى الدول المختلفة مركزياً .
 - ممارسة هذه السيطرة فى إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة .
- عموماً، تسهم هذه النوعية من البنوك فى تمويل المشروعات الوطنية الكبرى - وهى أنشطة تدخل ضمن اختصاصات بنوك الاستثمار السابق التعرض لها - وكذا فى تمويل المشروعات دولية النشاط التى تملك وتدير أصولها فى أكثر من دولة ، وخاصة أن تلك الشركات قد لاتجد التمويل المحلى لا بالشكل ولا بالحجم المطلوب لنشاطها⁽³³⁾ . كما تخصص هذه البنوك فى تقديم الخدمات المصرفية

المتنوعة للشركات دولية النشاط مثل خدمات التحصيل الدولي، وخصم الأوراق التجارية، والبيع التأجيري، وإدارة الأموال الدولية⁽³⁴⁾.

سابعاً: البنوك الشاملة Universal Banks :

هي تلك البنوك التي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من خلال تنويع معاملاتها مع قطاعات عديدة بدلاً من الاقتصار على قطاع بعينه . وهو شكل تنظيمي من أشكال البنوك ظهر عقب الظروف المريعة التي مر بها العالم خلال فترة الكساد العظيم ، والتي تبعثها ظروف لا تقل مرارة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

في ظل "التنويع" - الذي تقوم عليه فلسفة البنوك الشاملة - يتوقع حدوث انخفاض في المخاطر التي يتعرض لها البنك ، دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً على العوائد المحققة⁽³⁵⁾ . فالدورات التجارية لاتصيب كافة القطاعات خلال نفس الفترة . ومن ثم فإن نقص الودائع الواردة من قطاع معين يقابلها زيادة الودائع من قطاع آخر، كما أن انخفاض معدل الطلب على التسهيلات الائتمانية من قبل بعض القطاعات يقابلها زيادة الطلب من قبل قطاعات أخرى .. وهكذا .

في السنوات الأخيرة اتسع مفهوم "التنويع" ليشمل مجالات جديدة نذكر منها⁽³⁶⁾

- تنويع مصادر التمويل بحيث ينمي البنك موارده المالية عن طريق الاستعانة بمصادر غير تقليدية مثل إصدار "شهادات الإيداع القابلة للتداول"^(*) **Negotiable Certificate of Deposits**، والاقتراض طويل الأجل من المؤسسات المالية كشركات التأمين ، ومن خلال إصدار سندات ، وأيضاً من خلال التعامل في الأدوات المالية المشتقة **Derivatives** .

- تنويع مجالات الاستثمار عن طريق تنويع محفظة القروض بحيث تشمل تقديم

(*) شهادات الإيداع القابلة للتداول ، هي شهادات يتم تداولها في سوق النقد بالبيع أو بالشراء ، دون الرجوع بالمرء للبنك الذي أصدرها

قروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة للقروض قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الدخول في مجالات جديدة للاستثمار مثل :

- تمويل خطط مشاركة العاملين في ملكية المنشآت كما هو الحال عند إتمام عمليات الخصخصة .
- شراء جزء من أسهم ملكية المنشآت إما نقداً أو بتحويل جزء من القروض إلى حصة في رأس المال.
- ممارسة أنشطة أخرى غير مصرفية - كالإيجار التمويلي، والإتجار في العملة الأجنبية ، وإصدار الأوراق المالية ، وإدارة محافظ الأوراق المالية نيابة عن العملاء .. إلخ - وهي أنشطة تلعب دوراً هاماً في دعم الأنشطة المصرفية التقليدية إلى جانب مساهمتها في تحسين العائد دون أي تهديد لمعدلات السيولة والأمان.

ثامناً: البنوك الإسلامية Islamic Banks :

هي مجموعة من البنوك تقوم على فلسفة أن المال ملك لله وحده ، وأن البشر هم مجرد نواب في إدارة هذا المال، وبالتالي يتعين عليهم استثماره فيما هو مفيد ونافع لكل مخلوق على وجه الأرض. من ناحية أخرى، ينبغي تحرير المال من كل ما يحيط بمعاملاته من شبهة الربا الذي نها عنه الدين الإسلامي الحنيف.

وعلى ذلك يمكن بيان الركائز التي تستند عليها فلسفة البنوك الإسلامية في الآتي⁽³⁷⁾:

- 1- استبعاد التعامل بالفائدة باعتبارها شكل من أشكال التعامل بالربا المحرم شرعاً.
- 2- توظيف الأموال بشكل يحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي مع الالتزام في الوقت نفسه بأحكام الشريعة الإسلامية وأحكامها.
- 3- إرساء سبل تحقيق التكافل الاجتماعي باستخدام وسائل عديدة من بينها صناديق الزكاة . وتوزيع عائد الاستثمار على أسس إسلامية .

وتأخذ البنوك الإسلامية نمطاً يجمع بين خصائص كل من البنوك التجارية ،
والبنوك المتخصصة ببنوك الاستثمار، وذلك في مباشرة أنشطتها متعددة
الأغراض في إطار الركائز التي تم عرضها ومن أمثلة تلك الأنشطة ما يلي :

- فتح حسابات للودائع بالمشاركة ، ويطلق عليها ودائع مع تفويض
بالاستثمار⁽³⁸⁾ وفيها ينظر للمودعين بصفقتهم شركاء وليسوا دائنين. ويقوم
البنك بتوظيف تلك الأموال نيابة عن المودعين على أن يتم اقتسام كلاً من عائد
أو خسائر المشاركة .

من ناحية ثانية ، فإنه تطبيقاً لأحكام الشرع الحنيف يتم إخضاع
الموارد النقدية المتوافرة من تلك المشاركات والتي انقضى عليها حول كامل لزكاة
المال.

- يقوم البنك بالدخول في عمليات منح الائتمان بأنجال مختلفة ، إلا أن القرض
في حالتنا تلك يطلق عليه "قرضاً حسناً" بمعنى أن البنك لا يقوم بتحصيل فوائد
دائنة مقابل القرض، وإنما يتقاضى من العميل مجرد مقابل لأعباء إدارة هذه
الأموال تدخل في عداد الأجر عن الخدمة المؤداة.

ويعمل في البيئة المصرية العديد من البنوك الإسلامية التي يمكن تصنيفها تحت
نوعين : النوع الأول يتمثل في بنوك إسلامية ذات فروع ، كما هو الحال في بنك
فيصل للمعاملات الإسلامية . أما النوع الثاني فهي مجرد فروع لبنوك تجارية تم
تخصيصها للمعاملات الإسلامية ، ومن أمثلتها بنك مصر - فرع المعاملات
الإسلامية .

الفصل الثاني Chapter 2

هيكل الجزء المصرفي المصري The Structure Of Egyptian Banking

نشأة البنوك في مصر:

قام مكي عام 1992 بعمل تصنيف نموذجي متميز لمراحل نشأة النشاط المصرفي في مصر، وذلك على النحو التالي⁽³⁹⁾:

- المرحلة الأولى : سيطرة البنوك الأجنبية .
- المرحلة الثانية : إنشاء البنوك المصرية .
- المرحلة الثالثة : سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي.
- المرحلة الرابعة : الانفتاح المصرفي.

ويمكن عمل استعراض تاريخي لنشأة البنوك في مصر من خلال دراسة ما تنطوي عليه كل مرحلة من مراحل التطور السابقة .

المرحلة الأولى: سيطرة البنوك الأجنبية (1856-1920) :

بدأت نشأة البنوك التجارية في مصر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين تأسس البنك المصري Egyptian Bank عام 1856 وتتابعته بعده فروع لعدد من البنوك الأجنبية أهمها فرع البنك الأمبراطوري العثماني (1863) ، وفرع بنك كريدى ليونيه (1874) وفرع بنك دى روما (1880).

وفى عام 1898 تم إنشاء البنك الأهلى المصرى برأس مال غالبية أجنبى، وقد فوضته الحكومة المصرية آنذاك فى إصدار أوراق البنكنوت بجانب إمساك وسظيم الحسابات العامة والاحتفاظ بالاحتياطيات الحكومية . بعدها أنشئ البنك الأهلى الزراعى عام 1902 بتمويل من البنك الأهلى المصرى ، ثم تم تأسيس بنك الأراضى المصرى عام 1905.

وعموماً تميزت هذه المرحلة بسيطرة البنوك الأجنبية التى استهدفت خدمة الجاليات الأجنبية المقيمة بمصر حينذاك ، بدليل تركيز معظمها فى العاصمة والمدن الرئيسية .

المرحلة الثانية: إنشاء البنوك المصرية (1920-1957) :

شهدت هذه المرحلة إنشاء أول بنك مصرى صميم هو 'بنك مصر' الذى أسسه رجل الأعمال الوطنى العظيم 'طلعت حرب' عام 1920 برأس مال قدره 80000 جنيه، وقد اشترط أن يكون جملة أسهمه من المصريين دون الأجانب. وقد أخذ رأسماله فى الزيادة حتى بلغ نصف مليون جنيه عام 1925 ثم زيد إلى مليون جنيه عام 1927، ثم قررت الجمعية العمومية غير العادية فى مارس 1953 زيادة رأسماله إلى 2 مليون جنيه⁽⁴⁰⁾. وقد اضطلع البنك بمسئولية دعم التنمية الاقتصادية بالبلاد من خلال المساهمة فى إنشاء عدد من الصناعات الجديدة كصناعة الغزل والنسيج هذا بالإضافة إلى قيامه بالأنشطة المصرفية المعتادة.

وعلى نفس السياق، ظهر العديد من البنوك المصرية الوطنية من أهمها بنك التسليف الزراعى المصرى (1931) ، البنك الصناعى (1947) ، بنك القاهرة (1952) . وبنك الجمهورية (1956) ، إلا أن ذلك لم يمنع من إنشاء مجموعة من البنوك الأجنبية كالبنك الإيطالى المصرى (1924) ، والبنك التجارى الإيطالى (1924) ، والبنك الأهلى اليونانى (1930) .

ويمكن القول أن السمة العامة التي تميزت بها هذه المرحلة هي بدء سيطرة الروح الوطنية على هذا القطاع المالي الهام ، والذي تم التعبير عنه في صورة إنشاء بنوك مصرية صحيحة .

المرحلة الثالثة: سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي (1957-1974) :

استعرت جذوة الروح الوطنية في أعقاب الحصار الاقتصادي الذي فرض على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956 ، وكان من بين نتائج ذلك قيام الدولة بعمليات تمصير ثم تأميم للبنوك الأجنبية العاملة في مصر. وقد تمت عملية التأمير بإصدار القانون رقم (22) لسنة 1957 والذي بمقتضاه تم إلزام البنوك العاملة في مصر بأن تأخذ شكل شركات مساهمة على أن تكون أسهمها جميعاً إسمية ، وأن تكون مملوكة لمصريين ، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه . ويشترط في أعضاء مجالس إدارتها والمستولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين. وقد ترتب على صدور هذا القانون نتيجتان غاية في الأهمية هما⁽⁴¹⁾ :

- استبعاد غير المصريين من ملكية وإدارة البنوك .
- استبعاد البنوك صغيرة الحجم التي تتخذ شكل شركات أشخاص من الجهاز المصرفي ما لم تتمكن من توفيق أوضاعها.

وقد تبع ذلك صدور قانون البنوك والائتمان رقم (163) لسنة 1957 ، والذي بمقتضاه تم تفويض البنك الأهلي المصري ليصبح البنك المركزي للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية ، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطط العامة للدولة ، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري⁽⁴²⁾ .

أما فيما يتعلق بعمليات التأميم ، فقد صدر قرار جمهوري في 11 فبراير 1960 بتأميم كل من البنك الأهلي المصري، وبنك مصر واعتبار كلاهما مؤسسات عامة تؤول ملكيتها للدولة .

والجدير بالذكر، أنه خلال شهر يوليو من نفس العام صدر قرار جمهوري بإنشاء مؤسسة جديدة اسمها "البنك المركزي المصري" ليقوم بمهام بنك الدولة ، وبذلك فقد تم إلغاء التفويض الصادر للبنك الأهلي المصري بهذا الاختصاص. في ديسمبر من نفس العام تم تأميم البنك البلجيكي الدولي ثم صدر قرار جمهوري بتعديل اسمه إلى "بنك بورسعيد".

وفي يوليو 1961 صدرت القوانين الاشتراكية ، ومن بينها القانون رقم (117) لسنة 1961 الذي نص على تأميم كل البنوك وانتقال ملكيتها للدولة . وبصدور هذا القانون تكون الدولة قد أحكمت قبضتها على الجهاز المصرفي، وبالتالي فقد تفرغت للخطوة التالية ، وهي إعادة تنظيم هذا الجهاز بشكل يمكنه من دعم وتمويل الخطط الخمسية التي كانت موضوعة حينذاك . ومن ذلك على سبيل المثال إدماج بنك بورسعيد في بنك مصر، والبنك الصناعي في بنك الإسكندرية ، وبنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري⁽⁴³⁾ .

المرحلة الرابعة: الانفتاح المصرفي (1974 حتى الآن) :

بدأت هذه المرحلة بصدور قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم (43) لسنة 1974 والذي استهدف فتح الباب على مصراعيه لمشاركة رأس المال العربي والأجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد كان من تأثير ذلك التوجه على البنوك المصرية أن سُمح من جديد بفتح فروع للبنوك الأجنبية في مصر ، وذلك بصفتها بنوك استثمار تتعامل بالعملات الحرة فقط. كما سُمح بإنشاء بنوك مشتركة بشرط ألا يقل مساهمة رأس المال المصري عن 51٪ ، ويمكن لتلك البنوك القيام بأنشطتها المصرفية سواء بالعملات الحرة أو العملة الوطنية ، كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحرير البنوك من الروتين واللوائح البيروقراطية وبالأخص فيما يتعلق بأوجه توظيف الموارد، وكذا بمجالات أداء الخدمات المصرفية وتنوعيتها.

ويمكن القول بأنه نتيجة للمنافسة بين مجموعة البنوك العاملة داخل مصر -

ومن بينها فروع البنوك الأجنبية - أن دخلت معظم تلك البنوك في سباق لتحظى بجاذبية ورضاء العملاء ، وقد تطلب تحقيق ذلك بطبيعة الحال ابتكار خدمات مصرفية جديدة ، والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة في كافة أوجه النشاط المصرفي ، وأيضاً الاتجاه نحو مجالات حديثة للاستثمار وتوظيف الأموال.

كما ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه قوى نحو خصخصة البنوك العامة المملوكة للدولة استجابة للمتغيرات العالمية وضغوطها وبالأخص ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

وحدات الجهاز المصرفي المصري:

طبقاً للقانون رقم 88 لسنة 2003 يتكون هيكل الجهاز المصرفي في مصر من الوحدات التالية :

أولاً: البنك المركزي المصري:

وهو شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية ، يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية ، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي ودعمه واستقرار النقد المصري⁽⁴⁴⁾.

يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وعلي الأخص ما يأتي⁽⁴⁵⁾:

- أ - إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
- ب- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول في عمليات السوق المفتوح.
- ج- التأثير في الإئتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
- د- الرقابة علي وحدات الجهاز المصرفي.
- هـ- إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

- و- تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.
- ز- الإشراف علي نظام المدفوعات القومي.
- ح- حصر ومتابعة المديونية الخارجية علي الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وذلك طبقاً للنماذج التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي. والبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة علي الائتمان المصرفي.

ثانياً: البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية ، البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تحت الطلب أو لأجل محددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الايجار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية ، وذلك وفقاً للأوضاع التي يحددها البنك المركزي.

ثالثاً: البنوك المتخصصة:

يقصد بالبنوك المتخصصة (غير التجارية) البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.

وطبقاً لما أقره قانون البنوك والائتمان رقم 88 لسنة 2003 فإنه يجب أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية⁽⁴⁶⁾:

- أ- شركة مساهمة مصرية جميع سهمها إسمية .
- ب- شخص اعتباري عام يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك .
- ج- فرع لبنك أجنبي يتمتع مركزه الرئيسي بجنسية محددة ، ويخضع لرقابة سلطة نقدية بالدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي.

من ناحية أخرى، يجب ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للعمل كبنك عن خمسمائة مليون جنيه مصري . وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها في مصر عن مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة الحرة⁽⁴⁷⁾.

الهيكل الحالي للجهاز المصرفي المصري:

تشير الأرقام الواردة في تقرير البنك المركزي المصري إلى أن عدد الوحدات المكونة للجهاز المصرفي المصري في 31 ديسمبر 2008 تبلغ (3382) وحدة مصرفية موزعة على أركان البلاد، ورغم ضخامة هذا العدد ، إلا أنه يعتبر قليلاً بالنسبة لعدد السكان المقدر بنحو 80 مليون نسمة ، حيث يشير معدل الكثافة المصرفية (وهو عبارة عن عدد السكان مقسوماً على عدد الوحدات المصرفية) إلى وجود وحدة مصرفية لكل 24 ألف نسمة . وبطبيعة الحال يختلف هذا المعدل من محافظة لأخرى إذ تقل الكثافة عموماً في محافظات شمال وجنوب سيناء والوادي الجديد (وحدة مصرفية لكل 6 آلاف نسمة) والبحر الأحمر (وحدة مصرفية لكل 8 آلاف نسمة) ثم محافظات القناة والقاهرة (وحدة مصرفية لكل 17 ألف نسمة) ، بينما ترتفع الكثافة إلى ذروتها في محافظات القليوبية (وحدة مصرفية لكل 41 ألف نسمة) ثم البحيرة (وحدة مصرفية لكل 34 ألف نسمة) ثم المنوفية وبني سويف وأسيوط (وحدة مصرفية لكل 33 ألف نسمة)⁽⁴⁸⁾.

ويفسر البعض⁽⁴⁹⁾ أسباب سوء توزيع الكثافة المصرفية بين محافظات الجمهورية إلى تكالب البنوك على الدخول في مناطق الدخول الكبيرة ، وسعيها الدائم وراء النشاط التجاري والربحية ، بالإضافة إلى تردد الكوادر المؤهلة للنشاط المصرفي في قبول العمل بالأقاليم نتيجة صعوبات العيش فيها مقارنة بالقاهرة والمدن الساحلية .

وفيما يلي رسم توضيحي للوحدات المكونة للهيكل المصرفي في مصر في

2008/12/31

الفصل الثالث

Chapter 3

النظام المحاسبي فى البنوك التجارية Accounting System for Commercial Banks

تتعدد الصناعات فى نطاق بيئة الأعمال، ومن بينها صناعة البنوك Banking ومن المنطقى أن يكون لكل صناعة خصائصها المميزة ، والتي تجعلها مختلفة عما عداها سواء من حيث طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة للعميل ، أو من حيث أساليب ومراحل التشغيل .. إلخ . ويسبب وجود تلك الاختلافات فإنه يتعذر وجود نظام محاسبي وحيد يصلح لجميع الصناعات قاطبة .

يهدف النظام المحاسبي عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية . ولا يختلف النظام المحاسبي للبنوك التجارية عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية ، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للبنوك التجارية يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذى تزاوله تلك المنشآت نظراً لوجود خصائص متميزة وفريدة لأنشطتها نستعرضها فيما يلى:

خصائص أنشطة البنوك وتأثيرها على النظام المحاسبي:

هناك مجموعة من الخصائص التى تتفرد بها البنوك التجارية - نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية (وغير المصرفية أحياناً) عما دونها من عمليات وأنشطة منشآت الأعمال الأخرى - مما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم وهى :

1- يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية فى تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة ، حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دورياً بمرور فترات استحقاق معينة، وهو ما يعطى للنقود قيمة بمرور الزمن، ومن هنا يطلق على هذا المفهوم اصطلاح 'القيمة الزمنية للنقود'⁽⁵⁰⁾ **Time Value of Money** التى يتم التعبير عنها فى صورة 'الدخل من الفوائد' وهو بمثابة 'إيراد المبيعات' بالنسبة لمنشآت الأعمال الأخرى. من ناحية أخرى تقوم البنوك بدفع فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح 'التكلفة الزمنية للنقود' **Time Cost of Money** والتى تعبر عن 'مصرف الفوائد' التى تقابل 'تكلفة المبيعات' فى منشآت الأعمال الأخرى. يلاحظ أن الفرق بين 'الدخل من الفوائد' و 'مصرف الفوائد' يطلق عليه 'صافى الدخل من الفوائد' وهو ما يوازى 'مجملى الربح' فى منشآت الأعمال الأخرى.

2- تحتكر البنوك التجارية تقديم خدمات مصرفية لايمكن لسواها من منشآت الأعمال الأخرى تقديمها مثل خدمات قبول الإيداعات، ومنح الائتمان، وتحويل الأموال لبنوك أخرى، واستلام الأموال من بنوك أخرى، والسحب من الودائع وغيرها، ولاشك أن تميز تلك العمليات يضاف عليها نوع من المعالجة المحاسبية التى تختص بها البنوك عما عداها من منشآت أعمال أخرى. يضاف إلى ذلك أن طبيعة تلك العمليات تقتضى بالضرورة استخدام المستندات لتحويل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ ، وهو ما يتم فى معظم الأحيان آلياً، أى باستخدام نظم الحاسبات الآلية للمعلومات. فعلى سبيل المثال يجب إثبات الشيكات التى يسحبها العميل على حسابه الجارى بالبنك عند صرف قيمة الشيك ثم إثبات

جملة المبالغ المسحوبة بالحساب العام للحسابات الجارية للعملاء بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك ، وكذلك الحال بالنسبة للمبالغ التي يودعها العميل بحسابه الجارى بالبنك⁽⁵¹⁾.

من ناحية أخرى، تقتضى طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ضرورة استخراج أرصدة بعض الحسابات بصورة فورية بمجرد إتمام العملية ذاتها كما هو الحال بالنسبة للحسابات الجارية ، وكذا استخراج أرصدة جميع حسابات البنك وعمل موازين مراجعة يومية⁽⁵²⁾.

3- تعد البنوك بمثابة وسطاء ماليين بين جموع المدخرين (بائعي الأموال)، وبين راغبي الاقتراض (مشتري الأموال) . ويتوفر هذه الخدمة لكل من البائعين والمشتريين داخل السوق تؤدي البنوك بذلك خدمة جليلة للمجتمع في مجموعة تتمثل في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان. ويلقى الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك في المجتمع عبئاً على كاهل النظام المحاسبي يتمثل في توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات على المستويين الجزئي والكلّي.

4- توجد تدفقات نقدية مستمرة من وإلى البنوك . وتعد تلك بمثابة طبيعة فريدة وخاصة بصناعة البنوك فحسب. وبطبيعة الحال تنتج التدفقات من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو مسحوبات، إلا أن المقصود بالنقدية Cash يختلف لدى البنوك منها لدى المنشآت الأخرى. فبالنسبة للبنوك يقصد بالنقدية، العملة المعدنية وأوراق البنكنوت . أما الشيكات والمفردات الأخرى التي تقبلها المنشآت الأخرى باعتبارها نقدية فإنها لا تعتبر كذلك بالنسبة للبنك ، ولكنه يقبلها للحصول دون أن يتحمل أى مسئولية سوى ما يلتزم به من حيث أداء واجباته العادية⁽⁵³⁾.

ولبيان تأثير ذلك على النظام المحاسبي يمكن استعراض المعالجة المحاسبية

للمتحصلات النقدية لأحد البنود في منشأة أعمال غير بنكية ، وفي بنك تجارى:

المتحصلات النقدية في منشأة غير بنكية:

بفرض أن منشأة ABC قامت بتحصيل مبلغ 1500 جنيه قيمة ورقة قبض مستحقة على منشأة XYZ ، وقد تمت عملية التحصيل بشيك. يكون قيد اليومية كالتالى فى دفاتر منشأة ABC :

1500	نقدية البنك
1500	أوراق قبض

المتحصلات النقدية في إحدى البنوك التجارية:

بفرض أن بنك S قام بتحصيل مبلغ 1500 جنيه قيمة ورقة قبض مسحوبة على منشأة XYZ .

يلاحظ فى هذه الحالة أن الطرف الدائن من القيد سيظل كما هو فى حين أن الطرف المدين يتوقف إثباته على طريقة سداد منشأة XYZ للمبلغ ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى :

- إذا تم السداد نقداً يكون الطرف المدين من القيد هو نقدية بالخزينة.
- إذا تم السداد بشيك على الحساب الجارى لمنشأة XYZ يكون الطرف المدين: الحساب الجارى الدائن لمنشأة XYZ.
- إذا تم السداد خصماً من وديعة تحت الطلب لمنشأة XYZ يكون الطرف المدين هو الودائع تحت الطلب لمنشأة XYZ وهكذا.

- 5- غياب المنتج المادى القابل للتخزين فى مجال صناعة البنوك - حيث أن البنوك تتجر فى النقود، والنقود لايمكن تخزينها على أمل بيعها مستقبلاً - يترتب عليه تلافى كم من المشكلات المتعلقة بإدارة المخزون ، إلا أنه يخلق - فى الوقت نفسه - مشكلات أخرى عديدة خاصة بكيفية إدارة الأصول والالتزامات، فالمطلوب -

من البنك أن يستثمر موارده بطريقة فعالة ، لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة في الوقت نفسه، يتعين الاحتفاظ بمستوى من السيولة يكفى للوفاء باحتياجات مسحوبات العملاء. ومن هنا يقع على كاهل النظام المحاسبي مسئولية توفير بيانات تساعد الإدارة في تحديد مستوى وهيكل وتشكيلة الأصول والالتزامات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تسجيل العمليات المحاسبية ثم تلخيص العمليات طبقاً لتصنيف العملاء، أو الخدمات المؤداة، أو الموقع الجغرافي، أو تفاصيل أخرى محددة من قبل الإدارة .

من ناحية ثانية تثير قضية غياب المنتج المادى القابل للتخزين في مجال صناعة البنوك مشكلة أخرى هي تزايد الحاجة لدعم نظم الرقابة الداخلية في ظل التنوع الكبير للخدمات المصرفية (وغير المصرفية) المقدمة ، وهو عبء يلقى أيضاً على كاهل النظام المحاسبي.

من ناحية ثالثة ، فإن اقتصار منتجات البنك على مجرد خدمات غير ملموسة يصعب قياسها بالمقارنة فيما لو كانت منتجات مادية ملموسة ، يجعل من الضروري على النظام المحاسبي المطبق أن يركز على تصميم دقيق للدورات المستندية لكافة الخدمات المقدمة بشكل يسمح بإخضاعها للرقابة والمتابعة المستمرة ، وهو ما يوصل في النهاية إلى التخطيط الجيد والرقابة الفعالة على العمليات ثم قياسها والإفصاح عنها بشكل مناسب.

6- تعمل البنوك التجارية عادة في بيئة أعمال تنافسية جداً في طبيعتها ويرجع ذلك إلى :

- النطاق الجغرافي المحدود الذي يقدم فيه كل بنك خدماته.
- الطبيعة المتجانسة للخدمات المصرفية المباعة.

ومن هنا يجب على النظام المحاسبي أن يوفر قاعدة بيانات كافية لإدارة البنك تسمح لها باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير المنتجات طبقاً لتكلفتها،

وطبقاً لعوامل العرض والطلب فى السوق التنافسى، وذلك بالشكل الذى يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية ، وعلى الحفاظ على تلك الميزات بما يدعم أواصر النجاح والاستمرار للبنك .

فإذا ما أضفنا إلى ذلك التطورات الحديثة التى لحقت بصناعة البنوك فى العالم خلال العقود الأخيرة والتى تمخضت عن تغييرات أساسية غير محدودة فى الهياكل التنظيمية للبنوك ، وفى طبيعة الخدمات المقدمة ، وكذا فى طرق توصيل تلك الخدمات المبتكرة للعملاء ، والتى تركز بدورها على تقنية تكنولوجية عالية المستوى، فإنه لمقابلة تلك المتطلبات يتعين على النظام المحاسبى توفير كم عريض من المعلومات للوفاء باحتياجات كل من الإدارة والأطراف الخارجية سواء لأغراض الرقابة أو لأغراض تقييم الأداء، عن طريق الاستعانة بنظم المعلومات الالكترونية وشبكات الحاسبات الآلية .

المجموعة المستندية فى البنوك التجارية :

تتعدد المستندات المتداولة فى البنوك التجارية ، والتى تعد أداة الإثبات الرئيسية فى السجلات أو اليوميات المساعدة والتى يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات هما :

- المستندات الداخلية ، وهى تلك التى يتم إعدادها داخل البنك ، ومن أمثلتها:
 - إشعارات الخصم والإضافة .
 - إيصالات الإيداع وأوامر دفع نقدية .
 - إخطارات الموافقة على فتح اعتمادات مستندية .
 - كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء.
 - موازين المراجعة اليومية .
 - كشوف حساب العملاء.

- المستندات الخارجية ، وهي تلك التي يتم إعدادها خارج البنك ، ومن أمثلتها:
 - الشيكات أو أذون الصرف.
 - التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للعملاء المقترضين.
 - طلب فتح ائتمان.
 - طلب فتح اعتماد مستندي.
 - تراخيص الاستيراد.

المجموعة الدفترية في البنوك التجارية:

نظراً لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك التجارية .

وطبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل : مجموعة السجلات أو اليومية المساعدة ، دفاتر الأستاذ المساعدة ، دفتر اليومية العامة ، وأخيراً دفتر الأستاذ العام.

ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوافرة ، على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية ، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام. وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليومية المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة. ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية⁽⁵⁴⁾:

- 1- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة وأحجامها مع حجم نشاط البنوك وتشعبها. فقد يكون هناك يومية مساعدة للخزينة ، وأخرى للسلف والقروض، وثالثة للكمبيالات المخصومة ، ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها

وهكذا. وبصفة عامة يجب أن يتم التسجيل فى تلك اليوميات طبقاً للتسلسل
الزمنى والتاريخى لحدوث العمليات.

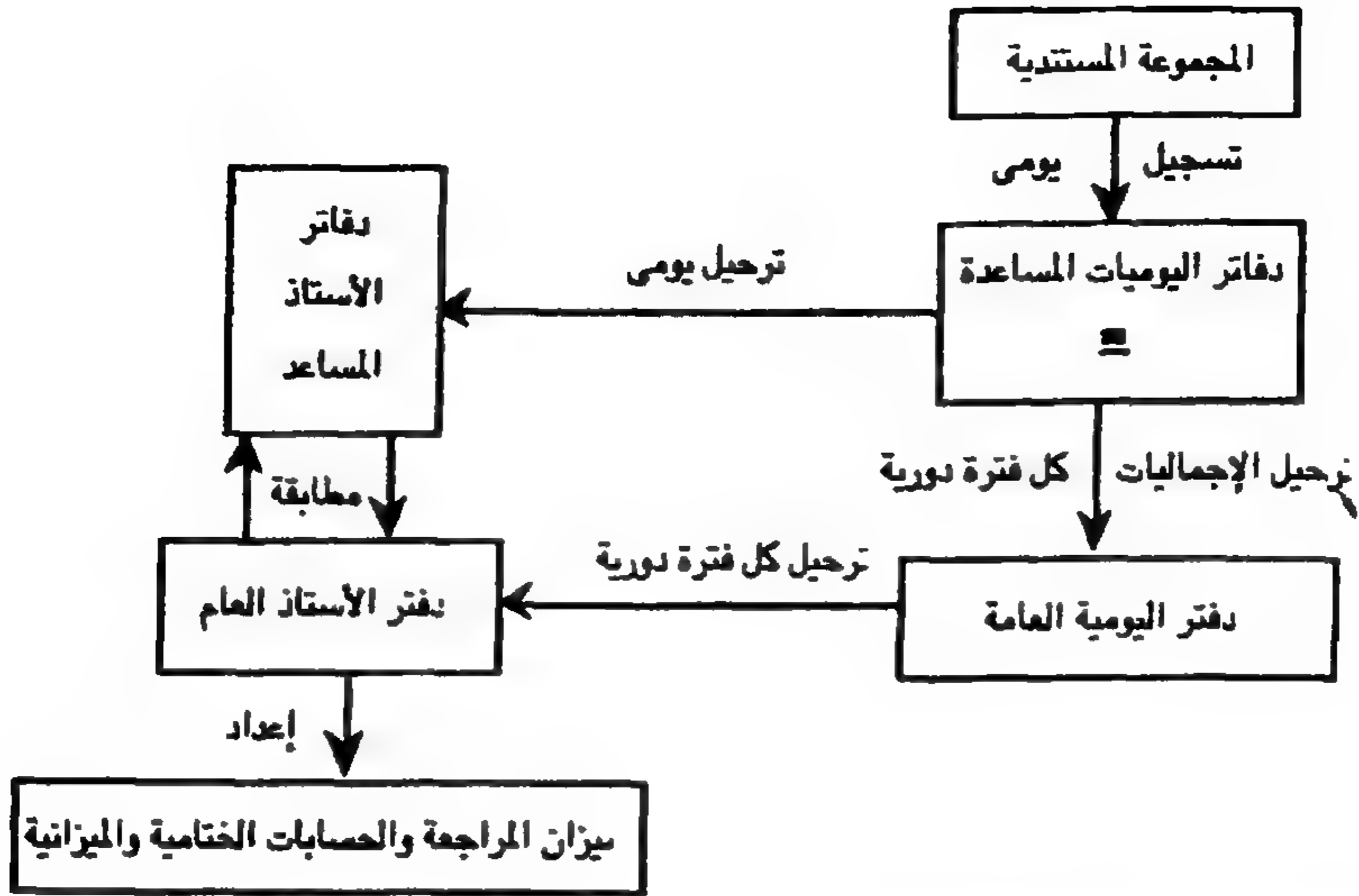
2- يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر
الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدة سواء كان
هؤلاء العملاء مودعين (دائنين) ، أو مقترضين (مدينين) .

3- يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدة إلى دفتر اليومية العامة أو
المركزية . علاوة على ذلك يتم فيها قيد أى عمليات غير متكررة ولم يسبق
قيدها فى اليوميات المساعدة .

4- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام ثم
تعد مطابقة التوازن الجزئى بين مجموع رصيد كل حساب فى دفتر الأستاذ
العام وما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد، ويعد ذلك دليلاً
مبدئياً على سلامة العمليات المحاسبية .

5- يتم إعداد موازين المراجعة ، وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ
العام.

ويلخص الشكل التالى تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر البنوك التجارية
طبقاً للطريقة الفرنسية علماً بأن تلك الدورة غالباً ما تتم باستخدام الحاسبات
الآلية :



الدليل المحاسبي بالبنوك التجارية:

الدليل المحاسبي، هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشأة إلى مجموعات ومرتببة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب، بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة .

بالنسبة للبنوك التجارية ، تعد مؤسسة Bank Administration Institute الأمريكية⁽⁵⁵⁾، من الرواد الأوائل في مجال وضع دليل محاسبي للبنوك التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية . أما في مصر فلا يمكن إنكار الجهد المبذول في وضع الدليل المحاسبي لشركات القطاع العام ، وذلك ضمن النظام المحاسبي الموحد الصادر عام 1967، إلا أنه للأسف لم يأخذ طريقه للتطبيق العملي في مجال البنوك التجارية . عموماً يمكن استخدام الأرقام من 1000 حتى 5000 للدلالة على الإجماليات المحاسبية أو "المجموعات الرئيسية" على النحو الموضح فيما يلي:

الأصول	ورقم الدليل 1000
الالتزامات	ورقم الدليل 2000
حقوق الملكية	ورقم الدليل 3000

وتعد الأصول والالتزامات وحقوق الملكية هي المكونة لقائمة المركز المالى أو الميزانية العمومية .

الإيرادات	ورقم الدليل 4000
المصروفات	ورقم الدليل 5000

وهما المكونان لحسابات النتيجة .

بعد ذلك يتم تصنيف مجموعات الحسابات المالية الخمسة إلى حسابات تفصيلية متدرجة بإضافة رقم أو أكثر إلى يمين رقم الإجماليات المحاسبية .

وفيما يلى استعراض لمكونات الدليل لعل وعسى أن يكون مرشداً للقارئ قبل خوضه فى المعالجات المحاسبية المختلفة للعمليات المصرفية ومشاكلها المختلفة .

رقم الحساب اسم الحساب مدين/دائن

الأصول 1000-1999

أصول متداولة 1000-1399 *

نقدية 1000-1099

1000	نقدية بخزائن المركز الرئيسى	مدين
1001	نقدية بخزائن الفروع	مدين
1002	أرصدة لدى البنك المركزى	مدين
1003	أرصدة لدى البنوك	مدين

استثمارات مالية 1100-1199

1100	أذون خزانة	مدين
1101	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى	مدين

مدين	1102	استثمارات مالية بغرض المتاجرة
	1103	استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
		قروض 1200 – 1299
مدين	1200	قروض تجارية
مدين	1201	قروض عقارية
مدين	1202	قروض استهلاكية
		أصول ثابتة 1400 – 1499
مدين	1400	أراضي
مدين	1410	مباني
مدين	1420	أثاث وتجهيزات
		أصول أخرى 1500 – 1599
مدين	1500	فوائد تحت التحصيل
مدين	1520	مصرفات مدفوعة مقدماً
مدين	1550	أصول أخرى
		الالتزامات 2000–2999
		ودائع 2000–2299
		ودائع جارية 2000–2099
دائن	2000	أرصدة مستحقة للبنوك
دائن	2001	ودائع العملاء
دائن	2002	ودائع حكومية
دائن	2003	ودائع جارية أخرى
		حسابات ادخارية 2100–2199
دائن	2100	صناديق التوفير

دائن	2101	شهادات استثمار
دائن	2102	أوعية ادخارية أخرى
		ودائع لأجل 2200-2299
دائن	2200	شهادات الإيداع
دائن	2201	شهادات استثمار
دائن	2202	ودائع لأجل أخرى
		أموال مفترضة 2300-2399
دائن	2300	سندات
دائن	2301	قروض طويلة الأجل
		التزامات أخرى 2400-2999
دائن	2400	فوائد مستحقة الدفع
دائن	2450	إيرادات محصلة مقدماً
دائن	2500	دائتو التوزيعات
دائن	2510	مخصصات
دائن	2550	أخرى
		حقوق المساهمين 3000-3999
دائن	3000	رأس المال المدفوع
دائن	3020	احتياطات
دائن	3030	أرباح محتجزة
		الإيرادات 4000 - 4999
		الدخل من الفوائد 4000 - 4099
دائن	4001	دخل فوائد من القروض
دائن	4002	دخل فوائد من استثمارات مالية

الدخل من العمولات والأتعاب

الخدمات المصرفية 4100-4199

دائن	4100	عمولات حسابات جارية
دائن	4101	عمولات شيكات سياحية
دائن	4102	عمولات الصرف الآلي
دائن	4103	رسوم تحصيل
دائن	4150	أخرى

دخول أخرى 4200-4999

دائن	4200	توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار
دائن/مدين	4201	أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
دائن/مدين	4202	أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
دائن	4250	إيرادات عمليات أخرى

المصرفقات 5000 - 5099

مصرفقات الفائدة 5100-5099

مدين	5001	مصرف فائدة حسابات إيداعية
مدين	5020	مصرف فائدة ودائع لأجل
مدين	5040	مصرف فائدة أموال مقترضة

مصرفقات أخرى 5000 - 5999

مدين	5101	مخصص خسائر القروض
مدين	5120	أجور ومرتبات
مدين	5130	رواتب بدل الوقت الإضافي
مدين	5131	تأمينات اجتماعية
مدين	5132	مزايا عينية
مدين	5140	إيجارات

مدین	5150	كهرباء ومياه وغاز
مدین	5160	تليفون وتلغراف وطوابع
مدین	5170	بدلات انتقال وسفر
مدین	5180	استهلاك المباني
مدین	5181	استهلاك معدات
مدین	5182	استهلاك سيارات
مدین	5183	استهلاك أثاث وتركيبات
مدین	5190	أدوات مكتبية
مدین	5200	مصاريف إدارية وعمومية
مدین	5250	أخرى

- 1- سويلم ، محمد ، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، المؤلف، 1996، ص 38.
- 2- مكى، محمد فخرى، مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية ، المؤلف ، 1992، ص 18.
- 3- سيف النصر ، سيعد، دور البنوك التجارية فى استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية - المؤلف ، 1993، ص 36.
- 4- المرجع السابق، ص 37.
- 5- شافعى ، محمد زكى، مقدمة فى البنوك والنقود، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969، ص 184.
- 6- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 18.
- 7- المرجع السابق، ص 11.
- 8- ضيف، خيرت ، فى محاسبة المنشآت المالية ، البنوك التجارية ، البنوك العقارية والصناعية ، شركات التأمين ، دار الجامعات المصرية ، 1969 ، ص 8.
- 9- عبدالحميد، طلعت أسعد، إدارة خدمات البنوك التجارية ، مدخل تطبيقى ، مكتبة عين شمس، الطبعة التاسعة ، 1994 ، ص 32.
- 10- سويلم ، محمد ، مرجع سابق، ص 12-14.
- 11- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 25.
- 12- مكى ، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 12.
- 13- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 25-26.
- 14- مكى، محمد فخرى ، مرجع سابق، ص 12.
- 15- هندى، منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية : مدخل لاتخاذ القرارات ، المكتب العربى الحديث ، الطبعة الثالثة ، 1996، ص 10-12.
- 16- المرجع السابق، ص 34.

- 17- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 35.
- 18- المرجع السابق، ص 35-37.
- 19- المرجع السابق، ص 37.
- 20- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 15.
- 21- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 39.
- 22- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 14.
- 23- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 60.
- 24- Rose, P., J., Kolari, and D., Fraser, Financial Institutions, Fourth Edition, Homewood, Boston, 1993, P.241.
- 25- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 45.
- 26- المرجع السابق، ص 45.
- 27- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 44.
- 28- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 47، 48 نقلاً عن :
 - a- Campbell, C. and r.Campbell, "An Introduction to Money and Banking The Dryden Press, Illinois, 1981. P.92.
 - b. Fisher, O. Richards : Money, Banking, and Monetary Policy", Richard D. Irwin, Illinois, 1980 . P.67.
- 29- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 48، 49.
- 30- عبدالرحمن، محمد إبراهيم، الشركات دولية النشاط، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 33، نوفمبر 1990، ص 22.
- 31- لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :
 - United Nations, "Multinational Corporations In World Development", New York, 1973.
- 32- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 45.
- 33- المرجع السابق، ص 45 نقلاً عن :
 - Alasdair, Waston, "Finance of International Trade", Second Edition, the Institute of Bankers, London, 1981.
- 34- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 60.
- 35- المرجع السابق، ص 63-78.
- 36- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 30.

- 37- المرجع السابق، ص 31.
- 38- مكى ، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 39 - 48.
- 39- ضيف، خيرت ، فى محاسبة المنشآت المالية البنوك التجارية ، البنوك العقارية والصناعية ، شركات التأمين ، دار الجامعات المصرية ، 1969، ص 3-5.
- 40- مادة (1) من قانون تمصير البنوك رقم 22 لسنة 1957.
- 41- مكى ، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 43.
- 42- مادة (1) من قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957.
- 43- مكى ، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 45.
- 44- مادة (1) من قانون رقم 88 لسنة 2003 فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى.
- 45- مادة (6) من القانون السابق.
- 46- مادة (23) من قانون البنوك والائتمان رقم 88 لسنة 2003.
- 47- مادة (32) من القانون السابق.
- 48- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية ، المجلد التاسع والأربعون ، العدد الثانى 2009/2008.
- 49- المصرفى العربى الدولى، النشرة الاقتصادية الربع سنوية ، السنة الرابعة عشر، العدد الثانى، أبريل/يونى ، 1996، ص 32.
- 50- Frankston, Fred M., Charles D. Mecimore, And Michael F. Cornick, "Bank Accounting", American Bankers Association, U.S.A., 1984. P.5.
- 51- ضيف ، خيرت ، مرجع سابق، ص 22.
- 52- المرجع السابق، ص 22 ، 23.
- 53- المرجع السابق ، ص 23.
- 54- الشافعى، عبد الحميد عبدالفتاح ، «محاسبة المنشآت المتخصصة : الإطار العلمى، الجانب الإجرائى» ، المؤلف 1998، ص 37.
- 55- Bank Administration Mstitute "A Financial Infolmation System for Community Banks", Rolling Meadows, Illinois, 1999.

الباب الثاني

PART TWO

المحاسبة

عن مـوارد

السـبـنـوك

التـجـارية

Sources of Funds Accounting

الفصل الأول : حقوق المساهمين

الفصل الثاني : الاقتراض

الفصل الثالث : الودائع

من المعروف سلفاً أن موارد البنك التجارى تتنوع لتشمل :

• موارد ذاتية أو داخلية ، وتقتصر على رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة وهى ما يطلق عليها اصطلاحاً « حقوق الملكية ».

• موارد خارجية ، يحصل عليها البنك نتيجة ممارسة أنشطته وتقديم خدماته المصرفية للغير ، ومن أبرزها الودائع بأشكالها المختلفة ، بالإضافة إلى إمكانية زيادة موارد البنك عن طريق اللجوء للاقتراض من الغير.

وتعدد مصادر موارد البنك بالشكل السابق يئانه دعا الكاتب إلى تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول منها لتناول عمليات المحاسبة عن الموارد الذاتية للبنك التجارى بتنوعاتها المختلفة ، فى حين تم تخصيص فصل مستقل لكل من الودائع والاقتراض بصفتها من أهم مصادر الأموال فى البنك على الإطلاق مما يوجب ضرورة الاهتمام بمشاكلها المحاسبية المختلفة .

وعلى ذلك يصنف هذا الباب إلى الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الأول : حقوق المساهمين.

الفصل الثانى : الاقتراض.

الفصل الثالث : الودائع.

الفصل الأول Chapter 1

حقوق المساهمين Shareholder's Equity

هناك اتفاق على أن مفهوم اصطلاح «حقوق المساهمين» Shareholder's Equity أو ما يطلق عليه أحياناً «حقوق الملكية» Equity Capital يتسع ليشمل البنود التالية:

أ- رأس المال المدفوع :

ويتمثل في القيمة الاسمية لأسهم رأس المال المدفوعة من قبل المساهمين أو ملاك البنك . وطبقاً للقانون (88) لسنة 2003 يجب ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه مصري، وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها في مصر عن مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة الحرة⁽¹⁾.

ب- الاحتياطيات (أو الأرباح المحتجزة المخصصة):

وهي مبالغ تستقطع من الأرباح سنوياً بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة، وهذا معناه عدم إمكان توزيع أرباح منها. ومن أمثلة تلك الاحتياطيات:

- * الاحتياطي القانوني، حيث يجنب من صافي الربح 5٪ على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال المصدر⁽²⁾. ويجوز استخدام هذا الاحتياطي في تغطية خسائر البنك، وفي زيادة رأس المال.

* احتياطي خاص ، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي، لايجوز التصرف في رصيد هذا الاحتياطي إلا بعد الرجوع للبنك المركزي.

* احتياطات أخرى، كالاحتياطي العام ، واحتياطي شراء سندات حكومية ، واحتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة ، والاحتياطي التدعيمي، والاحتياطي الرأسمالي.

وكما هو واضح فإن بعضاً من تلك الاحتياطات يتم تكوينه اختياريًا كما هو الحال في الاحتياطي العام، وبعضها يتم تكوينه إلزامياً إما وفقاً للنظام الأساسي للبنك أو طبقاً للقوانين المنظمة ، وذلك كما هو الحال في الاحتياطي القانوني. وعموماً هناك مجموعة من الدوافع وراء تقييد جزء من الأرباح في شكل احتياطات هي⁽³⁾:

1- اعتبارات قانونية حيث تفرض التشريعات المختلفة ضرورة خصم نسبة معينة من الأرباح السنوية (لا تقل عن 5٪) في شكل احتياطي قانوني وغيره ، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية من بينها دعم المركز المالي للبنك وتوفير مزيد من الثقة في قلوب المتعاملين معه.

2- توقع بعض الخسائر المحتملة أو أعباء متزايدة في فترات قادمة ، ولكن لا يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة ، ولذلك يتم الاحتياط لها عن طريق تجنب جزء من الأرباح المحجوزة بهدف جعلها غير متاحة للتوزيع ، وكمثال على ذلك الاحتياطي التدعيمي، واحتياطي خسائر القروض.

3- اعتبارات تعاقدية ، كما في حالة طلب المقرضون تقييد توزيع الأرباح أو جزء منها خلال فترة سريان القروض بما يدعم المركز المالي ويوفر ضمانات مالية للوفاء بتلك الديون وأعباء خدمتها، ومن أمثلة ذلك الاحتياطي الخاص.

ج- الأرباح المرحلة (أو الأرباح المحتجزة غير المخصصة):

وهي أرباح فائضة يتم ترحيلها إلى السنة التالية وفقاً لإقتراح مجلس الإدارة، وغالباً ما يكون الهدف من وراء ترحيلها إلى فترة قادمة هو ما يسمى

«بتمهيد الدخل» **Income Smoothing** بمعنى أن من مصلحة الإدارة أن تكون توزيعاتها السنوية من الأرباح على المساهمين والملاك غير متباينة أو متفاوتة في المقدار بشكل صارخ من فترة لفترة أخرى، ولذا ففي حالة زيادة الأرباح القابلة للتوزيع في إحدى الفترات، تقوم بترحيل جزء منها إلى فترة تالية للحفاظ على مستوى التوزيع المعتاد للأرباح سنوياً.

يلاحظ أن «حقوق المساهمين» قد تتعرض للزيادة أو النقصان نتيجة لقرارات مجلس إدارة البنك ، وكذا نتيجة لتأثيرات الأحداث الاقتصادية على الأسهم والدخل المحقق سنوياً.

المعالجة المحاسبية لعمليات «حقوق المساهمين» :

تتمثل العمليات أو الأحداث الاقتصادية التي يتعين معالجتها محاسبياً فيما يختص بحقوق الملكية أو المساهمين في الآتي :

- * عمليات إصدار الأسهم.
- * عمليات تخصيص جزء من الأرباح في شكل احتياطي.
- * عمليات توزيع الأرباح .

وفيما يلي استعراض مبسط للمعالجة المحاسبية لكل منها:

1- عمليات إصدار الأسهم :

عندما تتم الموافقة الرسمية على تأسيس بنك من قبل الجهات المنظمة ، يتم الترخيص له حينئذ بإصدار عدد محدد من الأسهم ، وكما سبق الإشارة فإنه طبقاً للقانون ينبغي ألا يقل رأس المال المرخص للبنك من مائة مليون جنيه، ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه ، مما يوحي بوجود مفاهيم متعددة لرأس مال الأسهم يمكن بيان أهمها فيما يلي⁽⁴⁾ :

- رأس المال المرخص به **Authorized Capital Stock** وهو يعبر عن الحد الأقصى للأسهم المصرح بإصدارها بالنسبة للبنك ، ومعنى ذلك إمكان عدم التقيد

بإصدار كل الأسهم المصرح بها، وبالتالي لاتعتبر عملية الترخيص بالإصدار عملية واجبة الإثبات بالسجلات المحاسبية ، ولكن فى جميع الأحوال يشترط الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها ضمن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالى.

- رأس المال المصدر Issued Capital Stock ويعبر عن عدد الأسهم الذى قام البنك بإصدارها فعلاً، وهو يساوى أو يقل عن عدد أسهم رأس المال المرخص به.

- رأس المال المدفوع Paid - in Capital وهو بمثابة الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والذى يحسب بالمعادلة التالية :

رأس المال المدفوع = عدد الأسهم المكتتب فيها × القيمة المدفوعة للسهم.

- رأس المال الإضافى المدفوع Additional Paid-in وهو حساب وسيط يتم استخدامه لمعالجة فروق المبالغ المحصلة عن القيمة الاسمية للأسهم المكتتب بها، ويلاحظ أن جملة رأس المال المدفوع بالميزانية تشير إلى حساب رأس مال الأسهم مضافاً إليه حساب رأس المال الإضافى كما سيتضح فى الأجزاء التالية عند التعرض للمعالجة المحاسبية لعمليات الإصدار.

من ناحية أخرى، قد يتألف رأس مال البنك من عدة أنواع من الأسهم التى تختلف من حيث الحقوق والعوائد والمخاطر المتوقعة ، فالأسهم الممتازة تمنح حاملها مزايا تتعلق بأولوية توزيع الأرباح ، والحصول على عائد التصفية وغيرها. أما الأسهم العادية فتكون أكثر مخاطرة ، حيث يكون لها حق التصويت إلا أن نصيبها من الأرباح وفائض الأصول - فى حالة التصفية - يكون بعد أداء نصيب حملة الأسهم الممتازة ، وبعد سداد كافة حقوق الفئات الدائنة الأخرى. ومن الجائز أن يقتصر تمويل رأس المال على إصدار الأسهم العادية، أو تتنوع الأسهم بهدف تنويع المخاطر وجذب أكبر عدد ممكن من المساهمين .

ولأن المحاسبة عن كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية واحدة لذا فإننا سنعتمد في معالجتنا المحاسبية على استخدام الصطلح «رأس مال الأسهم» للتعبير عنهما معاً أو عن أى منهما على حدة .

المحاسبة عن عمليات إصدار الأسهم المحصل قيمتها دفعة واحدة : مثال

تم الترخيص لأن البنوك بإصدار 100000 سهم بقيمة إسمية 1000 جنيه للسهم حيث تم طرحها للاكتتاب العام وتحصيل قيمتها دفعة واحدة نقداً .

التاريخ	بيان	رقم الأستاذ	مدين	دائن
	ح/ النقدية ح/ رأس مال الأسهم قيد الاكتتاب في 100000 سهم بقية إسمية 1000 جنيه دفعت بالكامل		100000000	100000000

مثال

رخص لأحد البنوك بإصدار مليون سهم بقيمة إسمية 100 جنيه للسهم، وقد أصدر منها 500000 سهم بسعر 110 جنيه (100 جنيه القيمة الإسمية + 10 جنيهات علاوة إصدار) ، وحصلت القيمة بالكامل.

يتم إثبات هذه العملية كالتالى :

التاريخ	بيان	رقم الأستاذ	مدين	دائن
	ح/ النقدية ح/ رأس مال الأسهم ح/ رأس المال الإضافي - علاوة إصدار قيد الإكتتاب في 500000 سهم بقيمة إسمية 100 جنيه وعلاوة إصدار 10 جنيهات		55000000	50000000 5000000

يلاحظ أن زيادة سعر إصدار السهم عن قيمته الاسمية لا يمثل ربحاً للبنك يمكن توزيعه، وإنما هو جزء من رأس المال يتعين الإبقاء عليه بهدف دعم المركز المالي للبنك .

يمكن تصوير قائمة المركز المالي للبنك كما يلي :

بنك.....	
قائمة المركز المالي في / /	
حقوق الملكية :	
50000000	رأس مال الأسهم
<u>5000000</u>	رأس المال الإضافي المدفوع
<u><u>55000000</u></u>	جملة رأس المال المدفوع

المحاسبة عن عمليات إصدار الأسهم المحصل قيمتها على أقساط (دفعات)

مثال

في 1/1 رخص لبنك إصدار 200000 سهم بقية إسمية 500 جنيه ، وقد أصدر منها 100000 سهم بسعر 550 جنيه على أن يدفع عن قيمتها 20% عند الإكتتاب والباقي على قسطين متساويين في 4/1 ، 7/1 . وقد تم تحصيل الأقساط في مواعيدها .

يتم إثبات هذه العملية كالتالي :

التاريخ	بيان	رقم الاستاذ	مدين	دائن
1/1	ح/ النقية ح/ مدينون عن أسهم مكتتب فيها ح/ رأس مال الأسهم المكتتب فيها ح/ رأس مال الأسهم الإضافي المدفوع قيد الإكتتاب في 100000 سهم بقيمة إسمية 500 جنيه وعلاوة إصدار 50 جنيه ، وإصدار شهادات الإكتتاب		15000000 40000000	50000000 5000000

20000000	20000000	ح/ النقدية	4/1
		ح/ مدينون من أسهم مكتب فيها	
		قيد تحصيل القسط الأول	
20000000	20000000	ح/ النقدية	7/1
		ح/ مدينون عن أسهم مكتب فيها	
		قيد تحصيل القسط الأخير	
50000000	50000000	ح/ رأس مال الأسهم المكتب فيها	
		ح/ رأس مال الأسهم	
		قيد إصدار شهادات الأسهم	

يلاحظ أن حساب مدينون عن أسهم مكتب فيها يظهر مديناً بالجزء غير المحصل بالكامل من سعر الإصدار بالنسبة لعدد الأسهم المطروحة فقط.

كما يلاحظ أن علاوة الإصدار $550 - 500 = 50$ جنيه. وبذلك تبلغ القيمة المحصلة عند الإكتتاب $(500 \times 20\%) + 50$ علاوة الإصدار .

يمكن تصوير حسابات الأستاذ وقائمة المركز المالي على النحو التالي :

ح/ النقدية	
15000000	ح/ رأس مال الأسهم المكتب فيها
	ح/ رأس المال الإضافي
20000000	ح/ مدينون عن أسهم مكتب فيها
20000000	ح/ مدينون عن أسهم مكتب فيها
<u>55000000</u>	<u>55000000</u>
رصيد	رصيد
ح/ مدينون عن أسهم مكتب فيها	
40000000	ح/ رأس مال الأسهم المكتب فيها
20000000	ح/ النقدية
20000000	ح/ النقدية
<u>40000000</u>	<u>40000000</u>

ح/ رأس مال الأسهم المكتتب فيها	
50000000 ح/ النقدية	50000000 ح/ رأس مال الأسهم
ح/ مدينون عن أسهم مكتتب فيها	
<u>50000000</u>	<u>50000000</u>
ح/ رأس مال الأسهم الإضافي	
50000000 ح/ النقدية	
ح/ مدينون عن أسهم مكتتب فيها	رصيد 5000000
<u>5000000</u>	<u>5000000</u>
50000000 ح/ رصيد	
ح/ رأس مال الأسهم	
50000000 ح/ رأس مال الأسهم المكتتب فيها	
<u>50000000</u>	رصيد 50000000
50000000 ح/ رصيد	<u>50000000</u>

قائمة المركز المالي	
الأصول	
النقدية	55000000
	<u>55000000</u>
حقوق الملكية	
رأس مال الأسهم (200000 سهم مرخص،	
أصدر منها 100000 سهم بقية إسمية 500 جنيه)	50000000
رأس المال الإضافي المدفوع	5000000
	<u>55000000</u>

يلاحظ أنه طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزى بإعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك بما يتفق ومعايير المحاسبة الدولية ، وحسب القواعد المنشورة فى هذا الصدد⁽⁵⁾ ، يظهر قسم حقوق الملكية فى الميزانية العمومية على النحو التالى :

حقوق المساهمين	
xx	رأس المال المدفوع
xx	احتياطات
xx	أرباح محتجزة
<u>xx</u>	إجمالي حقوق المساهمين

وكما هو واضح، لا يظهر من العرض السابق البند الخاص برأس المال الإضافى المدفوع (علاوة الإصدار) حيث تسيّر التعليمات على النمط التقليدى فى المعالجة المحاسبية لعلاوة الإصدار عن طريق تعليلتها على حساب الاحتياطى القانونى، وذلك بالقيد التالى :

ح/ علاوة الإصدار
ح/ الاحتياطى القانونى

ويرى البعض⁽⁶⁾ أن تلك المعالجة للعلاوة قد جانبها التوفيق باعتبار أن طبيعتها تختلف تماماً عن طبيعة الاحتياطى القانونى، كما أنها - من ناحية ثانية - تمثل فى الواقع جزءاً من رأس المال المدفوع يتعين إبرازه فى بند منفصل.

2 - عمليات تخصيص جزء من الأرباح فى شكل احتياطات :

تقوم معظم البنوك والشركات المساهمة بتقييد أو تخصيص جزء من أرباحها المحتجزة - بمعنى عدم جعلها متاحة لإجراء توزيعات أرباح منها، وبالتالى الإبقاء عليها كأصول داخل البنك أو الشركة - وذلك فى صورة احتياطات مختلفة . وطبقاً لما تتضمنه القواعد الملزمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن فإنه تتم المعالجة لعملية التخصيص على النحو التالى :

- إثبات ترحيل صافي أرباح العام القابلة للتوزيع^(*):

ح/ الأرباح والخسائر

ح/ توزيع الأرباح

- إثبات ترحيل الأرباح (الخسائر) المحتجزة في أول السنة المالية :

x في حالة وجود أرباح مرحلة :

ح/ أرباح مرحلة

ح/ توزيع الأرباح

x في حالة وجود خسائر مرحلة

ح/ توزيع الأرباح

ح/ خسائر مرحلة

- إثبات قرار التخصيص

ح/ توزيع الأرباح

ح/ الاحتياطي القانوني

ح/ احتياطي عام

ح/ احتياطي خاص

ح/ احتياطيات أخرى

ح/ توزيعات المساهمين

ح/ حصة العاملين

ح/ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ح/ أرباح محتجزة في آخر السنة المالية

(*) تحتسب طبقاً للمعادلة التالية :

صافي أرباح العام القابلة للتوزيع = صافي أرباح العام من واقع قائمة الدخل - أرباح بيع أصول ثابتة
محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون.

ويعاب على المعالجة السابقة عدم ظهور أى رصيد لحساب التوزيع فى القوائم المالية ، فالحساب يجعل دائماً بكل من أرباح العام والأرباح المرحلة ، ومديناً بما تقرر تخصيصه على الاحتياطيات والتوزيعات المختلفة .

ويمكن التغلب على هذه المشكلة بالاستعاضة عن «حساب التوزيع» بحساب آخر يسمى «حساب الأرباح المحتجزة» Retained Earnings Account وتثبت القيود على النحو التالى :

- إثبات ترحيل صافى أرباح العام القابلة للتوزيع :
ح/ ملخص الدخل (أو ح/ الأرباح أو الخسائر)
ح/ الأرباح المحتجزة .

- إثبات ترحيل الأرباح (الخسائر) المحتجزة فى أول السنة المالية :

x فى حالة وجود أرباح مرحلة

ح/ أرباح مرحلة

ح/ الأرباح المحتجزة

x فى حالة وجود خسائر مرحلة

ح/ الأرباح المحتجزة

ح/ خسائر مرحلة

- إثبات قرار التخصيص

ح/ الأرباح المحتجزة

ح/ الاحتياطى القانونى

ح/ احتياطى عام

ح/ احتياطى خاص

ح/ احتياطيات أخرى

ح/ توزيعات المساهمين

ح/ حصة العاملين

ح/ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

ويكون رصيد هذا الحساب معبراً عن الأرباح أو الخسائر المرحلة في نهاية الفترة والتي تظهر بدورها في قائمة المركز المالي تحت مسمى «أرباح (خسائر) محتجزة» ، ويمكن النظر لهذا الرصيد باعتباره حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث يعكس نتائج تأثير كافة الأحداث على البنك ككل.

3- عمليات توزيع الأرباح :

تشكل توزيعات الأرباح - وخاصة التوزيعات النقدية - السبب الرئيسي وراء قرار الاستثمار في الأسهم. كما أن التغير في معدلات توزيع الأرباح يشكل أكبر عامل مؤثر على أسعار أسهم البنك بسوق الأوراق المالية ، ويمكن القول أن أهم ما يشغل المستثمر الحالي أو المرتقب هو حجم التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤول إليه من حيازة الأسهم سواء حالياً أو مستقبلاً ولذا يفضل توزيعات الأرباح العالية⁽⁷⁾.

وتوزيعات الأرباح قد تأخذ شكل نقدي أو توزيعات أسهم منحة ، ويمكن استعراض المعالجة المحاسبية لكل منها فيما يلي :

أ- توزيعات الأرباح النقدية Cash Dividends

وفيها يجب التمييز بين نشأة التزام على البنك بتوزيع الأرباح، وبين الوفاء بهذا الالتزام عن طريق السداد النقدي.

مثال:

في 30 يونيو قرر مجلس إدارة بنك توزيع خمسة جنيهات لكل سهم ، تسدد يوم 5 أغسطس علماً أن عدد الأسهم يبلغ 100000 سهم عادي.

30 يونيو	ح/ الأرباح المحتجزة		500000	
	ح/ توزيعات أرباح نقدية مستحقة		500000	
	إثبات قرار توزيع الأرباح النقدية على المساهمين			
5 أغسطس	ح/ توزيعات أرباح نقدية مستحقة		500000	
	ح/ النقدية		500000	
	إثبات سداد قيمة التوزيعات نقداً.			

ب- توزيعات الأسهم Stock Dividends

بدلاً من التوزيعات النقدية قد يقوم البنك بتوزيع الأرباح في شكل أسهم يطلق عليها «أسهم مجانية» أو «أسهم منحة» باعتبارها توزيعاً لعدد إضافي من أسهم البنك على المساهمين كل حسب نسبة ملكيته.

من الناحية المحاسبية ، تختلف طبيعة التوزيعات النقدية عن توزيعات الأسهم ، فالأولى يترتب عليها نقص في كل من الأصول (النقدية) وحقوق الملكية (الأرباح المحتجزة) كما هو واضح من سياق المثال السابق عرضه. أما الثانية فلا يترتب عليها أي تأثير على أصول البنك أو جملة حقوق الملكية فيه حيث يقتصر الأثر المحاسبي على تغيير مكونات أو تركيبة حقوق المساهمين دون أي تغيير في إجمالي قيمتها المحاسبية في الوقت الذي يزيد فيه عدد الأسهم المتداولة أو المصدرة⁽⁸⁾.

تفسير ماسبق، أن إصدار أسهم المنحة كتوزيع يترتب عليه نقص جزء من الأرباح المحتجزة مقابل زيادة رأس المال المدفوع ، وبالتالي فالأمر لا يخرج عن كونه مجرد تحويل داخلي بين عناصر حقوق الملكية في الميزانية .

وعلى كل حال، قد يلجأ البنك لإصدار أسهم المنحة لسبب أو أكثر ممايلي⁽⁹⁾.

1- الرغبة في إيجاد الأثر النفسي للمساهم بأن البنك حقق أرباحاً ، ويقوم بتوزيع أرباح ، ولكن هناك رغبة في الوقت ذاته في المحافظة على الأصول السائلة للبنك أو في التغلب على مشكلة نقص السيولة الكافية لوفاء بمتطلبات التوزيعات النقدية.

2- الرغبة في رسملة جزء من أرباحه المحتجزة عن طريق تحويلها لرأس مال الأسهم بصفة دائمة مما يعنى أن تصبح غير قابلة للتوزيع.

3- الرغبة في زيادة توزيع ملكية أسهم البنك، إذ أن ذلك قد يشجع التداول خصوصاً لو انخفضت القيمة السوقية للسهم.

4- فى أسواق المال التى لانتتميز بالكفاءة ، حيث لاتتبعكس المعلومات المتاحة عن البنك على أسعار أسهمه بالسرعة والدقة الكافية ، قد لاينخفض سعر السوق للسهم بعد توزيع أسهم المنحة بما يعادل زيادة عدد الأسهم المصدرة ، ومن ثم قد تتوافر فرصة لزيادة إجمالى القيمة السوقية للبنك - على ضوء زيادة عدد الأسهم، وعدم انخفاض القيمة السوقية للسهم - بعد التوزيع عما كانت عليه قبل ذلك .

توجد طريقتان للمعالجة المحاسبية لتوزيعات الأسهم هما : طريقة القيمة الإسمية، وطريقة القيمة السوقية وتستخدم الطريقة الأولى عادة فى حالة إذا ما تجاوزت أسهم المنحة المصدرة 20% - 25% من الأسهم المتداولة ، أما فى الحالة التى يقل فيها إصدار أسهم المنحة عن هذه النسبة فتستخدم الطريقة الثانية - وهى القيمة السوقية - كأساس للمحاسبة⁽¹⁰⁾. وقد تم اختيار النسبة من 20% إلى 25% من قبل المحاسبين لاعتقادهم بأن هذا المعدل يكفل زيادة عدد الأسهم المفروضة فى السوق بشكل يخفض من القيمة السوقية لأسهم البنك⁽¹¹⁾..

مثال:

فى 12/20 قرر بنك توزيع 5% من أسهمه العادية المتداولة وذلك كأسهم منحة (مجانبة) ، وقد أصدر 7500 سهم لهذا الغرض بقيمة إسمية عشرة جنيهات علماً بأن القيمة السوقية للسهم فى تاريخ الإعلان تبلغ 42 جنيه. وفى 12/30 ثم إصدار شهادات الأسهم.

تكون القيود فى هذه الحالة كالتى (باستخدام طريقة القيمة السوقية)

التاريخ	بيان	رقم الأستاذ	مدين	دائن
12/20	ح/ الأرباح المحتجزة ح/ أسهم منحة تقرر توزيعها ح/ رأس المال الإضافى المدفوع إثبات قرار توزيع أسهم المنحة		315000	75000 240000

75000	75000	12/30	ح/ أسهم منحة تقرر توزيعها ح/ رأس مال الأسهم العادية إثبات إصدار شهادات أسهم المنحة
-------	-------	-------	--

* 7500 سهم \times 42 جنيه = 315000 جنيه
 ** 7500 سهم \times 10 جنيه = 75000 جنيه
 *** 7500 سهم \times (10-42) جنيه = 240000 جنيه

في هذا الموقف، يجب على البنك أن يمتلك رصيد كافٍ من حساب الأرباح المحتجزة قبل اتخاذ قرار توزيع الأسهم المجانية . بالإضافة لذلك ، يتعين على البنك تقييد التوزيعات النقدية مستقبلاً في حدود قيمة الأسهم المجانية وهو مبلغ 315000 جنيه.

في حالة إذا ما كانت توزيعات الأسهم أكبر من 20-25٪ سيكون هناك تأثير متوقع على أسعار الأسهم السوقية ، ومن هنا يتم التمويل من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال بالقيمة الاسمية لحسب، وهو ما يوضحه المثال التالي:

مثال:

في 12/20 قرر بنك توزيع 30٪ من أسهمه العادية وذلك كأسهم مجانية . وقد أصدر البنك 7500 سهم لهذا الغرض بقيمة إسمية عشرة جنيهات علماً بأن القيمة السوقية للسهم في تاريخ الإعلان تبلغ 42 جنيه. وفي 12/30 تم إصدار شهادات الأسهم .
 تكون القيود في هذه الحالة كالتالي (باستخدام طريقة القيمة الاسمية).

75000	75000	12/20	ح/ الأرباح المحتجزة ح/ أسهم منحة تقرر توزيعها إثبات قرار توزيع أسهم المنحة
75000	75000	12/30	ح/ أسهم منحة تقرر توزيعها ح/ رأس مال الأسهم العادية إثبات إصدار شهادات الأسهم

* 7500 سهم \times 10 جنيه = 75000 جنيه

الفصل الثانى Chapter 2

الاقتراض Borrowings

بدأت البنوك فى الآونة الأخيرة ، تتجه نحو زيادة معدلات الاقتراض، كمصدر هام لتنمية مواردها المالية لفترات زمنية قصيرة فى العادة ، وذلك لتحررها من قيود الفوائد المدفوعة، بجانب استفادتها بدرجة عالية من المرونة فى الحصول على موارد مالية من مصادر مختلفة بأسعار تنافسية⁽¹²⁾.

حتى نهاية الستينات، كان الاقتراض لا يمثل شيئاً يذكر كمصدر لتمويل البنوك. حيث كانت الودائع وحقوق الملكية تمثلان المصدران الأساسيان للتمويل. إلا أنه خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات أجبرت الظروف المالية والاقتصادية - السائدة حينذاك - البنوك على البحث عن وسائل جديدة للتمويل من خلال الاتجاه للاقتراض خاصة فى ظل التنافس المحسوس فيما بينها لاستقطاب المودعين بوسائل جديدة من بينها زيادة معدلات الفائدة على الودائع مما كان له أثراً سلبياً على مستويات السيولة .

باستقراء التطبيق العملى فى البنوك التجارية يتبين للوهلة الأولى صعوبة التخطيط الدقيق للمستوى الملائم من السيولة بما يعنى وجود احتمالات لحدوث نقص فى ذلك المستوى أحياناً. على سبيل المثال قد تكون سياسة البنك هى الاحتفاظ برصيد نقدية سائلة بلغ مليون جنيه لمواجهة الطلب اليومى على النقدية، فإذا حدث أن يبلغ الطلب على النقدية فى يوم ما مليون ونصف مليون من الجنيهات، هنا يكون البنك قد وقع فى مشكلة عجز السيولة .

فى مثل هذه الحالات يكون أمام متخذى القرارات بالبنك اختيار أحد بديلين لمواجهة مشكلة عجز السيولة هما إما تسييل أصول (كما هو الحال فى بيع أحد الأصول قصيرة الأجل) ، أو تسييل التزام (كما هو الحال فى الاقتراض قصير الأجل).

الاختيار بين هذين البديلين هو أمر يتوقف بالدرجة الأولى على الظروف الخاصة بكل بنك ، والتي يحكمها محددين يكون لها دخل كبير فى اتخاذ القرار هما⁽¹³⁾:

- طول الفترة التى يحتاج البنك خلالها لسيولة .
- تكلفة اختيار بديل بدلاً من الآخر.

عموماً، تلجأ البنوك لاستخدام وسيلة الاقتراض قصير الأجل (كما هو الحال فى الاقتراض من فائض احتياطيّات البنوك التجارية لدى البنك المركزى لتغطية الاحتياجات للسيولة فى الأجل القصير. بينما تلجأ إلى تسييل الأصول ، أو زيادة رأس المال، أو إصدار سندات لتغطية الاحتياجات للسيولة فى الأجل الطويل.

مصادر الاقتراض:

- وعلى ذلك ، فإنه فى مجال حديثنا عن «الاقتراض» - كأحد مصادر توفير النقدية للبنوك التجارية - يمكننا تصنيف هذا المصدر إلى قسمين رئيسيين هما :
- الاقتراض قصير الأجل، لتغطية الطلب على السيولة فى الأجل القصير.
 - الاقتراض طويل الأجل، لتغطية الطلب على السيولة فى الأجل الطويل.
- وفيما يلى استعراض لطبيعة وماهية كلا النوعين وكذا المحاسبة عنها.

أولاً : الاقتراض قصير الأجل :

يعرف الاقتراض قصير الأجل Nondeposit Funds بأنه أموال مشتراه لفترات زمنية قصيرة نسبياً بهدف تغطية الطلب على السيولة⁽¹⁴⁾. ومن أبرز صورته :

- الاقتراض من البنوك التجارية .
- الاقتراض بمقتضى اتفاقيات إعادة الشراء.
- القبولات المصرفية .
- الأوراق التجارية.
- الاقتراض من البنك المركزى.

وفيما يلى استعراض موجز لكل منها :

أ- الاقتراض من البنوك التجارية:

يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية صوراً عديدة أبرزها صورتان هما :
الاقتراض المباشر، والاقتراض غير المباشر.

أ- الاقتراض المباشر:

وبمقتضاه يمكن لأى بنك فى حاجة لتغطية الطلب على السيولة أن يلجأ لبنك آخر لديه فائض فى السيولة ، وذلك ليقترض منه ما يغطى احتياجاته لفترات رمزية تتراوح فى الغالب بين ليلة واحدة Overnight، وثلاثون يوماً، وبسعر فائدة يخضع للتفاوض فيما بين الطرفين طبقاً لظروف العرض والطلب.

مثال:

فى 12/6 اقترض بنك الإسكندرية التجارى والبحرى مبلغ 500000 جنيه من البنك الوطنى المصرى لمدة ليلة واحدة بسعر فائدة 14٪.

تكون القيود بدفاتر بنك الإسكندرية التجارى والبحرى كما يلى :

12/6	ح/ النقدية	500000	
	ح/ مصروف القوائد	192	
	ح/ المستحق للبنوك		500192
	قيد قرض ليلة واحدة 14٪ من		
	البنك الوطنى المصرى		

$$* \text{ الفوائد المدينة} = 500000 \times \frac{14}{100} \times \frac{1}{365} = 192 \text{ جنيه}$$

2- الاقتراض غير المباشر :

ويتم ذلك عن طريق الاقتراض من فائض احتياطات البنوك التجارية الأخرى لدى البنك المركزي ، فمن المعروف أن أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي في لحظة معينة قد تتفاوت بحيث يعاني أحد البنوك من عجز في الاحتياطي القانوني، بينما يتحقق لدى بنك آخر فائض عن الاحتياطي بما يفوق المتطلبات القانونية^(*). ومن هنا يمكن للبنك الذي يعاني من عجز أن يقترض - لفترة قصيرة محددة - ما يحتاجه من البنك ذي الفائض، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإعادة إضافة المبلغ المقرض إلى رصيد حساب البنك الأول خصماً من رصيد حساب البنك الثاني، وبذلك تكون عملية الاقتراض قد تمت بطريق غير مباشر بواسطة البنك المركزي.

يطلق على هذه العملية «الاقتراض من فائض احتياطات البنوك التجارية» Federal Funds or Fed - Funds ويمكن تعريفها بكونها «قرض بدون ضمانات من بنك تجارى لآخر»⁽¹⁵⁾. وغالباً ما تتم 80٪ من تلك التحويلات لفترة استحقاق يوم واحد Overnight بينما يتم الباقي لفترة استحقاق أكثر من يوم⁽¹⁶⁾. وكما هو الحال في الاقتراض المباشر يحدد سعر الفائدة طبقاً لاتفاق المتعاقدين ، وهو ما يخضع في نهاية الأمر لاعتبارات العرض والطلب. والجدير بالذكر أن معدلات الفائدة هنا - مثلها مثل أى معدلات فائدة في الأجل القصير - تكون متقلبة وسريعة التغير.

من وجهة نظر البنك المقرض، فإن عملية الأقرض في مثل هذه الحالات تمكنه من إدارة ذلك القدر من الموارد المالية - الفائض عن الحد القانوني الواجب الاحتفاظ به بالبنك المركزي لاستيفاء المتطلبات القانونية والذي لا يحصل عنه البنك أى عوائد - بشكل يحقق له إيراداً لا بأس به في صورة فوائد دائنة .

(*) طبقاً لنص المادة (74) من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 ، يتعين على كل بنك تجارى أن يحتفظ لدى البنك المركزي المصرى وبدون عائد نسبة معينة مما لديه من ودائع يعينها البنك المركزي.

مثال:

في 16 نوفمبر قام بنك النيل باقتراض 2 مليون جنيه لمدة يوم واحد بفائدة 11% ، وذلك من فائض الاحتياطي القانوني الخاص ببنك المهندس لدى البنك المركزي.

يكون القيد بدفاتر بنك النيل على النحو التالي :

11/16	ح/ نقدية لدى البنك المركزي	2000000	2000000
	ح/ المستحق للبنوك		
	قيد ما تم اقتراضه لتغطية العجز في الاحتياطي		

يترتب على هذه العملية خفض رصيد الاحتياطي النقدي لبنك المهندس لدى البنك المركزي بمبلغ 2 مليون جنيه، وفي نفس الوقت زيادة رصيد الاحتياطي الخاص ببنك النيل لدى البنك المركزي بنفس المبلغ . يلاحظ أنه بالنسبة لبنك المهندس فقد تم استبدال أصل غير كسبي بآخر كسبي مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنك^(*). في حين أن العكس يحدث تماماً بالنسبة للبنك المقرض (بنك النيل) .

مثال:

في 17 نوفمبر قام بنك النيل برد قيمة القرض بالإضافة الفائدة المقررة ، تثبت هذه العملية بدفاتر بنك النيل على النحو التالي :

11/17	ح/ المستحق للبنوك	2000000	
	ح/ مصروف الفوائد	603	
	ح/ نقدية لدى البنك المركزي		2000603
	قيد رد قيمة القرض والفوائد		

$$* \text{الفوائد المدينة} = \frac{1}{365} \times \frac{11}{100} \times 2000000 = 603 \text{ جنيه}$$

(*) تعرف الأصول الكسبية Earning Assets بأنها تلك الأصول المدرة للدخل بصورة صريحة

سواء من الفوائد أو من الإيرادات الأخرى بخلاف العوائد . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Koch, Timothy W., " Bank Management", The Dryden Press, New York, 1988. P.38.

2- الاقتراض بمقتضى اتفاقيات إعادة الشراء:

قد تلجأ البنوك التجارية لوسيلة أخرى لتلافى مشكلات نقص السيولة أو عجز الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزى وهى الاقتراض بمقتضى اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreements والتي يشيع استخدامها عادة تحت اسم «الريبوز» RPs or Repos ويمكن تعريف اتفاقية إعادة الشراء بأنها «اصطلاح يستخدم فى السوق المالى بما يعنى الحصول على أموال عن طريق بيع الأوراق المالية مع اتفاقية فى نفس الوقت من قبل البائع يتعهد فيها بإعادة شراء هذه الأوراق بعد فترة محددة غالباً ما تكون ليلة واحدة Overnight ويسعر أعلى من سعر البيع الأول يتم الاتفاق عليه، حيث يتم التسليم وإعادة الاستلام الفعلى لهذه الأوراق المالية عند عملية البيع وعملية إعادة الشراء»⁽¹⁷⁾.

وفى التطبيق العملى، يمكن أن يمتد عمل اتفاقيات إعادة الشراء لفترات أطول تصل إلى 30 يوماً أو أكثر، كما يمكن أن تكون عقودها مستمرة بحيث تبدأ بعملية استثمار الليلة واحدة ثم يتم التجديد يومياً بصورة تلقائية إلى أن تلتفى من قبل أحد الطرفين⁽¹⁸⁾.

تنطوى المعالجة المحاسبية لعمليات الريبوز على تصنيف العمليات بطريقة مناسبة بحيث تعكس الطبيعة المتميزة لها كحدث اقتصادى.

مثال:

فى 7 فبراير 2001 قام بنك الإسكندرية التجارى والبحرى ببيع أذون خزانة بمبلغ 5 مليون جنيه مع التوقيع على اتفاقية بإعادة شرائها بعد عشرة أيام وذلك نظير فائدة 10٪.

2/7	ح/ النقدية	5000000	5000000
	ح/ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة شراء		
	قيد بيع أذون خزانة بموجب اتفاقية إعادة شراء		

ترتب على العملية السابقة زيادة أصل (النقدية) ، وكذا نشأة التزام (أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة شراء) بمبلغ 5 مليون جنيه. يلاحظ أن أنون الخزنة المبيعة لازالت مدرجة ضمن أصول البنك ، وكل ما حدث هو أن البنك قام باقتراض مبلغ 5 مليون جنيه باستخدام تلك الأوراق المالية كضمان، وهو وضع يختلف عن الاقتراض من فائض الاحتياطي القانوني السابق عرضه والذي ينظر إليه باعتباره قرضاً بدون ضمانات إلا أن المحصلة في النهاية باستخدام أى من الوسيلتين هي زيادة السيولة في البنك .

مثال:

في 17 فبراير 2001 قام بنك الإسكندرية التجارى والبحرى بتنفيذ اتفاقية إعادة الشراء .

2/17	ح/ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة شراء		5000000	
	ح/ مصروف الفوائد		13699	
	ح/ النقدية			5013699
	قيد إعادة شراء أنون خزنة بموجب اتفاقية إعادة شراء			

$$* \text{الفوائد المدبنة} = 5000000 \times 10\% \times \frac{10}{365} = 13699 \text{ جنيه}$$

بمجرد استرداد الأوراق المالية تم إلغاء الالتزام بجعله مديناً. وثلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه في حالة وقوع فترة الاستحقاق بين فترتين ماليتين ، يتعين حساب مصروف الفوائد المستحقة بشكل يؤدي إلى تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها منها.

مثال:

في 29 ديسمبر 1999 قام بنك الإسكندرية التجاري والبحري ببيع أذن خزنة بمبلغ 5 مليون جنيه بموجب اتفاقية تنص على إعادة شرائها بعد عشرة أيام بفائدة 10٪ ، علماً بأن البنك يعد حساباته الختامية في 31 ديسمبر من كل عام.

12/29	ح/ النقدية		5000000	5000000
	ح/ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة شراء			
	قيد بيع أذن خزنة بموجب اتفاقية إعادة شراء			
12/31	ح/ مصروف الفوائد		4110	4110
	ح/ مصروف الفوائد المستحق			
	قيد الفوائد المستحقة عن الفترة			
1/8	ح/ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة شراء		5000000	5000000
	ح/ مصروف الفوائد		9589	9589
	ح/ مصروف الفوائد المستحقة		4110	4110
	ح/ النقدية			
	قيد إعادة شراء أذن خزنة بموجب اتفاقية إعادة الشراء			
				5013699

$$* \text{ الفوائد المدينة عن الفترة} = 5000000 \times 10\% \times \frac{3}{365} = 4110 \text{ جنيه}$$

$$** \text{ الفوائد المدينة عن الفترة} = 5000000 \times 10\% \times \frac{7}{365} = 9589 \text{ جنيه}$$

3- القبولات المصرفية:

القبولات المصرفية Bankers' Acceptances عبارة عن أدوات دين قصيرة الأجل (من 30 إلى 180 يوم) لاتحمل فائدة ، وتصدر عن بنك تجارى لمدة زمنية محددة من أجل تمويل عمليات الاستيراد التي يقوم بها المستوردون⁽¹⁹⁾ . وتعرف عموماً في مصر باسم «الكمبيالات المقبولة والمظهرة».

وتختلف «القبولات المصرفية» أو «الكمبيالات المقبولة والمظهرة» عن الأوراق التجارية بأنها تحمل ضماناً من البنك المصدر لها عن طريق ختم الكمبيالات

بكلمة «مقبولة» Accepted ، وبذلك تنشأ أداة مالية يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية . وفي كل الأحوال، يقوم المستورد بدفع قيمة «القبولات» عند حلول أجل استحقاقها، وفي حالة عدم قيامه بالسداد فإن البنك الضامن أو المصدر للورقة يلتزم بدفع قيمة المبلغ بالكامل ، وهو ما يعنى أن يتحول التزامه العرضى إلى التزام فعلى، وهو ما أدى إلى إدراج تلك الأداة ضمن الأنشطة خارج الميزانية .

تعتبر «القبولات المصرفية» شكلاً قديماً من أشكال الاقتراض التجارى، إلا أنها - فى العصر الحالى - أصبحت تنشأ نتيجة عمليات تجارية مبنية على الالتزام بدفع مؤجل لثمن بضاعة مستوردة ، حيث يقوم المستورد بسحب كمبيالة Time Draft - بالقيمة المؤجلة الدفع- على البنك الذى يتعامل معه (بنك المستورد) ويقدم هذا المستند من ضمن المستندات المطلوبة عند فتح الاعتماد حيث يقوم البنك بالتأشير على الكمبيالة بالقبول، وبمجرد حدوث ذلك يصبح أمام المستفيد (المصدر) إما خيار خصم الكمبيالة فوراً والحصول على صافى قيمتها، أو الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق وقبض كامل القيمة الاسمية ، إلا أنه غالباً ما يتم خصم الكمبيالة لأن المصدر يكون قد احتاط أصلاً لما سيخسره من فائدة الخصم التى سيحصل عليها البنك الخاصم ، وذلك بإضافتها إلى سعر البضاعة المباعة . وهنا يأتى دور البنك الخاصم الذى يكون أمامه إما خيار الاحتفاظ بالكمبيالة فى محفظته لحين الاستحقاق وإما بيعها فى السوق المفتوحة للتعويض عما دفعه للمستفيد ثمناً لهذه البضاعة⁽²⁰⁾ .

وبذلك يمكن القول أن القبولات المصرفية تعد إحدى الوسائل التى تستعين بها البنوك فى توفير السيولة إما بصورة غير مباشرة عن طريق تمويل عمليات الإقراض التجارى، أو بصورة مباشرة عن طريق تدبير أموال لفترات قصيرة الأجل نتيجة تسهيل الكمبيالة فى السوق الثانوى، وفى كلتا الحالتين يحصل البنك المصدر أو الضامن على نسبة خصم من الطرف المقترض ، وكذا على عمولة بحد أدنى 1.5 ٪ حسب نسبة خصم فى السوق⁽²¹⁾ .

مثال:

في 2001/5/17 أصدر بنك التجارة والتنمية (التجاريون) قبولاً مصرفياً بمبلغ مليون جنيه لصالح شركة النصر للاستيراد والتصدير يستحق في 2001/8/17، وقد بلغت العمولة والمصروفات ما يوازي 2٪ من قيمة الورقة تم تحميلها على الحساب الجاري المدين للشركة طرف البنك . تكون القيود في هذه الحالة على النحو الموضح فيما يلي :

5/17	ح/ قبولات مصرفية ح/ أصحاب قبولات مصرفية قيد نظامي عند إصدار الكمبيالة	1000000	1000000
	ح/ الحسابات الجارية للعملاء - قبولات مصرفية ح/ عمولة ومصروفات قبولات مصرفية قيد خصم العمولة والمصروفات	20000	20000

* العمولة والمصروفات = $1000000 \times 2\% = 20000$ جنيه

مثال:

في 2001/8/17 (تاريخ استحقاق القبول المصرفي) تقدم حامله لصرف قيمته الاسمية من البنك في هذه الحالة يثبت القيدان التاليين :

8/17	ح/ الحسابات الجارية للعملاء قبولات مصرفية ح/ النقدية قيد صرف قيمة الكمبيالة لحاملها	1000000	1000000
	ح/ النقدية ح/ الحسابات الجارية للعملاء قبولات مصرفية قيد سداد شركة النصر لقيمة الكمبيالة والعمولة	1020000	1020000

1000000	1000000	ح/ أصحاب قبولات مصرفية ح/ قبولات مصرفية إلغاء القيد النظامي
---------	---------	---

4- الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية Commercial Papers عبارة عن «صكوك قصيرة الأجل تنطوي على تعهد - بدون ضمانات - بسداد مبلغ محدد للدائن (أو أى مستفيد آخر) وذلك فى تاريخ استحقاق معين»^(*).

وينطوى استخدام الأوراق التجارية فى بيئة الأعمال على العديد من المزايا أهمها⁽²²⁾:

1- الأوراق التجارية وسيلة للإثبات : حيث تعتبر هذه الأوراق وسيلة من وسائل إثبات الدين عند قيام المنازعات ، وذلك لأنها تعد إقراراً كتابياً يذكر فيه قيمة الدين وتاريخ استحقاقه.

2- الأوراق التجارية وسيلة للوفاء بالديون وتحصيلها : إذ تساعد الأوراق التجارية على إتساع نطاق المعاملات التجارية من خلال عمليات البيع بالتقسيط وما شابه ذلك .

3- قابلية الأوراق التجارية للتداول : حيث تنتقل الأوراق بين الأفراد للوفاء بديونهم عن طريق تحويل أو تظهير هذه الأوراق وهو ما يساعد على تسوية الديون دون حركة فعلية فى النقدية .

(*) جرى التطبيق العملى فى الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية على قيام الشركات الكبرى ذات التصنيف الائتمانى الجيد على طرح أوراق تجارية فئة 1000 دولار للبيع ويتاريخ استحقاق يتراوح فى العادة بين 30 إلى 270 يوم وفى هذا المجال أيضاً تقوم البنوك الأمريكية عادة باستخدام الشركات الخاضعة لسيطرتها فى إصدار أوراق تجارية ، ثم تقوم بإعادة بيعها بهدف الحصول على سيولة نقدية لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- Fraser, Donald R. et al., Op.Cit., PP. 340-341.

4- قابلية الأوراق التجارية للتحويل إلى نقدية حيث يمكن تحويل الأوراق التجارية إلى نقدية بدون انتظار لتاريخ استحقاقها، وهو ما يمكن المستفيد من الحصول على الأموال اللازمة وقت حاجته إليها عن طريق خصم الكمبيالات في البنوك والحصول على قيمتها الحالية .

وتعد النقطة الأخيرة ذات أهمية بالنسبة للبنوك التجارية التي تسعى لتوظيف أموالها في مجالات استثمارية مضمونة وقليلة المخاطر وهو ما ينطبق على الاستثمار في الأوراق التجارية الذي يتوافر له ميزات عديدة منها قصر أجل الاستحقاق، والضمانات القانونية التي تحكمها، بالإضافة إلى توليدها لمصادر دخل عديدة كالفائدة المحصلة عن الفترة من تاريخ شراء الأوراق حتى تاريخ استحقاقها، علاوة على العمولة التي تحتسب للبنك مقابل تحصيل الأوراق، ويطلق على كل من الفائدة والعمولة اسم (الأجيو). إلا أن الأوراق التجارية التي بحوزة البنك تعد وسيلة لتوفير الأموال السائلة التي يحتاجها البنك في لحظة معينة عن طريق إعادة بيع تلك الأوراق للبنك المركزي (أو لأحد البنوك التجارية الأخرى) والحصول على صافي قيمتها الحالية . وفي هذه الحالة يكون سعر الخصم لدى البنك المركزي في تعامله مع البنوك أقل من سعر الخصم الذي تحصل عليه البنوك التجارية من العملاء⁽²³⁾.

مثال:

في 27/1/2000 بلغت جملة الأوراق التجارية التي قام بنك مصر ببيعها للبنك المركزي 300000 جنيه. وقد بلغت العمولة والفوائد المستحقة عليها 10000 جنيه.

1/27	ح/ المستحق على البنوك - البنك المركزي	290000	
	ح/ الأجيو	10000	
	ح/ أوراق تجارية مخصومة		300000
	قيد إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي		

يلاحظ أنه في تاريخ استحقاق الأوراق يقوم البنك المركزي بإرسال إشعار للبنك التجاري بما يفيد تحصيلها، وفي هذه الحالة لا تثبت أية قيود محاسبية وإنما يكفي بعمل مذكرة بهذا المعنى.

ألا أنه في أحيان كثيرة يرفض المدين سداد قيمة إحدى الأوراق التجارية المخصصة ، ولذا يقوم البنك المركزي بإرسال إشعار للبنك التجاري بما يفيد رفض المدين السداد.

مثال

في 2000/2/28 أرسل البنك المركزي إشعاراً للبنك يفيد رفض ورقة تجارية مخصصة بمبلغ 100000 جنيه، وقد بلغت رسوم البروتستو 5000 جنيه.

2/28	ح/ أوراق تجارية مخصصة ح/ مصروف البروتستو	100000 5000	105000
	ح/ المستحق على البنوك - البنك المركزي قيد رفض الأوراق التجارية وإضافة البروتستو لحساب البنك المركزي		
	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ أوراق تجارية مخصصة ح/ مصروف البروتستو قيد خصم قيمة الأوراق التجارية المرفوضة ومصروف البروتستو من الحسابات الجارية للعملاء	105000	100000 5000

5- الاقتراض من البنك المركزي:

يعد الاقتراض من البنك المركزي إحدى الوسائل المتاحة للحصول على نقدية سائلة للوفاء باحتياجات البنوك التجارية للسيولة . ويأخذ الاقتراض من البنك المركزي عموماً إحدى صورتين :

أ- الاقتراض غير المباشر ، عن طريق قيام البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي خصمتها للعملاء - أو جزء منها - لدى البنك المركزي وذلك عند حاجتها إلى نقدية حاضرة لمواجهة ضغط العملاء المتزايد على

ودائعهم الجارية لدى البنوك . وقد سبق التعرض لهذا النوع من الاقتراض ومعالجته المحاسبية في الجزء السابق الخاص بالأوراق التجارية .

ب- الاقتراض المباشر، عن طريق حصول البنوك التجارية على قروض قصيرة الأجل بفائدة متفق عليها بينها وبين البنك المركزي. إلا أنه يلاحظ أن اتجاه البنوك التجارية للاقتراض المباشر من البنك المركزي عادة ما يكون في أضيق الحدود، وذلك بسبب عدم رضا البنك المركزي عن البنوك التي تكرر الاقتراض منه، بل قد وصل الأمر إلى تحديد البنك المركزي لحالات معينة يسمح فيها فقط بتقديم تلك القروض مثل مواجهة العجز في الاحتياطي النقدي، والظروف الطارئة ، والاحتياجات الموسمية⁽²⁴⁾ .

مثال

في 2000/2/4 قام بنك المهندس باقتراض مبلغ 3 مليون جنيه من البنك المركزي بفائدة 10٪ واستحقاق 2000/3/4.

تكون المعالجة المحاسبية في دفاتر بنك المهندس على النحو التالي :

2/4	ح/ النقدية	300000	
	ح/ مصروفات الفوائد	24658	
	ح/ المستحق للبنوك - البنك المركزي		3024658
	قيد تحصيل قيمة قرض من البنك المركزي		

$$* \text{الفوائد المدينة} = 3000000 \times 10\% \times \frac{30}{365} = 24658 \text{ جنيه}$$

عند سداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق يقفل حساب البنك المركزي بجعله مدينياً وذلك كما هو موضح على النحو التالي :

3/4	ح/ المستحق لبنوك - البنك المركزي	3024658	
	ح/ النقدية		3024658
	قيد سداد قيمة القرض للبنك المركزي		

ثانياً : الاقتراض طويل الأجل :

على العكس من الأنواع السابقة التي تدخل في نطاق القروض قصيرة الأجل، يمكن للبنك التجاري حال حاجته لتمويل عمليات رأسمالية أو طويلة الأجل أن يحصل على قروض طويلة الأجل ، وذلك من مصادر عديدة من بينها⁽²⁵⁾ :

- إصدار سندات طويلة الأجل Bonds وذلك بعد الحصول على التراخيص اللازمة من البنك المركزي.
- الاقتراض طويل الأجل بمقتضى عقود مع أى مؤسسة مالية كبرى.
- الاقتراض طويل الأجل من الشركات القابضة أو الشقيقة .
- الاقتراض طويل الأجل من سوق الدولار الأوربي Eurodollar Market

وفيما يلي استعراض موجز لطبيعة كل مصدر منها والمعالجة المحاسبية المرتبطة بنتائجه الاقتصادية .

أ- السندات طويلة الأجل :

ينظر للسندات طويلة الأجل باعتبارها أدوات للاقتراض من الغير Debt Instruments ، تتميز بخصائص وجود تاريخ محدد مستقبلاً يتعين على المقرض السداد فيه ، بالإضافة إلى أن الالتزام يتضمن غالباً سداد مبلغ إضافي ثابت على الأموال المقرضة بصفة دورية (فائدة القرض).

والسندات طويلة الأجل في مجملها عبارة عن وسيلة لتجزئة قرض كبير إلى عدد من الوحدات متساوية القيمة يطلق على كل منها سند، أى أن السند يمثل جزء من قرض، ويشير إلى صك قابل للسداد في الأجل الطويل⁽²⁶⁾ .

وبذلك يمكن القول أن السندات Bonds or Dbentures تمثل تعاقدًا بين طرفين أحدهما هو المقرض أو مصدر السند (البنك) والثاني هو المقرض أو مشتري السند (المستثمر) ، وبموجب شروط هذا التعاقد يلتزم المقرض بما يلي⁽²⁷⁾ :

- أن يسدد لحامل السند مبلغاً معيناً (عادة القيمة الإسمية Par value) في تاريخ الاستحقاق أو قبل ذلك .

- أن يسدد كذلك فائدة Interest في مواعيد محددة مسبقاً بمعدل محدد يحسب على القيمة الإسمية للسند.

وتتمتع السندات عادة بدرجة مالية من السيولة حيث يمكن تداولها بيعاً وشراءً في أسواق ثانوية خاصة بها، كما يمكن الحصول على أسعارها من أسواق السندات الدولية يومياً ، ويحقق ذلك ميزة للسند عن القرض هي قابليته للتحويل، بمعنى أن القرض لامناس من الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه أما السند فيمكن بيعه في أى وقت من الأوقات في السوق الثانوى.

وطبقاً للاتجاهات العالمية يتعين على البنك مصدر السندات أن يختار وصي أو قيم Trustee ليمثل مصالح حملة السندات، ويكون عادة أحد الشركات المتخصصة في هذا المجال (أو البنك المركزى مثلاً) ويعهد إليه بتحرير عقد يتضمن شروط إصدار قرض السندات والأصول التي قد توضع ضماناً له. كما اقتضت الطبيعة الدولية لسوق السندات ضرورة وجود بيوت مقاصة Clearing Houses تكون مهمتها الاحتفاظ بالسندات بالنيابة عن المشتركين في السوق، وتسجيل التحويلات فيما بينهم، بينما تبقى السندات في نفس الوقت بالحفظ الأمين لدى هذه البيوت. ومن أشهر تلك البيوت على المستوى الدولى «اليورو كلير» Euroclear في مدينة بروكسل، و«السيدال» Cedral في لوكسمبرج⁽²⁸⁾.

أنواع السندات:

تتعدد أنواع السندات وأشكالها على النحو التالى :

1- السندات المضمونة Mortgage Bonds ، والسندات غير المضمونة Debenture Bonds والأولى تكون مضمونة برهن أصول البنك وما إلى ذلك ، فى حين يكتفى فى الثانية بالسمعة والتصنيف الائتماني للبنك كضمان عام للمقرضين.

2- السندات الإسمية ، والسندات لحاملها حيث يحتفظ البنك فى النوع الأول

بسجلات لحاملي السندات تثبت فيها كافة التغيرات في ملكية السندات نتيجة تداولها، بينما في النوع الثاني يكفي بإرفاق كويونات بالسندات يقوم حملة السندات بفصلها للحصول على الفوائد المستحقة في تاريخه.

3- السندات ذات سعر الفائدة الثابت، والسندات ذات سعر الفائدة المتغير. في النوع الأول يحدد مقدماً سعر ثابت للفائدة على قرض السندات، بينما في الثاني يتغير سعر الفائدة كل نصف أو ربع سنة حسب التغير في سعر الاقتراض بين البنوك في سوق لندن LIBOR.

4- السندات القابلة للتحويل لأسهم، وهي سندات ذات سعر فائدة ثابت وأجل معلوم تعطى لحاملها حق الخيار بتحويلها إلى أسهم في رأس مال البنك المقترض على أساس سعر تحويلي يحدد في العادة عند إصدار السندات، ويطلق عليها اصطلاح Convertible Bonds .

5- السندات ذات الضمان بالتملك Warrants، وهي سندات ذات سعر فائدة ثابت وأجل معلوم تعطى لحاملها الحق بالاكتتاب في رأسمال البنك المقترض، وهي سندات شديدة الحساسية لارتباطها بأسهم البنوك المقترضة والتي لحاملي السندات حق التملك فيها، كما يتميز هذا النوع من السندات بإمكانية فصل حق الضمان بالتملك عن السند نفسه، والتداول بكل منها على انفراد بل إنه غالباً ما يتم فصل الضمانات عن السندات وتداولها في السوق الثانوي⁽²⁹⁾.

6- السندات القابلة للتمديد، والسندات القابلة للدفع المسبق، السندات القابلة للتمديد Extendable Bonds هي نوع من السندات الذي يعطى الحق لحامله الخيار للاستمرار في الاحتفاظ بالسند بعد تاريخ استحقاقه لعدد معين من السنين وينفس سعر الفائدة الأصلي، أو استلام قيمته عند تاريخ الاستحقاق، أما السندات القابلة للدفع المسبق Retractable Bonds فإنها

تعطى الحق للمستثمر فيها الخيار بتقديم هذه السندات للبنك المقترض لدفع قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق بعدد معين من السنين ، أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

7- السندات القابلة للاستدعاء Callable Bonds وهى نوع من السندات يعطى الحق للبنك مصدر السندات فى استدعاء بعض السندات وسدادها قبل تاريخ الاستحقاق ، وذلك نظير علاوة إضافية تدفع لحامل السند.

8- السندات القابلة للشراء Purchase Funds Bonds وهى نوع من السندات يتعهد فيه البنك المقترض بشراء عدد معين من السندات إذا ما تم تداولها فى السوق بأقل من سعر معين خلال فترة معينة ، وغالباً ما يكون هذا الترتيب مرتبطاً بتداول السندات بأقل من سعرها الإسمى⁽³⁰⁾ .

9- السندات لمدة محددة ، والسندات على أقساط ، وفى النوع الأول تكون قيمة السند قابلة للدفع عند الاستحقاق بمعنى أن قيمتها تسدد من قبل البنك المقترض مرة واحدة فى نهاية حياة السند ولذا يطلق عليها Bullet Repayment Bonds ، أما طبقاً للنوع الثانى فيتم سداد القيمة على مدى حياة السند، وعلى فترات متعددة قبل تاريخ الاستحقاق. النهائى وهو ما يطلق عليه Sinking Fund Bonds

العوامل المؤثرة على أسعار السندات:

يمكن تلخيص أبرز العوامل المؤثرة على سعر السند فى الآتى⁽³¹⁾:

- 1- سعر الفائدة ، فمن المعروف عموماً أن تغير مستوى سعر الفائدة لعملة معينة سوف ينعكس بالضرورة على تعديل فى مستويات أسعار السندات.
- 2- عملة السند، حيث أن حدوث أى انخفاض فى عملة السند تجاه العملات الرئيسية الأخرى سيؤدى بدوره إلى خفض فى أسعار السند حال إقدام المستثمرين على بيعه.

- 3- مميزات السند، ففي حالة حدوث أى تغيير فى مميزات السند، فإن ذلك سينعكس فوراً على سعر هذا السند.
- 4- تاريخ الاستحقاق، عموماً كلما طالت مدة استحقاق السند، كلما كانت درجة المخاطرة أعلى وبالتالي كلما كان العائد المطلوب أعلى، وأيضاً كلما كانت فرصة التذبذب فى السعر أعلى.
- 5- طريقة الدفع، فساداد قيمة السند دفعة واحدة عند الاستحقاق، أو على أقساط على مدى حياة السند قد يكون له تأثير على الأسعار.
- 6- درجة السيولة ، فالقدرة على بيع أو شراء السند فى السوق الثانوى بسهولة - وهو ما يعكس درجة السيولة - من الأمور المؤثرة بفعالية على أسعار السند.
- 7- التصنيف الائتماني، فتدهور الدرجة الائتمانية للبنك المقترض، يؤثر بشكل مؤكد فى قيمة سعر السند بالسوق والعكس صحيح^(*).

المحاسبة عن السندات طويلة الأجل:

تتمثل العمليات الرئيسية للمحاسبة عن قرض السندات فى الآتى :

- المحاسبة عن إصدار قرض السندات.
- المحاسبة عن فوائد قرض السندات.
- المحاسبة عن رد قرض السندات.

مثال:

بعد الحصول على الترخيص المناسب من البنك المركزى وهيئة سوق المال

(*) هناك مؤسسات خاصة تقوم بعمليات التصنيف الائتماني للمؤسسات المقترضة مقابل مصاريف محددة من أشهرها Standard & Poor's Corporation . ويتم التصنيف عادة إلى درجتين هما الدرجة الأولى (Triple A : A A A) ، والدرجة الثانية (Triple B : B B B) وفي حالة المؤسسات غير المصنفة ، يتم فى هذه الحالة الاستناد إلى مجموعة من المعايير تشمل اسم المؤسسة وسمعتها، مركزها المالي فى السوق، تاريخها وسجلها السابق ، وخططها المستقبلية .
المصدر : عوض ، مروان ، مرجع سابق، ص 299.

أصدر بنك قناة السويس فى 99/1/1 قرض سندات قيمته 70 مليون جنيه بفائدة 10% يستحق السداد بعد فترة عشر سنوات من تاريخه على أن تدفع الفوائد نصف سنوياً فى أول يوليو وأول يناير من كل عام. وقد تم بيع جميع السندات بقيمتها الإسمية كما تم سداد كامل قيمة القرض لحملة السندات فى نهاية العشر سنوات.

يمكن استعراض المعالجة المحاسبية للعمليات الرئيسية للسندات من خلال الآتى:

1/1	ح/ النقدية		70000000	
	ح/ قرض السندات			70000000
	قيد بيع سندات طويلة الأجل			

ويظهر قرض السندات بنفس قيمته الإسمية فى كل عام من أعوام القرض ضمن قائمة المركز المالى للبنك مصنفاً ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

بطبيعة الحال سيقوم البنك بسداد فائدة نصف سنوية لحملة السندات تحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{الفائدة نصف السنوية} = 70000000 \times 10\% \times \frac{6}{12} = 3500000 \text{ جنيه}$$

تثبت بالقيد التالى :

7/1	ح/ مصروف فائدة السندات		3500000	
	ح/ النقدية			3500000
	قيد الفائدة نصف السنوية المستحقة عن الفترة			

وفى نهاية كل سنة محاسبية ، وبافتراض أن نهاية كل سنة للقرض تتفق مع السنة المحاسبية ، يتم تحميل حساب النتيجة للفترة بمصاريف الفوائد عن العام طبقاً لأساس الاستحقاق.

بعد مرور عشر سنوات يتم سداد كامل قيمة القرض لحملة السندات بالقيد التالى :

2008/12/31	ح/ قرض السندات ح/ التقديية قيد رد قرض السندات		700000000	700000000
------------	---	--	-----------	-----------

ب- الاقتراض طويل الأجل بمقتضى عقود مع أى مؤسسة مالية كبرى :
 فى هذه الحالة يتفق البنك مع أى مؤسسة مالية كبرى - شركة تأمين مثلاً -
 على إقراضه مبلغاً محدداً من الحال فى مقابل قيامه بسداد فوائد عن الأموال
 المقترضة ثم رد قيمة القرض فى تاريخ استحقاقه.
 ولا تختلف طبيعة المعالجات المحاسبية فى هذه الحالة عما سبق بيانه فى
 الجزء السابق.

ج- الاقتراض طويل الأجل من الشركات قابضة أو الشقيقة :
 على نفس النسق السابق، يمكن للبنك أن يلجأ لشكل آخر من أشكال
 الاقتراض، وهو الاقتراض من الشركة الأم التابع لها البنك أو من إحدى
 الشركات الشقيقة (فى حالة إذا ما كان البنك مجرد وحدة تابعة لشركة قابضة
 يتبعها عدد من الشركات التابعة) . ولا تختلف المعالجة المحاسبية عما سبق بيانه .

د- الاقتراض من سوق الدولار الأوربي :
 يتكون سوق الدولار الأوربي Eurodollar Market من بنوك كبرى فى لندن
 وبعض البلدان الأوربية الأخرى يقتصر تعاملها على الدولار . بمعنى أنها تقبل
 الودائع وتمنح القروض بالدولار الأمريكى فقط وبذلك فهى تعد مصدراً لا بأس به
 يمكن للبنوك أن تلجأ للاقتراض منه.

الفصل الثالث

Chapter 3

الودائع Deposits

تتعدد مصادر الموارد المالية بالنسبة للبنك التجارى ، إلا أن أهمها على الإطلاق هي 'الودائع' فما مبررات ذلك ؟

- إذا حصرنا مصادر الأموال المتاحة للبنوك نجدها تتمثل فى الآتى :
- حقوق الملكية بما تتطوى عليه من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة .
 - الأموال المقرضة طويلة وقصيرة الأجل.
 - الودائع المصرفية .

بالنسبة للمصدر الأول يلاحظ أن تكلفة الأموال فى هذه الحالة ممثلة فى تكلفة الفرصة البديلة المتاحة للمستثمرين تكون مرتفعة أو هى على الأقل أعلى من تكلفة الودائع. وفى كلمات أخرى فإن تكلفة رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة يمكن التعبير عنها بالعائد الذى يمكن أن يحصل عليه المستثمرين إذا ما استثمروا أموالهم تلك فى مشروعات أخرى بديلة تحمل نفس المخاطر والعوائد التى تتسم بها صناعة البنوك ويمكن القطع بأن هذا العائد يفوق بمراحل تكلفة الودائع مما يمكن معه القول بأن الودائع كمصدر للموارد المالية للبنك تفضل على حقوق الملكية بمشتملاتها، يضاف إلى ذلك أن حقوق الملكية لا تشكل سوى قدر بسيط من موارد البنك المالية بالمقارنة بحجم الودائع.

أما بالنسبة للمصدر الثانى والخاص بالأموال المقترضة ، فمن المعروف أن تكلفة الاقتراض عادة ما تفوق تكلفة الودائع بسبب بسيط هو ما يتعرض له المقرضون من مخاطر أكبر، بجانب ذلك فإن البنك المركزى غالباً ما يفرض قيوداً على البنوك التجارية بصدور عمليات الاقتراض بالإضافة إلى القيود التى يضعها المقرضون أنفسهم⁽³²⁾.

وهكذا لا يبقى سوى الودائع التى تعد بحق أكثر مصادر الأموال جاذبية بالنسبة للبنوك بسبب ما تتصف به من انخفاض فى تكلفتها بالإضافة إلى عدم وجود أية قيود على ما يمكن أن تحوزه البنوك منها. والدليل على ذلك يمكن اشتقاقه من القوائم المالية للبنك الأهلى المصرى ، حيث بلغ مقدار الودائع فى الميزانية المنشورة بتاريخ 2009/6/30 ما قيمته 174 مليار جنيه وهو رقم يمثل 79٪ من إجمالى موارد البنك فى نفس الفترة .

تعريف الودائع:

تعرف الودائع ببساطة بأنها اتفاق يتم بمقتضاه إيداع أموال لدى بنك على أن يتم ردها فى تاريخ مستقبل أو عند طلبها.

ويفضل المودعون الاحتفاظ بودائعهم طرف البنوك لأسباب عديدة من بينها توافر الأمان لأموالهم بالإضافة إلى إمكانية حصولهم على عائد عليها.

وتعد وظيفة الإيداع من أقدم الوظائف ، حيث عرفت من حوالى 2000 سنة قبل الميلاد- وقبل أن تظهر البنوك بمعناها المعروف- حيث كان الأفراد يحتفظون بأشياءهم الثمينة لدى رجال الدين، كما كان التجار فى إنجلترا قديماً يحتفظون بأموالهم لدى الصيارفة مقابل إيصالات أمانة⁽³³⁾.

وقد ألصقت صفة الإيداع بالعمل المصرفى لدرجة أن القانون المصرى قام بتعريف البنوك التجارية باعتبارها تلك البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع...^{٢٠}

ويعد حجم الودائع في وحدات الجهاز المصرفي لأي دولة محصلة لعدة مؤثرات هي⁽³⁴⁾:

- حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وتقلبه فيما بين الرواج والكساد.
- السياسات النقدية والائتمانية التي يتبناها الجهاز المصرفي ككل بتوجيه من بنك الدولة المركزي.
- درجة التخصص وتقسيم العمل، ومدى اكتمال مقومات أسواق رأس المال في المجتمع.
- مدى انتشار الوعي المصرفي في المجتمع.
- مدى انتشار فروع البنك في أنحاء المدن والقرى، وأيضاً مدى تنوع وتكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك .
- التقلبات الموسمية في النشاط الاقتصادي مثل المواسم الزراعية لبعض المحاصيل الهامة ، أو أجازات العاملين في الخارج .

وباستقراء حجم الودائع بالبنوك التجارية المصرفية يتضح أن إجمالي الودائع طبقاً لما هو منشور في ديسمبر 2008 يبلغ 767668 مليون جنيه وهو ما يوازي نسبة 83.5٪ من إجمالي موارد البنوك التجارية . ويتم تصنيف تلك الودائع من حيث أجالها إلى :ودائع جارية (94413 مليون) ، وودائع إيداعية (642134 مليون). ومن حيث العملة تنقسم الودائع إلى قسمين : ودايع بالعملة المحلية (565374 مليون) ، وأخرى بالعملات الأجنبية (209294 مليون) كما يمكن تصنيف تلك الودائع وفقاً للنشاط الاقتصادي إلى ودايع خاصة بالنشاط الزراعي، والصناعي، والتجاري، والخدمي، وأخرى، حيث تبين الإحصائيات المنشورة باستحواز الأنشطة الأخرى على نصيب الأسد من إجمالي الودائع (581224 مليون) يليها النشاط الخدمي (80719 مليون) ثم الصناعي (67542 مليون) فالتجاري (31883 مليون) وأخيراً الزراعي (6300 مليون) .

ووفقاً للقطاعات على المستوى القومى يتضح من الإحصائيات المنشورة فى ديسمبر 2008 استحواذ القطاع العائلى على المرتبة الأولى فى حركة الإيداع (476283 مليون) يليه قطاع الأعمال الخاص (161580 مليون) ثم القطاع الحكومى (84675 مليون) فقطاع الأعمال العام (40208 مليون) وأخيراً قطاع العالم الخارجى (4922 مليون) .

أنواع الودائع:

تأخذ الودائع شكلاً من ثلاثة ، فهى إما أن تكون ودائع جارية ، أو ودائع لأجل، أو ودائع توفير.

1- الودائع الجارية:

ويطلق عليها 'ودائع تحت الطلب' Demand Deposits وهى عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق فى سحبه فى أى وقت يشاء ودون إخطار سابق منه⁽³⁵⁾ . وتتمثل إجراءات هذا الاتفاق فى الآتى⁽³⁶⁾:

- يتم فتح الحساب الجارى عن طريق قيام العميل بتقديم طلب إلى البنك يوضح فيه الاسم والعنوان والمهنة والتوقيع والتاريخ.
- بعد موافقة البنك على منح الحساب الجارى يقوم العميل بملء استمارة فتح الحساب تتضمن نفس البيانات السابق ذكرها فى الطلب ويوقع عليها العميل بنموذج التوقيع أساس التعامل.
- يقوم العميل أيضاً بالتوقيع على نموذجين لمعرفة التوقيع الذى سيستخدم للتعامل مع البنك والمعروف بنموذج أو فيشة التوقيع.
- وتتمثل أهم مزايا فتح الحساب الجارى - بعد إتمام الإجراءات السابقة - فى الآتى⁽³⁷⁾:
- الحصول على دفتر شيكات لاستخدامه فى السحب وسداد الالتزامات.

- إمكان السحب من أى فرع من فروع البنك .
- تحصيل قيمة الشيكات والكمبيالات والحوالات المسحوبة على أى بنك لإضافتها للحساب.

وعادة لاتعطى البنوك أية فوائد على هذا النوع من الحسابات وإن كانت ظروف المنافسة المتنامية بين البنوك قد أدت إلى قيام الكثير من البنوك بمنح فوائد على بعض الأرصدة الكبيرة .

2-ودائع التوفير :

ودائع التوفير Saving Deposits عبارة عن مبالغ يودعها المودعون بالبنك على سبيل إيداعها، والحصول على فائدة من ورائها، على أن يكون من حقهم السحب منها فى أى وقت دون إخطار سابق. ومن أكثر صور الودائع الإيداعية شيوعاً ما يلي⁽³⁸⁾ :

- ودائع دفاتر التوفير Passbook Saving Accounts ، وهى وعاء إيداعى مصمم خصيصاً لخدمة صغار المدخرين، حيث لا يتم عادة اشتراط حد أدنى للسحب أو الإيداع، وعادة ما يحمل صاحب الوديعة دفترأً تسجل فيه كافة تفاصيل المبالغ المودعة ، والمبالغ المسحوبة ، والرصيد المتبقى، ويمكن السحب والإيداع بمقتضى هذا الدفتر من أى فرع من فروع البنك .

- أوامر السحب السوقية أو القابلة للتداول Negotiable Orders of Withdrawal (NOW) وهى نوع مستحدث من الودائع الادخارية يجمع بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير، حيث يكون للمودع الحق فى تحرير أمر سحب قابل للتداول، أى يمكن تحريره للغير وفاء لما عليه من التزامات، وفى نفس الوقت يحصل منه على فوائد.

- ودائع سوق السند Money Market Deposits Accounts (MMDAs) وهى

حسابات ادخارية مشابهة لأوامر السحب القابلة للتداول ، إلا أنها تتميز عنها في كونها تعطى معدلات فائدة أعلى للمودعين. وتأخذ هذه الودائع في مصر شكل حسابات صناديق الاستثمار Investment Accounts ، حيث تقوم بعض البنوك بإعداد نظم استثمار خاصة بها لصالح العملاء ، يتم فيها الربط بين العائد من هذه الحسابات وبين التغير في أسعار الفائدة خلال مدة الإيداع زيادة أو نقصاً⁽³⁹⁾.

3- الودائع لأجل :

الودائع لأجل Time Deposits هي تلك التي يتم إيداعها لأجل محدد سلفاً ، وبالتالي يتعين على المودع الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق لإتمام عملية السحب أو يكون هناك أخطار مسبق بالسحب ، وإلا تعرض لشرط جزائي يتمثل عادة في حرمانه من الفوائد المستحقة على الوديعة ، وهو ما يعنى معاملتها كالودائع الجارية . وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية ، أو في نهاية فترة الإيداع . والفائدة يتحملها البنك في هذه الحالة باعتباره يقوم باقتراض تلك الأموال من المودعين ، ولذلك يختلف معدل الفوائد حسب أجل استحقاق الوديعة ، وعموماً كلما طال أجل الاستحقاق كلما زاد معدل الفوائد.

وتأخذ هذه الودائع أحد الأشكال الثلاثة التالية :

ـ الودائع لأجل ثابت :

ويشترط فيها استيفاء الوديعة لفترة زمنية محددة تتراوح عادة فيما بين شهر وسنة كاملة . ويعد هذا النوع من الودائع أفضلها للبنك حيث يستطيع توظيف جانب كبير منها ، والاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة لمواجهة الطلب على السحب منها ، لذا فإنها تحصل عادة على أعلى معدلات الفوائد المقررة للأوعية الإدخارية⁽⁴⁰⁾.

ـ الودائع بإخطار :

وهي حسابات يشترط عدم السحب منها إلا بعد إخطار البنك قبل مهلة يتفق

عليها فى العقد بين الطرفين (المودع والبنك) ، وهى تتراوح عادة ما بين خمسة عشر يوماً وسنة كاملة⁽⁴¹⁾. ويقل سعر الفوائد على هذا النوع من الأوعية بالمقارنة بالودائع لأجل ثابت، إلا أن ذلك يتوقف عموماً على طول مهلة الإخطار بمعنى أنه كلما طال أجل هذه المهلة كلما اقتربت الوديعة فى طبيعتها من الودائع لأجل ثابت، ومن ثم تقاربت معدلات الفائدة المقررة لها.

-الشهادات الادخارية:

وهى نوع من الودائع لأجل ، يتم من خلال إصدار شهادة تمنح لصاحبها الحق فى الحصول على إيراد دورى، وتأخذ هذه الأوعية أحد الأشكال التالية :

* شهادات إيداع يمكن تداولها Negotiable Certificates of Deposit وهى صكوك غير إسمية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء فى أسواق المال، وتتناسب الفائدة عليها طردياً مع تاريخ الاستحقاق.

* شهادات إيداع غير قابلة للتداول Non-negotiable Certificates of Deposit ، وهى صكوك إسمية تصدر بمقتضى اتفاق بين البنك والعميل يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق طبقاً لاحتياجات العميل. لايجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع، كما لايمكن استرداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق المحدد سلفاً.

* شهادات استثمار، وهى الفكرة التى تبناها الجهاز المصرفى فى مصر وعهد بمهمة تنفيذها إلى البنك الأهلى المصرى، حيث أصدر بدوره ثلاثة أنواع من الشهادات هى :

- شهادات استثمار المجموعة (أ) ذات القيمة المتزايدة ، حيث تتزايد قيمتها كل ستة شهور لتصل فى نهاية عشر سنوات إلى أكثر من 350٪ من قيمتها الشرائية .

- شهادات استثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجارى، ومدتها عشر سنوات، وتغل فوائد يمكن تحصيلها كل ستة شهور.

- شهادات استثمار المجموعة (ج) ذات الجوائز، وتدخل عدة سحبيات شهرية وسحب كل ثلاثة شهور، وآخر سنوى قيمة جائزته مائة ألف جنيه.

مزايا عمليات الايداع بالبنوك:

يحقق احتفاظ الفرد بأمواله لدى البنك مزايا عديدة من خلال الخدمات المختلفة التى يقدمها البنك للمودع ، ومن بينها :

1- قيام البنك - نيابة عن العميل - بتحصيل كافة الشيكات والكمبيالات والسندات الأذنية والحالات المستحقة له من خلال نظام مصرفى متين.

2- الاحتفاظ بالودائع والأموال بشكل آمن ومفيد. فالأموال آمنة لدرجة ضمانها من البنك المركزى، وهى مودعة بشكل يحقق فائدة جملة للمودع من خلال سهولة الولوج إليها فى أى لحظة وبطرق عديدة .

3- سداد كل أو جزء من رصيد الوديعة بمجرد طلبها من المودع وطبقاً للشروط القانونية المتفق عليها . والسداد غالباً ما يكون بطرق عديدة من بينها الشيكات، والكمبيالات، والسداد النقدي، والشيكات السياحية ، التحويل لبنوك أخرى أو لأوعية إيداعية أخرى داخل نفس البنك.

4- ضمان دخل من الفوائد للمودعين على أرصدة وداائعهم.

5- توفير تشكيلة أخرى من الخدمات المختلفة مثل الحصول على قروض بضمان وداائع، واستئجار الخزائن ، وسداد المدفوعات والفواتير نيابة عن العميل وغيرها.

المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع:

تشمل عمليات الودائع التى يتم معالجتها محاسبياً وقيدتها بالسجلات ما

يلى:

- * عمليات الودائع الجارية .
- * عمليات ودائع التوفير .
- * عمليات الودائع لأجل .
- * عمليات القوائد المدينة .
- * عمليات المصاريف والرسوم والعمولات .

وفيما يلي استعراض مفصل للمعالجة المحاسبية لكل منها بالاستعانة بأمثلة توضيحية ما أمكن.

أولاً: المحاسبة عن عمليات الودائع الجارية:

تختص المحاسبة عن الودائع الجارية عموماً بإثبات وقيد العمليات الخاصة بالإيداع، والسحب، والتحويل من وإلى الحسابات الجارية للعملاء، وهو ما نتناوله بالترتيب على النحو التالي :

أ- عمليات الإيداع بالحسابات الجارية للعملاء:

تتم عملية الإيداع بالحسابات الجارية للعملاء إما نقداً أو بواسطة شيكات.

1- الإيداع النقدي:

عند رغبة أحد العملاء في الإيداع النقدي بحسابه الجارى، يقوم عادة بتحرير قسيمة إيداع من أصل وصورة ، والتوقيع عليها. بمقتضى هذا الإجراء يقوم صراف البنك باستلام النقدية من العميل وقيدتها فى كشف حركة النقدية مقابل تسليمه صورة قسيمة الإيداع. فى نفس اللحظة يتم إرسال أصل قسيمة الإيداع لقسم مراكز العملاء للتسجيل فى بطاقة العميل وإضافة المبلغ للحساب الجارى الدائن للعميل بعدها ترسل للوحدة الحسابية لإتمام القيد بالسجلات والدفاتر المحاسبية، وتلفت النظر إلى أن هذه الدورة المستندية يتم استيفائها حالياً فى غالبية البنوك باستخدام الحاسبات الآلية .

مثال:

أودع أحد العملاء مبلغ 5000 جنيه نقداً في حسابه الجارى ببنك القاهرة .

5000	5000	تثبت قيود اليومية على النحو التالى : ح/ النقدية ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد إيداع 5000 جنيه نقداً بالحساب الجارى للعميل
------	------	--

2- الإيداع بشيكات :

فى حالة رغبة العميل فى إيداع شيكات بحسابه الجارى فإنه سيستوفى بيانات قسيمة إيداع من أصل وصورة ويوقع عليها . وبعد إتمام إجراءات مطابقة التوقيعات يتم إرسال الشيك إلى قسم مراكز العملاء للتسجيل فى بطاقة العميل وبعدها للوحدة الحاسبية للقيد فى الدفاتر المحاسبية .

تتوقف المعالجة المحاسبية على طبيعة المكان المسحوبة عليه الشيكات ، حيث تنقسم الشيكات من هذه الزاوية إلى الأنواع التالية⁽⁴²⁾ :

- شيكات مسحوبة على نفس الفرع :
وتقيد هذه الشيكات فوراً بحساب المودع بعد التحقق من سلامة الشيك المقدم، ومن أن رصيد حساب المسحوب عليه يسمح بصرف قيمة الشيك .

- شيكات مسحوبة على فروع البنك فى مدن أخرى :
ويقبل البنك هذه الشيكات، ثم يقوم بإرسالها إلى فروعها لتحصيلها مع حفظ حقه فى خصمها من حسابات العملاء عند رفضها لسبب من الأسباب.

- شيكات مسحوبة على بنوك محلية فى نفس المدينة :
وجرت عادة البنوك على قيد هذه الشيكات بحسابات العملاء مع عدم السماح للعميل بسحب قيمتها أو جزء منها إلا بعد التحقق من تحصيل قيمتها.

- شيكات مسحوية على بنوك أخرى خارج المدينة :
وتودع هذه الشيكات لدى البنك برسم التحصيل فى معظم الأحيان، ولا تقيد
لحساب العملاء إلا بعد تحصيلها.

ويلاحظ أن البنوك فى جميع الأحوال تقوم بعملية تحصيل الشيكات مع حفظ
حقها فى الرجوع على عملائها إذا رفضت لسبب من الأسباب.

مثال:

أودع أحد العملاء فى حسابه الجارى ببنك النيل مبلغ 10000 جنيه بشيك
مسحوب على عميل آخر له حساب جارى بذات البنك .

10000	19000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد إيداع 10000 جنيه فى الحساب الجارى للعميل .. بشيك مسحوب على الحساب الجارى للعميل ...
-------	-------	--

يلاحظ أن الطرف المدين من القيد السابق يتمثل فى الحساب الجارى للعميل
المسحوب عليه الشيك ، بينما الطرف الدائن يعبر عن الحساب الجارى للعميل
الذى تمت عملية الإيداع لمصلحته . أى أن هذه العملية ببساطة تنطوى على عملية
خصم من الحساب الجارى لأحد العملاء، وإضافته للحساب الجارى لعميل آخر.

مثال:

أودع أحد العملاء فى حسابه الجارى بالبنك الوطنى المصرى بالقاهرة شيكاً
بمبلغ 50000 جنيه مسحوب على عميل له حساب جارى بنك إسكندرية التجارى
والبحرى بالقاهرة .

كما سبق القول، جرت عادة البنوك على قيد قيمة مثل هذه الشيكات
بالحسابات الجارية للعملاء مع وضع قيود على عملية السحب منها إلى أن يتم
التحقق من قبولها وتحصيل قيمتها بعد تقديمها إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزى.

وعلى ذلك فإنه بمجرد تقديم الشيك للبنك الوطنى المصرى بالقاهرة يثبت القيد التالى بدفائره.

50000	50000	ح/ شيكات تحت التحصيل	
		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
		قيد الشيكات المودعة لحساب العميل ...	
		والمسحوبة على بنك إسكندرية التجارى	
		والبحرى بالقاهرة	

وعند استلام البنك الوطنى المصرى بالقاهرة لإشعار إضافة نتيجة قبول بنك الإسكندرية التجارى والبحرى الشيك المسحوب عليه بغرفة المقاصة يثبت القيد التالى :

50000	50000	ح/ المستحق على البنوك	
		ح/ شيكات تحت التحصيل	
		قيد إشعار الإضافة الوارد من البنك المركزى	

مثال:

أودع أحد العملاء شيكاً بمبلغ 35000 جنيه حسابه الجارى رقم 16152 ببنك مصر الدولى بالقاهرة ، ورقم الشيك هو 547 ومسحوب على فرع نفس البنك بمدينة بورسعيد.

فى هذه الحالة يعد البنك بالقاهرة حافظة تحصيل شيكات يدون بها أرقام الشيكات ومبالغها واسم الفرع أو البنك المسحوبة عليه، وترسل على ذلك الفرع (بمدينة بورسعيد) الذى يقوم بدوره بتحصيلها إما نقداً أو عن طريق إشعار إضافة .

وتثبت القيود كالتالى :

35000	35000	ح/ فرع بورسعيد	
		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
		قيد الشيك رقم 547 المودع لحساب العميل..	

يلاحظ أنه بالرغم من قيد قيمة الشيك بالحساب الجارى، فإن العميل لا يستطيع بدوره التصرف فيها إلا بعد وصول صورة الحافظة المرفق معها الشيك من الفرع المرسل إليه بما يفيد تحصيلها.

ب- عمليات السحب من الحسابات الجارية للعملاء:

تتم عمليات السحب من الحسابات الجارية للعملاء إما بموجب شيكات يصدرها العملاء، أو بأوامر دفع يوقع عليها العملاء أمام الموظف المختص فى البنك .

من ناحية أخرى، قد تتم عملية السحب بمعرفة المستفيد مباشرة ، أو أن تتم عن طريق أحد الفرع أو البنوك الأخرى.

قد يكون المجال مناسباً هنا لاستعراض أنواع الشيكات المستخدمة فى عمليات السحب من رصيد الحسابات الجارية بالبنوك وهى⁽⁴³⁾:

– الشيكات الإذنية ، وهى التى تحرر لأمر شخص معين (المستفيد) ، ويمكن تظهيره لشخص آخر.

– الشيكات الإسمية ، وتحرر باسم شخص محدد بالذات، ولايجوز تظهيرها.

– الشيكات مقبولة الدفع، وهى شيكات عادية غير أنها مؤشر عليها من قبل البنك بما يفيد سداد قيمتها بمجرد تقديمها للصرف. لذلك يقوم البنك بحجز قيمة هذه الشيكات مقدماً بمجرد التأشير عليها بالقبول.

– الشيكات المصرفية ، وهى شيكات يصدرها البنك على نفسه ، ويشتريها شخص لصالح فرد أو هيئة أخرى.

1- السحب من الحسابات الجارية بمعرفة المستفيد مباشرة:

فى حالة إذا ما تم السحب بشيك ، يتم تقديم هذا الشيك إلى الموظف المختص بالبنك ليقوم بفحصه ومراجعة البيانات الواردة فيه ، وكذا التأكد من الوفاء بالشروط التالية⁽⁴⁴⁾:

- أن الشيك لا يحمل تاريخ لاحق ليوم تقديمه للصرف.
- عدم مضي سنة على تاريخ تحرير الشيك.
- مطابقة المبلغ بالأرقام مع المبلغ بالحروف.
- استيفاء توقيع الساحب.
- استيفاء رسم الدمغة المقرر.

بعد ذلك يتم التأشير بما يفيد وجود رصيد بحساب العميل يسمح بصرف الشيك بعد تظهيره لأمر البنك ، يتم تسجيل قيمة الشيك بحساب العميل، ثم يقوم الصراف بتسليم المبلغ إلى المستفيد بعد التوقيع بما يفيد الصرف وإعداد كشف حركة الشيكات المنصرفة من أصل وصورة حيث يرسل الأصل مرفقاً به الشيكات المنصرفة إلى الوحدة الحسابية التي تقوم بالقيد المحاسبي في دفتر اليومية العامة.

مثال:

تقدم أحد العملاء لصرف قيمة شيك بمبلغ 6000 جنيه مسحوب على البنك باسم شركة الأمل للأدوات المكتبية ، وقد تمت عملية الصرف نقداً.

في هذه الحالة يجري القيد التالي بعد استيفاء الدورة المستندية :

6000	6000		ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ النقدية قيد ما تم سحبه من الحسابات الجارية للعملاء	
------	------	--	---	--

أما في حالة السحب بأمر دفع أو إيصال يوقع عليه العميل أمام موظف البنك فلا تختلف الإجراءات عنها في حالة السحب بشيكات، الاختلاف الوحيد يتمثل في كون المستفيد هو نفسه الساحب.

مثال:

وقع العميل طارق صلاح على أمر دفع بمبلغ 10000 جنيه ، وتم الصرف من خزانة البنك نقداً.

10000	10000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ النقدية قيد ما تم سحبه من الحسابات الجارية للعملاء	
-------	-------	---	--

2- السحب من الحسابات الجارية بمعرفة أحد الفروع أو البنوك الأخرى:
 فى حالة ورود شيكات من الفروع أو البنوك الأخرى لخصم قيمتها من الحسابات الجارية للعملاء يتعين فرز وتصنيف الشيكات الواردة بحيث ترسل تلك المسحوبة على عملاء البنك لحساب الفروع لقسم مراكز العملاء لخصم قيمتها على الحسابات الجارية للعملاء ، أما تلك المسحوبة على عملاء البنك لحساب بنوك أخرى فيتم قيدها على حساب المستحق للبنوك - البنك المركزى.

مثال:

ورد للبنك حافظة بشيك قيمته 30000 جنيه مسحوب على أحد العملاء لصالح عميل لأحد الفروع الأخرى للبنك . فى هذه الحالة يثبت القيد التالى .

30000	30000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ فرع قيد الشيك رقم ... خصماً من حساب العميل ..	
-------	-------	--	--

مثال:

ورد للبنك حافظة بثلاثة شيكات إجمالى قيمتها 100000 جنيه مسحوبة على شركة الوفاء للمقاولات (حساب جارى رقم 16005 بالبنك) لصالح أحد البنوك الأخرى فى هذه الحالة يثبت القيد التالى عند استلام حافظة الشيكات.

100000	100000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ المستحق للبنوك قيد الشيكات المقدمة للسحب عن طريق غرفة المقاصة	
--------	--------	---	--

ج- عمليات التحويل:

عادة ما يتلقى البنك طلبات من عملائه بتحويل مبالغ معينة من حساباتهم الجارية بالبنك إلى الحسابات الجارية لعملاء آخرين بنفس البنك أو بفروع أو بنوك أخرى. كما قد يتلقى البنك أوامر تحويل لحساب أحد عملائه من فرع أو بنك آخر.

ولا تقتصر عمليات التحويل فقط على الحسابات الجارية ، وإنما قد تمتد لتشمل التحويل من ودائع التوفير والودائع لأجل بأشكالها المختلفة إلى الحسابات الجارية والعكس.

في هذه الحالات تتم عمليات التسجيل والقيود بمقتضى إشعارات الخصم والإضافة التى يحررها البنك داخلياً بناء على طلب عميله أو بناء على طلب الفروع أو البنوك الأخرى فى حالة تلقى تحويلات باسم العميل.

مثال:

طلب أحد العملاء تحويل مبلغ 16000 جنيه من حسابه الجارى رقم 119 إلى الحساب الجارى رقم 2007 بنفس البنك .

16000	16000		ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد المحول من الحساب رقم 119 للسبب رقم 2007
-------	-------	--	--

مثال:

طلب أحد العملاء تحويل مبلغ 35000 جنيه من حسابه الجارى رقم 13215 بالبنك الأهلى فرع مدينة نصر إلى الحساب الجارى رقم 917 بالبنك الأهلى فرع الزمالك .

المطلوب: القيود بدفاتر كلا الفرعين.

القيود بدفاتر البنك الأهلي - فرع مدينة نصر

35000	35000		ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ فرع الزمالك قيد المحول من الحساب رقم 13215 للمحساب رقم 2007 لفرع الزمالك
-------	-------	--	--

القيود بدفاتر البنك الأهلي - فرع الزمالك :

35000	35000		ح/ فرع مدينة نصر ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد المحول من الحساب 13215 بفرع مدينة نصر إلى الحساب رقم 2007
-------	-------	--	---

مثال:

طلب أحد العملاء تحويل مبلغ 15500 جنيه من حسابه الجارى ببنك الإسكندرية التجارى والبحرى إلى الحساب الجارى لشركة حسن علام بالبنك الأهلى المصرى - المركز الرئيسى . المطلوب : القيود بدفاتر كلا البنكين.

القيود بدفاتر بنك الإسكندرية التجارى والبحرى :

15500	15500		ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ البنك الأهلى المصرى - المركز الرئيسى قيد المحول من الحساب رقم ... إلى حساب رقم ... بالبنك الأهلى المصرى
-------	-------	--	---

القيود بدفاتر البنك الأهلى المصرى - المركز الرئيسى :

15500	15500		ح/ بنك الإسكندرية التجارى والبحرى ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد المحول من الحساب رقم ... ببنك الإسكندرية التجارى والبحرى إلى الحساب الجارى رقم....
-------	-------	--	---

مثال:

قام أحد العملاء بتحويل مبلغ 30000 جنيه من وديعة بإخطار خاصة به إلى حسابه الجارى ببنك القاهرة - فرع مصر الجديدة .

30000	30000	ح/ ودائع بإخطار ح/ الحساب الجارى للعملاء قيد المحول من الودائع بإخطار إلى الحساب الجارى رقم	
-------	-------	---	--

مثال:

اشترى أحد العملاء خمسة شيكات مصرفية فئة 1000 جنيه من بنك مصر - فرع الكوربة وسدد من قيمتها 2000 جنيه والباقي خصماً من حسابه الجارى بالبنك .

5000	2000 3000	ح/ النقدية ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ شيكات مصرفية قيد مبيعات خمسة شيكات مصرفية	
------	--------------	--	--

تعد الشيكات المصرفية Cashiers' Check بمثابة حساب ادخارى تحت الطلب، وتدخل ضمن التزامات البنك، ونظراً لوجود زيادة فى هذا الالتزام بمقتضى العملية السابقة لذا فقد تم إثباتها فى الجانب الدائن من القيد.

مثال:

طلب أحد العملاء من البنك تحويل مبلغ 7000 جنيه من حسابه الجارى، وربط المبلغ كوديعة ثابتة لمدة 6 شهور بفائدة 13٪.

7000	7000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ ودائع لأجل ثابت قيد التحويل من حساب رقم .. لحساب وديعة لأجل	
------	------	--	--

مثال:

- طلب أحد العملاء كسر وديعة خاصة به فى تاريخ انتهاء أجلها قيمتها 250000 جنيه والتصرف فيها على النحو التالى :
- الحصول على مبلغ 50000 جنيه نقداً.
 - شراء شيكات مصرفية بمبلغ 30000 جنيه.
 - شراء شهادات استثمار المجموعة (أ) بمبلغ 20000 جنيه.
 - إيداع الباقي حسابه الجارى بالبنك .

250000	ح/ ودائع لأجل ثابت	
50000	ح/ النقدية	
30000	ح/ شيكات مصرفية	
20000	ح/ شهادات استثمار المجموعة (أ)	
150000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
	قيد المحول من حساب وديعة لأجل ثابت باسم....	

ثانياً: المحاسبة عن عمليات ودائع التوفير :

تتخصر العمليات الخاصة بودائع التوفير فى عمليات الإيداع، وعمليات السحب.

أ- عمليات الإيداع :

عندما يرغب العميل فى إيداع مبلغ معين ليضاف إلى رصيد دفتر التوفير الخاص به فى البنك، فإنه يقدم المبلغ إلى الموظف المختص، حيث يقوم الأخير بتحرير إيصال إيداع من أصل وصورتين، ويسلم الأصل للعميل بينما تستخدم الصورة الأولى كمستند للقيد بالحساب الشخصى للمودع، والصورة الثانية لإثبات العمليات بالدفاتر والسجلات المحاسبية .

مثال:

أودع أحد العملاء مبلغ 1000 جنيه فى دفتر توفيره ببنك قناة السويس :

1000	1000		ح/ النقدية ح/ ودائع التوفير قيد الإيداعات في دفتر التوفير
------	------	--	---

مثال:

أودع أحد العملاء مبلغ 3000 جنيه في دفتر التوفير الخاص به ببنك مصر - فرع العجوزة، وذلك بالتحويل من حسابه الجارى بالبنك .

3000	3000		ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ ودائع التوفير قيد ما تم إيداعه دفتر التوفير خصماً من الحساب الجارى
------	------	--	--

ب- عمليات السحب:

عند رغبة أحد العملاء في سحب مبلغ معين من دفتر التوفير الخاص به في البنك ، يتعين عليه التقدم للموظف المختص الذي يقوم بدوره باستيفاء إيصال من أصل وصورة يقوم العميل بالتوقيع عليه، ويستخدم أصل الإيصال كمستند للقيد بالحساب الشخصى للعميل بينما تستخدم الصورة كمستند للقيد والتسجيل المحاسبى.

مثال:

سحب أحد العملاء مبلغ 250 جنيه من دفتر توفيره ببنك القاهرة فرع العاشر.

250	250		ح/ ودائع التوفير ح/ النقدية قيد المسحوبات من دفتر التوفير
-----	-----	--	---

مثال:

قام عميل بتحويل مبلغ 2000 جنيه من دفتر توفيره ببنك مصر الدولى إلى حسابه الجارى بنفس البنك .

2000	2000	ح/ ودائع التوفير ح/ الحسابات الجارية للعملاء قيد إضافة للحسابات الجارية خصماً من ودائع التوفير	
------	------	---	--

ثالثاً: المحاسبة عن عمليات الودائع لأجل:

تتمثل عمليات الودائع لأجل التي يتم معالجتها محاسبياً في كل من : عمليات فتح حساب الوديعة ، عمليات تجديد حساب الوديعة ، وعمليات سحب الوديعة وفيما يلي عرض لكل منها :

أ- عمليات فتح حساب الوديعة لأجل:

عند رغبة أحد العملاء في فتح حساب وديعة لأجل - أيأ كان نوعها وديعة لأجل ثابت، أو بإخطار أو شهادات إيداع - فإن الإجراءات الواجب إتباعها تختلف حسب طريقة الإيداع المستخدمة ، حيث توجد ثلاث طرق للإيداع هي: الإيداع النقدي، والإيداع بشيكات، والإيداع بالتحويل.

1- الإيداع النقدي:

في هذه الحالة يقوم الموظف المختص بتحرير قسيمة إيداع من أصل وصورة يوقع عليها العميل ويسلم الأصل للعميل الذي بمقتضاه يقوم بتسليم النقدية للصراف الذي يطابق الأصل مع الصورة ثم يسلم الصورة للعميل بينما يستخدم الأصل كمستند للقيد في سجل الودائع ثم الدفاتر والسجلات المحاسبية بقسم الحسابات العامة .

مثال:

أودع أحد العملاء مبلغ 16000 جنيه خزانة البنك الوطنى المصرى كوديعة لمدة 6 شهور بفائدة 13.5٪.

16000	16000	ح/ النقدية	ح/ ودائع لأجل ثابت
			قيد ربط وديعة لمدة 6 شهور.

2- الإيداع بشيكات :

قد يكون الشيك محل الإيداع مسحوباً على نفس البنك أو أحد فروع أو بنك آخر. فإن كان الشيك مسحوباً على نفس البنك فإن الإجراءات في هذه الحالة تتلخص في تجنب المبلغ من الحساب الجارى المسحوب عليه الشيك ثم إتباع باقى الإجراءات الخاصة بالإيداع النقدي. أما إذا كان الشيك مسحوباً على فرع أو بنك آخر فلايجوز السير في إجراءات فتح حساب الوديعة ما لم يرد إخطار من الفرع أو البنك الآخر بتحصيل قيمة الشيك.

مثال:

تقدم أحد العملاء لبنك المهندس (فرع لاطوغلى) بطلب ربط وديعة بمبلغ 200000 جنيه لمدة سنة ، وقام بتحويل قيمة الوديعة على النحو التالى :

50000 جنيه نقداً .

30000 جنيه بشيك مسحوب على نفس الفرع .

70000 جنيه بشيك مسحوب على فرع الجيزة .

50000 جنيه بشيك مسحوب على بنك التجارة والتنمية .

50000	ح/ النقدية
30000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء
70000	ح/ فرع الجيزة
50000	ح/ المستحق على البنوك
200000	ح/ ودائع لأجل ثابت
	قيد ربط وديعة لمدة سنة .

3-الإيداع بالتحويل:

قد يقوم العميل بتحويل قيمة الوديعة عن طريق التحويل من حسابه الجارى بنفس البنك أو من فرع أو بنك آخر، وفى هذه الحالة يوقع العميل على طلب التحويل ثم يقوم الموظف المختص بالتحقق من صحة التوقيع ، ثم يشرع فى إجراءات فتح حساب الوديعة بعد تأكده من كفاية رصيد الحساب وتجنب مبلغ الوديعة منه.

مثال:

طلب أحد العملاء شراء عشر شهادات إيداع البنك الأهلى المصرى فئة 1000 جنيه للشهادة ، وقام بالتوقيع على طلب تحويل قيمتها على النحو التالى:

3000 جنيه خصماً من حسابه الجارى بالبنك .

3000 جنيه خصماً من حسابه الجارى بفرع المهندسين.

4000 جنيه خصماً من حسابه الجارى ببنك النيل.

فيما يلى القيود بدفاتر البنك الأهلى المصرى :

3000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
3000	ح/ فرع المهندسين	
4000	ح/ بنك النيل	
10000	ح/ شهادات إيداع	
	قيد شراء عشر شهادات إيداع	

ب-عمليات تجديد حساب الوديعة لأجل:

فى كثير من الأحيان ينص فى عقد الوديعة على تجديدها تلقائياً بعد انتهاء أجلها، فإذا لم ينص على ذلك يتعين على البنك إخطار المودع قبل انتهاء أجل وديعته بأسبوعين، والتعرف على رغبته فى تجديدها من عدمه . علماً بأنه لايجوز للبنك تجديد الوديعة من تلقاء نفسه ما لم يتلقى تعليمات بذلك من المودع.

مثال:

فى 2001/12/16 انتهى أجل وديعة أحد العملاء الذى طلب تجديدها لمدة ستة شهور أخرى علماً بأن قيمة الوديعة 60000 جنيه.

60000	60000	ح/ ودائع لأجل ثابت	
60000		ح/ ودائع لأجل ثابت	
		قيد انتهاء أجل الوديعة وتجديدها لفترة أخرى	

ج- عمليات سحب الوديعة:

فى حالة انتهاء أجل الوديعة ، وعدم وصول تعليمات من العميل بتجديدها فترة ثانية يقوم البنك بصرف قيمة الوديعة للعميل نقداً أو بإضافتها لحسابه الجارى وذلك بعد استيفاء الإجراءات اللازمة ومن بينها استلام إيصال الوديعة من العميل بعد استيفاء توقيعه.

مثال:

قام أحد العملاء بصرف قيمة مائة شهادة استثمار المجموعة (ج) فئة عشرة جنيهات من خزانة البنك الأهلى المصرى فرع الزقازيق.

1000	1000	ح/ شهادات استثمار	
1000		ح/ النقدية	
		قيد رد قيمة 100 شهادة استثمار فئة 10 جنيهات	

مثال:

فى 5/27 قام أحد العملاء بكسر وديعة بإخطار خاصة به قيمتها 90000 جنيه، وقد سحب من القيمة 20000 جنيه نقداً والباقى طلب إضافته لرصيد حسابه الجارى بالبنك .

20000	90000	ح/ ودائع بإخطار	
70000		ح/ النقدية	
		ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
		قيد كسر وديعة للعميل	

رابعاً: عمليات الفوائد المدينة:

كما سبق الإشارة ، عادة ما تقوم البنوك التجارية بدفع فوائد على الودائع لأجل وودائع التوفير ، وهناك طريقتان لاحتساب الفوائد هما : طريقة الفوائد البسيطة ، وطريقة الفوائد المركبة وفيما يلي استعراض لكل منهما :

– طريقة الفوائد البسيطة Simple Interest Method
طبقاً لهذه الطريقة تحسب الفوائد بالمعادلة التالية :
الفوائد = أصل المبلغ × معدل الفائدة × الفترة

مثال:

احسب الفوائد البسيطة على شهادة ادخارية قيمتها مليون جنيه بفائدة $9\frac{1}{8}\%$ لمدة 5 أيام

$$\text{الفوائد} = 1000000 \times 9\frac{1}{8}\% \times \frac{5}{365} = 1250 \text{ جنيه}$$

– طريقة الفوائد المركبة Compounded Interest Mothod:

طبقاً لهذه الطريقة تحسب الفوائد على الرصيد المكون من أصل الوديعة بالإضافة للفوائد السابقة . وبطبيعة الحال يترقب على استخدام هذه الطريقة تحمل البنك لفوائد أعلى منها في حالة اتباع الطريقة الأولى.

مثال:

احسب الفوائد المركبة على شهادة ادخارية قيمتها مليون جنيه بفائدة $9\frac{1}{8}\%$ لمدة 5 أيام .

يتم احتساب الفوائد يومياً كما هو موضح في الجدول التالي :

اليوم	أصل مبلغ الوديعة	الأصل + الفوائد السابقة	الفوائد اليومية	الفوائد المجمعة
1	1000000	1000000	250	250
2	1000000	1000250	250.06	500.06
3	1000000	1000500.06	250.13	750.19
4	1000000	1000750.19	250.19	1000.38
5	1000000	1001000.38	250.25	1250.63

* تم حساب الفوائد يومياً على النحو التالي :

$$\text{اليوم الأول} = 1000000 \quad x - \frac{1}{9} \div 365 \text{ يوم} = 250 \text{ جنيه}$$

$$\text{اليوم الثاني} = 1000250 \quad x - \frac{1}{9} \div 365 \text{ يوم} = 250.06$$

$$\text{اليوم الثالث} = 1000500.06 \quad x - \frac{1}{9} \div 365 \text{ يوم} = 250.13$$

$$\text{اليوم الرابع} = 1000750.19 \quad x - \frac{1}{9} \div 365 \text{ يوم} = 250.19$$

$$\text{اليوم الخامس} = 1001000.38 \quad x - \frac{1}{9} \div 365 \text{ يوم} = 250.25$$

ويلاحظ على الجدول الآتي :

- أن الفوائد يومياً تحتسب بمعدل ثابت هو $\frac{1}{9} \div 365$ لفترة يوم واحد.
- أن فوائد اليوم السابق تضاف على أصل مبلغ الوديعة قبل حساب فوائد اليوم الجديد.
- يتزايد مبلغ الفوائد بصفة مستمرة نتيجة لتزايد أساس الحساب (مبلغ الوديعة + الفوائد المجمعة).
- أصل مبلغ الوديعة لا يتغير، فهو دائماً مليون جنيه.

يلاحظ من الجدول أيضاً، أن احتساب الفوائد بالطريقة المركبة قد ترتب عليه

زيادة في مبلغ الفوائد مقدرها 0.63 جنيه عما هو الحال عند احتسابها بالطريقة البسيطة . يبلغ الفرق بين الطريقتين عن سنة كاملة 4280 جنيه على النحو التالي:

الفوائد السنوية باستخدام طريقة الفوائد المركبة	= 95530 جنيه
الفوائد السنوية باستخدام طريقة الفوائد البسيطة	= 91250 جنيه
الفرق	= 4280 جنيه

الفترة التي تحتسب الفوائد على أساسها :

تختلف الفترة التي تحتسب الفوائد على أساسها في البنوك المصرية باختلاف الأوعية الادخارية . ففيما يختص بودائع التوفير يجرى التطبيق العملي على احتساب الفوائد على المبالغ المودعة ابتداء من الشهر التالي لشهر الإيداع ، وعدم احتساب فوائد على المبالغ عن الشهر الذي تسحب فيه هذه المبالغ.

أما فيما يختص بالودائع لأجل بأنواعها فتحسب الفوائد على فترة الإيداع بما فيها يوم الإيداع ولكن مع استبعاد يوم الاستحقاق. فبغرض أن وديعة مدتها 30 يوم تم ربطها يوم 10 أبريل استحقاق 10 مايو. هنا يوم 10 أبريل يحتسب وبالتالي يتحقق للمودع فوائد عن 21 يوم خلال شهر أبريل . أما في شهر مايو فلا يتحقق للمودع سوى فوائد عن 9 أيام فقط باستبعاد اليوم الأخير (10 مايو) من الحساب.

المحاسبة عن مصروف الفوائد :

يجب قيد مصروف الفوائد المستحقة خلال حياة الوعاء الادخاري، على أن يتم سدادها أو إضافتها لحساب الوعاء أو للحساب الجاري للمودع في تاريخ انتهاء أجل الوعاء. والمعروف في هذا الصدد أن هناك بدائل عديدة أمام البنوك لكيفية سداد الفوائد حيث قد يتم السداد سنوياً (كما هو الحال في ودائع التوفير)، أو في نهاية الفترات ربع السنوية (31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر، 31 ديسمبر كما هو الحال في بعض أنواع شهادات استثمار البنك الأهلي المجموعة ب) أو بصفة شهرية (كما هو الحال في غالبية الودائع لأجل ثابت).

في كل الأحوال، ونظراً لمتطلبات الإفصاح والنشر التي تقتضى من البنوك التجارية نشر قوائم دخل ومراكز مالية شهرية ، لذا فمن المفضل استخدام طريقة الاستحقاق في المحاسبة عن مصروف الفوائد الدوري.

مثال:

في 10 أبريل 2001 اشترى أحد العملاء شهادة إيداعية 100000 جنيه/30 يوم ، استحقاق 10 مايو 2001. يبلغ معدل الفوائد السنوي 10.95% ، ويتم احتساب الفوائد بالطريقة البسيطة باعتبار السنة 365 يوم^(*)، ويتم سدادها نقداً في تاريخ استحقاقها.

عند شراء الشهادة الإيداعية يثبت القيد التالي :

10 أبريل	ح/ نقدية		100000	
2001	ح/ شهادات إيداعية			10000
	قيد بيع شهادات إيداعية			

يتم احتساب الفوائد لمدة 21 يوم من شهر أبريل 2001 بالمعادلة التالية :

$$\text{الفوائد} = 100000 \times 10.95\% \times \frac{21}{365} = 630 \text{ جنيه.}$$

ويتم قيد الفوائد المستحقة خلال شهر أبريل 2001 كما يلي :

30	ح/ مصروف الفوائد - شهادات إيداعية		630	
أبريل	ح/ فوائد مستحقة - شهادات إيداعية			630
	قيد الفوائد المستحقة عن شهر أبريل 2001			

يتم احتساب الفوائد لمدة تسعة أيام من شهر مايو 2001 بالمعادلة التالية:

$$\text{الفوائد} = 100000 \times 10.95\% \times \frac{9}{365} = 270 \text{ جنيه}$$

(*) بعض البنوك تحتسب الفوائد علي أساس أن السنة ٣٦٠ يوم فقط.

وفي تاريخ استحقاق الشهادة تثبت القيود التالية :

10	ح/ مصروف الفوائد - شهادات إيداع	270	270
مايو	ح/ فوائد مستحقة - شهادات إيداع	100000	270
	قيد الفوائد المستحقة عن تسعة أيام	900	100900
	ح/ شهادات إيداع		
	ح/ فوائد مستحقة - شهادات إيداع		
	ح/ النقدية		
	قيد سداد قيمة الشهادات والفوائد		

مثال:

اشترى أحد العملاء شهادة إيداع يتم سداد فوائدها على أساس ربع سنوي. فيما يلي بيان بالفوائد المستحقة في نهاية كل شهر من الربع السنوي الثالث.

31 يوليو 2001	101101.01 جنيه
31 أغسطس 2001	102102.02 جنيه
30 سبتمبر 2001	103103.03 جنيه

ويتم سداد الفوائد في نهاية الفترة ربع السنوية بتعليقها على حساب الشهادة.

تكون قيود الفوائد على النحو التالي :

31	ح/ مصروف الفوائد - شهادات ايداع	101101.01	101101.01
يوليو	ح/ فوائد مستحقة - شهادات ايداع		
	قيد الفوائد المستحقة عن شهر يوليو 2001		
31	ح/ مصروف الفوائد - شهادات ايداع	102102.02	102102.02
أغسطس	ح/ فوائد مستحقة - شهادات ايداع		
	قيد الفوائد المستحقة عن شهر أغسطس 2001		

103103.03	103103.03	ح/ مصروف القوائد - شهادات ايداع ح/ قوائد مستحقة - شهادات ايداع قيد القوائد المستحقة عن شهر سبتمبر 2001	30 سبتمبر
306306.06	306306.06	ح/ قوائد مستحقة - شهادات ايداع ح/ شهادات ايداع قيد تغلية القوائد على رصيد شهادات الايداع	

خامساً: عمليات المصاريف والرسوم والعمولات:

فى نظير ما يتكبده البنك فى سبيل إدارة وتنظيم كافة الأنشطة المرتبطة بالودائع، نجد أنه يفرض على المودع مجموعة من المصاريف والرسوم والعمولات التى تعد من ضمن مصادر الإيرادات الهامة بالنسبة للبنك التجارى ومن أبرز أمثلتها : رسوم الشهادات الصادرة بالأرصدة (أو كشوف الحسابات)، رسوم القيد والاحتفاظ ، رسوم إصدار الشيكات المصرفية ، مصاريف أذون الدفع، رسوم التحويلات ... إلخ . وعادة ما تخصم هذه الإيرادات من الحسابات الجارية للعملاء، أو يتم تحصيلها نقداً.

مثال:

بلغت مصاريف الحساب الجارى لأحد العملاء بالبنك المصرى الخليجى 17 جنيه تم تحميلها على حسابه الجارى .

17	17	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ مصاريف الحسابات الجارية قيد مصاريف وعمولات الحسابات الجارية	
----	----	--	--

- 1- المادة 32 من قانون البنوك والائتمان رقم 88 لسنة 2003.
- 2- طبقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية .
- 3- توفيق، محمد شريف، المحاسبة المتوسطة ، الشركات المساهمة مع تطبيقات على الحاسب الآلى ، المؤلف ، 1995 ، ص 243.
- 4- توفيق ، محمد شريف، مرجع سابق، ص 111.
- 5- التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك . وذلك في أبريل 2008.
- 6- توفيق، محمد شريف، مرجع سابق، ص 201.
- 7- المرجع السابق، ص 225.
- 8- المرجع السابق ، ص 233.
- 9- المرجع السابق، ص 236.
- 10- Frankston, Fred M., Mecimore, Charles D. & Michael F. Cornick, "Bank Accounting", American Bankers Association, Washington D. C., 1984. P.262.
- 11- Ibid., P. 262.
- 12- Frankston, Fred M., et al., Op.Cit., P. 190.
- 13- Ibid., P. 191.
- 14- Fraser, Donald R., Benton E. Gup & James W. Kolari, "Commercial Banking : The Management of Risk", West Publishing Company, U.S.A., 1995. P.338.
- 15- Frankston, Fred M., et al., Op.Cit., P. 190.
- 16- Fraser, Donald R., et al., Op.Cit., P. 338.
- 17- عوض ، مروان، العملات الأجنبية ، الاستثمار والتمويل النظرية والتطبيق، معهد الدراسات المصرفية ، عمان 1988 ، ص 273.
- 18- المرجع السابق، ص 273.
- 19- Fraser, Donald r., et al., Op.Cit., P. 340.

- 20- عوض، مروان، مرجع سابق، ص 265.
- 21- Fraser, Donald R., et al., Op.Cit., P. 340.
- 22- زامل ، أحمد محمد، «أصول المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية» ، مكتبة الفتح بالقازيق، 1989، ص 249.
- 23- الشافعى، عبدالحميد عبدالفتاح ، مرجع سابق، ص 91.
- 24- هندی، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 134.
- 25- المرجع السابق، ص 132-138.
- 26- توفيق، محمد شريف، مرجع سابق، ص 282.
- 27- المرجع السابق، ص 282.
- 28- عوض، مروان، مرجع سابق، ص 296.
- 29- المرجع السابق، ص 299.
- 30- المرجع السابق، ص 306.
- 31- المرجع السابق، ص 311-313.
- 32- هندی ، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 144-145.
- 33- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 59.
- 34- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 77.
- 35- هندی، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 147.
- 36- الشافعى، عبدالحميد عبدالفتاح ، مرجع سابق، ص 49.
- 37- سويلم ، محمد ، مرجع سابق، ص 95.
- 38- هندی، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 163.
- 39- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 78.
- 40- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 83.
- 41- المرجع السابق، ص 83.
- 42- ضيف ، خيرت ، مرجع سابق، ص 39.
- 43- نور، أحمد، مرجع سابق، ص 113.
- 44- المرجع السابق، ص 114.

الباب الثالث

PART THREE

المحاسبة

عن استثمار

الموارد في

البنوك

التجارية

Uses of Funds Accounting

الفصل الأول : الأصول النقدية بمكوناتها المختلفة

الفصل الثاني : عمليات منح الائتمان أو الإقراض

الفصل الثالث : عمليات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية

شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية في الوقت الحاضر تغييرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها، حيث لم تعد وظيفتها قاصرة على الوساطة بين المقرضين والمقرضين للأموال بهدف تحقيق الربح، وإنما امتدت لتشمل الاضطلاع بعمليات مصرفية لم تعهدها تلك البنوك من قبل متأثرة في ذلك بما أملت الظروف الاقتصادية المتغيرة، والتقلبات المستمرة في أسواق المال، فضلاً عن المنافسة الشديدة التي تواجهها البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأخرى.

فقد اتجهت هذه البنوك إلى التوسع في سياسة الاقتراض متوسط وطويل الأجل - كما هو الحال في تزويد المشروعات الصناعية بالتمويل اللازم لإقامة صناعات جديدة أو التوسع في صناعات قائمة - ممارسة في ذلك نفس النشاط الذي تقوم به بنوك الأعمال حتى ضاق الفرق بينها، بل إن الأكثر من ذلك أن بعض الدول مثل فرنسا ألغت الضريبة القانونية بين بنوك الأعمال والبنوك التجارية⁽¹⁾. كما اتجهت البنوك التجارية نحو تقديم خدمات أكثر تطوراً تلبي حاجات أساسية ملحة للعملاء، وذلك من خلال اضطلاعها بوظيفة "أمين الاستثمار" حيث تطرح خيارات عديدة أمام العملاء لكيفية إدارة أموالهم وممتلكاتهم واستثمارها بأحسن عائد ممكن، بالإضافة لقيامها بإدارة محافظ الأوراق المالية التي تكونها بنفسها أو تلجأ لها لحساب آخرين. وقد كان لهذا التوجه أثره البالغ في زيادة موارد وعائدات تلك البنوك، وكذا فتح مجالات جديدة لتوظيف أموالها واستثماراتها مما ساعد على

انتعاش أسواق الأوراق المالية في الدول المتقدمة وجذب أموال ومدخرات الأفراد والهيئات إليها.

في مصر، وبموجب القانون 95 لسنة 1992 بدأت البنوك التجارية التوسع في ممارسة بعض الخدمات المصرفية غير التقليدية عن طريق إدارات أمناء الاستثمار وغيرها، حيث تم تجاوز مرحلة توظيف الأصول قصيرة الأجل إلى مراحل أكثر تطوراً تشمل⁽²⁾:

- التوظيف متوسط الأجل، ويشير إلى التوظيف لفترة تتراوح فيما بين ستة وخمس سنوات ويتصرف هذا التوظيف إلى منح القروض متوسطة الأجل لتمويل شراء الآلات والمعدات الرأسمالية، وكذا الاستثمار في الأوراق المالية التي تستحق خلال مثل هذه الفترة.

- التوظيف طويل الأجل، ويمتد لفترة تتجاوز الخمس سنوات، ويشمل القروض طويلة الأجل لتمويل المشروعات الجديدة إلى جانب الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل (كالسندات).

وبصفة عامة يمكن تقسيم أوجه توظيف واستثمار أموال البنوك في ثلاث مجموعات⁽³⁾:

- للمجموعة الأولى، وتستهدف في الأساس توفير السيولة، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالنقدية في خزائن البنك، ولدى البنك المركزي، والبنوك الأخرى بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني.

- للمجموعة الثانية، وتستهدف أساساً تحقيق أرباح للبنك، وذلك عن طريق منح الائتمان أو القروض.

- للجموعة الثالثة، وتستهدف تدهيم المجموعتين السابقتين (أى الربحية والسيولة) عن طريق الاستثمار فى الأوراق المالية التى يمكنها تحقيق قدر من الربح للبنك بجانب إمكان الاعتماد عليها فى حالة حدوث نقص فى السيولة لم يتمكن البنك من مواجهته بوسائل أخرى.

وعلى ذلك تنصب الدراسة فى هذا الباب على استعراض موجز لطبيعة أوجه الاستثمار السابقة والمعالجة المحاسبية للعمليات الاقتصادية والمالية المترتبة على كل منها، وذلك من خلال فصول ثلاثة تشمل :

الفصل الأول : ويتناول الأصول الثقلية بمكوناتها المختلفة .

الفصل الثانى : ويختص بعمليات منح الائتمان أو الإقراض.

الفصل الثالث : ويختص بعمليات الاستثمار فى محافظ الأوراق المالية .

الأصول
النقدية
Cash

قد يخيّل للبعض - للوهلة الأولى - أن مجرد احتفاظ البنك بجزء من موارده في صورة أصول نقدية هو بمثابة صورة من صور تجميد الأموال التي لا طائل من ورائها، غير أن الحقيقة في ذلك الأمر أن جملة الموارد المالية الموجهة إلى تلك الأصول هي في جوهرها نوع من الاستثمار ، إذ قد يترتب على عدم كفايتها ضياع فرص استثمار مربحة ، أو تعرض البنك لإجراءات من أطراف أخرى - مثل البنك المركزي أو العملاء - قد يكون لها أثر عكسي على الربحية .

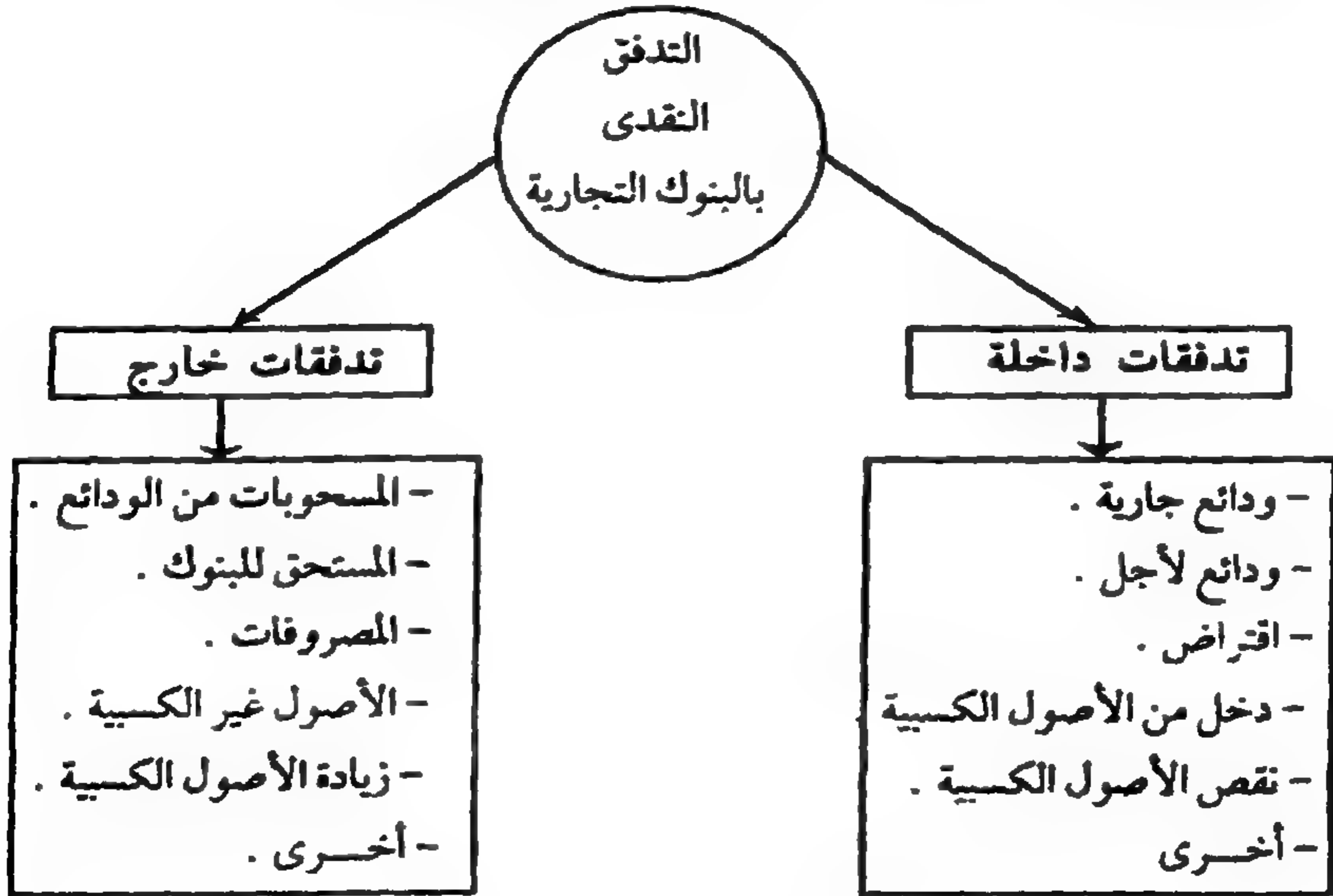
مجمل القول، أن النقدية هي بضاعة البنك وبالتالي فإن حسن إدارتها يترتب عليه تحقيق الأهداف التي ينشدها البنك ، وهو ما يتطلب بالضرورة الحفاظ على التوازن بين كل من اعتباري السيولة والربحية .

بطبيعة الحال يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الخارجة (المسحوبات) والتدفقات النقدية الداخلة (الإيداعات) يومياً متقاربة ، ومن ثم ينبغي ألا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي لمواجهة زيادة متوقعة في المسحوبات اليومية عن الإيداعات اليومية ، ويقدر آخر لمواجهة الطوارئ يطلق عليه حافة الأمان⁽⁴⁾ .

من المنطقي أنه لا يمكن الاحتفاظ بكل الأصول في شكل نقدية ، كما أن الجزء الذي يتم تجميده في شكل أصول نقدية يدخل في عداد الأصول غير

الكسبية Nonearning Assets التي يتعين استثمارها وإدارتها بشكل يوفر مصادر دخل متنوعة تكفي لسداد مصروفات ونفقات البنك المتنوعة كالأجور والمرتببات وغيرها.

على المدى البعيد، يجب أن تتفوق الإيداعات النقدية على المسحوبات النقدية وإلا تعرض البنك التجاري لأزمات مالية قد تؤدي لانهيائه. أما على الأساس اليومي فيمكن التفاوض عن هذه القاعدة، بمعنى أنه يمكن في يوم ما أن تتجاوز المسحوبات الإيداعات على أن يتم تغطية الفرق من مخصص الطوارئ (حافة الأمان) أو بالاقتراض لمدة ليلة واحدة. ويمكن التعبير عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من البنك بالشكل التالي:



وعلى الرغم من كون البنود الواردة في الشكل أعلاه يمكن التعبير عنها في صورة نقدية، إلا أن طبيعة اصطلاح 'النقدية' في البنوك تختلف عموماً عنها في المنشآت الاقتصادية الأخرى، وذلك على النحو التالي⁽⁵⁾:

- من وجهة نظر عملاء البنك، يتعين أن تخلو نقدية البنك من أى مخاطر لعدم السداد.
- من وجهة نظر القانون، يتعين على البنوك الوفاء بأى طلب على النقدية من الحسابات الجارية للعملاء فوراً وبمجرد طلبها، كذلك يتعين عليها احترام شروط اتفاقيات إعادة الدفع المتعلقة بأية التزامات على البنك .
- طبقاً لتعليمات البنك المركزى، يجب تخصيص نسبة معينة من رصيد الودائع كاحتياطي نقدي.
- كما سبق بيانه، تعد النقدية هي 'البضاعة' التي تتعامل فيها البنوك، بينما يختلف الأمر في المنشآت الأخرى ، حيث ينظر للنقدية بوصفها مجرد أداة للتبادل يمكن بواسطتها الحصول على البضاعة .

نسبة السيولة:

تداخلت التشريعات في الدول المختلفة لإلزام البنوك العاملة فيها بالاحتفاظ بقدر مناسب من النقدية يكفي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة عليها.

ويطلق على ذلك القدر المناسب من النقدية اصطلاح ' نسبة السيولة القانونية' Legal Liquidity Ratio والتي تحسب طبقاً للمعادلة التالية⁽⁶⁾:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}}{\text{حجم الودائع لدى البنك}}$$

وفي مصر، أناط قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 لمجلس إدارة البنك المركزى أن يضع قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية من بينها تلك المتعلقة بتحديد نسبة السيولة القانونية التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية⁽⁷⁾.

وتبعاً لذلك فقد أصدرت إدارة الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي المصري كتابها الدوري 358 لسنة 2001 بتحديد عناصر السيولة الواجب الاحتفاظ بها بالبنوك التجارية على النحو التالي :

أ- نسبة السيولة بالعملية المحلية :

وتتألف من مجموعة عناصر على شكل بسيط ومقام تمثل في مجموعها معادلة لتحديد نسبة السيولة القانونية التي ينبغي ألا تقل في جميع الأحوال عن 20٪.

وفيما يلي عرض مبسط لمكونات هذه النسبة :

بسط المعادلة :

- 1- أرصدة نقدية من العملة المحلية .
- 2- أرصدة لدى البنك المركزي بالعملية المحلية^(*).
- 3- المستحق على البنوك بالعملية المحلية^(**).
- 4- شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل بالعملية المحلية.
- 5- أذون على الخزنة .
- 6- أوراق حكومية أو أوراق مضمونة من الحكومة المصرية بالعملية المحلية .
- 7- أوراق تجارية مضمونة تستحق الدفع بالعملية المحلية^(***).

ويستبعد من مجموع عناصر البسط أعلاه القروض التي يكون البنك قد حصل عليها بضمان أى من الأصول السابقة .

(*) هذه الأرصدة عبارة عن فائض رصيد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى (15٪).

(**) المقصود هنا صافي المستحق على البنوك في مصر بالعملية المحلية ، وذلك بعد إجراء المقاصة بينها وبين إجمالي المبالغ المستحقة للبنوك في مصر ، بمعنى أنها تدرج في البسط في حالة زيادة رصيد المستحق على البنوك عن رصيد المستحق للبنوك.

(***) هذه الأوراق يشترط أن تكون فترة استحقاقها ثلاثة شهور، وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.

مقام المعادلة :

- 1- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع بالعملية المحلية .
 - 2- المستحق للبنوك في مصر بالعملية المحلية^(*).
 - 3- المستحق للبنوك في الخارج بالعملية المحلية .
 - 4- ودائع بالعملية المحلية^(**).
 - 5- 50٪ من القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان المصدرة بالعملية المحلية .
وتحسب على النسق التالي :
- xx قيمة خطابات الضمان المصدرة بالعملية المحلية
يستبعد منها :
x خطابات الضمان الابتدائية بالعملية المحلية.
x خطابات الضمان المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج
بالعملية المحلية .
x الغطاء النقدي لخطابات الضمان.

xx

xxx 50٪ من الناتج

يلاحظ أن هذه النسبة في حد ذاتها لاتعنى شيئاً ، إذ ينبغي مقارنتها بالنسبة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي ، وهي 20٪ للتعرف على ما إذا كان هناك فائض أو عجز في سيولة البنك .

ب-نسبة السيولة بالعملية الأجنبية:

وتلزم تعليمات البنك المركزي بضرورة الاحتفاظ بنسبة للسيولة لاتقل عن 25٪ بالعملات الأجنبية . ويتم حساب النسبة القانونية وفقاً للمعادلة التالية:

- (*) المقصود هنا صافي المستحق للبنوك في مصر بالعملية المحلية ، وذلك بعد إجراء المقاصة بينها وبين إجمالي المبلغ المستحق على البنوك في مصر بالعملية المحلية ، بمعنى أنها تدرج في المقام في حالة زيادة المستحق للبنوك عن المستحق على البنوك .
- (**) يدخل ضمنها المبالغ المحصلة كقطاع للاعتمادات المستندية .

بسط المعادلة :

- 1- أرصدة نقدية من العملات الأجنبية .
- 2- أرصدة الذهب^(*) .
- 3- أرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية^(**) .
- 4- المستحق على البنوك في مصر بالعملات الأجنبية^(***) .
- 5- أرصدة لدى البنوك في الخارج .
- 6- شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل بالعملات الأجنبية .
- 7- أوراق تجارية خصومة تستحق الدفع بالعملات الأجنبية^(****) .

ويراعى استبعاد قيمة أى قروض حصل عليها البنك بضمان أى من الأصول السابقة من مجموع عناصر البسط.

مقام المعادلة :

- 1- شيكات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع بالعملات الأجنبية .
- 2- المستحق للبنوك في مصر بالعملات الأجنبية .
- 3- المستحق للبنوك في الخارج .
- 4- ودائع بالعملات الأجنبية .
- 5- 50٪ من القيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان المصدرة بالعملات الأجنبية

(*) يجري التطبيق العملي على اعتبار أرصدة الذهب لدى البنوك التجارية ضمن مستحقات العالم الخارجي، ولذا فقد تم تضمينها بسط المعادلة بالعملة الأجنبية فقط دون المعادلة بالعملة المحلية.

(**) تحسب هذه الأرصدة بخلاف النسبة المخصصة للاحتياطي النقدي بالبنك المركزي.

(***) المقصود هنا صافي المستحق على البنوك في مصر بالعملات الأجنبية ، وذلك بعد إجراء المقاصة بينها وبين إجمالي المستحق للبنوك في مصر بالعملات الأجنبية ، بمعنى أنها تدرج في البسط في حالة زيادة رصيد المستحق على البنوك عن رصيد المستحق للبنوك.

(****) يجب ألا يتجاوز استحقاق تلك الأوراق ثلاثة شهور، وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.

مثال:

استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى البنوك التجارية بمصر يوم 30 مارس 2009 (القيمة بالمليون)

الأصول	بالعملة المحلية	بالعملات الأجنبية
نقدية بخزائن البنك	36	48
نقدية لدى البنك المركزي	55	60
المستحق على البنوك في مصر	105	175
المستحق على البنوك في الخارج	00	57
شيكات وحالات وكوبونات أم. تحت التحصيل	40	33
أنون على الخزنة	15	00
أوراق مالية حكومية ومضمونة من الحكومة	20	00
أوراق تجارية مضمونة	4	2
ذهب	00	5

الالتزامات:

شيكات وحالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع	127	270
المستحق للبنوك في مصر	95	115
المستحق للبنوك في الخارج	115	130
ودائع العملاء	349	680
خطابات الضمان المصدرة	50	100

فإذا توافرت لديك البيانات التالية الخاصة بخطابات الضمان المصدرة :

الغطاء النقدي	17	30
نسبة خطابات الضمان الابتدائية	20%	10%
نسبة الخطابات المكفولة من بنوك درجة أولى	10%	20%

فالمطلوب: حساب نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ودلالة كل منها في ضوء نسبة السيولة القانونية .

الحل:

أ- نسبة السيولة بالعملية المحلية:

1- بسط المعادلة:

36	نقدية بخزائن البنك
55	نقدية لدى البنك المركزي
10	صافي المستحق على البنوك في مصر
40	شيكات وحوالات وكوبونات أ.م. تحت التحصيل
15	أذون على الخزنة
20	أوراق مالية حكومية ومضمونة من الحكومة
4	أوراق تجارية مضمومة
<u>180</u>	إجمالي بسط المعادلة

2- مقام المعادلة:

127	شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع
115	مستحق للبنوك في الخارج
349	ودائع العملاء
50	خطابات الضمان المصدرة
	يستبعد منها
17	الغطاء النقدي
10	خطابات ضمان ابتدائية
<u>5</u>	خطابات ضمان مكفولة
(23)	
9	18
<u>600</u>	إجمالي مقام المعادلة

$$\dots \text{نسبة السيولة} = 100 \times \frac{180}{600} = 30\%$$

وحيث أن نسبة السيولة القانونية = 20%

لذا يمكن القول إلى أن النسبة تستوفي المتطلبات القانونية ، ويبقى هناك فائض يجب توظيفه بشكل مثمر وفعال.

ب-نسبة السيولة بالعملات الأجنبية:

1- بـسط المعادلة:

48	نقدية بخزائن البنك
5	أرصدة الذهب
60	نقدية لدى البنك المركزي
60	صافي المستحق على البنوك في مصر
57	المستحق على البنوك في الخارج
33	شيكات وحوالات وكويونات أم. تحت التحصيل
2	أوراق تجارية مضمومة
<u>265</u>	إجمالي بـسط المعادلة

2- مقام المعادلة:

270	شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع
130	المستحق للبنوك في الخارج
680	ودائع العملاء
100	خطابات الضمان المصدرة
	يستبعد منها :
30	الغطاء النقدي
10	خطابات ضمان ابتدائية
<u>20</u>	خطابات ضمان مكفولة
(60)	الباقى
40	
20	50٪ من الباقى
<u>1100</u>	إجمالي مقام المعادلة

$$\therefore \text{نسبة السيولة بالعملات الأجنبية} = \frac{265}{1100} \times 100 = 24.09\%$$

وهي لا تستوفى نسبة السيولة القانونية وهي 25٪، وبالرغم من أن ذلك قد

يكون مؤشراً لكفاءة توظيف الأموال ، إلا أن على الإدارة ضرورة التوفيق بين اعتبارى الربحية والسيولة بحيث لا تكون الأولى على حساب الثانية .

عناصر النقدية فى البنوك التجارية :

يتكون رصيد التدفق النقدى بالبنوك التجارية فى لحظة زمنية معينة من العناصر التالية :

- النقدية بخزائن البنك.
- رصيد النقدية لدى البنك المركزى.
- الأرصدة لدى البنوك الأخرى.
- النقدية تحت التحصيل.

ويجمع بين الأوعية السابقة سمة واحدة هى أن كل منها يعد جزءاً لا يتجزأ من حركة السيولة بالبنك، ورغم ذلك فإن لكل منها طبيعته الخاصة التى تحتم إدارته بطريقة ملائمة .

أ- النقدية بخزائن البنك :

وهى نقدية من عملات مختلفة يحتفظ بها البنك للوفاء بالطلبات المختلفة على النقدية السائلة . ويتم تقدير رصيد النقدية تلك إما على أساس يومى أو أسبوعى. ويتوقف حجم الرصيد النقدى المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة المسحوبات المتوقعة وغير المتوقعة على عنصرين هامين هما :

- هيكل ودائع البنك ، بمعنى أنه إذا كان لدى البنك عدد قليل من المودعين يملك الحجم الأكبر من الودائع فسوف يزداد احتمال تعرض البنك لمسحوبات كبيرة قد تفوق حجم الايداعات فى أحد الأيام.
- سياسة البنك ، حيث قد تنتهج إدارة البنك فى هذا الخصوص سياسة متحفظة بمقتضاها يتم الاحتياط لأى مسحوبات غير متوقعة عن طريق تقدير رصيد النقدية بشكل قد يكون مبالغ فيه بعض الشيء.

ومن نافلة القول، أن أى نقدية زائدة يجب توجيهها فوراً للاستثمار فى أصول كسبية تدر عوائد للبنك .

ب-رصيد النقدية لدى البنك المركزى :

وهو مبلغ نقدى يتعين على البنك التجارى الاحتفاظ به لدى البنك المركزى، ولايجوز استثماره لغير هذا الغرض.

ووفقاً لقانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 ينبغى على البنوك التجارية العاملة فى مصر أن تحتفظ لدى البنك المركزى برصيد دائن يطلق عليه الاحتياطى القانونى. ولقد أعطى هذا القانون للبنك المركزى الحق فى تحديد النسبة المذكورة . وقد أفردت المادة (74) من القانون المذكور عدداً من الإجراءات والجزاءات التى يقررها البنك المركزى على البنوك المخالفة .

وطبقاً لما ورد بالكتاب الإدارى رقم 357 لسنة 2001 فقد تم تحديد نسبة الاحتياطى النقدى بما لا يقل عن 14٪ من حجم الودائع والمستحق للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية بالجنيه المصرى.

ج-الأرصدة لدى البنوك الأخرى.

قد يحتفظ البنك ببعض الإيداعات النقدية لدى البنوك الأخرى ، وذلك بهدف تيسير عمليات المقاصة بين الشيكات المتبادلة، وكذا الوفاء بالعمولات والرسوم المستحقة مقابل الخدمات المقدمة من تلك البنوك، وتختلف تلك الإيداعات عموماً من حيث درجة السيولة ، إذ قد تكون فى شكل ودائع لأجل، أو حسابات جارية.

د-الأرصدة النقدية تحت التحصيل :

وهى بنود نقدية تستحق التحصيل خلال فترة زمنية قصيرة ، كما هو الحال فى الفوائد الدائنة تحت التحصيل، الشيكات تحت التحصيل، وسندات تحت التحصيل..إلخ.

نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن التغيرات في الأرصدة التي تحدث فيما بين عناصر حسابات النقدية لا يكون لها ثمة تأثير على الرصيد الإجمالي للنقدية ، وهو ما يعنى أن الذى يؤثر على رصيد النقدية بالبنك هو صافى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، والتي قد يترتب عليها تأثير على أحد عناصر الأصول أو الالتزامات من خارج مجموعة حسابات النقدية بما يؤثر بالتبعية على مركز وحجم السيولة بالبنك ، وكذا على كيفية المحاسبة عن تلك العمليات على النحو الموضح فى الجزء التالى:

المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية:

كما سبق الإشارة ، تختلف المعالجة المحاسبية باختلاف ما إذا كانت العمليات قد تمت فيما بين عناصر حسابات النقدية ، أو نتيجة تيارات داخلة أو خارجة لها صلة بأصول أو التزامات أخرى خارج حسابات النقدية . ويعرض الكاتب تلك المعالجة من خلال استعراض مجموعة الأمثلة التوضيحية التالية :

مثال (1) :

أودع أحد العملاء مبلغ 3000 جنيه نقداً بحسابه الجارى بالبنك

ح/ النقدية	ح/ الحسابات الجارية للعملاء
3000 ح/ جاري العميل	3000 ح/ النقدية

مثال (2) :

صرف العميل مبلغ 1000 جنيه من حسابه الجارى بشيك

ح/ النقدية	ح/ الحسابات الجارية للعملاء
1000 ح/ جارى	1000 ح/ النقدية

مثال (3) :

تم سحب 350000 جنيه من وديعة جارية يملكها البنك طرف بنك آخر.

ح/ النقدية	ح/ المستحق علم البنوك
1350000 ح/ المستحق على البنوك	350000 ح/ النقدية

يلاحظ القارئ أن الرصيد النهائي للنقدية لن يتغير بمقتضى العملية الأخيرة، باعتبار أن حساب المستحق على البنوك يعد أحد عناصر حسابات النقدية، وبالتالي لن يطول التأثير أى من الأصول أو الالتزامات الأخرى بخلاف النقدية.

مثال (4) :

حرر أحد العملاء شيكاً على حسابه الجارى بمبلغ 56375 جنيه ، وذلك لسداد جزء من قرض قيمته 50000 جنيه وفوائده البالغة 6375 جنيه.

ح/ الحسابات الجارية للعملاء	ح/ القرض
50000 ح/ القرض	50000 ح/ الحسابات الجارية للعملاء
6375 ح/ فوائد محصلة	

ح/ فوائد محصلة
6375 ح/ الحسابات الجارية للعملاء

ترتب على العملية السابقة تخفيض أصل (القرض) بمبلغ 50000 ، وكذا خفض التزام بقيمة الشيك المحرر، كما زادت حقوق الملكية بقيمة الفوائد المحصلة.

مثال (5) :

قام أحد العملاء بتحويل مبلغ 2000 جنيه من دفتر التوفير إلى حسابه الجارى

ح/ ودائع التوفير	ح/ الحسابات الجارية للعملاء
2000 ح/ الحسابات الجارية للعملاء	2000 ح/ ودائع التوفير

أوضحت الأمثلة السابقة بعض العمليات المنطوية على أحداث اقتصادية ذات تأثير على التدفق النقدى من وإلى البنك . وبطبيعة الحال يتم قيد هذه العمليات محاسبياً أولاً بأول.

الفصل الثاني

Chapter 2

الإقراض

أو الائتمان

Loans

سبق الإشارة إلى أنه ينظر للبنوك التجارية باعتبارها وسيطاً بين جموع المدخرين، وجموع المقترضين، وهو ما يفسر قيام تلك البنوك بتلقى ودائع العملاء (الذين يهدفون من إيداع نقودهم إلى الحصول على فائدتها) ، ثم قيام البنوك بدورها بإقراض هذه النقود لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية مقابل فائدة أكبر، وهو ما ينطبق عليه مفهوم توظيف أو استثمار أموال العملاء بالمفهوم الواسع⁽⁸⁾ :

وتعرف وظيفة الإقراض أو الائتمان بأنها : «إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر»⁽⁹⁾ .

وتتسم عمليات الإقراض التي تمارسها البنوك التجارية بالأهمية الشديدة، نتيجة كونها مجالاً خصباً لتوظيف واستثمار الأموال المودعة لديها، بما يعود على البنوك بفوائد مجزية ومضمونة في أغلب الأحوال - اللهم إلا إذا اكتنف هذه العمليات عجز في التحصيل والدفع - ومن هنا فبقدر ما تكون البنوك حريصة

على التوسع في عمليات الإقراض رغبة منها في الحصول على مزيد من الأرباح، بقدر ما تكون شديدة الحرص والتدقيق نحو من تقرضهم، والضمانات التي تحفظ لها حقها في استعادة تلك القروض مع فوائدها⁽¹⁰⁾.

مصادر التمويل لتغطية الاحتياجات التمويلية:

يمكن تصنيف مصادر التمويل اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمنشآت عموماً إلى مصدرين أساسيين هما⁽¹¹⁾:

1- سوق المال ، ويغطي الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل، وذلك عن طريق إصدار الأوراق المالية المختلفة كالسندات والأذون وعقود القروض. وتزاول العمل في هذا السوق أساساً البنوك المتخصصة ، وبنوك الأعمال والاستثمار، ومنشآت التأمين والادخار.

2- سوق النقد، ويغطي الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها، وتزاول العمل في هذا السوق أساساً البنوك التجارية .

ولايعنى ما تقدم الفصل التام بين المؤسسات العاملة في كل من السوقين ، بدليل أن البنوك التجارية أصبحت تزاول عمليات داخل سوق المال، في حين تقدم بنوك الأعمال والاستثمار تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل.

أنواع القروض:

يمكن تصنيف عمليات الائتمان أو الإقراض إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- الائتمان النقدي Cash Loans :

وفيه يقوم البنك بمنح قروض نقدية لعميله طبقاً لنظام محدد يتم فيه الاتفاق بين الطرفين على تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة والضمانات المقدمة وأسلوب استخدام القرض من قبل العميل، ومن أبرز صورها القروض الاستهلاكية والقروض التجارية وغيرها.

- الائتمان غير النقدي Non-Cash Loans .

وهي نوع من التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك لعميله في صورة تعهدات علي البنك بسداد مبلغ محدد في تاريخ محدد لطرف ثالث في حالة إخلال العميل بالتزاماته، وهي ما يطلق عليها «الالتزامات العرضية» ومن أبرز صورها: خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

وعلي ذلك - ولتحقيق مزيد من الاستفادة لقارئنا العزيز - يتم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث يتم فيها استعراض مفصل لنوعي الائتمان، وذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول: ويخصص لتناول القروض النقدية كأحد صور الائتمان النقدي.

المبحث الثاني والثالث: ويخصصان لدراسة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية بصفتهما أبرز صور الائتمان غير النقدي.

الائتمان النقدي Cash Loans

يمكن تصنيف القروض البنكية في مجموعات، وذلك من زوايا مختلفة علي النحو التالي:

- من حيث آجال الاستحقاق، تصنيف القروض إلى (12):
 - * قروض قصيرة الأجل، تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز عام.
 - * قروض متوسطة الأجل، تستحق الدفع خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات.
 - * قروض طويلة الأجل، تمتد آجال استحقاقها لفترة تزيد عن سبع سنوات.
- من حيث الضمانات، تصنف القروض البنكية إلى (13):
 - * القروض بدون ضمانات عينية ، وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمانات شخصية إذ يعتمد البنك أساساً على متانة المركز المالي للعميل وسمعة كضمان لسداد القرض.
 - * القروض بضمانات عينية ، وتشمل :
 - القروض بضمان بضائع، وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها الأخير طرف البنك، ويشترط في هذه الحالة أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وألا تكون معرضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض، وأن تكون سهلة الجرد ويمكن بيعها في أي وقت، وألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة ، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزننها.
 - القروض بضمان أوراق مالية ، وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل البنك ، ويشترط في هذه الحالة أن تكون الأوراق المالية جيدة وسهلة التداول، ولاتقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية ، وحبذا لو كانت مضمونة من الحكومة.

- القروض بضمان أوراق تجارية ، وفيها يفتح البنك اعتماداً للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوية لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك ، ويتمتعون بسمعة حسنة . وتكون هذه الكمبيالات عادة مظهرة للبنك.
- القروض بضمانات أخرى متنوعة ، ومن أبرز أمثلتها :
- الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم.
- السلف التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتباتهم.
- القروض بضمان رهن عقارى.
- من حيث أسلوب الاستخدام ، قد يستخدم القرض مرة واحدة ، وقد يمنح فى شكل اعتماد فى حساب جارى يسمح للمقترض بأن يسحب ويسدد فى أى وقت دفعات من القرض بشرط عدم تجاوز المديونية للحد المصرح به للقرض.
- من حيث أسلوب السداد، قد يتم رد قيمة القرض دفعة واحدة فى تاريخ محدد أو على دفعات شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة .
- من حيث نوع العملة ، تصنف القروض إلى قروض بالعملة المحلية ، وأخرى بالعملات الأجنبية . كما يمكن تصنيف القروض بالعملات الأجنبية أيضاً بحسب العملات المقدم بها هذه القروض.
- من حيث الأطراف المقرضة ، تصنف القروض إلى قروض يقدمها بنك واحد، وقروض مشتركة أو مجمعة يساهم فى تقديمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية .
- من حيث القطاعات المقرضة ، تصنف القروض إلى قروض لقطاعات التجارة، وقروض لقطاعات الصناعة، وقروض لقطاع الزراعة، وقروض لقطاع الخدمات، مع إمكانية وجود تقسيمات فرعية متعددة داخل كل قطاع إذا تطلب الأمر ذلك .

- من حيث الغرض من منح الائتمان تصنف القروض إلى⁽¹⁴⁾ :

- * قروض تجارية ، وتمنح للأفراد والمنشآت العاملة في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والخدمات بهدف توفير رأس المال العامل لأغراض التشغيل.
- * قروض استهلاكية ، وهي التي تستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لمواجهة مصروفات طارئة أو استثنائية كالمرض والوفاة والزواج .. إلخ.

النشاط الإقراضى للبنوك التجارية في مصر :

كما سبق بيانه ، تركز البنوك التجارية نشاطها أساساً في مجال الإقراض قصير الأجل، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى كون معظم مواردها يتركز في الودائع قصيرة الأجل. إلا أن ذلك لا يمنع البنوك التجارية من دخول مجال الإقراض متوسط وطويل الأجل بهدف توسيع دائرة نشاطها وزيادة أرباحها. وفي هذه الحالة تراعى البنوك توزيع الحصة التي تخصصها من مواردها لهذا النوع من الإقراض على تمويل الأنشطة المختلفة بحيث تتفادى المخاطر التي قد تنشأ من التركيز في اقراض أنشطة بذاتها⁽¹⁵⁾ .

المبادئ الأساسية للإقراض :

يرتكز التطبيق العملي لمنح القروض من قبل البنوك التجارية على مبادئ ثلاثة أساسية هي : الأمان، السيولة ، والربحية⁽¹⁶⁾ :

أ- الأمان :

ويعنى ضرورة توافر بعض الشروط في المقرض تكفل له المقدرة على سداد القرض وأعبائه في مواعيد استحقاقها دون تأخير، وهو ما يعنى في مجمل الأمر توافر «الأمان» للقرض. وتشمل معايير توافر «الأمان» في القرض ما يلي:

- 1- أهلية المقرض للتعاقد على القرض من حيث الشكل القانوني للمنشأة والسلطات المخولة للتعاقد.
- 2- السمعة التجارية للمقرض من حيث درجة انتظامه في الوفاء بالتزاماته، ويتم التعرف عليها من خلال معاملاته السابقة مع البنك ، وكذا مع البنوك الأخرى وغيرهم من المتعاملين معه.
- 3- الكفاءة الإدارية والفنية لإدارة المنشأة طالبة القرض.
- 4- درجة نجاح المنشأة في أعمالها، ووزنها في السوق بين المنافسين، ونوعية المشكلات التي تصادفها وموقف الإدارة حيالها.
- 5- المركز المالي للمنشأة ، وملاءمتها، ومدى توازن هيكلها التمويلي، وكفاية رأس المال لتحقيق أغراضها، وتعكس دراسة القوائم المالية (الميزانية والحسابات الختامية) لعدة سنوات تطور نشاط المنشأة وتوزيعها لأصولها المختلفة والمتداولة ومصادر تمويلها، ومدى ما تتسم به من سيولة ومقدرة على الوفاء بالتزاماتها، ومؤشرات الربحية ومدى تمشيها مع المعدلات النمطية لذات النشاط.
- 6- مبلغ القرض، ومدى مناسبته للقرض منه، ومصادر سداذه.
- 7- مدة القرض، فكلما قصرت ، كلما أمكن تقدير المخاطر المحيطة بالقرض والعكس صحيح .
- 8- ضمانات القرض، ومدى سلامتها، وثبات أسعارها.
- 9- الظروف الخاصة بنشاط العميل، وارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

ب- السيولة :

يقصد بسيولة القرض، إمكانية تحويله إلى نقد في تاريخ الاستحقاق. وقد تطورت فكرة السيولة في العصر الحديث لترتبط بالسيولة الذاتية للقرض ، وهو ما دعا إلى ضرورة اهتمام البنوك التجارية بدراسة ويحث الغرض المطلوب من أجله

القرض، وهل هو مؤقت أم دائم ، ومدى توافر الإيراد الكافى للسداد منه فى تاريخ الاستحقاق. كما ينصب الاهتمام أيضاً على دراسة رأس المال العامل للمنشأة ودرجة كفايته لمواجهة احتياجات المنشأة ، وكذا العناصر التى يتكون منها وتأثيرها على سلامة ديون المنشأة ومرونتها.

جـ- الربحية :

يسعى البنك التجارى من خلال وظيفة منح الائتمان إلى تحقيق أرباح من خلال العائد الذى يحققه من القروض بعد تغطية تكلفة الأموال التى يقرضها ومصرفاته العمومية والإدارية المختلفة .

ويرتبط سعر الفائدة على القرض عموماً بمتغيرين أساسيين هما :

- درجة سيولة القرض، فالقرض ذات السيولة العالية يكون سعر الفائدة المطبق عليه منخفضاً كما هو الحال فى القروض المقدمة لتمويل محاصيل أو بضائع لها أسواق منتظمة للتعامل عليها أو التى يقابلها أوراق مالية من الدرجة الأولى متداولة فى البورصة .
- مدة القرض، حيث ترتفع أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل بالمقارنة بتلك المطبقة على القروض قصيرة الأجل ، وذلك كنتيجة لزيادة المخاطر المرتبطة بطول أجل القروض. يضاف إلى ما سبق، أنه غالباً ما تتدخل البنوك المركزية فى تحديد هيكل أسعار الفائدة وفقاً لمقتضيات السياسة الائتمانية السائدة ومقتضيات المصلحة القومية عموماً.

اتخاذ قرار منح الائتمان بالبنك التجارى :

كى يتخذ البنك التجارى قراراً بمنح ائتمان لعميل ما يتعين عليه أولاً القيام بتحليل من نوع خاص يطلق عليه «التحليل الائتمانى للقرض» والذى يستهدف بالدرجة الأولى قياس المخاطر الائتمانية لتحديد ما إذا كانت مقبولة أم غير مقبولة، وكذا تحديد سعر الفائدة الواجب الحصول عليه فى مقابل تلك المخاطر. ولعمل هذا التحليل يتعين القيام بالخطوات التالية:

- تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقترض.
- الحكم على الجدارة الائتمانية للمقترض.
- تحليل القوائم المالية لتحديد القدرة الائتمانية للمقترض.
- وفيما يلي استعراض موجز لكل خطوة منها :
- أولاً: تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمقترض:**
- نظراً لأن قرار منح الائتمان لعميل ما يعد من أهم القرارات البنكية قاطبة ، لذا يجب أن يستند اتخاذ هذا القرار على قاعدة بيانات متنوعة يتم اشتقاقها من مصادر متعددة . ويمكن تصنيف تلك البيانات إلى ثلاث مجموعات هي ⁽¹⁷⁾ :
- بيانات تاريخية تخص ماضى المنشأة المقترضة وانعكاس ذلك على حاضرها ومستقبلها، ومن أمثلها : الشكل القانوني للمنشأة ، رأس المال، نوع النشاط، الخبرات السابقة، عدد حالات التعثر في الوفاء بالالتزامات، الموقف المالي ، المركز التنافسي.. إلخ .
- بيانات خاصة بالعميل تستخرج من سجلات البنك ذاته كسابق معاملاته مع العميل، أو تستخرج من سجلات مصادر أخرى كالموردين والمنافسين للمقترض، والغرف التجارية ، ووكالات الاستعلام ، والبنوك الأخرى.. إلخ .
- بيانات عن المركز المالي للعميل تطلب من العميل ذاته من خلال الحصول على الميزانية والحسابات الختامية وتقرير مجلس الإدارة عن آخر ثلاث سنوات مالية .
- وغالباً ما يتم الحصول على مجموعات البيانات السابقة من مصادر عديدة من بينها:
- المقابلة الشخصية مع المقترض.
- زيارة المنشأة طالبة القرض.
- الاستعلام من البنوك.
- الاستعلام من الموردين والمنافسين.

- وكالات الاستعلام الخاصة .
- الغرف التجارية والصناعية .
- معلومات مستمدة من داخل البنك.
- القوائم المالية وتقارير مجالس إدارة المنشأة المقترضة .

ثانياً : الحكم على الجدارة الائتمانية للمقترض :

يعد الحكم على الجدارة الائتمانية للمقترض من الأمور الهامة التي تتطلب الحصول على قدر لا بأس به من البيانات والمعلومات ثم تحليلها للوصول منها إلى تقييم لدرجة جدارة العميل للحصول على القرض.

ويكاد يتفق معظم المصرفيين على أن جدارة المقترض بالحصول على القرض ترتفع بتقييم عناصر خمسة اصطلح على تسميتها بالإنجليزية «5 C's of Credit»⁽¹⁸⁾ تعكس المخاطر الائتمانية المحتملة وهي :

1- الشخصية Character

ويقصد بها اخلاقيات العميل وسلوكياته من حيث سمعته ونزاهته، وعلاقاته، وعاداته الشخصية ، وحالته الصحية ، وحالته الاجتماعية ، وطريقة معيشته وأسلوبه في الحياة ... إلخ وكلها معلومات تفيد البنك في تقرير درجة الثقة التي يمكن أن توليها للعميل طالب الائتمان.

2- المقدرة Capacity

ويقصد بها مدى مقدرة العميل طالب القرض على إدارة أعماله والموارد المتاحة لديه بكفاءة واقتدار، وعموماً تتوقف هذه المقدرة على عوامل عديدة من بينها المستوى التعليمي، والخبرات السابقة ، ومستوى الطموح، وسلامة تقدير الأمور والمركز المالي والتنافسي لمنشأته وكلها تدخل في نطاق العوامل الشخصية أو الذاتية . كما تتوقف هذه المقدرة على عوامل أخرى تتعلق بالقرض ذاته من حيث : الغرض من الحصول على القرض، ومصادر سداده ، وأجل استحقاقه.

3- رأس المال Capital

يعتبر رأس المال هو الضمان النهائي أمام المقرضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية ، ومن ثم فإن رأس المال يحدد المقدرة الاقتراضية للمنشأة ، وهو لذلك يعد عاملاً هاماً في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب. ومن الواضح أن طالب القرض الذي يملك رأسمال بقيمة مستقرة وعلى درجة عالية من السيولة - مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة - سوف يكون قادراً على الحصول على ائتمان بالمقارنة بآخر، ذو رأسمال غير مستقر، ويمكن بيع أصوله بخسارة كبيرة .

4- الضمان Collateral

بجانب عناصر التقييم السابقة ، يؤخذ الضمان - سواء كان عينياً أو شخصياً - كأحد العناصر المرجحة لمنح الائتمان. والضمان في هذه الحالة يعد تعويضاً عن بعض أوجه الضعف أو القصور في عناصر التقييم الأخرى إلا أنه لا يحل محلها على الإطلاق. وفي كلمات أخرى، لا يجوز أن يضع البنك في اعتباره - عند منح القرض - أن مصدر السداد الوحيد هو بيع الضمان. كما لا يجوز قبول ضمانات من عميل ما تعويضاً عن سمعته السيئة مثلاً.

5- الظروف الاقتصادية Condition

ويقصد بها مجمل الأحوال الاقتصادية الحالية والمستقبلية المحيطة بطالب القرض سواء فيما يتعلق بالقطاع الذي تعمل فيه المنشأة ، أو بالسياسات المالية والتشريعية بالدولة ، أو بظروف الرواج أو الكساد العالمي، أو التطورات التكنولوجية، وتأثير كل ما سبق على جملة المخاطر المحتملة والمرتبطة بقرار منح الائتمان.

يلاحظ أن ترتيب العناصر الخمسة السابقة من حيث أهميتها النسبية في تقييم مخاطر الائتمان يختلف من بنك لآخر. فقد يعطى البعض أولوية لعنصر رأس المال بينما يعطيها آخر للصفات الشخصية وهكذا.

ثالثاً : تحليل القوائم المالية للمقترض :

تعد القوائم المالية للمقترض مصدراً رئيسياً للحصول على معلومات مفيدة فى مجال تحديد القدرة الائتمانية للمقترض الحالى أو المرتقب. وفى هذا الصدد يتولى مسئولى الائتمان بالبنك مهمة تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالى بهدف التأكد من أن حالة المنشأة المالية تسمح بسداد القرض وفوائده بطريقة تتمشى مع نشاط المنشأة الجارى عن طريق استخراج مجموعة من المؤشرات المالية واستقراء دلالاتها، وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال حياة القرض.

ولنجاح عملية التحليل المالى فى إعطاء مؤشرات كافية لتقييم جدارة المنشأة بالحصول على التسهيلات الائتمانية ينبغى مراعاة مايلى:

- 1- امتداد التحليل ليشمل تطور المركز المالى ونتائج أعمال المنشأة عن عدة سنوات ماضية دون الاقتصار على سنة واحدة فقط.
- 2- التعرف على الطرق والأساليب المتبعة من قبل المنشأة فى تطبيق المبادئ المحاسبية كما هو الحال فى سياسات احتساب الإهلاكات والمخصصات وتقييم المخزون وغيرها.
- 3- الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات للتعرف على ما جاء به من ملاحظات قد يكون لها تأثير على المؤشرات الناتجة من التحليل.

ونورد فيما يلى عدداً من النسب المالية التى يمكن للبنك التجارى استخدامها فى تقييم القدرة التسليفية للمنشأة التى تكفل لها سداد الديون فى مواعيد استحقاقها⁽¹⁹⁾:

أ-نسب السيولة :

وتختبر درجة مقدرة المنشأة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتشمل :

$$1- \text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{عدد مرات}$$

$$2- \text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}} = \text{عدد مرات}$$

$$3- \text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \times 100$$

ب- نسب المديونية :

وتقيس نسبة الأموال المملوكة إلى الأموال المقترضة ، وهى نسبة تهم البنك التجارى باعتباره يدخل ضمن مجموعة المقرضين أو الدائنين للمنشأة، وتشمل:

$$- \text{نسبة إجمالي القروض إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{القروض والمديونية للغير}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

$$- \text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الضريبة + الفوائد}}{\text{الفوائد}} = \text{عدد مرات}$$

$$- \text{عدد مرات تغطية الأصول الثابتة للقروض طويلة الأجل} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{القروض طويلة الأجل}} = \text{عدد مرات}$$

ج- نسب النشاط :

وهى تختبر درجة كفاءة المنشأة فى استخدام الموارد المالية المتاحة لها. وتشمل:

$$1- \text{معدل دوران المخزون السلى} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلى}} = \text{عدد مرات}$$

$$2- \text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون}}{\text{المبيعات اليومية}} = \text{عدد أيام}$$

$$3- \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{عدد مرات}$$

$$4- \text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{عدد مرات}$$

د - نسب التكلفة :

وتقيس نسبة ما تتكلفه المنشأة فى عملية الإنتاج من نفقات ومصروفات ، وتشمل:

$$1 - \text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$2 - \text{نسبة مصاريف البيع} = \frac{\text{مصاريف البيع}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$3 - \text{نسبة المصاريف العمومية والإدارية} = \frac{\text{المصاريف العمومية والإدارية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

هـ - نسب الربحية :

وتقيس مدى كفاءة الإدارة فى المنشأة المقترضة ، وتشمل :

$$1 - \text{نسبة صافى الربح} = \frac{\text{صافى الأرباح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$2 - \text{نسبة العائد على إجمالى الأصول} = \frac{\text{صافى الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالى الأصول}} \times 100$$

$$3 - \text{معدل العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافى الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حقوق المساهمين}} \times 100$$

مثال :

تقدمت شركة طارق للبلاستيك (شركة مساهمة مصرية) بطلب - للحصول على مبلغ مليون جنيه لتمويل مشترياته من منتجات البلاستيك - إلى بنك الإسكندرية التجارى والبحوى، فرع مدينة نصر ، وذلك بتاريخ 14 فبراير 2009 . وقد أرفقت الشركة بالطلب صورة معتمدة من قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية فى 2008/12/31 ، وكذا قائمة المركز المالى فى نفس التاريخ ، وذلك على النحو التالى :

شركة طارق للبلاستيك

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2008/12/31

5000000		صافي المبيعات
2500000		- تكلفة المبيعات
2500000		مجمل الربح
	400000	- المصروفات
		مصروفات بيعية
900000	500000	مصروفات إدارية وعمومية
1600000		صافي الأرباح الجارية
100000		- فوائد الديون
1500000		صافي الأرباح قبل الضريبة
600000		- الضريبة (40%)
900000		صافي الأرباح بعد الضريبة

قائمة المركز المالي في 2008/12/31

			الأصول المتداولة
	300000	500000	نقدية
		50000	مدينون
	450000		- مخصص ديون مشكوك فيها
	550000		مخزون سلع
	200000		أوراق قبض
	300000		أوراق مالية
1800000			إجمالي الأصول المتداولة
			الأصول الثابتة:
	300000	600000	أراضي
		300000	مباني
	300000	700000	- مجمع إهلاك مباني
		200000	معدات
	500000	150000	- مجمع إهلاك معدات
		50000	أثاث
	100000		- مجمع إهلاك أثاث

1200000			إجمالي الأصول الثابتة
3000000			إجمالي الأصول
			الالتزامات قصيرة الأجل
		100000	دائنين
		200000	أوراق دفع
		400000	ضرائب مستحقة
	700000		إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل
			الالتزامات طويلة الأجل
	500000		قرض سندات بفائدة 14٪
1200000			إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
	1200000		رأس المال المدفوع (60000 سهم × 20 جنيه)
	100000		علاوة إصدار أسهم عادية
	500000		أرباح محتجزة
1800000			إجمالي حقوق الملكية
3000000			إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

والمطلوب تحليل الموقف الائتماني للشركة تمهيداً لاتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه ، علماً بأن متوسط النسب المالية المتعارف عليها في مجال تجارة البلاستيك كالتالي :

نسب السيولة :

2.7 1- نسبة التداول

1.7 2- نسبة التداول السريعة

نسب المديونية :

3 : 1 3- إجمالي القروض إلى حقوق المساهمين

30 مرة 4- عدد مرات تغطية الفوائد

6.5 مرة 5- عدد مرات تغطية الأصول الثابتة للقروض الطويلة

نسب النشاط :

- 6- معدل دوران المخزون 8 مرات
- 7- متوسط فترة التحصيل 30 يوم
- 8- معدل دوران الأصول الثابتة 6.5 مرة
- 9- معدل دوران إجمالي الأصول 2 مرة

نسب التكلفة :

- 10- هامش مجمل الربح 60 %
- 11- نسبة مصاريف البيع 10 %
- 12- نسبة المصاريف العمومية والإدارية 12 %

نسب الربحية :

- 13- صافي الربح إلى المبيعات 20 %
- 14- العائد على إجمالي الأصول 49 %
- 15- العائد على حقوق المساهمين 60 %

تحليل الموقف الائتماني للشركة :

أولاً: نسب السيولة :

$$1 - \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}} = \frac{1800000}{700000} = 2.6 \text{ مرة}$$

متوسط النشاط = 2.7

$$2 - \text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

$$1.8 \text{ مرة} = \frac{1250000}{700000} = \frac{550000 - 1800000}{700000}$$

متوسط النشاط = 1.7 مرة

وهو ما يعنى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون حاجة لبيع المخزون.

ثانياً: نسب المديونية:

3- نسبة إجمالى القروض إلى حقوق المساهمين = $\frac{\text{القروض والمديونية للغير}}{\text{حقوق المساهمين}}$

$$60 : 40 = \frac{1200000}{1800000} =$$

متوسط النشاط = 25 : 75

وهو ما يعنى أن نسبة مساهمة المقرضين والدائنين فى تمويل المنشأة تبلغ 40% وهى تزيد عن النسبة المماثلة فى الصناعة (25%). ولا شك أن ذلك قد يؤدى لصعوبة موقف المنشأة حال طلبها قرض جديد فى المستقبل ما لم تقم بزيادة رأس مالها.

4- عدد مرات تغطية فوائد القروض = $\frac{\text{الربح قبل الضريبة} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$

$$16 \text{ مرة} = \frac{1600000}{100000} = \frac{100000 + 1500000}{100000}$$

متوسط النشاط = 30 مرة

5- عدد مرات تغطية الأصول الثابتة للقروض طويلة الأجل =

$$2.4 \text{ مرة} = \frac{1200000}{500000} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{القروض طويلة الأجل}}$$

متوسط النشاط = 6.5 مرة

ثالثاً : نسب النشاط :

$$6- \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}} = \frac{5000000}{550000} = 9 \text{ مرات}$$

متوسط النشاط = 8 مرات

وهو ما يشير إلى كفاءة إدارة المنشأة في تصريف مخزونها أولاً بأول، وبالتالي عدم احتفاظها بمخزون يزيد الحاجة .

7- متوسط فترة التحصيل :

$$أ - \text{متوسط المبيعات اليومية} = \frac{\text{المبيعات}}{360 \text{ يوم}} = \frac{5000000}{360} = 13888 \text{ جنيه}$$

$$ب - \text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون}}{\text{المبيعات اليومية}} = \frac{500000}{13888} = 36 \text{ يوم}$$

متوسط النشاط = 30 يوم

معنى ذلك أن بعض المدينين لا يقومون بالسداد خلال فترة الائتمان المتعارف عليها في مجال تجارة البلاستيك 30 يوم وهو ما يستدعى تحليل رقم الدين المشكوك في تحصيلها ودلائله، وكذا تحليل ودراسة أرقام المبيعات الاجلة وبالأخص خلال الفترة التي تقع قبيل انتهاء السنة المالية .

$$8- \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{5000000}{1200000} = 4.2 \text{ مرة}$$

متوسط النشاط = 6.5 مرة

يعنى ما سبق عدم كفاءة إدارة المنشأة في استخدام أصولها الثابتة ، وبالتالي ينبغي التدقيق في حالة طلب الاقتراض لتمويل شراء أصول ثابتة جديدة مستقبلاً.

$$9- \text{ معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{5000000}{3000000} = 1.7 \text{ مرة}$$

متوسط النشاط = 2 مرة

وهو ما يعنى أن حجم مبيعات المنشأة لا يتناسب وحجم الأموال المستثمرة فيها أو لامناص أمام المنشأة فى هذه الحالة من زيادة مبيعاتها أو خفض جملة أصولها.

رابعاً: نسب التكلفة:

$$10- \text{ هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{250000}{5000000} \times 100 = 50\%$$

متوسط النشاط = 60%

يلاحظ انخفاض مجمل الربح بهذه المنشأة بالمقارنة بالمتوسط السائد، ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة تكاليف المبيعات.

$$11- \text{ نسبة مصاريف البيع} = \frac{\text{مصاريف البيع}}{\text{المبيعات}} \times \frac{400000}{5000000} \times 100 = 8\%$$

متوسط النشاط = 10%

$$12- \text{ نسبة المصاريف العمومية والإدارية} = \frac{\text{المصاريف العمومية والإدارية}}{\text{المبيعات}} \times \frac{500000}{5000000} \times 100 = 10\%$$

متوسط النشاط = 12%

يلاحظ انخفاض نسبة كل من مصاريف البيع والمصاريف العمومية والإدارية بالمقارنة بمتوسطات النشاط ويرجع ذلك فى أغلب الأحوال إلى إتباع المنشأة سياسات بيعية خاصة تحملها مصاريف أقل.

خامساً :نسب الربحية :

$$13 - \text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} = \frac{900000}{5000000} \times 100 = 18\%$$

$$\text{متوسط النشاط} = 20\%$$

وكما سبق الإشارة يرجع انخفاض صافي الربح بالمقارنة بالمتوسط السائد إلى الارتفاع في تكاليف المبيعات.

$$14 - \text{العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{900000}{3000000} \times 100 = 30\%$$

$$\text{متوسط النشاط} = 49\%$$

أي أن كل جنيه من قيمة الأصول يحقق ربحاً صافياً يبلغ 30٪ من قيمته . وبالرغم من ذلك يلاحظ انخفاض نسبة العائد بالمقارنة بمتوسط النشاط ، ويرجع ذلك إلى :

× انخفاض نسبة مجمل الربح إلى المبيعات.

× انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول .

$$15 - \text{معدل العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق المساهمين}} = \frac{900000}{1800000} \times 100 = 50\%$$

$$\text{متوسط النشاط} = 60\%$$

نتائج التحليل المالي :

يمكن الخروج من إجراءات التحليل المالي السابق بالنتائج التالية :

أ- حالة السيولة بالمنشأة تعد جيدة عموماً ، ولذا فإنه يمكنها الوفاء بكافة التزاماتها قصيرة الأجل بسهولة ويسر.

ب- فيما يختص بنسب المديونية ، يلاحظ زيادة الاعتماد على مصادر التمويل من الغير بالمقارنة بالمتوسطات السائدة في المنشآت المماثلة ، ويترتب على هذه النتيجة صعوبة حصول المنشأة على قروض جديدة لمقابلة أي توسعات

رأسمالية مستقلة ما لم تتم بزيادة رأسمالها لإعادة التوازن إلى هيكلها التمويلي خاصة في ظل إنخفاض عدد مرات تغطية القوائد وعدد مرات تغطية الأصول الثابتة للقروض طويلة الأجل.

ج- فيما يتعلق بنسب النشاط، يلاحظ أن الأصول المتداولة المنشأة في موقف جيد عموماً، يعكس الأصول الثابتة الذي ينخفض معدل دورانها بصورة ملحوظة نتيجة المغالاة في حيازتها .

د - فيما يختص بالربحية لوحظ ارتفاع تكاليف المبيعات مما كان له تأثير على مجمل الربح والعائد على إجمالي الأصول وحقوق المساهمين.

هـ - إذا أخذنا في الاعتبار تأثير القرض المطلوب على كل من نسبة التداول، ونسبة إجمالي القروض إلى حقوق المساهمين، نستنتج الآتي:

$$\text{نسبة التداول بعد الحصول على القرض} = \frac{1000000 + 1200000}{10000000 + 700000} = \frac{2200000}{10700000} = 1.6 \text{ مرة}$$

أي أنه بعد الحصول على القرض ستخف نسبة التداول من 2.6 مرة إلى

1.6 مرة .

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى حقوق المساهمين} = \frac{1000000 + 1200000}{10000000} = \frac{2200000}{10000000} = 45:55$$

أي أنه بعد الحصول على القرض سترتفع نسبة إجمالي القروض لحقوق المساهمين إلى 55 : 45 بدلاً من 40 : 60 قبل الحصول على القرض.

و - حتى يكتمل التحليل، يتعين تصوير منحنيات الاتجاه العام لكل من نسبة التداول، ونسبة الاقتراض، ومعدل دوران الأصول الثابتة ، ومعدل العائد على

حقوق المساهمين لعدة سنوات سابقة، مع مقارنة كل من هذه الاتجاهات مع منحى الاتجاه المماثل على مستوى الصناعة أو النشاط.

ز - بعد استيفاء إجراءات معايير التقييم (5Cs) يمكن في ضوء النتائج السابقة اتخاذ قرار بمنح الائتمان من عدمه.

المحاسبة عن عمليات منح الائتمان :

تتعدد العمليات التي يتعين المحاسبة عنها بمجرد اتخاذ قرار بمنح قرض بمبلغ محدد لجهة ما .

وتشمل هذه العمليات الآتى :

- عملية تسليم مبلغ القرض للمقترض.
- عملية استحقاق فوائد القرض ثم تحصيلها.
- عملية إعادة تحصيل مبلغ القرض من المقترض.

كما تنشأ عمليات محاسبية أخرى عند شراء حصة مشاركة في أحد القروض، وكذا عند التعثر في تحصيل مبلغ القرض وفوائده مما يستوجب شطب كلاهما.

وسيتناول الكاتب كل من هذه العمليات بالتفصيل من خلال استعراضه لثلاثة من أكثر أنماط القروض تداولاً في البنوك التجارية عموماً وهي : القروض التجارية، والقروض العقارية ، والقروض التي ترد على أقساط أو دفعات . بعدها يخصص الكاتب جزءاً مستقلاً لكل من القروض المجمعة ، ومخصص خسائر القروض، وأخيراً الدفعات من القروض وفوائدها المشكوك في تحصيلها.

أولاً: القروض التجارية:

وهي تلك النوعية من القروض المخصصة لتمويل منشآت الأعمال الهادفة لتحقيق الربح، والتي يطلق عليها Business or Commercial Loans وتستحوذ على الجانب الأعظم من محفظة القروض للبنوك التجارية عموماً⁽²⁰⁾.
تأخذ هذه القروض صوراً وأشكالاً عديدة منها⁽²¹⁾:

- القروض المعتادة ذات تاريخ استحقاق محدد ويتم ردها إما دفعة واحدة ، أو على دفعات.

- القروض القابلة للتجديد، حيث يمكن تجديد أجلها بناء على طلب العميل.
- القروض تحت الطلب، حيث يضع البنك تحت تصرف العميل قرضاً في حدود مبلغ معين للصرف منه في أي وقت خلال فترة محددة .

- قروض الحسابات الجارية ، حيث يتم تحديد سقف معين لما يمكن أن يقتضيه العميل خلال فترة محددة ، ويقوم العميل بسداد القرض أو جزء منه ثم يعيد اقتراض ما يحتاجه طالما لا يتجاوز بذلك السقف المتفق عليه ، ويتم كل هذه المعاملات من خلال الحساب الجاري المدين والدائن للعميل.

غالباً لا يشترط تقديم ضمانات مقابل منح هذا النوع من الائتمان لكفاء بما تحتفظ به المنشأة من رصيد معاملات مع البنك قد تصل نسبتها إلى 70٪ من قيمة القرض⁽²²⁾، كما أن معدلات الفائدة غالباً ما تكون أقل بالمقارنة بنوع القروض الممنوحة لغير منشآت الأعمال⁽²³⁾ وعادة ما تتراوح آجال استحقاق تلك القروض بين 90 إلى 180 يوم ، ومع ذلك قد تمنح في بعض الأحيان لفترات أطول من ذلك⁽²⁴⁾.

أما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لمرحل إصدار هذا النوع من القروض فيتم استعراضها من خلال المثال التوضيحي التالي :

مثال:

في 8 مايو 2009 اقترضت شركة العروبة مبلغ 10000 جنيه / 12 / 92 يوم من بنك النيل فرع جاردن سيتي. وقد نصت اتفاقية القرض على أن يكون السداد يوم 8 أغسطس 2009 مع إمكانية تجديد القرض بمبلغ 8000 جنيه بتاريخ استحقاق نهائي 8 نوفمبر 2009 (92 يوم) .

يتم قيد العمليات السابقة بسجلات بنك النيل على النحو التالي :

أ - عملية تسليم مبلغ القرض للشركة المقرضة :

8 مايو	ح/ قروض تجارية		10000
	ح/ النقدية		10000
	قيد سداد القرض لشركة العروبة		

بعد ذلك يتعين قيد دخل الفوائد المستحق على مدى حياة القرض طبقاً لأساس الاستحقاق بغض النظر عن واقعة التحصيل. وتستخدم المعادلة التالية في حساب مقدار الفوائد المحقة وذلك باستخدام طريقة "الفائدة البسيطة".

الفوائد = أصل القرض × معدل الفائدة × الفترة الزمنية.

عادة ما يكون معدل الفوائد سنوياً ، وتقاس الفترة الزمنية بعدد الأيام منسوبة لسنة ميلادية وللتوضيح فإن الفوائد المستحقة عن قرض 100000 جنيه / 14.6 % / 45 يوم تحسب كالتالي :

$$\text{الفوائد} = 100000 \times 14.6\% \times \frac{45}{365} = 1800 \text{ جنيه}$$

عادة ما تقاس عدد أيام السنة بما يوازي 365 أو 366 يوم . إلا أن بعض البنوك قد تقوم باعتبار السنة 360 يوم فقط ، وفي هذه الحالة ينتج رقم فوائد

أكبر، للتوضيح للقارئ الكريم نستخدم بيانات المثال السابق في حساب الفوائد المحققة باعتبار أن عدد أيام السنة 360 يوم فقط :

$$\text{الفوائد} = \frac{45}{360} \times 14.6\% \times 100000 = 1825 \text{ جنيه}$$

وبالتطبيق على مثالنا الخاص بقرض شركة العروبة ، يتم حساب الفوائد المستحقة من شهر مايو - الفترة من 8 مايو حتى 31 مايو - كالتالي :

$$\text{الفوائد} = \frac{24}{365} \times 12\% \times 100000 = 78.90 \text{ جنيه}^{(*)}$$

ويتم القيد على النحو التالي :

31 مايو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية	78.90	
	ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية	78.90	
	قيد دخل الفوائد المستحق عن الفترة من 8 إلى 31 مايو 2001		

وعلى نفس النسق تثبت قيود شهر يونيو ويوليو وأغسطس على النحو التالي:

30 يونيو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية	68.63	
	ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية		68.63
	قيد دخل الفوائد عن شهر يونيو 2001 ^(*)		
31 يوليو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية	101.92	
	ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية		101.92
	قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر يوليو 2001 ^(*)		

(*) يراعى عند حساب عدد الأيام إichال اليوم الأول في الحساب واستبعاد اليوم الأخير إذا تم السداد فيه ، أما إذا لم يتم السداد فيه فيدرج ضمن الحساب. في مثالنا هذا تم إichراج اليوم الأول (8 مايو) وأيضاً اليوم الأخير (31 مايو) في الحساب ليصبح الإجمالي ٢٤ يوم.

23.01	23.01	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية	8 أغسطس
		ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية	
		قيد دخل الفوائد المستحق عن الفترة	
		من 1 أغسطس حتى 8 أغسطس (*)	

(*) تم حساب الفوائد الشهرية على النحو التالي :

$$\text{الفوائد من شهر يونيو} = 10000 \times 12\% \times \frac{30}{365} = 98.63 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفوائد عن شهر يوليو} = 10000 \times 12\% \times \frac{31}{365} = 101.92 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفوائد عن شهر أغسطس} = 10000 \times 12\% \times \frac{7}{365} = 23.01 \text{ جنيه}$$

يلاحظ أن الفترة الزمنية من 1 إلى 8 أغسطس تم حسابها 7 أيام فقط نتيجة استبعاد اليوم الأخير (8 أغسطس) من الحساب الذي تم فيه إعادة تجديد القرض.

ويتم إثبات عملية تجديد القرض في 8 أغسطس 98 بالقيد التالي :

	2302.46	8 أغسطس ح/ النقدية
	8000	ح/ قروض تجارية (قرض جديد)
10000		ح/ قروض تجارية (القرض القديم)
302.46		ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية
		قيد تجديد القرض وتحصيل الفروق والفوائد

وابتداء من تاريخ تجديد القرض يتم إثبات الفوائد المستحقة شهرياً على النحو التالي :

31 أغسطس	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية أغسطس (31) يوم من 4 قيد الفوائد المستحقة عن	63.12	63.12
30 سبتمبر	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية قيد الفوائد المستحقة عن شهر سبتمبر	78.90	78.90
31 أكتوبر	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية قيد الفوائد المستحقة عن شهر أكتوبر	81.53	81.53
8 نوفمبر	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية نوفمبر 8 إلى 1 أيام من 7 قيد الفوائد المستحقة عن	18.41	18.41

* تم حساب الفوائد كالتالي :

$$\text{الفوائد} = 8000 \times 12\% \times \frac{24}{365} = 63.12 \text{ جنيه.}$$

وفي 8 نوفمبر 2009 ينتهي أجل استحقاق القرض ويتعين على شركة العروبة القيام برد مبلغ القرض والفوائد ، وفي هذه الحالة يثبت القيد التالي :

8 نوفمبر	ح/ التقية ح/ قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية قيد تحصيل قيمة القرض وفوائد ع ٩٢ يوم	8241.96	8000 241.96
----------	---	---------	----------------

وفيما يلي بيان بأرصدة حسابات الأستاذ فيما يختص بحالة قرض شركة العروبة :

ح/قروض تجارية

8/8	ح/ النقدية	10000	5/8	ح/ النقدية	10000
	ح/ قروض تجارية		8/8	ح/ قروض تجارية	8000
11/8	ح/ النقدية	8000			
		<u>18000</u>			<u>18000</u>

ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية

8/8	ح/ النقدية	302.46	5/31	ح/ دخل الفوائد	78.90
			6/30	ح/ دخل الفوائد	98.63
			7/31	ح/ دخل الفوائد	101.92
			8/8	ح/ دخل الفوائد	23.01
		<u>302.46</u>			<u>302.46</u>
11/8	ح/ النقدية	241.96	8/31	ح/ دخل الفوائد	63.12
				ح/ دخل الفوائد	78.90
				ح/ دخل الفوائد	81.53
				ح/ دخل الفوائد	18.41
		<u>241.96</u>			<u>241.96</u>

ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية

5/31	ح/ فوائد تحت التشغيل	78.90		
6/30	ح/ فوائد تحت التشغيل	98.63		
7/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	101.92		
8/8	ح/ فوائد تحت التحصيل	23.01		
8/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	63.12		
9/30	ح/ فوائد تحت التحصيل	78.90		
10/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	81.53		
11/8	ح/ فوائد تحت التحصيل	18.41	ح/ أ.خ	544.42
		<u>544.42</u>		<u>544.42</u>

ثانياً: القروض العقارية:

وهى نوع من القروض يستخدم فى تمويل شراء مباني قائمة بالفعل، أو فى تمويل إنشاء مباني جديدة ، ومن هنا يطلق عليه اصطلاح Real Estate Loans . وتنقسم تلك القروض بخاصيتين أساسيتين هما⁽²⁵⁾ :

× طول أجل استحقاقها حيث قد تمتد أجالها لفترة تربو على ثلاثين عاماً ، يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله.

× عادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذى تم شراؤه أو تشييده.

ولأغراض المعالجة المحاسبية يمكن تصنيف تلك القروض إلى نوعين : قروض انشاءات عقارية Construction Loans، والقروض برهن عقارى Mortgage Loans:

أ- قروض الإنشاءات العقارية:

هى نوع من القروض، يستخدم فى تمويل عمليات تشييد المباني والعقارات بمختلف أنواعها، وعادة ما يقوم البنك بوضع حدود قصوى لمبلغ الائتمان فى هذه الحالة ، وبناء عليه لايجوز إقراض العميل بأكثر من السقف المحدد له حتى ولو تجاوزت تكاليف الإنشاء التكاليف المخططة سلفاً . ويسير التطبيق العملى لتلك القروض، على قيام صاحب المبنى بتقديم فواتير - بتكاليف ما تم إنجازه من المباني - إلى البنك ، وغالباً ما يقوم البنك بسداد قيمة هذه الفواتير مباشرة للمقاولين . وبطبيعة الحال كلما زادت تكاليف التشييد كلما زاد رصيد القرض. بمجرد استكمال المبنى وتشطيبها يقوم صاحبها ببيعها، ومن حصيلة عملية البيع يتم سداد قيمة القرض للبنك .

مثال:

نظراً لشروع شركة البارون للاستثمار العقارى فى بناء برج سكنى فى التجمع الخامس بمدينة نصر، لذا فقد وافق البنك الأهلى المصرى - المركز

الرئيسي على تخصيص قرض لتمويل عمليات التشييد بحد أقصى 650000 جنيه بفائدة سنوية 14.6٪ على أن يقوم بالسداد طبقاً للمستخلصات المقدمة من قبل مقاولي التنفيذ، وبناء عليه قام البنك بسداد مبلغ 5000 جنيه لشركة النصر للمقاولات مقابل المستخلص الذي قدمته في 8 نوفمبر 2009، كما سدد يوم 26 نوفمبر 2009 دفعة تحت الحساب مقدارها 1500 جنيه لشركة الحسيني لأعمال الصرف الصحي.

يتم قيد العمليات السابقة بدفاتر البنك الأهلي تبعاً لتسلسل حدوثها على النحو التالي :

5000	5000	ح/ قروض عقارية - إنشاءات ح/ النقدية قيد سداد جزء من قيمة القرض العقاري	8 نوفمبر
1500	1500	ح/ قروض عقارية - إنشاءات ح/ النقدية قيد سداد الدفعة الثانية من قيمة القرض العقاري	26 نوفمبر
49	49	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض عقارية ح/ دخل الفوائد - قروض عقارية قيد دخل الفوائد المستحقة عن 23 يوم (من 8 إلى 30 نوفمبر ^(١))	30 نوفمبر

* تم حساب الفوائد على النحو التالي :

بعد سداد الدفعة الأولى في 8 نوفمبر 2009 :

أصل القرض 5000 جنيه معدل الفائدة 14.6 ٪

الفترة الزمنية 18 يوم (من 8 إلى 25 نوفمبر)

$$\text{الفوائد} = 5000 \times 14.6\% \times \frac{18}{365} = 36 \text{ جنيه}$$

بعد سداد الدفعة الثانية في 26 نوفمبر 2009 :

أصل القرض 6500 جنيه معدل الفائدة 14.6 %

الفترة الزمنية 5 أيام (من 26 إلى 30 نوفمبر)

$$\text{الفوائد} = 6500 \times 14.6\% \times \frac{5}{365} = 13 \text{ جنيه}$$

∴ جملة الفوائد المستحقة عن شهر نوفمبر = 36 + 13 = 49 جنيه

ب- القروض برهن عقارى :

وهى قروض تخصص لتمويل عمليات شراء عقارات بمختلف أنواعها ومستوياتها (مبنى سكنى، مبنى إدارى، شقة ... إلخ) ، ولتختلف الأغراض (السكنى، إقامة مصنع، عيادة .. إلخ) ، وعادة ما يكون سداد قيمة القرض على مدى طويل يتراوح فيما بين 15 إلى 30 سنة ، وذلك على أقساط دورية خلال فترة حياة القرض. وبطبيعة الحال يتمثل الضمان فى قيمة العقار الذى تم التمويل من أجله. وتحسب الفوائد على هذا النوع من القروض باستخدام طريقة الفائدة البسيطة طبقاً لأساس الاستحقاق المحاسبى، وإن كانت بعض البنوك تفضل استخدام الأساس النقدى فى قيد الدخل من الفوائد بدلاً من أساس الاستحقاق.

مثال:

فى 1/8/2009 اقترض محمد بهجت - موظف حكومى - مبلغ 10000 جنيه من بنك القاهرة فرع المنيب ، وذلك لتمويل شراء شقة غرفتين وصالة بمدينة السلام. تتمثل شروط القرض فى إعادة السداد - أصل القرض والفوائد - على دفعات شهرية متساوية ابتداء من 1/9/2009 وحتى 1/8/2010 ، وذلك بمعدل فائدة سنوى يبلغ 18% علماً بأن البنك يتبع الأساس النقدى فى قيد الدخل من الفوائد. عادة ما يقوم البنك بجدولة أقساط القرض على النحو التالى ، ونلفت نظر قارئنا الكريم إلى أن البنك يستعين فى إعداد تلك الحسابات بجدول الأقساط أو الدفعات الذى تعدّه البنوك المتعاملة فى القروض برهن عقارى مقدماً.

التاريخ	الدفعات	قيمة الدفعات المسددة شهرياً			الرصيد المتبقى
		أصل القرض	فائدة 18%	جملة التسديدات	
2009/8/1	أصل القرض				10000
2009/9/1	دفعة 1	766.80	150%	916.80	9233.20
2009/10/1	دفعة 2	778.30	138.50%	916.80	8454.90
2009/11/1	دفعة 3	789.98	126.82	916.80	7664.92
2009/12/1	دفعة 4	801.83	114.97	916.80	6863.09
2010/1/1	دفعة 5	813.85	102.95	916.80	6049.24
2010/2/1	دفعة 6	826.06	90.74	916.80	5223.18
2010/3/1	دفعة 7	838.45	78.35	916.80	4384.73
2010/4/1	دفعة 8	851.03	65.77	916.80	3533.70
2010/5/1	دفعة 9	863.79	53.01	916.80	2669.91
2010/6/1	دفعة 10	876.75	40.05	916.80	1793.16
2010/7/1	دفعة 11	889.90	26.90	916.80	903.26
2010/8/1	دفعة 12	903.26	13.55	916.81	صفر

$$\text{فوائد الدفعة الأولى} = \frac{1}{12} \times 18\% \times 10000 = 150 \text{ جنيه}$$

$$\text{فوائد الدفعة الثانية} = \frac{1}{12} \times 18\% \times 9233.20 = 138.50 \text{ جنيه .. وهكذا}$$

يلاحظ من الجدول الآتي :

- 1- أن العميل سيقوم بسداد مبلغ شهري مقداره 916.80 جنيه على مدى حياة القرض ويشمل هذا القسط جزء من أصل القرض والفوائد . يلاحظ أن الدفعة الأخيرة قد تزيد أو تنقص مبالغ ضئيلة عن الدفعات الثابتة .
- 2- تتكون الدفعات الشهرية الثابتة من مبلغ الفوائد الذي يتناقص شهرياً، وأصل القرض الذي يتزايد شهرياً . وبطبيعة الحال تتناقص الفوائد نتيجة تناقص رصيد القرض من شهر لآخر.
- 3- يتم حساب الفوائد على أساس شهري $\frac{1}{12}$ وليس على أساس عدد الأيام، بمعنى أنه لا فرق بين شهر 28 يوم وآخر 30 يوم وثالث 31 يوم عند حساب الفوائد الشهرية .

وفيما يلي قيود اليومية الخاصة بالعمليات الواردة بالجدول مع الأخذ في

الاعتبار أننا سنستخدم الأساس النقدي في المحاسبة بما يعنى الاعتراف بالفوائد وقيدتها لخطه تحصيلها وليس استحقاقها.

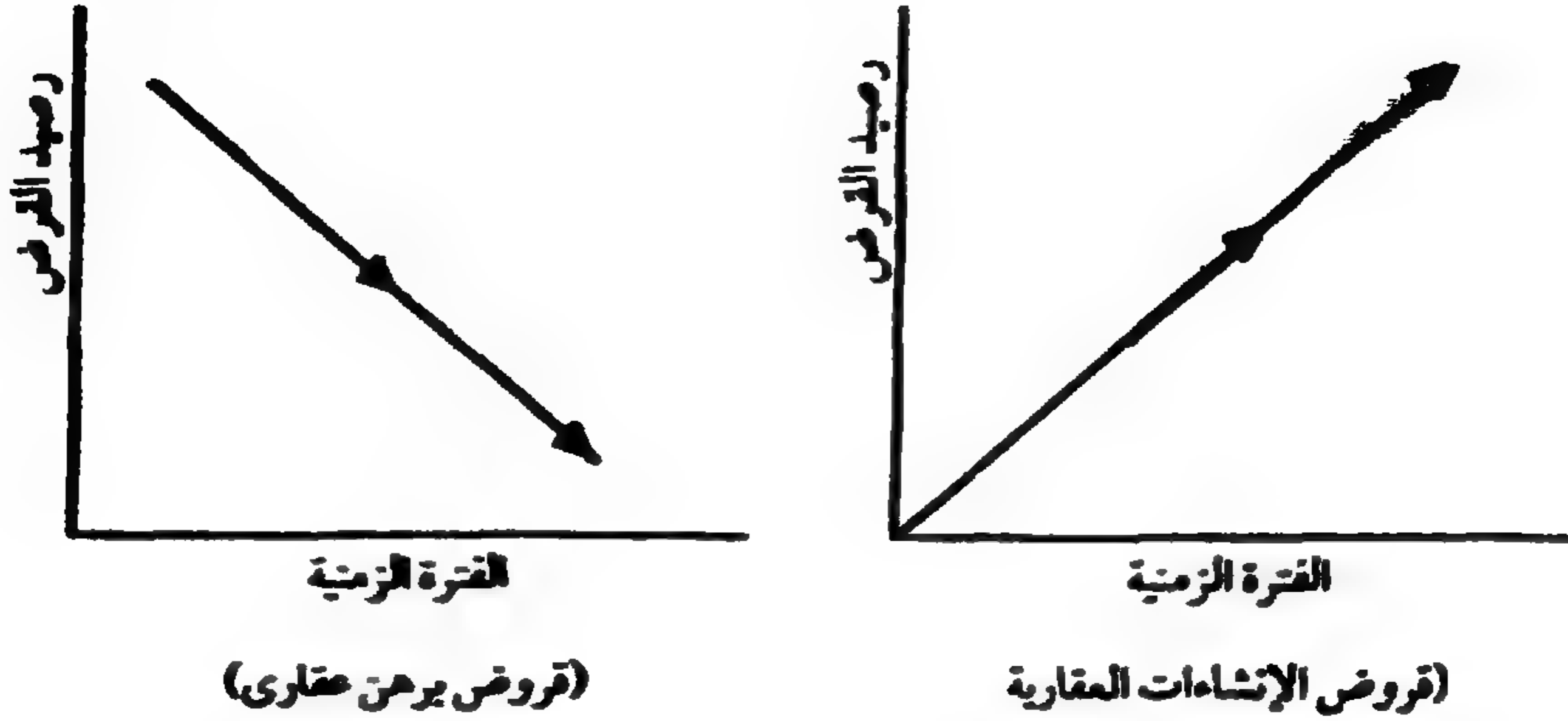
10000	10000	ح/ قروض عقارية - برهن عقارى ح/ النقدية قيد صرف قيمة القرض	2009/8/1
766.80	916.80	ح/ النقدية ح/ قروض عقارية - برهن عقارى ح/ دخل الفوائد - قروض عقارية برهن عقارى قيد تحصيل الدفعة الاولى من القرض	2009/9/1
150	916.80	ح/ النقدية ح/ قروض عقارية - برهن عقارى ح/ دخل الفوائد - قروض برهن عقارى قيد تحصيل الدفعة الثانية من القرض	2009/10/1
778.30 138.50	916.80	ح/ النقدية ح/ قروض عقارية - برهن عقارى ح/ دخل الفوائد - قروض برهن عقارى قيد تحصيل الدفعة الثالثة من القرض	2009/11/1
789.98 126.82 126.82			

وفيما يلى نموذجاً لحسابات أصل القرض ودخل الفوائد بدفتر الأستاذ العام بالبنك :

ح/ قروض عقارية - برهن عقارى	ح/ دخل الفوائد - قروض برهن عقارى
10000 ح/ النقدية 2009/8/1	150 ح/ النقدية 9/1
766.80 ح/ النقدية 9/1	138.50 ح/ النقدية 10/1
778.30 ح/ النقدية 10/1	126.82 ح/ النقدية 11/1
789.98 ح/ النقدية 11/1	

الفرق بين قروض الإنشاءات العقارية والقروض برهن عقارى :

يمكن التعبير عن الفرق الجوهرى بين نوعى القروض العقارية من خلال العرض البيانى التالى :



كما هو واضح من العرض البياني الأول (على اليمين) فإنه فيما يختص بقروض الإنشاءات العقارية يرتبط مبلغ القرض المدفوع للعميل بمقدار تكاليف الإنشاءات المستنفذة وبالتالي يزيد رصيد القرض كلما تقدمت عملية الإنشاءات، وبطبيعة الحال فإنه باستكمال عملية الإنشاءات يتم بيع العقار ورد قيمة القرض.

أما فيما يختص بالقروض برهن عقارى (العرض البياني الثانى - على اليسار) يقوم البنك بسداد قيمة القرض لحظة شراء العقار، ثم يقوم المقرض برد القرض على فترات دورية بحيث يقل رصيد القرض بقيمة كل دفعة يتم ردها.

ثالثاً: القروض الاستهلاكية: Consumer Loans :

وهى تلك القروض التى يمنحها البنك لقنات معينة فى المجتمع لتسهيل حصولها على سلع معمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية وغيرها. وعادة ما يتراوح أجل مثل تلك القروض بين 12 إلى 60 شهر - ويتم رد قيمة القرض والفوائد على دفعات دورية شهرية أو $\frac{1}{4}$ سنوية متساوية موزعة على مدى حياة القرض.

وهناك مجموعة من الخيارات أمام محاسب البنك لاختيار طريقة المحاسبة عن القروض الاستهلاكية وفوائدها⁽²⁶⁾ يمكن استعراضها فيما يلى :

أ - المحاسبة عن أصل القرض الاستهلاكي : $\frac{12}{100} \times 11025 = 1323$ جنيه

هناك طريقتان شائعتان للمحاسبة عن أصل القرض الاستهلاكي هتي لنبين

- طريقة الفائدة البسيطة Simple Interest Method .

- طريقة الأساس المقطوع (أو المخصوم) Discounted Basis Method .

في حالة استخدام الطريقة الأولى لا تختلف المعالجة المحاسبية للقروض الاستهلاكية وفوائدها عما سبق تناوله بشأن القروض التجارية حيث تحسب الفوائد على الرصيد المتبقى من القرض باستخدام معدل الفائدة السنوي.

أما في حالة استخدام الطريقة الثانية ، فيتم حصر كافة الفوائد والرسوم المستحقة وإضافتها إلى أصل القرض مقدماً ، بعدها يتم سداد قيمة القرض وفوائده على دفعات دورية كما سبق بيانه مع ملاحظة جعل ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية دائماً بقيمة الدخل غير المحقق بعد.

مثال:

في 26 يوليو 2009 اقترض السيد/ محمود مخلص مبلغ 11025 جنيه لفترة 12 شهر بفوائد إجمالية مقدارها 975 جنيه ، وذلك من بنك الاعتماد والتجارة بالقاهرة لتمويل شراء سيارة جديدة من شركة موتورسييتى بشارع النزهة بمدينة نصر.

طبقاً للبيانات الواردة بالمثال فإن :

جملة أصل القرض والفوائد = $11025 + 975 = 12000$ جنيه

قيمة الدفعة الشهرية = $12000 \div 12 = 1000$ جنيه شهرياً.

وتثبت عملية إصدار القرض كما يلي :

26 يوليو	ح/ قروض استهلاكية	120000	
	ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية ^(*)	975	
	ح/ النقدية	11025	
	قيد صرف قيمة القرض للسيد / محمود مخلص		

* يتم الإفصاح عن الفوائد المخصصة غير المحققة في الميزانية العمومية باعتبارها أصل عكسي يتم طرحه من جملة القروض للوصول إلى صافي القروض. يتم العرض بالميزانية على النحو التالي :

1310000	قروض استهلاكية
<u>10790000</u>	+ قروض أخرى
12100000	جملة القروض
<u>(100000)</u>	- فوائد مخصصة غير محققة
12000000	
<u>(500000)</u>	- مخصص خسائر القروض
<u>11500000</u>	صافي القروض

ب- المحاسبة عن فوائد القرض الاستهلاكي :

هناك طريقتان لقيد الفوائد الخاصة بالقروض الاستهلاكية هما :

- طريقة الاستحقاق الاقتصادي للفائدة Economic Accrual of Interest Method
- طريقة قاعدة الـ 78 Method 78 The Role of ، وفيما يلي عرض لكليهما.

1- طريقة الاستحقاق الاقتصادي للفائدة :

طبقاً لتلك الطريقة يتم حساب مبلغ الفائدة الشهري عن طريق احتساب المعدل السنوي للنسبة المئوية للفوائد (The Annual Percentage Rate of Interest) (APR) والذي يمكن تعريفه بدوره بأنه ذلك المعدل الذي يسهم في توليد معدل ثابت للعائد عن طريق ضربه في القيمة التقديرية المعدلة للقرض (أي رصيد القرض المتبقى من الشهر السابق) . بالاستعانة ببيانات المثال السابق يمكن حساب الفائدة الشهرية على النحو الموضح بالجدول التالي :

بافتراض أن فائدة APR تبلغ 15.94٪:

التاريخ	الدفعات	قيمة الدفعات المسددة شهرياً			الرصيد المتبقى
		أصل القرض	فائدة APR ٪15.941	جملة التسديدات	
2009/7/26	أصل القرض				11025
2009/8/26	دفعة 1	85354	*14646	1000	10171.46
2009/9/26	دفعة 2	86488	*13512	1000	9306.58
2009/10/26	دفعة 3	87637	12363	1000	8340.21
2009/11/26	دفعة 4	88801	11199	1000	7542.2
2009/12/26	دفعة 5	89981	10019	1000	6642.39
2010/1/26	دفعة 6	91176	8824	1000	5730.63
2010/2/26	دفعة 7	92387	7613	1000	4806.76
2010/3/26	دفعة 8	93615	6385	1000	3870.61
2010/4/26	دفعة 9	94859	5141	1000	2922.02
2010/5/26	دفعة 10	96118	3882	1000	1960.84
2010/6/26	دفعة 11	97395	2605	1000	98689
2010/7/26	دفعة 12	98689	1311	1000	صفر
		11025	975	12000	

$$\text{مبلغ الفائدة الشهرية} = \frac{1}{12} \times \%15.941 \times 11025 = 146.46 \text{ جنيه}$$

$$\text{مبلغ الفائدة الشهرية} = \frac{1}{12} \times \%15.941 \times 10171.46 = 135.12 \text{ جنيه}$$

وتكون قيود اليومية على النحو التالي :

1000	1000	ح/ النقدية	2009/8/26
		ح/ قروض استهلاكية	
	14646	قيد الدفعة الأولى المحصلة من محمود مخلص	
14646		ح/ فوائد غير محقة - قروض استهلاكية	
		ح/ دخل القوائد - قروض استهلاكية	
		قيد استهلاك رصيد القوائد غير المحقة بالدفعة الأولى من القوائد المحقة	
1000		ح/ النقدية	2009/9/26
1000		ح/ قروض استهلاكية	
		قيد الدفعة الثانية المحصلة من محمود مخلص	
	13512	ح/ فوائد غير محقة - قروض استهلاكية	
		ح/ دخل القوائد - قروض استهلاكية	
13512		قيد استهلاك رصيد القوائد غير المحقة بالدفعة الثانية من القوائد المحقة	

نقلت نظر القارئ إلى أننا اتبعنا في حل المثال السابق طريقة «الاستحقاق الاقتصادي للفائدة» في قيد «دخل القوائد» ، وكذا طريقة «الأساس المقطوع» في قيد أصل «القرض الاستهلاكي» .

• طريقة قاعدة الـ 78 :

وهي طريقة حسابية يتم بمقتضاها تحديد مبلغ الفائدة الشهرية عن طريق تحديد حاصل مجموع أرقام الشهور .

تحسب جملة أرقام الشهور بطريقتين :

• الطريقة المطولة ، وفيها يتم جمع أرقام الشهور التي تمثل حياة القرض . بفرض أن أجل القرض 12 شهر يتم حساب جملة الأرقام كالتالي :

جملة أرقام الشهور = $2 + 3 + 4 + 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10 + 11 + 12$

$78 = 1 +$

* الطريقة المختصرة ، وفيها يتم استخدام المعادلة التالية للحصول على جملة الأرقام :

$$\text{جملة أرقام الشهور} = \frac{n(n+1)}{2}$$

حيث n = عدد الشهور التي تمثل فترة حياة القرض

بفرض أن أجل القرض = 12 شهر يتم حساب جملة الأرقام كالتالي :

$$\text{جملة أرقام الشهور} = \frac{(1+12)12}{2} = \frac{13 \times 12}{2} = 78$$

وبفرض أن أجل القرض = 24 شهر يتم الحساب كالتالي :

$$\text{جملة أرقام الشهور} = \frac{(1+24)24}{2} = \frac{25 \times 24}{2} = 300 \dots \text{وهكذا}$$

وكما سبق الإشارة له يتم حساب مقدار الفائدة الشهرية عن طريق قسمة جملة الفوائد السنوية على جملة أرقام الشهور.

في مثالنا السابق بلغت جملة الفوائد السنوية 975 جنيه وأجل القرض = 12 شهر

$$\therefore \text{نصيب كل رقم من الفوائد السنوية} = \frac{\text{إجمالي فوائد القرض}}{\text{حاصل مجموع أرقام الشهور}}$$

$$12.50 \text{ جنيه} = \frac{975}{78}$$

وبالتالي يسهل تحديد مبلغ الفوائد الشهري عن طريق ضرب 12.50 في عدد الأرقام الشهرية كما هو موضح في الجدول التالي :

دفعات السداد	تاريخ استهلاك الفوائد	الأرقام الشهرية	x نصيب الرقم الشهرى من الفوائد	= دفعة الاستهلاك الشهرى
دفعة 1	2009/8/26	12	12.50	150
دفعة 2	2009/9/26	11	12.50	137.50
دفعة 3	2009/10/26	10	12.50	125
دفعة 4	2009/11/26	9	12.50	112.50
دفعة 5	2009/12/26	8	12.50	100
دفعة 6	2010/1/26	7	12.50	87.50
دفعة 7	2010/2/26	6	12.50	75
دفعة 8	2010/3/26	5	12.50	62.50
دفعة 9	2010/4/26	4	12.50	50
دفعة 10	2010/5/26	3	12.50	37.50
دفعة 11	2010/6/26	2	12.50	25
دفعة 12	2010/7/26	1	12.50	12.50
		78		975

يلاحظ من الجدول أن عدد الأرقام الشهرية خلال الدفعة الأولى بلغت 12 وهو ما يوازى جملة عدد شهور القرض بالكامل ، فى حين أن عدد الأرقام الشهرية خلال الدفعة الأخيرة قد بلغت واحد صحيح . يلاحظ أيضاً أن نصيب الرقم الشهرى من الفوائد هو رقم ثابت لا يتغير على مدى حياة القرض وقدره 12.50 جنيه.

عند قيد العمليات السابقة بالدفاتر يراعى إثبات قيدين لكل شهر، قيد للدفعة المسددة من قبل المقرض، وقيد آخر لاستهلاك رصيد الفوائد المخصصة غير المحقة ، وفيما يلى بيان بقيود اليومية الخاصة بمثال المقرض محمود مخلص:

1000	1000	ح/ النقدية	2009/8/26
1000		ح/ قروض استهلاكية	
		قيد الدفعة الأولى المحصلة من محمود مخلص	
	150	ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية	
150		ح/ دخل الفوائد - قروض استهلاكية	
		قيد استهلاك رصيد الفوائد غير المحققة	
		بقية الدفعة الأولى من الفوائد المحققة	
	1000	ح/ النقدية	2009/9/26
1000		ح/ قروض استهلاكية	
		قيد الدفعة الثانية المحصلة من محمود مخلص	
	137.50	ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية	
137.50		ح/ دخل الفوائد - قروض استهلاكية	
		قيد استهلاك رصيد الفوائد غير المحققة بقيمة	
		الدفعة الثانية من الفوائد المحققة	

وفيما يلي صورة لحساب دفتر الأستاذ العام بالبنك :

ح/ قروض استهلاكية

2009/8/26	ح/ النقدية	1000
2009/9/26	ح/ النقدية	1000
2009/10/26	ح/ النقدية	1000
2009/11/26	ح/ النقدية	1000

ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية

2009/7/26	ح/ قروض استهلاكية	975	8/26	ح/ دخل الفوائد	150
			9/26	ح/ دخل الفوائد	137.50
			10/26	ح/ دخل الفوائد	125
			11/26	ح/ دخل الفوائد	112.50

ح/ دخل الفوائد - قروض استهلاكية

2009/8/26	ح/ فوائد غير محققة	150
2009/9/26	ح/ فوائد غير محققة	137.50
2009/10/26	ح/ فوائد غير محققة	125
2009/11/26	ح/ فوائد غير محققة	112.50

يوضح الجدول التالي مقارنة بين دخل الفوائد المسحوب مرة باستخدام طريقة «الاستحقاق الاقتصادي للفوائد» ، ومرة ثانية باستخدام «قاعدة الـ 78» . يلاحظ من المقارنة أنه طبقاً للطريقة الثانية يتم تحميل فوائد أعلى في السنوات الأولى، وأقل في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالطريقة الأولى.

دفعات السداد	الطريقة الأولى الاستحقاق الاقتصادي للفوائد	الطريقة الثانية قاعدة الـ 78	الفروق
دفعة 1	146.46	150	(3.54)
دفعة 2	135.12	137.50	(2.38)
دفعة 3	123.63	125	(1.37)
دفعة 4	111.99	112	(0.51)
دفعة 5	100.19	100	0.19
دفعة 6	88.24	87.50	0.74
دفعة 7	76.13	75	1.13
دفعة 8	63.85	62.50	1.35
دفعة 9	51.41	50	1.41
دفعة 10	38.82	37.50	1.32
دفعة 11	26.05	25	1.05
دفعة 12	13.11	12.50	0.61
	975	975	

القروض المجمعّة :

القروض المجمعّة Participation Loans أو ما يطلق عليها Syndicated Loans تعد أحد الأشكال الحديثة للتمويل بفعالية وكفاءة عالية للمبالغ الضخمة التي لا يستطيع بنك واحد الوفاء بها^(*). فالقرض المجمع عبارة عن قرض كبير نسبياً يتم تأمينه - بالنيابة عن المقرض - وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقرضة. وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كما ذكرنا كبيرة . فمتوسط هذه القروض في السوق الأوربي حوالى مائة مليون دولار⁽²⁷⁾. ويكون المبلغ المراد اقتراضه كبيراً فيكون من الصعب على بنك واحد أن يتحمل عبء كامل العملية من ميزانية الخاصة ، لذا يقوم هذا البنك ببيع حصص بالمشاركة فى القرض إلى مقرضين آخرين لتوزيع المخاطر المحتملة . وغالباً ما يعين المقرض بنكاً واحداً لإدارة العملية يطلق عليه «البنك المنظم» Lead or Originating Bank بينما تسمى البنوك الأخرى المساهمة فى القرض «البنوك المشاركة» Participating Banks .

ويجنى المقرضون فوائد جمة نتيجة اختيار القروض المجمعّة كمصدر تمويل للأسباب التالية⁽²⁸⁾ :

- أ- تنوع مصادر التمويل، إذ تغطى القروض المجمعّة البديل للمقرض الذى يرغب فى تحقيق التوازن بين مصادر الأموال المختلفة مع الحاجات المالية للمشروع، فهذا النوع من القروض يوفر مصادر إضافية للاقتراض بجانب أنه يخلق مزيداً من العلاقات البنكية بين المشروع والبنوك التى يتعامل معها.
- ب- الدعاية المالية ، حيث تعد القروض المجمعّة من الوسائل الممتازة للدعاية والترويج فى الأسواق المالية ، إذ يمكن لكثير من المنشآت أن يتردد إسمها بقوة فى السوق بمجرد توقيعها اتفاقية قرض مجمع.

(*) يرى البعض أن بناء وطريقة القروض المجمعّة ، يختلف عن طريقة وشكل بناء آخر قد يخلط به ، وهو ما يطلق عليه «الكونسورتيوم» Cunsortium .

لزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- عمار ، ماجد ، «التجمع المصرفى فى منح القروض الكبيرة» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992.

ج- السرعة ، إذ يمكن عن طريق القروض الم جمعة الحصول وبسرعة على كمية كبيرة من الأموال اللازمة . وقد كان للتطور التكنولوجى وتوافر وسائل الاتصالات الحديثة الأثر الكبير فى ذلك .

د - التكلفة ، حيث تقاس تكلفة القروض الم جمعة عادة بسعر الفائدة الأساسى، والهامش الذى يعطى فوق هذا السعر. ولتقدير التكلفة التى يجب على المقترض أن يتحملها على القرض يجب عليه مقارنة كل من السعر الأساسى والهامش مع تكلفة مصادر التمويل الأخرى.

وقد تزايدت أهمية القروض الم جمعة كمصدر للتمويل فى الآونة الأخيرة ، خصوصاً فى مجال تمويل العمليات الدولية ، والدليل على ذلك أن ما يقرب من نصف عمليات الإقراض فى السوق الأوروبية المشتركة تتم عن طريق هذا الأسلوب⁽²⁹⁾.

لتوضيح الجوانب المحاسبية لعمليات القروض الم جمعة دعنا نستعرض المثال التالى:

مثال:

فى 2009/5/3 تم التوقيع على اتفاقية قرض مجمع بمبلغ 30 مليون جنيه ومعدل فائدة سنوى 12٪ بين كل من شركة عز للحديد والصلب، طرف أول ، وبنك الإسكندرية التجارى والبحرى - فرع مدينة نصر بالقاهرة كطرف ثان. وقد ساهم فى هذا القرض البنك الوطنى المصرى فرع عدلى بالقاهرة بنسبة 40٪ من مبلغ القرض.

طبقاً لنصوص اتفاقية القرض تبلغ مدة القرض شهرين على أن تقوم الشركة المقترضة بسداد الفوائد ونصف أصل القرض فى نهاية الشهر الأول، وسداد الباقى فى نهاية الشهر الثانى.

فيما يلى نستعرض القيود المحاسبية فى دفاتر كل من البنك المنظم ، والبنك المشارك :

أولاً: القيود بدفاتر البنك المنتظم (بنك إسكندرية التجارى والبحرى):

30000000	30000000	2009/5/3	ح/ قروض تجارية ح/ النقدية قيد صرف القرض المجمع لشركة عز
12000000	12000000		ح/ النقدية ح/ مشاركات مبيعة - قروض تجارية قيد المشاركة المبيعة للبنك الوطنى المصرى
183452.06	183452.06	2009/6/3	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية قيد دخل الفوائد المستحق عن فترة 31 يوم
15000000	15305753.42		ح/ النقدية ح/ قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة قيد ما تم تحصيله فى نهاية الشهر الأول من فائدة 31 يوم ونصف أصل القرض
183452.06	6000000		ح/ مشاركات مبيعة - قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة ح/ النقدية 6122301.36 قيد سداد نصيب البنك المشارك فيما تم تحصيله
122301.36	122301.36		ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية
88767.123	88767.123	2009/7/3	قيد دخل الفوائد المستحق عن فترة 30 يوم ح/ النقدية ح/ قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة قيد ما تم تحصيله فى نهاية الشهر الثانى عن فائدة 30 يوم ونصف أصل القرض
15000000	15147945.204		ح/ مشاركات مبيعة - قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة ح/ النقدية قيد سداد نصيب البنك المشارك فيما تم تحصيله
88767.123	6000000		ح/ قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة قيد ما تم تحصيله فى نهاية الشهر الثانى عن فائدة 30 يوم ونصف أصل القرض
59178.081	59178.081		ح/ قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة ح/ النقدية قيد سداد نصيب البنك المشارك فيما تم تحصيله
6059178.081	6059178.081		ح/ قروض تجارية ح/ فوائد على مشاركات مبيعة ح/ النقدية قيد سداد نصيب البنك المشارك فيما تم تحصيله

* تم حساب الفائدة عن فترة 31 يوم 0 من 3 مايو حتى 2 يونيو) كالتالى:

إجمالي القرض المقدم لشركة عز	30000000 جنية
- مشاركات مباحة للبنك الوطنى المصرى (40%)	12000000
صافى نسبة 60% الخاصة بالبنك	<u>18000000</u>

$$\text{الفوائد} = 18000000 \times 12\% \times \frac{31}{365} = 183452.06$$

** فيما يلى جدول مقارنة بالمبالغ المحصلة لكل بنك :

جملة المحصل	البنك المنتظم (60%)	البنك المشارك (40%)
أصل القرض	15000000	6000000
الفوائد	<u>305753.42</u>	<u>122301.36</u>
	<u>15305753.42</u>	<u>6122301.36</u>

*** تم حساب الفائدة عن فترة 30 يوم (من 3 يونيو حتى 2 يوليو) كالتالى:

إجمالي القرض المقدم لشركة عز	30000000 جنية
- ما تم رده فى 3 يونيو 1998	15000000
الرصيد المتبقى	15000000
- مشاركات مباحة للبنك الوطنى المصرى (40%)	6000000
صافى نسبة 60% الخاصة بالبنك	<u>9000000</u>

$$\text{الفوائد} = 9000000 \times 12\% \times \frac{31}{365} = 88767.123$$

**** فيما يلى جدول مقارنة بالمبالغ المحصلة لكل بنك :

أصل القرض	15000000	9000000	6000000
الفوائد	<u>147945.204</u>	<u>88767.123</u>	<u>59178.081</u>
	<u>15147945.204</u>	<u>9088767.123</u>	<u>6059178.081</u>

ثانياً: القيود بدفاتر البنك المشارك (البنك الوطنى المصرى):

12000000	12000000	ح/ مشاركات مشتراه - قروض تجارية ح/ النقدية قيد شراء حصة مشاركة 40% من قرض تجارى قيمه 30000000 جنيه	2009/5/3
122301.36	122301.36	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية قيد دخل الفوائد المستحق عن فترة 31 يوم*	2009/6/3
600000	6122301.36	ح/ النقدية ح/ مشاركات مشتراه - قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية قيد ما تم تحصيله من البنك الرئيسى من فوائد 31 يوم ونصف أصل القرض	
59178.081	59178.081	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية قيد دخل الفوائد المستحق من فترة 30 يوم**	2009/7/3
6000000	6059178.081	ح/ النقدية ح/ مشاركات مشتراه - قروض تجارية ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية قيد ما تم تحصيله عن البنك الرئيسى من فوائد 30 يوم وباقى أصل القرض	

* تم حساب الفوائد عن فترة 31 يوم كالتالى :

$$\text{الفوائد} = 12000000 \times 12\% \times \frac{31}{365} = 122301.36 \text{ جنيه}$$

** تم حساب الفوائد عن فترة 30 يوم كالتالى :

$$\text{الفوائد} = 6000000 \times 12\% \times \frac{30}{365} = 59178.081 \text{ جنيه}$$

مخصص القروض :

يعبر مخصص القروض Allowance For Loan Losses عن المبلغ المقدّر عدم تحصيله من جملة محفظة القروض بالبنك خلال فترة مالية معينة⁽³⁰⁾. فالمعروف في بيئة أعمال البنوك أنه - لسوء الحظ - لا يتم تحصيل جميع القروض بالكامل إما بسبب إفلاس بعض العملاء أو لأسباب أخرى، ومن هنا يتعين الاحتياط لهذه الخسارة المتوقعة عن طريق خفض إجمالي القروض الظاهرة في الميزانية بتاريخ معين بالمبلغ المقدّر للقروض المحتمل عدم الوفاء بها. ويتسم هذا المخصص بخاصيتين هما :

- أ- أنه حساب تقديرى ، حيث يعكس رصيده مقدار الخسارة أو النقص المتوقع في الثروة وبالتالي فهو مخصص يتم تكوينه بناء على التقدير الشخصى للإدارة مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل المؤثرة كأسعار الصرف، ونوعية محفظة القروض، والظروف الاقتصادية ... إلخ .
 - ب- أنه حساب أصل عكسى A Contra - Asset Account رصيدة دائعاً دائن ويتم خصمه من رصيد أصل مدين مرتبط به (حسابات القروض) في الميزانية بدلاً من إدراجه ضمن الالتزامات.
- هذا الحساب في البنوك يوازى حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المنشآت غير البنكية . كما أن معالجته المحاسبية تتشابه تقريباً مع نفس المعالجة في المنشآت الأخرى.

ونظرياً يجب الإفصاح عن مخصص القروض داخل الميزانية العمومية على النحو التالى :

xx	قروض تجارية
xx	قروض عقارية
<u>xx</u>	قروض استهلاكية
xx	إجمالي القروض
<u>(xx)</u>	- مخصص القروض
xx	صافى القروض

طبقاً للتعليمات التنفيذية للبنك المركزي المصري⁽³¹⁾ تلتزم البنوك التجارية العاملة في مصر بتكوين مخصص للقروض غير المنتظمة يضاف إليه نسبة مئوية للمخاطر العامة للقروض المنتظمة ، وذلك في نهاية السنة المالية :

ويتم حساب رصيد المخصص آخر الفترة تبعاً للمعادلة التالية :

$$\begin{array}{r}
 \text{رصيد المخصص أول الفترة} \\
 + \text{المخصص المكون خلال الفترة} \\
 + \text{متحصلات من قروض سبق إعدامها} \\
 \hline
 \text{xx} \\
 - \text{المستخدم من المخصص خلال الفترة}^{(*)} \\
 \hline
 \text{xx} \\
 \hline
 \text{رصيد المخصص آخر الفترة}
 \end{array}$$

كما هو واضح ، يتم خصم القروض المدومة من رصيد المخصص، بينما يتم إضافة أي قروض محصلة سبق إعدامها.

وفيما يلي مثال لإيضاح المعالجة المحاسبية لعمليات مخصص القروض :

مثال:

- في 1/4/2009 كان رصيد حساب القروض التجارية بدفاتر أستاذ بنك المهندس 750000 جنيه، ورصيد حساب مخصص القروض 130000 جنيه.

- في 17/4/2009 تم إشهار إفلاس شركة المروة لتجارة الأثاث المعدنية ، وبناء عليه تقرر إعدام الدين المستحق عليها ومقداره 75000 جنيه وهو عبارة عن رصيد متبقى من قرض تجارى حصلت عليه الشركة في 28/3/2008.

- في 19/4/2009 قامت شركة الهدى مصر بسداد رصيد حسابها وقدره

(*) يقصد بالمستخدم من المخصص خلال الفترة ، القروض التي تم إعدامها نتيجة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها.

130000 جنيه علماً بأن هذا المبلغ كان قرضاً تقرر إعدامه للتعثر المالي للشركة خلال شهر فبراير 2009.

- عند الجرد في 2009/4/30 تقرر تكوين مخصص القروض بالبنك بمبلغ 200000 جنيه .

تمهيد للحل :

رصيد مخصص القروض في 4/30 قبل التسويات الجردية

= 130000 رصيد أوصل الشهر

- (75000) قروض معدومة

55000

+ 130000 قروض محصلة سبق إعدامها

185000

بما أن رصيد المخصص آخر الشهر = 200000 جنيه

لذا يكون المطلوب زيادة المخصص بالفرق وقدره =

200000 - 185000 = 15000 جنيه

ويتم إثبات قيود اليومية بدفاتر البنك على النحو التالي :

75000	75000	ح/ مخصص القروض	09/4/17
		ح/ قروض تجارية	
		قيد إعدام قرض شركة المروة	
130000	130000	ح/ قروض تجارية	09/4/9
		ح/ مخصص القروض	
		قيد إلغاء إعدام دين شركة الهدى مصر	
130000	130000	ح/ النقدية	
		ح/ قروض تجارية	
		قيد تحصيل قرض شركة الهدى مصر	
15000	15000	ح/ مصروف مخصص القروض	09/4/30
		ح/ مخصص القروض	
		قيد تعديل قيمة مخصص القروض	

وفيما يلي تصوير لحساب الأستاذ بدفاتر البنك :

ح/قروض تجارية

4/17	75000 ح/ مخصص القروض	4/1	75000 رصيد
4/19	130000 ح/ النقدية	4/19	13000 ح/ مخصص القروض
4/30	675000 رصيد		
	<u>880000</u>		<u>880000</u>

ح/مخصص القروض

4/1	130000 رصيد	4/17	75000 ح/ قروض تجارية
4/19	130000 ح/ قروض تجارية		
4/30	15000 ح/ مصروف مخصص القروض	4/30	200000 رصيد
	<u>275000</u>		<u>275000</u>

الفوائد تحت التحصيل المعدومة:

نود أن تلفت نظر قارئنا الكريم - ونحن نللم أوراقنا الباقية في هذا الفصل - بأنه في بيئة أعمال البنوك عندما يتقرر إعدام قرض ، يتم بطبيعة الحال إعدام الفوائد المستحقة على هذا القرض والتي لم يتم تحصيلها بعد. والشيء المهم في هذا الصدد أن الفوائد المعدومة لا يتم خصمها من حساب مخصص القروض كما هو الحال بالنسبة للقروض المعدومة ، وإنما يتم قيدها محاسبياً بعمل قيد عكسي لقيد استحقاق الفوائد على النحو الموضح في المثال التالي :

مثال:

في 2009/4/17 تقرر إعدام فوائد تحت التحصيل مستحقة على قرض شركة المروة لتجارة الأثاث المعدنية قيمتها 9000 جنيه.

يكون قيد اليومية كالتالى :

09/4/17	ح/ دخل الفوائد - قروض تجارية		9000	9000
	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض تجارية			
	قيد إعدام رصيد الفوائد تحت التحصيل			
	عن قرض شركة المروة			

وفى حالة إذا ما كان القرض المعدوم استهلاكياً ، اتبع فى المحاسبة عنه طريقة الأساس المقطوع، يتم جعل حساب فوائد غير محققة مدينياً بقيمة الفوائد المعدومة كما يتضح من سياق المثال التوضيحي التالى :

مثال:

نظراً لظروف أملت بالسيد/ محمود مخلص جعلته يتوقف عن سداد الدفعتين الأخيرتين من قرضه الاستهلاكى الذى حصل عليه من بنك الاعتماد والتجارة يوم 26 يوليو 2008 قرر البنك فى 1/9/2009 إعدام هاتين الدفعتين.

فيما يلى البيانات الخاصة بالدفعتين :

التاريخ	دفعات السداد	قيمة الدفعات المسددة شهرياً			الرصيد المتبقى
		أصل القرض	فائدة APR 15.941٪	جملة التسديدات	
09/6/26	11	973.95	26.05	1000	986.89
09/7/26	12	986.89	13.11	1000	صفر

فى هذه الحالة يتم إثبات قيود اليومية على النحو التالى :

09/9/1	ح/ فوائد غير محققة - قروض استهلاكية		39.16	
	ح/ مخصص القروض		1960.84	
	ح/ قروض استهلاكية			2000
	قيد إعدام الدفعتين الأخيرتين من تسديدات			
	قرض السيد/ محمود مخلص			

أسس تقييم القروض ومخصصاتها طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى:
طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى تتبع القواعد التالية بشأن تصنيف وإثبات القروض بمكوناتها المختلفة التى تشمل⁽³²⁾:

1- الأوراق التجارية المخصومة:

تثبت بقيمتها الإسمية ، على أن يجرى حساب قيمة الخصم غير المكتسب فى تاريخ إعداد الميزانية - إن وجد - ثم يتم إظهار الأوراق التجارية المخصومة بالميزانية بقيمتها الصافية بعد استبعاد «الخصم غير المكتسب» ، وذلك ضمن بند «قروض للعملاء والبنوك».

وتعامل هذه الأوراق معاملة القروض فيما يتعلق بوجوب دراستها وتكوين المخصص اللازم لها.

2- قروض للبنوك:

وتظهر فى الميزانية بالقيمة الدفترية مستبعداً منها المخصص اللازم والعوائد المجنبية .

3- قروض للعملاء:

تظهر كافة أرصدة القروض للعملاء - سواء فى صورة قروض أو حسابات جارية مدينة - بالميزانية بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص القروض غير المنتظمة ، ومخصص المخاطر العامة على القروض المنتظمة) والعوائد المجنبية.

كيفية تقييم القروض وتحديد مخصصاتها.

لأغراض فحص محفظة القروض وتحديد المخصص اللازم تكوينه لها يجب على البنك إتباع الخطوات التالية :

أ- إجراء دراسة تفصيلية موضوعية للقروض بواسطة لجنة من كافة إدارات

البنك المختصة . ويتعين الالتزام بذات الأسس فى تكوين المخصص من فترة إلى أخرى بالنسبة لجميع فروع البنك بحيث إذا ما طرأ أى تعديل على هذه الأسس فإنه يتم الإفصاح عنه فى تقرير اللجنة مع بيان مبررات ذلك التعديل. ويعرض تقرير اللجنة مباشرة على مجلس إدارة البنك ، أو لجنة منبثقة منه ، أو من يحل محل المجلس بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية .

ب- يتعين أن تشمل الدراسة فحص الآتى :

- * عينة من القروض المنتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة .
- * عينة من القروض التى تم منحها خلال الفترة محل الفحص.
- * كافة القروض غير المنتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة .
- * كافة القروض الممنوحة للأطراف ذوى العلاقة بالبنك ، وهم : كبار المساهمين ، والشركات التابعة ، والشركات الشقيقة .
- * كافة القروض الممنوحة لمجموعة من عملاء البنك ذوى العلاقات المتبادلة.

ج- يجب التركيز عند إعداد الدراسة على المتغيرات التالية :

- 1- نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية ، وتبرزه الاستعلامات عن مدى ملاءمة وسلامة أعماله.
- 2- مدى توازن الهيكل التمويلي للعميل مع الأخذ فى الاعتبار العلاقة بين إجمالى التسهيلات الإئتمانية المصرح بها وبين حقوق الملكية للعميل.
- 3- مدى التجاوز ومدته - إن وجد - فى حسابات العميل عن الحدود المصرح بها .
- 4- نوعية الضمانات ومدى قابليتها للتسييل فى أجال قصيرة ، ومدى توافر تأمين لصالح البنك على الضمانات ، وكذا الأسلوب المتبع فى تقييم الضمانات.
- 5- مدى نشاط حركة الإيداع والسحب من البضائع المقدمة للضمان ،

- ومدى تجاوز البضائع المرهونة للفترة التخزينية لها، واحتمالات تلفها أو تقادمها، وضعف إمكانيات تصريفها .
- 6- نسبة الكمبيالات المرتدة إلى الكمبيالات المقدمة برسم تأمين.
- 7- نسبة الكمبيالات المرتدة إلى الكمبيالات المقدمة برسم التحصيل، إذا كان المتحصل منها يستخدم في سداد التزامات العميل قبل البنك .
- 8- موقف التزامات العميل تجاه مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى.
- 9- مدى التزام العميل بالتسويات المبرمة مع البنك ، وبصفة خاصة مدى الانتظام فى سداد أقساط الجدولة .
- 10- الإجراءات القانونية المتخذة من قبل البنك أو البنوك الأخرى ضد العميل، أو إحالة العميل إلى جهات التحقيق، أو اتخاذ العميل للإجراءات القانونية ضد البنك .
- 11- مدى انتظام مجموعة العملاء ذوى العلاقات المتبادلة فى سداد التزاماتهم تجاه البنك كوحدة واحدة .
- د- إذا ما أسفرت الدراسة عن كون القروض غير منتظمة ، فإنه يتم فى هذه الحالة تصنيفها إلى إحدى الفئات الثلاثة التالية :
- قروض دون المستوى.
 - قروض مشكوك فى تحصيلها.
 - قروض رديئة .
- ويراعى عدم اعتبار «القروض المعاد جدولتها» بمثابة «قروض منتظمة» لمجرد الموافقة على إعادة الجدولة ، حيث يتعين توافر مؤشرات كافية لالتزام العميل بالشروط الواردة باتفاقية إعادة الجدولة منها سداد عدد مناسب من الأقساط بالإضافة إلى تحسن مركزه المالى ونتائج أعماله.

هـ- يتم تكوين مخصص القروض (المنتظمة وغير المنتظمة) على النحو التالي :

1- يتم تكوين مخصص المخاطر العامة للقروض المنتظمة بواقع 1٪ كحد أدنى من قيمة القروض، على أن يراعى استبعاد ما يلى عند حساب المخصص :

* الضمانات النقدية المقدمة ، كالودائع وشهادات الإيداع وأذون الخزانة والسندات الحكومية ، وذلك بشرط أن تكون الودائع مربوطة لدى البنك ذاته ، وأن تكون مجمدة كضمان لقروض العملاء.

* قيمة خطابات الضمان المصدرة والمكفولة من بنوك خارجية ذات ملاءة بشرط أن تكون الكفالات غير قابلة للإلغاء وتحت المسؤولية الكاملة لهذه البنوك .

* الالتزامات العرضية الناتجة عن تعزيز اعتمادات مستندية مفتوحة فى الخارج لبنوك محلية أخرى.

2- يتم تكوين مخصص القروض غير المنتظمة بواقع النسب التالية كحد أدنى :

قروض دون المستوى 20٪

قروض مشكوك فى تحصيلها 50٪

قروض رديئة 100٪

ويراعى عند احتساب المخصص أن يستبعد من رصيد المديونية القائمة العوائد المجنبة ، والضمانات المقابلة فى حالة توافر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة وقابلة للتسييل فى الأجل القصير.

3- بالنسبة للقروض بالعملات الأجنبية ، يتم تكوين المخصص بذات عملة القرض.

- 4- يتم الخصم على المخصص بقيمة ما يتم إعدامه ، كما يتم الإضافة إلى المخصص بقيمة ما يتم تحصيله من قروض مسبق إعدامها.
- 5- يراعى الإسراع فى إعدام القروض التى يتضح عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها. ويكون إعدام القروض بقرار من مجلس إدارة البنك - أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية - بناء على دراسة الإدارات المعنية ومذكرة الإدارة القانونية التى تتضمن المبررات التى تدعو إلى اتخاذ هذا القرار، مع قيد هذه القروض فى سجلات إحصائية ، واستمرار متابعة الإجراءات اللازمة بشأنها إذا اقتضى الأمر ذلك .

المبحث الثاني

خطابات الضمان

Letters of Guarantee

كما ألمحنا سابقاً، تعد خطابات الضمان أحد صور التسهيلات الائتمانية التي دعت إليها الحاجة الملحة لعمليات التجارة الداخلية والخارجية التي اتسعت رحاها خلال العقود الأخيرة بشكل استلزم وجود كفيل أو ضامن يكون محل ثقة كافة الأطراف المتعاملة، وقد استحوذت البنوك التجارية على هذا الدور حيث قامت بضمان عملاتها لدى الجهات المختلفة عن طريق إصدار خطابات الضمان.

لقد بلغت خطابات الضمان - كأحد صور الائتمان - قدراً عظيماً من الأهمية ، بدليل اتجاه الغرف التجارية في معظم دول العالم إلى محاولة توحيد قواعد التعامل بها على المستويات المحلية والدولية، كما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الشركات المتخصصة في إصدار خطابات الضمان على هيئة صكوك تعرف باسم Bid Bond .

تعريف خطابات الضمان :

خطاب الضمان Letters of Guarantee or Undertaken هو تعهد مكتوب يصدره بنك بناء على طلب عميله ، يلتزم البنك بموجبه أن يدفع لطرف ثالث مبلغاً معيناً من النقود حين تلقى الطلب بذلك خلال أجل سريانه بغض النظر عن رغبة العميل المضمون⁽³³⁾ .

ويمكن لقارئنا العزيز أن يستشف من بين ثنايا التعريف السابق مجموعة من الملاحظات تشكل فيما بينها سمات أو خصائص لخطابات الضمان هي :

- * أن خطاب الضمان يكون في هيئة محرر مكتوب، حيث جرى العرف في البنوك على استخدام نماذج معدة سلفاً ومراجعة من قبل الإدارة القانونية للبنك.
- * يتعهد البنك بالوفاء بقيمة خطاب الضمان لطرف ثالث يطلق عليه «المستفيد» ، وذلك عند أول طلب منه خلال فترة استحقاق الخطاب. وعلى ذلك يمكن القول

أن خطاب الضمان يختلف عن الورقة التجارية ، بمعنى أنه لايجوز تداوله في سوق الأوراق المالية ، كما لايجوز تظهيره أو التنازل عنه للغير، ولايجوز أن يقوم دائن المستفيد بالحجز على قيمته لدى البنك لأن المطالبة بتنفيذه هي حق شخصي لايجوز لدائنيه أن يستخدموه بدلاً عنه أو حتى يجبروه على استخراجه⁽³⁴⁾.

* يكون التزام البنك في خطاب الضمان في حدود مبلغ محدد من المال يسدد إلى المستفيد عند ورود طلب منه بذلك خلال فترة استحقاق الخطاب، ويتم ذلك غالباً نتيجة إخلال العميل بالتزاماته المتعاقد عليها مع المستفيد، وعملية الإخلال بالتزامات العميل هنا هو أمر لايقع عبء إثباته على البنك باعتبار أن البنك غير منوط به على الإطلاق ضمان حسن سير تنفيذ العمل موضع الالتزامات المتعاقد عليها، ولا يراقب عملية التنفيذ، ولا يتعهد بأن يقوم بالتنفيذ بدلاً من عميله. الخلاصة أن البنك يلتزم بدفع قيمة الضمان المحدد في الخطاب عند أول طلب يتلقاه من المستفيد.

* يكون الغرض من إصدار خطاب الضمان محدداً وقاصراً على عملية بعينها، وبالتالي لايجوز للمستفيد أن يطالب بقيمة الضمان الوارد في الخطاب للوفاء بحق ضد العميل عن عملية أخرى بخلاف تلك المحددة في خطاب الضمان⁽³⁵⁾.

* لخطاب الضمان فترة صلاحية تبدأ من تاريخ استلام المستفيد له وتنتهي بانتهاء تاريخ الصلاحية الوارد بالخطاب صراحة ، وبناء عليه تنتفى مسؤولية البنك عن التزاماته تلقائياً تجاه المستفيد إذا لم تصل إليه مطالبة حتى التاريخ الوارد بالخطاب (فترة سريان الضمان).

أطراف خطابات الضمان:

من التعريف السابق لخطابات الضمان، يظهر جلياً أن هناك ثلاثة أطراف أساسية يشملها خطاب الضمان هي⁽³⁶⁾:

١- العميل Applicant :

وهو الشخص أو الجهة التي تتقدم بطلب إلى البنك لإصدار خطاب الضمان. وقد يكون هذا العميل محلي أو أجنبي، وفي الحالة الأخيرة يصدر الضمان من خلال أحد مراسلى البنك فى بلد هذا العميل الأجنبى.

2- البنك Guarantor:

وهو البنك الذى يتولى إصدار خطاب الضمان بناء على طلب عميله، وبمقتضى ذلك يتعهد البنك بسداد قيمة الضمان للمستفيد حال مطالبته بذلك خلال فترة سريان الضمان.

فى حالة إصدار خطابات الضمان بناء على تعليمات عملاء محليين للبنك ينبغى مراعاة التالى :

- سماح الحدود الائتمانية للعميل، أو قيامه بتقديم غطاء كامل لقيمة الضمان المطلوب.

- استيفاء الموافقات النقدية وتبوير العملات الأجنبية فى حالة إصدار الخطاب بعملة أجنبية .

كما ينبغى على البنك مراعاة ما يلى حال إصداره خطابات الضمان بناء على تعليمات عملاء أجنبى :

- وجود علاقات مصرفية للبنك المراسل مع البنك المحلى.
- قبول البنك المحلى للضمان المقابل الصادر من المراسل وقبول تعهده بالوفاء.
- التعهد بسداد المقابل بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد فى حالة طلب إصدار ضمانات بالجنيه المصرى.

3- المستفيد :

وهو الجهة التى يصدر خطاب الضمان لصالحها .
ونلفت نظر قارئنا الكريم، أنه فى حالة إصدار خطابات ضمان خارجية يكون

هناك طرف رابع هو «المراسل» Correspondent، وهو البنك الذى يتولى إبلاغ الضمان فى بلد المستفيد.

أنواع خطابات الضمان:

- هناك عدة أنواع لخطابات الضمان يمكن إيجازها فى نوعين رئيسيين هما :
- خطابات الضمان المحلية ، ويكون جميع أطرافها من دولة واحدة .
 - خطابات الضمان الخارجية ، ويكون أحد أطرافها أجنبى غير مقيم داخل الدولة .

وفيما يلى استعراض تفصيلى لكلا النوعين:

أولاً : خطابات الضمان المحلية :

وتتنطوى على تشكيكه عريضة من أنواع خطابات الضمان المحلية يمكن توضيحها على النحو التالى :

أ- خطابات ضمان المناقصات والمزايدات:

وهى الأكثر شيوعاً فى التداول على المستوى المحلى، وهى خطابات تصدر فى الغالب لصالح الجهات الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات والشركات ضماناً لحقوقها فى عقود المقاولات أو التوريدات، وتنقسم بدورها إلى الأنواع التالية :

1- خطاب الضمان الابتدائى أو المؤقت:

وهو الذى يرفقه العميل بالعطاء المقدم منه فى المناقصة أو المزايدة بنسبة معينة من قيمة المناقصة أو المزايدة (فى حدود 2٪) وذلك لإثبات جدية العميل فى العرض المقدم منه للجهة صاحبة المناقصة أو المزايدة . فإذا لم ترس المناقصة أو المزايدة على العميل ، أو رست عليه ووقع على عقدها يصبح من حقه استرداد خطاب الضمان، أما إذا اتصل أو تراجع عن توقيع العقد بعد رسو المناقصة أو

المزايدة عليه فإنه يصبح من حق الجهة المستفيدة طارحة المناقصة أو المزااد أن تصدر قيمة الضمان الابتدائي.

2- خطاب الضمان النهائي :

وهو ضمان يقدمه العميل في حالة رسو العطاء عليه ، وذلك كإجراء الهدف منه التأكد من الالتزام بالشروط والمواصفات الواردة بالعقد، وبالأخص في حالة عقود المقاولات، وهو ما يعنى حق المستفيد في المطالبة بمبلغ خطاب الضمان في حالة إخلال العمى بالتزاماته الواردة في العقد. تتراوح فيه خطاب الضمان النهائي من 5٪ إلى 10٪ من قيمة العطاء.

3- خطاب ضمان الدفعة المقدمة :

وهي نوع من خطابات الضمان الشائع استخدامها في عقود المقاولات، حيث يصدرها البنك بناء على طلب عميله لتأكيد سداد الدفعة المقدمة التي يتعين على الجهة طارحة العطاء دفعها إلى المقاول لتدبير احتياجاته الأولية من مستلزمات سلعية وخدمية ومعدات.

ويصدر خطاب الضمان عن الدفعة المقدمة لضمان ردها أو رد ما يتبقى منها عند تسوية الحساب، ويجرى العمل على استئصال نسبة من الدفعة المقدمة يخصمها من المستخلصات المدفوعة مقابل القدر المنفذ من العملية ، وبالتالي يجرى تخفيض مبلغ خطاب الضمان بمقدار هذه النسبة. ويجرى تخفيض قيمة خطاب الضمان تلقائياً وفقاً للأسس والقواعد المتفق عليها.

4- خطاب ضمان الأصول المعارة :

تصدر هذه الخطابات في حالة قيام الجهة طارحة العطاء بإعارة المقاول بعض المعدات الثقيلة أو الآلات أو التماذج الهندسية أو الأجهزة للمساعدة في إنجاز المقولة المعهود بها إليه. ويصدر الخطاب في هذه الحالة لضمان قيام المقاول بإعادة رد تلك الأصول المعادة بنفس حالتها بمجرد انتهاء لعملية .

ب- خطابات الضمان الجمركية :

وهي خطابات تصدر بهدف ضمان حقوق الخزنة العامة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المستحقة على كل ما يدخل الدائرة الجمركية من سلع أو منتجات أو خامات أو أصول ومتعلقات خاصة . ويمكن تصنيفها بدورها إلى الأنواع التالية⁽³⁷⁾ :

1- خطابات ضمان إعادة التصدير :

في هذا النوع من الخطابات، يقوم أحد المستوردين باستيراد بضائع معينة ثم إيداعها المستودعات داخل المنطقة الجمركية إلى حين إعادة تصديرها ثانية بعد فترة قد تقصر أو تطول . وحتى تضمن مصلحة الجمارك حقوقها المتمثلة في رسوم الإيداع عن الفترة المحتملة فإنها تطالب المستورد بكتاب ضمان بقيمة تكفل عدم ضياع حقوقها .

2- خطابات ضمان السماح المؤقت :

يأخذ نظام السماح المؤقت أشكال عديدة من بينها :

- السماح بإدخال مواد أولية إلى الدولة لتصنيعها أو تكملة صنعها بحيث يعاد تصديرها مرة أخرى لدولة المنشأ، ولذا يقوم المستورد بتقديم خطاب ضمان لمصلحة الجمارك بقيمة الضرائب أو الرسوم واجبة الأداء إذا لم يعاد التصدير للخارج .
- التصريح للسياح بإدخال سياراتهم إلى الدولة بصورة مؤقتة وذلك مقابل تقديم خطاب ضمان يكفل حق الدولة في الرسوم الجمركية في حالة إذا لم يتم السماح بإعادة تصدير سيارته خلال فترة محددة .
- إجازة اصطحاب المواطنين عند خروجهم لسياراتهم أو مجوهراتهم على أن يقدموا خطاب ضمان يكفل إعادتها عند رجوعهم للوطن.
- السماح بتصدير بعض السلع إلى الخارج لاستكمال صنعها ثم إعادتها ثانية للوطن ، ويتم ذلك مقابل تقديم خطاب ضمان يكفل عودة السلع المصدرة بعد استكمال صنعها.

3- خطابات ضمان التخليص الجمركي:

أحياناً تكون طبيعة البضاعة المستوردة لا تتحمل البقاء مدة طويلة بالجمارك أو تكون هناك دواعي ملحة تستوجب الإسراع في الإفراج عنها، أو أن هناك تكديساً على أرصفة القرية الجمركية ومستودعاتها. وفي مثل تلك الحالات يتم الإفراج عن تلك البضائع مقابل تقديم خطاب ضمان يكفل سداد الرسوم الجمركية المستحقة عند التسوية النهائية .

ج- خطابات الضمان الملاحية:

قد يحدث أن تصل البضائع المستوردة إلى الميناء قبل أن ترد مستندات شحنها ومن بينها بوليصة الشحن التي لا يمكن للمستورد استلام البضاعة بدونها. وقد يرجع التأخير في وصول مستندات الشحن إلى عطل في البريد، أو عطل صادف المصدر عند إعداده لها أو استكمالها. وعندئذ لا يكون أمام المستورد إلا أن ينتظر حتى تصل مستندات الشحن ليتمكن من استلام البضاعة من وكيل الشركة الناقلة بالميناء، وقد يعود هذا الانتظار بالضرر على المستورد نتيجة حرمانه من استلام البضائع فور وصولها، وتعرضه لاحتمالات تقلب الأسعار في السوق المحلية ، وقد يكون مرتبطاً بمواعيد لتسليمها أو تصنيعها، كما أنه سيتحمل - خلال ذلك - مصاريف تخزينها طوال فترة بقائها بالدائرة الجمركية . هنا تقوم خطابات الضمان بوظيفتها الائتمانية ، حيث يقدم المستورد لوكيل الشركة الناقلة «خطاب ضمان ملاحى» بقيمة البضائع الواردة، ومقابل هذا الضمان يقوم الوكيل بتسليم البضائع بدون اقتضاء مستندات الشحن استناداً إلى تعهد البنك بأن يدفع له - عند أول طلب منه وبدون توقف على أية إجراءات أخرى - أية مبالغ يكون قد التزم بها الوكيل في شأن البضائع المسلمة إلى عميله المستورد في حدود قيمتها، وبأن يتعهد له - فضلاً عن ذلك - بأن يحول فوراً بمجرد أول طلب منه قيمة أية مطالبة قد توجه إليه في حدود قيمة البضاعة من حاملي بوليصة الشحن الأصلية نتيجة تسليم الرسالة إلى غيرهم.

نلفت نظر قارئنا الكريم، إلى أن تعهد البنك في هذه الحالة يكون مشمولاً بإقرار موقع عليه من العميل المستورد يقر فيه العميل لوكيل الشركة الناقلة بأنه هو المالك للبضائع المسلمة ، ويتعهد بتعويض الشركة الناقلة عما قد تتحمله من مسئولية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لتسليمها البضائع إليه، إذا ظهر أنه غير مالك لها⁽³⁸⁾.

د- خطابات الضمان المهنية :

وهي خطابات ضمان تطلب ممن يزولون مهناً معينة كشرط من شروط مزاوله تلك المهن، وذلك ضماناً لعدم الانحراف أو ضماناً لما قد يستحق من مخالفات تقع عند مزاوله المهنة أو الإخلال بالتزاماتها.

ومن أمثلة المهن التي تتطلب تقديم مثل تلك الخطابات من مزاوليها :

- * المخلص الجمركي، حيث يشترط على من يزاول هذه المهنة إيداع تأمين نقدي أو خطاب ضمان لدى مصلحة الجمارك بمبلغ محدد ضماناً للغرامات أو التعويضات المستحقة للمصلحة طرف المخلص نتيجة مخالفات قام بها أو أضرار تسبب فيها أثناء قيامه بأعمال التخليص.
- * ملكية مستودعات داخل الدائرة الجمركية ، حيث يتعين على كل صاحب مستودع أن يدفع تأميناً نقدياً أو خطاب ضمان بمبلغ تحدده مصلحة الجمارك إلى مصلحة الجمارك كضمان لاستيفاء أى غرامات أو تعويضات تستحق للمصلحة نتيجة إخلال صاحب المستودع بالتزاماته المحددة قانوناً أو إلحاقه الضرر بمصالح المصلحة خلال قيامه بنشاطه.
- * شركات الملاحة، حيث يتعين على شركات الملاحة تقديم خطاب ضمان - لتغطية مخالفات ربانية السفن وبحارتها - لصالح مصلحة الموانئ والمناظر.
- * شركات السمسرة ، حيث يشترط لتكوينها إيداع مبلغ نقدي أو خطاب ضمان لهيئة سوق المال لتغطية أى مخالفات أو تعويضات تستحق على الشركة خلال مزاولتها لنشاط السمسرة .

ثانياً : خطابات الضمان الخارجية :

هى تلك الخطابات التى يكون أحد أطرافها غير مقيم بالدولة ، وتنقسم بدورها إلى نوعين هما: خطابات الضمان الواردة لصالح مستفيدين فى مصر، وخطاب الضمان الصادرة لصالح مستفيدين فى الخارج .

وتلعب خطابات الضمان الخارجية دوراً مؤثراً فى عمليات التبادل التجارى بين دول العالم، إذ أنها حلت محل التأمينات النقدية التى كان يتعين تحويلها من وإلى الدول الأجنبية بما يرتبط بها من مشاكل تحويل الأموال ثم إعادة استردادها وكذا مشاكل تغير أسعار الصرف فيما بين تاريخى التحويل والاسترداد. وفيما يلي نبذة مختصرة عن كلا النوعين⁽³⁹⁾ :

أ - خطابات الضمان الخارجية الواردة لصالح مستفيدين محليين :

وهى تصدر بناء على طلب رجل أعمال أجنبى غير مقيم بمصر لصالح مستفيد مقيم فى مصر. فقد يتقدم هذا الأجنبى إلى مناقصة أو مزايعة خاصة بعملية فى مصر ويرسو عليه العطاء وتشتترط الجهة المحلية المعلنة عن المناقصة أو المزايدة أن يقدم الأجنبى الذى رسا عليه العطاء خطاب ضمان تأميناً لحسن تنفيذ العملية ، وقد تدفع له هذه الجهة دفعات مقدمة تحت الحساب ثم تقتضى منه خطاب ضمان تأميناً لهذه الدفعات.

فى مثل هذه الحالات يلجأ الطرف الأجنبى غير المقيم إلى البنك الذى يتعامل معه فى الخارج، ويطلب إليه إصدار الضمان لصالح المستفيد فى مصر، غير أن البنك الأجنبى قد يكون مجهولاً للمستفيد فى مصر، ولهذا يشترط المستفيد عادة أن يكون الضمان صادراً لصالحه من بنك فى مصر، إذ يحقق له إمكانية استيفاء دينه مباشرة عند استحقاقه، فضلاً عن أنه ييسر له التقاضى فى مصر عند نشوب نزاع قانونى. لهذه الاعتبارات يعمد البنك الأجنبى إلى إصدار الضمان بنفسه وإرساله إلى أحد مراسليه من البنوك فى مصر ويطلب إليه أن يسلمه إلى

المستفيد المصرى بعد التصديق عليه بخاتم البنك وتوقيعه بما يفيد تعزيز الخطاب، أو يطلب إليه إصدار خطاب ضمان نيابة عنه لصالح المستفيد المذكور.

وعادة ما تقبل البنوك فى مصر إصدار خطاب الضمان لحساب مراسليها فى الخارج أو الاشتراك فى إصدارها بتعزيزها، وذلك دون حاجة إلى مطالبة هؤلاء المراسلين بإيداع غطاء نقدي طبقاً لأساس المعاملة بالمثل بشرط أن يكون البنك الخارجى من بنوك الدرجة الأولى المعتمدة بهذه الصفة من البنك المركزى المصرى.

ب- خطابات الضمان الخارجية الصادرة لصالح مستفيدين فى الخارج:

وهى تلك التى تصدر من بنوك محلية بناء على طلب عملائها فى مصر لصالح مستفيدين غير مقيمين، كما فى حالة مقاولات الأعمال التى تطرح فى الخارج ويرسى عطاؤها على مقيم فى مصر ويلزمه وفقاً لشروط العقد أن يقدم خطاب ضمان لصالح الجهة الأجنبية طارحة المناقصة ضماناً لحسن تنفيذ العملية أو لأغراض أخرى سبق توضيحها.

وغنى عن البيان أن هذه الضمانات قد يترتب عليها تحويل عملات أجنبية للخارج فيما لو طلب تنفيذها المستفيد الأجنبى ، ومن هنا فقد تم وضع لائحة من القواعد التى يتعين الالتزام بها من قبل البنوك عند إصدارها لمثل تلك الضمانات منها على سبيل المثال اشتراط الحصول مقدماً على موافقة رقابة النقد المركزية فى مصر لتحويل قيمة الخطاب للخارج مع مراعاة اتباع تعليمات رقابة النقد وقت إصدار خطاب الضمان مع الحصول على موافقتها على ذلك.

غطاء خطابات الضمان:

من الأمور المسلم بها، أن يحرص البنك على تحصيل قيمة الغطاء اللازم لخطابات الضمان التى يتولى إصدارها، من منطلق أن ذلك الغطاء يحتفظ به البنك لمواجهة احتمال مطالبته من قبل المستفيد بدفع مبلغ الضمان الوارد بالخطاب.

وأخذ الغطاء أشكالاً متعددة تشمل⁽⁴⁰⁾:-

1- **الغطاء النقدي الكامل**، أى يكون الغطاء فى شكل مبالغ نقدية معادلة لقيمة الضمان بالكامل يدفعها العميل نقداً أو تخصم من حسابه الجارى ثم تضاف إلى حساب خاص يسمى حساب «احتياطي خطابات الضمان»، وتظل هذه المبالغ معلقة حتى يتم إعادة خطابات الضمان إلى البنك أو إلغائها.

ويمكن للعميل تخصيص وديعة ثابتة خاصة به طرف البنك كغطاء لخطاب الضمان، وفى هذه الحالة يتعين إنهاء عقد الوديعة ثم خصم ما يساوى قيمة الضمان وإضافته إلى حساب «احتياطي خطابات الضمان». ويعد هذا الإجراء واجباً لسببين⁽⁴¹⁾:

الأول، أنه لايجوز للعميل اقتضاء فائدة على خطاب الضمان، والإبقاء على عقد الوديعة يجعل البنك ملزماً باحتساب الفائدة الدائنة للعميل، وتستحق له هذه الفائدة حتى ولو جرى التأشير على الوديعة بالتحفظ باعتبارها مخصصة كغطاء لخطاب الضمان.

الثانى، أن الإبقاء على عقد الوديعة يجعلها فى متناول الدائنين الحاجزين على العميل.

من ناحية أخرى، يمكن للعميل تقديم أوراق مالية ، أو بضائع، أو تقديم كفيل، أو التنازل عن مستحقاته فى العملية الصادر فى شأنها خطاب الضمان، وذلك كضمان يقدمه لالزامه بتغطية خطاب الضمان.

2- **الغطاء النقدي الجزئى**، ويعد بمثابة تسهيل ائتماني ممنوح للعميل، وعلى البنك أن يأخذ فى شأنه ما يأخذه فى الاعتبار عند منحه أية تسهيلات

ائتمانية أخرى، فيدرس المركز المالي للعميل، ويتحقق من درجة ملائته المالية، وسمعته، ومدى حرصه على الوفاء بتعهداته، ويقتضى ما يراه مناسباً من ضمانات.

ولما كان التزام البنك في خطاب الضمان هو التزام عرضي يمكن أن يتحول إلى التزام فعلي يتحول بمقتضاه إلى دين تتأثر به سيولته لذا فقد قرر البنك المركزي أن يدخل في مقام الكسر الذي تحتسب على أساسه نسبة السيولة «القيمة غير المغطاه نقداً من خطابات الضمان» وذلك باستثناء خطابات الضمان الابتدائية، وتلك الصادرة مقابل ضمانات مقدمه من بنوك خارجية درجة أولى.

3- خطابات الضمان المكشوفة، أي تلك التي تصدر بدون أى غطاء نقدي، وهو نوع نادراً ما تصدره البنوك، ويكاد يقتصر على الخطابات التي يصدرها البنك للعملاء ذوي المراكز المالية المتينة، ولا يتم إصداره إلا بناء على تصريح خاص من مجلس إدارة البنك.

إجراءات إصدار خطابات الضمان والقيود المحاسبية في كل حالة:

فيما يلي خطوات إصدار خطابات الضمان بغطاء نقدي كامل، أو بتسهيلات ائتمانية (غطاء جزئي)، أو بدون غطاء على الإطلاق، والقيود المحاسبية التي تجرى في كل حالة.

أولاً: إجراءات إصدار خطابات الضمان بغطاء نقدي كامل:

1- يتقدم العميل بطلب إصدار خطاب ضمان إلى الموظف المختص بالبنك - ويتم ذلك بمقتضى استمارة مطبوعة خصيصاً لهذا الغرض - يتم فيه إثبات العديد من البيانات اللازمة كإسم العميل وعنوانه، والغرض من إصدار خطاب الضمان، وفترة سريانه ونوعه، والجهة الصادر لصالحها، وقيمه.

2- يحال الطلب لبحثه ودراسة مدى المسئوليات التي يلتزم بها البنك نتيجة إصداره هذا الخطاب، وتحليل المركز المالي للعميل، وحجم معاملاته لإمكان

تحديد الغطاء المطلوب. وبعد الدراسة والتحليل، والموافقة على إصدار الخطاب بغطاء كامل، يرسل إخطار بذلك للعميل.

3- يسجل العميل إقراراً على نفسه بالتصريح للبنك بخضم قيمة الغطاء بالكامل والعمولة والمصاريف الخاصة بالإصدار أو التجديد من حسابه الجارى، ويقر كذلك بموافقته المسبقة على قيام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان أو جزء منه إذا ما طلب المستفيد ذلك.

4- يتم التحقق من قيمة توقيع العميل وكفاية رصيده الدائن ثم تحويل قيمة الغطاء من حسابه الجارى بموجب إذن تحويل، أو يقوم العميل بإيداع الغطاء نقداً فى خزانة البنك .

5- يتولى قسم خطابات الضمان إصدار الخطاب المطلوب من أصل وصورة ، وذلك بمقتضى إذن توريد النقدية أو إذن التحويل من الحساب الجارى، كما يتم تسجيل خطاب الضمان بعد تحريره برقم مسلسل فى سجل خطابات الضمان، ويتم التوقيع على الخطاب وعلى السجل بتوقيعين معتمدين.

6- تستخدم صورة خطاب الضمان المعدة وباقى المستندات المرفقة فى إثبات قيد اليومية التالى بسجلات يومية البنك :

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ احتياطي خطابات الضمان (بقيمة الخطابات كاملة)

xx ح/ عمولة ومصرفات خطابات الضمان

7- يسجل تاريخ استحقاق خطاب الضمان ورقمه بدقة فى أجنحة خاصة تسمى «أجنحة المتابعة» حتى يمكن تتبع خطابات الضمان التى يحل تاريخ استحقاقها، حيث يتم تجديدها أو إلغاؤها بعد فترة أسبوعين من تاريخ إنهاء سريانها.

8- تعد بطاقة مراكز عملاء باسم كل عميل، تعد بعثابة دفتر أستاذ مساعد عملاء خطابات الضمان، إذ يسجل فيها بيانات كل خطاب ضمان يصدره البنك لحسابه وكذا الخطابات الملغاة والرصيد وقيمة الغطاء والمبالغ المستردة عن الخطابات الملغاة والرصيد. والغرض من تلك البطاقة هو المراجعة والضبط بالإضافة إلى حصر خطابات الضمان الصادرة لكل عميل على حدة. ورصيد هذه البطاقة يجب أن يعادل الرصيد المستخرج من سجل خطابات الضمان⁽⁴²⁾.

ثانياً: إجراءات إصدار خطابات الضمان بغطاء جزئي:

1- يقرر البنك لبعض عملائه - بعد الاستعلام عنهم والتحقق من كبر حجم أعمالهم - تسهيلات أئتمانية لإصدار خطابات ضمان لحسابهم بغطاء نقدي جزئي (أو بدون غطاء على الإطلاق) ، وتختلف نسب الغطاء من عميل لآخر، كما تختلف قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بحسب حالة كل عميل من حيث مركزه المالي وسمعته وظروف عمله وإمكانياته والضمانات المقدمة منه.

2- يقدم العميل طلباً على الاستمارة المخصصة لخطابات الضمان التي تصدر بتسهيلات أئتمانية ، وهي تتضمن كافة بيانات خطاب الضمان السابق ذكرها، بالإضافة إلى نصوص إضافية بمقتضاها يتعهد بأن يسدد للبنك كافة المبالغ التي يطلبها سواء طوّل البنك بها من قبل المستفيد أم لم يطالب بها، ويصرح للبنك بالخصم على حسابه الجاري بكل أو بجزء من قيمة خطاب الضمان، بالإضافة إلى مصاريف وعمولة البنك. ويذيل الطلب المذكور بصيغة مناسبة يوقع عليها الضامن - في حالة وجود ضامن شخصي للعميل - في الحد المصرح به لإصدار خطابات الضمان.

3- يوقع العميل والضامن - عادة - على سند إنثني تحت الطلب لصالح البنك بقيمة الجزء غير المغطى نقداً من خطاب الضمان المطلوب.

4- يتم التحقق من صحة توقيع كل من العميل والضامن على الطلب والسند الإذنى، وكذا التأكد من وجود رصيد نقدي كاف في حساب العميل لخصم الغطاء النقدي الجزئي الخاص بطلبات الضمان المطلوب والعمولة والمصروفات.

5- يصدر خطاب الضمان على النماذج المعدة وطبقاً للبيانات الواردة في طلب العميل ويقيّد برقم مسلسل في سجل طلبات الضمان، ويتم التوقيع على الخطاب بتوقيعين معتمدين.

6- تثبت قيود اليومية التالية بسجلات يومية البنك :

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ احتياطي غطاء طلبات الضمان (بقيمة الجزء المغطى)

xx ح/ عمولة ومصروفات طلبات الضمان

ويجرى بقيمة الجزء غير المغطى من قيمة الخطاب القيد النظامي التالي :

xx ح/ التزامات العملاء عن طلبات الضمان

xx ح/ التزامات البنك عن طلبات الضمان

7- تجرى نفس الإجراءات التي سبق ذكرها في شأن طلبات الضمان المغطاة نقداً بالكامل من حيث تسجيل تاريخ الاستحقاق في أجنحة المتابعة، وكذا قيد بيانات الخطاب في بطاقة مراكز العملاء الخاصة بالعميل مع مراعاة التحقق أولاً بأول من عدم تجاوزه حد التسهيل الممنوح له.

ثالثاً: إجراءات إصدار طلبات الضمان بدون غطاء نقدي:

بالنسبة لطلبات الضمان الصادرة محلياً بدون غطاء نقدي يراعى إتباع

نفس الإجراءات السابقة الخاصة بالخطابات الصادرة بغطاء جزئي، هناك اختلاف طفيف ينحصر في قيود اليومية الواجب إثباتها بسجلات البنك على النحو التالي:

- فيما يختص بخصم قيمة العمولة والمصروفات التي يتحملها العميل الصادر لحسابه خطاب الضمان:

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ عمولة ومصروفات خطابات الضمان

- ثم يجرى قيد نظامي بقيمة خطاب الضمان :

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

أما بالنسبة لخطابات الضمان الصادرة بناء على طلب المراسلين بالخارج فإنه يراعى بشأنها إتباع الإجراءات التالية :

1- التأكد من صحة توقيعات المراسلين إذا كان طلب الإصدار ورد للبنك بمقتضى خطاب، أما إذا كان طلب الإصدار قد ورد للبنك بفاكس أو توكس فيتعين التأكد من الرقم السري.

2- التأكد من سماح الحد الأقصى الممنوح لكل مراسل من إدارة الائتمان بالبنك، وعدم تجاوز هذا الحد.

3- التأكد من وجود الضمان المقابل ضمن تعليمات المراسل، ومعناه أنه يتعهد تعهداً كاملاً في تعليماته بأن يدفع للبنك قيمة الضمان كاملة أو أى جزء منها فور مطالبته بذلك دون اعتراض أو إبطاء بناء على أى طلب يرد للبنك من المستفيد لسداد قيمة الضمان. ويكتفى في طلب الإصدار أن يستعمل أحد

التعبيرات التالية كدلالة كافية على ذلك التعهد:

- * Under our Responsibility.
- * Under our Liability.
- * Under our counter guarantee.
- * Under our guarantee.
- * Under our account and risk.

ونظراً لأن خطابات الضمان الخارجية التي تصدر لحساب مراسلين في الخارج لصالح مستفيد مقيم في مصر، تتم دون الحصول على غطاء نقدي كلى أو جزئى، فإن قيدها النظامى يجرى بالقيمة الإجمالية لخطاب الضمان على النحو التالى:

xx ح/ التزامات المراسلين عن خطابات الضمان

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

تعديل خطاب الضمان:

سبق أن أوضحنا لقارئنا الكريم أن خطاب الضمان يضمن للمستفيد أن يفى الشخص المضمون بكافة التزاماته خلال فترة محددة ، ومع ذلك فقد تطرأ أحداث جديدة خلال فترة سريان الضمان تستدعى إدخال بعض التعديلات على خطاب الضمان والتي تنحصر عادة إما فى تعديل أجل سريان الخطاب، أو تعديل قيمته.

أولاً: تعديل أجل سريان خطاب الضمان:

قد يحدث أن تقترب مدة سريان خطاب الضمان على الانقضاء دون أن تنتهى العملية التى صدر الخطاب شأنها، ولذا فإن المستفيد فى حالة عدم إتمام تنفيذ العملية من قبل المقاول أو المورد، يطلب إما سداد قيمة خطاب الضمان أو تجديد صلاحيته إلى تاريخ لاحق للتاريخ المذكور فى خطاب الضمان الأول، وفى هذه الحالة يعتبر خطاب التجديد مكماً لخطاب الضمان الأسمى، ولا يلزم لذلك أية قيود محاسبية باستثناء إثبات قيد إثبات العمولة والمصروفات على عملية مد صلاحية الخطاب.

نلفت نظر القارئ الكريم، أن أى تعديل لخطاب الضمان بما فى ذلك مد أجله يجب أن يتم برضاء كافة أطراف عمليات إصدار خطابات الضمان وهم: العميل والبنك والمستفيد، حيث أن لكل منهم الحق فى رفض التعديل الذى يطلبه الآخر. وفى هذا الصدد استقرت آراء جميع القانونيين والمصرفيين أنه على المستفيد من خطاب الضمان أن يتقدم أولاً بطلب مد أجل سريان الخطاب إلى العميل للحصول على موافقته على ذلك المد، فإن وافق العميل بطريقة صريحة وواضحة يمكن للمستفيد بعد ذلك أن يتوجه بطلبه إلى البنك.

هذا ويتم مد أجل سريان خطاب الضمان بموجب نموذج معد خصيصاً لذلك يتضمن بيانات خطاب الضمان ورقمه مع النص على أن أجله قد امتد لفترة أخرى، ويرسل للمستفيد بالبريد المسجل بعلم الوصول، وتثبت البيانات الجديدة فى كل من سجل خطابات الضمان، وبطاقة مراكز العملاء.

ثانياً: تعديل قيمة خطاب الضمان:

أ- زيادة قيمة خطاب الضمان:

قد تتطلب ظروف معينة تعديل قيمة خطاب الضمان سواء بالزيادة أو بالنقص فإن كان التعديل المطلوب بالزيادة، وكان الطلب مقدماً من العميل للبنك، فلا توجد ثمة حاجة لأخذ موافقة المستفيد باعتبار أن التعديل يتم لصالحه، ويمكن عندئذ أن يصدر البنك خطاب ضمان تكميلى بمبلغ الزيادة بحيث ينتهى أجل سريانه فى نفس تاريخ إنتهاء الضمان الأول، أو يصدر خطاب جديد بالمبلغ الإجمالى بعد الزيادة ويذكر فى صلبه أنه يحل محل خطاب الضمان السابق صدوره (وهذا هو الإجراء الأكثر شيوعاً فى البنوك). أما إذا كان طلب زيادة مبلغ الضمان مقدماً من المستفيد، فإنه يتعين فى هذه الحالة الحصول على موافقة العميل، ولا يصدر الضمان المعدل إلا بعد ورود موافقة كتابية صريحة وواضحة من العميل.

تتمثل إجراءات التعديل في هذه الحالة في تقديم العميل لطلب التعديل على النموذج المعد خصيصاً لهذا الغرض، ويتم مراجعته مراجعة دقيقة من حيث صحة التوقيع وتحديد نوع الغطاء النقدي. بعد ذلك يتولى البنك إصدار خطاب ضمان جديد بكامل القيمة بعد الزيادة ، وذلك برقم مسلسل جديد على أن ينتهي أجله في نفس تاريخ انتهاء أجل سريان الخطاب الأصلي، ويلزم النص في خطاب الضمان الجديد على الفقرة التالية :

«على أنه يحل محل خطاب الضمان القديم (بالقيمة الأقل) ، وليس بالإضافة إليه، والذي يجب إعادته إلى البنك للإلغاء بمجرد استلامه خطاب الضمان الجديد» وغالباً ما تكتب هذه الفقرة بالمداد الأحمر.

وبناء على ذلك يتم إثبات القيود التالية في سجلات اليومية بالبنك :

1- إثبات خصم قيمة الزيادة في الغطاء وإضافتها لحساب احتياطي خطابات الضمان:

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ احتياطي خطابات الضمان (بقيمة الزيادة)

xx ح/ عمولة ومصرفات خطابات الضمان

2- إلغاء القيد النظامي الخاص بالخطاب القديم :

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان (بقيمة الخطاب قبل الزيادة)

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان

3- إثبات القيد النظامي الخاص بالخطاب الجديد بعد الزيادة :

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان (بكامل القيمة بعد الزيادة)

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

ب- تخفيض قيمة خطاب الضمان:

في هذه الحالة يراجع البنك الطلب المقدم من العميل مراجعة دقيقة ، ويعد

التأكد من موافقة المستفيد على التخفيض وصحة توقيع العميل على الطلب، وتحديد نوع الغطاء اللازم طبقاً لشروط التسهيلات المصرفية الممنوحة للعميل يقوم البنك بإصدار خطاب ضمان جديد بالقيمة المخفضة على نماذج على النحو السابق عرضه، ويراعى النص فيه على الفقرة التالية :

«على أنه يحل محل خطاب الضمان القديم - الذى بالقيمة الأكبر - وليس بالإضافة إليه ، والذي يجب إعادته إلى البنك للإلغاء بمجرد استلامه خطاب الضمان الجديد». وغالباً ما تكتب الفقرة السابقة بالمداد الأحمر.

وبناء على ذلك تثبت قيود اليومية فى سجلات البنك على النحو التالى:

1- إثبات خصم قيمة التخفيض فى الغطاء من حساب احتياطي خطابات الضمان.

xx ح/ احتياطي خطابات الضمان (بقيمة التخفيض)

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

2- إثبات خصم عمولة ومصرفات خطابات الضمان:

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء

xx ح/ عمولة ومصرفات خطابات الضمان

3- إلغاء القيد النظامي الخاص بالخطاب القديم:

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان (بقيمة الخطاب قبل التخفيض)

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان

4- إثبات القيد النظامي الخاص بالخطاب الجديد بعد التخفيض :

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان (بكامل القيمة بعد التخفيض)

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

إلغاء خطابات الضمان:

يلغى خطاب الضمان فى الحالات التالية⁽⁴³⁾:

أ- عند سداد قيمة خطاب الضمان للجهة المستفيدة ، وذلك بناء على طلبها. ويراعى أنه إذا ما كان الخطاب مغطى جزئياً أو بدون غطاء يقوم البنك بتغطية الجزء غير المغطى خصماً من الحسابات الجارية للعميل أو نقداً إذا لم يكن رصيده الجارى يسمح بالسداد.

ويجرى العمل فى البنوك على إخطار العميل بطلب المستفيد سداد قيمة خطاب الضمان على الرغم من سبق تصريح العميل وموافقته على دفع قيمة الخطاب للمستفيد عند أول مطالبة منه ، ويرجع ذلك لسببين هما⁽⁴⁴⁾ :

1- عدم مفاجأة العميل بدفع قيمة خطاب الضمان دون أن يكون على علم بذلك . فالإخطار فى هذه الحالة من الأصول المرعية فى البنوك حفاظاً على حسن علاقتها بالعملاء.

2- إعطاء الفرصة للعميل للاتصال بالمستفيد لعل وعسى أن يجد من الأسباب ما يدعوه إلى مد أجل خطاب الضمان بدلاً من المطالبة بسداد قيمته.

ب- عند إعادة خطاب الضمان للبنك قبل إنتهاء أجله بدون أى مطالبة من المستفيد، وذلك لإنتهاء الغرض منه كما لو كان العميل قد أوفى بالتزاماته تجاه المستفيد، أو زالت الأسباب التى استدعت الاحتفاظ بخطاب الضمان من قبل المستفيد.

ج- عند انقضاء تاريخ استحقاق خطاب الضمان دون ورود أى مطالبة من قبل المستفيد. وفى مثل هذه الأحوال يقوم البنك بإرسال إخطار للمستفيد يشير فيه إلى أن التزامه فى خطاب الضمان قد انقضى بعدم حصول مطالبة خلال أجل سريانه، وأنه بالتالى قد تم إلغائه من سجلاته ، ويطلب إليه رد أصل الخطاب ومالقه من تجديدات حال حدوثها. كما أُلحنا سابقاً يتم إرسال صورة من هذا الإخطار إلى العميل. ونورد لقارئنا العزيز نموذجاً لذلك الإخطار :

نموذج إخطار إلغاء خطاب الضمان موجه للجهة المستفيدة

القاهرة فى /

السادة /

خطاب ضمان رقم :

بمبلغ :

صادر فى :

لصالح :

ولحساب السادة :

سارى المفعول حتى :

تحية طيبة وبعد ،

نتشرف بالإفادة أننا قد قمنا بإلغاء خطاب الضمان المبين بعاليه من سجلاتنا، وأخلىنا مراسلنا / البنك من التزاماته بموجبه، وذلك لإنهاء صلاحيته فى 0000/00/00 دون أن نتلقى منكم أية مطالبة خلال مدة سريانه.

الرجاء التكرم بسرعة إعادة خطاب الضمان المذكور وخطابات امتداده إلينا وذلك استكمالاً لسجلاتنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

من بنك

صورة إلى :

وفى أى من الأحوال الثلاثة السابقة يتعين على البنك اتخاذ الإجراءات التالية:

1- إلغاء القيد المحاسبى الخاص بإصدار خطاب الضمان ، وذلك بعمل قيد نظامى عكسى :

xx ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

xx ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان

2- رد قيمة غطاء خطاب الضمان - سواء غطاء كامل أو جزئي - إلى العميل، وذلك بمقتضى القيد التالى :

xx ح/ احتياطي خطابات الضمان

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

يترتب على هذا القيد أن يتخذ البنك الإجراءات اللازمة لرفع أى تحفظ أو رهن على الأموال الأخرى للعميل.

3- تسجيل خطابات الضمان الملقاة بسجلات البنك.

مثال:

المعلومات التالية مستخرجة من سجلات البنك الوطنى المصرى وتخص عمليات خطابات الضمان التى تمت خلال الفترة المنتهية فى 2009/12/31:

1- فى 2009/1/3 طلب العميل طارق صلاح إصدار خطاب ضمان بمبلغ مليون جنيه تبلغ فترة سريانه أربعة شهور لصالح وزارة الرى. وقد وافق البنك على إصدار الخطاب بالشروط التالية :

* تبلغ قيمة الغطاء 50٪ من قيمة الخطاب، يتم حجزها من رصيد الحساب الجارى الدائن للعميل طرف البنك .

* تبلغ قيمة العمولة 1000 جنيه يتم خصمها مع الغطاء من رصيد الحساب الجارى الدائن للعميل طرف البنك .

2- فى 2009/3/16 طلبت وزارة الزراعة مصادرة قيمة خطاب ضمان بمبلغ 3 مليون جنيه سبق أن أصدره البنك لصالحها بناء على طلب العميل أشرف

رشدى . وقد تبين لإدارة البنك من فحص سجل خطابات الضمان وبطاقة العميل أشرف رشدى أن قيمة الغطاء لهذا الخطاب بلغت 75٪ تم خصمها من الحساب الجارى للعميل. وبناء على الإخطار الوارد من الوزارة تم سداد قيمة الخطاب لحساب الوزارة طرف البنك المركزى، كما تم خصم باقى قيمة الغطاء من الحساب الجارى الدائن للعميل طرفه.

3- فى 4/5/2009 قامت وزارة الرى بإعادة خطاب ضمان طارق صلاح للبنك، وذلك لإنتهاء الغرض منه بوفاء العميل بالتزاماته ، وقد قام البنك بوضع ختم «لاغى» على خطاب الضمان المعاد، وكذا ترحيل قيمة الغطاء إلى الحساب الجارى للعميل.

4- فى 7/6/2009 وافق البنك على تجديد فترة سريان خطاب ضمان صادر باسم العميل محمد بهجت لصالح هيئة تليفونات الزقازيق، وقد بلغت عمولة التجديد 2000 جنيه تم خصمها من الحساب الجارى للعميل.

والمطلوب:

- 1- إثبات قيود العمليات السابقة بسجلات اليومية العامة للبنك الوطنى المصرى.
- 2- تصوير الحسابات التالية إذا علمت أن رصيد ح/ احتياطي خطابات الضمان فى 1/1/2009 يبلغ 6000000 جنيه ورصيد ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان فى نفس التاريخ يعادل 900000 جنيه:

أ - ح/ احتياطي خطابات الضمان.

ب- ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان.

ج- ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان.

المصل

1- قيود اليومية اللازمة بسجلات البنك الوطنى المصرى:

500030 1000	501000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	1/3
		ح/ احتياطي غطاء خطابات الضمان	
		ح/ عمولة خطابات الضمان	
		قيد خصم قيمة الغطاء والعمولة من الحساب الجارى للعميل طارق صلاح	
500000	500000	ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان	
		ح/ التزامات البنك من خطابات الضمان	
750000	750000	قيد نظامى بقيمة الجزء غير المغطى من خطاب الضمان الصادر باسم العميل طارق صلاح	
		ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان	3/16
750000		ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان	
		قيد إلغاء القيد النظامى بقيمة الجزء غير المعطى من خطاب الضمان الصادر باسم العميل أشرف رشدى	
3000000	2250000	ح/ احتياطي غطاء خطابات الضمان	
	750000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
		ح/ البنك المركزى (وزارة الزراعة)	
		قيد سداد قيمة خطاب أشرف رشدى لوزارة الزراعة	

500000	500000	ح/ احتياطي غطاء خطابات الضمان	5/4
	500000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
	500000	قيد رد قيمة الغطاء للعميل طارق صلاح	
500000	500000	ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان	
	500000	ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان إلغاء القيد النظامي للجزء غير المغطى من خطاب ضمان طارق صلاح نظراً لإنتهاء الغرض من الخطاب	
2000	2000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	6/7
		ح/ عمولة مد أجل سريان الخطاب	
		قيد عمولة تجديد فترة سريان خطاب ضمان العميل محمد بهجت.	

2- تصوير حسابات الأستاذ :

ح/ احتياطي غطاء خطابات الضمان

رصيد 2009/1/1	6000000	ح/ البنك المركزي	2250000
ح/ الحسابات الجارية للعملاء	500000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	500000
		رصيد 2009/12/31	3750000
	6500000		6500000
رصيد 2010/1/1	3750000		

ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان

جميعه	صيف 2009	بجميعه	ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان
بجميعه	ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان	بجميعه	ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان
بجميعه	رصيد 2009/12/31	بجميعه	
بجميعه		بجميعه	
بجميعه	رصيد 2009/12/31	بجميعه	

ح/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

بجميعه	ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان	بجميعه	صيف 2009/1/1
بجميعه	ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان	بجميعه	ح/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان
بجميعه	رصيد 2009/12/31	بجميعه	
بجميعه		بجميعه	
بجميعه		بجميعه	رصيد 2010/1/1

المبحث الثالث

الاعتمادات المستندية Letters of Credit (L/C)

تعد الاعتمادات المستندية من أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية ، بدليل اهتمام الأوساط العالمية بها حيث قامت غرفة التجارة الدولية (ومقرها باريس) بإصدار لائحة موحدة للتعامل الدولي فيها، ويتم إدخال تعديلات عليها من أن لآخر حسب ظروف ومقتضيات التطورات الجارية على صعيد التجارة العالمية⁽⁴⁵⁾.

تعريف الاعتمادات المستندية:

الاعتماد المستندي عبارة عن : تعهد كتابي يصدر من بنك - بناء على طلب عميله - يلتزم فيه - قبل المستفيد - بالوفاء أو بقبول كمبيالات في حدود مبلغ معين ولأجل محدد مقابل استلامه مستندات الشحن المنصوص عليها في الاعتماد والمتعلقة بصفقة بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة .

ويمكن تفسير مصطلح «اعتمادات مستندية» على النحو التالي، تقريباً للمعنى من ذهن قارئنا الكريم. فكلما «اعتمادات» هي جمع «اعتماد» والمقصود بالاعتماد هو «الائتمان» حيث يخلق الاعتماد المستندي للمستورد «ائتماناً» عن الجزء غير المغطى نقداً عن قيمة الصفقة أو الشحنة المتعاقد عليها سلفاً والتي تم تحرير الاعتماد المستندي بسببها. من ناحية أخرى، يخلق الاعتماد المستندي للمصدر أيضاً «ائتماناً» نظراً لكونه تعهد لا رجوع فيه ، يرتب في ذمة البنك الذي أصدره التزاماً مباشراً بالسداد، بما يتيح للمصدر التقدم إلى البنك الذي يتعامل معه لمنحه تسهيلاً ائتمانياً لتمويل صادراته. أما كلمة «مستندية» فمردها أن أى اعتماد مستندي يتطلب تقديم مجموعة من المستندات التي تثبت انتقال ملكية السلعة من المصدر إلى المستورد.

أطراف الاعتمادات المستندية:

من التعريف السابق للاعتمادات المستندية ، يظهر جلياً أن هناك أربعة أطراف أساسية ينطوى عليها الاعتماد المستندى هي :

1- المستورد Applicant :

وهو ذلك الطرف الذى يرغب فى استيراد صفقة معينة من مصدر محدد بناء على عقد مبرم بينه وبين المصدر. وهو أيضاً نفس الطرف الذى يعطى تعليمات لبنكه بفتح الاعتماد لإتمام عملية استيراد الصفقة ، وفى مقابل ذلك ، يلتزم المستورد بسداد قيمة المبالغ التى تطلب منه كغطاء نقدى للاعتماد المستندى بالإضافة إلى العمولات والمصروفات البنكية.

2- بنك المستورد Issuing Bank :

هو ذلك البنك مصدر الاعتماد الذى يلتزم بتنفيذ تعليمات عميله (المستورد) بكل دقة ، ويشمل ذلك إخطار المستفيد من الاعتماد بكافة الشروط التى يطلبها منه موكله طالما كانت فى حدود اللوائح والقوانين المنظمة لعمليات الاستيراد والصرف الأجنبى، وكذا فى حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل. كما يشمل ذلك مطابقة مستندات الشحن الواردة على الاعتماد المستندى فى ضوء الشروط والبيانات الواردة به.

3- المصدر Beneficiary :

وهو الطرف المستفيد من الاعتماد المستندى حيث يرتب له الاعتماد المستندى حقوقاً لصالحه فى ذمة البنك مصدر الاعتماد نتيجة وجود تعاقد بينه وبين المستورد لتصدير صفقة معينة بشروط محددة .

4- بنك المصدر Advising Bank :

وهو ذلك البنك الذى يتولى إخطار المصدر بالاعتماد الوارد إليه من بنك المستورد وهو فى هذه الحالة يعد بمثابة «بنك وسيط» ، وفى كثير من الأحيان

يضيف البنك تعزيزه أو تأييده للاعتماد، وفي هذه الحالة يصبح ملتزماً بالسداد للمصدر باعتباره وكيلاً لبنك المستورد وليس مجرد وسيط.

أنواع الاعتمادات المستندية:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية إلى تصنيفات مختلفة من عدة زوايا نوجزها فيما يلي:

أولاً: من حيث المتعاملين فيها :

يمكن تقسيمها إلى اعتمادات استيراد، واعتمادات تصدير، حيث يطلق عليها «اعتمادات استيراد» من وجهة نظر المستورد، و«اعتمادات تصدير» من وجهة نظر المصدر.

ثانياً: من حيث قوة التعهد :

يتم تقسيمها من هذه الزاوية إلى :

اعتمادات مستندية قابلة للإلغاء Revocable Credit :

وهي اعتمادات يمكن الرجوع فيها، وبالتالي يمكن للبنك الذي فتحه أن يتخلى عن التزامه بتعديله أو إلغائه في أي وقت دون الحاجة إلى إخطار المستفيد (المصدر) . ولذا يعد هذا النوع من أقل أنواع الاعتمادات المستندية تداولاً على الساحة - إن لم يكن أندرها على الإطلاق.

واعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء Irrevocable Credit :

وهي تنطوي على تعهد نهائي، لا رجوع فيه ، من قبل البنك بأن يدفع أو يقبل الكمبيالات المسحوبة عليه أو على المستورد إذا ما قدمت إليه مستندات الشحن اللازمة . ويتخذ هذا النوع من الاعتمادات أحد هذين الشكلين:

- اعتماد غير قابل للإلغاء وغير معزز من قبل بنك المصدر، وفي هذه الحالة يعتبر بنك المصدر مجرد وسيط لاتقع على كاهله أية التزامات تجاه المستفيد .

- اعتماد غير قابل للإلغاء ومعزز من قبل بنك المصدر، وهو من أقوى أنواع

الاعتمادات لأنه يحمل التزاماً مباشراً وقطعياً لارجوع فيه قبل المستفيد من ناحية بنك المستورد فاتح الاعتماد، كما يحمل في نفس الوقت التزاماً من ناحية بنك المصدر بالسداد باعتباره وكيلاً عن بنك المستورد فاتح الاعتماد.

ثالثاً : من حيث الشكل :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث الشكل إلى أربعة أنواع هي:

1- اعتمادات قابلة للتحويل Transferable Credit

وفيها يمكن للمستفيد تحويل الاعتماد لمصلحة مستفيد آخر، ويستخدم هذا الشكل غالباً في حالة كون المستفيد الأول من الاعتماد هو مجرد وكيل للمستورد في بلد المصدر، وبالتالي يفتح الاعتماد لصالحه توطئة لتحويلها إلى المورد الفعلي للصفقة نظير عمولة معينة .

2- اعتمادات خلفية Back to Back Credit

وفيها يقوم المستفيد الأول من الاعتماد - الذي عادة ما يكون مجرد وسيط - بإصدار تعليمات إلى البنك الذي يتعامل معه بأن يفتح لحسابه اعتماد آخر لصالح المورد الحقيقي للصفقة ، وذلك بضمان الاعتماد الأول. يسمى الاعتماد الثاني في هذه الحالة «بالاعتماد الخلفي» ، وشروطه تكون هي نفسها شروط الاعتماد الأول فيما عدا المبلغ والسعر وتاريخ الصلاحية .

3- اعتمادات دائرية Revolving Credit

وهو اعتماد تتجدد قيمته تلقائياً خلال عدد محدد من الفترات الدورية وبنفس الشروط. على سبيل المثال يكون الاعتماد بمبلغ 100000 جنيه وتسرى صلاحيته حتى نهاية شهر يناير على أن يتجدد من تلقاء نفسه لخمس سنوات متتالية. فإن تم استعمال الاعتماد خلال المدة المحددة الأولى، فإنه يتجدد تلقائياً بمبلغ 100000 جنيه خلال الشهر التالي (فبراير) وهكذا دواليك..

4- اعتمادات ضامنة Stand-By L/C

وهي اعتمادات تستخدم كبديل عن خطابات الضمان، حيث يمنع القانون في الولايات المتحدة الأمريكية البنوك من إصدار خطابات ضمان.

رابعاً : من حيث طريقة الدفع :

تنقسم الاعتمادات المستندية من حيث وسيلة الدفع إلى :

1- اعتمادات الدفعة المقدمة Advance Payment Credits:

وفيها يتم سداد نسبة معينة من قيمة الاعتماد تتراوح بين 10% ، 20% للمصدر بمجرد استلامه للاعتماد، على أن يدفع له الباقي عند تقديمه لمستندات الشحن المطابقة لشروط الاعتماد.

2- اعتمادات القبول Acceptance Credits:

وفيها يتم الدفع بموجب كمبيالات يسحبها المصدر إما على المستورد (وفى هذه الحالة يتعين توقيع المستورد على الكمبيالات بما يفيد التزامه بالسداد فى التاريخ المحدد) أو على البنك فاتح الاعتماد (وفى هذه الحالة يتولى البنك التوقيع على الكمبيالات نيابة عن المستورد بما يفيد تعهده بالسداد فى التاريخ المحدد).

3- اعتمادات الاطلاع Sight Credits:

وهي اعتمادات يتم الدفع فيها بمجرد الاطلاع على مستندات الشحن المنصوص عليها فى الاعتماد، بشرط أن تكون مطابقة للمواصفات المحددة سلفاً.

4- اعتمادات الدفع الآجل Differ Payment Credits:

وفيها يتم الاتفاق مسبقاً بين المستورد والمصدر على أن الدفع سيتم أجلاً، وفى هذه الحالة يذكر - ضمن شروط الاعتماد - أن الدفع سيتم بعد فترة محددة من تاريخ شحن البضاعة أو تقديم المستندات . ويقوم المصدر فى تاريخ استحقاق الدين بصرف القيمة من البنك معززة الاعتماد الذى يقوم بدوره بخصم القيمة من حساب البنك فاتح الاعتماد طبقاً لترتيبات متفق عليها.

خامساً من حيث طريقة الشحن :

هناك بعض الاعتمادات التي تسمح بشحن البضاعة المتفق عليها على عدة شحنات في تواريخ مختلفة خلال فترة سريان صلاحية الاعتماد، بينما يوجد نوع آخر من الاعتمادات لا يتم فيها السماح بالشحن الجزئي، بمعنى أن يتم الشحن دفعة واحدة . وهناك نوع ثالث من الاعتمادات يسمح بشحن البضاعة إلى بلد معين توطئة لإعادة شحنها إلى بلد المستورد، ويتم ذلك في حالة إذا ما كانت بلد المستورد بدون سواحل كما هو الحال بالنسبة لسويسرا. أخيراً يوجد نوع رابع من الاعتمادات المستندية لا يتم فيه السماح على الإطلاق بتغيير الباكهة أو الميناء أو إعادة شحن البضاعة .

مستندات الشحن :

هي مجموعة المستندات التي يشترط المستورد أن يتم الدفع بموجبها للمصدر. والجزء التالي نخصه لاستعراض أهم تلك المستندات:

أ- مستندات النقل Transport Documents :

وهي المستندات الخاصة بنقل البضاعة المشحونة إما براً (بالسكك الحديدية أو جواً (بالطائرات) ، أو بحراً (بالبواخر) . إلا أن الشحن البحري عموماً يعد الوسيلة الأكثر شيوعاً للنقل على مستوى التجارة الخارجية ، ومن هنا تمثل «بوالص الشحن البحري» أهم المستندات على الإطلاق.

بوليصة الشحن، هي بمثابة عقد بين المصدر وبين الجهة التي يعهد إليها بنقل وشحن البضاعة إلى المستورد، وترجع أهميتها كمستند إلى كون حائزها يعد هو مالك البضاعة المشحونة .

ولبوليصة الشحن أهمية كبرى بالنسبة للبنك حال تمويله الاعتماد المستندي، فحيث أن بوليصة الشحن هي سند الحيازة للبضائع المشحونة ، لذلك يشترط البنك أن تكون البوليصة صادرة باسمه أو لأمره، أو أن تكون مظهره لأمره.

ب- المستندات التجارية Commercial Documents :
وتشمل المستندات التالية :

1- الفاتورة التجارية Commercial Invoice

وهي مستند يتم فيه تحديد قيمة البضاعة ، والمبلغ الذي سيقوم المراسل بدفعه للمصدر والذي يساوى قيمة الاعتماد المستندى أو أقل منه.

2- شهادة التحليل Manufacture's Analysis Certificate :

وهي مستند يتم فيه الشهادة بخلو البضاعة (تحديداً بعض أنواع من المعادن) من الشوائب، أو أن العناصر المكونة للبضاعة تتفق والنسب المنصوص عليها فى الاعتماد المستندى.

3- شهادة المراجعة Inspection Certificate :

وهي شهادة تقدمها مكاتب متخصصة فى مراجعة البضاعة قبل شحنها للتأكد من استيفاء المصدر للمواصفات والنسب الخاصة بالبضاعة وطريقة تغليفها بشكل يحافظ قيمتها ولايعرضها للتلف أو التلف.

4- كشوف الوزن والتعبئة Packing & Specification List :

وهي مستندات تحدد محتويات الصناديق أو البالات الخاصة بالبضاعة المشحونة . هذه المستندات مهمة جداً للمستورد باعتبارها الدليل القاطع على ما تحتويه الصناديق أو البالات من بضاعة ، وبالتالي فعدم وجودها يترتب عليه ضرورة فتح الصناديق أو البالات لإنهاء الإجراءات الجمركية مما قد يترتب عليه تعريض محتوياتها للتلف أو السرقة .

ج- مستندات التأمين Insurance Documents :

لتلافى ما قد يتعرض له البضاعة فى أثناء النقل البرى أو البحرى أو الجوى من مخاطر تؤدي إلى تلف كلى أو جزئى لها (من أمثلة ذلك التخزين السيء، السرقة ، الحريق...إلخ) يقوم المصدر بالتأمين على البضاعة لدى إحدى شركات

التأمين، حيث يدفع مبلغاً متفق عليه يتعهد بموجبه شركة التأمين بدفع بدفع تعويضات محددة عن الإضرار التي قد تلحق بالبضاعة في أثناء الرحلة . ونظراً لأهمية التأمين - وبالأخص في حالة النقل البحري - لذا تعد وثيقة التأمين هي أحد المستندات الهامة عند فتح الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد أو تصدير بضاعة.

د- مستندات التمويل Financing Documents :

في بعض الأحيان لا يستطيع المستورد سداد كافة الثمن نقداً للمصدر، لذا فإنه يلجأ للشراء بالأجل مقابل تحرير كمبيالة بالدين المتبقى عليه . وعند فتح الاعتماد يقوم المستورد بالحصول على توقيع بنكه بقبول الكمبيالة ، وبالرغم من ذلك الضمان المقدم من بنك المستورد ، إلا أن المصدر غالباً لا يكتف بذلك، ويطلب تعزيز إضافي بقبول الكمبيالة من أحد البنوك المحلية ببلده ضماناً لتحصيل قيمة الصفقة محل الاعتماد المستندي. وعلى ذلك تعد الكمبيالات أحد المكونات الأساسية لمستندات الشحن.

هـ- مستندات أخرى Other Documents :

1- شهادة المنشأ Certificate of Origin :

وهي شهادة تصدر عن المنتج أو المصدر يتم فيها بيان جنسية ومنشأ البضاعة المشحونة ثم يتم اعتمادها من الغرفة التجارية لدولة المصدر ، وكذا من سفارة بلد المستورد في دولة المصدر.

4- الشهادة الصحية Health Certificate :

وهي شهادة تصدر من الجهات المسنولة بدولة المصدر بخلو البضاعة المشحونة من الآفات أو الديدان، ويصلاحياتها للاستعمال الآدمي، ولم يدخل في تكوينها أي مكونات ضارة. وفي حالة استيراد لحوم تنص الشهادة على أنه تم الكشف على الحيوانات قبل ذبحها للتأكد من سلامتها.

الدورة المستندية والمحاسبية للاعتمادات المستندية:

يمكننا الخوض في هذا الموضوع من خلال التفرقة بين حالتين هما:
الاعتمادات المستندية للاستيراد، والاعتمادات المستندية للتصدير، وذلك على النحو التالي:

أ- الاعتمادات المستندية للاستيراد:

- بعد إتمام الاتفاق على تفاصيل الصفقة بين كل من المستورد والمصدر الأجنبي يتقدم المستورد إلى أحد البنوك المحلية لفتح اعتماد مستندي بقيمة الصفقة لصالح المصدر. بعد الاطلاع على صورة الفاتورة المبدئية وترخيص الاستيراد يقوم المستورد بملء طلب فتح الاعتماد على النموذج المطبوع المخصص لهذا الغرض.

يعد طلب فتح الاعتماد بمثابة العقد بين البنك وعميله، ولهذا تعطى له البنوك أهمية خاصة فيما يتعلق باستيفاء بياناته بدرجة عالية من الدقة . يتضمن طلب فتح الاعتماد البيانات الأساسية التالية :

- نوع الاعتماد.
- اسم وعنوان المستفيد بالخارج .
- اسم البنك الخارجي في بلد المستفيد.
- قيمة الاعتماد الإجمالية ، ونوع العملة ، وسعر التسليم لبيان ما إذا كان يشتمل مصاريف الشحن والتأمين أم لا.
- نوع وكمية البضاعة .
- اسم ميناء الشحن وميناء الوصول.
- أجل سريان الاعتماد لكل من الشحن وتقديم المستندات.
- المستندات المطلوبة والتي يتم الصرف بمقتضاها.
- شروط الشحن وإعادة الشحن.
- مدى إمكانية تحويل الاعتماد من عدمه.

وتنيل استمارة طلب فتح الاعتماد بتوقيع العميل وقبوله للشروط والأحكام العامة المطبوعة خلف الاستمارة والتي يتمثل أهمها فى التصريح للبنك بخصم قيمة الدفعات والمصاريف والعمولات من حساب العميل، وإخلاء مسئولية البنك عن صحة المستندات أو إعدادها أو استيفائها أو فقدها. ويرفق بنموذج طلب فتح الاعتماد مجموعة من المستندات أهمها الفاتورة المبدئية بقيمة الصفقة ، والترخيص باستيراد البضاعة الواردة بتلك الفاتورة .

- يتعين قيام المستورد بالتوقيع على إقرار بتفويض البنك بسداد قيمة الصفقة بعد مراجعة المستندات ودرجة مطابقتها لشروط فتح الاعتماد المستندى دون الرجوع إليه.

- يفتح ملف خاص بالاعتماد برقم محدد من أرشيف البنك ، ويثبت عليه البيانات التعريفية بالاعتماد مثل: رقم الاعتماد - البنك المفتوح عليه ، البنك المغطى، تاريخ فتح الاعتماد، نسبة تغطية العميل المستورد، تاريخ نهاية صلاحية الاعتماد. ويدرج بالملف طلب فتح الاعتماد والفاتورة المبدئية ، وترخيص الاستيراد، وتفويض العميل للبنك بسداد قيمة الاعتماد.

- يتم عرض الملف على إدارة البنك لاعتماد الموافقة على فتح الاعتماد وتحديد نسبة الغطاء النقدى ونوع العملة التى سيتم التغطية بها من قبل المستورد.

- بمجرد اعتماد الموافقة من إدارة البنك يقوم قسم الاعتمادات المستندية بإبلاغ مراسله فى الخارج (بنك المصدر) بكافة بيانات الاعتماد المفتوح لصالح المصدر مع إعطائه صلاحيات بخصم قيمة الاعتماد من حساب البنك عند دفع القيمة بالاطلاع حال مطابقته للشروط.

- يتم تسجيل بيانات الاعتماد المفتوح فى سجل الاعتمادات المستندية للاستيراد ومنه يتم إثبات القيود المحاسبية التالية بسجل اليومية المركزية للبنك:

* إثبات قيد نظامى يفتح الاعتماد بكامل القيمة بالعملية المحلية :

xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد

xx ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد

* إثبات خصم قيمة الغطاء والعملية والمصرفيات

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ احتياطي غطاء اعتمادات مستندية للاستيراد

xx ح/ عمولة ومصرفيات اعتمادات مستندية للاستيراد

- عند وصول المستندات من بنك المصدر إلى بنك المستورد، يتم فحصها ومطابقتها لشروط الاعتماد، وبمجرد التأكد من ذلك يتم شراء العملات الأجنبية اللازمة لسداد قيمة الاعتماد باستخدام احتياطي الغطاء الذي سبق خصمه من حساب العميل عند فتح الاعتماد مع استكمال أى فروق من حساب العميل، ثم يتم تحويل المبلغ لبنك المصدر لحساب المصدر (ينطبق ذلك بالطبع فى حالة الاعتمادات المستندية بالاطلاع) بعدها يتم إثبات القيود التالية بسجلات اليومية المركزية للبنك :

* إثبات شراء العملات الأجنبية باستخدام الغطاء المحتجز مع استكمال الباقي وخصم العمولة :

xx ح/ احتياطي غطاء اعتمادات مستندية

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)

xx ح/ العملات الأجنبية

xx ح/ عمولة تحويل عملات أجنبية

* إثبات تحويل قيمة الاعتماد إلى بنك المصدر:

xx ح/ العملات الأجنبية

xx ح/ المراسلين

- * إثبات إلغاء القيد النظامى بفتح الاعتماد:
- xx ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد
- xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد
- يتم إخطار المستورد بوصول المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، حيث يتقدم لاستلامها توطئة لتخليص البضاعة فى الميناء.
- نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه فى حالة الاعتمادات المستندية الآجلة لا يتم تسليم المستندات للمستورد إلا بعد قبوله الكمبيالة المرفقة بالمستندات لصالح المصدر كما يضيف البنك توقيعه عليها، ثم يحتفظ بها لحين حلول أجل استحقاقها أو إرسالها للمصدر بناء على تعليماته. فى هذه الحالة تثبت القيود التالية بدلاً من القيود الخاصة بالاعتمادات المستندية بالاطلاع والسابق بيانها فى الفقرة السابقة:
- * إثبات قيد نظامى بقبول المستورد لكمبيالة المصدر:
- xx ح/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات
- xx ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات
- * إثبات خصم عمولة قبول الكمبيالات من حساب المستورد :
- xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء
- xx ح/ عمولة قبول كمبيالات
- * إثبات إلغاء القيد النظامى بفتح الاعتماد :
- xx ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد
- xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد
- قبل حلول تاريخ استحقاق الكمبيالة بأسبوعين ، يتم إخطار المستورد بتاريخ استحقاق الكمبيالة حتى يتمكن من تغطية حسابه كى يتمكن البنك من سداد قيمة الكمبيالة للمصدر.

- عند حلول أجل استحقاق الكمبيالة ، يتم شراء العملات الأجنبية اللازمة للوفاء بقيمتها، وذلك خصماً من الحساب الجارى للمستورد، ثم يتم تحويل قيمة الكمبيالة لبنك المصدر لحساب المصدر. وتثبت القيود المركزية التالية بسجلات البنك :

* إثبات شراء العملات الأجنبية وخصم العمولة

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء

xx ح/ العملات الأجنبية

xx ح/ عمولة تحويل عملات أجنبية

* إثبات تحويل قيمة الكمبيالة لبنك المصدر:

xx ح/ العملات الأجنبية

xx ح/ المراسلين

* إثبات إلغاء القيد النظامى بقبول الكمبيالة :

xx ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات

xx ح/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات

يتم إثبات انتهاء عملية تنفيذ الاعتماد المستندى بسجل الاعتمادات المستندية للاستيراد.

ب- الاعتمادات المستندية للتصدير:

اعتمادات التصدير هي الوجه المقابل لاعتمادات الاستيراد بمعنى أن الاعتماد المفتوح في بنك مصرى لاستيراد بضاعة من سويسرا مثلاً يعد اعتماد استيراد في مصر بينما يعتبر اعتماد تصدير في سويسرا، أما الاعتماد المفتوح في فرنسا مثلاً لاستيراد بضاعة من مصر فيعد اعتماد استيراد في فرنسا، واعتماد تصدير بالنسبة لمصر. وتتلخص الدورة المستندية والمحاسبية لاعتمادات التصدير على النحو التالى:

- بناء على اتفاق مسبق بين مصدر ومستورد على تفاصيل صفقة محددة بمقتضى فاتورة مبدئية يصل لبنك المصدر إخطاراً من بنك المستورد بفتح اعتماد مستندى لصالح المصدر، وبناء على المستندات المتوافرة يتم فتح اعتماد مستندى للتصدير لحساب عميله المصدر.
- يقوم البنك بإخطار عميله المصدر بشروط وبيانات الاعتماد الواردة من بنك المستورد ويقوم بتسليمه أصل الاعتماد بينما يحتفظ البنك بالصورة . كما يقوم البنك بفتح ملف برقم من الأرشفة خاص بالاعتماد المستندى للتصدير يسجل عليه شروط وبيانات الاعتماد ويحتفظ داخله بصورة الاعتماد وإيصال من المصدر باستلامه أصل الاعتماد.
- يتم تسجيل بيانات وشروط الاعتماد فى سجل الاعتمادات المستندية للتصدير، ومنها يتم إثبات قيد نظامى بقيمة الاعتماد فى سجل اليومية المركزية للبنك على النحو التالى:
- * إثبات قيد نظامى بقيمة الاعتماد المستندى للتصدير.
- xx ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية للتصدير.
- xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للتصدير
- عند استلام البنك مستندات تصدير البضاعة مطابقة لشروط الاعتماد يتم إخطار بنك المستورد بذلك وإرسالها بالبريد.
- يقوم البنك بتنفيذ تعليمات بنك المستورد فيما يتعلق بكيفية سداد قيمة الاعتماد (بالإطلاع أو بالأجل) ، وفى حالة الاعتماد بالإطلاع يتم سداد قيمة الاعتماد للمصدر كما يتم التسوية مع بنك المستورد بالعملات الأجنبية ويلغى القيد النظامى بفتح الاعتماد على النحو التالى:

* إثبات سداد قيمة الاعتماد للمصدر خصماً من حساب المراسلين:
xx ح/ المراسلين

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء
xx ح/ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير
* إثبات تسوية العملات الأجنبية مع بنك المستورد:
xx ح/ العملات الأجنبية
xx ح/ المراسلين

* إثبات إلغاء القيد النظامي بفتح اعتماد التصدير:
xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للتصدير
xx ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية للتصدير

أما في حالة الاعتماد الآجل فيتسلم البنك مع المستندات المطلوبة كمبيالة المصدر حيث يقوم البنك بإرسالها لبنك المستورد لقبولها بواسطة المستورد وإعادتها أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وبمجرد إخطار البنك بقبول المستورد للكمبيالة مع إضافة توقيع بنك المستورد عليها يثبت قيد نظامي بقبول الكمبيالة كما يلغى القيد النظامي الخاص بفتح الاعتماد على النحو الموضح فيما يلي:

* إثبات قيد نظامي بقبول المستورد للكمبيالة مع إضافة توقيع بنك المستورد عليها كضمان:

xx ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات
xx ح/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات

* إلغاء القيد النظامي بفتح الاعتماد:
xx ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للتصدير
xx ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية للتصدير

عند حلول أجل استحقاق الكمبيالة ، يتم استلام قيمتها من بنك المستورد ثم إعادة سداد القيمة للمصدر ، وهو ما يستدعى إثبات القيود التالية بسجلات اليومية المركزية لبنك المصدر:

* إثبات سداد قيمة الكمبيالة للمصدر خصماً على حساب بنك المستورد:

xx ح/ المراسلين

xx ح/ الحسابات الجارية للعملاء

xx ح/ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير

* إثبات تسوية العملات الأجنبية مع بنك المستورد:

xx ح/ العملات الأجنبية

xx ح/ المراسلين

* إلغاء القيد النظامي بقبول الكمبيالة :

xx ح/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات

xx ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات

تعديل أحد شروط الاعتماد المستندي أو تجديد صلاحيته :

أحياناً يتطلب الأمر إدخال تعديل في أحد شروط الاعتماد المستندي أو مد أجل سريانه نتيجة ظروف وجود معوقات أمام تجهيز البضاعة محل الصفقة .

إذا طرأت أحداث تستوجب إدخال تعديل شروط الاعتماد من قبل المصدر فإنه يتصل بالمستورد ويطلب منه تعديل هذا الشرط عن طريق البنك فاتح الاعتماد. وبطبيعة الحال لا بد من موافقة المستورد على إجراء ذلك التعديل. يتم قيام البنك فاتح الاعتماد بإجراء التعديل المطلوب بناء على طلب مقدم (على نموذج خاص) من قبل المستورد ، وذلك بعد التأكد من تعديل ترخيص الاستيراد إذا ما كان الأمر يتطلب ذلك ، ثم يقوم البنك بإخطار المصدر بتلك التعديلات.

أما تجديد صلاحية الاعتماد المستندي فتحدث عندما يعجز المصدر عن

توريد البضاعة للمستورد خلال فترة سريان الاعتماد، وهنا يتعين على المستورد أن يتقدم بطلب للبنك لتجديد صلاحية الاعتماد، فإذا ما وافق البنك فإنه يبلغ المصدر بذلك باستخدام نماذج خاصة .

نلفت نظر قارئنا الكريم إلى أنه في حالة تعديل أحد شروط الاعتماد المستندي أو تجديد صلاحيته يقوم البنك بخصم عمولة عن تعديل كل بند من بنود الاعتماد أو تجديد صلاحية الاعتماد، وكذا مصروفات إبلاغ المصدر بالبريد أو الفاكس أو التلكس وذلك من حساب العميل المستورد.

مثال:

- العمليات التالية تمت بقسم الاعتمادات المستندية بالبنك التجارى الدولى:
- فى 3/7 طلب رجل الأعمال أسامه سلطان من البنك التجارى الدولى فتح اعتماد مستندى غير قابل للإلغاء مسدد بالكامل لاستيراد لحوم مجمدة بمبلغ 200000 دولار (بسعر خمسة جنيهات للدولار) من شركة Buffalo الأمريكية. وقد تم خصم عمولة البنك (1%) ومصاريف فتح الاعتماد (1000 جنيه) وقيمة الغطاء بالكامل من الحساب الجارى الدائن لرجل الأعمال طرف البنك.
 - فى 3/14 تسلم البنك مستندات الشحن من البنك الأمريكى المراسل (City Bank) وتأكد من مطابقتها لشروط فتح الاعتماد، وبناء عليه تم تدبير العملات الأجنبية اللازمة (الدولار) حيث بلغت عمولة استبدال العملة 1.5% ، وتم تحويل القيمة بالدولار لشركة Buffalo عن طريق البنك المراسل.
- والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بسجلات البنك التجارى الدولى بالقاهرة.

الحل

1000000	1000000	ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد قيد نظامي بفتح اعتماد مستندي للاستيراد	3/7
100000 1000	11000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد ح/ مصروفات فتح اعتمادات مستندية قيد خصم قيمة العمولة والمصروفات	
1000000	1015000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ العملات الأجنبية ح/ عمولة تحويل عملات أجنبية قيد شراء العملات الأجنبية اللازمة لفتح الاعتماد	3/14
1000000	1000000	ح/ العملات الأجنبية ح/ المراسلين قيد تحويل قيمة الاعتماد للبنك المراسل	
1000000	1000000	ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد قيد إلغاء القيد النظامي	

مثال:

فى المثال السابق، بفرض أن الاعتماد غير مسدد بالكامل، ولذا فقد تم خصم الغطاء بنسبة 60٪.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بسجلات البنك التجارى الدولى.

الحل

القيود بسجلات البنك التجارى الدولى بالقاهرة (بنك المستورد)

1000000	1000000	ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد	3/7
1000000		ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد	
		قيد نظامى بفتح اعتماد مستندى للاستيراد	
600000	611000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
10000		ح/ احتياطي غطاء اعتمادات مستندية للاستيراد	
1000		ح/ عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد	
		ح/ مصروفات فتح اعتمادات مستندية للاستيراد	
		قيد خصم قيمة الغطاء والعمولة والمصروفات	
	600000	ح/ احتياطي غطاء اعتمادات مستندية للاستيراد	
	415000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
1000000		ح/ عملات أجنبية	
15000		ح/ عمولة تحويل عملات أجنبية	
		قيد شراء العملة الأجنبية اللازمة لفتح الاعتماد	
	1000000	ح/ العملات الأجنبية	
1000000		ح/ المراسلين	
		قيد تحويل قيمة الاعتماد للبنك المراسل	
	1000000	ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد	
1000000		ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد	
		قيد إلغاء القيد النظامى	

مثال

العملية التالية تمت بقسم الاعتمادات المستندية بالبنك المصرى المتحد خلال شهر مارس 2009:

- فى 3/7 طلبت إحدى الشركات الأمريكية - من خلال City Bank - فتح اعتماد مستندى للتصدير بالاطلاع لحساب شركة BTM للملابس الجاهزة بالعاشر من رمضان، وذلك لتصدير صفقة بدل وقمصان رجالي بمبلغ 40000 دولار أمريكى باعتبار أن سعر الدولار فى تاريخه يبلغ خمسة جنيهاً للدولار الواحد.

- فى 3/17 قدمت شركة BTM مستندات شحن الصفقة كاملة ومطابقة لشروط الاعتماد، ولذا فقد أضاف البنك قيمة الاعتماد لحساب الشركة الجارى لديه بعد خصم عمولة 1.5%.

- فى 3/27 تسلم البنك إخطاراً من City Bank بتسوية العملات الأجنبية الخاصة بالصفقة .

المطلوب: إثبات القيود المركزية بسجلات اليومية العامة للبنك المصرى المتحد.

الحل

200000	200000	ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية للتصدير ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للتصدير قيد نظامي بقيمة الاعتماد المستندي لحساب شركة BTM	3/7
197000 3000	200000	ح/ المراسلين ح/ الحسابات الجارية للعملاء ح/ عمولة اعتمادات مستندية للتصدير قيد سداد قيمة الاعتماد لشركة BTM خصماً من حساب البنك المراسل City Bank	3/17
200000	200000	ح/ العملات الأجنبية ح/ المراسلين قيد تسوية العملات الأجنبية مع City Bank	3/27
200000	200000	ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للتصدير ح/ التزامات المراسلين عن اعتمادات مستندية للتصدير قيد إلغاء القيد النظامي بفتح الاعتماد	

مثال

العمليات التالية تمت بقسم الاعتمادات المستندية بالبنك الوطنى المصرى
خلال عام 2009:

1- فى 5/7 تم فتح اعتماد مستندي بمبلغ 100000 دولار (بسعر 6 جنيه للدولار)
لاستيراد قطع غيار سيارات من شركة جنرال موتورز الأمريكية لحساب
المستورد طارق صلاح بالشروط التالية :

* قبول طارق صلاح كمبيالة بالمبلغ تسدد بعد 3 شهور من وصول
مستندات الشحن.

* تبلغ عمولة البنك 1.5% ومصاريف فتح الاعتماد 750 جنيه، وعمولة قبول
الكمبيالة 500 جنيه.

- 2- فى 5/11 ورد إخطار يفيد قبول البنك المراسل Off-America Bank لكمبيالة المستورد طارق صلاح.
- 3- فى 5/17 تم إبلاغ المستورد طارق صلاح بوصول مستندات الشحن المطابقة بشروط الاعتماد كما تم إخطاره بضرورة تغطية حسابه الجارى بقيمة الكمبيالة حتى يتمكن البنك من سدادها فى تاريخ استحقاقها.
- 4- فى 8/17 قام البنك بشراء العملات الأجنبية اللازمة ، وتحويل قيمة الكمبيالة للبنك الأمريكى لحساب شركة جنرال موتورز وقد بلغت عمولة استبدال العملات الأجنبية 2٪.
- والمطلوب : القيود اللازمة بسجلات اليومية المركزية للبنك الوطنى المصرى.

الحل

600000	600000	ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد	5/7
		ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد	
		قيد نظامي بفتح اعتماد مستندي باسم طارق صلاح	
	10250	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
9000		ح/ عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد	5/11
500		ح/ عمولة قبول الكمبيالة	
750		ح/ مصروفات فتح الاعتماد	
		قيد خصم العمولات والمصروفات الخاصة بفتح الاعتماد	
600000	600000	ح/ التزامات العملاء عن قبول كمبيالات	5/11
		ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات	
		قيد نظامي بقبول طارق صلاح وبنك المراسل للكمبيالة	
	600000	ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية للاستيراد	
600000		ح/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية للاستيراد	8/17
		إلغاء القيد النظامي بفتح الاعتماد	
600000	612000	ح/ الحسابات الجارية للعملاء	
		ح/ العملات الأجنبية	
		ح/ عمولة استبدال عملات أجنبية	
		قيد شراء العملاء الأجنبية وخصم العمولة	
600000	600000	ح/ العملات الأجنبية	8/17
		ح/ المراسلين	
		قيد تحويل القيمة للبنك الأمريكي	
		ح/ التزامات المراسلين عن قبول كمبيالات	
600000	600000	ح/ التزامات العملاء عن قبول الكمبيالة	8/17
		إلغاء القيد النظامي بقبول الكمبيالة	

الفصل الثالث Chapter 3

الاستثمارات ففى الأوراق المالية Investment Securities

فى الفصل السابق، تعرضنا لعمليات منح الائتمان للعملاء بصفة مباشرة من خلال القروض النقدية وغير النقدية . وفى هذا الفصل نناقش وسيلة أخرى لمنح الائتمان عن طريق شراء الأسهم والسندات وغيرها من استثمارات الأوراق المالية ، حيث تتحول العلاقة بين البنك والمقترض إلى علاقة غير مباشرة حيث يقوم البنك بالشراء من خلال وسيط مالى أو سمسار بدلاً من التعامل بصفة شخصية مباشرة مع المقترض نفسه ، فالاستثمارات المالية فى جوهرها تعد ديناً يعاد رده ثانية فى تاريخ محدد مستقبلاً ، وذلك بعوائد دورية معينة .

يمكن إيجاز أوجه الشبه بين الائتمان المباشر والاستثمارات المالية فى الآتى⁽⁴⁶⁾ :

- * كلاهما يعبر عن عملية إقراض أموال من البنك للمقترض.
- * فى كلا النوعين يحصل البنك على عائد فى صورة فائدة أو توزيعات أو غيرها.
- * سيعيد المقترض سداد المبلغ المقترض فى تاريخ الاستحقاق.
- * كلاهما يعبر عن توظيف لموارد البنك .

إلا أن ذلك لا يغفل أن هناك أوجه اختلاف بين مجالى الاستثمار يمكن إيجازها فى الآتى⁽⁴⁷⁾ :

- * من حيث طبيعة التعاقد ، تتم عملية منح الائتمان بناء على اتفاق مباشر بين البنك والمقترض تتحدد فيه قيمة القرض ومعدل الفائدة والضمانات المطلوبة. أما في حالة الاستثمار في الأوراق المالية فلا يوجد اتفاق مباشر بين البنك وبين المنظمات المصدرة لتلك الأوراق، وعادة ما تتحدد القيمة الاسمية للورقة وعوائدها من قبل الجهة المصدرة لها دون أى تدخل من المشتري.
- * من حيث مكونات العائد، فالعائد في حالة الاستثمار في الأوراق المالية لا يتمثل فقط في الفوائد أو التوزيعات من الأرباح ، وإنما يمتد أيضاً ليشمل الأرباح أو الخسائر الرأسمالية التي تنشأ من جراء ارتفاع أو انخفاض القيمة السوقية للورقة عن القيمة التي سبق أن اشترت بها. أما القروض فليس لها قيمة سوقية ، ويقتصر العائد فيها على الفائدة المحددة سلفاً.
- * من حيث مخاطر التسويق، يمكن القول بأن الأوراق المالية أقل تعرضاً لمخاطر التسويق، إذ أن لها سوقاً تباع فيه وتشتري، مما يتيح لحاملها فرصة تحويلها إلى نقدية في أى وقت يشاء بعكس الحال فيما يتعلق بالقروض التي يصعب استرداد قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها نتيجة عدم وجود سوق للقروض، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الفائدة على القروض بالمقارنة بمعدلاتها على السندات تطبيقاً لفكرة العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر.
- * من حيث هدف الاستثمار، بينما تخدم القروض هدف الربحية ، تخدم الأوراق المالية هدفى الربحية والسيولة معاً ، ويرجع ذلك كما سبق الإشارة ، إلى سهولة تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى نقدية سائلة عن طريق بيعها في السوق الثانوى.

مكونات محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية:

تتعدد الأصول المكونة لمحفظة الأوراق المالية بالبنك التجارى، وتختلف في أجالها، بفرض تحقيق هدف مزدوج هو تكوين خط دفاعى وقائى لاحتياطيات السيولة النقدية بجانب تحقيق عائد مناسب لعملية الاستثمار. ويمكن تصنيف تلك الاستثمارات إلى المجموعات التالية :

- أوراق مالية حكومية .
- أوراق مالية مضمونة من الحكومة .
- أوراق مالية غير حكومية .
- الاستثمارات المباشرة .
- صناديق الاستثمار .

وفيما يلي استعراض موجز لطبيعة كل مجموعة من تلك الاستثمارات المالية:

أ- الأوراق المالية الحكومية :

وهي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها ، ومن أبرز أشكالها :
أذون الخزنة ، والسندات الحكومية .

1- أذون الخزنة :

وهي صكوك تصدرها - في مصر - وزارة المالية في شكل أذون قصيرة الأجل تصرف لحاملها عند حلول أجل استحقاقها، وذلك بغرض تغطية الإنفاق الحكومي الذي تعجز عن تمويله الموارد السيادية والإيرادات العامة .

وتعد أذون الخزنة من بين الاستثمارات ضئيلة المخاطر - إن لم تكن عديمة المخاطر - حيث تكون مضمونة تماماً من الدولة بجانب إمكان إعادة خصمها لدى البنك المركزي عند الضرورة ، وذلك دون قيد ولا شرط، ويعد ذلك مبرراً منطقياً لانخفاض معدل العائد منها بصورة ملحوظة⁽⁴⁸⁾ .

2- السندات الحكومية :

وهي السندات التي تصدرها الدولة ، وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض الأغراض الخاصة كالمشروعات الإنتاجية أو الإنمائية (سندات القرض الوطني - سندات قروض الإنتاج - سندات التنمية) ، أو لتمويل الإنفاق العسكري في أوقات الحروب والتعبئة العامة (سندات الجهاد) .

يتراوح أجل هذه السندات بين خمس إلى عشر سنوات، إلا أنه عادة ما يتم استهلاكها تدريجياً بحيث يتم سداد عدد منها في كل عام بطريق الاقتراع⁽⁴⁹⁾ .

وتعد هذه الصكوك من بين الاستثمارات المضمونة التي ينخفض حجم مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى، بالإضافة إلى إمكان بيعها في البورصة أو للبنك المركزي، كما أن عائدها يعد أعلى من مثيله في أذون الخزانة⁽⁵⁰⁾.

ب- الأوراق المالية المضمونة من الحكومة :

وهي أوراق مالية تصدرها وحدات قطاع الأعمال العام المصرية ، ويتم ضمانها من قبل الدولة من حيث سداد قيمتها وفوائدها في حالة السندات، أو من حيث ضمان حد أدنى من الأرباح في حالة الأسهم (كأسهم شركة الحديد والصلب - وأسهم الفنادق المملوكة للقطاع العام).

وبدیهی أن تلك النوعية من الأوراق المالية تكون منخفضة المخاطر نسبياً بالمقارنة بالأوراق المالية غير المضمونة من الحكومة⁽⁵¹⁾.

ج- الأوراق المالية غير الحكومية :

وتشمل الأسهم والسندات الصادرة عن كافة منظمات الأعمال غير الحكومية، وبطبيعة الحال تزداد المخاطر المحيطة بهذه الأوراق وإن كان ذلك يعنى في أغلب الأحوال زيادة معدلات العائد من ورائها.

وتعرف الأسهم بأنها حصص في ملكية منشأة أو شركة ، وهو استثمار يحظى بمعدلات عائد مرتفعة في نظير مخاطره العالية ، إذ لا يمكن استرداد الأموال المستثمرة فيه إلا عند تصفية الشركة أو بالبيع في سوق الأوراق المالية⁽⁵²⁾.

أما السندات فهي حصص في قرض طويل الأجل، وهو استثمار يتوقف معدل العائد منه على مدى سلامة المركز المالي للشركة مصدرة القرض، وهو عموماً يزيد عن مثيله في الأوراق المالية الحكومية ، وإن كان يقل عما هو الحال بالنسبة للعائد من الأسهم ، وتختلف الأسهم العادية عن السندات في ثلاث جوانب هامة هي⁽⁵³⁾ :

* من حيث درجة استقرار العائد، يحصل حملة السندات على قدر محدد من الفوائد في تواريخ محددة بصرف النظر عن نتيجة أعمال المنشأة التي أصدرتها. أما حملة الأسهم فيحصلون على نصيب في توزيعات الأرباح طبقاً لقرار مجلس الإدارة في توزيع الأرباح من عدمه ، وفي حالة تحقيق خسائر عادة لا يحصلون على شيء بالمرّة .

* من حيث مخاطر انخفاض القيمة السوقية ، عادة ما تكون التقلبات في القيمة السوقية للأسهم أكبر بكثير من التقلبات في القيمة السوقية للسندات، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تقلب العائد الدوري الناتج عن الأسهم بدرجة أكبر من السندات.

* من حيث مخاطر الإفلاس، يعد السند صك مديونية يضمن لحامله أولوية في الحصول على قيمته عند تصفية المنشأة بعكس الحال بالنسبة للسهم الذي يعد صك ملكية ، وهذا معناه تأجيل حصول حامله على مستحقاته عند التصفية إلى حين سداد كافة مستحقات الغير.

د- الاستثمارات المباشرة:

ويقصد بها قيام البنك بالمساهمة في تكوين المشروعات الجديدة عند تداول أوراق المشروع لأول مرة ، بل قد يصل الأمر إلى حد إسهم البنك في الدراسات الأولية الخاصة بالمشروع، ويقوم بالترويج لفكرته . عادة ما تكون المساهمة في شكل شراء حصة من أسهم المشروع، يطلق عليها «أسهم السيطرة»، وهي تعكس ظاهرة البنوك القابضة للشركات التي بدأتها عالمياً البنوك الألمانية ، وفي مصر بنك مصر⁽⁵⁴⁾ ، وفي كل الأحوال ينظر لتلك المساهمة باعتبارها إضافة جديدة لموارد المجتمع.

هـ- صناديق الاستثمار:

يختلف دور البنك باعتباره مستثمراً تقليدياً لأموال ومدخرات العملاء ، عن دوره كمستثمر لأموال ومدخرات هؤلاء العملاء ولكن بصفة كونه أميناً للاستثمار.

ففى الحالة الأولى يتلقى البنك إيداعات العملاء ليعاود توظيفها فى مجالات استثمار مختلفة لاتخرج عن إقراضها للمنتجين، أو استخدامهما فى عمليات خصم الأوراق التجارية ، أو فى شراء أوراق مالية . والعائد على البنك فى هذه الحالة يتمثل فى الفرق بين ما يحصل عليه من فوائد وتوزيعات على مجالات الاستثمار الثلاثة ، وبين ما يتحمله من فوائد وأعباء على الودائع أو غيرها⁽⁵⁵⁾ .

أما فى الحالة الثانية - أى فى حالة قيام البنك بأداء وظيفة أمين استثمار - يقوم البنك بإدارة أموال العملاء أو استثمارها لهم سواء كان ذلك بصورة مباشرة عندما يرتبط البنك معهم بعقد لإدارة أموالهم واستثمارها لصالحهم أو لصالح من يحددونه من منتفعين ، أو عندما يستثمر نقودهم فى محفظة أوراق مالية لأحد صناديق الاستثمار التى يقوم بتكوينها وإدارتها فى نفس الوقت. أو بصورة غير مباشرة عندما يكون له علاقة باستثمار تلك الأموال، ولكن لا يرتبط بأصحابها بعلاقة مباشرة ، وذلك عندما يكون أميناً للاستثمار يدير ويحرك إحدى محافظ الأوراق المالية لجهة أخرى كصناديق الاستثمار⁽⁵⁶⁾ .

من هنا نشأت أهمية صناديق الاستثمار كأوعية تتولى تجميع المدخرات ثم استثمارها، كما تزايدت أهمية تلك الصناديق كأحد المجالات المحبوبة لتوظيف الأموال بالبنوك التجارية^(*) .

قواعد إدارة محافظ الأوراق المالية:

تخضع سياسات الاستثمار التى يتبعها البنك التجارى لعدد من القواعد التى

(*) عرفت هذه الصناديق فى إنجلترا باسم "Unit Trusts" وفى الولايات المتحدة الأمريكية باسم "Mutual Funds" ، وتعود نشأتها إلى القرن التاسع عشر عندما ابتكر الاسكتلنديين ما يسمى بالصناديق المغلقة أو شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت عام 1870، ومع بدايات القرن العشرين ابتكر الأمريكيون ما يسمى بالصناديق المفتوحة التى حلت محل الصناديق المغلقة ، بعدها أخذت الصناديق فى الانتشار بكثير من دول أوروبا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . على الرغم من ذلك لم يعرف هذا النوع من الصناديق فى مصر إلا بعد صدور القانون رقم 95 لسنة 1992. لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :
- سوريلم ، محمد ، مرجع سابق ، ص 225 وما بعدها.

يتعين عدم الخروج عنها ، وإلا كانت النتائج غير مرضية ، ومن أبرز هذه القواعد ما يلي :

أ- توفير السيولة النقدية عند الحاجة إليها، فالمعروف أن أحد الأهداف الأساسية للاستثمار في الأوراق المالية هو تكوين خط دفاع وقائي من الاستثمارات قصيرة الأجل وقليلة المخاطر بحيث يتمكن البنك في أي وقت من مواجهة أي ظروف طارئة تستدعي وجود نقدية سائلة كما في حالة وجود مسحوبات غير عادية على الودائع، أو طلب متزايد على القروض.

ب- الحصول على عائد مناسب من الاستثمارات، فالهدف الأساسي للبنك التجاري كمنشأة أعمال هو تحقيق عائد مناسب يغطي تكاليف الموارد التي يحصل عليها ، وكذا تكاليف أداء العمل المصرفي بالإضافة إلى تحقيق عائد مجزٍ للمساهمين، ولتحقيق هذا الهدف تقع غالبية أصول البنك في نطاق ما يسمى بالأصول الكسبية "Earning Assets" التي تدر إيرادات له ومن بينها «استثمارات الأوراق المالية» .

ج- تدنية المخاطر عند حدّها الأدنى، من المعروف أن هناك العديد من المخاطر التي تحيق بقرارات الدخول في استثمارات الأوراق المالية من بينها⁽⁵⁷⁾ :

* المخاطر المالية ، حيث يكون المستثمر عرضة لخسارة جزء أو كل رأسماله في حالة إفلاس الشركة التي يستثمر فيها (أسهم وسندات مثلاً) .

* مخاطر السوق، التي قد تتسبب في إلحاق خسائر بالمستثمرين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية وغيرها من الاستثمارات المالية.

* مخاطر أسعار الفائدة ، إذ تؤثر التقلبات في أسعار الفوائد على القرارات الاستثمارية الخاصة بالبيع والشراء ، كما أنها تؤثر على نتائج عملية الاستثمار ككل.

* المخاطر المتعلقة بالقوة الشرائية للعملة ، وتتمثل في فقدان العملة لجزء من قوتها الشرائية في المستقبل في ظل سيادة الظروف التضخمية .

* مخاطر التسييل، ويقصد بها مخاطر عدم وجود عدد مناسب من البائعين والمشتريين للاستثمارات في السوق مما يقف حجر عثرة أمام عملية تحويلها إلى نقدية سائلة .

* المخاطر الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة ، وبالتالي فإن ما يحدث في دولة ما قد يؤثر على اقتصاد دولة أخرى.

ويعد تدنية هذه المخاطر إلى حدها الأدنى أحد المبادئ الأساسية التي تحكم عمليا الاستثمار المالي بالبنوك التجارية ، ويتم ذلك من خلال إتباع استراتيجيات معينة في إدارة الاستثمار سيتم التعرض لها حالاً.

استراتيجيات إدارة الاستثمارات المالية بالبنوك التجارية:

تسعى استراتيجية الاستثمار في البنك إلى إدارة الاستثمارات المتاحة للبنك في ظل التغيرات البيئية المحيطة ويهدف استيفاء القواعد . أو الأهداف أو المبادئ. السالف ذكرها ، وهي: توفير السيولة الكافية ، والعائد المناسب، مع تدنية المخاطر إلى حدها الأدنى.

وتختلف أنواع الأدوات الاستثمارية الداخلة في المحفظة الاستثمارية للبنك وفقاً للفلسفة التي تتبناها إدارته ، والتي تتراوح بين ثلاثة مستويات مختلفة هي ⁽⁵⁸⁾:

* الفلسفة المغامرة ، التي تدفع البنك لتكوين محفظة من استثمارات عالية المخاطر - وأكثر عائداً بطبيعة الحال - يطلق عليها «محفظة هجومية» Aggressive Portfolio .

* الفلسفة المتحفظة ، التي تدفع البنك إلى تكوين محفظته من استثمارات منخفضة المخاطر ويطلق عليها «محفظة دفاعية» Defensive Portfolio .

* الفلسفة المعتدلة ، التي تدفع البنك لتكوين «محفظة متوازنة» Balanced Portfolio تقع بين طرفي النقيضين السابقين ، وهذا هو الشكل الطبيعي والمنطقي للمحافظ المالية بالبنوك التجارية .

على كل حال، تؤكد الأعراف المصرفية على ضرورة إتباع استراتيجيات معينة فيما يتعلق بإدارة محافظ الأوراق المالية بالشكل الذي يتواءم وفلسفة الإدارة ، وفي نفس الوقت يحقق مصالح كافة الأطراف ، ومن بين هذه الاستراتيجيات ما يلي :

- * استراتيجية جودة الاستثمارات.
- * استراتيجية التنويع في الاستثمارات.
- * استراتيجية المحافظة على الأصول المستثمرة .

فيما يتعلق بجودة الاستثمارات هناك اتفاق على ضرورة تعامل البنك في أوراق مالية ذات جودة عالية بما يضمن حقوق المودعين، وبمقتضى ذلك يتعين عليه الابتعاد عن الأوراق التي يتعرض عائدها الدوري لتقلبات شديدة ، وتلك التي قد تتعرض قيمتها السوقية لانخفاض كبير قد يترتب عليه فشل البنك في استرداد ما سبق أن استثمره بها. ويحمل هذا الاتجاه دعوة إلى البنوك لكي تزيد استثماراتها في صكوك المديونية (كالسندات) على حساب صكوك الملكية (كالأسهم)⁽⁵⁹⁾ وفي هذا السياق أيضاً يتم ترتيب الأوراق المالية داخل كل قسم بحيث تكون الأولوية للأوراق الحكومية ثم المضمونة من الحكومة ، وأخيراً الأوراق غير الحكومية.

وفيما يتعلق باستراتيجية التنويع ، يعد التنويع أداة فعالة للتغلب على مخاطر الاستثمارات المالية عموماً ، ومخاطر «الأوراق المالية بصفة خاصة. فالتشكيلة الجيدة من الأوراق المالية تسهم إلى حد بعيد في خفض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم ذلك العائد. ويأخذ التنويع صوراً عديدة منها تنويع مجالات وأنشطة الاستثمار، وتنويع جهات إصدار الأوراق المالية ، وتنويع تواريخ الاستحقاق.

أما فيما يتعلق باستراتيجية المحافظة على الأصول المستثمرة ، فتعنى تركيز البنك على الضمانات الحقيقية وليس الإسمية عند شروعه فى تكوين محفظة أوراق مالية معينة .

يمكن تعريف الضمان الإسمى، أنه ذلك الذى يتحقق باسترداد نفس الوحدات النقدية التى تكبدها البنك فى الاستثمار. فى حين يعرف الضمان الحقيقى بأنه ذلك الذى يتحقق فى حالة استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية المستثمرة⁽⁶⁰⁾. والمعروف أن فى أيامنا تلك تتعرض الأسعار للارتفاع المستمر، وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للنقود وهو ما يؤثر بالتبعية على الاستثمارات المالية للبنك .

**** المحاسبة عن الاستثمارات المالية فى ظل المعيار المحاسبى الدولى رقم 39 لجنة معايير المحاسبة الدولية:**

بداية من 2001/1/1 وجب على كافة المنشآت الالتزام بإرشادات معيار المحاسبة الدولى رقم (39) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والخاص بالاعتراف والقياس بالأدوات المالية^(*).

وطبقاً لما ورد بالبيان يتم تصنيف الاستثمارات المالية إلى ثلاثة مجموعات
هى :

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة **Trading Securities**
- استثمارات مالية متاحة للبيع ولكن غير محتفظ بها لأغراض المتاجرة **Available For Sale**.
- استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ حتى ميعاد الاستحقاق **Held to Maturities**.

(*) هناك تعديلات علي بعض الإرشادات الواردة بالمعيار تمت خلال الأعوام 2005 ، 2008 . كما قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإجراء استقصاءات فى يونيو 2009 تمهيداً لإجراء تعديلات محاسبية تتواءم والقضايا المثارة علي الساحة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية.

يلفت الكاتب نظر القارئ الكريم إلى أن التفرقة الواردة في المعيار رقم (25) الملغى ، بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل قد أصبحت لا محل لها على الإطلاق في المعيار الجديد رقم (39) على أن تكون نية أو قصد الإدارة **Mangement Intent** من الاستحواذ على الأدوات المالية هي المحك الأساسي للتفرقة بين المجموعات الثلاثة، وهو ما يعني أن التصنيف المبدئي للاستثمارات على أنها بفرض المتاجرة يجب أن يقوم على الغاية الأصلية من اقتناء الاستثمار والتي تتمركز غالباً في تحقيق أرباح من التعامل عليه بيعاً وشراء في الأجل القصير ، أما الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، فيجوز إعادة تصنيفها كاستثمارات بفرض المتاجرة إذا ما توافرت أدلة كافية على استخدامها بفرض تحقيق أرباح في الأجل القصير.

طبقاً للمعيار يتم التعامل مع الأدوات المالية بالتصنيف السابق على عدة مراحل متتالية تشمل: الاعتراف المبدئي، القياس المبدئي، ثم القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية ، وهو ما يوضحه الكاتب على النحو التالي⁽⁶¹⁾:

أولاً: مرحلة الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات المالية:

Initial recognition of financial assets and financial liabilities:

طبقاً لما ورد بالمعيار يتم إثبات الأصل أو الالتزام المالي بالتكلفة ضمن الميزانية العمومية للمنشأة المستثمرة من لحظة اعتبارها طرفاً في العلاقة التعاقدية للأداة المالية.

نلفت النظر إلى أن المقصود بالتكلفة هنا هو تكلفة الاقتناء للأداة المالية، والذي يشمل ثمن الشراء بالإضافة إلى أي تكاليف أخرى مثل عمولة السمسرة.

مثال:

في 2009/1/1 قامت شركة موتور سيتي بشراء محفظة الأوراق المالية التالية من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة بفرض المتاجرة فيها:

نوع الورقة	عدد الأوراق	سعر الإقفال
أسهم السويس للأسمنت	300 سهم	50 جنيه
أسهم مطاحن شرق الدلتا	1000 سهم	35 جنيه
أسهم المراحل التجارية	750 سهم	40 جنيه

وقد بلغت مصروفات العمولة والسمسرة 1% من قيمة الأوراق المالية تم سدادها نقداً لشركة القاهرة الدولية لتداول الأوراق المالية.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة بسجلات شركة موتور سيتى.

تمهيد للحل:

ثمن شراء أسهم السويس للأسمنت = 300 سهم × 50 جنيه = 15000 جنيه
 ثمن شراء أسهم المطاحن = 1000 سهم × 35 جنيه = 35000 ج
 ثمن شراء أسهم المراحل التجارية = 750 سهم × 40 جنيه = 30000 جنيه
 80000 جنيه
 + مصاريف العمولة والسمرة = $\frac{1}{100} \times 80000 = 800$ جنيه
 تكلفة اقتناء الاستثمارات المالية = 80800 جنيه

قيود اليومية بسجلات شركة موتور سيتى:

1/1	ح/ استثمارات مالية بغرف المتاجرة	
	أسهم السويس للأسمنت	15150
	أسهم المطاحن	35350
	أسهم المراحل البخارية	30300
	ح. التقديرات	80800
	قيد شراء استثمارات مالية + العمولة والسمسرة	

وتثبت الاستثمارات ضمن الأصول على النحو التالي :

شركة مورتورسييتي

الميزانية العمومية في 2009/1/1

		الأصول أصول متداولة استثمارات مالية بغرض المتاجرة
	80800	

ثانياً: مرحلة القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية:

Initial measurement of financial assets and financial liabilities

طالما تم الاعتراف المبدئي بالأداة المالية في سجلات المنشأة المستثمرة، من الطبيعي القيام بإعادة تقييم لتلك الأداة في ختام السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية.

وطبقاً لما ورد بالمعيار، يتم التقييم (القياس) على النحو التالي⁽⁶²⁾:

أ- فيما يتعلق بالاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ، يتم تقييمها بالقيمة السوقية العادلة Fair Value على أن تدرج أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة دخل الفترة . يقصد بالقيمة العادلة ، ذلك المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من مبادلة الأداة المالية في صفقة تتم بين طرفين لدى كل منهما الرغبة والمعلومات الكافية.

ب- فيما يتعلق بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع، يتم تقييمها أيضاً بالقيمة العادلة على أن تدرج أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من تلك الاستثمارات أو إلغاء الاعتراف بها فيتم حينئذ الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المجمعة ضمن قائمة دخل الفترة.

ج- يتعلق بالاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى موعد استحقاقها (بافتراض وجود النية وتوافر القدرة على الاحتفاظ بالأوراق المالية حتى تاريخ استحقاقها) ، يتم تقييمها بالتكلفة المستهلكة **Amortized Cost** باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي **Effective Interest Method** ما لم يتوافر دليل على حدوث هبوط دائم في قيمتها. وفي حالة عدم توافر أسعار سوقية مدرجة بسوق نشطة بما يمنع من قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به، يتم تقييم تلك الاستثمارات بالتكلفة ما لم يتوافر دليل على حدوث تدهور دائم في قيمتها⁽⁶³⁾.

يقصد بالتكلفة المستهلكة ، تكلفة الورقة المالية بعد تعديلها بالقيمة المتوقع الحصول عليها عند الاستحقاق أو تاريخ الاستدعاء أيهما أقرب، وذلك على النحو التالي:

$$\begin{array}{r}
 \text{xx} \quad \text{التكلفة الأصلية للورقة المالية} \\
 \text{xx} \quad + \text{استهلاك الخصم أو العلاوة} \\
 \text{xx} \quad - \text{مقابل الانخفاض في القيمة السوقية عن التكلفة} \\
 \hline
 \text{xx} \quad \text{التكلفة المستهلكة أو المعدلة}
 \end{array}$$

مثال:

في 2009/11/1 تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع خمسة جنيهاً لكل سهم من أسهم انسويس للأسمت، وجنيهاً لكل سهم من أسهم المطاحن.

المطلوب: قيود اليومية بسجلات شركة موتورسيتي.

الحل:

يُثبت قيد اليومية كما يلي :

11/1	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة أسهم السويس للأسمنت أسهم مطاحن شرق الدلتا ح/ دخل التوزيعات - استثمارات بغرض المتاجرة قيد التوزيعات المعلن عنها بشركتي السويس للأسمنت ومطاحن شرق الدلتا	1500 2000	3500
------	--	--------------	------

وقد تم حساب التوزيعات المستحقة كالتالي :

توزيعات أسهم السويس للأسمنت = 300 سهم \times 5 جنيه = 1500 جنيه
توزيعات أسهم المطاحن = 1000 سهم \times 2 جنيه = 2000 جنيه
جملة التوزيعات المستحقة = 3500 جنيه

مثال

فيما يلي بيان بحركة البيع للاستثمارات المالية بشركة موتور سيتي خلال

الفترة :

نوع الورقة	عدد الأوراق	تاريخ البيع	سعر الإقبال
أسهم السويس للأسمنت	20 سهم	2009/5/3	75 جنيه
أسهم مطاحن شرق الدلتا	100 سهم	2009/7/17	40 جنيه
أسهم المراحل البخارية	20 سهم	2009/11/20	30 جنيه

المطلوب: قيود اليومية بسجلات شركة موتور سيتي.

تمهيد للحل :

ثمن بيع أسهم السويس للأسمنت = 20 سهم × 75 جنيه = 1500 جنيه
 يخصم عمولة ومصروفات البيع = 1500 × 1% = 15 جنيه

1485

ثمن بيع أسهم مطاحن شرق الدلتا = 100 سهم × 40 جنيه = 4000 جنيه
 يخصم عمولة ومصروفات البيع = 4000 × 1% = 40 جنيه

3960

ثم بيع أسهم المراحل البخارية = 20 سهم × 30 جنيه = 600 جنيه
 يخصم عمولة ومصروفات البيع = 600 × 1% = 6 جنيه

594

صافي المقبوضات من عملية البيع = 594 + 3960 + 1485 = 6039 جنيه

قيود اليومية :

1010 475	1485	ح/ النقدية ح/ استثمارات بغرض المتاجرة - أسهم السويس للأسمنت ح/ مكاسب بيع أوراق مالية قيد بيع 20 سهم × 75 جنيه - العمولة	5/3
	3960	ح/ النقدية ح/ استثمارات بغرض المتاجرة - أسهم المطاحن ح/ مكاسب بيع أوراق مالية قيد بيع 50 سهم × 40 جنيه - العمولة	7/17
	594 214	ح/ النقدية ح/ خسائر بيع أوراق مالية ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم المراحل قيد بيع 20 سهم × 30 جنيه - العمولة	11/20
808			

ملاحظات على الحل :

تم حساب أرباح أو خسائر عمليات البيع بناء على خصم تكلفة اقتناء كل سهم من صافي المقبوضات من مبيعاته. تم حساب تكلفة الاقتناء على النحو التالي:

أسهم السويس للأسمنت =

$$= 20 \text{ سهم} \times \frac{15150 \text{ جنيه}}{300 \text{ سهم}} = 1010 \text{ جنيه}$$

أسهم مطاحن شرق الدلتا =

$$= 100 \text{ سهم} \times \frac{35350 \text{ جنيه}}{1000 \text{ سهم}} = 3535 \text{ جنيه}$$

أسهم المراحل البخارية =

$$= 20 \text{ سهم} \times \frac{30300 \text{ جنيه}}{750 \text{ سهم}} = 808 \text{ جنيه}$$

مثال

فيما يلي بيان بمكونات محفظة استثمارات شركة موتور سیتی في
2009/12/31 :

نوع الورقة	عدد الأوراق	تكلفة الاقتناء	سعر الإقفال	أ . خ غير محققة
أسهم السويس للأسمنت	280	14140	16940	2800
أسهم مطاحن شرق الدلتا	900	31815	32715	900
أسهم المراحل البخارية	730	29492	27302	(2190)
إجمالي المحفظة		75447	76957	1510

علماً بأن الهبوط في أسعار أسهم المراحل البخارية ناتج عن تقلبات السوقية الموقته.

المطلوب: قيود التسوية في 2009/12/31 بسجلات شركة موتور سيتي..

قيود التسوية:

3700	2800 900	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة أسهم السويس للأسمت أسهم مطاحن شرق الدلتا ح/ أرباح غير محققة عن استثمارات مالية بغرض المتاجرة تعديل محفظة الاستثمارات وفقاً للقيمة السوقية العادلة	5/3
	2190	ح/ خسائر غير محققة عن استثمارات مالية بغرض المتاجرة ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة أسهم المراحل البخارية تعديل الاستثمارات في أسهم المراحل وفقاً لقيمها السوقية العادلة	
2190			

وعلى ذلك تظهر قائمة الدخل كما يلي :

الإيرادات	
3700	مكاسب احتفاظ باستثمارات مالية بغرض المتاجرة
	المصروفات:
2190	خسائر احتفاظ باستثمارات مالية بغرض المتاجرة

كما تظهر الاستثمارات بقيمتها السوفية بقائمة المركز المالي لشركة موتور سيتي كما يلي:

الأصول		
أصول متداولة		
استثمارات مالية بفرض المتاجرة		76957

مثال

في 2010/7/7 قامت شركة موتور سيتي ببيع 200 سهم من أسهم شركة السويس للأسمنت بمبلغ 17000 جنيه علماً بأن عمولة السمسرة تبلغ 1%.

تمهيد للحل:

القيمة الدفترية للسهم = 16940 جنيه ÷ 280 سهم = 60.5 جنيه
 القيمة الدفترية للأسهم المباعة = 200 سهم × 60.5 جنيه = 12100 جنيه
 عمولة السمسرة = 17000 × 1% جنيه = 170 جنيه
 صافي المحصل من الصفقة = 17000 - 170 جنيه = 16830 جنيه
 صافي مكاسب الصفقة = 16830 - 12100 جنيه = 4730 جنيه

قيد اليومية:

7/7	ح/ النقدية	16830	
	ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - أسهم السويس للأسمنت		12100
	ح/ مكاسب بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة قيد بيع 200 من أسهم السويس للأسمنت		4730

المحاسبة عن الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ :

نظراً للغموض المحيط بمعالجة هذا النوع من الاستثمارات في المعيار المحاسبي رقم (39) ، لذا يكون من المفضل تخصيص هذه المساحة لتناول كيفية المعالجة المحاسبة للاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ مع التركيز على الاستثمار في السندات باعتبار أن المستثمر يلجأ لهذا النوع من الاستثمار بغرض⁽⁶⁴⁾ :

– الحصول على عائد دوري بمعدل محدد مقدماً (فائدة).

– استرداد القيمة الإسمية للسندات في تاريخ الاستحقاق .

قد يتم شراء السندات بذات قيمتها الإسمية ، أو بأعلى منها ، أو بأقل منها طبقاً لأسعار السندات في السوق والتي تتأثر بدورها بنتيجة المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السوق وسعر الفائدة المحدد مقدماً على السندات، ولتوضيح ذلك :

– إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أعلى من سعر الفائدة على السندات من الطبيعي أن تباع السندات بأقل من قيمتها الإسمية أي "يخصم إصدار" وذلك لتعويض فرق الفائدة . فالمستثمر يقبل على الشراء بخصم في هذه الحالة مقابل الحصول على فائدة أقل من المعدل السائد في السوق، وبالتالي "يمكن القول بأن هدفه ينحصر في الحصول على الفوائد الحقيقية Effective Interest ، وهي ليست الفوائد المقبوضة ، وإنما هي الفوائد المحصلة مضافاً إليها نصيب الفترة من خصم الإصدار.

– إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أقل من سعر الفائدة المحدد سلفاً على السندات، تباع السندات بأعلى من قيمتها الإسمية أي "بعلاوة إصدار". وفي هذه الحالة يقبل المستثمر على الشراء بتكلفة أعلى مقابل الحصول على فائدة أعلى من السوق، أي أن الفوائد الحقيقية هنا عبارة عن الفوائد المحصلة مخصوماً منها نصيب الفترة من علاوة الإصدار.

فيما يتعلق بالقيود بالدفاتر هناك رأيان:

* الرأي الأول: يرى إظهار كلاً من الخصم والعلاوة وذلك بتسجيل الاستثمار في السندات بالقيمة الإسمية Par Value مع فتح حساب مستقل لخصم أو علاوة الإصدار على أن يتم استهلاكهما مع الفائدة سنوياً ، طبقاً لهذا الرأي تتم القيود على النحو التالي:

- عند إتمام واقعة الشراء يثبت القيد التالي بغرض الشراء بنفس القيمة الإسمية للسندات:

xx ح/ استثمارات مالية بغرض

xx ح/ النقدية

- وفي حالة الشراء بعلاوة إصدار يكون القيد :

xx ح/ استثمارات مالية بغرض

xx ح/ علاوة إصدار السندات

xx ح/ النقدية

ويتم في هذه الحالة استهلاك العلاوة على مدى عمر الورقة المالية (عدد الشهور من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق) على أن يتم إقفال القسط في دخل الفوائد تحت التحصيل خلال الشهر كما يلي:

- عند استهلاك قسط العلاوة :

xx ح/ قسط استهلاك العلاوة

xx ح/ علاوة إصدار سندات

- عند إقفال القسط في دخل الفوائد الخاص بالشهر :

xx ح/ دخل الفوائد

xx ح/ قسط استهلاك العلاوة

وبذلك يتم تخفيض قيمة دخل الفوائد الشهرى بقية قسط استهلاك العلاوة:

– أما فى حالة الشراء بخصم إصدار فيثبت القيود التالية :

xx ح/ استثمارات مالية بغرض

xx ح/ النقدية

xx ح/ خصم إصدار السندات

– عند استهلاك الخصم :

xx ح/ خصم إصدار السندات

xx ح/ قسط استهلاك الخصم

– عند إقفال القسط فى دخل الفوائد الشهرى :

xx ح/ قسط استهلاك الخصم

xx ح/ دخل الفوائد

• **الرأى الثانى:** يرى عدم إثبات أى مبالغ للخصم أو العلاوة بسجلات المنشأة المستثمرة ، حيث تثبت العملية بالتكلفة بغض النظر عما إذا كانت أقل أو أكبر من القيمة الاسمية ، وتثبت العلاوة أو الخصم بدفاتر المنشأة المستثمر فيها فقط .

طبقاً لذلك الرأى يتعين تعديل قيمة الاستثمار سنوياً بدفاتر المنشأة المستثمرة بمقدار ما يخص الفترة من تعديلات على الفائدة السنوية بهدف الوصول للفائدة الحقيقية.

وعلى ذلك يثبت القيد التالى عند شراء السندات سواء بخصم أو بعلاوة إصدار.

xx ح/ استثمارات مالية بغرض

xx ح/ النقدية

بمقتضى القيد السابق أثبتت الاستثمارات بالتكلفة مع تجاهل حسابات الخصم أو العلاوة . ونلفت النظر إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) قد تبنى ذلك الرأي في معالجته للاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.

طرق استهلاك علاوة أو خصم الإصدار:

كما أشار العادلى والعظمة توجد طريقتان يمكن استخدامهما لاستهلاك علاوة أو خصم الإصدار وهما⁽⁶⁵⁾:

- 1- طريقة القسط الثابت.
- 2- طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

طريقة القسط الثابت : Straight - Line Method

بمقتضى هذه الطريقة يتم استهلاك الخصم أو العلاوة على أساس الفترة الزمنية وبمبالغ متساوية . وللتوضيح نعرض المثال التالى:

مثال

فى أول مارس 2009 اشترت شركة المصريون سندات استحقاق أول يناير 2011 قيمتها الاسمية 50000 جنيه بمبلغ 53000 جنيه ، بالإضافة إلى الفائدة المستحقة ، علماً بأن معدل الفائدة يبلغ 10% سنوياً تسدد دورياً فى أول يناير، وأول يوليو من كل عام.

المطلوب: القيود اللازمة بسجلات شركة المصريون خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2009 مع الأخذ فى الاعتبار أن إدارة الشركة قررت الاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ استحقاقها.

تمهيد للحل:

علاوة الإصدار = $50000 - 53000 = 3000$ جنيه
فترة الاستحقاق الإجمالية للسندات = 24 شهر.

طبقاً لطريقة القسط الثابت يتم تعديل حساب الاستثمار بمقدار قسط العلاوة المستحق عن الفترة من 3/1 حتى 7/1 تاريخ تحصيل الفوائد (4 شهور).

$$\text{نصيب الفترة من استهلاك العلاوة} = \frac{4}{24} \times 3000 = 500 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفوائد المستحقة عن شهرين} = \frac{2}{12} \times 10\% \times 50000 = 833.3 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفوائد المحصلة في 7/1} = \frac{6}{12} \times 10\% \times 50000 = 2500 \text{ جنيه}$$

$$\text{يخصم : الفوائد المستحقة عن شهرين} = 833.3$$

$$\text{فوائد 4 شهور من 3/1 حتى 7/1} = 1666.7$$

$$\text{يخصم منها: نصيب الفترة من استهلاك العلاوة} = 500$$

$$\text{الفوائد التي تخص الفترة وهي 4 شهور} = 1166.7$$

نصيب الفترة من استهلاك العلاوة (من 7/1 حتى 1/1)

$$= \frac{6}{24} \times 3000 = 750 \text{ جنيه}$$

قيود اليومية:

يلاحظ أن المبلغ المدفوع لشراء السندات يتمثل في 53000 جنيه ثمن الشراء شاملاً العلاوة ، بالإضافة إلى فائدة شهرين هما يناير وفبراير 2009 وهو مبلغ يوازى 833.3 جنيه.

باستخدام طريقة إثبات الاستثمارات بالتكلفة مع تعديلها دورياً بقسط العلاوة يثبت القيد التالى فى تاريخ الشراء :

3/1	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات	53000	
	ح/ فوائد مستحقة عن سندات	833.3	
	ح/ النقدية		53833.3
	قيد شراء السندات		

يلاحظ في هذا المثال أن المشتري الجديد للسندات (شركة المصريون) هو الذي سيقوم بتحصيل الفوائد في 2009/7/1 ، وذلك عن ستة أشهر كاملة ، بالرغم من أنه لم يقتنيها سوى من أربعة أشهر فقط (2009/3/1) ، ومن هنا يتعين عليه سداد فوائد شهرين للبائع، وذلك كجزء من صفقة الشراء، وهو ما يعنى أن فاتورة الشراء التي يحتفظ بها المشتري (شركة المصريون) تشمل ضمن بنودها مبلغ 833.3 جنيه قيمة الفائدة المستحقة للبائع بالإضافة إلى ثمن شراء السندات نفسها كما هو موضح على النحو التالي:

ثمن شراء السندات	53000 جنيه
+ فوائد مستحقة من فترة شهرين من 1/1 حتى 3/1	
$= \frac{2}{12} \times 10\% \times 50000$	833.3 جنيه
إجمالي ما تم دفعه لشراء السندات	53833.3 جنيه

نلفت نظري القارئ الكريم أن حـ/ فوائد مستحقة في القيد السابق هو مجرد تعبير عن مبلغ أمانة طرف الشركة مصدرة السندات تم سدادها للبائع نيابة عنها، ولذا يتم رد هذا المبلغ عند أول سداد فعلى للفوائد.

ففي 2009/7/1 ستقوم شركة المصريون بتحصيل الفوائد عن أربعة شهور بالإضافة إلى مبلغ فوائد الأمانة عن شهرين ، على النحو التالي:

فوائد أربعة شهور	$= \frac{4}{12} \times 10\% \times 50000$	= 1666.7 جنيه
+ فوائد الأمانة		= 833.3 جنيه
جملة الفوائد المحصلة في 2009/7/1		2500 جنيه

بالإضافة لذلك يتم تعديل حساب الاستثمار بمقدار علاوة الإصدار التي تخص الأربعة شهور من 3/1 إلى 7/1 وهو مبلغ 500 جنيه.

وبذلك يثبت القيد التالي :

09/7/1	ح/ النقدية	2500	
	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات	500	
	ح/ فوائد مستحقة عن سندات	833.3	
	ح/ دخل الفوائد	1166.7	
	قيد تحصيل الفوائد استحقاق 09/7/1		

في 2009/12/31 يتم عمل قيد التسوية التالي :

09/12/31	ح/ فوائد تحت التحصيل عن سندات	2500	
	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات	750	
	ح/ دخل الفوائد	1750	
	قيد تسوية الفوائد المستحقة في 09/12/31		

يلاحظ أن الفوائد تحت التحصيل هي تلك المستحقة لشركة المصريين عن ستة أشهر كاملة (من 7/1 حتى 12/31) وتحسب كالتالي:

$$\text{الفوائد تحت التحصيل} = 50000 \times 10\% \times \frac{6}{12} = 2500 \text{ جنيه}$$

كما يتم تخفيض حساب الاستثمار بنصيب الفترة من علاوة الإصدار كالتالي:

$$\text{نصيب الفترة من استهلاك العلاوة} = 3000 \times \frac{6}{24} = 750 \text{ جنيه}$$

وبذلك يصبح صافي دخل الفوائد المحصلة هو الفرق بين إجمالي الفوائد تحت التحصيل ونصيب الفترة من العلاوة كما يلي:

$$\text{دخل الفوائد عن الفترة} = 2500 - 750 = 1750 \text{ جنيه}$$

نلفت نظر القارئ الكريم أن حساب الاستثمار في السندات يتم تخفيضه بشكل تدريجي بنصيب كل فترة في علاوة بحيث تكون القيمة الدفترية للاستثمار مساوية لقيمته الإسمية في تاريخ استحقاق السندات النهائي.

بطبيعة الحال، يمكن تصوير استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ في 12/31 كالتالي:

ح/ استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ

7/1	ح/ النقدية	500	3/1	ح/ النقدية	53000
12/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	750			
	رصيد مرحل	51750			
		53000			53000
				رصيد منقول	51750

وتثبت الاستثمارات بقائمة المركز المالي بتكلفتها الظاهرة في هذا الحساب وذلك على النحو التالي:

شركة لمصريون

قائمة المركز المالي في 31 / 12 / 2009

أصول:	
استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ - سندات	51750

عند تحصيل الفوائد في 2010/1/1 يثبت القيد التالي :

10/1/1	ح/ النقدية	2500	
	ح/ فوائد تحت التحصيل عن سندات		2500
	قيد تحصيل دفعة الفوائد استحقاق 2010/1/1		

الخلاصة ، أنه إذا كانت السندات مشتراه بعلاوة إصدار فإن القيمة الدفترية للاستثمار يتم تخفيضها تدريجياً بمقدار ما يخص الفترة المالية من علاوة

الإصدار، أما إذا كانت السندات مشتراه بخصم إصدار فإن القيمة الدفترية للاستثمار يتم زيادتها سنوياً بمقدار ما يخص الفترة من الخصم، وفي كلتا الحالتين نجد أن القيمة الدفترية للسندات تتساوى مع القيمة الإسمية في تاريخ الاستحقاق. أضف إلى ذلك أن مبلغ استهلاك كلاً من الخصم أو العلاوة تمت تسويته مع الفوائد المحصلة للوصول إلى الفوائد الحقيقية التي تخص الفترة ، وذلك باستخدام القسط الثابت لاستهلاك العلاوة أو الخصم.

طريقة معدل الفائدة الحقيقي Effective Interest Method

يرى العادلي والعظمة⁽⁶⁶⁾ ، أن من شأن تطبيق طريقة القسط الثابت لاستهلاك علاوة الإصدار وخصم الإصدار على السندات، الوصول إلى مبالغ فائدة متساوية من سنة لأخرى، إلا أن معدل العائد الحقيقي على القيمة الدفترية للاستثمار يكون معدل متغير نتيجة لتغير القيمة الدفترية من سنة لأخرى مع ثبات مبلغ الفائدة ، وللتغلب على هذه المشكلة - أي مشكلة تغير معدل العائد الحقيقي - يقترح البعض استخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي لاستهلاك خصم أو علاوة الإصدار باعتبار أن استخدامها يجعل من اليسير الوصول إلى معدل عائد ثابت على القيمة الدفترية للاستثمار مع تغير مبلغ الفائدة من فترة لأخرى.

بعبارة أخرى يمكن القول أن :

طريقة معدل الفائدة الحقيقي

يترتب عليها



- تغير مبلغ الفائدة السنوي

- ثبات معدل الفائدة الحقيقي

طريقة القسط الثابت

يترتب عليها



- ثبات مبلغ الفائدة السنوي

- تغير معدل الفائدة الحقيقي

مثال

في 2009/1/1 اشترى البنك الأهلي المصري 1000 سند من سندات الإسكان الصادرة عن بنك الإسكان والتعمير بثمن إجمالي 92278 جنيه. وقد توافرت لديك البيانات التالية :

- القيمة الاسمية للسند 100 جنيه.
- تاريخ استحقاق السند 2014/1/1 .
- سعر الفائدة 8% سنوياً.
- تدفع الفائدة مرتين سنوياً في 1/1 ، 7/1 .
- معدل الفائدة الحقيقي على الاستثمار 10% سنوياً.
- قام البنك الأهلي بتصنيف السندات ضمن حساب الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

والمطلوب: بيان المعالجة المحاسبية للاستثمار في السندات.

تمهيد للحل:

القيمة الاسمية للسندات = 1000 سند × 100 جنيه = 100000 جنيه
تكلفة اقتناء السندات = 92278 جنيه

خصم إصدار السندات = 100000 - 92278 = 7722 جنيه

الفائدة المحصلة كل 6 شهور = $100000 \times 8\% \times \frac{6}{12} = 4000$ جنيه

الفائدة الحقيقية بمعدل الفائدة الحقيقي على الاستثمار =

الفترة الأولى 2009/7/1 = $92278 \times 10\% \times \frac{6}{12} = 4614$ جنيه

المبلغ الذي يضاف على الاستثمار مقابل قسط استهلاك السندات =

614 = 4000 - 4614 جنيه

القيمة الدفترية للاستثمار في نهاية الفترة الأولى = 92278 + 614 = 92892 جنيه

وعلى نفس المنوال يمكن إعداد الجدول التالي :

جدول الفائدة واستهلاك خصم السندات

باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي

(8% الفائدة الاسمية – 10% معدل الفائدة الحقيقي)

التاريخ	ح/النقدية	ح/دخل الفوائد	ح/الاستثمار	القيمة الدفترية للاستثمار
2009/1/1				92278
2009/7/1	4000	4614	614	92892
2010/1/1	4000	4645	645	93537
2010/7/1	4000	4677	677	94214
2011/1/1	4000	4711	711	94925
2011/7/1	4000	4746	746	95671
2012/1/1	4000	4783	783	96454
2012/7/1	4000	4823	823	97277
2013/1/1	4000	4864	864	98141
2013/7/1	4000	4907	907	99048
2014/1/1	4000	4952	952	100000
	40000	47722	7722	

يلاحظ أن القيمة الدفترية للاستثمار تساوى القيمة الدفترية للاستثمار فى نهاية الفترة السابقة مضافاً إليها مبلغ خصم السندات عن الفترة الحالية ، وهو ما انتهى إلى أن أصبحت القيمة الدفترية مساوية للقيمة الاسمية فى تاريخ استحقاق السندات 2014/1/1 .

وتثبت قيود اليومية كالتالى :

92278	92278	ح/ استثمارات مالية بغرف الاحتفاظ - سندات الإسكان ح/ النقدية قيد شراء 1000 سند من سندات الإسكان	09/1/1
	4000	ح/ النقدية	09/7/1
	614	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
	4614		
4645	4000	ح/ النقدية	10/1/1
	645	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
	4645		
4677	4000	ح/ النقدية	10/7/1
	677	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
	4677		
4711	4000	ح/ النقدية	11/1/1
	711	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
	4711		
4746	4000	ح/ النقدية	11/7/1
	746	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
	4746		

4783	4000	ح/ النقدية	12/1/1
	783	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
4823	4000	ح/ النقدية	12/7/1
	823	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
4864	4000	ح/ النقدية	13/1/1
	864	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
4907	4000	ح/ النقدية	13/7/1
	907	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
4952	4000	ح/ النقدية	14/1/1
	952	ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ - سندات ح/ دخل الفوائد قيد تحصيل الفوائد وتسوية مبلغ الخصم عن الفترة	
100000	100000	ح/ النقدية ح/ استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ قيد استرداد قيمة السندات	14/1/1

نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن إرشادات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) تقتضي تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

ثالثاً: مرحلة القياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية:

Subsequent measurement of financial assets and financial liabilities

طبقاً لما ورد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ، فإن أى قياس لاحق للأصول والالتزامات المالية يتعين أن يتم بالقيمة العادلة بعد خصم كافة التكاليف المتعلقة بالصفقة محل التبادل. إلا أن ذلك القياس لا ينطبق على:

- القروض الممنوحة للغير، وكذا الديون المستحقة طرف الغير. والتي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض تجارية.
- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- أى أصول مالية يصعب قياسها بشكل موثوق فيه.

حيث تقاس تلك الأصول بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الحقيقي.

المحاسبة عن التغيرات في تصنيف الاستثمارات المالية:

Accounting for changes in financial investments classification:

كما أُلحنا سابقاً يتعين على المنشأة تصنيف استثماراتها المالية - استناداً على نية أو قصد الإدارة من الاستحواذ على تلك الاستثمارات - إلى ثلاث مجموعات هي:

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة **Trading Securities**
- استثمارات مالية متاحة للبيع **Available for Sale**
- استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ بها **Held to Maturates**

وبطبيعة الحال، فإن قيام الإدارة بتعديل التصنيف المبدئي للأداة المالية من مجموعة إلى مجموعة أخرى سيترتب عليه آثار مالية يترتب عليها مكاسب أو خسائر يتعين الإفصاح عنها في التقارير المالية ، ولهذا السبب فقد أعطى المعيار (39) للمنشآت سلطة محدودة جداً في مجال تعديل تصنيف استثماراتها المالية، إذ وضع قواعد واشتراطات لإعادة التصنيف على النمو الموضح فيما يلي:

تعديل تصنيف الاستثمارات بفرض المتاجرة:

طبقاً للمعيار ، فإن الاستثمارات المالية التي تم تصنيفها من البداية على الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة ، لا يمكن أبداً إعادة تصنيفها إلى استثمارات متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق باعتبار أن نية أو قصد المتاجرة بالأدوات المالية قد تم التيقن منه تماماً عند مرحلة الاعتراف المبدئي بالأصول والالتزامات المالية.

تعديل تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع:

طبقاً لما ورد بالمعيار، فإن الاستثمارات المصنفة على أنها متاحة للبيع، يجوز إعادة تصنيفها لتصبح محتفظ بها لأغراض المتاجرة بشرط أن يكون هناك أدلة كافية على وجود فرص مواتية لجنى أرباح فى الأجل القصير تستدعى اتجاه الإدارة بالفعل نحو المتاجرة فى تلك الاستثمارات. فإذا ما تم إقرار تعديل التصنيف من استثمارات مالية متاحة للبيع إلى استثمارات بفرض المتاجرة يتعين إقرار المعالجات المحاسبية اللازمة والتي تقتضى ضرورة :

- 1- الاعتراف بتحقيق كافة الأرباح أو المكاسب غير المحققة المدرجة ضمن حقوق الملكية، وذلك بإدراجها ضمن دخل الفترة التي تم فيها إعادة التصنيف.
- 2- الاعتراف بأية تغييرات فى القيمة العادلة ابتداء من أحدث قائمة مركز مالى تم اعتمادها باعتبار أن المبدأ الأساسى للمعالجة المحاسبية الذى يحكم عمليات إعادة التصنيف هو "القيمة السوقية العادلة".

من ناحية أخرى، أجاز المعيار إعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بشرط توافر النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى موعد استحقاقها، وفى هذه الحالة تصبح القيمة العادلة للاستثمار بمثابة تكلفة الاقتناء للاستثمار المحتفظ به تبعاً لتبويبه الجديد على أن يعاد تقييمه دورياً بالتكلفة المستهلكة كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

مثال

في 2007/1/1 اشترى البنك المصري الخليجي 16000 سهم من أسهم شركة المصرية للاتصالات مبلغ 160000 جنيه شاملة العمولة والمصروفات ، وذلك بغرض الاستثمار طويل الأجل، وهو ما دعا محاسب البنك إلى تصنيفها ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع. في هذه الحالة يثبت القيد التالي في سجلات البنك المصري الخليجي : التالي :

07/1/1	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع	160000	
	ح/ النقدية		160000
	قيد شراء 16000 سهم من أسهم المصرية للاتصالات		

مثال

في 2007/12/31 انخفض السعر السوقى للأسهم إلى 150000 جنيه طبقاً لأسعار الإقفال في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة.

كما سبق ذكره، تثبت قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة السوقية العادية (150000) جنيه مع إدراج الفروق الناتجة من إعادة التقييم (10000) جنيه في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ضمن حقوق الملكية .

وبذلك يثبت القيد التالي لتخفيض قيمة الاستثمار المالي :

07/12/31	ح/ خسائر غير محققة من استثمارات مالية متاحة للبيع	10000	
	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع		10000
	قيد تخفيض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالخسائر الناتجة عن إعادة تقييمها		

وتدرج الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في الميزانية بقيمتها العادية كالتالي:

البنك المصري الخليجي

قائمة المركز المالي

في 2007/12/31

أصول	
استثمارات مالية متاحة للبيع	150000

كما تدرج الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية متاحة للبيع بقائمة التغيرات في حقوق الملكية على النحو التالي:

البنك المصري الخليجي

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في 2007/12/31

رصيد أول الفترة	xx
فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع	(1000)

مثال

في 2008/12/31 ارتفع السعر السوقي للأسهم إلى 155000 جنيه حسب نشرة أسعار الإقفال لبورصة الأوراق المالية.

في هذه الحالة تثبت الأرباح غير المحققة الناتجة عن الزيادة السوقية في قيمة الاستثمارات المالية من 150000 جنيه إلى 155000 جنيه بالقيد التالي:

08/12/31	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع	5000
	ح/ أرباح غير محققة عن استثمارات مالية متاحة للبيع	
	قيد زيادة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييمها	5000

وبذلك تثبت الاستثمارات بقائمة المركز المالي على النحو التالي:

البنك المصري الخليجي

قائمة المركز المالي

في 2008/12/31

أصول	
استثمارات مالية متاحة للبيع	155000

كما تدرج المكاسب غير المحققة بقائمة التغيرات في حقوق الملكية على النحو التالي:

البنك المصري الخليجي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في 2008/12/31

رصيد أول الفترة	xx
+ فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع	5000

مثال

في 2009/12/31 ارتفع السعر السوقي للاستثمارات إلى 161000 جنيه طبقاً لأسعار الإقفال بالبورصة ، وقد اتخذت الإدارة قراراً في ذلك اليوم بإخال تلك الاستثمارات ضمن الاستثمارات قصيرة الأجل ، وهو ما يعنى إعادة تصنيفها إلى "استثمارات مالية بغرض المتاجرة" بدلاً من "استثمارات مالية متاحة للبيع".

المعالجة المحاسبية في هذا الموقف تنطوي على إجرائين هما:

* الإجراء الأول: يتم بمقتضاه إثبات إعادة تصنيف الاستثمارات المالية من

"متاحة للبيع" إلى "بغرض المتاجرة" حيث يترتب على ذلك القرار مكاسب غير محققة بمبلغ 6000 جنيه هي محصلة الفرق بين القيمة السوقية العادية في 2009/3/1 (161000 جنيه) والقيمة السوقية العادية في 2008/12/31 (155000 جنيه) بالقيد التالي:

09/12/31	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة	161000
	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع	155000
	ح- أرباح غير محققة نتيجة إعادة تصنيف استثمارات مالية متاحة للبيع	6000
	إثبات إعادة تصنيف استثمارات مالية "متاحة للبيع" إلى "بغرض المتاجرة"	

وطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) تدرج الفروق الناتجة عن إعادة تصنيف الاستثمارات المالية ضمن قائمة دخل الفترة كما يلي:

البنك المصري الخليجي

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31

أرباح غير محققة نتيجة إعادة تصنيف استثمارات مالية متاحة للبيع	6000	
---	------	--

كما تحل الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة محل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في الميزانية العمومية.

البنك المصري الخليجي

قائمة المركز المالي

في 2009/12/31

أصول	
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	161000

* الإجراء الثاني: ويتم بمقتضاه إلغاء الأرباح والخسائر غير المحققة المبرجة بقائمة التغير في حقوق الملكية والاعتراف بها ضمن قائمة دخل الفترة .

ويمكن حصر تلك الأرباح والخسائر غير المحققة على النحو التالي:

خسائر غير محققة في 2007/12/31	(10000) جنيه
أرباح غير محققة في 2008/12/31	5000
صافي فروق التقييم	<u>(5000)</u>

ويتم إلغاؤها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية على النحو التالي:

البنك المصري الخليجي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31

رصيد أول الفترة	xx
+ فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع ملغاة	5000

كما يتم إدراجها بقائمة دخل الفترة كالتالي :

البنك المصري الخليجي

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31

فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع	(5000)	
--	--------	--

تعديل تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتواريخ استحقاقها:

يمكن تعديل تصنيف تلك الاستثمارات إلى استثمارات متاحة للبيع، أو استثمارات محتفظ بها لأغراض المتاجرة، وذلك إذا ما توافرت ظروف انتفت معها نية ومقدرة المنشأة على الاحتفاظ بها لتواريخ استحقاقها، ومن أمثلة تلك الظروف:

- تراجع الجدارة الائتمانية للمنشأة مصدرة الاستثمار.
- تعديلات مفاجئة في النظم الضريبية أو القواعد التنظيمية.
- حدوث اندماجات أو بيع لقطاعات كبيرة في المنشأة مصدرة الاستثمار.

ويرى البعض⁽⁶⁷⁾، أنه من النادر في الواقع العملي أن يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتواريخ استحقاقها إلى تصنيفات أخرى، باعتبار أن ذلك قد يثير الريبة والشك في تأكيدات المنشأة - سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل - بشأن نواياها بخصوصها، وبخصوص أية استثمارات مالية أخرى ذات تصنيف مماثل.

تلقت نظر القارئ الكريم، إلى أن تعديل التصنيف يستدعي - كما سبق الإشارة - تقييم الاستثمار بقيمته السوقية العادلة في تاريخ التعديل على أن تدرج الفروق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة ضمن قائمة دخل الفترة (إذا تم التحويل لاستثمارات المتاجرة) أو ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية (إذا تم التحويل لاستثمارات متاحة للبيع).

مثال

تحتفظ شركة المروة لتجارة الأثاثات المعدنية بسندات حتى أجل استحقاقها في 2015/12/31 . تم شراء السندات في يوم 2008/12/31 بمبلغ 350000 جنيه وهو ما يوازي قيمتها الاسمية تماماً.

في 2009/7/17 ظهرت بوادر أزمة مالية عالمية جعلت شركة المروة تقرر الاحتفاظ بالسندات لأجل غير محدد ، وهو ما يعنى إعادة تصنيفها لاستثمارات مالية متاحة للبيع، حيث كانت قيمتها السوقية في هذا التاريخ 355000 جنيه.

في تاريخ التحويل يتعين على شركة المروة إثبات القيد التالي:

09/7/17	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع - سندات	355000
	ح/ استثمارات مالية محتفظ بها - سندات	350000
	ح- أرباح غير محققة عن استثمارات مالية	5000
	قيد إعادة تصنيف الاستثمارات المالية في سندات	

يلاحظ أن التمويل قد تم بالقيمة السوقية العادية، وقد نتج عن ذلك مكاسب غير محققة بمبلغ 5000 جنيه يتم إدراجها قائمة التغيرات في حقوق الملكية على النحو التالي:

شركة المروة للأثاثات المعدنية قائمة التغيرات في حقوق الملكية

5000	فروق تقييم استثمارات مالية محتفظ بها - سندات
------	--

مثال

في 2009/12/31 بلغت القيمة السوقية للسندات 361000 جنيه ، حيث قررت الإدارة الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها في 2015/12/31 نظراً لتوافر تأكيدات على زوال الظروف التي استدعت إعادة تصنيفها من قبل.

فى هذه الحالة يثبت القيد التالى:

09/12/31	ح/ استثمارات مالية محتفظ بها - سندات	361000
	ح/ استثمارات مالية متاحة للبيع	355000
	ح- أرباح غير محققة عن استثمارات مالية	6000
	قيد إعادة تصنيف الاستثمارات المالية فى سندات	

يتعين إدراج الأرباح غير المحققة الناتجة عن عملية التحويل ضمن قائمة التغيرات فى حقوق الملكية كالتالى:

شركة المروة للأثاثات المعدنية
قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

11000	فروق تقييم استثمارات مالية محتفظ بها - سندات
-------	--

كما يجب استهلاك تلك الفروق على مدى العمر المتبقى من السندات مع إدراج قسط الاستهلاك السنوى قائمة دخل الفترة.

المحاسبة عن استثمارات الأوراق المالية فى البنوك المصرية:

طبقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى أبريل 2008 والخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك المسجلة لديه - فيما عدا فروع البنوك الأجنبية - وكذا أسس التقييم لكافة الأصول والخصوم يتم تبويب الاستثمارات المالية إلى أربعة أقسام تدرج بقائمة المركز المالى ضمن الأصول على النحو الموضح فيما يلى :

1- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى :

وتتمثل فى أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى القابلة للخصم لدى البنك

المركزي، ويتم إثبات أذون الخزانة بالدفاتر بالقيمة الإسمية ، ويتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء هذه الأذون والقيمة الإسمية في قيمة العوائد التي لم تستحق بعد والتي يتم إثباتها ضمن بند «أرصدة دائنة والتزامات أخرى» ، وتدرج هذه العوائد تبعاً ضمن الإيرادات بقائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ويتم إثبات عمليات شراء (أو بيع) أذون الخزانة مع الالتزام بإعادة البيع (أو الشراء) بسجلات البنك المشتري في الحالة الأولى بالقيمة المسددة للشراء، وبسجلات البنك البائع في الحالة الثانية بالقيمة المحصلة من البيع، ويتم إدراج (أو استبعاد) عمليات شراء (أو بيع) أذون الخزانة مع الالتزام بإعادة البيع (أو الشراء) ضمن بنود "إذون علي الخزانة". ويتم إدراج الإيرادات والتكاليف الناتجة عن هذه العمليات ضمن بند "عائد أذون الخزانة والسندات" بقائمة الدخل.

وتظهر أذون الخزانة بقائمة المركز المالي بقيمتها الإسمية بعد خصم رصيد العوائد التي لم تستحق بعد. وقد ألزمت التعليمات البنك بوجوب الإفصاح التفصيلي عن أذون الخزانة ، وذلك ضمن الإيضاحات المتممة على النحو الموضح في النموذج التالي :

•• أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي:

200 x	200 x	
جنيه	جنيه	
xx	xx	أذون خزانة استحقاق 91 يوماً
xx	xx	أذون خزانة استحقاق 182 يوماً
xx	xx
xx	xx
xx	xx	
(xx)	(xx)	عوائد لم تستحق بعد
xx	xx	إجمالي (١)

عمليات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع :

xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال أسبوع
xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال شهر
xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال
xx	xx	أذون خزانة مشتراه مع التزام بإعادة البيع خلال
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي (٢)

عمليات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء:

(xx)	(xx)	أذون خزانة مبيعة مع التزام بإعادة الشراء خلال أسبوع
(xx)	(xx)	أذون خزانة مبيعة مع التزام بإعادة الشراء خلال شهر
(xx)	(xx)	أذون خزانة مبيعة مع التزام بإعادة الشراء خلال
xx	xx	أذون خزانة مبيعة مع التزام بإعادة الشراء خلال
<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	إجمالي (٣)
<u>(xx)</u>	<u>(xx)</u>	الإجمالي (١ + ٢ - ٣)
200x	200x	

جنيه جنيه

•• أوراق البنك المركزي المصري

(أ) صكوك البنك المركزي المصري

- صكوك مشتراه شراء نهائي

- صكوك مشتراه شراء مؤقت

(ب) شهادات إيداع البنك المركزي المصري

xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>
xx	xx
<u>xx</u>	<u>xx</u>

2- الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة:

وهي تلك الاستثمارات المقتناه بغرض إعادة بيعها في الأجل القصير وتقتصر على الآتي:

أ- الأسهم والسندات التي تتوافر فيها كافة الشروط التالية :

* أن تكون مدرجة في الجدول الرسمي لسوق الأوراق المالية المصرية (رقم 1) أو الأجنبية.

- * أن يقتنيها البنك بفرض تحقيق أرباح من التعامل عليها بيعاً وشراء في الأجل القصير.
 - * وجود تعامل نشط عليها (من حيث الحجم وتكراريتها) خلال الثلاث أشهر السابقة على الشراء.
 - * ألا يزيد عدد أوراق الاستثمار المدرجة بهذا البند بعد الشراء عن 5% من عدد أوراق الشركة المسجلة بسوق الأوراق المالية.
 - ب- محافظ الاستثمار التي تدار بمعرفة الغير.
 - ج- وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار بخلاف تلك التي يتعين على البنك منشئ الصندوق الاحتفاظ بها لحين انتهاء أجل الصندوق وفقاً لأحكام القانون.
- ويتم تقييم الأسهم والسندات المقيدة بالبورصة ، ولا يزال يتوافر فيها الشروط السابقة ، وكذلك وثائق صناديق الاستثمار المغلقة ومحافظ الاستثمار المدارة بمعرفة الغير بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة السوقية في تاريخ التقييم ، أما فيما يتعلق بالأسهم والسندات التي فقدت أي من الشروط أعلاه فتظل مثبتة بالقيمة الدفترية مع مراعاة تخفيض هذه القيمة في حالة حدوث انخفاض وفقاً لدراسة موضوعية شاملة آخر قوائم مالية للشركة المصدرة للورقة.
- وفيما يتعلق بوثائق صناديق الاستثمار المفتوحة ، يتم تقييمها بالقيمة العادلة التي تتمثل في القيمة الاستردادية لتلك الوثائق في تاريخ التقييم.
- نلفت النظر إلي ضرورة إدراج فروق التقييم بقائمة دخل البنك ضمن بند فروق تقييم الاستثمارات مالية بفرض المتاجرة. علي أن يتم الإفصاح عن التفاصيل التالية ضمن الإيضاحات المتممة :

استثمارات مالية بفرض المتاجرة:

سنة المقارنة	العام الحالي	
xx	xx	أسهم
xx	xx	سندات
xx	xx	شهادات إيداع
xx	xx	وثائق صناديق استثمار
xx	xx	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
وتتمثل الاستثمارات المالية بفرض المتاجرة في:		
xx	xx	استثمارات مالية مقيدة في البورصة
xx	xx	استثمارات مالية غير مقيدة في البورصة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

3- الاستثمارات المالية بفرض الاحتفاظ:

وهي الاستثمارات المالية التي لها قيم محددة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق محددة ، ويتوافر لدى البنك النية وإمكانية الاحتفاظ بها حتي تلك التواريخ، وتشمل ما يلي:

* السندات التي ينوي البنك الاحتفاظ بها حتي تاريخ الاستحقاق، ولديه إمكانية ذلك.

* وثائق الاستثمار التي يتعين علي البنك المنشء للصندوق الاحتفاظ بها حتي تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون.

أما فيما يتعلق بكيفية تقييم تلك الاستثمارات ، تنص أسس تقييم الأصول والالتزامات الواردة ضمن قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة في أبريل 2008 علي الآتي:

1- يتم تقييم السندات التي تم شراؤها عند الإصدار الأولي والمحتفظ بها حتي

تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المعدلة ، والتي تمثل القيمة الإسمية للسند مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار، علي أن يتم استهلاك علاوة الإصدار بالخصم علي قائمة الدخل، أو استهلاك خصم الإصدار بالإضافة إلي قائمة الدخل بيند "عائد أذون الخزانة والسندات"، وبذلك تصبح القيمة الدفترية لهذه السندات في تاريخ الاستحقاق مساوية للقيمة الإسمية المستردة.

وتتبع ذات المعالجة إذا تم شراء السندات من سوق الأوراق المالية بقيمة أعلى أو أقل من القيمة الإسمية ، مع الأخذ في الاعتبار تخفيض التكلفة بقيمة الجزء من الكوبون عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء.

وفي حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل سند يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل بيند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" ، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما تم تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للسند بالعملة الأجنبية بنتيجة التقييم طبقاً لسعر الصرف الساري في تاريخ التقييم، ويتم إدراج فروق التقييم بقائمة الدخل بيند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

2- يتم تقييم وثائق الاستثمار التي يتعين علي البنك المنشئ للصندوق الاحتفاظ بها حتي تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون بالتكلفة، وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يتم تحميل الفرق علي قائمة الدخل بيند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" ، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما تم تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

وطبقاً للتعليمات يتم الإفصاح عن الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ في الإيضاحات المتممة علي النحو التالي:

العام الحالي سنة المقارنة

جنيه جنيه

(أ) السندات

xx	xx	- سندات حكومية استحقاق
xx	xx	- سندات بنوك استحقاق
xx	xx	- سندات شركات استحقاق
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

(ب) وثائق صناديق الاستثمار التي أنشأها البنك

		- وثائق صندوق بعدد وثيقة
xx	xx	القيمة الاستردادية للوثيقة جنيه
		- وثائق صندوق بعدد ... وثيقة
xx	xx	القيمة الاستردادية للوثيقة جنيه
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

تتمثل الاستثمارات المالية بها حتي تاريخ الاستحقاق في:

xx	xx	استثمارات مالية مقيدة في سوق الأوراق المالية
xx	xx	استثمارات مالية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

وتبلغ القيمة السوقية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق المقيدة في سوق الأوراق المالية جنيهاً في 200x مقابل جنيهاً في 200x.

4- استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة :

ويشتمل هذا النوع من الاستثمار المالي علي :

- مساهمات في رؤوس أموال بنوك وشركات تابعة بنسبة أكثر من 50% أو بنسبة أقل ، ولكن للبنك سيطرة علي إدارتها Subsidiaries .
- مساهمات في رؤوس أموال بنوك وشركات ذات مصلحة مشتركة (من 20% - 50%) Associated باعتبار أن الغرض من اقتنائها هو الاحتفاظ بها والاستمرار في المشاركة لتحقيق أغراض البنك.

يتم تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة بالتكلفة، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به، وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده، وتحمله مباشرة علي قائمة الدخل ببند فروق تقييم استثمارات مالية أخرى، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما تم تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

وتتمثل مؤشرات حدوث التدهور في الاستثمار في مؤشر أو أكثر من المؤشرات التالية، وذلك علي سبيل المثال:

- الضعف المستمر في المركز المالي للشركة المستثمر فيها.
- الانخفاض الشديد في قيمة أصول الشركة المستثمر فيها.
- وجود مؤشرات عن احتمالات لتصفية الشركة المستثمر فيها نتيجة تعثرها المالي.
- وجود حظر أو قيد علي نشاط الشركة أو علي منتجاتها يترتب عليه التأثير السلبي علي المركز المالي للشركة.
- طول فترة إنشاء المشروع وعدم بدء الإنتاج الفعلي الملائم.

على أنه بالنسبة للمشروع الذي بدأ في الإنتاج حديثاً أو الذي يمر باختناقات في السيولة رغم قوة مركزه المالي ويحقق خسائر مرحلية في بداية حياته فلا يعتبر ذلك مؤشراً للتدهور في قيمة أوراقه المالية.

ويتم الإفصاح في الايضاحات المتتمة عن الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة علي النحو التالي:

سنة المقارنة	نسبة	العام الحالي	نسبة
القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
جنيه	/	جنيه	/

(أ) مساهمات في رؤوس أموال بنوك وشركات تابعة

بنك	xx	xx	xx	xx
شركة	xx	xx	xx	xx
شركة	xx	xx	xx	xx

(ب) مساهمات في رؤوس أموال بنوك وشركات

ذات مصلحة مشتركة:

بنك	xx	xx	xx	xx
شركة	xx	xx	xx	xx
شركة	xx	xx	xx	xx
	<u>xx</u>	<u>xx</u>		
	<u>xx</u>	<u>xx</u>		

وتتمثل الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة في :

xx	xx	استثمارات مالية مقيدة في سوق الأوراق المالية
xx	xx	استثمارات مالية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

وتبلغ القيمة السوقية للاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة المقيدة في سوق الأوراق المالية جنيهاً في 200x مقابل جنيهاً في 200x (تاريخ المقارنة).

5- استثمارات مالية متاحة للبيع:

وتشمل كافة الاستثمارات المالية التي لم يتم تبويبها باعتبارها استثمارات مالية بغرض المتاجرة ، أو محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق، أو في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.

يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالتكلفة - أخذاً في الاعتبار فروق التغير في سعر صرف العملة الأجنبية - أو القيمة العادلة أيهما أقل، وتعالج الفروق الناتجة بقائمة الدخل ضمن بند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" باستثناء الفروق التي تخص سنوات سابقة فتدرج كاحتياطي خاص ضمن حقوق المساهمين.

وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات يستخدم الاحتياطي الخاص المكون لذات الاستثمار وتحميل الباقي علي قائمة الدخل. وعند بيع الاستثمار يتم إضافة نصيبه في الاحتياطي الخاص إلي قائمة الدخل.

وطبقاً للتعليمات المنظمة يتم الإفصاح عن ذلك النوع من الاستثمارات في الإيضاحات المتممة علي النحو التالي:

سنة	العام	
المقارنة	الحالي	
جنيه	جنيه	
		(أ) استثمارات في أسهم:
xx	xx	أسهم بنوك
xx	xx	أسهم شركات
		(ب) استثمارات في سندات:
		سندات حكومية
xx	xx	سندات بنوك
xx	xx	سندات شركات
<u>xx</u>	<u>xx</u>	وتتمل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في :
xx	xx	استثمارات مالية مقيدة في سوق الأوراق المالية
xx	xx	استثمارات مالية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية
<u>xx</u>	<u>xx</u>	

وتبلغ القيمة السوقية للاستثمارات المالية المتاحة للبيع المقيدة في سوق الأوراق المالية جنيهاً في 200x مقابل جنيهاً في 200x (تاريخ المقارنة).

القيود المحاسبية للاستثمارات المالية:

يمكن استعراض القيود المحاسبية للاستثمارات المالية بدفتر اليومية العامة للبنك التجاري في نهاية كل فترة دورية من خلال التصنيف التالي الذي يتفق وما ورد بتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

* استثمارات في أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي.

- * استثمارات مالية بغرض المتاجرة .
- * استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ.
- * استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.

أولاً: الاستثمارات في أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدي البنك المركزي:

كما هو معروف ، تعد أذون الخزانة أدوات دين حكومية قابلة للتداول، ويتم إصدارها بمدد استحقاق 90 يوم ، 180 يوم ، 365 يوم ، وهي لا تحمل أى فوائد وإنما تصدر بسعر خصم معين من قيمتها الإسمية . وعند الاستحقاق يتم دفع القيمة الإسمية لها ، وبالتالي فإن العائد الذي يجنيه المستثمر من وراء شرائها هو الفرق بين ما دفعه وبين ما يقبضه عند الاستحقاق.

ويتغير العائد على أذون الخزانة عموماً وفقاً للتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي، وفي الطلب على الائتمان، وتوقعات المستثمرين، والسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي بمعنى أنه إذا ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فإن العائد على أذون الخزانة يرتفع ، وإذا انخفضت فإنه ينخفض⁽⁶⁸⁾.

مثال:

في 1/7/2009 اشترى بنك إسكندرية أذون خزانة (180 يوم) قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمبلغ 91180 جنيه.

يلاحظ في هذه العملية ، أن أذون الخزانة بطبيعتها لا يتم سداد فوائد عنها، ويتمثل العائد منها في مقدار الفرق بين القيمة الإسمية وتكلفة الاقتناء ، والذي يعد في حكم العوائد المحصلة مقدماً ومن هنا يتم إدراجها بالميزانية - طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري - ضمن بند «أرصدة دائنة والتزامات أخرى» ، على أن تدرج هذه العوائد تبعاً ضمن الإيرادات بقائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

فيما يلي قيود اليومية لإثبات العملية السابقة :

2009/7/1	ح/ استثمارات في أذون خزانة	100000	
	ح/ النقدية		91180
	ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً ^(*)		8820
	قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظه الاستثمارات		

العوائد الإجمالية ومقدارها 8820 جنيه يجب استهلاكها على مدى عمر الأوراق المالية بحيث يتم تحميل قائمة دخل البنك شهرياً بالعوائد المستحقة عن كل شهر كالتالي :

القيمة الإسمية - تكلفة الاقتناء

العوائد الشهرية = عدد الشهور من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق

$$1470 = \frac{8820}{6} = \frac{91180 - 100000}{6} = \text{جنيه 1470}$$

وتثبت العوائد شهرياً بالقيد التالي :

2009/7/30	ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً	1470	
	ح/ دخل عائد أذون خزانة		1470
	قيد ما يخص شهر يوليو من عائد أذون الخزانة		

ويكرر هذا القيد في نهاية كل شهر حتى حلول أجل استحقاق الأوراق. يمكن تصوير ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً كالتالي :

ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً

1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	7/30	8820	ح/ استثمارات في أذون خزانة 7/1
1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	8/31		
1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	9/30		
1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	10/31		
1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	11/30		
1470	ح/ دخل عائد أذون خزانة	12/31		
<u>8820</u>			<u>8820</u>	

(*) تدرج بقائمة المركز المالي ضمن بند «أرصدة دائنة والتزامات أخرى».

وفي يوم استحقاق أذن الخزنة يثبت القيد التالي .

2009/12/31	ح/ النقدية	100000	100000
	ح/ استثمارات في أنون خزنة قيد استرداد قيمة أنون الخزنة في تاريخ استحقاقها		

ثانياً: الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة:

كما سبق بيانه ، تتنوع تلك الاستثمارات لتشمل الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار وكافة الأوراق المالية الأخرى التي يتم شراؤها - سواء من السوق الأولى أو الثانوى - بهدف إعادة بيعها في أجل القصير.

وكما سبق بيانه يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بما في ذلك محافظ الاستثمارات المالية التي تدار بمعرفة الغير ووثائق صناديق الاستثمار التي لا تصدرها البنوك وشركات التأمين المقتناه بغرض المتاجرة في نهاية السنة المالية بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق ، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

كما يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة التي فقدت أحد شروط تبويبها كأوراق مالية بغرض المتاجرة بقيمتها الدفترية مع تخفيض هذه القيمة في حالة حدوث انخفاض فيها وفقاً لدراسة موضوعية شاملة آخر قوائم مالية للشركة المصدرة للورقة ، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

ويتم تقييم ووثائق صناديق الاستثمار التي تصدرها البنوك وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة الاستردادية لهذه الوثائق في تاريخ التقييم، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

مثال

في 2009/1/1 قرر بنك القاهرة تكوين محفظة استثمارات مالية بهدف المتاجرة فيها، شملت الآتي:

- شراء 10000 سهم عادي من أسهم شركة حديد عز (250000 أسهم) بمبلغ 1500000 جنيه (شاملة عمولات ورسوم حصلت عليها شركة تداول الأوراق المالية والسمسرة).

- شراء 20000 سهم عادي من أسهم شركة فودافون (مليون سهم) بمبلغ 2 مليون جنيه (شاملة العمولات والسمسرة).

فإذا توافرت لديك البيانات التالية:

- في 2009/3/9 باع البنك 2000 سهم من أسهم شركة حديد عز بمبلغ 400000 جنيه.

- في 2009/12/31 (نهاية الفترة المالية للبنك) ارتفع السعر السوقي للسهم من أسهم شركة حديد عز إلي 230 جنيه، بينما انخفض السعر السوقي للسهم من أسهم شركة فودافون إلي 85 جنيه.

- في 2010/12/31 (نهاية الفترة المالية للبنك) كانت أسعار إقفال الأسهم كالتالي:

سهم شركة حديد عز 250 جنيه

سهم شركة فودافون 110 جنيه

فالمطلوب: قيود اليومية اللازمة بسجلات بنك القاهرة، وبيان الأثر علي القوائم المالية المختلفة للبنك.

تمهيد للحل :

تشير الحالة الواردة بالمثل إلي أن البنك المستثمر ليست له نسبة ملكية تمثل سيطرة أو تأثير فعال علي إدارة الشركات المستثمر فيها، إذ تقل نسبة الملكية عن 20% ، يضاف إلي ذلك أن نية أو قصد البنك هو الاحتفاظ بتلك الأسهم للمتاجرة فيها وتحقيق أرباح في الأجل القصير.

يمكن الشروع في إثبات قيود اليومية بسجلات بنك القاهرة علي النحو

التالي:

2009/1/1	1500000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز ح/ النقدية قيد شراء 4% من أسهم شركة حديد عز
		ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم فودافون ح/ النقدية قيد شراء 2% من أسهم شركة فودافون
	400000	ح/ النقدية ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز ح/ مكاسب بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة قيد بيع 2000 سهم من أسهم شركة حديد عز
	1500000	
	2000000	
	300000	
	100000	

400000 جنيه

* القيمة البيعية للأسهم

- تكلفة الأسهم المباعة = عدد الأسهم المباعة × تكلفة اقتناء السهم الواحد

$$= 2000 \text{ سهم} \times \frac{1500000}{10000}$$

$$= 2000 \text{ سهم} \times 150 \text{ جنيه} = \frac{(300000) \text{ جنيه}}{100000} \text{ مكاسب بيع الأسهم}$$

نأتي إلى عمليات تقييم أسهم المحفظة في ختام السنة المالية للبنك حيث يتضح حدوث تغيرات سوقية في قيمة الاستثمارات المالية يمكن حصرها كالتالي:

الأوراق المالية	عدد الأسهم	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فروق التقييم
أسهم شركة حديد عز	8000 سهم	1200000	1840000	640000
أسهم شركة فودافون	20000 سهم	2000000	1700000	(300000)

طبقاً لتعليمات البنك المركزي باتباع الإرشادات الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) تظهر الأسهم بقيمتها السوقية العادلة علي أن تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة بقائمة الدخل ضمن بند "فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة"، وذلك بمقتضي القيود التالية:

640000	640000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز	2009/12/31
	300000	ح/ فروق تقييم استثمارات بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز زيادة قيمة الاستثمارات المالية في أسهم حديد عز	
300000		ح/ فروق تقييم استثمارات بغرض المتاجرة أسهم فودافون ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم فودافون تخفيض قيمة الاستثمارات المالية في أسهم فودافون	

وفي تاريخه تظهر قائمة المركز المالي للبنك كالتالي:

بنك القاهرة

الميزانية العمومية في 2009/12/31

الأصول	
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	3540000

كما تظهر قائمة الدخل علي النحو التالي:

بنك القاهرة

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

فروق تقييم استثمارات بغرض المتاجرة	
340000	

علي نفس المنوال يتم إثبات قيود الإقفال في 2010/12/31 حيث تثبت الاستثمارات المالية بقيمتها السوقية العادلة، وتثبت أية فروق ناتجة عنها بقائمة الدخل علي النحو التالي:

الأوراق المالية	عدد الأسهم	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فروق التقييم
أسهم شركة حديد عز	8000 سهم	1840000	2000000	160000
أسهم شركة فودافون	20000 سهم	1700000	2200000	500000

تثبت قيود اليومية كالتالي:

160000	160000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز ح/ فروق تقييم استثمارات بغرض المتاجرة - أسهم حديد عز زيادة قيمة الاستثمارات المالية في أسهم حديد عز	2010/12/31
	500000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم فودافون ح/ فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم فودافون زيادة قيمة الاستثمارات المالية في أسهم فودافون	
500000			

وفي تاريخه تظهر قائمة المركز المالي للبنك كالتالي:

بنك القاهرة

الميزانية العمومية في 2010/12/31

الأصول	
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	4200000

كما تظهر قائمة الدخل علي النحو التالي:

بنك القاهرة

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية 2010/12/31

فروق تقييم استثمارات بغرض المتاجرة	660000
------------------------------------	--------

ثالثاً: الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ:

وهي - كما سبق الإشارة - استثمارات طويلة الأجل ينوي البنك الاحتفاظ بها لأجل محددة ، ويرتكز معظمها في السندات ووثائق الاستثمار.

ويتم تقييم السندات التي يتم شراؤها عند الإصدار الأولي بالتكلفة المعدلة التي تمثل القيمة الإسمية مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار، وذلك حسب الأحوال ، ويتم استهلاك علاوة / خصم الإصدار بطريقة القسط الثابت، ويدرج الاستهلاك ببند "عائد أذون الخزانة والسندات" بقائمة الدخل.

وتتبع ذات طريقة التقييم بالنسبة للسندات المشتراه من سوق الأوراق المالية بقيمة تزيد أو تقل عن القيمة الإسمية مع تخفيض التكلفة بقيمة العوائد عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء.

وفي حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل سند يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" علي أنه في حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم إضافته إلي قائمة الدخل بذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للسند بالعملة الأجنبية بنتيجة التقييم طبقاً لسعر الصرف الساري في تاريخ التقييم، ويتم إدراج فروق التقييم بقائمة الدخل ببند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبية".

من ناحية أخرى، يتم تقييم وثائق الاستثمار التي يتعين علي البنك الاحتفاظ بها حتي تاريخ نهاية الصندوق باعتباره البنك المنشئ للصندوق بالتكلفة، وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يتم تحميل الفرق علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى". وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

مثال:

في 2008/12/1 اشترى بنك المهندس 1000 سند أصدرتها شركة سيراميك كلويباترا بسعر 100 جنيه بسعر فائدة 12% سنوياً تسدد في 6/30 ، 12/31 من كل عام، وقد بلغت عمولة الشراء 500 جنيه وذلك للاحتفاظ بها حتي تاريخ استحقاقها في 2010/12/31 .

المطلوب: قيود اليومية اللازمة حتي 2008/12/31 وبيان الأثر علي القوائم المالية لبنك المهندس في 2008/12/31.

الحل

يلاحظ في هذه الحالة أن المشتري الجديد (بنك المهندس) هو الذي سيقوم بتحصيل الفوائد في 2008/12/31 ، وذلك عن ستة أشهر كاملة بالرغم من أنه لم يقتنيها سوى من شهر واحد فقط (2008/12/1) ، ومن هنا يتعين عليه سداد فائدة خمسة شهور كاملة للبائع، وذلك كجزء من صفقة الشراء، وهذا معناه أن فاتورة شراء السندات التي يحتفظ بها البنك تشمل ضمن بنودها مبلغ 5000 جنيه قيمة الفائدة المستحقة للبائع ، بالإضافة إلي ثمن شراء السندات نفسها والعمولة، وذلك علي النحو التالي:

تكلفة شراء السندات = 1000 سند × 100 جنيه = 100000 جنيه

+ عمولة الشراء	500
	<hr/> 100500

+ فوائد مستحقة عن فترة خمسة شهور

= $\frac{5}{12} \times 12\% \times 100000$	5000
تكلفة اقتناء السندات	<hr/> <u>105500</u>

ويتم إثبات القيد التالي بسجلات بنك المهندس :

2008/12/1	ح/ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - سندات سيراميك كليوباترا ح/ فوائد مستحقة عن سندات سيراميك كليوباترا ح/ النقدية	100500 5000	105500
	قيد شراء استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ		

في 2008/12/31 ستقوم شركة سيراميك كليوباترا بسداد الفوائد عن شهر
ديسمبر بالإضافة إلى مبلغ فوائد الأمانة على النحو التالي:

$$\begin{aligned}
 & \text{فوائد شهر ديسمبر} = 100000 \times 12\% \times \frac{1}{12} = 1000 \text{ جنيه} \\
 & + \text{فوائد الأمانة} = 5000 \text{ جنيه} \\
 & \text{جملة الفوائد المسددة في 2008/12/31} = 6000
 \end{aligned}$$

يتم إثباتها بالقيد التالي :

2008/12/31	ح/ النقدية	6000	
	ح/ فوائد مستحقة عن سندات سيراميك كليوباترا ح/ دخل الفوائد		5000 1000
	قيد تحصيل الفوائد استحقاق 2008/12/31		

يتم إدراج دخل الفوائد عن الفترة ضمن بند "عائد أذون الخزانة والسندات"
بقائمة الدخل على النحو التالي:

بنك المهندس

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 2008/12/31

1000	عائد أذون الخزانة والسندات
------	----------------------------

كما تدرج الاستثمارات المالية بالميزانية العمومية للبنك بتكلفة اقتنائها كما يلي:

بنك المهندس

الميزانية العمومية في 2008/12/31

100500	الاصول استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق
--------	---

مثال

في الحالة السابقة بفرض أنه في 2008/12/31 حدث تدهور في القيمة السوقية العادلة، حيث بلغ سعر الإقفال للسند في تاريخه 90 جنيه.

المطلوب: قيود التسوية في 2008/12/31

الحل

طبقاً لتعليمات البنك المركزي، فإنه في حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل سند، يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" وذلك علي النحو التالي:

الأوراق المالية	عدد السندات	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فروق التقييم
سندات سيراميك كليوباترا	1000 سهم	1005000	90000	(10500)

يتم تعديل القيمة الدفترية للسندات بالقيد التالي

2008/12/1	ح/ فروق تقييم استثمارات مالية أخرى ح/ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قيد تخفيض قيمة سندات سيراميك كليب	10500	10500
-----------	--	-------	-------

تدرج فروق التقييم بقائمة دخل البنك علي النحو التالي:

بنك المهندس

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 2008/12/31

فروق تقييم استثمارات مالية أخرى	(10500)
---------------------------------	---------

وتثبت السندات بقيمتها الدفترية المعدلة علي النحو التالي بالميزانية العمومية للبنك :

بنك المهندس

الميزانية العمومية في 2008/12/31

الأصول	
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	90000

مثال

في الحالة السابقة ، بغرض أنه في 2009/12/31 بلغ سعر الإقبال السوقي للسند 115 جنيه.

المطلوب: قيود التسوية في 2009/12/31

الحـلـ

طبقاً لتعليمات البنك المركزي، فإنه في حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادية للسندات، يتعين تعديل القيمة الدفترية بالفروق، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن الفترات المالية السابقة.

وهو ما يتم توضيحه علي النحو التالي:

الأوراق المالية	عدد السندات	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فروق التقييم
سندات سيراميك كليبوترا	1000 سهم	90000	115000	25000

بالرغم من أن فروق التقييم بلغت 25000 جنيه، إلا أنه طبقاً للتعليمات يتم الاعتراف بها في حدود مبلغ 10500 جنيه (الفروق السالبة في 2008/12/31) بال قيد التالي :

2009/12/1	ح/ استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق سندات سيراميك كليبوترا ح/ فروق تقييم استثمارات مالية أخرى قيد زيادة قيمة سندات سيراميك كليبوترا	10500	10500
-----------	---	-------	-------

وتدرج الاستثمارات بالميزانية العمومية بقيمتها الدفترية المعدلة علي النحو التالي:

بتكالمهندس

الميزانية العمومية في 2009/12/31

الأصول	
استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	100500

بنك المهندس

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31

10500	فروق تقييم استثمارات مالية أخرى
-------	---------------------------------

رابعاً: الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة:

كما هو الحال في الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ استحقاقها، يتم تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة بالتكلفة، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية، يتم تعديل القيمة الدفترية به، وذلك بالنسبة لكل استثمار علي حدة، وفي حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

مثال

في 2009/1/1 اشترى بنك القاهرة الشرق الأقصى 30% من أسهم بنك القاهرة وباريس (الذي يبلغ رأسماله 50 مليون جنيه موزعة علي 2 مليون سهم)، وذلك من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة نظير مبلغ 18 مليون جنيه.

المطلوب: قيد اليومية اللازم بسجلات بنك القاهرة الشرق الأقصى .

الحل

عند شراء الاستثمارات يثبت القيد التالي

2009/1/1	ح/ استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة أسهم بنك القاهرة وباريس ح/ النقدية	18000000	18000000
	قيد شراء 30% من أسهم بنك القاهرة وباريس		

وتدرج الاستثمارات بميزانية البنك كالتالي:
بنك القاهرة الشرق الأقصى
الميزانية العمومية في 2009/1/1

الأصول	
استثمارات مالية شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	18000000

مثال

في المثال السابق، بفرض أنه في 2009/12/31 حدث تدهور في القيمة العادلة لأسهم بنك القاهرة وباريس حيث بلغت القيمة السوقية 17900000 جنيه.

المطلوب: قيود التسوية اللازمة في 2009/12/31 بسجلات بنك القاهرة الشرق الأقصى.

الحل

يتم احتساب فروق التقييم علي النحو التالي:

الأوراق المالية	عدد الأوراق	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فروق التقييم
أسهم بنك القاهرة وباريس	600000 سهم	18000000	17900000	(100000)

يتم تخفيض قيمة الاستثمارات بالقيد التالي:

2009/12/1	ح/ فروق تقييم استثمارات أخرى	100000
	ح/ استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	
	قيد تخفيض الاستثمارات المالية بخسائر إعادة التقييم.	100000

وبذلك تظهر الاستثمارات بقيمتها المعدلة بالميزانية العمومية كما يلي:

بنك القاهرة الشرق الأقصى
الميزانية العمومية في 2009/12/31

الأصول	
استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	17900000

كما تدرج فروق التقييم ضمن قائمة دخل الفترة علي النحو التالي:

بنك القاهرة الشرق الأقصى

قائمة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في 2009/12/31

فروق تقييم استثمارات مالية أخرى	(100000)
---------------------------------	----------

- 1- سيف النصر، سعيد، «دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء»، دراسة تطبيقية تحليلية، المؤلف، 1993، ص 9.
- 2- مكى، محمد فخرى، مرجع سابق، ص 91.
- 3- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 207.
- 4- المرجع السابق، ص 208.
- 5- Frankston, et. al., Op.Cit., P. 98.
- 6- هندی، منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 412.
- 7- المادة (56) فقرة (أ) من القانون المذكور.
- 8- سيف النصر، سعيد، مرجع سابق، ص 142.
- 9- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 113.
- 10- سيف النصر، سعيد، مرجع سابق، ص 143.
- 11- مختار، إبراهيم، مرجع سابق، ص 20، 21.
- 12- المرجع السابق، ص 25.
- 13- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 118، 119.
- 14- سويلم، محمد، مرجع سابق، ص 161.
- 15- مختار، إبراهيم، مرجع سابق، ص 28.
- 16- المرجع السابق، ص 59-63.
- 17- المرجع السابق، ص 83، 84.
- 18- المرجع السابق، ص 80-82.
- 19- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :
- المرجع السابق، ص 99-142.
- سويلم، محمد، مرجع سابق، ص 154-160.

- 20- Rose, P. Kolari & J. D. Fraser, "Financial Institutions", Fourth Edition, Homewood, Boston, 1993. P.300.
- 21- Ibid, PP. 161-190.
- 22- هندی ، منیر إبراهيم ، مرجع سابق، ص 211، 212.
- 23- المراجع السابق، ص 212.
- 24- Frankston, etl. al., Op.Cit., P. 152.
- 25- Rese, et al., Op.Cit., P. 300.
- 26- Frankston, et. al., Op.Cit., P. 161-163.
- 27- عوض ، مروان، مرجع سابق، ص 335.
- 28- المرجع السابق، ص 336.
- 29- عمار، ماجد، مرجع سابق، ص 12.
- 30- Frankston, et. al., Op.Cit., P. 168.
- 31- التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري، بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك في أبريل 2008 .
- 32- البنك المركزي المصري، «قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم» ، مرجع سابق ، ص 58.
- 33- Frankston, et al., Op.Cit., P.115.
- 34- هندی، منیر إبراهيم ، مرجع سابق، ص 249- 251.
- 35- مكي، محمد فخری، مرجع سابق، ص 100 .
- 36- المرجع السابق، ص 101.
- 37- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 94.
- 38- مكي، محمد فخری، مرجع سابق، ص 101 .
- 39- المرجع السابق، ص 102.
- 40- هندی، منیر إبراهيم ، مرجع سابق، ص 251.
- 41- مكي، محمد فخری، مرجع سابق، ص 102 .
- 42- سيف النصر، سعيد، مرجع سابق، ص 299.
- 43- المرجع السابق، ص 300.
- 44- بدران، جعفر سليم ، الاستثمار في الأوراق المالية ، بنك الكويت المركزي، 1989، ص 10-16.

- 45- عبدالحميد، طلعت أسعد، مرجع سابق، ص 104.
- 46- هندی ، منير إبراهيم، مرجع سابق ، ص 252.
- 47- المرجع السابق مرجع سابق، ص 106.
- 48- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي : حماد، طارق عبدالعال، 2005 " موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الثالث، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- 49- IAS (39), para, 4.
- 50- See: Appendix A, Para AG80 & AG81.
- 51- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلي : العادلي، يوسف عوض ومحمد أحمد العظيمة، المحاسبة المالية ، المجلد الأول، دار السلاسل، الكويت، 1986 ، ص من 528 - 560.
- 52- العادلي، يوسف عوض، ومحمد أحمد العظيمة ، مرجع سابق.
- 53- المرجع السابق.
- 54- حماد، طارق عبدالعال، 2005 ، مرجع سابق ، ص 513.
- 55- بدران ، جعفر سليم ، مرجع سابق، ص 37.
- 56- توفيق، محمد شريف، مرجع سابق، ص 346.
- 57- الجوهري، على محمد، «مشاكل محاسبية» ، بدون ناشر، 1993، ص 89.
- 58- توفيق، محمد شريف، مرجع سابق، ص 350.

الباب الرابع

PART FOURTH

التقارير

المحاسبية

للبنوك

التجارية

Accounting Reporting For Banks

الفصل الأول: التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية

الفصل الثاني: التقارير المرحلية وملخصات التقارير السنوية

يفضل الكاتب استخدام إصطلاح «التقارير المحاسبية» بدلاً من «القوائم المالية» باعتبار أن الأول يتطوّر في جوهره على المفهوم الشامل للإنصاح، والذي بمقتضاه ينظر للإنصاح المحاسبى باعتباره صورة صادقة وأمانة تبرز واقع النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمشروع من خلال توفير ونشر المعلومات النافعة لمستخدمى التقارير المحاسبية على الصعيدين المحلى والدولى، بما يسمح بالتأثير على سلوكهم فى الاتجاه المرغوب فيه . ويرتبط وضوح الصورة وناعيلتها بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التى تساعد المستخدمين على فهم حقيقة دوافع المشروع ، وممكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة .

والتقارير المحاسبية فى البنوك التجارية تحكمها - مثل باقى أنشطة الأعمال الأخرى - معايير محاسبية صادرة عن جهات وهيئات محاسبية قائمة الصيت أهمها للمعايير الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB، ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، وبالرغم من ذلك يلاحظ أن القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة البنوك داخل كل دولة من دول العالم تتدخل عادة ويكون لها اليد الطولى فى اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التى تراها فى صالح البلاد. والدليل على صحة هذه الحقيقة يتمثل فى القرار الذى أصدره مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة فى شهر أبريل 2008 "باعتماد قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأسس تقييم الأصول والالتزامات وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (39) التى أعلنتها اللجنة المشكلة من السادة مراقبى الحسابات وممثلى البنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للمحاسبات ، والزام كافة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى - فيما عدا فروع البنوك الأجنبية - بنشر قوائمها المالية السنوية والمرحلية (ربع السنوية) وفقاً لقواعد النشر الواردة بتلك القواعد، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية

السنية ، وكذا خلال شهرين من تاريخ انتهاء كل فترة للقوائم المالية المرحلية دون أن يشمل ذلك الفترة التي تنتهى بنهاية السنة المالية».

ولضمان التزام البنوك بنشر قوائمها المالية وفقاً لما جاء بالقواعد مالف الإشارة إليها، أجاز القرار لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى توقيع أى من الجزائين التالين على البنك غير الملتزم بالنشر:

- التنبيه على البنك بضرورة الالتزام بقواعد النشر.

- إلزام البنك بالمخالء لقواعد النشر بإيداع مبلغ لدى البنك المركزى المصرى بلون هائد لمدة معينة على أن يقلر للمجلس، وفقاً للمظروف المرتبطة بكل حالة على حدة ، قيمة ذلك المبلغ ومدة الإيداع.

يتناول الكاتب هذا الموضوع الحىوى من خلال فصلين ، حيث يتم تخصيص الفصل الأول للتقارير المالية السنوية بمشتملاتها المختلفة، بينما يتم تخصيص الفصل الثانى للتقارير المرحلية ، وكذا ملخصات التقارير السنوية للبنوك التجارية فى مصر.

الفصل الأول

Chapter 1

التقارير

المالية

السنوية

للبنوك

التجارية

Annual financial Reports

واقع الأمر أن إتاحة المزيد من الشفافية بالتقارير المحاسبية للبنوك يعد أمراً بالغ الأهمية لمواجهة احتياجات مستخدمي تلك التقارير، إذ يحتاج هؤلاء إلى معلومات كافية ومناسبة يمكنهم الاعتماد عليها في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، وكذا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بهذا الشأن. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى معلومات تساعد على تفهم نتائج عمليات التشغيل في البنك بصورة أفضل، حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية المختلفة ويقدم لها معلومات لا تكون متاحة دائماً للجمهور، وبناء على ذلك يتطلب الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك صابقة وأمانة وكافية طبقاً للمفهوم الشامل للإفصاح.

لتحقيق الأهداف السابقة تطلبت تعليمات البنك المركزي السابق الإشارة إليها إعداد وتصوير التقارير المحاسبية السنوية التالية :

- الميزانية أو قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة توزيعات الأرباح.
- قائمة التغير في حقوق المساهمين.

وفيما يلي عرض موجز لكل من تلك التقارير الإلزامية طبقاً لما هو وارد بالتعليمات المنظمة :

أولاً: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية :

وهي قائمة توضح أرصدة أصول البنك والتزاماته في تاريخ محدد ، وذلك على النحو المبين في النموذج التالي :

بنك

قائمة المركز المالي في / /

البيان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
الأصول:		جنيه	جنيه
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		xx	xx
أرصدة لدى البنوك		xx	xx
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك		xx	xx
أوراق البنك المركزي المصري		xx	xx
استثمارات مالية بفرض المتاجرة		xx	xx
استثمارات مالية متاحة للبيع		xx	xx
أرصدة مدينة وأصول أخرى		xx	xx
قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)		xx	xx
استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق		xx	xx
استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة		xx	xx
أرصدة مدينة وأصول أخرى		xx	xx
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)		xx	xx
إجمالي الأصول		xxx	xxx
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
الالتزامات:			
أرصدة مستحقة للبنوك		xx	xx
ودائع العملاء		xx	xx
شهادات إيداع		xx	xx

xx	xx	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
xx	xx	دائنو توزيعات
xx	xx	سندات
xx	xx	قروض طويلة الأجل
xx	xx	مخصصات أخرى
xx	xx	إجمالي التزامات
xx	xx	حقوق المساهمين:
xx	xx	رأس المال المدفوع
xx	xx	احتياطيات
xx	xx	أرباح محتجزة
xx	xx	إجمالي حقوق المساهمين
xx	xx	صافي أرباح السنة
xx	xx	إجمالي حقوق المساهمين وصافي أرباح السنة
xx	xx	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
xx	xx	التزامات عرضية وارتباطات:
xx	xx	التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية
xx	xx	و وارتباطات أخرى

ويلاحظ على نموذج الميزانية السابق ما يلي :

أ - من استعراض البنود الواردة ضمن الخصوم بالميزانية يمكن تصنيف مصادر الأموال في البنوك المصرية عموماً إلى نوعين هما :

1- مصادر أموال داخلية أو ذاتية ، وتتمثل في رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة ، وصافي أرباح العام (في حالة عدم توزيعها) بالإضافة إلى المخصصات، وهي بمثابة ضمان مؤكد للمودعين في مواجهة احتمالات الخسارة والضياع. وطبقاً لتعليمات البنك المركزي يمكن حصر هذه المخصصات في الآتي :

- * مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية بفرض المتاجرة .
- * مخصص القروض والمخاطر العامة ، وذلك بنسبة معينة من القروض والالتزامات العرضية المنتظمة .

- * مخصص القروض والالتزامات العرضية غير المنتظمة (دون المستوى - مشكوك في تحصيلها - رديئة) .
 - * مخصص مطالبات محتملة لمقابلة أية التزامات أو مطالبات محتملة كالدعاوى القضائية ضد البنك أو الضرائب المحتمل ربطها على البنك في ضوء فحص السنوات السابقة .
 - * مخصص تغطية مخاطر عمليات البنوك ، وذلك في حالة عدم قيام البنك بتغطية تلك المخاطر بوثائق تأمين.
 - * مخصص تغطية مخاطر تسوية المعاملات مع البنوك ، وذلك لمقابلة احتمالات ما تسفر عنه تسوية تلك المعاملات .
 - * مخصص مكافآت ترك الخدمة طبقاً للنظام واللوائح المنظمة لذلك .
- 2- مصادر أموال خارجية ، وتنوع لتشمل الآتى :
- * الأموال التي تعد التزاماً على البنك للمودعين وللغير وذلك كما هو الحال بالنسبة للأرصدة المستحقة للبنوك ، ودائع العملاء ، شهادات الإيداع، السندات، والقروض طويلة الأجل.
 - * الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى، والتي تتضمن :
 - الإيرادات المقدمة .
 - المصروفات المستحقة .
 - الحسابات تحت التسوية.
 - الضريبة على أرباح شركات الأموال المستحقة عن الفترة .
 - دائنون.
 - أرصدة دائنة متنوعة ، وأي رصيد لامحل له في بند آخر من الالتزامات.
- ب- من استعراض البنود الواردة ضمن الأصول بالميزانية ، يتبين أن الأموال المتوافرة للبنك يتم توظيفها في مجالات مختلفة تشمل :
- 1- النقدية بالصندوق، وكذا الأرصدة لدى البنك المركزى في إطار نسبة الاحتياطى القانونى.

- 2- الأرصدة النقدية المحتفظ بها في صورة حسابات جارية ، وودائع لدى كل من البنك المركزي والبنوك الأخرى المحلية والخارجية .
 - 3- الاستثمارات قصيرة الأجل في أنون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي سواء استحقاق 90 يوم أو 180 يوم أو غيرها .
 - 4- أوراق البنك المركزي المصرى التي يتم الاستثمار فيها سواء في صورة صكوك مشتراه أو في صورة شهادات إيداع .
 - 5- الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ، كالأسهم ، والسندات، ووثائق صناديق الاستثمار ، ومحافظ الاستثمارات المالية التي تدار بمعرفة الغير .
- ويلاحظ إثبات تلك الاستثمارات بقيمتها الصافية بعد خصم «مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية - بغرض المتأخرة» الذي يتعين الإفصاح عن قيمته في الإيضاحات المتممة . كذلك يتعين الإفصاح في الإيضاحات المتممة أيضاً عن قيمة تلك الاستثمارات المقيدة في البورصة بقيمتها السوقية ، والاستثمارات الأخرى غير المقيدة .
- 6- القروض الممنوحة للعملاء والبنوك الأخرى بما فيها الأوراق التجارية المخصصة ، مع مراعاة خصم قيمة مخصص القروض غير المنتظمة ، وكذا مخصص المخاطر العامة على القروض المنتظمة بالإضافة إلى خصم قيمة أى عوائد مخصصة عن القروض غير المنتظمة ، بحيث تظهر تلك القروض في الميزانية بقيمتها الصافية .
 - 7- الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ كمساهمات البنك في رأس مال بنوك وشركات تابعة Subsidiaries (بنسبة أكثر من 50٪ أو بنسبة أقل ولكن للبنك سيطرة على إدارتها، أو مساهمات في رأس مال بنوك وشركات شقيقة Associated (بنسبة من 20 إلى 50٪) أو غيرها من الأوراق المالية الأخرى التي يشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها وليس بغرض المتاجرة فيها .
 - 7- أرصدة مدينة وأصول أخرى، وتشتمل على :

- * الإيرادات المستحقة .
- * المصروفات المقدمة .
- * دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة .
- * النفقات الإيرادية المؤجلة (بعد خصم الاستهلاك) .
- * التأمينات والعهد .
- * السبائك الذهبية .
- * العملات التذكارية .
- * الأصول الثابتة والمتداولة التي ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون (بعد خصم المخصص اللازم) .
- * الحسابات تحت التسوية .
- * أى رصيد لامحل له فى بند آخر من الأصول.

8- الأصول الثابتة ، وتظهر بقيمتها بعد خصم مجمع الإهلاك ، وتتضمن: الأراضى، المباني والإنشاءات، وسائل النقل، التجهيزات والتركيبات، الأجهزة والمعدات، الأثاث، النظم الآلية المتكاملة ، وأخرى. وطبقاً لتعليمات البنك المركزى، يتم إهلاك الأصول الثابتة بالبنك بإحدى طريقتين : طريقة القسط الثابت ، أو طريقة القسط المتناقص . ويراعى عند تحديد الأعمار الافتراضية للأصول الثابتة معدلات استخدامها ورأى الفنيين فى تحديد هذه الأعمار، كما يراعى أن يستمر البنك فى إتباع طريقة الإهلاك التى أقرها فى بداية الإهلاك ، وذلك بصفة منتظمة ، على أنه عند إقرار تغيير فى سياسة الإهلاك، فيتعين أن تكون السياسة الجديدة أكثر ملائمة بالنسبة لإهلاك الأصل، كما يتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن أثر تغيير سياسة الإهلاك .

ويبدأ حساب الإهلاك عندما يصبح الأصل معداً للاستخدام الفعلى، ويمكن استخدام معدلات الإهلاك التالية كمعدلات إرشادية :

مباني وإنشاءات	5٪
أثاث مكاتب وخزائن	10٪
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	12.5٪
وسائل نقل	20٪
أجهزة الحاسب الآلي أو النظم الآلية المتكاملة	20٪
تجهيزات وتركيبات	33.3٪

ج- فيما يختص بقسم «الالتزامات العرضية والارتباطات» بالميزانية ، يتعين إدراج كافة الالتزامات الاحتمالية التي يدخل فيها البنك طرفاً ، ويمكن أن تتحول إلى التزام حقيقي عليه . وفي هذه الحالة يجب إظهارها بصافي قيمتها بعد خصم ما يقابلها من غطاء نقدي (أي تظهر بالقيمة غير المغطاة)، ومن أمثلة تلك الالتزامات العرضية : خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية ، عقود الصرف الآجل.. إلخ .

يلاحظ أيضاً وجود بعض الحسابات النظامية التي لا يترتب عليها أي التزام عرضي على البنك - كحسابات الشيكات والكمبيالات المودعة برسم التحصيل أو برسم التأمين - وبالتالي فهي لا ترقى للدخول ضمن طائفة الالتزامات العرضية التي تدرج ضمن الميزانية ، حيث لا يترتب على إيداعها لدى البنك أي مسئولية عرضية عليه باعتبار أن البنك ليس طرفاً فيها، وأن مسئولية البنك تنحصر في الحفاظ الأمين لهذه الأوراق متبعاً في ذلك عناية الشخص المعتاد، ومن ثم يكتفى بإمساك دفاتر بيانية منتظمة لقيد القيمة يتم مراجعتها وضبطها وفقاً لنظم محكمة ورقابة سليمة دون إدراجها بالالتزامات العرضية بالميزانية .

ثانياً: قائمة الدخل:

وهي قائمة توضح كافة إيرادات البنك ومصرفاته خلال الفترة ، ويتم إعدادها وفقاً للنموذج الموضح فيما يلي :

بنك.....

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في / /

بيان	إيضاح رقم	العام الحالي	سنة المقارنة
عائد القروض والأرصدة لدى البنوك		جنيه	جنيه
عائد أذون الخزانة والسندات		xx	xx
يخصم:		xx	xx
تكلفة الودائع والاقتراض		(xx)	(xx)
صافي العائد:		xx	xx
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية		xx	xx
توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار		xx	xx
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي		xx	xx
أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية		xx	xx
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة		xx	xx
إيرادات عمليات أخرى		xx	xx
صافي إيرادات النشاط		xx	xx
يخصم:			
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية		(xx)	(xx)
مخصصات		(xx)	(xx)
فروق تقييم الاستثمارات مالية أخرى		(xx)	(xx)
مصروفات إدارية وعمومية وإهلاك واستهلاك		(xx)	(xx)
مصروفات عمليات أخرى		(xx)	(xx)
أرباح (خسائر) النشاط		(xx)	(xx)
أرباح (خسائر) قبل خصم الضرائب		xx	xx
يخصم:			
الضرائب		(xx)	(xx)
صافي أرباح (خسائر) السنة		xx	xx
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام		xx	xx

- ومن استعراض البنود الواردة بقائمة الدخل يلاحظ الآتى :
- أ - تنطوى إيرادات البنك على مصادر الإيراد التالية :
- 1- العائد من القروض ، وتشمل كافة العوائد المستحقة أياً كان مصدرها سواء من خصم أوراق تجارية أو على القروض الممنوحة للعملاء أو للبنوك الأخرى.
 - 2- العائد من الأرصدة لدى البنوك سواء كانت تلك البنوك محلية أو خارجية .
 - 3- العائد من شهادات الإيداع.
 - 4- العائد من عمليات شراء أنون خزانة والسندات سواء بغرض المتاجرة، أو بغرض الاحتفاظ بها، كما يدخل فيه أيضاً عائد المبالغ المودعة لدى البنك المركزى مقابل الاستثمار فى سندات حكومية .
 - 5- عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك لعملائه كما هو الحال فى خدمات فتح الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان ، وتمويل الأموال وغيرها.
 - 6- توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار، وتشمل توزيعات الأسهم بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ بما فى ذلك التوزيعات من بنوك شركات تابعة أو شقيقة ، كما تشمل التوزيعات التى يحصل عليها البنك من وثائق صناديق الاستثمار.
 - 7- أرباح (خسائر) بيع الأوراق المالية وأنون الخزانة بغرض المتاجرة .
 - 8- أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبى، والتى تشمل الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التعامل فى العملات الأجنبية ، أو عن تقييم أرصدة عقود الصرف الآجل، وكذا الفروق الدائنة (المدينة) الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ التقييم.
 - 9- أرباح (خسائر) بيع أى أوراق مالية مشتراه بغرض الاحتفاظ ، وكذلك أرباح (خسائر) بيع المساهمات فى بنوك وشركات تابعة أو شقيقة .

- 10- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة سواء مدينة أو دائنة.
- 11- إيرادات عمليات أخرى، وتشمل الإيرادات الناتجة عن أى عمليات متعلقة بنشاط البنك ولم تدرج بأى من البنود السابقة ، ومن أمثلة ذلك .
- * الإيجارات التى يحصل عليها البنك ، وذلك باعتبارها عائد خدمة، حتى ولو كانت عرضية أو ثانوية .
 - * صافى إيرادات الأصول التى آلت للبنك وفاء لديون.
 - * أى أرباح ناتجة عن التصرف فى الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مع الأخذ فى الاعتبار عند تحديد تلك الأرباح ما يكون قد سبق تكوينه من مخصص لهذه الأصول.
 - * فروق تقييم وثائق صناديق الاستثمار التى تصدرها البنوك وشركات التأمين، فيما عدا الوثائق التى يتعين على البنك المنشئ لصندوق الاستثمار الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق .
 - * مقابل مكافآت وبدلات حضور ممثلى البنك فى مجالس إدارة البنوك والشركات.
 - * مخصصات انتفى الغرض من تكوينها، والفائض فى مخصصات قائمة .
- 12- أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط ، كما هو الحال فى أرباح (خسائر) بيع أصول ثابتة ، والإيراد الناتج من حصيلة بيع مخلفات متنوعة .
- ب- أما مصروفات البنك فتشمل الآتى :
- 1- تكلفة الودائع والاقتراض، وتمثل الجانب الأعظم من تكلفة مبيعات البنك والتى تتضمن :
- العوائد التى يتحملها البنك على ودائع العملاء.

- العوائد المدفوعة مقابل شهادات الإيداع المصدرة .
- العوائد التي يتحملها البنك مقابل الحصول على أموال من البنوك المحلية والخارجية .
- العوائد المدفوعة مقابل الحصول على قروض طويلة الأجل من جهات محلية أو خارجية بما في ذلك البنك المركزي والبنوك الأخرى، وكذا عوائد السندات التي يصدرها البنك .
- تكلفة عمليات بيع أذون الخزانة .
- 2- عمولات وأتعاب خدمات مصرفية مقدمة للبنك من بنوك أخرى.
- 3- المخصصات، وتشمل جميع المخصصات التي يجنبها البنك - بخلاف الإهلاك - وتعتبر عبئاً على الفترة المالية ، ولا تتضمن مخصص مكافآت ترك الخدمة حيث تدرج قيمة ما يتم تدعيمه به ضمن تكلفة الأجور (تأمينات اجتماعية).
- 4- فرق تقييم الاستثمارات المالية الأخرى، وتتضمن الخسائر الناتجة عن الانخفاض الدائم في تكلفة الاستثمارات المالية بفرض الاحتفاظ. أما في حالة حدوث ارتفاع في قيمة تلك الاستثمارات فيتم إضافة قيمته إلى هذا البند، وذلك في حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل في فترات سابقة .
- 5- مصروفات عمومية وإدارية وإهلاكات، والتي تتضمن : الأجور النقدية، المزايا العينية ، التأمينات الاجتماعية (بما فيها المبلغ المجنب لتدعيم مخصص مكافآت ترك الخدمة) ، حصة النشاط الرياضي والاجتماعي (وفقاً لأحكام القانون رقم 51 لسنة 1978) ، مستلزمات سلعية ، مستلزمات خدمية ، مصروفات جارية (وتشمل الضرائب والرسوم، والإهلاكات ، والإيرادات) ، والتبرعات.

6- مصروفات عمليات أخرى، وتتضمن مصروفات أية عمليات أخرى متعلقة بنشاط البنك ولم يسبق إدراجها بأي من البنود السابقة مثل :

* قيمة الهبوط في القيمة الاستردادية عن التكلفة بالنسبة لوثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على البنك المنشيء لصندوق الاستثمار الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون رقم 95 لسنة 1992 (وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلى هذا البند ، وذلك في حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل في فترات سابقة).

* صافي مصروفات الأصول التي آلت للبنك وفاء لديون.

* الخسائر الناتجة عن التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء للديون مع الأخذ في الاعتبار ما قد يكون قد سبق تكوينه من مخصص لهذه الأصول عند تحديد مقدار تلك الخسائر.

7- الضرائب ، وتشمل الضريبة على أرباح شركات الأموال، وعلى إيرادات رؤوس الأموال المنقولة بالإضافة إلى الضريبة على أرباح فروع الخارج المستحقة للحكومات الأجنبية .

ج- تنص تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص إعداد قائمة الدخل على الآتي :

1- يراعى عدم إجراء أى مقاصة بين إيرادات العوائد وتكلفتها، باستثناء العوائد المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع وبين الفروع فتجرى المقاصة فيما بينها.

2- يراعى عدم إجراء أى مقاصة داخل البند الواحد لكل من بنود العمولات والمصروفات باستثناء المتبادل منها بين المركز الرئيسي والفروع وبين الفروع فتجرى المقاصة فيما بينها.

3- تثبت جميع عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق، على أنه بالنسبة لتوزيعات الأسهم يتحدد موعد الاستحقاق بتاريخ اعتماد الجمعيات العامة للشركات لهذه التوزيعات، إلا إذا كانت هناك صعوبات عملية تحول دون العلم بتاريخ اعتماد الجمعية العامة لتوزيعات الأرباح - وهي عادة حالات غير مؤثرة - فتكون العبرة بالتاريخ الذي يتم فيه تحصيل الكوبون فعلاً.

4- يراعى عدم استخدام مسمى إيرادات أو مصروفات سنوات سابقة ، حيث يتم تحميل أى إيرادات أو مصروفات تخص السنوات السابقة على الحساب النوعى للإيراد أو المصروف، إلا إذا كانت ناتجة عن خطأ جوهري^(٥)، فيتم معالجته حيثنذ بالإضافة أو الخصم من رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بعد الأخذ فى الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة ، ويتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة .

5- يراعى أن يتم إعدام القروض - سواء مكون لها مخصص من عدمه - خصماً على حساب مخصص القروض، كما يضاف المحصل من القروض السابق إعدامها إلى حساب المخصص المشار إليه .

د- يتم حساب نصيب السهم من حصة المساهمين فى صافى أرباح العام بالمعادلة التالية :

(٥) الخطأ ذو التأثير الجوهري أو الهام على القوائم المالية ، هو ذلك الخطأ الذي يجعل القوائم المالية غير معبرة عن المركز المالي وتقاين الأعمال للفترة أو الفترات المالية السابقة ، وبالتالي يصبح من غير الممكن الاعتماد عليها.

سنة	العام	
المقارنة	الحالي	
xx	xx	صافى أرباح العام
(xx)	(xx)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(xx)	xx)	حصة العاملين فى الأرباح (من صافى أرباح العام)
xx	xx	حصة المساهمين فى صافى أرباح العام
xx	xx	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
<u>xx</u>	<u>xx</u>	نصيب السهم من حصة المساهمين فى صافى أرباح العام

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية.

قائمة التدفقات النقدية Cash flow statement عبارة عن قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالبنك خلال الفترة. وتعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) ، واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة السى بعد عنها القوائم المالية للبنك بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة الآتية التى لاتجيب عليها قائمتى الدخل والمركز المالى⁽¹⁾:

- كيف تم التصرف فى أرباح البنك ؟
- كيف تم تمويل التوسعات ؟
- كيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل ؟

ونظراً لطبيعة نشاط البنك ذات الخصوصية بالمقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى. لذا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً لمفهوم «النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة Cash in/cash out» وفقاً لما هو موضح فى النموذج التالى

بنك.....
قائمة التدفقات النقدية
عن السنة المالية المنتهية في / /

سنة المقارنة	العام الحالي	
جنيه	جنيه	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
xx	xx	الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضرائب
		تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
xx	xx	إهلاك واستهلاك
xx	xx	مخصصات
xx	xx	فروق تقييم الاستثمارات المالية بفرض المتاجرة
xx	xx	فروق تقييم استثمارات مالية أخرى
(xx)	(xx)	المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
(xx)	(xx)	مخصصات انتفى الغرض منها
		فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية بخلاف
xx	xx	مخصص القروض
xx	xx	فروق تقييم سندات بالعملة الأجنبية
xx	xx	خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
xx	xx	خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية
(xx)	(xx)	ضرائب الدخل المسددة
		أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة
xx	xx	في أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول
xx	xx	ودائع لدى البنوك
xx	xx	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
xx	xx	أوراق البنك المركزي المصري
xx	xx	استثمارات مالية متاحة للبيع
xx	xx	قروض للعملاء والبنوك
xx	xx	أرصدة مدينة وأصول أخرى

		صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات
xx	xx	أرصدة مستحقة للبنوك
xx	xx	ودائع العملاء
xx	xx	شهادات الإيداع
xx	xx	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(xx)	(xx)	مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق
xx	xx	متحصلات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق
(xx)	(xx)	مشتريات استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
xx	xx	متحصلات من بيع استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
(xx)	(xx)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
xx	xx	متحصلات من بيع أصول ثابتة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (2)
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
xx	xx	الزيادة (النقص) في السندات
xx	xx	الزيادة (النقص) في القروض طويلة الأجل
xx	xx	الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع
(xx)	(xx)	توزيعات الأرباح المدفوعة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل (3)
xx	xx	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة (1 + 2 + 3)
xx	xx	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة
		وتتمثل النقدية وما في حكمها في الآتي :
xx	xx	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
xx	xx	أرصدة لدى البنوك
xx	xx	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
(xx)	(xx)	ودائع لدى البنوك
(xx)	(xx)	أذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة شهور
(xx)	(xx)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
<u>xx</u>	<u>xx</u>	النقدية وما في حكمها

من العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية يلاحظ الآتى :

- أ- يتم تعديل أو تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالقيم غير المدفوعة نقداً مثل تدعيم المخصصات، والإهلاكات.
- ب- يتم حساب صافى النقص (الزيادة) فى قروض للعملاء والبنوك بالمعادلة التالية :

xx	رصيد القروض آخر الفترة (قبل خصم المخصص)
xx	- رصيد القروض أول الفترة (قبل خصم المخصص)
xx	- المحصل خلال الفترة من القروض السابق إعدامها
xx	+ القروض المدومة خلال الفترة (المحمل على مخصص القروض)
	+ الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون
xx	خلال الفترة (قبل خصم المخصص)
xx	+ فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
<u>xx</u>	صافى النقص (الزيادة) فى قروض لعملاء وأبنوك
<u>xx</u>	ويظهر هذا الرصيد ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

ج- تظهر المتحصلات النقدية من مبيعات الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

د - تظهر المشتريات النقدية للاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، وكذا المتحصلات النقدية من بيع/استرداد الاستثمارات الحالية بغرض الاحتفاظ ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع هذه الاستثمارات، وفروق تقييمها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

هـ- تظهر أذون الخزانة التى تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ أقتنائها ضمن رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر الفترة ، بينما يظهر صافى

النقص (الزيادة) لباقي أذون الخزانة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وذلك تحت مسمى «أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي».

رابعاً: قائمة توزيعات الأرباح:

هي قائمة تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث تلخص كيفية التصرف في أرباح البنك ، وذلك كما هو موضح في النموذج التالي :

بنك.....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح

عن السنة المالية المنتهية في / /

سنة المقارنة	العام الحالي	
جنيه xx	جنيه xx	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل) يخصم:
		أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(xx)	(xx)	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع
xx	xx	أرباح (خسائر) محتجزة أول المدة
xx	xx	الإجمالي
		يوزع كالاتي:
xx	xx	احتياطي قانوني
xx	xx	احتياطي عام
xx	xx	احتياطي خاص
xx	xx	احتياطيات أخرى (تذكر بالتفصيل)
xx	xx	توزيعات المساهمين
xx	xx	حصة العاملين
xx	xx	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
xx	xx	أرباح محتجزة آخر المدة
xx	xx	الإجمالي

خامساً: قائمة التغير في حقوق المساهمين:

وهي قائمة تعد بهدف الإفصاح المنتظم والمفيد عن كافة الأحداث الاقتصادية المؤثرة على حقوق المساهمين بالبنوك التجارية ، وفيما يلي نموذجاً لتلك القائمة كما ورد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك التجارية الصادرة عن البنك المركزي المصري في أبريل 2008:

بنك :

قائمة التغير في حقوق المساهمين عن السنة المالية المنتهية في

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطي أخرى	أرباح محتجزة	صافي أرباح السنة	الإجمالي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx					xx		xx
xx							xx
	xx	xx	xx	xx	(xx)		
					(xx)		(xx)
xx	xx	xx	xx	xx	xx		xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx		xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx
xx	xx	xx	xx	xx	xx		xx

مثال:

فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى البنوك التجارية في 2009/12/31 مع بعض الملاحظات التي استوجبها إجراء الجرد السنوي للبنك (القيمة بالآلاف جنيه) .

اسم الحساب	رصيد مدين	رصيد دائن	ملاحظات
- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	13000		
- أرصدة لدى البنوك	25000		
- أذون خزانة	500		تبلغ تكلفة اقتنائها 400 جنيه
- استثمارات مالية بغرض المتاجرة	700		تبلغ قيمتها السوقية 600 جنيه
- قروض للعملاء والبنوك	37000		تقرر إعدام قروض قيمتها 100 جنيه كذلك تقرر تكوين مخصص للقروض بنسبة 10٪
- مخصص القروض		190	
- استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ بالتكلفة	600		تبلغ قيمتها السوقية 500 جنيه
- مباني وإنشاءات	500		تستهلك بمعدل 5٪ (قسط ثابت)
- أجهزة ومعدات	400		تستهلك بمعدل 10٪ (قسط ثابت)
- أثاث	100		تستهلك بمعدل 10٪ (قسط ثابت)
- حاسب آلي	300		يستهلك بمعدل 20٪ (قسط ثابت)
- مجمع إهلاك أصول ثابتة		405	
- أرصدة مستحقة للبنوك		210	
- عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً		100	
- ودائع العملاء		5650	
- أرصدة دائنة والتزامات أخرى		395	
- قروض طويلة الأجل		700	
- رأس المال المدفوع		50000	
- احتياطات		5900	
- أرباح محتجزة		4000	
- عائد القروض والأرصدة لدى البنوك		19300	توجد عوائد تحت التحصيل قيمتها 200 جنيه
عائد أذون الخزانة والسندات		3000	
تكلفة الودائع والاقتراض	8000		
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية		4800	توجد عمليات محصلة مقدماً 100 جنيه
توزيعات أسهم ووثائق استثمار		2850	توجد توزيعات تحت التحصيل مقدارها 150 جنيه

أرباح بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة	250	
خسائر بيع استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ	90	
أرباح عمليات النقد الأجنبي	1250	
إيرادات عمليات أخرى	1000	
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية	12910	
مصرفات إدارية وعمومية	900	
توجد مصرفات مستحقة مقدارها 200 جنيه		
	100000	100000

والمطلوب:

أ- إعداد قائمة الدخل للبنك المذكور عن الفترة المالية المنتهية في 2009/12/31.

ب- إعداد قائمة المركز المالي للبنك في 2009/12/31.

تمهيد للحل:

1- طبقاً لتعليمات البنك المركزي يتم إثبات أنون الخزانة بالقيمة الإسمية، ويتمثل الفرق بين تكلفة اقتناء هذه الأنون والقيمة الإسمية في قيمة العوائد التي لم تستحق بعد. وعلى ذلك يتم إثبات الأنون بالميزانية ضمن الأصول بقيمتها الإسمية (500 جنيه) على أن تدرج قيمة العوائد المستحقة (100 جنيه) ضمن حساب «أرصدة بلغة والتزامات أخرى» ضمن الالتزامات.

2- تظهر الاستثمارات المالية بفرض المتاجرة بالميزانية بقيمتها السوقية العادلة (600 جنيه) وحيث أن قيمتها الافتراضية تبلغ 700 جنيه لذا يتم تخفيضها بالفرق 100 جنيه على أن يدرج الفرق ضمن حـ/ فروق تقييم استثمارات مالية بفرض المتاجرة بقائمة الدخل.

3- القروض الجيدة = 37000 - 100 = 36900 جنيه

رصيد مخصص القروض آخر الفترة = القروض الجيدة × نسبة المخصص

$$= 36900 \times 10\% = 3690 \text{ جنيه}$$

يتم خصم قيمة هذا الرصيد من جملة القروض الجيدة بحيث تظهر القروض في الميزانية بصافي قيمتها بعد خصم المخصص أى مبلغ $36900 - 3690 = 33210$ جنيه.

يتم خصم القروض المدومة من رصيد المخصص أول الفترة $= 190 - 100 = 90$ جنيه.

وعلى ذلك فالمطلوب زيادة الرصيد المتبقى من المخصص بالفرق ومقداره $= 3690 - 90 = 3600$ جنيه

ويتم تحميل هذا الفرق على قائمة الدخل ضمن بند «مخصصات».

4- تثبت الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ ضمن الأصول بالميزانية بالتكلفة، ونظراً لوجود انخفاض في قيمتها السوقية عن سعر التكلفة يتعين إثبات الفرق $(600 - 500 = 100)$ بقائمة الدخل ضمن بند «فروق تقييم الاستثمارات المالية».

تلفت نظر القارئ إلى أنه يتم تعديل قيمة هذه الاستثمارات على أساس التكلفة المعدلة، أي تثبت بمبلغ 500 بدلاً من 600.

5- إهلاك المباني والإنشاءات $= 5 \times 500 = 25\%$

إهلاك الأجهزة والمعدات $= 10 \times 400 = 40\%$

إهلاك الأثاث $= 10 \times 100 = 10\%$

إهلاك الحاسب الآلى $= 20 \times 300 = 60\%$

$= 135$

جملة إهلاكات الأصول الثابتة عن الفترة (تحمل على قائمة الدخل ضمن بند «مصرفات عمومية وإدارية وإهلاكات»)

تثبت الأصول الثابتة مجمعة في الميزانية بقيمتها الصافية بعد خصم مجمع الإهلاك وذلك على النحو التالي :

صافي قيمة الأصول الثابتة $= (500 + 400 + 100 + 300) - (405 + 135)$

$= 1300 - 540 = 760$ جنيه

- 6- عائد القروض والأرصدة لدى البنوك = 19300 + 200 = 19500 جنيه (تحمل على قائمة الدخل)
يتعين إثبات العوائد المستحقة (200 جنيه) ضمن الأصول بالميزانية ضمن بند «أرصدة مدينة وأصول أخرى».
- 7- العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية = 4800 - 100 = 4700 (تحمل على قائمة الدخل).
تثبت العمولات المقدمة ضمن الالتزامات بالميزانية في بند «أرصدة دائنة والالتزامات أخرى».
- 8- توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار = 2850 + 150 = 3000 (تحمل على قائمة الدخل)
تثبت التوزيعات المستحقة بالميزانية ضمن الأصول في بند «أرصدة مدينة وأصول أخرى».
- 9- المصروفات العمومية والإدارية = 900 + 200 = 1100 (تحمل على قائمة الدخل)
تثبت المصروفات المستحقة بالالتزامات بالميزانية ضمن بند «أرصدة دائنة وأصول أخرى».

بنك.....

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 1999/12/31

كلى	جزئى	
	19500	عائد القروض والأرصدة لدى البنوك
00522	0003	عائد أذون الخزانة والسندات
		يخصم:
0008		تكلفة الودائع والاقتراض
14500		صافى العائد
4700		عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
3000		توزيعات أسهم ووثائق استثمار
250		أرباح بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة
(90)		خسائر بيع استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ
1250		أرباح عمليات النقد الأجنبى
(100)		فروق تقييم أم بفرض المتاجرة
1000		إيرادات عمليات أخرى

24610		صافى إيرادات النشاط
		يخصم:
	12910	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
	1235	مصرفات إدارية وعمومية وإهلاكات
	3600	مخصصات
	100	فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الأخرى
(17945)	—	
<u>6665</u>		صافى أرباح العام

بنك.....

قائمة المركز المالى فى 99/12/31

كلى	جزئى	الأصول:
	13000	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
	25000	أرصدة لدى البنوك
	500	أذون خزانة
	600	استثمارات مالية بغرض المتاجرة
	33210	قروض للعملاء والبنوك
	500	استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
	350	أرصدة مدينة وأصول أخرى
	<u>760</u>	أصول ثابتة
<u>73920</u>		إجمالى الأصول
		التزامات وحقوق المساهمين
		الالتزامات
	210	أرصدة مستحقة للبنوك
	650	ودائع العملاء
	795	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
	<u>700</u>	قروض طويلة الأجل
7355		إجمالى الالتزامات
		حقوق المساهمين
	50000	رأس المال المدفوع
	5900	احتياطيات
	4000	أرباح محتجزة
	<u>6665</u>	صافى أرباح العام
<u>66665</u>		إجمالى حقوق المساهمين
<u>73920</u>		إجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين

الفصل الثانى

Chapter 2

التقارير المرحلية وملخصات التقارير السَّنوية Interim Financial Reports & Annual Reports Summary

من المعروف أنه لأغراض دعوة الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية للبنك يجوز إرسال القوائم المالية بالبريد الموصى عليه بكافة المساهمين، فإذا لم ينص النظام الأساسى على ذلك فإنه يتعين نشر القوائم المالية (الميزانية ، قائمة الدخل، قائمة التوزيعات النقدية ، وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة) ، وكذلك تقرير مراقبى الحسابات كاملة بدون تلخيص تماشياً مع نص المادة (65) من القانون (159) لسنة 1981. وقد تعرضنا - عزيزى القارئ - لقواعد نشر وإعداد تلك القوائم خلال الفصل السابق.

من ناحية ثانية ، توجب تعليمات الهيئة العامة لسوق المال على البنوك والشركات التى طرحت أوراقاً مالية لها فى إكتتاب عام ضرورة نشر تقارير ربع سنوية يطلق عليها «تقارير مرحلية أو فترية» ، يضاف إلى ذلك أن بعض البنوك قد يكون لديها الرغبة فى نشر قوائمها المالية السنوية كنوع من الدعاية والإعلان، ولغرض تحقيق وفر فى نفقات هذا النشر فإنها تقوم فقط بنشر ملخصات وافية لتلك التقارير.

ويعد ما سبق دافعاً للكاتب كي يتناول - فى سياق عرضه للتقارير المالية للبنوك - القواعد التى تحكم إعداد كلاً من التقارير المرحلية ، وملخصات القوائم المالية السنوية مع عرض نماذج توضيحية لها فى هذا الجزء من الكتاب.

أولاً: التقارير المرحلية للبنوك التجارية:

التقارير المرحلية Interim Financial Reports ، هى تقارير مالية تغطى فترة زمنية أقل من سنة - عادة ما تكون ربع سنوية - وتستخدم فى توفير معلومات أساسية ذات توقيت ملائم للقراء عن أداء البنك خاصة إذا ما تم عرض هذه المعلومات على أساس زمنى مقارن⁽²⁾. وهذه التقارير المالية يمكن أن تخدم فى الأساس تحقيق غرضين أساسيين هما⁽³⁾ :

1- كأساس للحكم على ربحية البنك ، ومقارنة النتائج بالفترات السابقة ، وبالأخص نفس الفترة من العام السابق.

2- كأساس للتنبؤ بصافى الدخل عن السنة القادمة .

ومع ذلك يرى بعض الكتاب أن التقارير المرحلية يمكن أن تتسع أهدافها لتشمل تحقيق الآتى⁽⁴⁾ :

أ- تقدير والتنبؤ بقيمة وتوقيت أرباح البنك على مدار السنة المالية ، وذلك على أساس دورى غالباً ربع سنوى.

ب- توفير معلومات وقتية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء البنك ، خاصة إذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد الأسهم.

ج- مساعدة أصحاب المصلحة فى البنك - خاصة المساهمون - على عمل تقييم ملائم ومستمر لأداء إدارة البنك كوكيل عنهم.

د - استكمال بعض أوجه النقص فى القوائم والتقارير المالية السنوية .

هـ- وقوف أصحاب المصلحة فى البنك - ومنهم المودعون - على مركزه المالى ونتائج أعماله فى نهاية كل فترة مرحلية على حدة .

د- تخفيض درجة عدم التأكد أمام المستثمرين عند التنبؤ بالأرباح وعوائد الأسهم ، لأن هذه القوائم توفر لهم معلومات على فترات متقاربة نسبياً.

قواعد إعداد التقارير المرحلية:

يمكن الاسترشاد في إعداد التقارير المرحلية للبنوك بالتوصيات التالية التي أصدرها مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية في الرأي رقم (28)⁽⁵⁾:

- 1- يجب الاعتراف بالإيرادات من الخدمات المصرفية المؤداة كما تحققت خلال الفترة على نفس الأسس المستخدمة بالنسبة للسنة الكاملة .
- 2- يجب معاملة تكاليف الودائع والاقتراض وغيرها من تكاليف الإنتاج الأخرى المماثلة بنفس الأسس المستخدمة بالنسبة للتقارير السنوية .
- 3- تخصص التكاليف والمصروفات الأخرى - بخلاف تكاليف الإنتاج - على دخل الفترة على أساس الفترة المنقضية أو الخدمة المؤداة أو الأنشطة المشتركة مع الفترة .
- 4- يجب الإفصاح عن الطبيعة الموسمية - إن وجدت - لأنشطة البنك .
- 5- يقدر معدل الضريبة عن السنة المالية كاملة ، وتحسب ضريبة الدخل الفترية على هذا الأساس.
- 6- يجب الإفصاح عن المفردات الاستثنائية التي ساهمت في تحديد صافي الدخل عن الفترة التي حدثت فيها هذه المفردات الاستثنائية .
- 7- يجب أن تشمل التقارير المالية المرحلية التي تقدمها البنوك للبورصة البيانات التالية
 - * إجمالي الإيرادات ، مخصص القروض، المفردات الاستثنائية ، الأثر المجمع للتغير في المبادئ المحاسبية ، وصافي الدخل.
 - * التكاليف والمصروفات الموسمية .
 - * التغيرات الجوهرية في المبادئ المحاسبية .

- * المخصصات.
- * الأحداث الطارئة أو المحتملة .
- * التغيرات الجوهرية فى المركز المالى.

قواعد نشر التقارير المرحلية فى مصر :

انطلاقاً من أهمية إعداد ونشر القوائم المرحلية ، أوجبت الفقرة الأخيرة من المادة (40) من قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 على البنوك أن تلتزم بأحكام المادة (6) من القانون وذلك بأن يقدم كل بنك تحت مسؤوليته إلى الهيئة العامة لسوق المال تقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله، على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى الصحيح للبنك . ويتعين على البنك نشر ملخص وافٍ لتلك التقارير فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار إحداها على الأقل باللغة العربية .

وفضلاً عن التزام البنوك بقواعد الإفصاح السابقة ، فقد أوجبت تعليمات الهيئة على البنوك ضرورة الالتزام – ابتداء من الربع الأول عام 1996 – بإعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقاً بها تقرير فحص دورى محدود من مراقبى حسابات البنك بنتائج فحص تلك القوائم وبيان ما إذا كان هناك حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها، على أن يتم موافاة كل من هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية بتلك القوائم خلال شهر واحد من تاريخ إعدادها.

وتشمل القوائم المرحلية ربع السنوية كلاً من : قائمة المركز المالى الربع سنوى ، قائمة الدخل عن الفترة ، وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة . ونعرض فى نهاية هذا الفصل نموذجاً لتلك القوائم.

ثانياً: ملخصات التقارير السنوية للبنوك التجارية:

كما سبق أن ذكرنا، تلجأ البنوك عادة لنشر ملخصات لتقاريرها المالية السنوية تحقيقاً لفرضين هما .

أ- الاستجابة للضغط الإعلانية والتسويقية الخاصة بأنشطة البنك لما لأثر تلك الحملات الإعلانية على ترويج مبيعات البنك وزيادة الإقبال عليه من قبل العملاء.

ب- محاولة تحقيق وفر ملموس في نفقات النشر والإعلان.

ونظراً لما قد يترتب على إعداد تلك المنخصات من تشويه متعمد أو غير متعمد للبيانات والمعلومات الواردة بالتقارير السنوية ، لذا فعند وضع البنك المركزي المصري مجموعة من القواعد والتعليمات المنظمة لعملية إعدادها بشكل يضمن عدم الإخلال بجوهر الرسائل الإعلامية المراد إيضاها لمستخدمي تلك التقارير.

قواعد إعداد ونشر ملخصات التقارير السنوية:

في هذا الصدد، أجازت التعليمات والقواعد المنظمة أن تنشر البنوك تقاريرها المالية السنوية بشكل مختصر على أن يراعى في ذلك مايلي⁽⁶⁾ :

- 1- كمبدأ عام لايجوز استبعاد نشر أى قائمة أو عدم نشر الإيضاحات المتممة.
- 2- يمكن دمج بعض البنود، كما يمكن استبعاد أو تلخيص بعض الإيضاحات المتممة على أن يراعى في هذا الشأن الآتى :

* ألا يخل دمج البنود، واستبعاد أو تلخيص بعض الإيضاحات بمدى تعبير القوائم المالية للبنك عن نشاطه ومركزه المالي والحد الأدنى من الإفصاح المطلوب للقارئ.

* يراعى عدم استبعاد الإيضاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتبعة ، وكذلك تلك المتعلقة بتفاصيل وحركة البنود الهامة كالقروض للعملاء والبنوك ، مخصص القروض. الاستثمارات المالية ، مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية بغرض المتاجرة ، ودائع العملاء، السندات ، حقوق المساهمين، وتوزيع السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام.

* أن يتم هذا التلخيص بالاتفاق مع مراقبي حسابات البنك وموافقتهم على النشر.

- 3- تنشر القوائم الملخصة تحت عنوان «ملخص القوائم المالية لبنك المستخرجة من القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في // .
- 4- يطلب من مراقب الحسابات إعداد تقرير فحص دورى محدود على القوائم المالية المختصرة ، على أن ينشر هذا التقرير مع تلك القوائم.
- 5- فى حالة عدم إتباع أى من القواعد السابقة عند النشر، يعتبر النشر فى هذه الحالة خروجاً على أحكام القرارات والقواعد المنظمة ، ولا يعتد به ، ولا يرفق به تقرير مراقبى الحسابات.

وفيما يلى عرض للنماذج الخاصة بتلك التقارير الملخصة وفقاً لتعليمات البنك المركزى مع مراعاة إدخال التعديلات المذكورة فى الحواشى كى تصبح تقارير مرحلية.

بنك.....

قائمة المركز المالى فى / /
(ملخص)

الفترة الحالية	الفترة المقارنة	
جنيه	جنيه	الأصول:
xx	xx	نقدية وأرصدة لدى البنوك
xx	xx	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى
xx	xx	استثمارات مالية بفرض المتاجرة
xx	xx	استثمارات مالية متاحة للبيع
xx	xx	قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)
xx	xx	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
xx	xx	استثمارات مالية فى شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
xx	xx	أرصدة مدينة وأصول أخرى
xx	xx	أصول ثابتة
xx	xx	إجمالى الأصول
xx	xx	الالتزامات وحقوق المساهمين
xx	xx	الالتزامات
xx	xx	أرصدة مستحقة للبنوك

xx	xx	ودائع العملاء وشهادات الإيداع
xx	xx	أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
xx	xx	التزامات طويلة الأجل
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي الالتزامات
		حقوق المساهمين
xx	xx	رأس المال المدفوع
xx	xx	احتياطات وأرباح محتجزة
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي حقوق المساهمين
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
xx	xx	التزامات عرضية وارتباطات

بنك.....

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في /

(ملخص)

الفترة الحالية	الفترة المقارنة	
جنيه	جنيه	
xx	xx	عائد القروض والأرصدة لدى البنوك
xx	xx	عائد أذون الخزانة والسندات
		يخصم:
(xx)	(xx)	تكلفة الودائع والاقتراض
xx	xx	صافي العائد
xx	xx	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
xx	xx	توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار
xx	xx	أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية
		فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
xx	xx	أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي
<u>xx</u>	<u>xx</u>	إيرادات أخرى

xx	xx	صافي إيرادات النشاط يخصم:
(xx)	(xx)	مصروفات عمومية وإدارية وأخرى
(xx)	(xx)	مخصصات
(xx)	(xx)	فروق تقييم الاستثمارات المالية الأخرى
xx	xx	أرباح (خسائر) النشاط
xx	xx	أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط
xx	xx	الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضرائب
		يخصم:
(xx)	(xx)	الضرائب
xx	xx	صافي أرباح (خسائر) الفترة
xx	xx	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام*

* في حالة إعداد ملخص قوائم مالية سنوية فقط.

بنك.....

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في / /

(ملخص)

الفترة الحالية جنيه	الفترة المقارنة جنيه	
xx	xx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
xx	xx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
xx	xx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
xx	xx	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
xx	xx	النقدية وما في حكمها في أول الفترة المالية
xx	xx	النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية

بنك.....

قائمة توزيعات الأرباح
عن الفترة المالية المنتهية في / /

سنة المقارنة	العام الحالي	
جنيه xx	جنيه xx	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل) يخصم:
(xx)	(xx)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
xx	xx	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع
xx	xx	أرباح (خسائر) محتجزة في أول السنة المالية
xx	xx	الإجمالي
		يوزع كالتالي:
xx	xx	احتياطي قانوني
xx	xx	احتياطي عام
xx	xx	احتياطي خاص
xx	xx	احتياطيات أخرى (تذكر بالتفصيل)
xx	xx	توزيعات المساهمين
xx	xx	حصة العاملين
xx	xx	أرباح محتجزة في آخر السنة المالية
xx	xx	الإجمالي

* في حالة إعداد قوائم مالية سنوية فقط.

- 1- د. علي محمد الجوهري ، المحاسبة في شركات الأموال، المؤلف، 1991، ص194.
- 2- AICPA., Statement on Auditing Standards No.17. Interim Financial Information", Codification of Statements on Auditing Standards, AICPA., 3991. Au Sec. 227., Para. 2.
- 3- د. عراقي العراقي، «دور التقارير المحاسبية المنشورة في تنشيط سوق الأوراق المالية»، مجلة كلية التجارة بـسيوط، 1989، ص 149، 150.
- 4- د. عبدالفتاح محمد الصنع، د. عبدالوهاب نصر علي . «المراجعة المتقدمة» ، قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، 1996 . ص 150 .
- 5- Kieso, Danold E., & Jerry J. Weygandt, "Modern Auditing", 2nd Ed., John Wiley & Sons, Inc., New York, 3891. PP. 4701-0801.
- 6- البنك المركزي المصري، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، مرجع سابق، ص76.

الباب الخامس

PART FIFTH

استخدام

التقارير

المحاسبية

في تقييم

أداء البنوك

التجارية

Performance Evaluation
by Accountings Reporting

الفصل الأول : تقرير المراجع والإيضاحات المتممة

الفصل الثاني : التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية
للبنوك التجارية

الفصل الثالث : تحليل العمليات باستخدام النسب والمؤشرات
المالية

للتقارير المحاسبية استخدامات هامة في مجال تقييم الأداء، حيث يتم الاستعانة بوسائل التحليل المالي المختلفة في فحص ودراسة تلك التقارير، والولوج إلى ما وراء الأرقام الواردة بها. بطبيعة الحال، يتوقف نوع التحليل المالي المطلوب للتقارير المحاسبية على نوعية اهتمام مستخدم التقارير المحاسبية بالمنشأة موضوع التحليل. فالمستثمرون - على سبيل المثال - ينحصر اهتمامهم في درجة النمو في الأجل الطويل بجانب نتائج الأداء في الأجل القصير. والدائنون لديهم الرغبة في التعرف على مقدرة المنشأة على سداد الديون. والجهات الحكومية تهتم بمقدار الضرائب المستحقة وبدرجة التزام المنشأة باللوائح والتشريعات المنظمة. كما تهتم الإدارة ب نتائج عمليات التشغيل، ووضع خطط المستقبل.

والمعروف أن هناك عدة أساليب أو طرق لإجراء التحليل المالي تنمى بالاحتياجات المختلفة لمستخدمي التقارير المحاسبية من أهمها : النسب أو المؤشرات المالية ، المقارنات، دراسة التغيرات والاتجاهات، تحليلات التعادل وغيرها والجدير بالذكر أن تلك الأساليب ليست بديلة ، بمعنى أنها لا تصلح كى تحل محل بعضها البعض، بل أن كل منها يقيس ظاهرة معينة ، ويحقق هدفاً خاصاً، وبالتالي ففى مجال أنشطة البنوك التجارية تتعرض لثلاث أدوات منها هى :

- التحليل المالي الأفقى (المقارنات والتغيرات).
 - التحليل المالي الرأسى (قوائم التوزيع النسبى) .
 - تحليل العمليات باستخدام النسب والمؤشرات المالية .
- نذكر، بضرورة توخى الحذر فى التعامل مع نتائج التحليل المالي، وذلك عن طريق أخذ العديد من العوامل الأخرى المؤثرة فى الاعتبار، كاليئة التنافسية التى يعمل فيها البنك ، والظروف الاقتصادية المحيطة بالنشاط المصرفى عمومأ ، ويقودنا ذلك إلى ضرورة مراعاة اعتبارات ثلاثة عند إجراء التحليل المالي لأحد البنوك التجارية هى :

- على المحلل أن يتجه بإصرار نحو البحث والتقصي عن مشكلة ما حتى ولو لم تكن هذه المشكلة ظاهرة للعيان.
- يركز التحليل على بيانات تاريخية أساساً باقتراض اعتبارها قاعدة جيدة للتوقع بالمستقبل.
- أن الأرقام الناتجة من التحليل ليس لها قيمة في حد ذاتها ما لم يتم مقارنتها بنسب تاريخية ماضية في نفس الصناعة أو بصناعات أخرى.
- على أي حال، يتم تناول موضوع التحليل المالي لأداء البنوك التجارية من خلال ثلاثة فصول:
- الفصل الأول : وهو فصل تمهيدى يتناول دراسة كل من تقرير المراجع والإيضاحات المتممة .
- الفصل الثانى : ويتناول عمليات التحليل الأفقى والرأسى.
- الفصل الثالث : ويقتصر على تحليل العمليات باستخدام النسب والمؤشرات المالية .

الفصل الأول

Chapter 1

تقرير المراجع والإيضاحات المتمة

قبل أن يشرع المحلل المالي في استخدام أدواته لتحليل القوائم المالية ، يتعين عليه أولاً الحصول على انطباع عام عن مدى قوة ومتانة المركز المالي للبنك عن طريق دراسة كل من رأى المراجع ، والإيضاحات المتمة والقوائم الملحقه للقوائم المالية الرسمية .

رأى المراجع :

لاشك أن نقطة البداية الممتازة لتحليل المركز المالي للبنك هي «رأى المراجع» الوارد بالتقرير السنوى للبنك .

ورأى المراجع عادة ما يرد في حدود فقرتين أو ثلاث لا أكثر، ومن هنا يمكن قراءته واستيعابه ببساطة ويسر.

فيما يلي نموذج لرأى المراجع فى القوائم المالية لإحدى البنوك التجارية المصرية طبقاً لما هو منشور فى 2008/10/30

«تقرير مراقبى الحسابات»

السادة / مجلس إدارة بنك

قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك (شركة مساهمة مصرية) فى 30 يونيو 2008 المتمثلة فى الميزانية ، وكذلك قائمتى الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى هذا التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية مسئولية إدارة البنك ، وتتحصر مسئوليتنا فى إعداد الرأى على هذه القوائم المالية وفى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، وفى ضوء أحكام القوانين والتعليمات المحلية السارية . وفى سبيل ذلك قمنا بإجراء اختبارات لدفاتر ومستندات البنك إلى المدى الذى رأيناه كافياً. وحصلنا على المعلومات والإيضاحات اللازمة لأغراض المراجعة ، كما تحققنا من وجود وتقييم أصول البنك ، وكذا تقييم الالتزامات القائمة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية التى تتواءم مع معايير المحاسبة الدولية .

يمسك البنك حسابات منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها، وأن الميزانية وقائمتى الدخل والتدفقات النقدية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما لم يتبين لنا مخالفة البنك لأى من أحكام القانون رقم (88) لسنة 2003 ، والقوانين المعدلة له.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة المرفقة بها تعبر بوضوح عن المركز المالى لبنك فى 30 يونيو 2008 وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى هذا التاريخ ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتى تتواءم مع معايير المحاسبة الدولية وفى ضوء القوانين والتعليمات المحلية السارية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعدة وفقاً لمتطلبات القانون رقم (88) لسنة 2003 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر وسجلات البنك وفى الحدود التى تثبت فيها عادة تلك البيانات بالدفاتر المالية .

مراقب الحسابات

القاهرة فى 11 أكتوبر 2008 .

على المحلل أن يبدأ من هذه النقطة ، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال أن يكون على بينة من طبيعة وظيفة المراجع أو مراقب الحسابات.

يقوم البنك سنوياً بتعيين اثنين من المراجعين الخارجيين لفحص قوائمته المالية. وتنحصر وظيفة هذين المراجعين في التحقق من صدق القوائم المالية للبنك، والإشارة لذلك في تقريرهم النهائي ، وهذا معناه أن ورود هذا الرأي من قبل المراجعين يعنى التصديق على سلامة القوائم المالية للبنك إلا أن ذلك لايعنى أن الاستثمار في البنك يعد مثالياً ، فمثل هذه النتيجة ربما يصل إليها المحلل المالي.

نلفت نظر القارئ إلى أن رأى المراجع الوارد في المثال السابق يطلق عليه «تقرير نظيف Clean Opinion» ، إلا أنه في حالات أخرى قد يكون رأى المراجع «متحفظاً Except for Opinion» ويحدث ذلك في حالات استبدال إدارة البنك لقاعدة محاسبية بأخرى مما يترتب عليه الإخلال بمبدأ الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتطبيق المخالف للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والإفصاح غير الكامل، ووجود قيود على نطاق عملية المراجعة⁽¹⁾.

كذلك قد يكون رأى المراجع «سالباً Subject to Opinion» في حالة عدم تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال باعتبارها أعدت دون إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها⁽²⁾، وسواء كان رأى المراجع نظيفاً أو متحفظاً أو سالباً، فهو في كل الأحوال سيوفر معلومات مفيدة للمحلل المالي تحقق غرضين أساسيين هما :

- إعطاء انطباع سريع عن المركز المالي ونتيجة أعمال البنك .
- إعطاء مؤشرات مبكرة عن المشاكل المتوقعة وجودها بالبنك (في حالة إذا كان رأى المراجع غير نظيف) .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الرسمية:

بعد الاطلاع على رأى المراجع ، يتعين على المحلل المالي فحص الإيضاحات المتممة والقوائم الملحقه - التى تعد جزءاً لايتجزأ من التقارير السنوية للبنك - بهدف الحصول على معلومات ذات قيمة فيما يتعلق بالنشاط المالي للبنك وسياساته المحاسبية .

فيما يلي مثال من واقع القوائم المالية المنشورة لإحدى البنوك التجارية المصرية بجريدة الأهرام يوم 2008/10/30.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 2008/6/30

1- أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

(أ) أسس إعداد القوائم المالية:

- تعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية التي تتسق ومعايير المحاسبة الدولية والقوانين والتعليمات المحلية السارية.

- قام البنك لدى إعداد القوائم المالية بتغيير سياسة تبويب وتقييم الاستثمارات المالية بما يتسق والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).

وتتمثل التغيرات في إعادة تبويب الاستثمارات المالية إلى أربعة بنود وهي بغرض المتاجرة، ومتاحة للبيع، ومحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق، وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة، ويتم تقييمها وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (2) بالبنود (هـ، و، ز، ح)، بدلاً من تبويبها إلى استثمارات بغرض المتاجرة واستثمارات بغرض الاحتفاظ، مع تقييم الأولي بالتكلفة أو السوق / القيمة المحسوبة أيهما أقل لكل مجموعة متجانسة للاستثمارات، وتقييم الثانية بالتكلفة مع إجراء تخفيض علي قيمتها في حالة حدوث انخفاض دائم، وقد نتج عن ذلك فروق تقييم مدينة / دائنة أدرجت بقائمة الدخل قدرها جنيه (يخرج قدر الفروق إذا كان جوهرياً).

(ب) المعاملات بالعملات الأجنبية:

- تُمسك حسابات البنك بـ (عملة القيد) وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في ذلك

التاريخ، وتُثبت الفروق الناتجة بقائمة الدخل ضمن بند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

- يتم تقييم أرصدة عقود الصرف الآجلة القائمة في نهاية السنة المالية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وباستخدام الأسعار الآجلة للفترات المتبقية حتي تواريخ استحقاق تلك العقود وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل ضمن بند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

- يتم إثبات عقود مبادلة العملات في تاريخ الارتباط ضمن بند "التزامات عرضية وارتباطات" مع إثبات الفرق بين المعادل لشقي عقد المبادلة ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى"، أو بند "أرصدة دائنة والتزامات أخرى" وذلك باعتباره أرباح / خسائر غير محققة في تاريخ الارتباط علي عقد المبادلة ، ويتم استهلاك الأرصدة المشار إليها علي مدار عمر عقد المبادلة بالإضافة رلي أو الخصم علي بند العائد علي القروض والأرصدة لدي البنوك بقائمة الدخل، في حين يتم إثبات الأرباح (الخسائر) الناتجة عن تنفيذ عقد المبادلة بقائمة الدخل ضمن بند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

- يتم إدراج قيمة العلاوة المدفوعة عن عقود الخيارات للعملات الأجنبية ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" علي أن يتم تسوية رصيد العلاوة علي قائمة الدخل في ضوء ما يسفر عنه تقييم عقود الخيارات بقيمتها العادلة ضمن بند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

وبالنسبة لعقود الخيارات المشتراه لتغطية عقود الخيارات المباعة للعملاء بغرض تغطية المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاطهم يتم إثبات الفرق بين العلاوة المسددة عن عقد الخيار المشتري والعلاوة المحصلة عن عقد الخيار المباع في تاريخ نشأة العقد ببند "أرصدة دائنة والتزامات أخرى" ، ويتم تسوية هذا الفرق بقائمة الدخل ببند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي" وفقاً لأساس الاستحقاق.

(ج) تحقق الإيراد :

يُثبت الإيراد على أساس الاستحقاق باستثناء عوائد القروض غير المنتظمة التي يتم إيقاف إثباتها كإيراد عند عدم التأكد من استرداد قيمة هذه العوائد أو أصل المديونية ، ويتم إثبات إيرادات الأسهم ووثائق الاستثمار عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها.

(د) أذون الخزانة وأوراق البنك المركزي المصري :

يتم إثبات أذون الخزانة وأوراق البنك المركزي المصري بالقيمة الإسمية وتُثبت العوائد التي لم تستحق بعد علي هذه الأذون والأوراق بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى، وتظهر أذون الخزانة وأوراق البنك المركزي المصري بالميزانية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

ويتم إدراج (استبعاد) عمليات شراء (بيع) أذون خزانة مع الالتزام بإعادة البيع (الشراء) ضمن بند "أذون الخزانة" ويتأثر بند عائد أذون الخزانة والسندات بقائمة الدخل بالإيرادات والتكاليف الناتجة عن هذه العمليات، علي أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إيضاحاً بحجم العمليات القائمة في تاريخ الميزانية (إيضاح رقم 6).

(هـ) تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة :

- يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بما في ذلك محافظ الاستثمارات المالية التي تدار بمعرفة الغير ووثائق صناديق الاستثمار التي لا تصدرها البنوك وشركات التأمين المقتناء بغرض المتاجرة في نهاية السنة المالية بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

- يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة التي فقدت أحد شروط تبويبها كأوراق مالية بغرض المتاجرة بقيمتها الدفترية مع تخفيض هذه القيمة في

حالة حدوث انخفاض فيها وفقاً لدراسة موضوعية شاملة آخر قوائم مالية للشركة المصدرة للورقة، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

- يتم تقييم وثائق صناديق الاستثمار التي تصدرها البنوك وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة الاستردادية لهذه الوثائق في تاريخ التقييم، وتثبت فروق التقييم بقائمة الدخل.

(و) تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع:

يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالتكلفة - أخذاً في الاعتبار فروق التغير في سعر صرف العملة الأجنبية - أو القيمة العادلة أيهما أقل، وتعالج الفروق الناتجة بقائمة الدخل ضمن بند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" باستثناء الفروق التي تخص سنوات سابقة فتدرج كاحتياطي خاص ضمن حقوق المساهمين.

وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة الاستثمار يستخدم الاحتياطي الخاص المكون لذات الاستثمار وتحميل الباقي على قائمة الدخل، وعند بيع الاستثمار يتم إضافة نصيبه في الاحتياطي الخاص إلى قائمة الدخل.

(ز) تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- يتم تقييم السندات التي يتم شراؤها عند الإصدار الأولي بالتكلفة المعدلة التي تمثل القيمة الاسمية مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار، وذلك حسب الأحوال ويتم استهلاك علاوة / خصم الإصدار بطريقة القسط الثابت، ويدرج الاستهلاك ببند "عائد أئون الخزانة والسندات" بقائمة الدخل.

وتتبع ذات طريقة التقييم بالنسبة للسندات المشتراه من سوق الأوراق المالية بقيمة تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية مع تخفيض التكلفة بقيمة العوائد عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء.

وفي حالة حدوث تدهور في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل سند يتم تعديل القيمة الدفترية به وتحمله علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" علي أنه في حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم إضافته إلي قائمة الدخل بذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للسند بالعملة الأجنبية بنتيجة التقييم طبقاً لسعر الصرف الساري في تاريخ التقييم، ويتم إدراج فروق التقييم بقائمة الدخل ببند "أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي".

- يتم تقييم وثائق الاستثمار التي يتعين علي البنك الاحتفاظ بها حتي تاريخ نهاية الصندوق باعتباره البنك المنشئ للصندوق بالتكلفة ، وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يتم تحميل الفرق علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" ، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

(ح) تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة:

يتم تقييم الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة بالتكلفة ، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية به ، وذلك بالنسبة لكل استثمار علي حده، وتحمله علي قائمة الدخل ببند "فروق تقييم استثمارات مالية أخرى" ، وفي حالة حدوث ارتفاع في القيمة العادلة يتم إضافته إلي ذات البند، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

(ط) تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لدين بعض العملاء:

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للبنك بالميزانية ضمن بند "أرصدة مدينة

وأصول أخرى" ، وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك وفي حالة انخفاض القيمة العادية لهذه الأصول عن القيمة التي آلت بها للبنك في تاريخ الميزانية تحمل الفروق علي قائمة الدخل، وفي حالة ارتفاع القيمة العادية يتم الإضافة إلي قائمة الدخل، وذلك في حدود ما سبق تحميله علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

(ي) مخصص القروض والالتزامات العرضية:

يراعي لدي تكوين المخصص للقروض والالتزامات العرضية الأسس والقواعد الواردة في هذا الشأن بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات السالف ذكرها في الفصل السادس بالباب الرابع بالدليل التي أعدت بمشاركة لجنة السادة مراقبي الحسابات والسادة المسئولين بعدد من البنوك.

(ك) الالتزامات العرضية والارتباطات:

تظهر الالتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً بالإضافة إلي الارتباطات عن عقود الصرف الآجلة وعقود مبادلة العملات وعقود الخيارات وعقود سعر العائد وغيرها خارج الميزانية تحت بند "التزامات عرضية وارتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ الميزانية.

(ل) النقدية وما في حكمها :

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدي البنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدي البنوك وكذا أرصدة أنون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها.

(م) الإهلاك والاستهلاك:

- يتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت (أو القسط المتناقص) باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها علي أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل (يتم الإقصاح عن معدلات الإهلاك المطبقة).

- يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة علي مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.
- يتم استهلاك الأصول غير الملموسة علي مدى سنوات.

(ن) الضرائب:

- تحسب الضرائب المستحقة علي البنك طبقاً للقوانين واللوائح والتطبيقات السارية سواء في مصر أو في الدول التي للبنك فروع بها.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة، وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

2- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

1/2 الأدوات المالية:

(أ) تتمثل الأدوات المالية للبنك في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والحسابات الجارية والودائع لدي البنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك، وتتضمن الالتزامات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند "التزامات عرضية وارتباطات".

ويتضمن الإيضاح رقم (2) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الاعتراف والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية:

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات البنك والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية، وبالنسبة للاستثمارات المالية بخلاف تلك المكتتاه بفرض المتاجرة فتبين الإيضاحات أرقام (9)، (12)، (13)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية القيم العادلة لها في تاريخ الميزانية.

(ج) العقود الآجلة:

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، فإن البنك لا يدخل في العقود الآجلة إلا بالقدر اللازم لتغطية متطلباته من العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك، وتتميز جميعها بأنها عمليات قصيرة الأجل.

2/3- إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية:

(أ) خطر سعر العائد:

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات نتيجة تغير أسعار العائد عليها ويقوم البنك بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار هذا الخطر إلى الحد الأدنى (يتم الإفصاح عن الإجراءات الهامة التي تتم في هذا الشأن، ومن أمثلتها:

- ربط سعر العائد علي الاقتراض مع سعر العائد علي الإقراض.
- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد أسعار العائد).

ويبين الإيضاح رقم (30) من الإيضاحات المتصلة للقوائم المالية بيان بمتوسط أسعار العائد المطبقة خلال السنة علي الأصول والالتزامات المالية.

(ب) خطر الائتمان:

تعتبر القروض للعملاء والبنوك والاستثمارات المالية في صورة سندات وكذا أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدي البنوك والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف علي سداد جزء أو كل المستحق عليها في تواريخ الاستحقاق.

ويقوم البنك باتتباع عدة إجراءات بما يؤدي إلي خفض الخطر الائتماني إلي الحد الأدنى (يتم الإفصاح عن الإجراءات الهامة التي تتم في هذا الشأن، ومن أمثلتها:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.

- الحصول علي الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والأرصدة لدي البنوك علي قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر).

ويتضمن الإيضاح رقم (32) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية توزيع محفظة القروض علي القطاعات المختلفة.

(ج) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية :

نظراً لتعامل البنك في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يُعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى، فإن البنك يراعي التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

وبين الإيضاح رقم (33) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أهم مراكز العملات القائمة في تاريخ الميزانية.

بطبيعة الحال يقتصر العرض هنا على ثلاثة بنود فقط من الإيضاحات المتممة نون استطراد لباقي البنود التي تشمل احصائيات لكل من : الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة ، والمتاحة للبيع، وبغرض الاحتفاظ قروض النقدية والأرصدة لدي البنك المركزي، ولدي البنوك، للعملاء والبنوك، مخصص القروض، ودائع العملاء، قروض طويلة الأجل، حقوق المساهمين ، نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام ، وأرقام المقارنة. ... إلخ.

وكما هو اضح يمكن للمحلل من خلال التعمق في دراسة تلك البيانات تكوين فهم أفضل للبنود المختلفة الظاهرة بالقوائم المالية الرسمية وبالتالي سهولة الوصول لتفسيرات للمؤشرات والنتائج التي تسفر عنها عمليات التحليل المالي.

التحليل الأفقى

والرأسى للقوائم

المالية للبنوك

التجارية

Horizontal&Vertical Analysis

- كما هو معروف يركز جوهر التحليل المالى على⁽³⁾ :
- إيجاد العلاقة بين جملة كل مجموعة من الأرقام المتناسقة فى طبيعتها بالمجموعات الأخرى.
- إيجاد العلاقة بين جملة المجموعة وبين كل مفردة داخلها.
- وتتبع التطورات التى تمت على المجموعات المختلفة ومفرداتها فى عدد من السنوات المتتالية .
- مقارنة محتويات القوائم بصفة عامة بمحتويات قوائم المنشآت المنافسة .
- ويمكن تحقيق كل ما سبق باستخدام نوعين من التحليل هما⁽⁴⁾ :
- التحليل الأفقى Horizontal Analysis ، ويقصد به دراسة القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية . وهو بمثابة تحليل يهتم بالاتجاه المالى خلال عدد من الفترات المحاسبية المتتالية عن طريق حصر وتحديد الفروق بين فترة محاسبية تتخذ كفترة أساس وبين الفترة التالية لها، مع حساب نسبة هذه الفروق.

- التحليل الرأسى Vertical Analysis ، ويقصد به دراسة القوائم المالية المتعلقة بفترة محاسبية بعينها، وهو يركز على وضع معين بالذات عن طريق التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد العناصر الهامة كإجمالي المبيعات (بالنسبة لعناصر قائمة الدخل) ، وإجمالي الأصول (بالنسبة لعناصر الميزانية) .

ولاشك أن الجمع بين هذين النوعين يعد ضرورياً للوصول إلى مؤشرات كافية عن المركز المالى ونتائج الأعمال للبنك التجارى، بمعنى أنه إذا كان النوع الأول يظهر نواحى ضعف معينة ، فإن النوع الثانى من شأنه أن يبحث فى أسباب نواحى الضعف هذه.

ويمكن إتمام التحليل المالى الأفقى باستخدام أدوات عديدة أبرزها «تحليل المقارنات والتغيرات» التى يقصد بها إجراء المقارنة بين بنود القوائم المالية لعدة فترات، وذلك بهدف إبراز التغيرات فى البنود ما بين فترة وأخرى من زيادة أو نقص ونسبتها ، تمهيداً لدراسة أسبابها ومعرفة تأثيرها على المركز المالى ونتائج الأعمال⁽⁵⁾ .

بينما يمكن إتمام التحليل المالى الرأسى باستخدام «قوائم التوزيع النسبى» التى بمقتضاها يتم حساب النسبة المئوية للبند إلى إجمالى المجموعة التى ينتمى إليها هذا البند، حتى يمكن التوصل إلى الوزن النسبى للبند⁽⁶⁾ .

ويقتصر هذا الفصل على التعرض لهاتين الأداةين من أدوات التحليل المالى الأفقى والرأسى، على أن يتم ذلك من خلال بيانات مالية فعلية منشورة ضمن القوائم المالية السنوية لإحدى البنوك التجارية المصرية فى 30 يونيو 2008. فيما يلى صورة من قائمة المركز المالى، وقائمة الدخل فى هذا التاريخ، نعقبها ببيان كيفية تطبيق أدوات التحليل المالى الخاصة بالمقارنات والتغيرات وقوائم التوزيع النسبى.

ملخص الميزانية في 1998/6/30

(القيمة بالآلف جنيه)

2007/6/30	2008/6/30	البيانات
		الأصول
13975866	43655511	نقدية وأرصدة لدى البنوك
		أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة
5234881	10110257	للخصم لدى البنك المركزي
1587350	1770032	استثمارات مالية بفرض المتاجرة
26261246	29496595	قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)
4248623	4891008	استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ
2221181	3019423	أرصدة مدينة وأصول أخرى
230750	227820	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
<u>53759897</u>	<u>61070769</u>	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق المساهمين:
		الالتزامات:
2768796	5704298	أرصدة مستحقة للبنوك
44085892	46468906	ودائع العملاء
3853529	4565202	أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
233218	1109912	قروض طويلة الأجل
<u>50941435</u>	<u>57848318</u>	إجمالي الالتزامات
		حقوق المساهمين
1000000	1000000	رأس المال المدفوع
1818462	2222451	احتياطات
2818462	3222451	إجمالي حقوق المساهمين
<u>53759897</u>	<u>61070769</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
		التزامات عرضية وارتباطات
		التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية
39962517	50586269	وارتباطات أخرى
<u>93722414</u>	<u>111657038</u>	الإجمالي

ملخص قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2008/6/30

(القيمة بالآلاف جنيه)

2007/6/30	2008/6/30	بيان
3411170	3182194	عائد القروض والأرصدة لدى البنوك
548272	1107416	عائد أذون الخزانة والسندات
		يخصم:
(3335557)	(3562276)	تكلفة الودائع والاقتراض
623885	727334	صافي العائد
755562	804866	عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
96227	117361	توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار
35467	18908	أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
69125	72768	أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي
174138	49845	إيرادات أخرى
1754404	1791082	صافي إيرادات النشاط
		يخصم:
(441054)	(489847)	مصرفات إدارية وعمومية وأخرى
(1042595)	(924671)	مخصصات
(37597)	(41756)	فروق تقييم الاستثمارات المالية الأخرى
233158	334808	أرباح (خسائر) النشاط
1055	623	أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط
		يخصم:
(34213)	(34344)	الضرائب
200000	301087	صافي أرباح (خسائر) العام
		نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي
0.18	0.28	أرباح العام (بالجنيه)

تحليل المقارنات والتغيرات:

ينصب تحليل المقارنات والتغيرات على البيانات الواردة لكل من قائمتي الميزانية والدخل ، ويمكن إجراء ذلك التحليل بالتطبيق على حالة البنك الأهلي المصري كما يلي :

أ- تحليل المقارنات والتغيرات في عناصر الميزانية :

يتضمن هذا التحليل مقارنة بنود ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو أكثر، وذلك للكشف عن مدى واتجاه التغير في بنود الأصول والخصوم وعلى الأخص الاستثمارات والودائع.

فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة للبنك في 2008/6/30 ، 2007/6/30 :

(القيمة بالآلاف جنيه)

بيان	1998	1997	التغير	نسبة التغير
الأصول				
تقديده ورصده لدى البنوك	11555634	13975866	(2420232)	(17)%
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	10110257	5234881	4875376	93%
استثمارات مالية تعرض المتاجرة	1770032	1587350	182682	12%
قروض للعملاء والبنوك	29496595	26261246	3235349	12%
(بعد خصم المخصص)	4891008	4248623	642385	15%
استثمارات مالية بقرض الاحتفاظ	3019423	2221181	798242	36%
أرصدة مدينة وأصول أخرى	227820	230750	(2930)	(1)%
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	61070769	53759897	7310872	14%
إجمالي الأصول				
الالتزامات وحقوق المساهمين:				
الالتزامات:				
أرصدة مستحقة للبنوك	5704298	2768796	2935502	106%
ودائع العملاء	46468906	44085892	2383014	5%
أرصدة دائنة ومخصصات أخرى	4565202	3853529	711673	18%
قروض طويلة الأجل	1109912	233218	876694	376%
إجمالي الالتزامات	57848318	50941435	6906883	14%

حقوق المساهمين				
-	-	1000000	1000000	رأس المال المدفوع
/22	403989	1818462	2222451	احتياطيات
514	403989	2818462	3222451	إجمالي حقوق المساهمين
14	7310872	53759897	61070769	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
				الالتزامات عرضية وارتباطات:
				الالتزامات مقابل خطابات ضمان
/27	10623752	39962517	50586269	واعتمادات مستندية وغيرها

كما هو واضح يظهر في العمودين الأول والثاني بنود الميزانيتين العموميتين المنتهيتين في 2008/6/30 ، 2007/6/30 ، كما يظهر في العمودين الثالث والرابع مقدار التغير في عام 2008 عنه في عام 2009، وذلك بالجنيهاً ثم بالنسبة المئوية على التوالي. وقد تم الحساب على النحو التالي بالتطبيق على بند «النقدية وأرصدة لدى البنوك» حيث :

التغير في رصيد «النقدية وأرصدة لدى البنوك» بالجنيهاً = الرصيد في 2008/6/30 - الرصيد في 2007/6/30

$$= 11555634 - 13975866 = (2420232) \text{ جنيه}$$

أي أن هناك نقص في رصيد «النقدية وأرصدة لدى البنوك» مقداره 2420232 جنيه

$$\frac{\text{مقدار التغير}}{\text{الرصيد في سنة الأساس (2007)}} = \text{النسبة المئوية} = \frac{(2420232)}{13975866} = (17\%)$$

أي أن رصيد النقدية قد تناقص في 2008/6/30 بنسبة 17% عنه في 2007/6.

يلاحظ أن تناقص رصيد «النقدية والأرصدة لدى البنوك» لا يعد شيئاً مزعجاً بالنسبة للمحلل المالي إذ أنه من الطبيعي أن يوظف النقدية السائلة في مجالات

الاستثمار المختلفة ولا يحتفظ سوى بالحد الكافي للوفاء بالتزاماته في الأجل القصير (والذي يتم قياسه باستخدام نسبة السيولة القانونية) ، سبب عدم الإنزعاج هنا يرجع إلى أن جملة استثمارات البنك في أذون الخزانة قد زادت عام 2008 عنها في عام 2007 بمقدار 93٪ (والمعروف أن أذون الخزانة وما في حكمها تدخل ضمن الأصول النقدية للبنك) . يضاف إلى ذلك زيادة نسبة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بنسبة 12٪ وبغرض الاحتفاظ بنسبة 15٪ والقروض للعملاء والبنوك بنسبة 12٪ . إن هذا معناه أن نقص النقدية يمكن تبريره بزيادة استثمارات البنك في محفظة الأوراق المالية والقروض، يتوقع أن تؤدي سياسة البنك تلك إلى زيادة الأرباح نتيجة انخفاض المخاطر المحيطة بمحفظة استثماراته المالية ، فالجانب الأكبر من تلك الاستثمارات يتمثل في استثمارات قصيرة الأجل، كما أن جانباً كبيراً من الاستثمارات طويلة الأجل (بغرض الاحتفاظ) تتم في وثائق صناديق الاستثمار المنشئة من قبل البنك نفسه.

فيما يختص بموارد البنك، نجد أن ودائع العملاء قد زاد رصيدها بنسبة 5٪ إلا أن المدهش هو تركيز الجانب الأكبر من الموارد في الأرصدة المستحقة للبنوك (زادت بنسبة 106٪) والقروض طويلة الأجل (زادت بنسبة 376٪) ، وهو أمر مقلق بعض الشيء نظراً لزيادة حجم الاعتماد على البنوك الأخرى والقروض طويلة الأجل بالمقارنة بحجم الودائع ويتطلب الأمر في هذه الحالة الاستعانة بالتحليل الرأسي للتعرف على نسبة كل مورد إلى جملة الالتزامات ، وكذا الاستعانة ببعض النسب والمؤشرات المناسبة لتحديد درجة جودة هيكل التمويل الخارجى بالنسبة للبنك خاصة وأن هناك زيادة في جملة حقوق الملكية تبلغ 14٪.

ب- تحليل المقارنات والتغيرات في عناصر قائمة الدخل :

كما هو الحال بالنسبة لتحليل المقارنات والتغيرات في عناصر الميزانية ، يتطلب الأمر هنا ضرورة المقارنة بين بيانات قائمتين من قوائم الدخل للكشف عن مدى واتجاه التغير في إيرادات البنك ومصروفاته . يوضح الجدول التالي البيانات المقارنة لقائمتي دخل البنك الأهلي خلال عامي 2007، 2008 :

(القيمة بالآلاف جنيه)

بيان	2008	2007	التغير	نسبة التغير
عائد القروض والأرصدة لدى البنوك	4912813	0711143	(679822)	(7.7%)
عائد أئون الخزانة والسندات	6147011	272845	441955	201%
يخصم:				
تكلفة الودائع والاقتراض	(6722653)	(7555333)	917662	7%
صافي العائد	433727	588326	944301	71%
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية	668408	265557	40394	7%
توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار	163711	72269	43112	22%
أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية				
بفرض المتاجرة	80981	76453	(95561)	(74.4%)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي	86727	52196	3463	5%
يخصم:				
مصرفوات إدارية وعمومية وأخرى	(748984)	(450144)	48793	11%
مخصصات	(924671)	(1042595)	(117924)	(11.1%)
فروق تقييم الاستثمارات المالية				
الأخرى	(41756)	(37597)	4159	11%
أرباح (خسائر) النشاط	334808	233158	101650	44%
أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط	623	1055	(432)	41%
يخصم:				
الضرائب	(34344)	(34213)	131	0.4%
صافي أرباح (خسائر) العام	301087	200000	101087	51%
نصيب السهم من حصة المساهمين				
في صافي أرباح العام	0.28	0.18	0.10	56%

من القائمة السابقة يبدو للوهلة الأولى وجود زيادة في صافي أرباح العام (بعد الضرائب) مقدارها 101087000 جنيه بما يوازي 51٪ من صافي أرباح العام السابق (1997) ، وبناء على تلك النتيجة ، فقد زاد معدل نصيب السهم الواحد من صافي الأرباح بنسبة 56٪ . ولعل ذلك يقوينا إلى ضرورة التعرف على مصادر تلك الزيادة في نتيجة الأعمال وأسبابها . فعلى الرغم من انخفاض عائد محفظة القروض بنسبة 7٪ إلا أن هناك زيادة في عائد محفظة الأوراق المالية الحكومية بنسبة 102٪ ، وتوزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار بنسبة 22٪ ، بالإضافة إلى زيادة العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية بنسبة 7٪ ، وأرباح عمليات النقد الأجنبي بنسبة 5٪ . يلاحظ أن تلك نتيجة طبيعة لزيادة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالمقارنة بالاستثمار في محفظة القروض كما أشارت بذلك بيانات الميزانية العمومية للبنك .

التحليل الرأسي باستخدام قوائم التوزيع النسبي:

كما سبق الإشارة ، ينصب التحليل الرأسي على دراسة العلاقة بين بند معين وبين مجموعة البنود التي ينتمى إليها هذا البند، وهو ما يختلف بطبيعة الحال عن التحليل الأفقي (باستخدام أسلوب المقارنات والتغيرات) الذي ينصب أساساً على دراسة اتجاه كل بند من البنود سواء بالزيادة أو بالنقص من فترة مالية لأخرى.

أ- التحليل الرأسي لعناصر الميزانية العمومية :

بالطبيق على مثالنا السابق يمكن تحليل الميزانية رأسياً على النحو التالي :

2007		2008		بيان
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
				الأصول:
26	13975866	19	11555634	نقدية وأرصدة لدى البنوك
9.7	5234881	17	10110257	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
3	1587350	2.6	1770032	قابلة للخصم لدى البنك المركزي
				استثمارات مالية بفرض المتاجرة
				(بعد خصم المخصص)
				قروض للعملاء والبنوك
49	26261246	48	29496595	(بعد خصم المخصص)
8	4248623	8	4891008	استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ
4	2221181	5	3019423	أرصدة مدينة وأصول أخرى
				أصول ثابتة (بعد خصم
0.3	230750	0.4	227820	مجمع الإهلاك)
100	53759897	100	61070769	إجمالي الأصول
				الالتزامات وحقوق المساهمين
				الالتزامات:
5.2	2768796	9.3	5704298	أرصدة مستحقة للبنوك
82	44085892	76.1	46468906	ودائع العملاء
7.2	3853529	7.5	4565202	أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
0.4	233218	1.9	1109912	قروض طويلة الأجل
94.8	50941435	94.8	57848318	إجمالي الالتزامات
				حقوق المساهمين
1.9	1000000	1.6	1000000	رأس المال المدفوع
3.3	1818462	3.6	2222451	احتياطات
5.2	2818462	5.2	3222451	إجمالي حقوق المساهمين
				إجمالي الالتزامات
100	53759897	100	61070769	وحقوق المساهمين

فيما يلي بيان لكيفية حساب النسب الواردة بالجدول :

$$\text{النسبة المئوية «النقدية والأرصدة لدى البنوك» عام 2008} = 100 \times \frac{\text{قيمة البند}}{\text{قيمة إجمالي الأصول}}$$

$$19\% = 100 \times \frac{11555634}{61070769}$$

$$\text{النسبة المئوية لنفس البند عام 2007} = 100 \times \frac{13975866}{53759897} = 26\%$$

يوضح التحليل الرأسي المقارن السابق للميزانية العمومية البنود ذات الوزن النسبي الكبير، والتي تتطلب بدورها عناية واهتمام من المحلل المالي. على سبيل المثال تحتل القروض للعملاء والبنك المرتبة الأولى في الوزن النسبي لجملة أصول البنك ، وإن كان هناك نقص في الوزن النسبي عام 2008 (48٪) عنه عام 2007 (49٪) . ومن المعروف سلفاً أن عائد الاستثمار في محفظة القروض يفوق عوائد أي استثمارات مائية أخرى بالنسبة للبنوك عموماً ، ومن هنا يتوقع أن يكون لتلك السياسة تأثيرها الملموس على ربحية البنك .

يأتى في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بند محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية بمكوناتها المختلفة (أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى، استثمارات بفرض المتاجرة ، واستثمارات بفرض الاحتفاظ) ، حيث بلغ الوزن النسبي لجملة المحفظة عام 2008 ما يوازي 27.6٪ في مقابل 20.7٪ عام 2007. يلاحظ في هذه المسألة ، أن البنك قد ركز معظم استثماراته عام 2008 في الأوراق المالية الحكومية عديمة المخاطر (17٪) ، وهو اتجاه متحفظ يعطى أولوية لاعتبارات السيولة على حساب الربحية .

يأتى بند «النقدية وأرصدة لدى البنوك» في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية مع ملاحظ انخفاض الوزن النسبي لهذا البند عام 2008 (19٪) عنه عام

2007 (26/). وقد وجدنا تبريراً لذلك عند إجراء التحليل الأفقي، يتمثل في اتجاه البنك نحو زيادة الاستثمار في محافظ الأوراق المالية والقروض عام 2008 بالمقارنة بعام 2007. ويعطى التحليل الرأسي دليلاً إضافياً على سلامة هذا التبرير، إذ نجد أن جملة الأوزان النسبية للاستثمار في محافظة الأوراق المالية والقروض تبلغ 75.6٪ عام 2008 مقابل 569.7 عام 2007^(*).

تركزت مصادر الأموال في البنك - كما هو واضح بالجدول السابق - في بند «ودائع العملاء» الذي استحوذ على وزن نسبي 76.1٪ عام 2008، 82٪ عام 2007. لاحظ انخفاض الوزن النسبي للودائع عام 2008 عنه عام 2007 مما يستدعي ضرورة التعرف على مسببات ذلك، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ب- التحليل الرأسي لعناصر قائمة الدخل:

الجدول التالي يوضح الأوزان النسبية لكل بند من البنود المكونة لقائمة دخل البنك المقارنة^(*):

(*) عبارة عن حاصل جمع الوزن النسبي لكل من أنون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، والقروض للعملاء والبنوك.

(*) تم إعادة ترتيب البنود المكونة لقائمة الدخل بشكل جديد يتناسب والتحليل الرأسي.

بيان		2008		2007	
البيان	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الإيرادات :					
عائد القروض والأرصدة لدى البنوك	3182194	59.4	3411170	67	
عائد آتون الخزانة والسندات	1107416	20.7	548272	10.8	
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية	804866	15	755562	14.8	
توزيعات لأسهم ووثائق الاستثمار	<u>117361</u>	<u>2.2</u>	<u>96227</u>	<u>1.9</u>	
أرباح بيع استثمارات مالية الأخرى	18908	0.4	35467	0.7	
أرباح عمليات النقد الأجنبي	72768	1.4	69125	1.4	
أرباح غير متعلقة بالنشاط	623	0.01	1055	0.02	
إيرادات أخرى	49845	0.89	174138	3.38	
جملة الإيرادات	<u>5353981</u>	<u>100</u>	<u>5091016</u>	<u>100</u>	
الأعباء والتكاليف:					
تكلفة الودائع والاقتراض	3562276	66.5	3335557	65.5	
مصرفات إدارية وعمومية وأخرى	489847	9.1	441054	8.7	
مخصصات	924671	17.3	1042595	20.5	
فروق تقييم الاستثمارات المالية الأخرى	41756	0.8	597	0.7	
جملة الأعباء والتكاليف	<u>5018550</u>	<u>93.7</u>	<u>4856803</u>	<u>95.4</u>	
صافي الربح	335431	6.3	234213	4.6	
يخصم : الضرائب	34344	0.6	34213	0.7	
صافي الربح بعد الضرائب	<u>301087</u>	<u>5.7</u>	<u>200000</u>	<u>3.9</u>	

يلاحظ أن الأوزان النسبية في هذا الجدول قد تم حسابها عن طريق نسبة كافة بنودها إلى جملة الإيرادات، يلاحظ أيضاً أن عائد الاستثمار في محفظة القروض يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في كلا الفترتين ، وإن كان الوزن النسبي قد انخفض عام 2008 (59.4٪) عنه عام 2007 (67٪) ، بينما احتلت عوائد محفظة الأوراق المالية بمكوناتها المرتبة الثانية عام 2008 (23.3٪) نجحها قد احتلت المرتبة الثالثة عام 2007 (13.4٪) ومرد ذلك بطبيعة الحال هو الاتجاه المتزايد نحو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية عام 2008 عنه في عام 2007 وهو ما سبق استبيانته من التحليل الرأسى والأفقى للميزانية العمومية .

يلاحظ أيضاً زيادة الوزن النسبي لتكلفة الودائع والقروض عام 2008 (66.5٪) عنه عام 2007 (65.5٪) ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة الودائع عام 2008 بمبلغ 23831014000 جنيه عن قيمتها عام 2007، وإن كان ذلك لا يمنع من القول أن الوزن النسبي لجملة الأعباء والتكاليف عام 2008 (93.7٪) يعد أقل بالمقارنة به عام 2007 (95.4٪).

تحليل العمليات
باستخدام النسب
والمؤشرات المالية
Operational Analysis

يتسم هذا التحليل باعتماده ليس فقط على القوائم المالية ، وإنما يستعين بمصادر أخرى للمعلومات تتعلق بعمليات التشغيل في البنك التجاري، كما يتسم هذا التحليل أيضاً بأنه لايركز على الأرقام فحسب، وإنما يكشف عن الصورة الواقعية التي تبين موقف السيولة والربحية بالبنك ، ومدى ملائمة رأس المال، ودرجة الكفاءة في توظيف موارده المتاحة ، ومن ثم فهو تحليل يوفر انطباع صادق عن درجة الكفاءة والفعالية والربحية لكافة أنشطة البنك التجاري، وبالتالي فهو يعد جوهر التحليل المالي بلا منازع.

قبل الاسترسال في إجراء تحليل النسب والمؤشرات يتعين الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يكون له أي قيمة في حد ذاته ما لم يتم المقارنة :

* بنفس النسب عن أعوام سابقة - خمس سنوات ماضية على الأقل.

* بنفس النسب للبنوك المنافسة .

* بالمتوسطات، الشائعة في صناعة البنوك من نفس الحجم والنوعية .

يغطي هذا الفصل كم محدود من النسب والمؤشرات الأساسية التي يشيع استخدامها في التحليل المالي للبنوك التجارية عموماً. وهو القدر الذي يوفر للقارئ ركيزة مناسبة للبدء في التحليل المالي لأي بنك تجاري، والاستفادة من نتائج ذلك التحليل في تقييم الأداء واتخاذ القرارات .

تشمل النسب والمؤشرات التي سنعرضها في هذا الفصل ما يلي :

- نسب السيولة .
- نسب الربحية .
- نسب ملاعة رأس المال.
- معدلات النمو
- معدلات توظيف الأموال.

أولاً: نسب السيولة :

يقصد بنسب السيولة Liquidity Ratios درجة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية قصيرة الأجل باستخدام ما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية⁽⁷⁾، وهو ما يفسر سر إهتمام إدارة البنك بتلك النوعية من الأصول.

من المعروف أن نشاط البنك التجاري يرتكز على قاعدة أساسية هي «الثقة» Trust ، فالمودعون يجب أن تتوافر لديهم الثقة بأن أموالهم آمنة ، ويمكنهم الحصول عليها بمجرد الحاجة لها. إذا احتفظ البنك بكل موارده في صورة نقدية فإنه ثقة المودعين ستكون في أوجها، غير أن ذلك سيكون في غير صالح البنك على الإطلاق نظراً لتأثير تلك السياسة على الربحية ، ومن هنا يقع على كاهل إدارة البنك مسئولية الاحتفاظ بقدر من السيولة يكفي لإدخال الثقة في نفوس المودعين .

وسائل توفير السيولة للبنك التجاري :

تتعدد السبل أمام البنك التجاري لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة المتطلبات النقدية العاجلة والالتزامات قصيرة الأجل لتشمل⁽⁸⁾ :

- 1- النقدية بخزائن البنك ، والودائع لدى البنوك الأخرى.
- 2- فائض الاحتياط القانوني المودع لدى البنك المركزي.
- 3- الاحتياطي القانوني المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل يمكن تحويلها فوراً إلى نقدية وبدون أي خسائر.

كما أن هناك أدوات أخرى يمكن باستخدام بعضها أو كلها توفير سيولة نقدية للبنك من أبرزها⁽⁹⁾ :

- 1- القروض ذاتية التسييل Self-Liquidating Loans، وهي قروض قصيرة الأجل بطبيعتها.
- 2- القروض المسوقة Loan Sales وهي قروض يمكن بيعها إما في سوق خاص للقروض، أو باستخدام علاقات البنك مع البنوك الشقيقة الأخرى.
- 3- الاقتراض من البنك المركزي، أو من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.
- 4- ابتكار أوعية إبحارية جديدة ، وإعادة النظر في معدلات الفائدة ، وذلك لضمان جذب موارد إضافية من قبل العملاء.

وللحكم على موقف السيولة بالبنك ، يستخدم المحلل مجموعة من النسب والمؤشرات الدالة على ذلك أهمها نسبة السيولة القانونية ، ونسبة الاحتياطي القانوني ، وقد سبق التعرض لكلاهما بين ثنايا الباب الثالث من هذا الكتاب.

ثانياً: نسب الربحية:

تعد الربحية في حد ذاتها مؤشراً هاماً لأداء البنك ، فهي بمثابة مقياس حقيقي لدرجة نجاح أو فشل إدارة البنك في قيادتها لدقة البنك . وكلما زادت ربحية البنك كلما كان ذلك مؤشراً لاستخدام موارد البنك بكفاءة وفعالية من قبل الإدارة . فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الربحية المرتفعة تعد من ضمن أهم عوامل الجذب للمستثمرين والمودعين، لتبيننا أهمية اتجاه المحلل المالي نحو التعرف على مؤشرات ربحية البنك Profitability Ratios .

فيما يلي استعراض لأهم مكونات هذه المجموعة من النسب وذلك بالتطبيق على المثال الوارد بالفصل الثاني :

أ - معدل العائد على إجمالي الأصول ROA :

وهي نسبة تعبر عن مقدار ما تحقق من ربح صافى من كل جنيه من قيمة الأصول المستثمرة في البنك وتحسب عن طريق قسمة صافى ربح البنك على إجمالي الأصول على النحو التالي :

$$\begin{array}{cc} \text{عام 2007} & \text{عام 2008} \\ \%0.44 = 100 \times \frac{234213}{53759897} & \%0.55 = 100 \times \frac{335431}{61070769} \end{array} = \text{العائد على الأصول}$$

معنى ذلك أن كل جنيه من قيمة الأصول المستثمرة في البنك يحقق ربحاً صافياً قدره 0.55٪ من قيمة عام 2008 في مقابل 0.44٪ عام 2009.

ب - معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

تعبر هذه النسبة عن العائد على الاستثمارات المقدمة من أصحاب البنك . وتستخرج بقسمة صافى الربح بعد الضرائب على حقوق الملكية على النحو الموضح فيما يلي :

$$\begin{array}{cc} \text{عام 2007} & \text{عام 2008} \\ \%7.1 = 100 \times \frac{200000}{2818462} & \%9.3 = 100 \times \frac{301087}{3222451} \end{array} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

هذا يعنى أن البنك قد تمكن من تحقيق عائد قدره 9.3٪ عام 2008 في مقابل 7.1٪ عام 2007 على الأموال المستثمرة بواسطة ملاك البنك .

ج - معدل العائد على الودائع :

وهو يقيس نسبة الأرباح التي حققها البنك عن جراء حيازته لودائع العملاء، ويستخرج عن طريق قسمة صافى الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع :

(*) تم احتساب النسبة على أساس صافى الربح قبل احتساب الضريبة نظراً لأفضلية ذلك عند بعض الكتاب.

المراجع : كمال ، حسن محمد ، سعيد عبد المنعم محمد ، مرجع سابق ، ص 206.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{عام 2008}}{\text{عام 2007}} \times 100 = \frac{301087}{2818462} \times 100 = 9.3\%$$

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{200000}{2818462} \times 100 = 7.1\%$$

يعنى ذلك أن كل جنيه من الودائع يدر ربحاً صافياً للبنك مقداره 0.65٪ من قيمة ذلك الجنيه عام 2008 فى مقابل 0.45٪ عام 2007.

د- معدل العائد على الموارد المتاحة :

ويستخرج عن طريق قسمة صافى الربح قبل الضريبة على جملة الخصوم وحقوق الملكية ، ومن الواضح أن المعدل المذكور لا يخرج من كونه معدل العائد على الأصول - الذى سبق بيانه - على أساس أن مجموع الخصوم ورأس المال لا بد وأن يساوى مجموع الأصول.

ثالثاً: نسب ملائمة رأس المال Capital Adequacy Ratios :

يرتبط رأس المال فى مجال صناعة البنوك باعتبارات الأمان والثقة لدى جموع العملاء والمودعين ، كما أن العائد على رأس المال يعد مؤشراً على درجة نجاح إدارة البنك فى استثمار الأموال المتوافرة لديها بالشكل الأمثل.

هنا يثور تساؤل حول مقدار رأس المال اللائم لتحقيق أغراض البنك كمشروع تجارى، وللأسف لا توجد إجابة عن هذا السؤال لسبب منطقي هو أن رأس المال يجب أن يكون ملائماً لخصائص وطبيعة أصول البنك والتزاماته⁽¹⁰⁾، وبالرغم من ذلك يمكن قياس درجة ملائمة رأس المال بالعديد من النسب من بينها:

أ- نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول :

وتقيس درجة اعتماد البنك على حقوق الملكية فى تمويل أصوله، عن طريق قسمة حقوق الملكية على إجمالى الأصول على النحو التالى .

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول} = \frac{\text{عام 2008}}{\text{عام 2007}} \times 100 = \frac{3222451}{53759897} \times 100 = 5.3\%$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى جملة الأصول} = \frac{2818462}{53759897} \times 100 = 5.2\%$$

وهو ما يعنى أن البنك قام بتمويل 3.5٪ من جملة أصوله عام 2008 من أموال المساهمين (مقابل 2.5٪ عام 2007) ، وهو ما يعنى أيضاً أن باقى الاستثمار فى الأصول قد تم تمويله من أموال الغير وعلى رأسهم المودعين.

ب- نسبة حقوق الملكية إلى جملة الودائع :

وتقيس مدى مقدرة البنك على رد قيمة الودائع بالاعتماد على حقوق الملكية، وبالتالي فارتفاع هذه النسبة يعنى فى جوهره حماية للمودعين. وبالتطبيق على المثال السابق فإن :

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الودائع} = \frac{\text{عام 2008}}{\text{عام 2007}} = 100 \times \frac{3222451}{16771297} \%19 = 100 \times \frac{2818462}{11070854} \%25.5$$

تعنى هذه النسبة أن كل جنيه من الودائع يقابله 6.9 قروش من أموال الملاك عام 2008. وذلك فى مقابل 6.4 قروش عام 2007.

ج- نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات المالية :

وتعبر عن هامش الأمان فى مقابلة مخاطر الاستثمار فى الأوراق المالية وبالأخص تلك الخاصة بالانخفاض فى القيمة السوقية لمحافظ الأوراق المالية . وتقاس هذه النسبة كالتالى:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{عام 2008}}{\text{عام 2007}} = 100 \times \frac{3222451}{16771297} \%19 = 100 \times \frac{2818462}{1070854} \%25.5$$

(*) عبارة عن حاصل جمع قيمة أنون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى + استثمارات مالية بفرض المتاجرة + استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ.

هذا يعنى قيام البنك بتمويل 19٪ من الاستثمارات المالية عام 2008 من حقوق الملاك (مقابل 25.5٪ عام 2007) ، ويترتب على هذه النتيجة أن البنك فى إمكانه تغطية خسائر رأسمالية قدرها 19٪ من محفظة استثماراته المالية عام 2008 (مقابل 25.5٪ عام 2007).

د- نسبة حقوق الملكية إلى القروض :

وتعبر عن هامش الأمان فى مقابلة مخاطر الاستثمار فى منح الإئتمان ، وبالأخص تلك المخاطر الخاصة بالفشل فى إعادة استرداد القروض أو جزء منها. وتحسب كالآتى :

$$\begin{array}{ccc} \text{عام 2008} & & \text{عام 2007} \\ \text{نسبة حقوق الملكية إلى القروض} = 100 \times \frac{3222451}{29496595} = 10.9\% & & 100 \times \frac{28118462}{26261246} = 10.7\% \end{array}$$

من تلك المؤشرات يتبين قيام ملاك البنك بتمويل 10.9٪ من القروض الممنوحة للعملاء والبنوك الأخرى عام 2008 (فى مقابل 10.7٪ عام 2007)، وهو ما يعنى أنه فى إمكان البنك تغطية قروض معدومة فى حدود 10.9٪ من جملة القروض عام 2008 (فى مقابل 10.7٪ عام 2007).

رابعاً: معدلات النمو:

نسبة النمو Groth Ratios هى تلك التى يتم استخدامها فى قياس مناطق النمو البارزة فى البنك كأصول، والقروض، والودائع، والدخل، وحقوق الملكية ، والتوزيعات. ويتم حسابها عن طريق قسمة منطقة النمو خلال العام الحالى على منطقة العام السابق عليه كما هو موضح فيما يلى :

$$\text{معدل النمو فى أصول البنك} = \frac{\text{جملة الأصول عام 2008}}{\text{جملة الأصول عام 2007}}$$

$$\%13.6 = 100 - \left[100 \times \frac{61070769}{53759897} \right]$$

$$\%12.3 = 100 - \left[100 \times \frac{29496595}{26261246} \right] = \text{معدل النمو في القروض}$$

$$\%5.4 = 100 - \left[100 \times \frac{46468906}{44085892} \right] = \text{معدل النمو في الودائع}$$

$$\%50.5 = 100 - \left[100 \times \frac{301087}{200000} \right] = \text{معدل النمو في الدخل}$$

$$\%14.3 = 100 - \left[100 \times \frac{3222451}{2818462} \right] = \text{معدل النمو في حقوق الملكية}$$

$$\%55.6 = 100 - \left[100 \times \frac{0.28}{0.18} \right] = \text{معدل النمو في ربحية السهم}$$

من مؤشرات النمو السابقة يتبين جلياً اضطراب عمليات النمو في كافة المناطق بشكل يوحى بالإدارة الجيدة لموارد البنك ، تلفت النظر إلى ضرورة حساب تلك المؤشرات وتحليلها دورياً من أجل الاطمئنان على استمرار كفاءة عمليات البنك في سوق المنافسين.

خامساً: نسب توظيف الأموال في البنك :

أشرنا في عدة مواضع إلى أن البنك التجاري يسعى حثيثاً نحو زيادة أرباحه عن طريق توظيف الموارد المتاحة لديه في أوجه الاستثمارات المختلفة ، ومن هنا يجدر بالمحلل المالي - وهو يصعد تقييم أداء البنك - أن يستخدم مجموعة من النسب الدالة على مستوى أداء البنك في مجال توظيف أمواله في الاستثمارات المختلفة . فيما يلي بيان ببعض هذه النسب :

أ-نسبة القروض إلى الودائع :

يطلق على هذه النسبة أحياناً «معدل إقراض الودائع» ، وهى نقيس نسبة ما تم استثماره من الودائع فى منح القروض- من المعروف أن استثمار الأموال فى القروض يعد أفضل من استثمارها فى أوراق مالية نظراً لارتفاع عائد القروض بالمقارنة بالعائد من الاستثمار فى الأوراق المالية . نعود إلى مثالنا للتعرف على معدلات الاستثمار فى القروض من الموارد المتاحة من الودائع :

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$= \frac{29496595}{46468906} \times 100 = 63.5\% = \frac{26261246}{44085892} \times 100 = 59.6\%$$

يعنى ما سبق أن 63.5٪ من جملة الودائع عام 2008 يتم استثمارها فى منح القروض (مقابل 59.6٪ عام 2007) ، وبكلمات أخرى، فإن كل جنيه من الودائع التى ترد للبنك يتم استثمار 63.5 قرش منه فى إقراض الغير وذلك فى عام 2008 (مقابل 59.6 قرش عام 2007) .

ب-نسبة الأوراق المالية إلى الودائع :

وعلى نفس الوتيرة نقيس نسبة الاستثمار فى الأوراق المالية إلى الودائع مقدار ما تم استثماره من الودائع فى محافظ الأوراق المالية ، وتحسب كما يلى:

عام 2008 عام 2007

$$\text{نسبة الأوراق المالية إلى الودائع} = \frac{16771297}{46468906} \times 100 = 36\% = \frac{11070854}{44085892} \times 100 = 25\%$$

ويعنى ذلك أن 36٪ من الودائع عام 2008 قد تم توزيعها فى محافظ أوراق مالية (مقابل 25٪ عام 2007) .

ج-معدل توزيع الودائع :

ويقيس نسبة ما تم استثماره من الودائع فى كل من القروض ومحافظ الأوراق المالية . ويتم حسابه بطريقتين : الأولى عن طريق جمع ناتج النسبتين

السابقتين (نسبة القروض إلى الودائع ، ونسبة الأوراق المالية إلى الودائع) وبذلك فإن:

$$\text{معدل توظيف الودائع عام 2008} = 36\% + 63.5\% = 99.5\%$$

$$\text{معدل توظيف الودائع عام 2007} = 25\% + 59.6\% = 84.6\%$$

أما الطريقة الثانية فيستخدم فيها النسبة التالية :

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض} + \text{الأوراق المالية}}{\text{الودائع}}$$

$$\text{عام 2008} \quad \text{عام 2007}$$

$$99.5\% = 100 \times \frac{16771297 + 29496595}{46468906} \quad 84.6\% = 100 \times \frac{11070854 + 26261246}{44085892}$$

د- معدل توظيف الموارد المتاحة :

ويقيس نسبة ما تم استثماره من جملة الموارد المتاحة للبنك من الودائع وحقوق الملكية والقروض طويلة الأجل، ويحسب بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{القروض} + \text{الأوراق المالية}}{\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية} + \text{القروض طويلة الأجل}}$$

وبالتطبيق على مثالنا فإن :

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة عام 2008} = 100 \times \frac{16771297 + 29496595}{1109912 + 3222451 + 46468906}$$

$$91\% = 100 \times \frac{46267892}{50801269}$$

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة عام 2007} = 100 \times \frac{11070854 + 26261246}{233218 + 2818462 + 44085892}$$

$$79.2\% = 100 \times \frac{37332100}{47137572}$$

إن ذلك معناه أن 91٪ من جملة الموارد المتاحة للبنك عام 2008 قد تم توظيفها

في محافظ قروض وأوراق مالية (مقابل 79.2٪ عام 2007).

- 1- العطار، حسن عبدالحميد، المراجعة: مبادئ وأصول، المؤلف، 1997، ص 367-368.
- 2- المرجع السابق، ص 369.
- 3- كمال ، حسن محمد، سعيد عبدالمنعم محمد، «دراسات في المحاسبة الإدارية» بدون ناشر، 1996، ص 153 ، 154.
- 4- المرجع السابق ، ص 155.
- 5- الشافعي، جلال، «دراسات في المحاسبة الإدارية» مكتبة المدينة ، 1989 ، ص 49.
- 6- المرجع السابق، ص 55.
- 7- هندي ، منير إبراهيم ، مرجع سابق، ص 410.
- 8- المرجع السابق، ص 411.
- 9- Frankston, et al., Op.Cit., P. 281.
- 10- Frankston, et. al., Op.Cit., P. 284.

الجزء الثانى

**محاسبة الاستثمار
والتمويل فى
شركات التأمين**

Accounting For Insurance Companies

تلعب المنشآت المالية دوراً هاماً وحيوياً في توطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي في المجتمعات الحديثة دون استثناء ، حيث يقوم نشاطها على تجميع المدخرات من قطاعات عريضة من أفراد المجتمع ليعاد استثمارها بطريقة تعود بالنفع والفائدة على المجتمع ككل. وتعد شركات التأمين إحدى صور المنشآت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد عن طريق استثمار مدخرات الأفراد المستأمنين في أوجه استثمار وطنية ، وفي المقابل تقوم بتأمين هؤلاء الأفراد ضد المخاطر والأضرار التي تقع عليهم مما يعنى في نهاية المطاف تحقيق أهدافها الوطنية .

ونظراً لما لهذه الصناعة من أهمية خاصة ، لذا فقد أولتها الدولة باهتمام خاص كان من نتائجه إصدار العديد من التشريعات التي تكفل تنظيم ورقابة كافة الأنشطة والعمليات التأمينية التي تتم داخل وخارج البلاد كان آخرها القانون رقم 11 لسنة 1981 . إلا أن هناك العديد من التغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي والمحلي استوجبت ابدال تعديلات على هذا القانون ليواكب تلك التغيرات أبرزها سياسة الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو ما يسمى بالتخصيصية ، وكذا ظروف انضمام مصر لاتفاقية الجات، وما تفرضه آليات السوق من مناقشة تتطلب إعادة نظر في أساليب الإشراف والرقابة على عمليات وأنشطة التأمين.

ومن هنا يخرج الجزء الثاني من هذا الكتاب إلى حيز الوجود مواكباً لصدور أحدث التعديلات التشريعية على القانون رقم 11 لسنة 1981 بمقتضى القانون رقم (118) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر والذي أقر بعض المواد الجديدة لدعم صناعة التأمين في مصر مثل .

- رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر بالنسبة لشركات التأمين إلى 60 مليون جنيه بدلاً من 30 مليون جنيه . ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف، علي أن يسدد الباقي خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة.
 - منح صلاحيات جديدة للإشراف والرقابة علي شركات التأمين متعلقة بأساليب تقييم وإدارة المخاطر وكذا قواعد الملاحة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.
 - السماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في قطاع التأمين تمثيلاً مع سياسة تحرير الاقتصاد القومي.
 - الفصل بين عمليات التأمين على الحياة ، وعمليات التأمينات العامة ، وكذلك الفصل بين الأموال المتعلقة بفرعي التأمين ، والفصل بين المراكز المالية لفروع التأمين المختلفة .
 - السماح بإنشاء فروع جديدة للتأمين بعد أن تم تقسيم فروع التأمين إلى قسمين متميزين هما : تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات ، وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.
- ومن ناحية ثانية ، تصدر الطبعة الجديدة من الجزء الثاني من هذا الكتاب شاملة كافة التعديلات الجديدة في شكل ومضمون القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية بعد صدور القانون رقم (10) لسنة 2009 الذي بمقتضاه تم دمج الهيئة المصرية العامة للتأمين في الهيئة العامة للرقابة المالية. بهدف تنظيم الرقابة علي الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية التي تشمل أنشطة سرق المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي.
- ونظراً لكون النظام المحاسبي والإجراءات المحاسبية تختلف باختلاف طبيعة

الوحدة المحاسبية ، لذا فإنه يمكن القول أن كتب المحاسبة في شركات التأمين يجب أن تلاحق أى تغييرات اقتصادية أو اجتماعية مؤثرة على هيكل صناعة التأمين ومايتبعها من تعديلات تشريعية وقانونية تغير من طبيعة الوحدة موضوع المحاسبة .

وعلى ذلك يتناول المؤلف فى هذا الجزء أبعاد وركائز وإجراءات المحاسبة فى شركات التأمين فى ضوء آخر تعديلات تشريعية، وأيضاً فى ضوء صدور أحدث المعايير المحاسبية ذات الصلة بالعمليات التأمينية.

الفصل الأول Chapter 1

طبيعة أنشطة التأمين The Business Of Insurance

التأمين، فكرة قديمة ، نشأت مع نشأة الإنسان نفسه ، وتطورت بتطوره . فلم يكن في وسع الإنسان أن يعيش أبداً دون أن يضع يده في أيادي الآخرين درءاً للمخاطر والمصائب التي تصيبه أو تصيب أمواله، ويقال أن الفراعنة كونوا جمعيات فيما بينهم لتحمل أعباء وتكاليف الوفاة ودفن الموتى، كما كان تجار القوافل العرب خلال رحلتى الشتاء والصيف يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن هذه الرحلة ، وذلك بأن يدفع كل عضو بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله⁽¹⁾ . ومع تطور الحياة، وظهور المجتمعات الحديثة ، أصبح من العسير على الأفراد أن يتجمعوا بعدد كاف لمجابهة المخاطر، لذا كان من الطبيعى ظهور شركات التأمين لتقوم بمهمة الترويج للفكرة بين الأفراد ، ثم تجميع مساهمات من كل منهم حيث يتصنى تعويض كل من يتحمل خسارة نتيجة وقوع ضرر معين عليه ، وبالتالي أصبح ينظر إلى التأمين باعتباره خدمة تقدمها شركة التأمين للأفراد المؤمن لهم لتغطية الأخطار المؤمن ضدها فى مقابل مبالغ متفق عليها يسدها الأفراد للشركة دفعة واحدة أو على أقساط. وفى القانون المصرى تم تعريف التأمين بأنه « عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين فى العقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة ماله أخـ »، يؤديها المؤمن له للمؤمن⁽²⁾ .

ومن التعريف السابق يمكن القول بوجود ثلاثة أطراف لعقد التأمين هما:

الأول: شركة التأمين، ويطلق عليها المؤمن *Insurer* ، وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثانى أو من يعينه فى حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه .

الثانى: الشخص المؤمن له ، أو المستأمن *Insured* وهو الذى يتعهد بسداد القسط المتفق عليه لشركة التأمين مقابل تحملها تبعة الخطر المؤمن ضده . وقد يكون شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية .

الثالث: المستفيد *Beneficiary* وهو الشخص الذى يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، ويتم تعيينه من قبل المستأمن فى عقد التأمين أو البوليصة ، وفى معظم الأحيان يكون المستأمن هو نفسه المستفيد، وفى هذه الحالة يكون هناك طرفان فقط لعقد التأمين.

كما أن هناك أربعة أركان يتعين توافرها فى عقد التأمين حتى يكون صحيحاً وهما :

أ - الخطر *Risk* :

بمعنى أنه يجب وجود خطر يستوجب التأمين ضده ، وأن يحدد هذا الخطر صراحة فى العقد، وأن يكون الخطر غير مؤكد، وأن تكون نتيجة حدوثه غير مرغوب فيها⁽³⁾. ويعرف الخطر أنه « حادث محتمل الوقوع فى المستقبل، ولايتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين»⁽⁴⁾. وتنقسم الأخطار عموماً إلى :

- 1- أخطار الأشخاص ، وهى تلك التى تصيب الإنسان بالضرر سواء فى نفسه أو فى ماله ، كما فى حالة أخطار الوفاة أو العجز أو الشيخوخة.
- 2- أخطار الممتلكات ، وهى تلك التى تصيب ممتلكات الفرد بالضرر بما يؤدى إلى تلفها أو هلاكها كما فى حالة أخطار الحريق أو السرقة .

3- أخطار المسئوليات ، وهى تلك التى تصيب الغير ، ويكون الفرد مسئولاً عنها كما فى حالة أخطار السيارات أو السفن أو الطائرات.

ب- مبلغ التأمين Clime :

بمعنى أنه يجب تحديد قيمة مبلغ التأمين أو التعويض الذى ستقوم شركة التأمين بدفعه للمستأمن عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

ومن المتعارف عليه فى شركات التأمين، عدم تفضيلها لوثائق أو عقود التأمين ذات مبالغ التأمين الصغيرة ، وأيضاً تلك ذات مبالغ التأمين الباهظة أو المبالغ فيها. ويرجع سبب ذلك إلى أن عقود التأمين ذات مبالغ التأمين الصغيرة تعد مكلفة لشركة التأمين وبالتالي فإنها تحقق هامش ربح ضئيل، ولذلك ففى مثل هذه الحالات تقوم الشركة بفرض أسعار تأمين عالية نسبياً أما عقود التأمين ذات المبالغ الباهظة والتى لا تتناسب والمقدرة المالية للمستأمن فيرجع سبب عدم أفضليتها إلى نظرة الشك والريبة من قبل شركة التأمين.

ج- قسط التأمين Premium :

بمعنى أنه يجب تحديد قيمة القسط الواجب على المستأمن دفعه لشركة التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده . وعلى ذلك يمكن القول أن القسط، ماهو إلا الثمن الذى يدفعه المستأمن لشركة التأمين نظير قيام الأخيرة بتحمل تبعات الخطر المؤمن ضده . ومن المتفق عليه فى عمليات التأمين أن يقوم المستأمن بدفع القسط مقدماً ، فإن كانت الأقساط سنوية فإن القسط يدفع أول كل سنة على أن يدفع القسط الأول عند التعاقد. ويعتبر الانتظام فى سداد الأقساط شرطاً أساسياً لسريان العقد.

د - المصلحة التأمينية Insurable Interest :

بمعنى أن يكون للمستأمن مصلحة تتحقق بواسطة التأمين، وهو ما يطلق عليه «مبدأ المصلحة التأمينية» . وهو مبدأ قانونى هام وضرورى للحفاظ على القيم

السامية التي يهدف التأمين لتحقيقها . ودونه يتحول نشاط التأمين إلى عملية مقامرة بل قد يدفع الفرد لارتكاب جريمة قتل من أجل الحصول على قيمة التعويض.

والمصلحة التأمينية قد تكون مادية أو عاطفية ، وفى كلتا الحالتين يجب أن تكون المصلحة مشروعة فعلى سبل المثال لايجوز التأمين على شحنة من المخدرات أو على بضائع مسروقة⁽⁵⁾.

أنواع التأمين :

طبقاً لما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 يشمل التأمين نوعين أساسيين هما :

أولاً: تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتشمل الفروع التالية:

- 1- تأمينات الحياة بجميع أنواعها.
- 2- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبى طويلة الأجل.
- 3- عمليات تكوين الأموال.

ثانياً : تأمينات الممتلكات والمسئوليات ، وتشمل الفروع التالية :

- 1- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التى تلحق به عادة .
- 2- التأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى ، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- 3- التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتهما ، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- 4- التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- 5- التأمين على السيارات ، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

6- التأمين الهندسى، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

7- تأمينات البترول.

8- التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات.

ويستند التصنيف السابق على أساس نوعية الخطر الذى يتم التأمين ضده ، ويستخلص منه أن أنشطة التأمين إما أن تغطى الأخطار الشخصية أو أخطار الممتلكات والمسئوليات وهو ما نوضحه فيما يلى :

التأمينات الشخصية Personal Insurance

وهى تلك التأمينات الخاصة بتغطية الأخطار التى يترتب عليها خسارة لذات الشخص، وتلحق به الضرر بصفة مباشرة فى حياته أو صحته أو سلامة أعضائه، ومن هذه المخاطر ما يحدث للشخص ضرراً مالياً فى دخله كالتوقف عن العمل أو انخفاض دخله أو انقطاعه . وعلى ذلك فإن التأمينات الشخصية تغطى الأخطار التالية (على سبيل المثال لا الحصر) .

- الوفاة .
- العجز .
- الشيخوخة .
- البطالة .
- المرض .
- الحوادث .

وتختلف أشكال عقد التأمينات الشخصية نتيجة وجود تشكيلة عريضة لمحاولة تلبية كافة احتياجات المستأمنين فيوجد مثلاً : عقود تأمين لدى الحياة ، عقود تأمين الحياة المؤقتة . العقود المختلطة ، وعقود التأمين المختلطة مع الاشتراك فى الأرباح ، وغيرها.

تأمينات الممتلكات والمسئوليات Property & Liability Insurance

يقصد بتأمينات الممتلكات تلك التى تستهدف تغطية الأخطار التى تصيب ما يملكه الفرد سواء وقع الضرر كاملاً على إجمالى ممتلكاته ، أو نسبياً عنى البعض منها. ومن أمثلتها عقود تأمينات الحريق أو السرقة أو التلف أو الهلاك.

أما تأمينات المسئوليات فتتضم كل أنواع التأمينات التي يكون فيها موضوع التأمين هو ما يتعرض له الغير - سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم - من مخاطر بسبب المستأمن أو بسبب ممتلكاته، ومن أمثلته تغطية مخاطر دفع تعويضات مستقبلاً للغير نتيجة التقصير المهني كما هو الحال بالنسبة للأطباء والصيادلة ، أو نتيجة حيازة الفرد لسيارة تصيب الغير بضرر كامل أو جزئي.

ومن حيث السوق التي من خلالها يتم تداول أنشطة وعمليات التأمين يمكن القول بوجود ثلاثة أنواع للتأمين هي : التأمين الخاص، والتأمين الاجتماعي، والتأمين الحكومي ، وهو ما نتعرض له باختصار فيما يلي :

التأمين الخاص:

وهو ذلك النشاط التأميني الذي تقوم به وحدات إدارية خاصة وذلك لصالح مختلف الأفراد والجماعات. هذه الوحدات الإدارية الخاصة قد تكون هادفة للربح كما في حالة شركات التأمين سواء ما يتبع منها القطاع العام أو القطاع الخاص والتي تمارس أنشطة التأمين التجاري أشكاله المختلفة . وقد ألزمت المادة 27 من القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 كل شركة من تلك الشركات أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها المصدر عن ثلاثين مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف.

وقد يمارس التأمين الخاص وحدات إدارية غير هادفة للربح ، والتي تستهدف أساساً تقديم خدمة تأمينية مميزة لمجموعة من الأعضاء أو الجماعات كما في حالة جمعيات التأمين التعاوني، وصناديق التأمين الخاصة .. وطبقاً للمادة 22 من القانون المذكور يقصد بجمعية التأمين التعاوني تلك التي يتم تكوينها في إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاماً تأمينياً فيما بينهم . وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين مهمة تسجيل هذه الجمعيات لأعضائها والترخيص لها بمزاولة نشاطها والرقابة والإشراف عليها، ويتكون رأس

مالها من أسهم أو حصص مالية ، أما صناديق التأمين الخاصة فيقصد بها⁽⁶⁾ كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد - تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى - يتكون بغير رأسمال ويمول باشتراكات أو خلافه بغرض أن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقاً تأمينية في شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة .. ويعد صندوق تأمين ضباط القوات المسلحة ، وصناديق التكافل الخاصة بالعاملين في الجامعات المصرية وصندوق التكافل الاجتماعي لأعضاء نقابة التجاريين من أبرز الأمثلة على وحدات التأمين الخاص غير الهادفة للربح .

التأمين الاجتماعي:

ظهرت أنشطة التأمينات الاجتماعية مواكبة لزيادة الاهتمام والرعاية بظروف العمل والعمال ، وذلك من قبل الحكومات المختلفة . وتستهدف التأمينات الاجتماعية تغطية أخطار الشيخوخة والعجز والمرض والحوادث أثناء تأدية العمل، على أن يتحمل صاحب العمل جزءاً من تكلفة التأمين جنباً إلى جنب مع العامل نفسه ، ولهذا السبب عادة ما تتولى إحدى الهيئات مسئولية التأمينات الاجتماعية بما يسمح لها بتقديم خدمة تأمينية موحدة تساعد كثيراً في خفض تكاليف وثائق التأمين الخاصة بها.

وفي مصر تتولى مسئولية التأمينات الاجتماعية ثلاث هيئات حكومية هي : الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وهيئة التأمين الصحي. وتتولى الأولى تغطية مخاطر العمل الخاصة بالعاملين في القطاع الحكومي. وتتولى الثانية تقديم العمليات التأمينية للعاملين في القطاعين العام والخاص. أما الأخيرة فتتولى تقديم خدمات التأمين الصحي لكافة العاملين بالدولة الخاضعين لنفس النظام.

التأمين الحكومي:

هناك عمليات تأمينية ضرورية جداً لأفراد المجتمع ، ومع ذلك تحول العديد من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية دون القيام بها من قبل شركات التأمين ، وفي هذه الأحوال لا مفر من قيام الحكومات بتولى مسئولية تقديم هذه الخدمات عن طريق إنشاء وحدات إدارية حكومية لهذا الغرض ، أو توكل لبعض الهيئات الخاصة مهام الاضطلاع بمسئوليتها. وفي مصر تتولى مسئولية تقديم خدمات التأمين الحكومي وحدات إدارية حكومية تتعامل في أكثر من فرع من فروع التأمين يطلق عليها « صناديق التأمين الحكومية » التي يقصد بها⁽⁷⁾ الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها. ومن تلك الصناديق : صندوق التأمين الحكومي ل ضمانات أرباب العهد، وصندوق التأمين الإجباري للسيارات.

أهمية منشآت التأمين :

لأنشطة التأمين التي تتولاها منشآت أو هيئات خاصة أو عامة - دور عظيم في تحقيق الاستقرار الاجتماعى لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل الأمان والإطمئنان تجاه أى نوائب أو مصائب أو أزمات لا يعلمها إلا الله . والاستقرار الاجتماعى هو محصلة للاستقرار الاقتصادى الناتج عن تعويض المستأمن عما لقيه من خسائر أو جزء منها عند وقوع الضرر عليه .. وبذلك تلعب منشآت التأمين بمختلف أنواعها دوراً بالغ الأهمية فى تحقيق النمو والتقدم الاقتصادى للمجتمع ككل نتيجة إرسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى لأفراد وأسر هذا المجتمع.

من ناحية أخرى ، تلعب منشآت التأمين دوراً حيوياً فى تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها فى أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادى للمجتمع . كذلك تلعب منشآت التأمين دوراً كبيراً فى إدارة الأخطار

التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية ، وبهذا ترفع منشآت التأمين عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار، تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فحسب.

ولا يخفى الدور الذي تلعبه منشآت التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيف من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل، ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود . ونتيجة لما سبق فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً للنشاط التأميني عموماً ، ومنشآت التأمين بصفة خاصة وأصدرت العديد من التشريعات المنظمة لهما حماية لحقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها وقد صدر أول تشريع خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وهو القانون رقم 92 لسنة 1939 فور إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ثم تلاه القانون رقم 156 لسنة 1950 للإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال، وبعد ذلك صدر القانون رقم 195 لسنة 1959 بإصدار قانون هيئات التأمين . وفي عام 1975 صدر القانون 119 لسنة 1975 بشأن شركات التأمين.

وفي ضوء المتغيرات التي جرت ومع قصور أحكام القانون رقم 119 لسنة 1975 لفرض رقابة فعالة على النشاط التأميني في مصر وحتى تنهياً لصناعة التأمين فرصة مواكبة العصر صدر القانون رقم 10 لسنة 1981 لينظم أوضاع سوق التأمين في ذلك الوقت ، وليتولى الإشراف والرقابة على المنشآت العاملة فيه سواء عند التأسيس أو أثناء المزاولة أو عند التصفية . ويعد هذا القانون نقلة حضارية كبيرة بما حققه من دفعة قوية لصناعة التأمين في مصر أكتبتها نتائج السوق التأميني ومدى سلامة ومثانة المراكز المالية للوحدات العاملة فيه سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص ، ووضع السوق التأميني في مصر بين أسواق التأمين سواء في المنطقة العربية أو الإفريقية مما يؤكد تحقيق القانون لأهدافه بصفة عامة .

هذا وقد تتابعت فى الآونة الأخيرة التغيرات الاقتصادية على المستويين الدولى والمحلى مما استتبع إدخال بعض التعديلات على القانون رقم 10 لسنة 1981 كما يتواءم مع ما حدث فى سوق التأمين العالمى من تغيرات وهو ما تم اقراره بالتعديل الصادر بمقتضى القانون رقم 91 لسنة 1995.

الهيكل التنظيمى لشركة التأمين :

تتسم شركات التأمين عموماً بالضخامة وكبر الحجم ، ويرجع ذلك لتعدد وتنوع عملياتها وأنشطتها، وضخامة حجم معاملاتها. وتبعاً لذلك يتكون الهيكل التنظيمى لتلك الشركات من مجموعتين من الأقسام هما : الأقسام الفنية المتخصصة، والأقسام الإدارية التقليدية. فيما يتعلق بالأقسام الفنية فإنها تشمل تلك الأقسام المتخصصة فى تقديم الخدمات التأمينية بأشكالها المختلفة كما هو الحال فى أقسام تأمينات الحياة ، وتكوين الأموال، وتأمينات الحريق، وتأمينات النقل البرى والبحرى والجوى، والاستثمارات ، وغيرها من الأقسام الفنية المتخصصة الأخرى.

أما الأقسام الإدارية فهى تلك الأقسام التقليدية التى تتولى تسيير أعمال وشئون الشركة كما هو الحال فى قسم الإدارة العامة ، وشئون الأفراد، والحسابات العامة ، والشئون القانونية ، وغيرها من الأقسام الإدارية الأخرى.

الفصل الثاني

Chapter 2

النظام المحاسبي في شركات التأمين

Accounting System For Insurance Companies

يهدف النظام المحاسبي عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية .

ولا يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية ، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظراً لوجود خصائص مميزة لنشاطها نستعرضها فيما يلي :

خصائص أنشطة شركات التأمين وتأثيرها على النظام المحاسبي :

هناك مجموعة من الخصائص التي تتفرد بها شركات التأمين - نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها التأمينية عما دونها من العمليات الاقتصادية لمنشآت الأعمال الأخرى - بما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم وهي:

- 1- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية - كالقروض طويلة وقصيرة الأجل - بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية . وقد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتحديد حد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة النشاط التأميني عموماً . وطبقاً لما ورد بالقانون رقم (118) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، يجب ألا يقل رأس المال المصدر

عن ستين مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف، ويجب سداد باقى رأس المال المصدر خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين، (والتي تم دمجها في الهيئة العامة للرقابة المالية بداية من أول يوليو 2009).

2- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهى خدمة آجلة وليست حالية، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب فى السوق وإنما هى أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية فى سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة. ومن هنا فإن التقارير المحاسبية فى شركات التأمين غالباً ما تركز على الأحداث المستقبلية بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والمستقبلية.

3- لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية فى ختام السنة المالية. ويرجع ذلك أساساً إلى سببين: الأول أن عقود التأمين غالباً ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التى عقدت فيها، والثانى أن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء أجال تلك العقود، وعلى ذلك فإن رقم الربح أو الخسارة الناتج فى ختام الفترة المالية ما هو إلا مبلغ تقديرى مما يوحى بالطبيعة الاحتمالية لنتائج الأعمال فى شركات التأمين قاطبة. وقد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتشديد الالتزام بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات شركة التأمين مثل حملة الوثائق والمستفيدين منها. وكذلك إلى قصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذى يحدده الخبير الاكتوارى فى تقريره بعد إجراء فحصه للمركز المالى⁽⁸⁾.

4- يرتبط بالخاصية السابقة أيضاً أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها فى

عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء أجالها وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالباً ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للشركة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدماً وبمبالغ ضخمة ، مما يمكن معه القول بأن طبيعة نشاط شركات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عليها من مسئوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

5- معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعهما المختلفة وهما : تأمينات الحياة وتكوين الأموال ، وتأمينات الممتلكات والمسئوليات ، ونظراً لوجود اختلاف بين طبيعة كل منهما ، ولأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدة بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة ، وهو ما أخذ به التشريع المصري حين ألزمت المادة 46 من القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 شركات التأمين بأن تمسك حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة .

6- ترتب على دخول شركات التأمين في عمليات إعادة تأمين أن تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حساب الإيرادات والمصروفات الذي يتم اعداده دورياً بهدف تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدة . وتعد عمليات الخصم تلك ، مخالفة لما أقرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث وجوب إظهار الإيرادات بقيمتها الإجمالية دون أي استقطاعات.

المجموعة المستندية في شركات التأمين :

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات :

النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة ، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة ، وأذن صرف التعويضات ، واطارات إعادة التأمين الوارد ، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى.

أما النوع الثاني فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك ، واشعارات الخصم والإضافة الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين.

المجموعة الدفترية في شركات التأمين :

نظراً لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة شركات التأمين. وطبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل : مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة ، دفاتر الأستاذ المساعدة ، دفتر اليومية العامة ، وأخيراً دفتر الأستاذ العام.

ويسير النظام المحاسبي في تلك الشركات على أن يتم التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر في نهاية كل فترة دورية إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية وذلك بعمل قيود إجمالية يتم التوصل منها إلى دفتر الأستاذ العام. وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة. ولأغراض المراقبة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام ، والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة .

وفيما يلي استعراض موجز لهذه المجموعة الدفترية :

أولاً : مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة Subsidiary Journals

طبقاً لما ورد بالمادة 76 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981 يتعين على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروع التأمين:

أ- سجل الوثائق :

وتقيد به جميع الوثائق التي تبرئها الشركة . ويشمل البيانات التالية:

- 1- اسم وعنوان المؤمن له.
- 2- رقم الوثيقة .
- 3- تاريخ إصدار الوثيقة .
- 4- مدة التأمين ومبلغه.
- 5- التعديلات التي تطرأ على الوثيقة .
- 6- أية تعديلات أخرى ترى الشركة إضافتها.

ب- سجل التعويضات :

وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة ، ويشمل البيانات التالية:

- 1- اسم وعنوان المؤمن له.
- 2- رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها.
- 3- تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها.
- 4- الاحتياطي المقدّر للحادث والتعديلات التي تطرأ عليه.
- 5- قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد.
- 6- تاريخ وأسباب رفض المطالبة (إن وجد) .
- 7- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

ج- سجل الوسطاء :

وتسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة ، ويشمل الآتى :

- 1- اسم الوسيط وعنوانه .
- 2- رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة .
- 3- تاريخ آخر تجديد .
- 4- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

د - سجل الاتفاقيات :

وتقيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محلياً أو من الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية^(*) . ويشمل البيانات التالية :

- 1- اسم وعنوان الهيئة المسندة .
- 2- اسم السمسار الذى توسط فى عقد العملية (إن وجد) .
- 3- تاريخ بدء السريان ومدته .
- 4- الشروط الأساسية للتعاقد .
- 5- التبادل الذى يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة .
- 6- الحصة التى تحتفظ بها الشركة ، وبيان إعادة التأمين على الباقي .
- 7- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

هـ- سجل الأموال المخصصة :

وهو سجل يتم التأشير عليه من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، ويتم فيه بيان الأموال الموظفة من المال الواجب تخصيصه فى مصر، والتعديلات التى تطرأ على تكوين هذه الأموال. ويتم قيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حدة.

(*) عمليات إعادة التأمين الاتفاقية ، هى تلك التى تتم بين شركة التأمين، وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة فيما بينها. أما العمليات الاختيارية لإعادة التأمين، فهى تلك التى تترك فيها الحرية لشركة التأمين فى اختيار الشركات التى تعيد التأمين لديها وهو ما سنتعرض له لاحقاً .

ثانياً : دفاتر الأستاذ المساعدة Subsidiary Ledgers :

تنشأ الحاجة لدفاتر الأستاذ المساعدة عند تكرار وتعدد العمليات ، وهو الوضع الملموس في شركات التأمين مما دعا إلى إمساك مجموعة من دفاتر الأستاذ المساعدة يتم الترحيل إليها من واقع دفاتر اليومية المساعدة ، تستخدم في الرقابة عن طريق المطابقة بين أرصدها والحسابات الإجمالية الواردة بدفتر الأستاذ العام. وتشمل أهم هذه الدفاتر مايلي :

- دفتر أستاذ مساعد شركات إعادة التأمين.
- دفتر أستاذ مساعد الوكلاء والمنتجين.
- دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات في الأوراق المالية .
- دفتر أستاذ مساعد المدينين.
- دفتر أستاذ مساعد الدائنين.
- دفتر أستاذ مساعد القروض بضمانات.
- دفتر أستاذ مساعد العقارات.
- دفتر أستاذ مساعد المصروفات العمومية والإدارية .

ثالثاً : دفتر اليومية العامة General Journal :

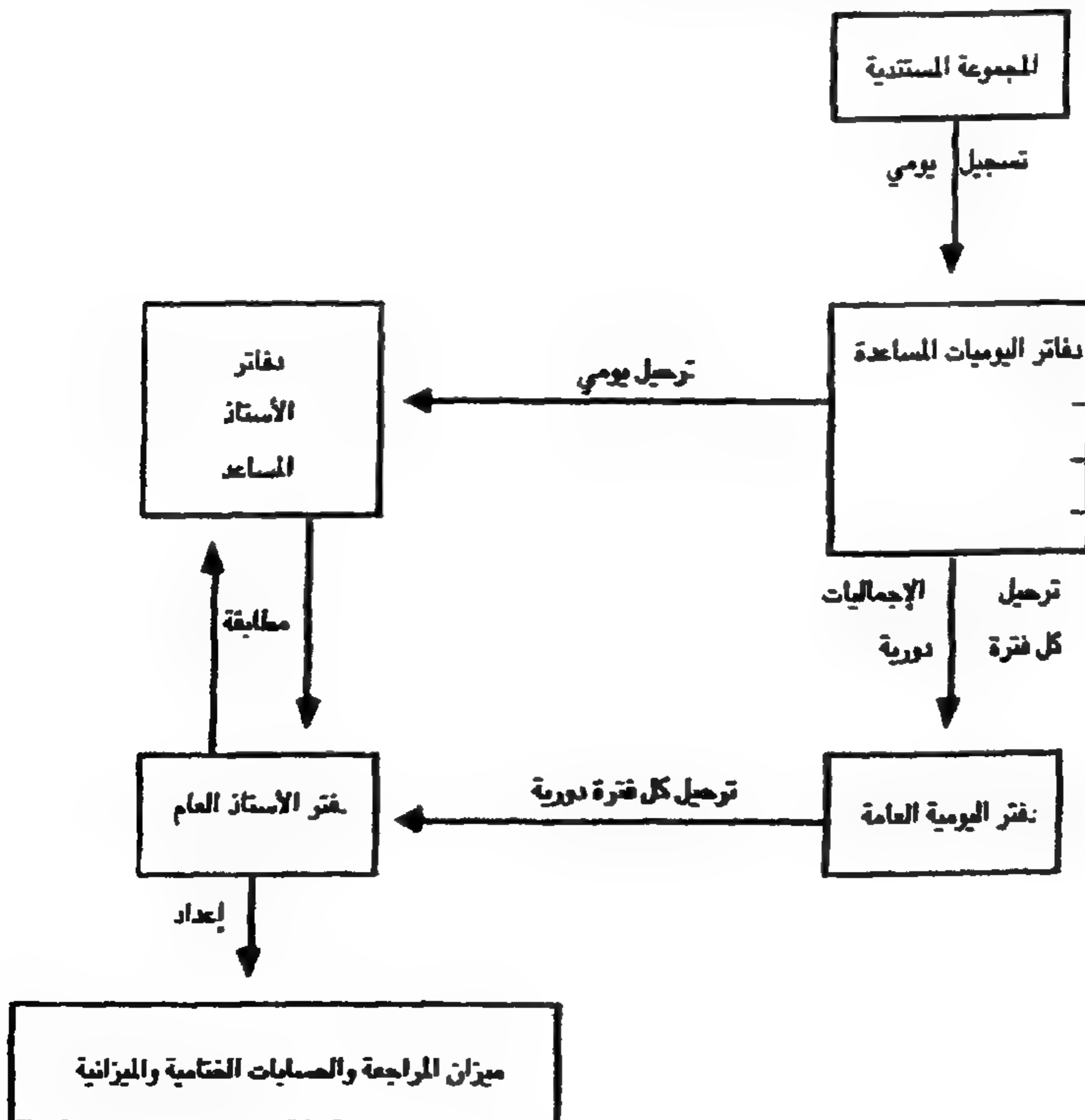
ويتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليومية المساعدة في نهاية كل فترة دورية - شهر مثلاً - كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أية يوميات مساعدة .

وبالإضافة للإجماليات الخاصة باليوميات المساعدة والعمليات غير المتكررة يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية ، وأيضاً قيود تصحيح الأخطاء، واقفال الدفاتر وفتحها. وتتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام.

رابعاً : دفتر الأستاذ العام General Ledger :

وهو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة . ولكونه يعتبر سجلاً للحسابات الإجمالية لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية ، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية . كما يعتبر هذا الدفتر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة .

في الختام يلخص الشكل التالي تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين طبقاً للطريقة الفرنسية :



شكل رقم (1)

الفصل الثالث

الأنشطة الرئيسية

لشركات التأمين

Main Activities In Insurance Companies

تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها. ومن الصعب حصر كافة العمليات الدورية لشركة التأمين إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل:

- إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط واجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة، وتحصيل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المقررة طبقاً للقانون.
- القيام بعمليات إعادة التأمين.
- تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها، وسدادها للمستأمنين طبقاً للعقود المبرمة معهم.
- تكوين الاحتياطيات الفنية المختلفة.

ونتناول فيما يلي فكرة موجزة عن كل من تلك العمليات والقيود المحاسبية اللازمة لإثبات كل منها :

أولاً: عمليات إصدار وثائق التأمين :

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بجميع أنواعها، وتأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي، وعمليات تكوين الأموال. كما تتعدد أيضاً وثائق تأمينات الممتلكات والمسئوليات لتغطي أخطار الحريق، والنقل البري والنهري والبحري والجوى، وعلى أجسام

السفن والطائرات وآلاتها ومهماتهما، وعلى السيارات ، والتأمين الهندسى، والبتروك، وأخطار الحوادث والمسئوليات المتنوعة .

وفى كل الأحوال، يتلخص إجراءات إصدار الوثائق، فى قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين، ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيداً للموافقة عليه بعد إجراء الكشف الطبى على طالب التأمين أو معاينة الشئء موضوع التأمين، وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل وصورة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله (وهو عبارة عن القسط الصافى مضافاً إليه رسوم الإشراف والدمغة ورسوم الإصدار) ، وتحرير إيصال بالقيمة من أصل وصورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة فى سجل الوثائق كما يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة فى نهاية كل فترة دورية إلى قسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة على النحو التالى :

- إثبات استحقاق الأقساط والرسوم عن الوثائق المصدرة :

xx حـ/ أقساط تحت التحصيل

xx حـ/ إجمالى الأقساط

xx حـ/ رسوم إصدار وثائق

xx حـ/ رسوم الدمغة المحصلة

xx حـ/ رسوم إشراف محصلة

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دورية (سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية) ، أو دفعة واحدة وقت التعاقد.

ويتكون القسط عادة من جزئين . الجزء الأول يساوى تقريباً مقدار الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بطريقة التوقع الرياضى ويطلق عليه القسط الصافى Net Premium ، أما الجزء الثانى فيمثل أعباء القسط وتكاليفه بالإضافة إلى نسبة هامش ربح للشركة وهو ما يطلق عليه القسط التجارى Gross Premium .

بعد ذلك تقوم الشركة بتحصيل الأقساط إما من المستأمنين مباشرة أو بواسطة محصلي أو منتجي الشركة ، وفي نهاية كل فترة دورية يتم إعداد كشوف بإجمالي الأقساط المحصلة وارسالها لقسم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة كما يلي:

- إثبات تحصيل الأقساط

xx ح/ النقدية

xx ح/ أقساط تحت التحصيل

ويمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في نهاية الفترة مديونية المستأمنين قبل الشركة ، ولذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية . مقابل توسطهم في إنتاج الوثائق من ناحية أخرى، يتعين على الشركة أن تدفع عمولة لمنتجي ووكلاء الشركة ، وذلك على أساس نسبة معينة من الأقساط، وتستحق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط كما يتم اثباتها بدفتر اليومية العامة كما يلي:

- إثبات استحقاق العمولات عن الوثائق المصدرة خلال الفترة

xx ح/ تكاليف الإنتاج - أجور المنتجين والمزايا

xx ح/ المنتجين والوكلاء

يلاحظ استخدام حساب « تكاليف الإنتاج - أجور المنتجين والمزايا » بدلاً من حساب « العمولات » وذلك انصياعاً لما ورد بالقانون رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية الذي بمقتضاه يفتح حساب « تكاليف الإنتاج » ليشتمل كلاً من « أجور المنتجين والمزايا » التي هي في حقيقة أمرها « العمولات » ، وكذا « مصروفات الإنتاج » والتي تمثل المصروفات الأخرى اللازمة لإتمام إصدار الوثائق بخلاف العمولات.

وبمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة السداد للمنتجين والوكلاء، وذلك بمقتضى القيد التالى :

- إثبات دفع العمولات المستحقة عن الوثائق المصدرة

xx ح/ المنتجين والوكلاء

xx ح/ النقدية

ثانياً : عمليات إعادة التأمين :

قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليات تأمينية تصل قيمة بعضها إلى مئات الألوف من الجنيهات أحياناً مما قد يعرضها بالضرورة لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات فى حالة تحقق الخطر المؤمن ضده مما قد ينتج عنه الاخلال بالأسس الفنية التى روعيت عند حساب الأقساط ، وبالتالى قد لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار فى توقيت واحد، لذلك فإنه تطبيقاً لمبدأ توزيع المخاطر خاصة فى مثل الحالات السابقة فإن شركة التأمين تقوم عادة بقبول كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحتفظ لنفسها بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية ، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم فى تحمل المخاطر نظير الحصول على نصيب من الأقساط . ويطلق على العمليات التى تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التى التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى بعمليات « إعادة التأمين » .

ويطلق على الشركة التى أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمين Reinsured Company أو المتنازلة Ceding Company أو المؤمن الأصلي أو المباشر principal or Direct insurer كما يطلق على الشركة التى يعاد التأمين لديها « شركة إعادة التأمين » Reinsurer أو الشركة المتنازل لها Accepting Company .

ويسمى المبلغ الذى تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التأمين : ويتم سداده من الأقساط التى تحصل عليها من المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصيل المبرم بينها وبين المستأمن.

ويلاحظ أن المستأمن لا يدخل طرفاً فى عقد إعادة التأمين لأنها عملية داخلية تتم فيما بين شركات التأمين وحدها ولا يدخل للمستأمن بها : ولذلك فإن شركة التأمين الأصلية تلتزم بدفع قيمة التعويض للمستأمن حتى ولو لم تحصل من شركة إعادة التأمين على نصيبها فى التعويض عن الخطر الذى قبلت التأمين منه.

وتتم عمليات إعادة التأمين بنفس الشروط والأسعار الواردة فى عقد التأمين الأصيل. ولما كانت شركة إعادة التأمين تحصل على منافع من وراء تلك العملية فى شكل نصيبها من الأقساط بنسبة المبلغ المعاد تأمينه لديها إلى مبلغ التأمين الأصيل، لذا يجب عليها أن تتحمل نصيبها من التكاليف وأهمها العمولة ، غير أن نسبة العمولة التى تدفعها شركة إعادة التأمين إلى الشركة المتنازلة تكون أعلى من النسبة التى دفعتها الشركة المتنازلة لوكلائها، ويرجع الفرق بين النسبتين إلى أن الشركة المتنازلة تتحمل تكاليف الحصول على عقد التأمين.

توجد ثلاثة أنواع من إعادة التأمين هى :

أ- إعادة التأمين الاتفاقى Treaty Reinsurance :

وفيهما تتم عمليات إعادة التأمين بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون أن يكون لها حق تعديل المبالغ الموزعة عليها وفقاً لشروط محددة فى الاتفاقية .

ب- إعادة التأمين الاختيارى Facultative Reinsurance :

حيث تترك الحرية لشركة التأمين فى اختيار الشركات التى تعيد التأمين

لديها، وكذا تحديد نسبة إعادة التأمين، وتحديد نوعية الأخطار التي ستحتفظ بها وتلك التي ستعيد تأمينها لدى الغير. ولشركات إعادة التأمين في هذه الحالة الحق المطلق في قبول أو رفض إعادة التأمين .

ج- إعادة التأمين الإجبارى Compulsory Reinsurance :

حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى شركة أو شركات أخرى. وطبقاً لنص المادتين 334 ، 353 من قانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 يجب على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين التي تعقدها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين ، وذلك على أساس القواعد والنسب التي يصدر بتحريها قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وينظم هذا القرار أيضاً قواعد ونسبة العمولات التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين عن هذه العمليات. وتلتزم الشركات المصرية لإعادة التأمين بقبول إعادة التأمين طبقاً لما سبق.

وكما تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين، فإنه تطبيقاً لمبدأ توزيع المخاطر، والمعاملة بالمثل يجب أن تقوم شركات التأمين الأخرى بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى الشركة ، ومن ثم يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين إلى : إعادة تأمين صادر وإعادة تأمين وارد.

المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الصادر:

وهي تلك العمليات التي تتنازل فيها شركة التأمين عن جزء من عملياتها التأمينية المباشرة لشركة إعادة التأمين ، وعلى ذلك تقوم شركة التأمين بسداد أقساط إعادة التأمين مقابل حصولها على عمولة إعادة تأمين وأيضاً على تعويضات إعادة تأمين ، وذلك عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، وهو ما يثبت بدفتر اليومية العامة للشركة في نهاية كل فترة دورية على النحو التالي :

- اثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها في الأقساط عن الفترة

xx ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر

xx ح/ شركات إعادة التأمين

- إثبات استحقاق إجمالي عمولات إعادة التأمين الصادر في نهاية الفترة

xx ح/ شركات إعادة التأمين

xx ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر

- اثبات نصيب شركات إعادة التأمين في التعويضات المستحقة عن الفترة

xx ح/ شركات إعادة التأمين

xx ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر

المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الوارد:

وهي تلك العمليات التي توافق فيها شركة التأمين على أن يعاد لديها التأمين من شركات أخرى بحيث تتحمل تغطية نصيبها في التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، علاوة على تحملها بالعمولة التي تحسب لصالح الشركة المتنازلة مقابل حصولها على جزء من الأقساط وهو ما يتم إثباته محاسبياً بدفتر اليومية العامة للشركة في نهاية كل فترة دورية على النحو التالي :

- اثبات استحقاق الشركة لنصيبها في أقساط إعادة التأمين الوارد

xx ح/ شركة التأمين

xx ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر

- اثبات العمولة المستحقة للشركات المتنازلة عن عمليات إعادة التأمين

الواردة خلال الفترة

xx ح/ عمولات إعادة التأمين الوارد

xx ح/ شركة التأمين

علماً بأنه لم ترد أى إشارة صريحة لعمولات إعادة التأمين الوارد طبقاً
للائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981 ويفهم ضمناً أنها مدمجة ضمن
حساب تكاليف الإنتاج - أجور المنتجين والمزايا .

- اثبات التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب
الشركات المتنازلة عن الفترة :

xx ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد

xx ح/ شركة التأمين

ثالثاً : العمليات الخاصة بالتعويضات :

يقصد بالتعويضات تلك المبالغ ، التي قامت الشركة بدفعها فعلاً إلى
المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل
الوثيقة ، ويمكن تصنيفها إلى : تعويضات حياة وتكوين أموال، وتعويضات
ممتلكات ومسئوليات.

أ-تعويضات الحياة وتكوين الأموال :

وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب حدوث الوفاة ، أو انتهاء
أجل الوثيقة ، أو عند فوزها في السحب السنوى، أو وقوع الخطر المؤمن ضده .
وطبقاً لما ورد بالملحق رقم 18 من اللائحة التنفيذية تبوب التعويضات المدفوعة تبعاً
لسبب استحقاقها على النحو التالى :

- للوفاة ، أى نتيجة وفاة الشخص المؤمن على حياته .
- للوفاء ، أى لانتهاء أجل الوثيقة .
- بالاسترداد ، أى نتيجة لقيام حملة الوثائق بتصفية وثائقهم واسترداد قيمتها.
- معاشات ودمغات ، وهي تلك المبالغ المسددة فى شكل معاشات دورية
للمستأمنين أو ورثتهم.
- جوائز بالسحب، أى عند إجراء السحب الدورى وفوز الوثيقة .

- بالاعفاء من سداد الأقساط، وذلك في حالة تحقيق الشركة لوفورات تمكنها من عمل تلك الاعفاءات.
- منح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط، وهي منح إما أن تدفع نقداً للمستأمنين أو تخفض بها قيمة الأقساط التي تستحق عليهم مستقبلاً وذلك خصماً من أرباح الشركة حسب ما تقتضيه شروط الوثائق.

مما سبق يتبين أن هناك صوراً عديدة للتعويض المدفوع للمستأمنين أو المستفيدين ، فهناك «تعويض وفاة» ، وآخر «تعويض معاش» ، وثالث «تعويض سحب» وهكذا .

وتتمثل إجراءات السداد في تحرير إذن تعويضات يتضمن البيانات الكافية واللازمة عن العملية وموقعاً عليه من قبل مسئولى الشركة بعدها يتم صرف التعويض للمستأمن أو المستفيد بموجب إذن صرف . وفى نهاية كل فترة دورية تثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة للشركة .

- إثبات استحقاق التعويضات

xx ح/ التعويضات (حسب نوعها)

xx ح/ حملة الوثائق

- عند سداد قيمة التعويضات بعد خصم ما قد يكون مستحقاً على

المستأمن من أقساط أو قروض أو فوائد قروض :

xx ح/ حملة الوثائق

xx ح/ أقساط تحت التحصيل

xx ح/ قروض بضمان وثائق تأمينات حياة

xx ح/ فوائد قروض

xx ح/ الخزينة أو البنك

ب- تعويضات الممتلكات والمسئوليات:

وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده . ويتم تحديد قيمة تلك التعويضات بناء على مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين وذلك بعكس الحال في حالة تعويضات الحياة وتكوين الأموال حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعويض الذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين.

وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقديم المستأمن للشركة بإخطار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه ، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحادث بالاستعانة بأحد الخبراء الفنيين ثم إعداد تقرير يتضمن قيمة الأضرار الناتجة عن الحادث، ويتولى قسم التعويضات بدوره دراسة كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض طالما لم يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في الوثيقة . وتثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة دورية :

– اثبات استحقاق التعويضات

xx ح/ التعويضات

xx ح/ التعويضات المستحقة

– وعند سداد قيمة التعويضات

xx ح/ التعويضات المستحقة

xx ح/ الخزينة أو البنك

رابعاً : عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية :

تحتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطيات خاصة بعمليات التأمين ، وذلك إلى جانب الاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى.

ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطات تأمينية Insurance Reserves وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ماجرى العرف على تسميته في علم المحاسبة «بالمخصصات» التي يتم تكوينها لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلاً ، ولذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها اصطلاح « مخصصات تأمينية » أو «مخصصات فنية» بحيث ينطبق الشكل على الجوهر.

وطبقاً لما ورد بالمادة 37 من القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 تلتزم شركة التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها، وذلك على الوجه التالي :

* بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

أ- الاحتياطي الحسابي: ويتم تقديره بمعرفة خبير اكتواري وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين . ومن المعروف أن مقدار الخطر في تأمينات الحياة يختلف من سنة لأخرى حيث يزداد تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن ، وبالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثابتاً خلال فترة التأمين ولهذا تلجأ شركات التأمين إلى تكوين هذا المخصص حتى يمكنها سداد التعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بالأخذ في الاعتبار عدة عوامل مجتمعة تشمل : مبلغ التأمين ، وعمر المؤمن عليه عند إصدار الوثيقة ، ومدة التأمين ، ونوعه ، وكيفية سداد الأقساط، ومعدل الفائدة...إلخ .

ب- مخصص المطالبات تحت التسديد، بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية . وهو مخصص يتم تكوينه نظراً لطول وكثرة إجراءات تقدير وسداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات لا زالت تحت التسوية في ختام السنة المالية يتعين تكوين مخصص لها.

* بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

أ- مخصص الأخطار السارية: ويتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية ، وما زالت سارية بعد انتهائها ويحد أدنى النسب التالية من جملة اكتتابات الشركة من السنة المالية المنقضية :

47٪ عن عمليات التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

25٪ عن عمليات التأمين عن أخطار النقل البحرى والجوى.

40٪ عن باقى العمليات.

100٪ من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن سنة الإصدار.

ويفهم ضمناً من النص السابق أنه لحساب مخصص الأخطار السارية لكل نوع من عمليات التأمين السابقة يتم ضرب جملة الأقساط المحصلة من بيع الوثائق خلال السنة المالية المنقضية فى النسب المئوية المذكورة كحد أدنى.

ب- مخصص التعويضات تحت التسوية: عن الحوادث التى تم الإبلاغ عنها، ويتم تكوينه لمقابلة التعويضات عن الحوادث التى تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائها، وكذا التعويضات عن الحوادث التى تكون قد وقعت بالفعل ، ولكن لم تبلغ للشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقاً للقواعد التى تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وهو مخصص يتم تكوينه للوفاء بالتزامات الشركة بدفع تعويضات للمستأمنين أو المستفيدين عن الفترة المالية المنقضية غير أنه لم يتم سدادها بعد بسبب طول الإجراءات الناتجة عن تقديم المستأمن للمستندات الدالة على وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض، فى نفس الوقت تقوم الشركة بالتحقق من

صحة إدعاءات المستأمنين وتقدير قيمة التعويضات بدقة ، وينتهى هذا الأمر بإقرار الشركة لأحقية العديد من المستأمنين فى التعويضات إلا أن إجراءات السداد لم تتم بعد حتى ختام الفترة المالية وإعداد الحسابات الختامية مما يكون مدعاة لتكوين مخصص عن تلك التعويضات غير المسددة بعد.

ج - مخصص التقلبات العكسية: حيث تحدد اللائحة التنفيذية أسس تقديره والحالات التى تستخدم فيها بالنسبة لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات ، ويتم تكوين هذا المخصص عادة لمقابلة احتمالات تقلبات المعدلات المقبولة أو العادية للخسائر فى نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ويتم حسابه بما يعادل قيمة النقص فى معدلات الخسائر المحقق فعلاً خلال السنة لفرع معين عن متوسط معدل الخسائر للشركة عن السنوات الثلاث السابقة لتلك السنة .

وقد ألزمت المادة المذكورة شركات التأمين بضرورة مراعاة أن تكون المخصصات السابقة كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق.

كما ألزمت المادة 38 من القانون المذكور كل شركة تأمين أن تخصص فى مصر أموالاً تعادل قيمتها على الأقل قيمة المخصصات الفنية المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وذلك عن العمليات التى تبرمها وتنفذها فى مصر على أن تكون الاموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال منفصلة تماماً عن الاموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

مثال:

فيما يلى بعض العمليات التى تمت بإحدى شركات التأمين (فرع الحياة) خلال شهر يونيو 2009

1- بلغت الأقساط المستحقة عن عقود التأمين على الحياة المصدرة 800000 جنيه، تم تحصيل مبلغ 650000 جنيه منها فقط.

2- بلغت أقساط إعادة التأمين الوارد المستحقة عن الفترة 140000 جنيه ،
وأقساط إعادة التأمين الصادر 200000 جنيه.

3- بلغت تعويضات الوفاة 300000 جنيه ، ويبلغ نصيب شركات إعادة التأمين
منها مبلغ 90000 جنيه، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ 200000 جنيه للمؤمن
لهم من جملة التعويضات المستحقة .

4- بلغت العمولة المستحقة للمنتجين عن الفترة 40000 جنيه ، وبلغت عمولة إعادة
التأمين الواردة 25000 جنيه ، كما بلغت عمولة إعادة التأمين الصادر 20000
جنيه، وقد سددت الشركة للمنتجين مبلغ 30000 جنيه.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية العامة للشركة.

الحل

(1)

800000	ح/ أقساط تحت التحصيل
800000	ح/ إجمالى الأقساط
	قيد استحقاق إجمالى الأقساط

6250000	ح/ البنك
650000	ح/ أقساط تحت التحصيل
	قيد ما تم تحصيله من أقساط الفترة

(2)

140000	ح/ شركات التأمين
140000	ح/ أقساط إعادة التأمين الوارد
	قيد استحقاق أقساط إعادة التأمين الوارد

200000	ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر
200000	ح/ شركات إعادة التأمين
	قيد استحقاق أقساط إعادة التأمين الصادر
<hr/>	
(3)	
300000	ح/ التعويضات (وفاة)
300000	ح/ حملة الوثائق
	قيد التعويضات المستحقة عن الفترة
<hr/>	
90000	ح/ شركات إعادة التأمين
90000	ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر
	قيد استحقاق تعويضات إعادة التأمين الصادر
<hr/>	
200000	ح/ حملة الوثائق
200000	ح/ البنك
	قيد ما تم سداده من جملة التعويضات المستحقة
<hr/>	
(4)	
40000	ح/ تكاليف الإنتاج (أجور المنتجين والمزايا)
40000	ح/ المنتجين والوكلاء
	قيد العمولة المستحقة عن الفترة
<hr/>	
25000	ح/ عمولات إعادة التأمين الوارد
25000	ح/ شركات التأمين
	قيد عمولة إعادة التأمين الوارد

26000	ح/ شركات إعادة التأمين
20000	ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر
	قيد عمولة إعادة التأمين الصادر
<hr/>	
30000	ح/ المنتجين والوكلاء
30000	ح/ البنك
	قيد ما تم سداده للمنتجين من جملة العمولة المستحقة

الفصل الرابع الاستثمارات في شركات التأمين Investments

تنص المادة 38 من القانون رقم 10 لسنة 1981 بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 على إلزام كل شركة تأمين وشركة إعادة تأمين أن تخصص في مصر أموالاً تعادل قيمتها على الأقل قيمة المخصصات الفنية المنصوص عليها في المادة 37 وذلك عن العمليات التي تبرمها وتنفذها في مصر.

ونظراً لأهمية وضخامة الأموال التي يتم توظيفها والاستثمار فيها من قبل شركات التأمين المصرية لهذا فقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون 10 لسنة 1981 قواعد ونسب توظيف هذه الأموال ، وكذلك طرق تقييمها مراعية في ذلك ضمان وفاء الشركات بالتزاماتها نحو المؤمن عليهم ، بحيث تكون الاستثمارات في نواح مضمونة ، مع مراعاة حصول الشركات على أكبر إيراد ممكن منها.

ويستخلص من البيانات الواردة بالملحق رقم (9) باللائحة التنفيذية المذكورة أن على شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية أن تستثمر أموالها في مجالات الاستثمار التالية :

- 1- العقارات والأراضي.
- 2- القروض بضمان وثائق التأمين وبضمان رهون عقارية وبضمانات أخرى.
- 3- الأوراق المالية .
- 4- الودائع النقدية الثابتة والحسابات الجارية بالبنوك .

الجدير بالذكر ، أنه من منطلق الحرص على حقوق حملة الوثائق في شركات التأمين نجد أن التعديلات الأخيرة التي تمت على القانون 10 لسنة 1981 ،

وذلك بمقتضى القانون رقم 91 لسنة 1995 قد ركزت على مسألة توظيف الأموال الواجب تخصيصها للاستثمار مع مراعاة الفصل بين ما يخص تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وبين ما يخص تأمينات الممتلكات والمسئوليات. كما حظرت هذه التعديلات الحجز على هذه الأموال إلا بإذن كتابي من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

ونظراً لما يتسم به موضوع الاستثمارات عموماً من تنوع وتعدد فى المعالجات المحاسبية والتطبيقات ووجود جدل حولها، وكذا الاختلاف أحياناً بين المعالجة المحاسبية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP وبين المعالجة المحاسبية المقررة من قبل القانون المذكور، لذا يجدر بنا تناول تلك القضايا بشيء من التفصيل على النحو التالى :

أولاً : طبيعة الاستثمارات فى شركات التأمين.

ثانياً : الاستثمارات فى الأوراق المالية .

ثالثاً : الاستثمارات العقارية .

رابعاً : الإقراض برهون.

أولاً: طبيعة الاستثمارات فى شركات التأمين.

الاستثمارات عبارة عن أصول تسعى المنشأة لامتلاكها بهدف :

- تنمية أموالها عن طريق الحصول على توزيعات فى شكل فوائد أو أرباح أو حقوق أو امتيازات .. إلخ .
- تحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية من وراء الاحتفاظ بها إلى حين ارتفاع قيمتها ثم إعادة بيعها ثانية .
- جنى منافع أخرى ناتجة عن توطيد أو اصر العلاقات التجارية أو الدخول فى علاقات تجارية جديدة مع الجهات المستثمر فيها.

وتكون غالبية الاستثمارات في شكل صكوك مالية **Financial securities** تمثل حقوق مالية للمستثمر طرف الجهة المستثمر فيها، إلا أن بعض الاستثمارات قد تكون في شكل أصول ملموسة **Tangible** كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني، أو في الذهب والمجوهرات، أو في بعض السلع والمنتجات ذات الأسعار العالمية .

ويوجد لبعض الاستثمارات سوق نشط لتداولها، وبالتالي يكون من السهل تحديد قيمتها السوقية التي تعبر عن قيمتها العادلة **Fair Value** . في نفس الوقت هناك استثمارات أخرى لا يوجد لها سوق، وبصفة عامة تصنف الاستثمارات إلى نوعين هما :

- استثمارات قصيرة الأجل **Short-term investments** ، وهي تلك الاستثمارات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة ، وتقتنيها المنشآت عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال دورة الأعمال أو خلال سنة واحدة .
- استثمارات طويلة الأجل **Long-Term investments** ، وهي استثمارات يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة ، وعادة ما تقتنيها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها لمدة أكثر من سنة .

ويعد نشاط الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد اعتماداً كبيراً أو شبه كامل على ماتسفر عنه نتائج هذا النشاط. وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر من مصادر الأموال فيها مثل رأس مال الشركة ، والاحتياطيات الرأسمالية ، والمخصصات الفنية ، وهو ما يطلق عليه فنياً ضمان أو احتياطي حملة الوثائق **Policyholders surplus** ويمثل رصيماً كبيراً يتطلب استثماره بشكل جيد وإلا انخفض العائد على رأس المال المستثمر من جهة ، وارتفعت أسعار التأمين من جهة أخرى مما يؤثر على عملية تقييم أداء الشركة .

وتعد شركات تأمينات الحياة أكثر اهتماماً بتجميع المدخرات واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة ، ويرجع ذلك لطبيعة أعمالها التي تختلف إلى حد كبير عن طبيعة أعمال شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات . مما يمكن القول معه باختلاف سياسات الاستثمار في الأولى عنها في الثانية .

والمعروف أن شركات تأمينات الحياة تستخدم معدل فائدة معين على أساسه يتم احتساب أسعار التأمين ، وبالتالي يجب على تلك الشركات استثمار الأموال المتراكمة لديها في صورة احتياطات بمعدل فائدة لا يقل عن معدل الفائدة المحتسب على أساسه أسعار التأمين وإلا اعتبرت الأسعار المحسوبة غير كافية .

وهناك مجموعة من المعايير المتعارف عليها بين شركات تأمينات الحياة يتعين توافرها في الاستثمارات المختلفة هي⁽⁹⁾ :

- ضرورة الاستثمار في مجالات مضمونة ، لأن معظم الأموال المستثمرة ملك لأصحاب الوثائق وليست ملكاً للشركة ، وبالتالي فالشركة لاتقوى على المخاطرة بهذا المال ، إلا في المجالات المضمونة للاستثمار كالسندات الحكومية والقروض برهون مع تدنية الاستثمار في المجالات ذات المخاطر العالية كالأسهم العادية للشركات الجديدة .

- ضرورة الاستثمار في مجالات تدر عوائد ثابتة أو مستقرة بمعنى أن شركات تأمينات الحياة نظراً لطبيعتها الخاصة تكون في حاجة ماسة إلى تحقيق حد أدنى من عائد الاستثمار ، وذلك للوفاء بما التزمت به تجاه المستأمنين من معدل فائدة معين حسبت على أساسه الأقساط المحصلة ، وما تعهدت أيضاً به من ناحية استثمار الاحتياطي الرياضي للعقود السارية . وعلى ذلك يكون الحد الأدنى لعائد الاستثمار هو ذلك الذي يحقق معدل فائدة لا يقل بأي حال عن معدلات الفائدة التي التزمت به الشركة نحو المستأمنين.

• ضرورة الاستثمار بطريقة لا تضطر الشركة للبيع الإجباري لجانب كبير من محفظة استثماراتها دفعة واحدة . ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع السياسة الاستثمارية للشركة من قبل خبراء فنيين ومتخصصين ، وأيضاً حسب خطة معينة ثابتة ، وفي ضوء تواريخ استحقاق التزامات الشركة. من ناحية أخرى، فإن تخصيص معظم الاستثمارات في أوراق مالية حكومية أو مضمونة من الحكومة يعد محققاً للهدف ذاته.

أما شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات فتعد أقل اهتماماً بالاستثمارات بصفة عامة لأسباب عديدة منها قصر أجل التزاماتها تجاه المستأمنين، كما أنها - من ناحية أخرى - لا يمكنها أن تحسب بدقة كافية قيمة المطالبات المتوقعة على الوثائق المصدرة مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ برأسمال أكبر من مثيله في حالة تأمينات الحياة مما يساعد على ضمان قدرتها على الوفاء بتعهداتها تجاه المستأمنين. ومن هنا تركز شركات تأمينات الحياة على الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك على العكس من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات التي تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل. ويعد ذلك منطقياً لأنه يتفق وطبيعة نشاط كل منهما ، ونوعية الإلتزامات المطلوبة ، والأخطار المؤمن ضدها.

وبالرغم من أن غالبية المنشآت تدرج الاستثمارات قصيرة الأجل ضمن أصولها المتداولة ، والاستثمارات طويلة الأجل ضمن أصولها الثابتة ، وذلك عند إعداد قائمة المركز المالي الخاصة بها إلا أن شركات التأمين كأحد المنشآت المالية لا تتبع هذا التصنيف في ميزانياتها حيث تقوم بإدراج استثماراتها في كل من الأوراق المالية ، والأراضي والعقارات، والقروض ضمن استخدامات الأموال المتاحة لديها.

ثانياً: الاستثمارات في الأوراق المالية Investments in securities:

لقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت خلال العقدين

الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية ، بحيث لم يعد المكان شرطاً أساسياً لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء - عبر التلكس أو الفاكس أو التليفون - مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعاً كبيراً أصبحت معه الصفقات المالية تعقد بكل سهولة ويسر مهما كان حجمها وبكفاءة عالية في ظل توافر كم كبير جداً من العلاقات الخاصة بحجم الصفقات وتنوعيتها وطبيعة المتعاملين فيها، وتنوعية الأدوات المالية المستخدمة ، ودرجة المخاطر الاستثمارية ، وتأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية على مختلف تلك العمليات. كذلك أدت تلك التطورات إلى حدوث عدة تصنيفات داخل السوق المالي نفسه منها على سبيل المثال :

- أسواق نقد Money Markets وأسواق رؤوس أموال Capital Markets .
- أسواق محلية Domestic Markets وأخرى دولية International Markets .
- أسواق أولية Primary Markets وأسواق ثانوية Secondary Markets .
- أسواق الدين أو الأموال المقترضة Debt Markets وأسواق الأسهم أو الأموال المملوكة Equity Markets .

وكان من الطبيعي مع هذا التنوع الكبير أن تعددت المشاكل المحاسبية وتنوعت خاصة فيما يتعلق بالقواعد المحاسبية المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات ، ومعالجة قيمة التوزيعات والعوائد المختلفة الخاصة بتلك الاستثمارات، وما يرتبط بكل ذلك من مشاكل في القياس والإفصاح . وقد تطلب ماسبق ضرورة تدخل الهيئات المحاسبية الدولية المختلفة بإصدار معايير تختص بإعطاء حلول لكافة تلك المشكلات، وعلى المستوى المحلي تدخلت الجهات الحكومية المعنية بإقرار المعالجات المحاسبية المناسبة لكافة القضايا . وهو ما يدعونا لتناول مشاكل المحاسبة عن الاستثمارات المالية في شركات التأمين عموماً خلال الجزء التالي.

المحاسبة عن استثمارات الأوراق المالية فى شركات التأمين المصرية:

حدد القرار الوزارى رقم 245 لسنة 2008 كيفية توظيف الأموال الواجب تخصيصها فى جمهورية مصر العربية بالنسبة لكل شركة تزاوّل عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال ، وذلك فى أوجه الاستثمار التالية :

- 3/ على الأقل لشراء صكوك وسندات حكومية .
- 22/ على الأقل لشراء شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى ذات العائد.
- 20/ على الأكثر فى أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 20% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو 20% من إصدارات ووثائق صناديق الاستثمار أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- 50/ على الأكثر ودائع نقدية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى أو شهادات الإيداع أو الإدخار الصادرة عن تلك البنوك ويدخل فى هذه النسبة شهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية النقدية التى يصدرها البنك المركزى المصرى، كما حدد نفس القرار الوزارى أوجه الاستثمار التالية فيما يتعلق بشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.
- 3/ على الأقل لشراء صكوك وسندات حكومية .
- 15/ على الأكثر فى سندات وشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- 25/ على الأكثر فى أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة

علي 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 20% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو 20% من إصدارات وثائق صناديق الاستثمار أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

50% - علي الأكثر في ودائع نقدية لدي البنوك المسجلة لدي البنك المركزي أو شهادات الإيداع أو الإعخار الصادرة عن تلك البنوك ويدخل في هذه النسبة شهادات الإيداع وغيرها من الأدوات المالية النقدية التي يصدرها البنك المركزي المصري.

وطبقاً لما ورد بالملحق رقم 12 باللائحة التنفيذية للقانون 10 لسنة 1981 فإنه يتعين على شركة التأمين تقديم بيان منفصل عن كل من الأوراق المالية المخصصة لعمليات تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وتلك المخصصة لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، على أن تدرج الأوراق المالية وفقاً لكل نوع على حدة طبقاً لتسميتها الواردة بنشرة الأسعار الرسمية لسوق الأوراق المالية .

وقد أوضح القرار الوزاري رقم 157 لسنة 1999 بشأن «المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين» القواعد التالية الخاصة بإثبات وتقييم الاستثمارات المالية بأشكالها المتنوعة⁽¹⁰⁾ .

1- الإيداعات الثابتة بالبنوك:

يتضمن هذا البند استثمارات الشركة في صورة ودائع ثابتة لدي البنوك المختلفة بهدف تحقيق عوائد دورية في صورة «فوائد» تدرج ضمن إيرادات الفترة في بند «صافي الدخل من الاستثمارات» .

2- أذون الخزانة :

يتم إثبات أذون الخزانة بالدفاتر بالقيمة الإسمية ، ويتمثل الفرق بين تكلفة

اقتناء هذه الأذون والقيمة الإسمية فى قيمة العوائد على هذه الأذون التى لم تستحق بعد (خصم الإصدار) والتى تثبت بالدفاتر ضمن بند «أرصدة دائنة والتزامات أخرى» ، وتدرج هذه العوائد تبعاً ضمن إيرادات الاستثمارات بقائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق. وتظهر أذون الخزانة بالميزانية بقيمتها الإسمية بعد خصم رصيد العوائد المتعلقة بها والتى لم تستحق بعد (خصم الإصدار).

3- الأوراق المالية المتاحة للبيع :

يتم تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة التاريخية أو بسعر السوق أيهما أقل. ويحدد سعر السوق بسعر الإقفال السارى فى تاريخ التقييم . ويجوز فى حالة تعدد أسعار التداول فى هذا التاريخ أن يتم التقييم على أساس متوسط كميات وأسعار التداول. وفى حالة عدم وجود تعامل نشط على الورقة المالية لمدة لا تقل عن شهر فيؤخذ فى الاعتبار عند التقييم سعر الإقفال وحجم التداول وتاريخه ونوعيته .

أما الأوراق المالية المتاحة للبيع غير المقيدة بالبورصة فيتم تقييمها بالتكلفة التاريخية أو القيمة المحسوبة أيهما أقل على أساس دراسة موضوعية لآخر قوائم مالية معتمدة للشركات المصدرة لهذه الأوراق المالية .

وفى حالة وجود انخفاض فى القيمة السوقية أو المحسوبة عن التكلفة التاريخية للأوراق، يتم تكوين المخصص اللازم على أساس كل مجموعة متجانسة لكل نوع من أنواع الأوراق المالية (أسهم - سندات -) وفقاً لطبيعة النشاط مع مراعاة ثبات أساس تكوين المجموعات لكل نشاط رئيسى أو فرعى.

وتظهر الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقوائم المالية بتكلفتها التاريخية مستبعداً منها المخصص المكون لمواجهة الانخفاض فى هذه التكلفة .

فى حالة بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع ، يتم حسب الأرباح أو الخسائر

الناتجة عن عملية البيع على أساس الفرق بين صافى القيمة الدفترية فى تاريخ البيع والقيمة البيعية لهذه الأوراق مستبعداً منها مصروفات البيع، وتدرج الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل.

4- شهادات الاستثمار:

تدرج شهادات الاستثمار المجموعة (أ) بالقيمة الاستردادية للشهادة والتي تتمثل فى قيمتها الإسمية مضافاً إليها الفائدة المعلنة وفقاً للجداول الخاصة بالقيمة الاستردادية الواردة من البنك الأهلى المصرى فى تاريخ الميزانية .

أما شهادات الاستثمار المجموعة (ب) فيتم إدراجها بقيمتها الإسمية فى تاريخ إعداد الميزانية .

5- الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ:

يتم إثبات السندات الحكومية بالدولار الأمريكى - إن وجدت - بالقيمة الدفترية المعدلة نتيجة التقييم طبقاً للأسعار السارية للدولار الأمريكى وقت التقييم، وذلك باعتبارها استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتدرج أرباح أو خسائر إعادة التقييم ضمن بند «أرباح أو خسائر فروق تقييم عملات أجنبية»، وذلك بقائمة الدخل.

أما فيما يتعلق بالأوراق المالية الأخرى المقتناة بغرض الاحتفاظ فيتم تقييمها بالتكلفة التاريخية - بما فى ذلك المساهمات فى الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة - وفى حالة حدوث انخفاض دائم فى قيمتها السوقية أو المحسوبة يتعين تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض وتحمله على قائمة الدخل ضمن بند «فروق تقييم الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ» ، وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة . على أنه فى حالة ارتفاع القيمة السوقية أو المحسوبة مرة أخرى فيمكن إضافة الزيادة بقائمة الدخل بالبند المشار إليه ، وذلك فى حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل فى فترات سابقة .

وتتعدد المؤشرات التي يمكن للشركة الاستعانة بها للتدليل على حدوث انخفاض دائم في قيمة الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ بها على سبيل المثال :

- الضعف المستمر في المركز المالي للشركة المستثمر فيها.
- الانخفاض المستمر في قيمة أصول الشركة المستثمر فيها.
- وجود دلائل على احتمالات تصفية الشركة المستثمر فيها نتيجة تعثرها المالي.
- وجود خطر أو قيود على نشاط الشركة أو على أحد منتجاتها يترتب عليه تأثير سلبي على مركزها المالي.
- طول فترة إنشاء المشروع، وعدم بدء الإنتاج الفعلي، وهنا يجب مراعاة أنه بالنسبة للمشروع الذي بدأ إنتاجه حديثاً، أو الذي يمر بمشاكل في السيولة رغم قوة مركزه المالي، أو الذي يحقق خسائر مرحلية مؤقتة في بداية حياته ، فإن ذلك لا يعد مؤشراً للانخفاض الدائم في قيمة أوراقه المالية ، ومن ثم لا يستدعي الأمر في هذه الحالة تخفيض قيمة هذا الاستثمار.

ونتيجة للمشاكل السابقة ، يتعين على كل شركة تأمين أو إعادة تأمين أن تحتفظ بسجلات التكلفة التاريخية للأوراق المالية بغرض الاحتفاظ لكل استثمار على حدة ، وذلك لأغراض المتابعة المستمرة للتغيرات في قيمتها الدفترية .

تلفت النظر إلى ضرورة إظهار تلك الاستثمارات بالميزانية بقيمتها الدفترية بعد استبعاد ما يتعلق بها من مخصصات ممثلة في فروق التقييم على النحو السالف ذكره.

6- وثائق صناديق الاستثمار:

يتم تقييم الوثائق التي تصدرها صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين بالتكلفة أو القيمة الاستردادية أيهما أقل، وتثبت فروق التقييم في قائمة الدخل ،

فيما عدا الوثائق التي يتعين على شركة التأمين المنشئة لصندوق الاستثمار الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون فتثبت هذه الوثائق بالتكلفة، وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يحمل الفرق على قائمة الدخل، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلى ذات البند، وذلك في حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل في فترات سابقة .

أما فيما يتعلق بوثائق صناديق الاستثمار التي تأخذ شكل شركات مساهمة فتسرى بشأنها القواعد السارية على الأوراق المالية المتاحة للبيع أو بغرض الاحتفاظ حسب الحالة .

7- المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية :

يلزم القانون الشركات باحتجاز نسبة محددة من التوزيعات السنوية لتدعيم احتياطي شراء سندات حكومية والذي يتم استثماره في شراء سندات حكومية ، وكذا بالإيداع بالبنك المركزي المصري.

ويتم تقييم السندات الحكومية بنفس أسس وقواعد التقييم الخاصة بالأوراق المالية المقتناة بهدف الاحتفاظ.

وبالقاء نظرة على المعايير المحاسبية التي أرساها القانون المنظم لأنشطة وعمليات التأمين في مصر ومقارنتها بالمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية السابق عرضها يمكن الخروج بالملاحظات الآتية :

1- أن غالبية أدوات الاستثمار المستخدمة تنحصر في أدوات استثمار الدين أو الأموال المقرضة ولا يخفى سبب ذلك ، إذا تنخفض مخاطر الاستثمار في هذا النوع بكثير عنها في حالة الاستثمار في الأموال المملوكة ، إلا أن ذلك يكون عادة على حسابي عوائد الاستثمار.

2- أن أدوات الاستثمار عموماً لاتخرج عن نطاق الشكل التقليدي لها - وهي

الأسهم والسندات - دون أن تمتد لأي أدوات جديدة للاستثمار مثل عقود الخيار Options وعقود الكفالات Warrants وغيرها. ومرد ذلك غالباً أن سوق الأوراق المالية المصري لازال في مراحله المبكرة ، وبالتالي لم تتداول فيه بعد الكثير من أدوات الاستثمار الجديدة التي شاع استخدامها في بورصات وأسواق أوروبا وأمريكا واليابان.

3- تميل محفظة الأوراق المالية عموماً نحو الاستثمار في السوق المحلي داخل مصر. وبالطبع قد تكون تلك السياسة الاستثمارية مقصورة بهدف دعم الاقتصاد القومي، ومساندة مشروعاته المختلفة ، إلا أن هناك من يرى أن تنوع محفظة الاستثمارات بين السوق المحلي والسوق العالمي يحقق مزايا عديدة للشركات المستثمرة ، غير أن ذلك بدوره يتطلب وجود إدارة متخصصة وعلى قدر عالٍ من الكفاءة في إدارة وتشغيل المحافظ الاستثمارية .

4- تتماشى قواعد المحاسبة عن الاستثمارات المالية في شركات التأمين المصدية عموماً مع فكر محاسبة التكلفة التاريخية التي لاتعترف سوى بالأرباح والخسائر المحققة تطبيقاً لمفهوم الحيطة والحذر. وفيما يلي عرض للقيود المحاسبية للاستثمارات المالية بدفتر اليومية العامة لشركة التأمين في نهاية كل فترة دورية :

- عند شراء أوراق مالية جديدة لمحفظة الاستثمارات المالية :

xx ح / الاستثمارات في الأوراق المالية

xx ح / النقدية

- عند بيع الأوراق المالية أو جزء منها مع تحقيق أرباح من وراء عملية البيع:

xx ح / النقدية

xx ح / الاستثمارات في الأوراق المالية

xx ح / أرباح بيع الأوراق المالية

- عند بيع الأوراق المالية أو جزء منها مع تحقيق خسارة من وراء عملية البيع :
xx ح/ النقدية

xx ح/ خسائر بيع الأوراق المالية

xx ح/ الاستثمارات فى الأوراق المالية

وفيما يختص بإيرادات الأوراق المالية ، يتم الاعتراف بها بمجرد تحققها عن طريق الإعلان عن صرف كوبوناتها ، وفى هذه الحالة يتم ترحيلها إلى حساب «صافى الدخل من الاستثمارات» بعد خصم المصروفات المتعلقة بها. ويتم ذلك بالقيود التالية :

- إثبات العوائد المستحقة بعد خصم المصروفات منها :

xx ح/ إيرادات أوراق مالية مستحقة

xx ح/ إيرادات أوراق مالية

- عند تحصيل تلك العوائد

xx ح/ النقدية

xx ح/ إيرادات أوراق مالية مستحقة

- فى آخر العام يتم ترحيل صافى إيرادات الأوراق المالية إلى حساب «صافى الدخل من الاستثمارات»:

xx ح/ إيرادات أوراق مالية

xx ح/ صافى الدخل من الاستثمارات

مثال:

فى 1/7/2009 اشترت شركة مصر للتأمين أذون خزانة (180 يوم) قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمبلغ 91180 جنيه.
والمطلوب: قيد هذه العملية بدفاتر الشركة .

يلاحظ في هذه العملية ، أن أذون الخزانة بطبيعتها لا يتم سداد فوائد عنها ، ويتمثل العائد عنها في مقدار الفرق بين القيمة الاسمية وتكلفة الاقتناء ، والذي يعد في حكم العوائد المحصلة مقدماً ، ومن هنا يتم إدراجها بالميزانية - طبقاً لمعايير المحاسبة في شركات التأمين المصرية - ضمن بند «دائنون وأرصدة دائنة أخرى» ، على أن تدرج هذه العوائد تباعاً ضمن «صافي الدخل من الاستثمارات» وفقاً لمبدأ الاستحقاق .

فيما يلي قيود اليومية لإثبات العملية السابقة بسجلات شركة مصر للتأمين:

7/1	ح/ استثمارات أوراق مالية - أذون خزانة	100000
	ح/ النقدية	91180
	ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً ^(*)	8820
	قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظه الاستثمارات	

الفوائد الإجمالية ومقدارها 8820 جنيه يجب استهلاكها على مدى عمر الأوراق المالية بحيث يتم تحميل قائمة دخل الشركة (أو حساب الإيرادات والمصروفات) شهرياً بالعوائد المستحقة عن كل شهر كالتالي :

$$\frac{\text{WOL}}{\text{dA}} = \frac{\text{WHKJ}}{\text{U}} = \frac{\text{UM}}{\text{a}} = \frac{\text{UI}}{\text{v}}$$

العوائد الشهرية =

$$= \frac{91180 - 100000}{6} = 1470 \text{ جنيه}$$

وتثبت العوائد شهرياً بالقيد التالي :

7/30	ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً	1470
	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية	1470
	قيد ما يخص شهر يوليو من عائد أذون الخزانة	

(*) تدرج بقائمة المركز المالي ضمن بند «دائنون وأرصدة دائنة أخرى».

ويكرر هذا القيد في نهاية كل شهر حتى حلول أجل استحقاق الأوراق،
حينئذ يتم إثبات القيد التالي :

12/31	ح/ النقدية	100000	100000
	ح/ استثمارات أوراق مالية - أذون خزانة		
	قيد استرداد قيمة أذون الخزانة في تاريخ استحقاقها		

كما تقفل عوائد أذون الخزانة المحققة في حساب صافي الدخل من
الاستثمار بمقتضى القيد التالي :

12/31	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية	8820	8820
	ح/ صافي الدخل من الاستثمارات		
	قيد اقفال عوائد أذون الخزانة المحققة خلال الفترة		

يمكن تصوير ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً كما يلي :

ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً

1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 7/30	8820	ح/ استثمارات
1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 8/31		أوراق مالية 7/1
1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 9/30		
1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 10/31		
1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 11/30		
1470	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 12/31		
<u>8820</u>		<u>8820</u>	

مثال:

في 1 يناير 2009 قررت الشركة الأهلية للتأمين تكوين محفظة أوراق مالية
شملت الآتى :

- شراء 15000 سهم عادي من أسهم شركة حديد الدخيلة (150000 سهم) بمبلغ 1500000 جنيه.
- شراء 21000 سهم عادي من أسهم شركة سيراميك الجوهرة (140000 سهم) بمبلغ 1575000 جنيه.
- في 9 أبريل باع البنك 5000 سهم من أسهم شركة حديد الدخيلة بمبلغ 600000 جنيه.
- في 17 يونيو باع البنك 6000 سهم من أسهم سيراميك الجوهرة بمبلغ 420000 جنيه.
- في 31 ديسمبر - نهاية الفترة المالية - ارتفع السعر السوقي للسهم من أسهم شركة حديد الدخيلة إلى 135 جنيه . وقد ترتب على ذلك إعلان الشركة عن توزيعات أرباح بواقع جنيهان لكل سهم . بينما انخفض السعر السوقي للسهم من أسهم الشركة الثانية إلى 50 جنيه فقط.

والمطلوب: قيد العمليات السابقة بسجلات الشركة الأهلية للتأمين

الحل

كما ألقينا سابقاً، تتنوع تشكيلة الأوراق المالية التي تستثمر فيها الشركة أموالها في الأجل القصير لتشمل نطاق عريض من الأسهم يدخل بعضها في نطاق المساهمات في رؤوس أموال بنوك شركات بنسب تقل عن 20٪ لذا ينطبق عليها معايير «الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة» باعتبار أن شركة التأمين المستثمرة - في هذه الحالة - ليست لديها نسبة ملكية تمثل سيطرة أو تأثير فعال على إدارة الشركات المستثمر فيها.

بناء عليه تثبت قيود اليومية بسجلات الشركة على النحو التالي :

1500000	1500000	ح/ استثمارات أوراق مالية - أسهم حديد الدخيلة ح/ النقدية قيد شراء 10٪ من أسهم شركة حديد الدخيلة	1/1
1575000	1575000	ح/ استثمارات أوراق مالية - أسهم سيراميكا الجوهرة ح/ النقدية قيد شراء 15٪ من أسهم شركة سيراميكا الجوهرة	1/1
500000 100000	600000	ح/ النقدية ح/ استثمارات أوراق مالية - أسهم حديد الدخيلة ح/ أرباح بيع أوراق مالية قيد بيع 5000 سهم من أسهم شركة حديد الدخيلة (*)	4/9
450000	420000 30000	ح/ النقدية ح/ خسائر بيع أوراق مالية ح/ استثمارات أوراق مالية - أسهم سيراميكا الجوهرة قيد بيع 6000 سهم من أسهم سيراميكا الجوهرة (**)	6/17
20000	20000	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم حديد الدخيلة ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية قيد التوزيعات المعلن عنها بشركة حديد الدخيلة (***)	12/31

* تم حساب أرباح الأوراق المالية كالتالى :

600000 جنيه

القيمة البيعية للأسهم المباعة =

تكلفة الأسهم المباعة = عدد الأسهم المباعة × تكلفة اقتناء السهم الواحد

$$= 5000 \text{ سهم} \times \frac{tO:1500000}{rN:15000} = (500000) \text{ جنيه}$$

100000

= أرباح بيع الأسهم

** تم حساب خسائر بيع الأوراق المالية كما يلى :

420000 جنيه

= ثمن بيع الأسهم

$$= 6000 \text{ سهم} \times \frac{tO:1575000}{rN:21000} = (450000) \text{ جنيه}$$

300000 جنيه

= خسائر بيع الأسهم

*** التوزيعات المستحقة = عدد الأسهم التى تقيها الشركة فى تاريخ التوزيع × نصيب السهم الواحد من التوزيعات

$$= (15000 \text{ سهم} - 5000 \text{ سهم}) \times 2 \text{ جنيه}$$

$$= 20000 \text{ جنيه}$$

نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه بمجرد تحصيل قيمة تلك التوزيعات يثبت القيد التالي بدفاتر الشركة:

20000	20000	ح/ النقدية ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم حديد النخيلة قيد تحصيل الأرباح الموزعة
-------	-------	--

نأتى إلى عملية تقييم الأوراق المالية فى نهاية الفترة المالية ، حيث يتضح من الحالة السابقة حدوث تغيرات سوقية فى قيمة الأوراق المالية يمكن حصرها على مستوى المحفظة فى الآتى :

الأوراق المالية	عدد الأسهم فى 12/31	تكلفة الاقتناء	سعر السوق	الأرباح أو الخسائر غير المحققة
أسهم حديد النخيلة	10000	$1000000 = 100 \times 10000$	$1350000 = 135 \times 10000$	350000
أسهم سيراميك الجوهري	15000	$1125000 = 75 \times 15000$	$750000 = 50 \times 15000$	(375000)
		<u>2125000</u>	<u>2100000</u>	<u>(25000)</u>

هنا يتعين تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية بقيمة الخسائر غير المحققة للمحفظة ككل، وبناء عليه يتم إثبات القيد التالى فى سجلات الشركة :

12/31	ح/ خسائر غير محققة على استثمارات أوراق مالية ح/ مخصص هبوط أسعار استثمارات أوراق مالية قيد تكوين مخصص هبوط أسعار استثمارات أوراق مالية	25000	25000
-------	---	-------	-------

وفى نفس التاريخ تظهر الاستثمارات بميزانية الشركة على النحو التالى :

استثمارات أوراق مالية (بفرض المتاجرة)	2125000
- مخصص هبوط أسعار استثمارات أوراق مالية	25000
	<u>2100000</u>

مثال:

فى أول يناير 2009 اشترت الشركة الأهلية للتأمين 30٪ من أسهم شركة المتحدون للتأمين (الذى يبلغ رأسمالها 50 مليون جنيه موزعة على 2 مليون سهم) ، وذلك من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة نظير مبلغ 18 مليون جنيه. فى 31 ديسمبر من نفس العام تم نشر القوائم المالية للشركة المستثمر فيها تبين منها أنها حققت أرباحاً صافية مقدارها 2100000 جنيه تم توزيع 1500000 جنيه منها نقداً.

فى 7 فبراير 2010 باع البنك هذه الأسهم فى البورصة مقابل 18200000 جنيه. والمطلوب: إثبات العمليات السابقة بسجلات الأهلية للتأمين.

الحل

الحالة التى نحن بصدها تنطوى على استثمارات طويلة الأجل تنوى الشركة الاحتفاظ بها لأجال غير محددة - لذا يطلق عليها « استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ » ويتركز بعضها فى المساهمات فى رؤوس أموال شركات تابعة (بنسبة أكثر من 50٪ أو بنسبة أقل ولكن للشركة سيطرة على إدارتها) ، وكذا المساهمات فى رؤوس أموال شركات شقيقة أو ذات مصلحة مشتركة (بنسبة تقع بين 20٪ ، 50٪) . وبالرغم من اختلاف درجة السيطرة بين كلا النوعين من المساهمات ، إلا أن هناك اتفاق عام على استخدام طريقة «حقوق الملكية» Equity Method فى المعالجة المحاسبية لتلك الاستثمارات باعتبارها تبرز العلاقة الهامة بين الشركة المستثمرة ، والشركة المستثمر فيها والتى تتبلور أساساً فى مصالح ملاك الأسهم بالشركة المستثمرة فى الشركة المستثمر فيها.

وبناءً عليه يتم إثبات الاستثمارات بسجلات الشركة الأهلية للتأمين فى تاريخ الشراء على أساس التكلفة على أن يتم تعديل قيمة الاستثمار فى نهاية كل عام بشكل يظهر أثر التغيرات فى صافى أصول الشركة المستثمر فيها ، وذلك وفقاً للتسلسل الآتى⁽¹¹⁾

- عند شراء الاستثمارات يثبت القيد التالي بسجلات الشركة الأهلية:

2009/1/1	ح/ استثمارات أوراق مالية بغرض الاحتفاظ - أسهم المتحدون للتأمين ح/ النقدية قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظة الاستثمارات (30٪ من أسهم المتحدون للتأمين)	18000000	18000000
----------	---	----------	----------

- يتم تعديل قيمة الاستثمارات في نهاية الفترة بقيمة نصيب الشركة المستثمرة

في الأرباح السنوية للشركة المستثمر فيها وتحسب كالتالي :

نصيب الأهلية للتأمين في الأرباح السنوية للشركة المستثمر فيها

$$= 2100000 \times 30\% = 630000 \text{ جنيه}$$

2009/12/31	ح/ استثمارات أوراق مالية بغرض الاحتفاظ - أسهم المتحدون للتأمين ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية قيد إثبات 30٪ من الحقوق في أرباح المتحدون للتأمين	630000	630000
------------	--	--------	--------

بطبيعة الحال يتم إقفال حساب «إيرادات استثمارات أوراق مالية» في حساب «صافي الدخل من الاستثمارات» سواء بقائمة الدخل أو حساب الإيرادات والمصروفات.

فيما يتعلق بمسألة التوزيعات النقدية ، يلاحظ أن حصول الشركة المستثمرة على توزيعات نقدية لا يمثل دخلاً لها - طبقاً لطريقة حقوق الملكية - وإنما يعكس تغيراً في قيمة الأصل المستثمر فيه يتمثل في تمويل جزء من الاستثمار إلى نقدية سائلة كتخفيض أو تصفية للاستثمار. وعلى ذلك يثبت قيد الحصول على توزيعات أرباح نقدية (1500000 × 30٪) كالتالي :

2009/12/31	ح/ النقدية ح/ استثمارات أوراق مالية بغرض الاحتفاظ - أسهم المتحدون للتأمين قيد استلام 30٪ توزيعات أرباح نقدية	450000	450000
------------	---	--------	--------

وللتعرف على القيمة الدفترية للاستثمار في أسهم شركة المتحدون للتأمين بعد كل التعديلات السابقة يمكن تصوير حساب استثمارات أوراق مالية بغرض الاحتفاظ على النحو التالي :

18000000	ح/ النقدية	1/1	450000 ح/ النقدية 12/31
630000	ح/ إيرادات استثمارات أوراق مالية 2/31	18180000	رصيد مرسل 2009/12/31
18630000		18630000	

ويظهر رصيد هذا الحساب ضمن الميزانية العمومية للشركة الأهلية للتأمين تحت بند «أوراق مالية بغرض الاحتفاظ» بجانب الأصول.

عند التخلص من الاستثمارات بالبيع ، يتم إدراج أى أرباح أو خسائر ناشئة عن عملية البيع فى حساب صافى الدخل من الاستثمارات. وبالرجوع إلى مثالنا نجد أنه قد تم بيع الأسهم بالبورصة مقابل 18200000 جنيه فى حين أن قيمتها الدفترية تبلغ 18180000 جنيه مما يعنى تحقيق مكاسب قدرها 20000 جنيه تثبت بالقيد التالى:

2010/2/7	ح/ النقدية	18200000	18180000
	ح/ استثمارات أوراق مالية بغرض الاحتفاظ- أسهم المتحدون للتأمين		
	ح/ أرباح بيع أوراق مالية بغرض الاحتفاظ قيد بيع أسهم شركة المتحدون للتأمين		20000

ثالثاً : الاستثمارات العقارية Real Estate investments :

تلجأ المنشآت المالية عموماً ، وشركات التأمين بصفة خاصة إلى استثمار جزء من أموالها فى الأراضى والعقارات للعديد من الدوافع والمبررات أهمها :

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها فى إدارة أنشطتها المختلفة . وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستثمار من الغير فيما يختص بتلك العقارات، إلا أنه بالنسبة

لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بسبب انخفاض تكلفته أحياناً ، ولكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة واستقرار المركز المالي للشركة .

- تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل.
- يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير.

أنواع الاستثمارات العقارية:

هناك ثلاثة أنواع للاستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من تملك تلك الاستثمارات وذلك على النحو التالي :

أولاً: استثمارات عقارية ثابتة:

وهي أراضي وعقارات تملكها الشركة بهدف استخدامها في ممارسة نشاطها سواء في الإدارة أو الإنتاج أو تقديم الخدمات... إلخ ، وقد تم شراؤها أو بناؤها بقصد استخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها مادامت صالحة للاستخدام .

ثانياً: استثمارات عقارية للمتاجرة:

وهي أراضي وعقارات تملكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير كما في حالة شراء مساحة كبيرة من الأرض ثم تقسيمها وعرضها للبيع في قطع صغيرة ، أو في حالة إنشاء مجموعة من العمارات السكنية ثم عرض شققها للبيع بنظام التملك .

ثالثاً : استثمارات عقارية طويلة الأجل :

وهي أراضي وعقارات تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عائد من ورائها عن طريق الاستثمار طويل الأجل فهي إما أن تمتلك الأراضي وتعمل على تمهيدها وادخال المرافق اللازمة إليها ثم بناء العقارات عليها، أو أن تقوم بشراء أراضي ومباني جاهزة لتحقيق هدفها. وفي كلتا الحالتين تهدف الشركة إلى تحقيق أرباح رأسمالية بعد إعادة بيع الاستثمارات في الأجل الطويل أو تهدف إلى مجرد تحقيق عوائد دورية بصفة مستمرة من وراء تملك تلك الاستثمارات.

ولا يخرج تصنيف الاستثمارات العقارية في شركات التأمين عموماً عما سبق بيانه حيث تصنف إلى :-

- عقارات مخصصة للاستخدام الإداري للشركة وفروعها.
- عقارات وأراضي آلت إلى الشركة وفاء لديون.
- استثمارات عقارية .

وعموماً يتسع نطاق وحجم الاستثمارات العقارية في شركات تأمينات الحياة وتكوين الأموال عنها بكثير في شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ويرجع ذلك لطبيعة عقود تأمينات الحياة وتكوين الأموال طويلة الأجل، يقابلها عقود قصيرة الأجل لتأمينات الممتلكات والمسئوليات والتي تتطلب بدورها نقدية سائلة للوفاء بالتزاماتها بصفة مستمرة مما يجعل من الصعب عليها الدخول في استثمارات عقارية خاصة طويلة الأجل منها.

وتتنوع أشكال الاستثمار العقاري في شركات التأمين ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة فيما يلي :

أ- الأراضي :

بالرغم من شيوع عدم السماح لشركات التأمين عموماً بحيازة الأراضي بهدف المضاربة على أسعارها، إلا أنه يسمح لها عادة بملكها بهدف إعادة

تأجيرها للغير مقابل ريع أو إيجار دورى متفق عليه. كذلك يسمح لها باستغلال الأرض المملوكة كساحات لانتظار السيارات (جراجات) ، ويتم ذلك إما بتأجير الأرض لإحدى المشروعات المتخصصة التى تتولى بدورها تهيئتها وتشكيلها كساحة انتظار للسيارات، أو بتهيئة الأرض وجعلها فى صورة مناسبة لاستغلالها كساحة انتظار ثم التعاقد مع إدارة متخصصة لتشغيلها ، وذلك لحساب شركة التأمين.

ب- المباني:

من أشكال استثمارات المباني الشائعة فى شركات التأمين ما يلى:

1- تهيئة المباني فى شكل صالح لاستغلالها كمخازن بحيث يتم تأجير مساحات تخزينية للغير مقابل إيجار متفق عليه حسب المتر. والمعروف أن ذلك النوع من الاستثمار العقارى لا يتطلب أى صيانة تذكر سوى النذر اليسير .

2- تهيئة المباني فى شكل صالح لاستغلالها كمناجر بيع بالتجزئة، وهو استثمار مجزى لشركات التأمين يتيح لها الحصول على إيجارات دورية . كما أنه استثمار يتميز بانخفاض المخاطر الاستثمارية نتيجة انتشار وبيع صيت محلات البيع بالتجزئة فى العديد من المواقع وبالأخص الجديدة منها، كما أن المستأجر عادة ما يكون مسئولاً عن عمليات الصيانة والتجديد وغيرها. ويمكن للشركة أن تبيع تلك الاستثمارات وتحقيق مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية .

3- تهيئة المباني فى شكل صالح لاستغلالها كشقق سكنية أو مكاتب وعيادات، وبالأخص إذا كانت فى مواقع متميزة حيث يمكن للشركة أن تحصل من ورائها على عوائد دورية فى صورة إيجارات، كما يمكنها تحقيق مكاسب رأسمالية فى الأجل الطويل نتيجة ارتفاع سعرها فى السوق. وفى كل الأحوال ، عادة ما تفرض قيود تشريعية على حملة

الاستثمارات العقارية في شركات التأمين يعبر عنها في شكل نسبة مئوية من جملة أصول الشركة (غالباً لا تزيد في الولايات المتحدة الأمريكية عن 10٪) . وقد تضمن القرار الوزاري رقم 245 لسنة 2008 النسب التالية للاستثمار العقاري :

أ- فيما يتعلق بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

- 30% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقاري بشرط ألا تزيد قيمة أي عقار علي 5% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

ب- فيما يتعلق بتأمينات الممتلكات والمستوليات:

- 30% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقاري بشرط ألا تزيد قيمة أي عقار علي 10% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو 10% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

عناصر تكلفة الاستثمارات العقارية:

تشمل تكلفة العقار ثمن شراء أو بناء هذا العقار بالإضافة إلى كل ما أنفق عليه بصورة مباشرة قبل أو بعد التملك بحيث يصبح جاهزاً للتشغيل أو تحقيق الغرض المقصود منه.

ومن أمثلة المصروفات المنفقة على العقار قبل تملكه :

- مصاريف دراسات الجدوى الاقتصادية .
- تكاليف فحص التربة .
- أتعاب المهندسين والمحامين وغيرهم من المهنيين.
- تكاليف استخراج تراخيص البناء .

أما المصروفات المتفقة بعد التملك فمن أمثلتها :

- تكاليف إدخال تعديلات على العقار أو إنشاء أدوار جديدة .
- تكاليف عمل ترميمات للعقار.
- تكاليف إعادة الدهان وغيرها.

وفى حالة شراء أرض بما عليها من مباني فإن عملية تحديد عناصر التكلفة تتطلب ضرورة الفصل بين تكلفة الأرض والمباني كل على حدة ، ويتم ذلك بتخصيص تكاليف التملك بين كل من الأرض والمباني باستخدام أحد أسس التخصيص المناسبة كالقيمة السوقية العادلة مثلاً.

تقييم الاستثمارات العقارية:

يتم تقييم الاستثمارات العقارية المملوكة بغرض المتاجرة بسعر السوق أو التكلفة أيها أقل ، وهو ما يتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقضى بعدم جواز إثبات الأصول المتداولة بقيمة أعلى مما يمكن الحصول عليه من وراء بيعها ، وهو ما يعد ضرورياً للوفاء باعتبارات الحيطة والحذر داخل نطاق ما يسمى بمحاسبة التكلفة التاريخية .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات العقارية الثابتة (المخصصة للاستخدام الإدارى) ، وطويلة الأجل ، فيتم تقييمها بالتكلفة على أن يجرى استهلاكها سنوياً بطريقة القسط الثابت وعلى مدى العمر الإنتاجى لكل أصل. غير أنه إذا كان هناك هبوط دائم فى قيمة الاستثمارات طويلة الأجل فإنه يتعين خصم قيمة هذا الهبوط من تكلفة الاستثمارات حتى تدرج بالقيمة العادلة لها. فى مصر، وطبقاً لما ورد بالملحق رقم 10 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981 يتم تقييم الاستثمارات العقارية بمختلف أنواعها على أساس القيمة الدفترية وفقاً للمعادلة التالية:

xx	القيمة الدفترية للعقار أول العام قبل الإهلاك
xx	+ إضافات وتحسينات خلال العام
—	
xx	
xx	- استيعادات خلال العام
—	
xx	
xx	- مجمع للإهلاك
—	
xx	
xx	- مبالغ مستحقة لدائتي العقارات المشتراة
xxx	صافي القيمة المخصصة والدرجة بالدفاتر

وطبقاً لما ورد بالقرار الوزاري المنظم لمعايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية يتم تقييم وإثبات الاستثمارات العقارية على النحو التالي:

- يتم إثبات الاستثمارات العقارية (أراضي - عقارات - مباني تحت الإنشاء) بتكلفة اقتنائها، وتشمل كافة المصروفات والتكاليف التي تحملتها الشركة في سبيل الحصول على هذه الأصول ووضعها في الحالة المناسبة، وبشرط ألا تزيد تلك التكلفة عن القيمة السوقية لتلك الأصول أو الأصول المثلثة .

- يراعى الفصل بين قيمة الأراضي وقيمة العقارات المبنية عليها عند إثبات الاستثمارات العقارية المشتراة بقيمة إجمالية واحدة للأراضي وما عليها، وذلك باستخدام طريقة تقييم مناسبة في هذا الشأن أو توزيع تكلفة الاقتناء الإجمالية على أساس القيمة السوقية لكل من الأراضي والمباني كل على حدة .

- يراعى إثبات قيمة الاستثمارات العقارية المشتراة كلياً أو جزئياً بالأجل، وذلك بتكلفة الاقتناء على أن تحمل الالتزامات الناتجة عن عملية الشراء بجانب الالتزامات بالميزانية ، وفي هذا الشأن يراعى ألا تحمل قيمة

الأراضي المشتراة عن طريق الاقتراض أو بالأجل بناء فوائد تمويلية محتسبة على تلك القروض، وإنما يمكن تحميل تلك الفوائد التمويلية على حساب المباني.

- يتم إهلاك الاستثمارات العقارية (المباني) على أساس الأعمار الافتراضية المقررة لها، ويراعى عند تحديد الأعمار الافتراضية لهذه الأصول معدلات استخدامها ورأى الفنيين . وتحتسب القيمة المقابلة للإهلاك على أساس تكلفة الاقتناء ناقصاً القيمة التخريدية لتلك الأصول في نهاية عمرها الافتراضى.
- يتم إهلاك الاستثمارات العقارية (المباني) إما بطريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص، على أن يراعى الثبات فى إتباع طريقة الإهلاك التى قررتها الشركة عن بداية الإهلاك، وذلك بصفة منتظمة ، على أنه عند إقرار تغيير سياسة الإهلاك فيتعين أن تكون السياسة الجديدة أكثر ملاءمة بالنسبة لإهلاك الأصل، كما يتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن أثر تغيير سياسة الإهلاك.
- فى حالة إجراء تجديدات أو تعديلات شاملة بالعقار بحيث يترتب عليها زيادة فى عمر العقار أو تغيير فى قيمته الإيجارية مثل عمليات التنكيس، فيتم إضافة تلك التكلفة على قيمة العقار، على أن يقوم الفنيون بتقدير العمر الإنتاجى لهذا العقار بعد التجديدات وتستهلك التكلفة الجديدة خلال هذا العمر المحدد بعد استبعاد القيمة التخريدية فى نهاية عمر العقار، وبالتالي فإن تغيير العمر الافتراضى للأصل لا يترتب عليه تأثر مجمع الإهلاك الخاص به عن السنوات السابقة ، بل يتم استهلاك صافى تكلفة الأصل فى بداية السنة التى تقرر فيها التغيير ، وذلك على باقى العمر الافتراضى الجديد للأصل، ومن ثم لا يجوز إعادة حساب إهلاك العقارات بالنسبة للسنوات السابقة ، إلا إذا كان هناك خطأ فى حساب الإهلاك أو تعديل تكلفة الاقتناء الأصلية تعديلاً جوهرياً.

- فى حالة انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات العقارية عن صافى قيمتها الدفترية نتيجة لظروف خاصة بالمنطقة المقامة فيها هذه العقارات أو لآى ظروف أخرى، يتم تكوين مخصص لمقابلة هذا الانخفاض يحمل على قائمة الدخل تحت بند «مخصص هبوط أسعار استثمارات عقارية»، على أن يستهلك صافى قيمة العقار بعد خصم مجمع الإهلاك ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات العقارية على باقى العمر الإنتاجى للعقار.
- تظهر الاستثمارات العقارية بالميزانية بصافى قيمتها بعد خصم كل من مجمع الإهلاك ومخصص هبوط أسعار العقارات.

المحاسبة عن عمليات التخلص من الاستثمارات العقارية

Disposal and sale of real estate"

عموماً ، يتم الاعتراف ببيع الاستثمار العقارى عندما يكون كلاً من البائع والمشتري قد التزما بعقد البيع، وتم نقل الملكية بمقتضى تسجيل عقد البيع لدى الشهر العقارى بصورة رسمية ، وأن المشتري قد قام بدفع ثمن هذا الاستثمار العقارى أو رتب ضماناً مصرفياً لتسديد ثمنه.

وبمجرد بيع الاستثمار العقارى يتم قياس المكاسب أو الخسارة المحققة وذلك بحساب الفرق بين القيمة الدفترية المثبت بها فى الدفاتر، والقيمة المحصلة من عملية البيع بعد خصم عمولة ومصاريف البيع. وتدرج المكاسب أو الخسائر المحققة حساب الأرباح والخسائر فى حالة شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات، أما فى حالة شركات تأمينات الحياة وتكوين الأموال فيتم إدراجها فى قسم منفصل ضمن حقوق الملكية.

أما طبقاً لما ورد فى معايير المحاسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية فإنه يتعين إدراج المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمار العقارى فى قائمة الدخل الخاصة بالشركة بغض النظر عن كونها شركة تأمينات حياة وتكوين أموال، أو شركة ممتلكات ومسئوليات ، وذلك وفقاً للقواعد التالية .

- تحسب أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات العقارية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية في تاريخ البيع، والقيمة البيعية للأصل مستبعداً منها مصروفات البيع ومصروفات الإعلان عن البيع وتحرير العقود. وتدرج أرباح (خسائر) البيع بقائمة الدخل ضمن بند «أرباح (خسائر) بيع استثمارات عقارية»، وذلك بعد خصم قيمة الضريبة المستحقة عليها إن وجدت من صافي أرباح العام.
 - يحدد مخصص إهلاك الشقق المباعة من عقار مملوك للشركة على أساس نسبة تكلفة الشقة المباعة إلى التكلفة الكلية للمباني.
 - بالنسبة لمشروعات الإسكان التي انتهى تنفيذها وتم التصرف فيها جزئياً، يحتجز عن أرباح بيعها نسبة نقدية كمخصص لمقابلة ما قد يتحقق من خسائر بالنسبة للأجزاء التي لم يتم التصرف فيها، وذلك بما يعادل 20٪ على الأقل، مع مراعاة نسبة تكلفة الجزء الذي لم يتم التصرف فيه إلى التكلفة الكلية للمشروع.
- وفيما يلي عرض للقيود المحاسبية التي يتعين إثباتها بدفتر اليومية العامة لشركة التأمين في نهاية كل فترة دورية .
- عند شراء الاستثمار العقاري :
 - xx ح/ استثمارات عقارية
 - xx ح/ النقدية
 - عند بيع الاستثمار العقاري مع تحقيق مكاسب من وراء عملية البيع:
 - xx ح/ النقدية
 - xx ح/ مجمع إهلاك العقارات
 - xx ح/ مخصص هبوط أسعار استثمارات عقارية
 - xx ح/ استثمارات عقارية
 - xx ح/ أرباح بيع استثمارات عقارية

- عند بيع الاستثمار العقاري مع تحقيق خسائر من وراء عملية البيع :

xx ح/ النقدية

xx ح/ مجمع إهلاك العقارات

xx ح/ مخصص هبوط أسعار استثمارات عقارية

xx ح/ خسائر بيع استثمارات عقارية

xx ح/ استثمارات عقارية

يلاحظ إقفال حساب أرباح أو خسائر بيع استثمارات عقارية في حساب صافى الدخل من الاستثمارات تحت بند «إيرادات استثمارات عقارية».

قيد إيرادات الاستثمار العقاري ومصرفاته:

وتشمل كافة الإيرادات الناجمة عن الاستثمارات العقارية للشركة ، والتي تتمثل غالبيتها في قيمة الإيجارات الإجمالية المستحقة على مستأجرى العقارات المملوكة للشركة مخصصاً منها كل ما أنفق على تلك العقارات من مصروفات دورية كالصيانة وغيرها .

وطبقاً لقاعدة الاستحقاق ، يتم تحميل السنة بنصيبها في إيرادات الاستثمار العقاري التي تخصها بغض النظر عما إذا كانت قد حصلت أم لم تحصل بعد . ونفس القاعدة تتبع فيما يختص بمصروفات الاستثمار العقاري .

وتتمثل القيود الخاصة بتلك البنود في الآتى :

- عند استحقاق إيرادات الاستثمار العقاري

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية مستحقة

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية

- عند تحصيل تلك الإيرادات

xx ح/ النقدية

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية مستحقة

- عند سداد مصروفات خاصة بالاستثمار العقاري

xx ح/ مصروفات الاستثمارات العقارية

xx ح/ النقية

- إثبات خصم مصروفات الاستثمار العقاري من إيراداته :

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية

xx ح/ مصروفات استثمارات عقارية

- ترحيل صافي إيرادات الاستثمار العقاري إلى حساب صافي الدخل من الاستثمارات:

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية

xx ح/ صافي الدخل من الاستثمارات

ولأغراض الإفصاح المحاسبي، يتعين احتساب قيمة إيجارية مقدرة للمساحات التي تشغلها الشركة لاستخداماتها التشغيلية من العقارات التي تملكها بهدف الاستثمار، وتحسب القيمة الإيجارية المقدرة طبقاً لأساس القيمة الإيجارية العادلة Fair Rental Value التي كانت الشركة ستتكبدها إذا ما استأجرت تلك المساحة من آخرين. ويتم الإفصاح عن القيمة الإيجارية المقدرة ضمن الإيضاحات المتممة ، أما بالنسبة للسجلات المحاسبية فيتم القيد بشكل لا يؤثر في النهاية على نتيجة أعمال الشركة، وذلك بإدراجها ضمن مصروفات الاستثمار العقاري وإيرادات الاستثمار العقاري بنفس القيمة كما يلي :

- تضمين القيمة الإيجارية المقدرة مصروفات الاستثمار العقاري :

xx ح/ مصروفات استثمارات عقارية

xx ح/ القيمة الإيجارية المقدرة

- تضمين القيمة الإيجارية المقدرة نفسها إيرادات الاستثمار العقاري:

xx ح/ القيمة الإيجارية المقدرة

xx ح/ إيرادات استثمارات عقارية

مثال:

العمليات التالية تمت بإحدى شركات التأمين المصرية خلال النصف الأول من عام 2009 :

- في 2/7 قامت الشركة بشراء عمارة سكنية مكونة من 15 شقة بمبلغ 231000 جنيه وسددت قيمتها بشيك إلى ورثة المرحوم صابر مظلوم .
 - في 3/1 قامت الشركة بتأجير عشر شقق من العمارة بنظام الإيجار محدد المدة ، ويسدد الإيجار في بداية كل شهر بما قيمته 500 جنيه عن الشقة الواحدة .
 - في 4/1 بلغت مصروفات الصيانة الدورية للمبنى التي سددتها الشركة نقداً 1500 جنيه.
 - في 5/10 باعت الشركة الشقق الخمسة الباقية من العمارة بمبلغ 200000 جنيه تم تحصيلها بشيك علماً بأن مجمع إهلاكها عن الفترة تم تقديره بمبلغ 12000 جنيه.
- والمطلوب: إثبات القيود المحاسبية بسجلات الشركة .

الحل

231000	231000	ح/ استثمارات عقارية ح/ النقدية بالبنك قيد شراء استثمار عقارى	2/7
5000	5000	ح/ إيرادات استثمارات عقارية مستحقة ح/ إيرادات استثمارات عقارية قيد استحقاق إيجارات شهر مارس	3/1
5000	5000	ح/ النقدية ح/ إيرادات استثمارات عقارية مستحقة قيد متحصلات إيجارات شهر مارس	
1500	1500	ح/ مصروفات استثمارات عقارية ح/ النقدية قيد سداد مصروفات صيانة للمبنى	4/1
77000 135000	200000 12000	ح/ النقدية ح/ مجمع إهلاك العقارات ح/ استثمارات عقارية ح/ أرباح بيع استثمارات عقارية قيد بيع 5 شقق من العمارة	5/10
140000	135000 5000	ح/ أرباح بيع استثمارات عقارية ح/ إيرادات استثمارات عقارية ح/ صافى الدخل من الاستثمارات قيد إقفال أرباح وإيرادات الاستثمارات العقارية	5/31

رابعاً: الإقراض برهن Mortgage Loans

يمكن تعريف « القرض برهن » بأنه دين طويل الأجل يملك الدائن فيه أولوية مضمونة لحقه فى المطالبة بواحد أو أكثر من أصول وموجودات المدين . وهذا

الرهن يعطى صاحبه الدائن حق بيع الأصول أو الموجودات المرهونة إجبارياً من خلال نزع ملكية الرهنية إذا لم يدفع دين الرهن فى ميعاده المحدد.

توجد ثلاثة أنواع من القروض التى تتعامل فيها شركات التأمين ، هى: القروض بضمان وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، والقروض بضمان رهون عقارية ، وأخيراً القروض بضمانات أخرى.

وتحتل عمليات الأقراض بضمان رهون عقارية جزءاً لا بأس به من محفظة الاستثمارات الخاصة بشركات تأمينات الحياة ، وذلك على خلاف الوضع فى الشركات ذات الأهداف الاستثمارية المختلفة . فشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات على سبيل المثال تحتاج لسيولة من استثمارات لمواجهة ما تتكبده من تعويضات للبوالص الصادرة ، وذلك فى الأجل القصير. فى نفس الوقت، فإن التعويضات المستحقة الدفع فى شركات تأمينات الحياة عادة ما تستنفذ فى الأجل الطويل ، وبالتالي يمكن استثمار الأموال المتاحة فى استثمارات طويلة الأجل لتغطية تلك التعويضات.

وعلى ذلك فعمليات الاستثمار فى الأقراض برهن عقارى التى سيتم التعرض لها فى هذا الفصل إنما تنطبق فى معظمها على شركات تأمينات الحياة وتكوين الأموال دين شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

أحياناً تصنف القروض بضمان رهن عقارى إلى : قروض سكنية Residential loans ، وقروض زراعية Farm loans ، وقروض تجارية وصناعية commercial and industrial loans كما يمكن إعادة تصنيف القروض السكنية والزراعية إلى : قروض مضمونة ومدعومة من جهات حكومية وأخرى قروض عادية . وفيما يلى استعراض للخصائص المميزة لكل من تلك الأنواع.

أ- القروض السكنية :

يعد النوع الأكثر شيوعاً من القروض برهن عقارى، وهو ذلك المرتبط بتمويل

عقارات أو شقق سكنية. والضمانات في هذا النوع من القروض يقدمها المدينون (المشترون على سبيل المثال) لضمان كل أو جزء من الأموال التي يحتاجونها في سبيل الحصول على عقار سكني. وعادة ما تتعلق الصفقة ببيع عقار أو شقة سكنية لا يمكن تدبير ثمن شراؤها نقداً بالكامل، ويقوم المشتري بتمويل جزء من ثمن الشراء نقداً والباقي بقرض.

وتعد الأراضي والمباني السكنية من الضمانات الأكثر تفضيلاً لدى شركات التأمين وبالأخص تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وذلك بسبب سهولة إثبات ملكيتها بجانب استقرار قيمتها السوقية وربما تزايدها بصفة مستمرة بشرط أن تكون موثقة الملكية، وخالية من أية رهونات أو وضع يد أو نزاع قضائي وما إلى ذلك.

وتتوقف قرارات منح تلك القروض على مراعاة الاعتبارات التالية:

- 1- أن تكون شروط وأجال السداد محددة بدقة وبشكل يسهم في سهولة إدارتها وإجراء القيود المحاسبية المتعلقة بها بطريقة سليمة.
- 2- السمعة الائتمانية للعميل (المقترض)، وهي من الأمور الهامة جداً في اتخاذ قرار منح الائتمان من قبل شركة التأمين. ويتم التعرف على السمعة الائتمانية للعميل من خلال مصادر عديدة أبرزها البيانات المتوافرة من خلال طلب الحصول على القرض الذي يملأ بمعرفة العميل. والذي يحوي ضمانات توضح التاريخ المالي للعميل، وملخص لأصوله والتزاماته، ومدى وجود غطاء تأميني للحياة من عدمه. ويرفق بهذا الطلب العديد من المستندات المؤيدة لما جاء به من بيانات مثل التقارير الائتمانية السابقة والحالية، والقوائم المالية، وكشوف الحسابات الجارية والودائع والشهادات الإخبارية.
- 3- درجة ملائمة الضمانات المقدمة ومدى قابليتها للتسويق. ويتم التأكد من ذلك عن طريق تقدير القيمة الجارية لها.

وتتعدد طرق تقدير قيمة الضمانات بحيث يمكن القول أن كل طريقة منها تصلح للاستخدام في موقف معين حسب الظروف التي يتم فيها اتخاذ قرار الائتمان. وتوجد ثلاث طرق شائعة للتقدير هي :

- طريقة التكلفة **The cost approach** وتعتمد في تقدير القيمة الجارية للعقار على حساب التكاليف المستنفذة في العقارات المثليلة للعقار موضوع التقدير. ويتم الوصول إلى القيمة الجارية للعقار عن طريق التكاليف المثليلة مخصصاً منها مجمع الإهلاك المقدر ، وكذا إجمالي النقص في القيمة السوقية الناتج عن تغير الظروف الاقتصادية المحيطة بالعقار.
- طريقة الدخل **The income approach** وتستخدم في العقارات المنتجة للدخل، وتعتمد في عملية التقدير على رسملة التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من العقار.
- المدخل السوقى **Market approach** وهى أكثر الطرق ملائمة للعقارات والمباني السكنية، وتعتمد في التقدير على أسعار البيع الحالية للعقارات المماثلة ، حيث تعكس تلك القيمة تقريباً القيمة السوقية التى يمكن الحصول عليها من بيع العقار فى الوقت الحالى. ويواجه تطبيق هذا المدخل صعوبتان : الأولى هى مشكلة تحديد المقصود بالعقارات المماثلة **Comparable properties** ، ويمكن التغلب على تلك الصعوبة باعتبار أن العقارات المماثلة هى تلك التى تحمل نفس المواصفات الإنشائية للعقار، كما أنها تقع فى نفس الحى أو المنطقة السكنية . أما الصعوبة الثانية فهى خضوع معايير التقدير للاعتبارات الذاتية للقائم بالتقدير بمعنى أن البعض قد يعطى أولوية لموقع العقار، بينما يركز آخر على نوع المبنى ومواصفاته الإنشائية ... وهكذا.

يمكن تصنيف القروض السكنية إلى نوعين: عادية ، ومضمونة من الحكومة.

1- القروض السكنية العادية :

وهي تلك القروض التي تخلو من أية ضمانات حكومية لسدادها حيث يكون المحك الأساسي لمنحها هو السمعة الائتمانية للعميل طالب القرض بالإضافة إلى القيمة الجارية للضمانات المقدمة سواء كانت أراضي أو عقارات. ويخضع قرار منح هذه القروض لمعايير تختلف من مقرض لآخر. ويتم تحديد مقدار الائتمان بنسبة ثابتة من القيمة الجارية للضمانات المقدمة وتتراوح في المتوسط بين 60-90٪ غير أنه من الشائع في هذا النوع من الائتمان أن تفرض شركات التأمين شروطاً وقيوداً على منح هذه القروض منها على سبيل المثال ضرورة وجود بوليصة تأمينات حياة للمقترض أو بوليصة تأمينات ممتلكات ومسئوليات للعقار المقدم كضمان.

2- القروض السكنية المضمونة من جهات حكومية :

وهي قروض مدعمة بضمانات إضافية للسداد ممثلة في الضمان من جهات حكومية . وفي هذا النوع من القروض يخضع قرار منح الائتمان لمعايير موضوعية سلفاً من قبل الجهة الحكومية الضامنة ، وبعد التزام المقرض بتلك المعايير شرطاً لتنفيذ عقد القرض.

ب- القروض الزراعية :

وهي تلك القروض الخاصة بتمويل أنشطة استزراع الأراضي بهدف إنتاج المحاصيل المختلفة أو المراعى اللازمة لتنمية والحفاظ على الثروة الحيوانية . ويتوقف قرار منح الائتمان من عدمه على درجة مقدرة الأرض على الإنتاج . كما ترتبط شروط ومواعيد السداد عادة بفترات أو مواسم الحصاد. ولا تختلف شروط وظروف منح هذه القروض غالباً عما هو متبع في القروض السكنية .

ج- القروض التجارية والصناعية :

تحتل القروض التجارية والصناعية جزءاً لا يستهان به من محفظة استثمارات شركات التأمين للأسباب التالية .

- 1- حاجة شركة التأمين (وبالأخص تأمينات الحياة وتكوين الأموال) لاستثمار الأموال التي تحوزها فى شكل احتياطات تأمينية .
- 2- تتكلف القروض الصناعية والتجارية مصاريف إدارية أقل من تلك الخاصة بالقروض السكنية .
- 3- تتيح القروض الصناعية والتجارية فرصة جيدة لشركة التأمين للحصول على عوائد استثمار مرتفعة ، وأيضاً للمشاركة فى المكاسب المتوقع تحقيقها مستقبلاً.

وبالرغم من ذلك يوجد العديد من المعوقات التى تمنع الكثير من شركات التأمين عن الدخول فى هذا النوع من العمليات الاستثمارية منها على سبيل المثال ضرورة توافر أطقم من العاملين ذوى مهارة فى التعامل مع الاستثمارات التجارية والصناعية بما لها وما عليها، ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كانت القروض التجارية والصناعية تحقق عوائد مرتفعة فإنها فى الوقت نفسه تتطلب على مخاطر استثمار عالية حيث يتوقف تحقيق العوائد على مدى النجاح فى إدارة أعمال المنظمة التجارية أو الصناعية .

أخيراً ، يجب التنويه إلى أن شركات التأمين العالمية تقوم بتسويق عمليات منح القروض برهون بأنواعها الثلاثة - السابق عرضها - إما من خلال قسم مختص بالقروض برهون داخل الشركة ذاتها، أو عن طريق توكيل إدارة مثل هذه العمليات إلى شركات متخصصة فى هذا النوع من النشاط يطلق عليها **Mortgage Bankers**⁽¹²⁾ .

Accounting For Mortgage Loans: مشاكل المحاسبة عن عمليات القروض برهون
تتعدد مشاكل المحاسبة الخاصة باستثمارات شركات التأمين فى عمليات الإقراض برهون عقارية ، وذلك نتيجة أن الموضوع ذاته ملئ بالقضايا المختلفة والمتعددة، والتى تعد مثار جدل واسع فيما يختص بالمعالجات المحاسبية لكل منها. وتتناول فيما يلى عرضاً لأهم تلك القضايا وكيفية المعالجة المحاسبية لها :

1- فائدة القرض Interest :

يتم المحاسبة عن فائدة القروض برهون طبقاً لأساس الاستحقاق، بمعنى أن يتم الاعتراف بمقدار الإيراد من الفائدة الذي يخص الفترة سواء تم تحصيله بالفعل أم لم يتم بعد.

2- العلاوة أو الخصم Premium or Discount :

هو صافي الفرق بين القيمة الإسمية للقرض وبين القيمة التي تم قبضها فعلاً من هذا القرض. وللأغراض المحاسبية يتم استهلاك قيمة العلاوة أو الخصم خلال فترة لا تتجاوز مدة القرض. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يجري التطبيق العملي على استهلاك الخصم أو العلاوة خلال فترة السماح التي تسبق فترة السداد بشرط ألا تتجاوز فترة الاستهلاك خمس سنوات.

3- مصروفات التأخير Late Payments :

وهي بمثابة إيرادات لشركة التأمين نتيجة الجزاءات الموقعة على المقترضين عند تأخيرهم في سداد القروض أو دفعات منها. وتدرج في حساب الأرباح والخسائر ضمن «إيرادات أخرى».

4- جزاءات الدفع المسبق Prepayment Penalties :

في العديد من اتفاقيات القروض برهون يتم النص على توقيع جزاءات على المقرض في حالة سداده للقرض قبل الفترة المنصوص عليها في العقد للسداد. وتكون الجزاءات إما في صورة مبلغ ثابت كشرط جزائي أو في صورة نسبة مئوية من قيمة عقد القرض.

ويرجع سبب توقيع تلك الجزاءات إلى ضرورة تعويض شركة التأمين عن الخسائر المتوقعة تحقيقها نتيجة سداد القرض قبل موعد استحقاقه النهائي. فالمعروف أن الأموال المتاحة لشركة التأمين يتم استثمارها وفق جدول منظم ومخطط ، لذا فإن أي إرباك لهذا الجدول سيترتب عليه تحمل تكاليف إضافية ممثلة في إحلال قرض آخر بمعدل فائدة قد يكون غير مفضل.

وتدرج جزاءات الدفع المسبق عادة ضمن «الإيرادات الأخرى» في حساب الأرباح والخسائر .

5- رسوم مد أجل استحقاق القرض Loan Extension :

تنشأ هذه الرسوم عند حدوث توقف في عملية الدفع وما يعقبها من تفاوض بين شركة التأمين والمقرض على ترتيبات جديدة للسداد بمقتضاها يتم الاتفاق على مد أجل سداد القرض. ويتم التوصل لهذا الاتفاق غالباً في حالة إذا ما كان العقار أو الأرض موضوع الضمان له قيمة سوقية أعلى من قيمة القرض نفسه. وتشبه عملية مد أجل القرض عملية منح القرض الأصلي حيث يتطلب الأمر إعادة التحقق من السمعة الائتمانية للمقرض وأيضاً تحديث مستندات وحقوق الملكية بالنسبة للضمانات المقدمة للقرض. وعلى ذلك تتكون رسوم مد أجل استحقاق القرض من تكاليف أداء هذه الخدمة بالإضافة إلى هامش ربح مقابل أدائها. وتدرج تلك الرسوم ضمن «الإيرادات الأخرى».

6- الإيرادات المحتملة Contingent interests :

تنص بعض اتفاقيات القروض برهن عقارى على اتفاق مشاركة Participation agreement، وهذا معناه أنه بالإضافة لمعدل الفائدة المذكور في العقد تحصل شركة التأمين أيضاً على نسبة مشاركة في مجمل أو صافي الربح الخاص بالمشروع الممول بالقرض. وعادة ما تكون قيمة نسبة المشاركة وأساس احتسابها وارداً ضمن نصوص العقد. ويتم الاعتراف بتلك الإيرادات طبقاً لأساس الاستحقاق وتضمينها ضمن حساب «الإيرادات الأخرى».

7- نقل حيازة أو أيلولة الرهن العقارى لشركة التأمين Real Estate Foreclosures :

القرض بضمان رهن عقارى هو بمثابة تعويض تدفعه شركة التأمين مقدماً، لذلك ففي حالة حدوث أى تأخير أو توقف عن الدفع تقوم الشركة بإجراءات نقل الحيازة أو أيلولة الرهن العقارى لها وهو ما يعد بمثابة استيلاء شركة التأمين على

العقار أو الأرض موضوع الضمان ، وذلك استىفاء لءىونها لءى المقترض. وتختلف الإءراءات المحاسبىة للأىولة باءتلاف المرحلة التى تمر بها عملىة الأىولة أو نقل الحىازة وهو ماىمكن حصره فى مرحلتىن على النحو التالى :

- المعالءة المحاسبىة أثناء إءتام إءراءات الأىولة :

فى الوقت المنقضى بىن توقف المءىن عن السءاء، وبىن أىولة الرهن العقارى لشركة التأمىن لاءكون هناك ثمة ءغىىر ىذكر فى الإءراءات المحاسبىة المعمول بها، بمعنى أنه إلى حىن اكءمال إءراءات نقل حىازة الرهن العقارى للشركة ىتم الاسءمرار فى معالءة القرض بصفءة اسءءمار للشركة ، وذلك بإءراءه فى المىزانىة العمومىة ضمن « قروض بضمان رهون عقارىة ».

أما فىما ىءلق بءفعاء القرض التى ىتوقف المءىن عن سءاءها وفوائءها بإءضافة للءخل المءوقع من وراء إعاءة اسءءمارها فىءم إءراءها ضمن «مءىنون وأرصءة مءىنة أءرى» بالمىزانىة العمومىة ءءب بئء « إىراء اسءءمار وفوائء مسءءقة » . كما ىتم ءكوىن مءصص بقىمة الفوائء المسءءقة وءكالىف الأىولة (كأءاب المءاماة، والرسوم القانونىة ، والضرائب العقارىة ، والتأمىنات) ، حىء أن هناك اءءمالات لءءم اسءرداءها.

المعالءة المحاسبىة بعء إءتام إءراءات الأىولة :

بعء اءءهاء إءراءات نقل الحىازة وءسءىل صك الملكىة ، ىتم إعاءة ءصنىف الاسءءمار من «قروض بضمان رهون عقارىة» ،إلى « أراضى وعقارات أء للشركة وفاء لءىون» على أن ىتم الاءءفاظ بالأصل فى هذا الحساب حءى ىتم بىعه أو ءءلص منه بطرىقة أو بأءرى وءلال فءرة الاءءفاظ بالأصل ءاىل هذا الحساب، قء ءقوم شركة التأمىن بإعاءة ءأءىره. فى هذه الحالة ىتم اققال ءكالىف حىازة الأصل فى إىراءاء عملىة ءأءىىر. أما إذا لم ىتم ءأءىىر الأصل وءم الاءءفاظ به إلى حىن إعاءة بىعه أو ءءلص منه فى هذه الحالة ىتم رسمة

تكاليف الاستمرار في حيازة الأصل بإدراجها ضمن الأصول تحت مسمى « تكاليف حيازة مؤجلة » .

من الضروري فصل «العقارات والأراضي التي آلت للشركة وفاء لديون » في قسم مستقل بالتقارير المالية وتتكون قيمتها الدفترية المحملة بها من : قيمة القرض الأصلي غير المدفوع بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وتكاليف الأيلولة (التي سبق فتح حسابات لها أثناء مرحلة إتمام إجراءات الأيلولة) . وفي حالة هبوط القيمة السوقية للأصل عن قيمته الدفترية يتم تكوين مخصص بالفرق.

8- المعالجة المحاسبية للقروض برهون بدفاتر شركات التأمين المصرية:

- طبقاً لمعايير المحاسبة الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية تدرج القروض - بأنواعها المختلفة - بقيمة الرصيد القائم في تاريخ القوائم المالية متضمناً الأرصدة غير المسددة من أصل القرض والفوائد المستحقة عليها بعد خصم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها والذي يجرى حسابه طبقاً لدراسة تفصيلية تتم لهذه القروض مع مراعاة الأسس والنسب التي تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في هذا الشأن، وذلك كما يلي :

النسبة	عمر الدين
25%	•أرصدة مضي على تاريخ استحقاقها سنة
50%	•أرصدة مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من سنة وأقل من سنتين
100%	•أرصدة مضي على تاريخ استحقاقها أكثر من سنتين

- تدرج استثمارات القروض عموماً ضمن بند «الاستثمارات المالية» بالميزانية العمومية وذلك بقيمتها الإجمالية الصافية دون تصنيفها إلى الأنواع المختلفة . ويتم الإفصاح عن تشكيلة القروض بأنواعها المختلفة في بيان منفصل ضمن الإيضاحات المتممة .

• يتم تكوين المخصص اللازم لأرصدة القروض والديون المشكوك في تحصيلها، في حالة عدم التأكد من استرداد قيمة كل أو جزء من هذه الأرصدة ، والذي يتم حسابه على أساس قيمة الأرصدة المستحقة في تاريخ الميزانية بعد استبعاد الضمانات عالية الجودة المقابلة لهذه القروض، وذلك في ضوء الدراسة التفصيلية التي تتم في هذا الشأن. وتظهر أرصدة القروض والأرصدة المدينة الأخرى بالميزانية بالقيمة الصافية بعد خصم رصيد مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها. كما يتم إعدام القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض والديون التي سبق إعدامها.

• طبقاً لما ورد بالقانون رقم (10) لسنة 1981 تمنح شركات التأمين المصرية لعملائها قروضاً بضمان وثائق التأمين على الحياة في حدود 90٪ من القيمة الاستردادية لهذه الوثائق، وذلك مقابل فوائد معينة تحدّد طبقاً لشروط عقد القرض، وبشرط أن يكون قد مضى على وثيقة التأمين ثلاث سنوات على الأقل.

وبالنسبة للقروض بضمان رهون عقارية ، فقد اشترط القانون ألا تزيد قيمة القرض عن 60٪ من قيمة العقار المرهون.

وعموماً فقد تشدد القانون رقم (91) لسنة 1995 بتعديل أحكام القانون رقم (10) لسنة 1981 في مسألة استثمارات شركات التأمين في عمليات الإقراض ، حيث اشترط في المادة رقم (40) من القانون المذكور بالتزام الشركات بعدم منح قروض أو تجديدها بدون ضمان كافية، وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد قيمة أي قرض عن 1.5٪ من جملة استثمارات الشركة (كانت هذه النسبة تبلغ 5٪ قبل التعديل) ، في الوقت ذاته فقد أعفت المادة (42) كل إيرادات الأوراق المالية ، والقروض التي تمنحها شركة التأمين والودائع بجميع أنواعها من الضريبة على

إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وهو ما يعد حقراً لشركات التأمين المصرية لاستثمار أموالها في تلك المجالات.

فيما يلي القيود المحاسبية الخاصة بإثبات الاستثمارات في القروض بأنواعها المختلفة:

- إثبات صرف القروض

xx ح/ قروض برهون (بضمان وثائق تأمين أو بضمان عقارى أو

بضمانات أخرى)

xx ح/ النقدية

أحياناً يتم صرف القروض بقيمة أعلى أو أقل من القيمة الدفترية المتعاقد عليها، ويعالج الفرق باعتباره خصم أو علاوة إصدار على النحو التالى :

- فى حالة صرف القروض بقيمة أعلى من قيمتها الدفترية :

xx ح/ قروض برهون

xx ح/ خصم إصدار

xx ح/ النقدية

- فى حالة صرف القروض بقيمة أقل من قيمتها الدفترية :

xx ح/ قروض برهون

xx ح/ النقدية

xx ح/ علاوة إصدار

- عند تكوين مخصص للقروض المشكوك فيها :

xx ح/ مصروفات مخصص القروض المشكوك فيها

xx ح/ مخصص القروض المشكوك فيها

- إثبات المبالغ التى تم إعدامها من القروض :

xx ح/ مخصص القروض المشكوك فيها

xx ح/ قروض برهون

- في حالة تحصيل مبالغ سبق إعدامها من القروض :

xx ح/ قروض برهون

xx ح/ مخصص القروض المشكوك فيها

xx ح/ النقدية

xx ح/ قروض برهون

- عند استحقاق إيرادات القروض برهون :

xx ح/ فوائد تحت التحصيل

xx ح/ جزاءات تأخير في السداد

xx ح/ جزاءات الدفع المسبق

xx ح/ رسوم مد أجل استحقاق القرض

xx ح/ إيرادات القروض برهون

- عند تحصيل قيمة تلك الإيرادات

xx ح/ النقدية

xx ح/ فوائد تحت التحصيل

xx ح/ جزاءات تأخير في السداد

xx ح/ جزاءات الدفع المسبق

xx ح/ رسوم مد أجل استحقاق القرض

- إثبات سداد مصروفات القروض برهون :

xx ح/ مصروفات القروض برهون

xx ح/ النقدية

- إثبات خصم مصروفات القروض برهون من إيراداتها :

xx ح/ إيرادات القروض برهون

xx ح/ مصروفات القروض برهون

- ترحيل صافى إيرادات القروض برهون إلى حساب صافى الدخل من الاستثمارات:

xx ح/ إيرادات القروض برهون (بالصافى)

xx ح/ صافى الدخل من الاستثمارات

مثال:

فى 8 مايو 2009 منحت شركة مصر للتأمين قرضاً لمحمد بهجت بمبلغ 10000 جنيه 12٪ / 92 يوم ، وذلك بضمان وثائق تأمينات حياة . وقد نصت اتفاقية القرض على أن يكون السداد يوم 8 أغسطس 2009 مع إمكانية تجديد القرض بمبلغ 8000 جنيه بتاريخ استحقاق نهائى 8 نوفمبر 2009 (92 يوم) وفى هذه الحالة تستحق الشركة رسوم مد أجل استحقاق القرض بنسبة 1٪.

يتم قيد العمليات السابقة بسجلات شركة مصر للتأمين على النحو التالى :

8 مايو	ح/ قروض برهون		10000
	ح/ النقدية		10000
	قيد سداد القرض لمحمد بهجت		

بعد ذلك يتعين قيد دخل الفوائد المستحق على مدى حياة القرض طبقاً لأساس الاستحقاق بغض النظر عن واقعة التحصيل. وتستخدم المعادلة التالية فى حساب مقدار الفوائد المحققة ، وذلك باستخدام طريقة «الفائدة البسيطة».

$$\text{الفوائد} = \text{أصل القرض} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{الفترة الزمنية}$$

عادة ما يكون معدل الفوائد سنوياً، وتقاس الفترة الزمنية بعدد الأيام منسوبة لسنة ميلادية . ونلفت نظر القارئ الكريم إلى أن عدد أيام السنة يبلغ 365 أو 366 يوماً ، إلا أن بعض البنوك وشركات التأمين تقوم باعتبار السنة 360 يوم فقط بهدف استدرار فوائد أكبر. للتوضيح نستخدم بيانات المثال السابق فى حساب الفائدة المستحقة عن شهر مايو - الفترة من 8 مايو حتى 31 مايو - كالتالى (باعتبار عدد أيام السنة 365 يوم).

$$\text{الفوائد} = 10000 \text{ جنيه} \times 12\% \times \frac{24}{365} = 78.90 \text{ جنيه}^{(*)}$$

31 مايو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن شهر مايو 2009	78.90	78.90
---------	---	-------	-------

وعلى نفس المنوال تثبت قيود شهر يونيو ويوليو وأغسطس :

30 يونيو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن شهر يونيو 2009	78.63	98.63
31 يوليو	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن شهر يوليو 2009	101.92	101.92
8 أغسطس	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن الفترة من 1 إلى 8 أغسطس	23.01	23.01

وقد تم حساب الفوائد الشهرية طبقاً للمعادلات التالية :

$$\text{فوائد يونيو} = 10000 \times 12\% \times \frac{30}{365} = 98.63$$

$$\text{فوائد يوليو} = 10000 \times 12\% \times \frac{31}{365} = 101.92$$

$$\text{فوائد أغسطس} = 10000 \times 12\% \times \frac{7}{365} = 23.01$$

يلاحظ أن الفترة الزمنية من 1 إلى 8 أغسطس تم حسابها 7 أيام فقط نتيجة استبعاد اليوم الأخير (8 أغسطس) من الحساب الذي تم فيه إعادة تجديد القرض.

(*) يراعى عند حساب عدد الأيام ائصال اليوم الأول في الحساب واستبعاد اليوم الأخير إذا تم السداد فيه. أما إذا لم يتم السداد فيه فيخرج ضمن الحساب في مثالنا - مع إدراج اليوم الأول (8 مايو) وأيضاً اليوم الأخير (31 مايو) في الحساب ليصبح الإجمالي 24 يوم.

وتثبت عملية التجديد في 8 أغسطس بالقيدين التاليين :

80	80	ح/ رسوم مد أجل استحقاق القرض ح/ إيرادات قروض برهن قيد استحقاق رسوم مد أجل استحقاق القرض	8 أغسطس
	2382.46 8000	ح/ النقدية ح/ قروض برهن (القرض الجديد) ح/ قروض برهن (القرض القديم) ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ رسوم مد أجل استحقاق القرض قيد تجديد القرض وتحصيل الفوائد والرسوم	
10000 302.46 80			

وابتداء من تاريخ تجديد القرض يتم إثبات الفوائد المستحقة شهرياً على

النحو التالي:

63.12	63.12	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن 24 يوم من 8 إلى 31 أغسطس	31 أغسطس
	78.90	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن شهر سبتمبر	30 سبتمبر
78.90	81.53	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة عن شهر أكتوبر	31 أكتوبر
81.53	18.41	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن ح/ إيرادات قروض برهن قيد الفوائد المستحقة من 7 أيام من 1 إلى 8 نوفمبر 2009	8 نوفمبر
18.41			

وفي 8 نوفمبر 2009 ينتهي أجل استحقاق القرض ويتعين على محمد بهجت

القيام برد مبلغ القرض والفوائد، وفي الحالة تلك يثبت القيد التالي :

8 نوفمبر	ح/ النقدية	8241.96
	ح/ قروض برهن	8000
	ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن	241.96
	قيد تحصيل قيمة القرض وفائدة عن 92 يوم	

بطبيعة الحال، فإنه في نهاية الفترة المالية يتم ترحيل صافي إيرادات القروض برهن إلى حساب صافي الدخل من الاستثمار بمقتضى القيد التالي :

31 ديسمبر	ح/ إيرادات قروض برهن	624.42
	ح/ صافي الدخل من الاستثمارات	624.42
	قيد ترحيل إيرادات القروض برهن إلى حساب صافي الدخل من الاستثمارات	

وفيما يلي بيان بأرصدة حسابات الأستاذ فيما يختص بحالة قرض محمد بهجت:

ح/ قروض برهن

10000	ح/ النقدية	5/8	10000
8000	ح/ قروض برهن	8/8	8000
	ح/ النقدية	11/8	
<u>18000</u>			<u>18000</u>

ح/ فوائد تحت التحصيل - قروض برهن

78.90	ح/ إيرادات قروض برهن	5/31	302.46
98.63	ح/ إيرادات قروض برهن	6/30	
101.92	ح/ إيرادات قروض برهن	7/31	
23.01	ح/ إيرادات قروض برهن	8/8	
<u>302.46</u>			<u>302.46</u>
63.12	ح/ إيرادات قروض برهن	8/31	241.96
78.90	ح/ إيرادات قروض برهن	9/3	
81.53	ح/ إيرادات قروض برهن	10/31	
18.41	ح/ إيرادات قروض برهن	11/8	
<u>241.96</u>			<u>241.96</u>

ح/ إيرادات قروض برهن

5/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	7890		
6/30	ح/ فوائد تحت التحصيل	9863		
7/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	10192		
8/8	ح/ فوائد تحت التحصيل	2301		
8/8	ح/ رسوم مد أجل استحقاق القرض	80		
8/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	63/12		
9/30	ح/ فوائد تحت التحصيل	7890		
10/31	ح/ فوائد تحت التحصيل	8153		
11/8	ح/ فوائد تحت التحصيل	1841	ح/ صافي الدخل من الاستثمارات	62442
		<u>62442</u>		<u>62442</u>

مثال:

تمت العمليات التالية بشركة المهندس للتأمين خلال شهر أبريل 2009:

- في 2009/4/1 كان رصيد حساب القروض برهن بدفاتر أستاذ الشركة 750000 جنيه ، ورصيد حساب مخصص القروض المشكوك في تحصيلها 130000 جنيه.
- في 2009/4/17 تم إشهار إفلاس محلات عاطف شمس، وبناء عليه تقرر إعدام الدين المستحق عليها ومقداره 75000 جنيه وهو عبارة عن رصيد متبقى من قرض برهن حصل عليه عاطف في 2008/3/28.
- في 2009/4/19 قامت منشأة مخلص حفنى بسداد رصيد حسابها وقدره 130000 جنيه علماً بأن هذا المبلغ كان قرضاً تقرر إعدامه نتيجة التعثر المالي للمنشأة خلال شهر فبراير 2009.
- عند الجرد في 2009/4/30 تقرر تكوين مخصص للقروض المشكوك في تحصيلها بمبلغ 200000 جنيه.

والمطلوب: قيد العمليات السابقة بسجلات شركة المهندس للتأمين.

تمهيد للحل :

رصيد مخصص القروض المشكوك فيها في 4/1	130000 جنية
يخصم : قروض معدومة	(75000)
	<u>55000</u>
يضاف : قروض محصلة سبق إعدامها	130000
	<u>185000</u>

بما أن المطلوب هو جعل رصيد المخصص في 4/30 يبلغ 20000 جنية لذا يتعين زيادة المخصص بالفرق ومقداره $185000 - 20000 = 15000$ جنية.

ويتم إثبات القيود بسجلات الشركة على النحو التالي :

4/17	75000	ح/ مخصص القروض المشكوك في تحصيلها ح/ قروض برهون قيد إعدام المتبقى من قرض عاطف شمس	75000
4/19	130000	ح/ قروض برهون ح/ مخصص القروض المشكوك في تحصيلها قيد إلغاء إعدام دين مخلص حفنى	130000
	130000	ح/ النقدية ح/ قروض برهون قيد تحصيل قرض مخلص حفنى	130000
4/30	15000	ح/ مصروف مخصص القروض المشكوك في تحصيلها ح/ مخصص القروض المشكوك في تحصيلها قيد تعديل قيمة مخصص القروض	15000

وفيما يلي تصوير لحساب الأستاذ بدفاتر الشركة :

ح/ قروض برهون

4/17	ح/ مخصص القروض	75000	4/1	رصيد	75000
4/19	ح/ النقدية	130000	4/19	ح/ مخصص القروض	130000
4/30	رصيد	675000			
		<u>880000</u>			<u>880000</u>

ح/ مخصص القروض المشكوك فيها

رصيد 4/1	130000	ح/ قروض برهون 4/17	75000
ح/ قروض برهون 4/19	130000		
ح/ مصروف مخصص القروض 4/30	15000	رصيد 4/30	200000
	275000		275000

الفصل الخامس

التقارير المحاسبية لشركات التأمين

Accounting And Financial Reporting
For Insurance Companies

يفضل الكاتب استخدام اصطلاح « التقارير المحاسبية » بدلاً من « القوائم المالية » وذلك لأن الأول ينطوى فى جوهره على المفهوم الشامل للإفصاح ، والذي بمقتضاه ينظر للإفصاح المحاسبى باعتباره صورة صادقة وأمينة تبرز واقع النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمشروع من خلال توفير ونشر المعلومات النافعة لمستخدمى التقارير المحاسبية على الصعيدين المحلى والدولى بما يسمح بالتأثير على سلوكهم فى الاتجاه المرغوب فيه . ويرتبط وضوح الصورة وفاعليتها بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التى تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة .

والتقارير المحاسبية فى شركات التأمين تحكمها - مثل باقى أنشطة الأعمال الأخرى - معايير محاسبية صادرة عن جهات وهيئات محاسبية ذائعة الصيت أهمها المعايير الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC وبالرغم من ذلك: يلاحظ أن القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة شركات التأمين داخل كل دولة من دول العالم تتدخل عادة ، ويكون لها اليد الطولى فى اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التى تراها فى صالح البلاد. وتبدو هذه الحقيقة شديدة الوضوح فى حالة التقارير المحاسبية لشركات التأمين فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، حيث يبدو التباين شديداً فى شكل ومضمون التقارير المطلوب إعدادها ، فعلى سبيل المثال، وطبقاً للنشرة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA فى ديسمبر 1993 يتعين على شركات التأمين بنوعيتها أن تعد التقارير المحاسبية التالية فى ختام كل فترة مالية :

– قائمة المركز المالى .

– قائمة الدخل.

– قائمة التغير فى حقوق حملة الأسهم.

– قائمة التدفقات النقدية .

أما فى مصر فقد تطلبت المادة 47 من القانون رقم 10 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995 إعداد التقارير التالية من قبل شركات التأمين العاملة فى مصر :

– الميزانية العمومية .

– حساب الأرباح والخسائر.

– حساب توزيع الأرباح .

– حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على حدة.

وطبقاً لنص المادة 49 من القانون المذكور يجب على الشركة أن تقدم للهيئة المصرية للرقابة على التأمين تقريراً سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التى تقابل التزامات الشركة فى مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاتها والبيانات الأخرى التى وضعت تحت تصرفه.

ونظراً لإدراك المسئولين فى مصر أخيراً لأهمية إتاحة المزيد من الشفافية بالتقارير المحاسبية لشركات التأمين ، لذا فقد تم تدارك الأمر لعلاج الفجوة القائمة بين متطلبات الإفصاح فى الشركات المصرية ومثيلاتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وذلك بإصدار معايير المحاسبة فى شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية بمقتضى القرار الوزارى رقم 157 لسنة 1999 وبمقتضاه تم إلزام شركات التأمين بإعداد ونشر التقارير المحاسبية السنوية التالية :

– الميزانية أو قائمة المركز المالي .

– قائمة الدخل.

– قائمة الإيرادات والمصروفات.

– قائمة التدفقات النقدية.

بالإضافة إلى ذلك ، فقد صدر عن وزارة الاقتصاد القرار رقم 158 لسنة 1999 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ، حيث تم استبدال نص المادة (40) من اللائحة المذكورة بالنص الآتي :

« على الشركة أن تقدم للهيئة الميزانية والحسابات الختامية وفقاً لقواعد إعداد القوائم المالية التي يصدر بها قرار من الوزير ، وأية بيانات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالي ونتائج أعمال الشركة ، وذلك خلال موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، على أن تكون جميع البيانات والأوراق المقدمة موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالي . وبالنسبة إلى الشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى ميزانيتها حسابين مستقلين أحدهما لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال ، والآخر لتأمينات الممتلكات والمسئوليات . ويجب أن يتضمن كل من الحسابين كافة الأرصدة التي تخصه ، مع إدراج حقوق المساهمين ضمن الميزانية المجمعة للشركة .»

وقد وضعت المعايير المنظمة بعض القواعد والإرشادات التي تحكم عملية العرض والإفصاح بالقوائم المالية بهدف تحقيق أهداف الوضوح والقابلية للفهم ، وهي:

- أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً ومحددًا لجميع السياسات المحاسبية الهامة التي اتبعت في إعداد تلك القوائم.
- أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة جزءاً متمماً

للقوائم المالية ، حيث يتعين أيضاً الإفصاح عن هذه السياسات في موضع واحد.

- أن تظهر الإيضاحات تفاصيل حركة وأرصدة البنود الهامة .
- يراعى عدم دمج البنود أو استبعاد بعض الإيضاحات الهامة والضرورية ، والذي قد يخل بمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال والحد الأدنى من الإفصاح المطلوب لقارئ ومستخدم القوائم المالية .

وفيما يلي عرض موجز لكل من التقارير الإلزامية طبقاً لما هو وارد في القرار الوزاري التي صدرت بمقتضاه معايير المحاسبة والإفصاح لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية :

أولاً: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية،

وهي قائمة توضح أرصدة أصول الشركة والتزاماتها في تاريخ محدد، وذلك على النحو المبين في النموذج التالي :

شركة

الميزانية في

بيان		إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
			جنيه	جنيه
الأصول				
التقديرة بالصندوق ولدى البنوك.....		**	xx	xx
الاستثمارات:				
الاستثمارات المالية (بالصافي):				
ودائع ثابتة بالبنوك.....		**	xx	xx
أذون الخزانة		**	xx	xx
أوراق مالية متاحة للبيع		**	xx	xx
شهادات الاستثمار		**	xx	xx

xx	xx	**	قروض
xx	xx	**	أوراق مالية بغرض الاحتفاظ
xx	xx	**	المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية
xxx	xxx		إجمالي الاستثمارات المالية ..
xx	xx	**	الاستثمارات العقارية بالصافي
xxx	xxx	**	إجمالي الاستثمارات
xx	xx	**	مدينو عمليات التأمين (بالصافي)
xx	xx	**	شركات التأمين وإعادة التأمين (بالصافي)
xx	xx	**	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
xx	xx	**	أصول ثابتة (بالصافي)
xxx	xxx		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق المساهمين :
			حقوق حملة الوثائق :
xx	xx	**	المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ..
xx	xx	**	المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات ..
xxx	xxx		إجمالي حقوق حملة الوثائق ...
xx	xx	**	شركات التأمين وإعادة التأمين
xx	xx	**	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
xx	xx	**	المخصصات الأخرى
xxx	xxx		إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين :
xx	xx	**	رأس المال المدفوع
xx	xx	**	الاحتياطيات
xx	xx	**	الأرباح المرحلة
xx	xx	**	أرباح العام قبل التوزيع
xxx	xxx	**	إجمالي حقوق المساهمين
xxx	xxx		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
xx	xx	**	التزامات عرضية وارتباطات

** يتم الإفصاح عن المكونات الأساسية للبند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ويلاحظ على النموذج السابق ما يلي :

أ- من استعراض البنود الواردة بجانب الأصول بالميزانية يتبين أن الأموال المتوافرة للشركة يتم استخدامها فى مجالات مختلفة تشمل:

1- الاستثمارات فى الأراضى والعقارات، والأوراق المالية ، والقروض برهون، والودائع الثابتة بالبنوك .

2- نقدية يحتفظ بها فى خزائن الشركة والحسابات الجارية بالبنوك ، وذلك لمواجهة أعباء التشغيل.

3- مستحقات لدى المدينين سواء حملة وثائق أو شركات تأمين، أو إعادة تأمين، أو اتفاقيات لإعادة التأمين ، أو وكلاء ومنتجون، أو مستأجرو عقارات وغيرها.

4- الأصول الأخرى كالسيارات والأثاث والأدوات المكتبية .

ب- من استعراض البنود الواردة بجانب الخصوم بالميزانية يمكن تصنيف مصادر الأموال فى شركات التأمين المصرية عموماً إلى نوعين هما:

1- مصادر أموال داخلية ، وتتمثل فى رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات، وهى بمثابة ضمان مؤكد لحملة الوثائق فى مواجهة احتمالات الخسارة والضياع . وتأكيداً لهذه الحقيقة فقد تم رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر بالنسبة لشركات التأمين إلى 30 مليون جنيه بدلاً من 2 مليون جنيه فقط ، كما تم السماح لرأس المال الأجنبى بالاستثمار فى قطاع التأمين تمشياً مع سياسة تحرير الاقتصاد القومى وبشرط ألا تقل مساهمة رأس المال المصرى عن 51٪ من رأس مال الشركة إحصائياً للرقابة على أموال شركات التأمين بالإضافة إلى السماح بإنشاء شركات إعادة التأمين برأس مال أجنبى بنسبة 100٪ ، وذلك بمقتضى القانون رقم 91 لسنة 1995 المعدل للقانون رقم 10 لسنة 1981.

2- مصادر أموال خارجية ، وتتمثل في الأموال التي تعد التزاماً على الشركة لكل من حملة الوثائق والغير .

وتشمل أموال حملة الوثائق تلك المبالغ التي يتم تكوينها من أقساط التأمين في شكل مخصصات فنية كالاحتياطي الحسابي، ومخصص التعويضات تحت التسوية ، ومخصص الأضرار السارية ، ومخصص تقلبات معدلات الخسائر. أما أموال الغير فتشمل الأرصدة المستحقة لكل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وشركات التأمين وإعادة التأمين، واتفاقيات إعادة التأمين، والوكلاء والمنتجين، والدائنون والحسابات الجارية الدائنة ، والمستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى.

ج- من الاستعراض التفصيلي للبنود الواردة ضمن الأصول بالميزانية ، يتبين أن الأموال المتوافرة للشركة يتم توزيعها في مجالات مختلفة تشمل :

1- النقدية بالصندوق ولدى البنوك ، ويتضمن هذا البند أرصدة النقدية بخزائن المركز الرئيسي للشركة وفروعها وجميع المناطق والوحدات التابعة لها وأرصدة الحسابات الجارية ، وكذلك أغطية خطابات الضمان بالبنوك.

2- الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في أذون الخزانة استحقاق 90 يوم أو 180 يوم أو غيرها .

3- الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة كالأسهم والسندات ، وشهادات الإيداع، ووثائق صناديق الاستثمار، ومحافظ الاستثمارات المالية التي تدار بمعرفة الغير.

4- شهادات الاستثمار المجموعتين أ ، ب.

5- القروض الممنوحة للعملاء بضمان وثائق الأشخاص وتكوين الأموال، كذا بضمان رهون عقارية ، بالإضافة إلى القروض بضمانات أخرى.

ويراعى خصم مخصص القروض المشكوك فى تحصيلها من أصل تلك القروض.

- 6- الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ كمساهمات الشركة فى رأس مال شركات تابعة (بنسبة أكثر من 50٪ أو بنسبة أقل ، ولكن للشركة سيطرة على إدارتها) أو مساهماتها فى رأس مال شركات شقيقة (بنسبة من 20٪ إلى 50٪) ، أو غيرها من الأوراق المالية الأخرى التى تشتريها الشركة بغرض الاحتفاظ بها وليس بغرض المتاجرة فيها.
 - 7- الاستثمارات العقارية ، وتظهر بصافى قيمتها بعد خصم كل من مجمع الإهلاك ومخصص هبوط أسعار العقارات.
 - 8- مدينو عمليات التأمين، ويتضمن هذا الحساب أرصدة معاملات الشركة مع عملاء التأمين المباشر، وينقسم هذا الحساب إلى :
 - أقساط تحت التحصيل، ويتضمن هذا البند أرصدة الإيصالات تحت التحصيل والشيكات الآجلة والشيكات المرتدة وأوراق القبض المرددة لدى البنوك برسم التحصيل. وتظهر أرصدة الأقساط تحت التحصيل بالميزانية مستبعداً منها المخصص اللازم تكوينه طبقاً للأسس التى تضعها الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين فى هذا الشأن كما يلى :
 - بالنسبة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، يتم تكوين المخصص بقيمة الفرق بين الجرد الفعلى والرصيد الدفترى.
 - بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات، يتم تكوين المخصص لكافة مكونات البند (الأقساط تحت التحصيل) على النحو التالى:
- | | |
|-------------------------------------|------|
| - أقساط السنة الأولى (العام الحالى) | 10٪ |
| - أقساط السنة الثانية | 25٪ |
| - أقساط السنوات ما قبل ذلك | 75٪ |
| - الشيكات وأوراق القبض المرتدة | 100٪ |

- حسابات جارية للمؤمن لهم ، ويتمثل رصيد هذا الحساب فى قيمة الأقساط المصدرة للمؤمن لهم خلال الفترة بعد خصم المبالغ المحصلة والأقساط المرتدة للإلغاء ، وكذلك التعويضات المستحقة للمؤمن لهم والدفعات المسددة منهم ، وكذا الملاحق المرتدة . وتظهر أرصدة الحسابات الجارية للمؤمن لهم بالميزانية مستبعداً منها المخصص اللازم تكوينه طبقاً للأسس التى تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين كما يلى :

- أرصدة لم يتم تعاملات عليها خلال السنة الأخيرة (الحالية) 10٪
- أرصدة لم يتم عليها تعاملات لأكثر من سنة 100٪

9- شركات التأمين وإعادة التأمين، يتضمن هذا الحساب الأرصدة المدينة لحركة التعامل مع شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية والأجنبية عن عمليات إعادة التأمين الواردة والصادرة . ويتضمن هذا الحساب ما يلى :

-جارى شركات التأمين وإعادة التأمين :

- شركات محلية : يتمثل هذا الحساب فى أرصدة الحسابات الجارية لهذه الشركات ، بحيث تتضمن الأقساط المسندة منها، والمبالغ المسددة لها، وكذا العمولات المستحقة عن الأقساط المسندة إليها، وعمولات الأرباح وحصتها من التعويضات المدفوعة والمبالغ المسددة لها. وذلك بعد خصم قيمة الأقساط المسندة إليها والمبالغ المسددة منها، وكذا العمولات المستحقة لها عن الأقساط المسندة منها وعمولات الأرباح وحصتها من التعويضات والمبالغ المسددة منها.

- شركات بالخارج : يتمثل هذا الحساب فى أرصدة الحسابات الجارية لهذه الشركات عن عمليات إعادة التأمين الواردة والصادرة، بحيث تتضمن الأقساط المسندة منها والفوائد المستحقة على المخصصات المحتجزة لديها والمخصصات المفرج عنها (مخصص الأخطار السارية -

مخصص التعويضات تحت التسوية) وكذا العمولات المستحقة من الأقساط المسندة إليها وعمولات الأرباح وحصلتها من التعويضات المدفوعة وأية مصروفات أو ضرائب أخرى منصوص عليها والمخصصات المحتجزة ، وذلك بعد خصم قيمة الأقساط المسندة إليها والفوائد المستحقة لها عن المخصصات المحتجزة لها والمخصصات المفرج عنها (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) ، وكذا العمولات المستحقة لها عن الأقساط المسندة منها وعمولات الأرباح وحصلتها من التعويضات المدفوعة وأية مصروفات أو ضرائب أخرى منصوص عليها والمخصصات المحتجزة.

وتظهر أرصدة شركات التأمين وإعادة التأمين بالميزانية بعد خصم رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المكون بشأنها طبقاً للأسس التي تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وذلك على النحو التالي :

- أرصدة لدى شركات بطيئة السداد 60٪
- أرصدة لدى شركات متوقفة عن السداد 80٪
- أرصدة لدى شركات تحت التصفية 100٪

- أرصدة مدينة لاتفاقيات إعادة التأمين:

تتمثل هذه الأرصدة في حسابات عمليات إعادة التأمين الواردة المؤجلة التي لم ترد عن سنة كاملة بالإضافة إلى الحالات الاستثنائية أو التقديرية التي لم تكتمل فيها بعض الحسابات المؤجلة لسنوات قالية لسنة الميزانية .

- المخصصات المحتجزة لدى معيدي التأمين:

يتضمن هذا الحساب أرصدة المخصصات المحتجزة لدى معيدي التأمين عن عمليات إعادة التأمين الواردة منهم ، وذلك بعد خصم المخصصات المفرج عنها (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) .

10- مدينون وأرصدة مدينة أخرى، يتضمن هذا الحساب ما يلي

أ - عوائد وإيرادات استثمارات مستحقة .

ب- مدينو وحسابات جارية مدينة (المنتجون - مستأجرو العقارات - الأجهزة المعاونة - تأمينات لدى الغير - سلف العاملين - مدينو شقق وعقارات مبيعة - مدفوعات مقدمة - مبالغ محتجزة بالبنوك لصالح الغير .. إلخ).

ويظهر بند مدينو وأرصدة مدينة أخرى بالميزانية بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المكون بشأنها طبقاً للأسس التي تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وذلك على النحو التالي :

- أرصدة مضى على تاريخ استحقاقها سنة 25٪
- أرصدة مضى على استحقاقها أكثر من سنة وأقل من سنتين 50٪
- أرصدة مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من سنتين 100٪

11- الأصول الثابتة ، ويتم إثباتها بتكلفة اقتنائها التي تشمل كافة المصروفات والتكاليف التي تحملتها الشركة في سبيل الحصول على هذه الأصول ووضعها في الحالة التي تسمح باستخدامها بشرط ألا تزيد تلك التكلفة عن القيمة السوقية للأصول المثيلة .

ويشتمل هذا الحساب على بنود تفصيلية تتضمن على سبيل المثال : أجهزة الحاسب الآلى - وسائل نقل وانتقال - أثاث - آلات ومعدات مكتبية ... إلخ .

يتم تقييم الأصول الثابتة بالتكلفة ، ويجرى إهلاكها بطريقة القسط الثابت (أو القسط المتناقص) ، وذلك باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.

يراعى عند تحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الأصول معدلات

استخدامها ورأى الفنيين فى تحديد هذه الأعمار، كما يراعى أن تستمر الشركة فى إتباع طريقة الإهلاك التى قررتها عند بداية الإهلاك ، وذلك بصفة منتظمة ، على أنه عند إقرار تغيير فى سياسة الإهلاك فيتعين أن تكون السياسة الجديدة أكثر ملاءمة بالنسبة لإهلاك الأصل كما يتعين الإفصاح بالقوائم المالية عن أثر تغيير سياسة الإهلاك.

فى حالة تغيير العمر الافتراضى لأى أصل من الأصول فيجب عدم تأثر مجمع الإهلاك الخاص به عن السنوات السابقة على أن يتم إهلاك صافى قيمته الدفترية فى بداية السنة التى تم إقرار تغيير العمر الافتراضى فيها على باقى العمر الافتراضى الجديد للأصل.

يبدأ حساب الإهلاك عندما يصبح الأصل معداً للاستخدام الفعلى، ويمكن استخدام معدلات الإهلاك التالية بصفة استرشادية :

أثاث مكتبى	10٪
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكيف	12.5٪
وسائل نقل وانتقال	20٪
نظم آلية متكاملة (أجهزة حاسب ألى)	20٪
تجهيزات وتركيبات	33.3٪

تحسب أرباح (خسائر) بيع الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ البيع، والقيمة البيعية للأصل. وتدرج الأرباح (الخسائر) الناتجة عن البيع بقائمة الدخل ضمن بند أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط.

د- من الاستعراض التفصيلى للبنود الواردة ضمن الالتزامات وحقوق الملكية بالميزانية يلاحظ أن مصادر الأموال المتوافرة للشركة تشمل الآتى :

1- حقوق حملة الوثائق :

تتضمن المخصصات الفنية الواجب تكوينها وفقاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وطبقاً لتعليمات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والتي تشتمل على الحسابات الرئيسية التالية :

- المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال : الاحتياطي الحسابي :

يشمل المال الاحتياطي لكل من تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ، ويتم تقديره في نهاية السنة المالية بمعرفة الخبير الاكتواري وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

مخصص المطالبات تحت التسديد :

يتضمن هذا الحساب المطالبات عن وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية . وكذلك المطالبات عن خسائر قد تكون حدثت بالفعل ، ولكن لم تبلغ للشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية .

- المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات : مخصص الأخطار السارية :

يتضمن هذا الحساب ما يقابل التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية ، وما زالت سارية بعد انتهائها ، ويحد أدنى النسب الواردة في القانون رقم 10 لسنة 1981 .

مخصص التعويضات تحت التسوية :

يتضمن هذا الحساب قيمة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية ، وكذلك الحوادث التي قد تكون وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في هذا الشأن .

مخصص التقلبات العكسية:

يتم تكوينه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة ، وخاصة نتيجة للخسائر التي قد تنشأ من الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب، ويتم التكوين والاستخدام وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية للقانون.

2- شركات التأمين وإعادة التأمين (الأرصدة الدائنة):

يتضمن هذا الحساب الأرصدة الدائنة لحركة التعامل مع شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية والأجنبية عن عمليات إعادة التأمين الواردة والصادرة . ويتضمن هذا الحساب ما يلي :

- جارى شركات التأمين وإعادة التأمين:

- شركات محلية :

يتمثل هذا الحساب فى أرصدة الحسابات الجارية لهذه الشركات بحيث تتضمن الأقساط المسندة منها والمبالغ المسددة لها ، وكذا العمولات المستحقة عن الأقساط المسندة إليها ، وعمولات الأرباح وحصتها من التعويضات المدفوعة ، والمبالغ المسددة منها. وذلك بعد خصم قيمة الأقساط المسندة إليها ، والمبالغ المسددة ، وكذا العمولات المستحقة لها عن الأقساط المسندة منها، وعمولات الأرباح وحصتها من التعويضات والمبالغ المسددة منها.

- شركات بالخارج :

يتمثل هذا الحساب فى أرصدة الحسابات الجارية لهذه الشركات عن عمليات إعادة التأمين الواردة والصادرة ، بحيث تتضمن الأقساط المسندة منها والفوائد المستحقة على المخصصات المحتجزة لديها والمخصصات المقرج عنها (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) ، وكذا العمولات المستحقة عن الأقساط المسندة إليها ، وعمولات الأرباح وحصتها من التعويضات المدفوعة ، وأية مصروفات أو ضرائب أخرى منصوص عليها والمخصصات

المحتجزة ، وذلك بعد خصم قيمة الأقساط المسندة إليها، والفوائد المستحقة لها عن المخصصات المحتجزة لها والمخصصات المفرج عنها (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) ، وكذا العمولات المستحقة لها عن الأقساط المسندة منها وعمولات الأرباح وحصلتها من التعويضات المدفوعة وأية مصروفات أو ضرائب أخرى متصوص عليها والمخصصات المحتجزة.

– أرصدة دائنة لاتفاقيات إعادة التأمين :

تتمثل هذه الأرصدة في حسابات عمليات إعادة التأمين الواردة المؤجلة التي لم تستكمل حساباتها سنة تأمينية كاملة ، بالإضافة إلى الحالات الاستثنائية أو التقديرية التي لم تكتمل فيها بعض الحسابات المؤجلة لسنوات تالية لسنة الميزانية ، ويعتبر هذا الحساب حساباً وسيطاً لترحيل عناصر الإيرادات والمصروفات لحين اكتمال حسابات السنة التأمينية بالكامل.

– المخصصات المحتجزة من معيدي التأمين :

يتضمن هذا الحساب أرصدة المخصصات المحتجزة من معيدي التأمين عن عمليات إعادة التأمين الصادرة لهم ، وذلك بعد خصم المخصصات المفرج عنها (مخصص الأخطار السارية - مخصص التعويضات تحت التسوية) .

3- الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى :

يتضمن هذا الحساب ما يلي :

أ) دائنون وحسابات جارية دائنة (المنتجون - تأمينات للغير - مصلحة الضرائب - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - استقطاعات من العاملين - حصة اللجنة الرياضية - المكافأة السنوية للإنتاج - دائنو شراء عقارات... إلخ) .

ب) مستحقات وأرصدة دائنة أخرى (مصروفات مستحقة - أرصدة دائنة أخرى ... إلخ) ، ويراعى أن يتم الإفصاح عن المكونات الرئيسية لهذا البند في الإيضاحات المتممة للميزانية .

4- المخصصات الأخرى :

تتمثل المخصصات الأخرى فى المخصصات التى لاتتعلق بأصول معينة ضمن الميزانية ، وتتضمن هذه المخصصات على سبيل المثال ما يلى :

-مخصص الضرائب :

يمثل هذا المخصص قيمة الفروق الضريبية التى قد تنشأ عند الفحص الضريبى للسنوات التى لم يتم فحصها ، بالإضافة إلى المبالغ المتنازع عليها بين الشركة ومصلحة الضرائب للسنوات التى تم فحصها .

-مخصص فروق بيع وتسوية العقارات :

يمثل هذا المخصص قيمة المحتجز من أرباح البيع لمقابلة خسائر بيع أو رد العقارات ، ويتم تكوينه باحتجاز نسبة (20%) من أرباح بيع العقارات التى انتهى تنفيذها ، وتم التصرف فيها جزئياً مع مراعاة نسبة تكلفة الجزء الذى لم يتم التصرف فيه إلى التكلفة الكلية للمشروع .

-مخصص تنمية الإنتاج والتوسعات :

يمثل هذا المخصص قيمة المكون لمقابلة المصروفات غير العادية وغير المتكررة التى تتعلق بتنمية وتطوير الإنتاج .

-مخصص الصيانة والإصلاح والتجديدات :

يمثل هذا المخصص قيمة المكون لمقابلة المصروفات غير العادية وغير المتكررة لصيانة وتجديد العقارات ، وكذلك إجراء العمرات الشاملة والكلية أو الجزئية لوسائل النقل .

-مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية :

يمثل هذا المخصص قيمة التزامات الشركة عن مكافآت ترك الخدمة والمزايا الإضافية للعاملين تطبيقاً لأحكام القوانين واللوائح فى نهاية السنة المالية .

-مخصصات انتفى الغرض منها :

يتم رد المخصصات التي انتفى الغرض من تكوينها والفائض في مخصصات قائمة إلى الإيرادات ببند «إيرادات عمليات أخرى» ، ويتم الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن قيمة ما تم رده إلى الإيرادات وذلك في الإيضاح الخاص بحركة المخصص مع الإشارة إلى بند الإيرادات الذي تم الرد إليه.

5-حقوق المساهمين :

تتضمن الحسابات الرئيسية الآتية :

-رأس المال المدفوع :

يتمثل في الجزء المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب فيه ، ويجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع من رأس المال المصدر سواء كان أقساطاً لم تستحق بعد أو مبالغ غير مسددة نتيجة تأخر المساهمين في سدادها عن المواعيد المحددة .

- الاحتياطات :

تظهر الاحتياطات برقم واحد في الميزانية على أن يجرى إمساكها تفصيلاً في السجلات المالية والإفصاح عنها في الإيضاحات، وتشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والاحتياطي الخاص والاحتياطي الرأسمالي.

- الأرباح المحتجزة :

تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية الحالية والذي يرحل للسنة المالية التالية .

6-الالتزامات العرضية والارتباطات:

يجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات كافية عن طبيعة وقيمة الالتزامات العرضية القائمة في تاريخ الميزانية ، وكذلك معلومات كافية عن طبيعة وقيمة أية ارتباطات رأسمالية قائمة في تاريخ الميزانية .

ثانياً: قائمة الدخل:

ويدرج بها نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين المختلفة عن طريق إدراج الأرصدة المرحلة من حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفروع. وتتضمن القائمة أيضاً كل المصروفات والإيرادات التي لم يسبق تحميلها على حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفروع. وفيما يلي نموذجاً مبسطاً لهذه القائمة طبقاً لما ورد بالقرار الوزاري المنظم لمعايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية .

شركة

قائمة الدخل عن السنة المالية

المنتهية في

سنة المقارنة	العام	إيضاح رقم	البيان
جنيه	جنيه		
			فئات (عجز) النشاط التأمين:
xx	xx	**	تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
xx	xx	**	تأمينات الممتلكات والمسئوليات
xxx	xxx		الإجمالي
xx	xx	**	صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة
xx	xx	**	إيرادات أخرى
xxx	xxx		الإجمالي
(xx)	(xx)		إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة
(xx)	(xx)	**	مخصصات أخرى
(xx)	(xx)	**	مصروفات متنوعة
xxx	xxx		صافي الربح (الخسارة) قبل البنود غير العادية
xx	xx	**	أرباح (خسائر) البنود غير العادية
xxx	xxx		الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضريبة
(xx)	(xx)		الضريبة المستحقة عن أرباح العام
xxx	xxx		صافي أرباح (خسائر) العام
xx xx	**		نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء متعم لها.

وقد وضعت معايير المحاسبة المنظمة بعض الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند إعداد القائمة يمكن إيجازها في الآتي :

(أ) تعد جميع عناصر الإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق، على أنه بالنسبة لتوزيعات الأسهم يتحدد موعد الاستحقاق بتاريخ اعتماد الجمعيات العمومية للشركات لهذه التوزيعات إلا إذا كانت هناك صعوبات عملية تحول دون العلم بتاريخ اعتماد الجمعية العامة لتوزيعات الأرباح - وهي عادة حالات غير مؤثرة - فتكون العبرة بالتاريخ الذي تم فيه تحصيل الكوبون فعلاً.

(ب) يراعى عدم استخدام مسمى إيرادات/ مصروفات سنوات سابقة أو إيرادات / مصروفات سنوات سابقة مرتدة ، حيث يتم تحميل أى إيرادات أو مصروفات تخص السنوات السابقة على الحساب النوعى للإيراد أو المصروف ، إلا إذا كانت ناتجة عن خطأ جوهري فيتم معالجته بالإضافة أو الخصم من رصيد الأرباح المرحلة أول المدة أخذاً في الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة . ويتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وفي السطور التالية ، نلقى الضوء على تفسيرات البنود الواردة بقائمة الدخل طبقاً لترتيب ورودها فيها :

1- فائض (عجز) النشاط التأميني:

يتمثل هذا البند في قيمة الفائض أو العجز المرحل من قائمة الإيرادات والمصروفات المعدة لفروع التأمين المختلفة ، موزعاً على النحو التالي :

(أ) تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

- تأمينات الحياة بجميع أنواعها.
- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل.
- عمليات تكوين الأموال.

ب) تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة .
- التأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- تأمينات البترول.
- التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات.
- أخرى تذكر بالتفصيل.

2- صافى الدخل من الاستثمارات غير المخصصة :

يتضمن هذا الحساب الدخل من الاستثمارات غير المخصصة لأى فرع بعينه بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار، وذلك على النحو التالى :

أ) الاستثمارات المالية:

- الفوائد والإيداعات الثابتة بالبنوك:

يتضمن هذا البند قيمة الفوائد المستحقة للشركة عن الودائع الثابتة لدى البنوك.

- عوائد أذون الخزانة :

يتضمن هذا البند قيمة العوائد المستحقة عن أذون الخزانة .

- أرباح وعوائد الأوراق المالية :

يتضمن هذا البند ما يلى :

- الفوائد والكوبونات المستحقة .
- أرباح / خسائر بيع الأوراق المالية .
- استهلاك العوائد المؤجلة الخاصة بالأوراق المالية المصدرة بخصم إصدار.

- خسائر تقييم أوراق مالية بغرض الاحتفاظ ، وذلك بعد خصم مصروفات الاستثمار المتعلقة بها ومنها على سبيل المثال : تكاليف إيداع الأوراق بالبنوك . عمولة تحصيل الكوبونات. عمولات السماسرة.

ويراعى الإفصاح عن المكونات الأساسية لهذا البند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- أرباح وعوائد شهادات الاستثمار:

يتضمن هذا البند نصيب الفترة من أرباح وعوائد شهادات الاستثمار.

- فوائد وعمولات القروض:

يتضمن هذا البند الفوائد المستحقة خلال الفترة المالية عن القروض الممنوحة بضمان وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بضمان رهون عقارية وبضمانات أخرى، وذلك بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار منها على سبيل المثال:

- مصاريف معاينة العقارات وأتعاب خبراء المعاينة .
- مصاريف تسجيل وشهر حق الامتياز عن العقارات المرهونة .
- مصاريف قضائية .
- مصاريف التحصيل.

ب) الاستثمارات العقارية:

- إيرادات العقارات:

يتضمن هذا البند إيرادات الاستثمارات العقارية التي تحتفظ بها الشركة بما يشمل إيجارات وعائد من الاستخدام وأرباح (خسائر) البيع ، وذلك بعد خصم المصروفات المتعلقة بتلك الإيرادات ومنها على سبيل المثال ما يلي :

- إهلاك العقارات.
- الأجور وما في حكمها للعاملين في إدارة العقارات ، وتشمل : موظفي ومهندسي قسم العقارات. عمال وبوابي العقارات المشرفين على العقارات. محصلي الإيجارات.

- مصاريف المياه والإنارة للعقارات.
- مصاريف الصيانة (مصاعد - أدوات صحية - غلايات - تكييف هواء).
- إصلاحات وترميمات وتحسينات.
- رسوم تأمين على العقارات (حريق - سطو - مسئولية مدنية) .
- عوائد وخفر بلدية .
- مصاريف النظافة بالعقارات.
- دمغة إيصالات الإيجارات.
- عمولة تحصيل الإيرادات.

3- إيرادات أخرى:

يتضمن هذا الحساب أية بنود إيرادات أخرى لم يتم إدراجها في حساب مستقل من الحسابات الموضحة أعلاه ، ويراعى الإفصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

4- مخصصات إهلاك الأصول الثابتة:

يتضمن هذا الحساب قسط إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة والمستخدم داخلياً في مزاولة نشاط الشركة عن السنة المالية الجارية .

5- مخصصات أخرى:

يتضمن هذا البند المخصصات المكونة خلال الفترة ، ومنها على سبيل المثال:

أ) مخصص الضرائب:

يتضمن هذا الحساب ما يتم تكوينه خلال الفترة المالية لمقابلة الضرائب المتنازع عليها بين الشركة ومصلحة الضرائب للسنوات التي تم فحصها بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة ، وكذلك الفروق الضريبية التي قد تنشأ عند الفحص الضريبي للسنوات التي لم يتم فحصها .

ب) أخرى:

وتكون لمقابلة أية التزامات أو مطالبات محتملة - كل التزام على حدة - (على سبيل المثال مخصص فروق بيع وتسوية العقارات، مخصص تنمية الإنتاج والتوسعات، مخصص الصيانة والإصلاح والتجديتات، مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية) ، ويتم تحميل قائمة الدخل بقيمة ما يتم تكوينه خلال السنة المالية لمقابلة تلك الالتزامات.

6- مصروفات متنوعة :

يتضمن هذا الحساب أية بنود مصروفات أخرى لم يتم إدراجها في حساب مستقل من الحسابات الموضحة أعلاه ، ويراعى الإفصاح عن المكونات الرئيسية لهذا الحساب ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

7- الضرائب :

تمثل نصيب السنة المالية الجارية من الضرائب المستحقة عن أرباح الشركة من واقع الإقرار الضريبي للشركة .

ثالثاً قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ،

وهو حساب ختامي الهدف منه بيان نتيجة أعمال الفرع من أرباح أو خسائر، وهو بطبيعته حساب تشغيلي يوضح إيرادات ومصروفات التشغيل الخاصة بكل فرع على حدة . ولاتختلف البنود الخاصة بفروع تأمينات الحياة عنها فيما يتعلق بفروع تكوين الأموال، إلا أنهما معاً يختلفان إلى حد ما عن البنود الواردة داخل حساب الإيرادات والمصروفات لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ولذا فقد أوردت معايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية نموذجاً مستقلاً لكل قائمة منها.

فيما يلي نموذجاً للقائمة الأولى الخاصة بإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

شركة

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص

وتكوين الأموال عن السنة المالية المنتهية في

سنة المقارنة	العام	إيضاح رقم	البيان
جنيه	جنيه		
			الإيرادات:
xx	xx	**	الأقساط المباشرة
xx	xx	**	أقساط إعادة التأمين الوارد
xxx	xxx		الإجمالي
(xx)	(xx)	**	أقساط إعادة التأمين الصادر
xxx	xxx	**	صافي الأقساط
			التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي:
xx	xx		الاحتياطي الحسابي في أول المدة
(xx)	(xx)		الاحتياطي الحسابي في آخر المدة
xxx	xxx		الأقساط المكتسبة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الصادرة
xx	xx	**	صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
xx	xx	**	إيرادات أخرى مباشرة
xxx	xxx		إجمالي الإيرادات
			المصروفات:
xx	xx		التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
xx	xx	**	التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد ...
xxx	xxx		إجمالي التعويضات
(xx)	(xx)	**	التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر
xxx	xxx		صافي التعويضات
			التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد:
xx	xx		مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة
(xx)	(xx)		مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة
xxx	xxx		التعويضات التحيلية

xx	xx	**	عمولات مباشرة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد
xx	xx	**	تكاليف الإنتاج
xxx	xxx		جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
xx	xx	**	مصروفات عمومية وإدارية
xx	xx	**	المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة
xx	xx	**	المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار
xxx	xxx		إجمالي المصروفات
			فائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال -
xxx	xxx		مرحل لقائمة الدخل

** يتم الإفصاح عن المكونات الأساسية للبند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- يعد هذا النموذج لكل فرع من فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال .

- تتضمن المخصصات الفنية أول مدة فروق تقييم العملة.

وفيما يلي استعراض مفصل لبعض البنود الواردة بالقائمة :

الإيرادات:

1-إجمالي الأقساط :

يتضمن هذا الحساب قيمة ما يخص السنة المالية من الأقساط المباشرة المصدرة وأقساط إعادة التأمين المسندة إلى الشركة من معيدي التأمين الخاصة بفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال السنة المالية .

2-أقساط إعادة التأمين الصادرة:

يتضمن هذا الحساب قيمة ما يخص السنة المالية من أقساط إعادة التأمين المسندة من الشركة إلى معيدي التأمين لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال السنة المالية . وذلك على أن يخصم هذا الحساب من إجمالي الأقساط وصولاً إلى صافي الأقساط.

3-عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر :

يتضمن هذا الحساب العمولات المحصلة والمستحقة وعمولات الأرباح

المستحقة بما فى ذلك رسوم الدمغة المحصلة عن الأقساط المسندة لمعبدى التأمين فى الداخل والخارج لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال السنة المالية .

4- صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة :

يتضمن هذا الحساب الدخل من الاستثمارات المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار، وذلك على النحو التالى :

أ) الاستثمارات المالية :

- فوائد الودائع الثابتة بالبنوك :

يتضمن هذا الحساب الفوائد المستحقة عن الودائع لدى البنوك خلال السنة المالية.

- عوائد أذون الخزانة :

يتضمن هذا البند قيمة العوائد المستحقة عن أذون الخزانة .

- أرباح وعوائد الأوراق المالية :

يتضمن هذا البند إيرادات الأوراق المالية ، والتي تتمثل فيما يلى :

- الفوائد والكوبونات المستحقة .

- أرباح / خسائر بيع الأوراق المالية .

- استهلاك العوائد المؤجلة الخاصة بالأوراق المالية المصدرة بخصم إصدار .

- أرباح / خسائر تقييم أوراق مالية بغرض الاحتفاظ ، وذلك بعد خصم

مصروفات الاستثمار المتعلقة بها ومنها على سبيل المثال :

- تكاليف إيداع الأوراق المالية بالبنوك .

- عمولة تحصيل الكوبونات.

- عمولات السماسرة .

ويراعى الإفصاح عن المكونات الأساسية لهذا البند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- أرباح وعوائد شهادات الاستثمار:

يتضمن هذا البند نصيب الفترة من أرباح وعوائد شهادات الاستثمار.

- فوائد وعمولات القروض:

يتضمن هذا البند الفوائد المستحقة خلال الفترة المالية عن القروض الممنوحة بضمان رهون عقارية أو وثائق تأمين أو بضمانات أخرى ، وكذا الفوائد على الديون المستحقة على مشتري العقارات المباعة بالتقسيط ، وذلك بعد خصم ما يتعلق بهذه الإيرادات من مصروفات الاستثمار ومنها على سبيل المثال ما يلي :

- مصاريف معاينة العقارات وأتعاب خبراء المعاينة .

- مصاريف تسجيل وشهر حق الامتياز عن العقارات المرهونة .

- مصاريف قضائية .

- مصاريف التحصيل.

- العائد على المال المحتجز:

يتمثل هذا البند في قيمة صافي الفوائد المستحقة للشركة عن المخصصات المحتجزة عن عمليات إعادة التأمين.

- إيرادات أخرى:

يتضمن هذا البند أية إيرادات أخرى عن استثمارات مخصصة بخلاف الاستثمارات الموضحة أعلاه.

(ب) الاستثمارات العقارية:

- إيرادات العقارات:

يتضمن هذا البند إيرادات الاستثمارات العقارية بما يشمل إيجارات والعائد من الاستخدام وأرباح/خسائر البيع وأي إيرادات أخرى متعلقة بالعقارات. وذلك بعد خصم المصروفات المتعلقة بتلك الإيرادات ومنها على سبيل المثال ما يلي :

- إهلاك العقارات.

- الأجور وما في حكمها للعاملين في إدارة العقارات وتشمل : موظفي

ومهندسى قسم العقارات. عمال وبوابى العقارات المشرفين على العقارات. محصلى الإيجارات.

- مصاريف المياه والإنارة للعقارات.
- مصاريف الصيانة (مصاعد - أدواتص حية - غلايات - تكييف هواء) .
- إصلاحات وترميمات وتحسينات.
- رسوم تأمين على العقارات (حريق - سطو - مسؤولية مدنية) .
- عوائد وخفر بلدية .
- مصاريف النظافة بالعقارات.
- دمغة إيصالات الإيجارات.
- عمولة تحصيل الإيرادات.
- مطبوعات.

5- إيرادات أخرى مباشرة:

- يتضمن هذا الحساب أية إيرادات أخرى خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال والتي تحصل عليها الشركة وهي :
- رسوم إصدار وتعديل الوثائق المحصلة من عملاء العمليات المباشرة .
 - أية إيرادات أخرى تحصل عليها الشركة نتيجة نشاطها فى مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

المصروفات:

6- التعويضات:

- يتضمن هذا الحساب جميع التعويضات التى استحققت خلال السنة المالية عن العمليات المباشرة وعمليات إعادة التأمين الواردة محلياً ومن الخارج ، ويتضمن البنود التالية :

أ) بالوفاء :

- يحمل هذا الحساب بالمبالغ التى قامت الشركة بسدادها نتيجة حدوث الوفاء.

ب) بالوفاء:

يحمل هذا الحساب بالمبالغ التي قامت الشركة بسدادها نتيجة حلول أجل الوثيقة .

ج) بالاسترداد:

يحمل هذا الحساب بالمبالغ المسددة إلى حملة وثائق التأمين الذين قاموا بتصفية وثائق التأمين الخاصة بهم.

د) معاشات ودفعات:

يحمل هذا الحساب بقيمة ما سددته الشركة للمؤمن لهم من دفعات سنوية طبقا لعقود تأمين المعاشات.

هـ) جوائز بالسحب:

يحمل هذا الحساب بالمبالغ التي قامت الشركة بسدادها للمؤمن لهم نتيجة فوز الوثيقة في السحب الذي تجريه الشركة .

و) بالإعفاء من سداد الأقساط:

يحمل هذا الحساب بالإعفاءات التي رأت الشركة منحها لحملة الوثائق والتي تتمثل في صورة عدم سداد بعض الأقساط.

ز) منح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط:

يحمل هذا الحساب بالمنح التي استحققت على وثائق التأمين على الحياة ، وهذه المنح إما أن تكون مبالغ نقدية يحصل عليها المؤمن أو منحة تستخدم في تخفيض الأقساط المستقبلية .

7- التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر:

يتضمن هذا الحساب نصيب معيدي التأمين من التعويضات المسددة خلال العام عن عمليات إعادة التأمين الصادر.

8- تكاليف الإنتاج:

يتضمن هذا الحساب قيمة تكاليف الإنتاج المباشرة التي تم تكبدها خلال السنة المالية ، ويشتمل هذا الحساب على البنود الآتية :

- الأجور وما فى حكمها للعاملين بإدارات الإنتاج .
- العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- أتعاب الكشف الطبى على عملاء تأمينات الأشخاص.
- مصاريف الدعاية والنشر والإعلان.
- نصيب الشركة من الدفعة النسبية المستحقة على أقساط التأمين.
- 50٪ من المصروفات غير المباشرة للفروع والمكاتب (ما يخص الفروع) .
- كافة المصروفات المباشرة الأخرى التى تتعلق بالإنتاج .

9- المصروفات العمومية والإدارية:

أ) مصروفات مباشرة:

- يتمثل هذا البند فى المصروفات التى تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. ويتضمن هذا البند العناصر الآتية :
- الأجور وما فى حكمها للعاملين بأقسام التأمين الفنية (فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال).
 - الأجور وما فى حكمها للعاملين بوحدة الإدارة والتنفيذ (الإدارة العليا).
 - الإيجار ، مصاريف الإنارة والمياه وتكييف الهواء، مصاريف الصيانة والإصلاح .
 - إيجار وصيانة الآلات الحاسبة ، مصاريف النظافة ، مصاريف البريد والتليفون والتلفراف والتلكس.
 - المطبوعات والأدوات الكتابية .
 - مصروفات سيارات الشركة ، عمولة التحصيل.
 - مصروفات الضيافة والإكراميات ، مصروفات قضائية عامة .
 - أية مصروفات أخرى مباشرة تدخل تحت بند المصروفات العمومية والإدارية.

ب) مصروفات غير مباشرة:

يتمثل هذا البند فى المصروفات التى لاتخص بشكل مباشر فرع تأمينى معين

من فروع تأمينات الأشخاص، ويتضمن هذا البند أية مصروفات أخرى غير مباشرة وتدخل تحت بند المصروفات العمومية والإدارية .

10- المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:

يتضمن هذا البند المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات الاستثمار، ويشتمل على سبيل المثال ما يلي :

* مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية :

ويتضمن هذا الحساب قيمة التزامات الشركة عن مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية للعاملين تطبيقاً لأحكام القوانين واللوائح في نهاية السنة المالية .

* مدينو عمليات التأمين :

يتضمن هذا الحساب قيمة الفرق بين الجرد الفعلي ورصيد الأقساط تحت التحصيل في تاريخ الميزانية .

11- المخصصات المتعلقة بالاستثمار:

يتضمن هذا الحساب المخصصات الأخرى التي تكونها الشركة بخلاف المخصصات الواردة في الفقرة السابقة .

12- الإهلاك:

يتضمن هذا الحساب قسط إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة داخلياً في مزاولة نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المالية الجارية .

13- المخصصات الفنية:

تتضمن التدعيم/ أو المرتد من المخصصات الفنية خلال العام . وذلك على أن تثبت أرصدة المخصصات في أول المدة كمخصصات مرتدة ويكون التدعيم بقيمة المخصصات الواجب الاحتفاظ بها في تاريخ إعداد الميزانية ، وتشتمل على ما يلي -

الاحتياطي الحسابي آخر العام:

ويتم تقديره بمعرفة الخبير الاكتواري لمقابلة التزامات الشركة قبل حملة

الوثائق فى نهاية السنة المالية وفقاً للأسس الفنية التى يعتمدها مجلس إدارة الهيئة .

مخصص المطالبات تحت التسديد آخر العام :

يتضمن هذا الحساب المطالبات تحت التسديد لحملة وثائق تأمينات الأشخاص والمستفيدين حتى نهاية السنة المالية ولم يتم سدادها بعد ، وكذا المطالبات التى تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية .

فروق تقييم المخصصات الفنية أول العام :

يتضمن هذا الحساب قيمة فروق أسعار تقييم المخصصات الفنية أول العام . ويراعى إظهار تقييم كل مخصص على حدة .

رابعاً، قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات والمسئوليات :

طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين الصادرة بمقتضى القرار الوزارى رقم 157 لسنة 1999 ، يتم إعداد تلك القائمة على النسق الموضح فى النموذج التالى :

شركة

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات

والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية فى

سنة المقارنة	العام	إيضاح رقم	البيان
جنيه	جنيه		
			الإيرادات:
xx	xx	** الأقساط المباشرة
xx	xx	** أقساط إعادة التأمين الوارد
xxx	xxx	 الإجمالى
(xx)	(xx)	** أقساط إعادة التأمين الصادر
xxx	xxx	** صافى الأقساط
			التغير فى قيمة مخصص الأخطار السارية:
xx	xx	 مخصص الأخطار السارية فى أول المدة
(xx)	(xx)	 مخصص الأخطار السارية فى آخر المدة

xxx	xxx		الأقساط المكتسبة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الصابرة
xx	xx	**	صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
xx	xx	**	إيرادات أخرى مباشرة
xxx	xxx		إجمالي الإيرادات
			المصروفات:
xx	xx		التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
xx	xx	**	التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد ...
xxx	xxx		إجمالي التعويضات
(xx)	(xx)	**	التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر
xxx	xxx		صافي التعويضات
			التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسديد :
xx	xx		مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة
(xx)	(xx)		مخصص التقلبات العكسية في أول المدة
xx	xx	**	عمولات مباشرة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد
xx	xx	**	تكاليف الإنتاج
xxx	xxx		جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
xx	xx	**	مصروفات عمومية وإدارية
xx	xx	**	المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة
xx	xx	**	المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار
xxx	xxx		إجمالي المصروفات
			فائض (عجز) نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات -
xxx	xxx		مرحل لقائمة الدخل

** يتم الإفصاح عن المكونات الأساسية للبند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- يعد هذا النموذج لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

- تتضمن المخصصات الفنية أول المدة فروق تقييم العملة.

يراعى إعداد قائمة إيرادات ومصروفات مستقلة لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات ، وذلك طبقاً لنفس الأسس والقواعد السابق التعرض لها في قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

خامساً: قائمة التدفقات النقدية:

وهي قائمة أقرتها المعايير المحاسبية المصرية بشأن القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وقد تم تخصيص ملحق رقم (5) لعرض نموذج مبسط لها نعرضه فيما يلي:

شركة

قائمة التدفقات النقدية عن السنة

المالية المنتهية في

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:
xx	xx	صافي الربح (الخسارة)
xx	xx	الإهلاك
xx	xx	المخصصات الفنية
xx	xx	المخصصات الأخرى
xx	xx	خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية
xx	xx	خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة
xxx	xxx	ربح التشغيل قبل التغير في أصول التشغيل
xx	xx	النقص (الزيادة) في مدينو عمليات التأمين
xx	xx	النقص (الزيادة) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة مدينة)
xx	xx	النقص (الزيادة) في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
xx	xx	الزيادة (النقص) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة دائنة)
xx	xx	الزيادة (النقص) في دائنون وأرصدة دائنة أخرى
xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
xx	xx	المحصل من بيع استثمارات
xx	xx	المحصل من بيع أصول ثابتة

(xx)	(xx)	المدفوع لشراء استثمارات.....
(xx)	(xx)	المدفوع لشراء أصول ثابتة.....
(xx)	(xx)	النقص (الزيادة) في الاستثمارات الأخرى.....
xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار....
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
xx	xx	المحصل من إصدار الأسهم.....
xx	xx	المحصل من إصدار السندات.....
xx	xx	القروض من البنوك والغير.....
(xx)	(xx)	سداد القروض.....
(xx)	(xx)	توزيعات الأرباح.....
xxx	xxx	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل.....
xx	xx	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها.....
xx	xx	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة.....
xxx	xxx	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة وتتمثل فيما يلي :
xx	xx	نقدية وأرصدة لدى البنوك.....
xx	xx	أذون الخزانة وأوراق مالية أخرى قابلة للخصم استحقاق ثلاثة أشهر فأقل.
xx	xx	ودائع لدى البنوك لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور.....
xxx	xxx	النقدية وما في حكمها.....

ويلاحظ على القائمة السابقة ما يلي :

- * إن المبدأ الأساسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية يعتمد على مبدأ النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة واستخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية. وبالتالي تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والإهلاك.
- * يتم عرض التدفقات النقدية للشركة موزعة على كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.
- * لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي - إن وجدت - وأرصدة

الحسابات الجارية لدى البنوك ، وكذا أرصدة أذون الخزانة والاستثمارات التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها.

* لا تشتمل قائمة التدفقات النقدية على المعاملات التالية بينما يتم الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

- المعاملات غير النقدية مثل شراء الاستثمارات العقارية أو الأصول الثابتة بالأجل أو الحصول عليها من خلال عقود التأجير التمويلي، وكذا اقتناء أحد الشركات أو المشروعات عن طريق إصدار الأسهم أو تحويل الديون إلى حقوق ملكية .

- الحركة بين بنود النقدية وما فى حكمها مثل تحويل النقدية من حسابات جارية إلى إيداعات ثابتة قصيرة الأجل أو استخدام النقدية فى شراء استثمارات قصيرة الأجل.

* يجب مراعاة أن النموذج المرفق يمثل الحد الأدنى من المعلومات التى يتعين الإفصاح عنها. فى قائمة التدفقات النقدية لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية.

سادساً الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تعد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية ، وتقرأ معها ، حيث تتضمن بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة فى إعداد القوائم بجانب كم عريض من المعلومات الإضافية التى تجعل من البنود والحسابات المفصّل عنها قابلة للفهم والاستيعاب من قبل مستخدمى القوائم المالية .

ونظراً لما تنطوى عليه الإيضاحات المتممة من أهمية خاصة فى شركات التأمين لذا فقد أفردت لها المعايير المحاسبية المنظمة ملحقاً خاصاً هو الملحق رقم (6) والذى يحوى معلومات تمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

وفيما يلي عرضاً مبسطاً لهذا النموذج :

شركة :.....

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في.....

1- نبذة عن الشركة :

تأسست شركة (شركة مساهمة مصرية) وذلك بتاريخ / / / طبقاً لأحكام القانون رقم لسنة وقانون الإشراف والرقابة رقم 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية ، وتقوم الشركة وفقاً لقرار إنشائها والترخيص الصادر لها من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين في فروع و و بالإضافة إلى وذلك من خلال مركزها الرئيسي بمدينة وعدد فرعاً.

2- أسس إعداد القوائم المالية :

تعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين ووفقاً للقواعد الصادرة من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

3- أهم السياسات المحاسبية المتبعة :

1/3 : المعاملات بالعملة الأجنبية :

تمسك حسابات الشركة بـ (عملة القيد) وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية كل ثلاثة شهور على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتثبت الفروق الناتجة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات أخرى أو مصروفات متنوعة .

2-3 : الاستثمارات :

(أ) النقدية وما فى حكمها :

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما فى حكمها أرصدة النقدية بالصندوق وأرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وكذا أرصدة أذون الخزانة والسندات الحكومية القابلة للخصم والأوراق المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها.

(ب) أذون الخزانة :

يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الإسمية وتظهر بالميزانية مستبعداً منها رصيد خصم الإصدار.

(ج) الأوراق المالية المتاحة للبيع :

يتم تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع المقيدة فى بورصة الأوراق المالية فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة التاريخية أو بسعر السوق أيهما أقل، كما يتم تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع غير المقيدة بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة المحسوبة أيهما أقل على أساس دراسة موضوعية لآخر قوائم مالية معتمدة للشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية .

ويكون المخصص اللازم بقيمة انخفاض القيمة السوقية أو المحسوبة عن التكلفة التاريخية على أساس كل مجموعة متجانسة من كل نوع من الأوراق على حدة .

(د) شهادات الاستثمار :

* المجموعة (أ) :

يتم تقييم الاستثمارات فى شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى مجموعة (أ) على أساس صافى القيمة الاستردادية فى تاريخ الميزانية وثبتت فروق التقييم بقائمة الدخل.

* المجموعة (ب) :

يتم تقييم الاستثمارات في شهادات استثمار البنك الأهلي المصري مجموعة (ب) بالقيمة الاسمية (التكلفة) باعتبارها القيمة التي سيتم استردادها في تاريخ الاستحقاق.

(هـ) الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ :

* يتم تقييم السندات الحكومية بالدولار الأمريكي وفقاً للقيمة الدفترية المعدلة بنتيجة التقييم طبقاً للأسعار السارية للدولار الأمريكي في تاريخ الميزانية ، وذلك باعتبارها أوراق يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

* يتم تقييم الأوراق المالية الأخرى المقتناة بغرض الاحتفاظ بالتكلفة التاريخية . وفي حالة حدوث انخفاض دائم في قيمتها السوقية أو القيمة المحسوبة طبقاً للدراسات التي تتم في هذا الشأن عن قيمتها الدفترية يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض وتحميله على قائمة الدخل. وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة ، وعلى أنه في حالة ارتفاع القيمة السوقية أو المحسوبة مرة أخرى فيمكن إضاعة الزيادة بقائمة الدخل، وذلك في حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل في فترات سابقة .

(و) وثائق صناديق الاستثمار :

* يتم تقييم الوثائق التي تصدرها البنوك وشركات التأمين بالتكلفة أو القيمة الاستردادية أيهما أقل وتثبت فروق التقييم في قائمة الدخل فيما عدا الوثائق التي يتعين على شركة التأمين المنشئة لصندوق الاستثمار الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق طبقاً للقانون فتثبت هذه الوثائق بالتكلفة وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يحمل الفرق على قائمة الدخل ، وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلى ذات البند، وذلك في حدود ما تم تحميله على قوائم الدخل في فترات سابقة .

* وفيما يتعلق بوثائق صناديق الاستثمار التي لاتصدرها البنوك وشركات التأمين فتسرى بشأنها القواعد السارية على الأوراق المالية المتاحة للبيع أو بغرض الاحتفاظ بحسب الحالة .

(ز) الاستثمارات العقارية:

يتم تقييم الاستثمارات العقارية من الأراضي والمباني بتكلفة الاقتناء ، ويتم إهلاك المباني بطريقة القسط الثابت (أو القسط المتناقص) باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الافتراضي لكل أصل.

وفي حالة انخفاض القيمة السوقية لهذه الاستثمارات عن صافي قيمتها الدفترية، يتم تكوين مخصص لمقابلة هذا الانخفاض، وتظهر الاستثمارات العقارية بالميزانية بعد خصم كل من مجمع الإهلاك ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات العقارية .

3/3: الأصول التي آلت ملكيتها للشركة وفاءً لديون:

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للشركة بالميزانية ضمن بند «مدينون وأرصدة مدينة أخرى» ، بالقيمة التي آلت بها للشركة مع تكوين المخصص اللازم في حالة انخفاض القيمة السوقية لهذه الأصول عن القيمة التي آلت بها للشركة في تاريخ الميزانية .

4/3: مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها :

يتم تكوين المخصص اللازم لأرصدة القروض والديون المشكوك في تحصيلها في حالة عدم التأكد من استرداد قيمة كل أو جزء من هذه الأرصدة والذي يتم حسابه على أساس جملة الأرصدة المستحقة في تاريخ الميزانية بعد استبعاد الضمانات العالية الجودة المقابلة لهذه القروض، وذلك في ضوء الدراسة التفصيلية التي تتم في هذا الشأن وتظهر أرصدة القروض والأرصدة المدينة لشركات التأمين وإعادة التأمين، وكذا المدينون والأرصدة المدينة الأخرى الميزانية بالصافي بعد خصم رصيد مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها، كما يتم إعداد القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض والديون التي سبق إعدامها. -

5/3 الإهلاك :

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة ، ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت (أو القسط المتناقص) ، وذلك باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدّر لكل أصل وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.

وفيما يلي بيان بالمعدلات المطبقة لكل بند من الأصول الثابتة :

أثاث مكتبي.....	%
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكيف	%
وسائل نقل وانتقال	%
نظم آلية متكاملة (أجهزة حاسب آلي).....	%
تجهيزات وتركيبات.....	%

يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع الشركة المستأجرة على مدى العمر الافتراضي أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل، كما يتم استهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة الأخرى على مدى سنوات^(*).

6/3: المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

* يتم تكوين الاحتياطي الحسابي وتقديره بمعرفة الخبير الاكتواري وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

* يتم تكوين مخصص المطالبات تحت التسديد عن وثائق تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية ، وكذا المطالبات التي تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها (I.B.N.R) حتى تاريخ إعداد الميزانية .

(*) يتم استهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة على مدى الفترة الزمنية المقدّر الانتفاع بها بعد أقصر خمس سنوات

7/3: المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

- * يتم تكوين مخصص الأخطار السارية لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد إنتهائها وبحد أدنى النسب الواردة فى القانون رقم 10 لسنة 1981.
- * يتم تكوين مخصص التعويضات تحت التسوية لمقابلة التعويضات عن الحوادث التى تم الإبلاغ عنها قبل إنتهاء السنة المالية . وكذا الحوادث التى تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقاً لقواعد التى تضعها الهيئة فى هذا الشأن.
- * يتم تكوين مخصص التقلبات العكسية لمقابلة الخسائر غير المتوقعة وفقاً لأسس التقدير الواردة فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981.

8/3: المخصصات الأخرى:

يتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الالتزامات أو المطالبات الأخرى.

9/3 : تحقق الإيراد:

أ) يثبت الإيراد طبقاً لأساس الاستحقاق وتدرج أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل بالكامل بقائمة الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين مع تكوين مخصص بنسبة (100٪) من قيمة الأقساط التى تخص السنوات المالية التالية :

- ب) يتم إثبات صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة وغير المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار.
- ج) يتم إثبات الإيرادات من توزيعات أرباح الأسهم ووثائق صناديق الاستثمار عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها.

10/3 : الضرائب:

تحمل قائمة الدخل فى كل سنة مالية بنصيبها العادل من الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب، كما يتم تكوين المخصص اللازم لمقابلة فروق هذه الضرائب

فى ضوء ما يجرى عليه العمل بمصلحة الضرائب وما تسفر عنه أعمال الفحص وربط الضريبة المذكورة.

11/3: الالتزامات العرضية والارتباطات:

تظهر الالتزامات العرضية التى تكون الشركة طرفاً فيها بالإضافة إلى الارتباطات الأخرى خارج الميزانية . وذلك باعتبارها لاتمثل أصول أو التزامات فعلية فى تاريخ الميزانية .

4- النقدية بالصندوق ولدى البنوك:

بيان	العام	سنة المقارنة
	جنيه	جنيه
* نقدية بالصندوق.....	xx	xx
* حسابات جارية بالبنوك ..		
بنوك محلية.....	xx	xx
بنوك بالخارج.....	xx	xx
الإجمالى.....	xxx	xx

1/5: الاستثمارات المالية:

1/1/5: الودائع الثابتة بالبنوك:

بيان	العام			سنة المقارنة
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	جنيه
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ودائع لأجل وياخطر:				
بنوك محلية.....	xx	xx	xxx	xxx
بنوك بالخارج.....	xx	xx	xxx	xxx
شهادات إيداع وإيداع:				
عملة محلية.....	xx	xx	xxx	xxx
عملة أجنبية.....	xx	xx	xxx	xxx
الإجمالى.....	xxx	xxx	xxxx	xxxx

2/1/5: أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى^(*):

سنة المقارنة	العام			البيان
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	
حجته	حجته	حجته	حجته	
xxx	xx	xxx	xxx	أذون خزانة استحقاق 90 يوماً.....
xxx	xx	xxx	xxx	أذون خزانة استحقاق 180 يوماً.....
xxx	xx	xxx	xxx عام
xxx	xx	xxx	xxx عام
xxxx	xxx	xxxx	xxxx	
(xxx)	(xx)	(xxx)	(xxx)	عوائد لم تستحق بعد (خصم الإصدار).....
xxxx	xxx	xxxx	xxxx	الإجمالي

2/1/5: أوراق مالية متاحة للبيع^(**):

سنة المقارنة	العام			البيان
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	
حجته	حجته	حجته	حجته	
xxx	xx	xxx	xxx	أسهم
xxx	xx	xxx	xxx	سندات.....
xxx	xx	xxx	xxx	وثائق صناديق الاستثمار.....
xxxx	xxx	xxxx	xxxx	
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مخصص هبوط أسعار
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	
xxx	xx	xxx	xxx	وتتمثل الأوراق المالية المتاحة للبيع في :
xxx	xx	xxx	xxx	أوراق مالية مقيدة في البورصة.....
xxx	xx	xxx	xxx	أوراق مالية غير مقيدة في البورصة.....
xxxx	xxx	xxxx	xxxx	الإجمالي

(*) ينكر إيضاح عن الأذون والسندات والأوراق الحكومية الأخرى المرهونة للغير مقابل الالتزامات في حالة وجودها.

(**) ينكر إيضاح عن نوعية وحجم المناقلة التي تمت خلال الفترة المالية من الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى الأوراق المالية بفرض الاحتفاظ أو العكس.

مخصص هبوط أسعار أوراق متاحة للبيع^(*)

سنة المقارنة	العام	البيان
xx	xx	* رصيد المخصص في أول الفترة
xx	xx	* المكون خلال الفترة
(xxx)	(xxx)	* المستخدم خلال الفترة
xxxx	xxxx	* رصيد المخصص في آخر الفترة

4/1/5: شهادات الاستثمار :

سنة المقارنة	العام			البيان
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	شهادات استثمار مجموعة (أ)
xxx	xx	xx	xxx	شهادات استثمار مجموعة (ب)
xxx	xxx	xxx	xxx	الإجمالي

5/1/5: القروض :

سنة المقارنة	العام			البيان
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	قروض بضمان وثائق تأمينات أشخاص وتكوين أموال
xxx	xx	xx	xxx	قروض بضمان رهون عقارية
xxx	xx	xx	xxx	قروض بضمانات أخرى
xxxx	xxx	xxx	xxxx	
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	مخصص القروض المشكوك تم تحصيلها
xxxx	xxx	xxx	xxxx	الصافي

(*) يذكر إيضاح عن قدر الفائض في المخصص الذي تم رده إلى الإيرادات والبند الذي تم الرد إليه.

6/1/5: أوراق مالية بغرض الاحتفاظ^(*):

سنة المقارنة			العام			البيان
نسبة	القيمة	نسبة	جملة	غير	مخصصة	
المساهمة	جنيه	المساهمة	جنيه	مخصصة	جنيه	
/		/				
×	xxx	x	xxx	xx	xx	(أ) مساهمات في رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين:
x	xxx	x	xxx	xx	xx شركة
					 شركة
x	xxx	x	xxx	xx	xx	(ب) مساهمات في رؤوس أموال شركات أخرى:
x	xxx	x	xxx	xx	xx شركة
					 شركة
						(ج) وثائق صناديق الاستثمار ^(**) :
x	xxx		xxx	xx	xx صندوق
x	xxx		xxx	xx	xx صندوق
						(د) أوراق مالية أخرى مكتناه بغرض الاحتفاظ:
	xxx		xxx	xx	xx	
	xxxx		xxxx	xxx	xxx	
						وتمثل الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ في :
	xxx		xxx	xx	xx	* أوراق مالية مقيدة في البورصة
	xxx		xxx	xx	xx	* أوراق مالية غير مقيدة في البورصة
	xxxx		xxxx	xxx	xxx	الإجمالي

وتبلغ القيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة في البورصة جنيه في
 (تاريخ الميزانية) مقابل جنيه في (تاريخ المقارنة) ،
 كما تبلغ القيمة المحسوبة للأوراق المالية غير المقيدة في البورصة جنيه
 في (تاريخ الميزانية) ، مقابل جنيه في (تاريخ المقارنة).

(*) يذكر إيضاح عن النسبة المسددة من القيمة الاسمية للمساهمة (في حالة عدم السداد بالكامل) كما يتم الإفصاح عن عملة السداد وكذلك عنق يمة الارتباطات المتعلقة بالمساهمات التي لم يطلب سدادها حتى تاريخ الميزانية.

(**) يتم الإفصاح عن قيمة وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على شركة التأمين أو إعادة التأمين الاحتفاظ بها لحين انتهاء أجل الصندوق باعتبارها الشركة المنشئة له وفقاً لأحكام القانون.

2/5 : الاستثمارات العقارية :

سنة المقارنة	العام			البيان
	مخصصة	غير مخصصة	جملة	
	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	أراضي فضاء.....
xxx	xx	xx	xxx	عقارات مبنية (*).....
xxx	xx	xx	xxx	مبانى وإنشاءات تحت التنفيذ.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	الإجمالي.....
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	مجمع الإهلاك.....
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مخصص هبوط أسعار عقارية.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	صافى الاستثمارات العقارية.....

مخصص هبوط أسعار استثمارات عقارية :

سنة المقارنة	العام	البيان
xxx	xxx	* رصيد المخصص فى أول الفترة.....
xxx	xxx	* المكون خلال الفترة.....
(xxx)	(xxx)	* المستخدم خلال الفترة.....
xxxx	xxxx	* رصيد المخصص فى آخر الفترة.....

6- مدينو عمليات التأمين :

سنة المقارنة	العام	البيان
xx	xx	أقساط نحت التحصيل
xx	xx	حسابات جارية للمؤمن لهم.....
xxx	xxx	
(xx)	(xx)	مخصص مدينو عمليات التأمين.....
xx	xxx	الصافى.....

(*) تتضمن العقارات مبلغ 0000 جنيه قيمة العقارات التى تشغلها الشركة لممارسة نشاطها.

7- شركات التأمين وإعادة التأمين (الأرصدة المدينة):

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	شركات محلية
xx	xx	شركات بالخارج
xx	xx	أرصدة مدينة لاتفاقيات إعادة التأمين
xx	xx	المخصصات المحتجزة لدى معيدى التأمين
xx	xxx	
(xx)	(xx)	مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها
xxx	xxx	الصافى

8- مدينون وأرصدة مدينة أخرى :

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	إيرادات استثمار وفوائد مستحقة
xx	xx	منتجات
xx	xx	مستأجرو العقارات
xx	xx	الأجهزة المعاونة
xx	xx	تأمينات لدى الغير
xx	xx	مدينو شقق وعقارات مبيعة
xx	xx	مدفوعات مقدمة
xx	xx	مبالغ محتجزة لدى الغير
xx	xx	أصول ألت ملكيتها للشركة (بعد خصم المخصص اللازم وقدره جنيها)
xx	xx	نفقات إيرادية مؤجلة (بعد خصم الاستهلاك وقدره جنيها)
xx	xx	عهد وسلف للغير
xx	xx	أرصدة مدينة متنوعة
xxx	xxx	
(xx)	(xx)	مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها
xxx	xxx	الصافى

9- مخصصات القروض ومدينو عمليات التأمين والدين المشكوك في تحصيلها^(*):

سنة المقارنة		العام						البيان
مدينون متنوعون	شركات تأمين وإعادة تأمين	مدينو عمليات التأمين	قروض	مدينون متنوعون	شركات تأمين وإعادة تأمين	مدينو عمليات التأمين	قروض	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	رصيد المخصص في أول الفترة
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	المكون خلال الفترة
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	متحصلات من قروض سبق إعدامها
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص
xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	بالعملات الأجنبية (+)
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	المستخدم من المخصص خلال الفترة
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	رصيد المخصص في آخر الفترة

10 - الأصول الثابتة :

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	2 أثاث
xx	xx	وسائل نقل
xx	xx	تجهيزات وتركيبات
xx	xx	نظم آلية متكاملة (أجهزة حاسب آلي)
xx	xx	أجهزة ومعدات
xx	xx	أخرى
xxx	xxx	الإجمالي
(xx)	(xx)	مجمع الإهلاك
xx	xx	صافي الأصول الثابتة

(*) يذكر إيضاح عن قدر الفائض في المخصص الذي تم زده إلى الإيرادات والسند لدى تم الرد إليه.

- بلغ الإهلاك جنيهاً عن السنة المالية المنتهية فى مقابل
 جنيهاً عن السنة المالية المنتهية فى

- يذكر إيضاح عن أى قيود على ملكية الأصول الثابتة إن وجدت.

11- حقوق حملة الوثائق :

البيان	الرصيد فى أول العام	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية (+)	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد آخر الفترة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
(أ) تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:	xx	xx	xx	(xx)	xx
الاحتياطى الحسابى	xx	xx	xx	(xx)	xx
مخصص المطالبات تحت التسديد	xxx	xxx	xxx	(xxx)	xxx
إجمالى المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	xx	xx	xx	(xx)	xx
(ب) تأمينات الممتلكات والمسئوليات	xx	xx	xx	(xx)	xx
مخصص الأخطار السارية	xx	xx	xx	(xx)	xx
مخصص التعويضات تحت التسوية	xx	xx	xx	(xx)	xx
مخصص التقلبات العكسية	xxx	xxx	xxx	(xxx)	xxx
إجمالى المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	xxx	xxx	xxx	(xxx)	xxx
إجمالى حقوق حملة الوثائق	xxx	xxx	xxx	(xxx)	xxx

12- شركات التأمين وإعادة التأمين (الأرصدة الدائنة) :

البيان	العام	سنة المقارنة
جنيه	جنيه	جنيه
شركات محلية	xx	xx
شركات بالخارج	xx	xx
أرصدة دائنة لاتفاقيات إعادة التأمين	xx	xx
المخصصات المحتجزة من معيبدى التأمين	xx	xx
الإجمالى	xxx	xxx

13- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

البيان		العام	سنة المقارنة
		جنيه	جنيه
عوائد ومصروفات مستحقة.....		xx	xx
إيرادات مقدمة.....		xx	xx
تأمينات للغير		xx	xx
دائنو شقق وعقارات مبيعة.....		xx	xx
الضريبة على أرباح شركات الأموال المستحقة عن العام		xx	xx
دائنون متنوعون		xx	xx
الإجمالي.....		xxx	xxx

14- المخصصات الأخرى :

البيان				الرصيد في أول العام	المكون خلال الفترة	المستخدم خلال الفترة	الرصيد آخر الفترة
				جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مخصص التزامات ومطالبات محتملة الحدوث				xx	xx	(xx)	xx
مخصص فروق بيع وتسوية العقارات.....				xx	xx	(xx)	xx
مخصص تنمية الإنتاج والتوسعات				xx	xx	(xx)	xx
مخصص الصيانة والإصلاح والتجديدات.....				xx	xx	(xx)	xx
مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية.....				xx	xx	(xx)	xx
أخرى				xx	xx	(xx)	xx
الإجمالي.....				xxx	xxx	(xxx)	xxx

15- حقوق المساهمين :

الإجمالي	أرباح محتجزة	الاحتياطيات				رأس المال	العام
		أخرى	خاص	عام	قانوني		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في نهاية السنة المالية السابقة
xxx	xx	xx	xx	xx	xx		توزيعات الأرباح المعتمدة عن السنة المالية السابقة
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xx	الرصيد في أول السنة المالية الحالية
xxx						xx	زيادة (تخفيض) رأس المال
xxx		xx	xx	xx	xx		زيادة (تخفيض) الاحتياطيات
xxxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الرصيد في آخر السنة المالية
xx							صافي أرباح العام (قبل التوزيع)
xxxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	إجمالي حقوق المساهمين

الإجمالي	أرباح محتجزة	الاحتياطيات				رأس المال	سنة المقارنة
		أخرى	خاص	عام	قانوني		
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xx	xx	xx	xx	الرصيد في نهاية السنة المالية السابقة
xxx	xx	xx	xx	xx	xx		توزيعات الأرباح المعتمدة عن السنة المالية السابقة
xxxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xx	الرصيد في أول السنة المالية الحالية
xxx						xx	زيادة (تخفيض) رأس المال
xxx		xx	xx	xx	xx		زيادة (تخفيض) الاحتياطيات
xxxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الرصيد في آخر السنة المالية
xx							صافي أرباح العام (قبل التوزيع)
xxxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	إجمالي حقوق المساهمين

1/15 : رأس المال المرخص به :

يبلغ رأس المال المرخص به مليون جنيه مصري.

2/15 : رأس المال المصدر والمدفوع :

يبلغ رأس المال المصدر والمكتتب فيه مليون جنيه موزعاً على
 سهم قيمة السهم الإسمية جنيه مصري، منها سهم بالجنيه
 المصري، سهم (عملة أجنبية) ويبلغ رأس المال المدفوع مليون
 جنيه ، وقد تم سداد قيمة الأسهم (العملة الأجنبية) وفقاً للسعر الساري وقت
 السداد^(١).

3/15 : الاحتياطيات^(٢) :

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم احتجاز% من صافي أرباح العام
 لتدعيم الاحتياطي القانوني ويمكن إيقاف تدعيمه عندما يبلغ رصيده ما يعادل
% من رأس المال المصدر.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة (لشركات القطاع العام) يتم استخدام نسبة
% من صافي أرباح العام القابلة للتوزيع لشراء سندات حكومية ، وقد بلغت
 قيمة المستخدم خلال العام جنيه مقابل جنيه في السنة السابقة .

16-التزامات عرضية وارتباطات :

البيان		العام	سنة المقارنة
		جنيه	جنيه
* خطابات ضمان		xx	xx
* ضمانات مقدمة		xx	xx
* ارتباطات أخرى.....		xx	xx
الإجمالي		xxx	xxx

(١) تذكر أقساط رأس المال المصدر التي تم طلبها ولم تسدد بعد إن وجدت.

(٢) يتم الإفصاح عن الاحتياطيات الواجب تكوينها طبقاً للقانون أو النظام الأساسي للشركة حسب طبيعتها.

17- فائض (عجز) النشاط التأميني :

بيان		العام	سنة المقارنة
		جنيه	جنيه
تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:			
تأمينات الحياة بجميع أنواعها		xx	xx
تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل		xx	xx
عمليات تكوين الأموال		xx	xx
الإجمالي		xxx	xxx
تأمينات الممتلكات والمسئوليات:			
الحريق		xx	xx
النقل البحري		xx	xx
النقل الداخلي		xx	xx
أجسام السفن		xx	xx
الطيران		xx	xx
السيارات التكميلي		xx	xx
السيارات الإجباري		xx	xx
الهندسي		xx	xx
البترول		xx	xx
الحوادث والمسئوليات		xx	xx
العلاج الطبي		xx	xx
الإجمالي		xxx	xxx
الإجمالي		xxxx	xxxx

18- صافي الدخل من الاستثمارات:

البيان					
استثمارات مخصصة غير مخصصة		استثمارات مخصصة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		استثمارات مخصصة تأمينات الممتلكات بالمسئوليات	
العام	سنة المقارنة	العام	سنة المقارنة	العام	سنة المقارنة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
(1) الاستثمارات المالية:					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
فوائد الودائع الثابتة بالبنوك					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
عوائد أذون الخزانة					
xx	xx	xx	xx	xx	xx
أرباح وعوائد الأوراق المالية					
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
مصرفات الاستثمار في الأوراق المالية					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي أرباح وعوائد الأوراق المالية					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
أرباح وعوائد شهادات الاستثمار					
xx	xx	xx	xx	xx	xx
فوائد وعمولات القروض					
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
مصرفات القروض					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي فوائد وعمولات القروض ..					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي الدخل من الاستثمارات المالية					
(ب) الاستثمارات العقارية:					
xx	xx	xx	xx	xx	xx
إيرادات العقارات					
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)
مصرفات العقارات					
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx
صافي الدخل من الاستثمارات العقارية					
العائد على المال المحتجز:					
xx	xx	xx	xx		
فوائد مستحقة عن المال المحتجز لدى معبدى التأمين					
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)		
فوائد مستحقة عن المال المحتجز من معبدى التأمين					
xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx
صافي الدخل من الاستثمارات					

19- الإيرادات الأخرى:

سنة المقارنة			العام			البيان
تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	حرة	تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	حرة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xx	xx	xx	xx	xx	xx	تذكر أنواع الإيرادات الأخرى بالتشغيل....
xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	الإجمالي.....

20- المصروفات المتنوعة:

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	تذكر أنواع المصروفات الأخرى بالتفصيل.....
xx	xx	
xxx	xxx	الإجمالي.....

21- أرباح (خسائر) البنود غير العادية^(١):

تتمثل أرباح (خسائر) البنود غير العادية في

(١) يتم الإفصاح عن طبيعة البنود غير العادية - كل علي حدة - وقيمة الآثار الضريبية المترتبة علي هذه البنود.

22- أقساط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال^(١):

سنة المقارنة			العام			البيان
جملة	تكوين أموال	تأمينات أشخاص	جملة	تكوين أموال	تأمينات أشخاص	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	الأقساط المباشرة.....
						أقساط إعادة التأمين الوارد
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	محلى.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	خارجى.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	إجمالي الأقساط.....
						أقساط إعادة التأمين الصادر :
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	(xx)	(xx)	محلى.....
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	(xx)	(xx)	خارجى.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	صافى الأقساط.....

23- تعويضات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال^(٢):

سنة المقارنة			العام			البيان
جملة	تكوين أموال	تأمينات أشخاص	جملة	تكوين أموال	تأمينات أشخاص	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	تعويضات عن عمليات مباشرة.....
						تعويضات عن عمليات إعادة التأمين الوارد :
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	محلى.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	خارجى.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	إجمالي الأقساط.....
						تعويضات مستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر :
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	(xx)	(xx)	محلى.....
(xxx)	(xx)	(xx)	(xxx)	(xx)	(xx)	خارجى.....
xxxx	xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	صافى التعويضات.....

(١) في حالة الشركات التي تزاوّل تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

(٢) في حالة الشركات التي تزاوّل عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

24- أقساط تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

العصام	أقساط مباشرة	أقساط عمليات إعادة التأمين الوارد		إجمالي الأقساط	أقساط عمليات إعادة التأمين الصادر		صافي الأقساط
		محل	خارجي		محل	خارجي	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحريق.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل البحري	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل الداخلي.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أجسام السفن.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الطيران.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات التكميلي.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات الإجباري	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الهندسى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
البترول	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الحوادث والمسئوليات	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
العلاج الطبي	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أخرى .. تذكر بالتفصيل	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الإجمالي.....	xxx	xxx	xxx	xxxx	(xxx)	(xxx)	xxxx

سنة المقارنة	أقساط مباشرة	أقساط عمليات إعادة التأمين الوارد		إجمالي الأقساط	أقساط عمليات إعادة التأمين الصادر		صافي الأقساط
		محلى	خارجى		محلى	خارجى	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحريق.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل البحرى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل الداخلى.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أجسام السفن.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الطيران.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات التكميلى.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات الإجبارى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الهندسى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
البترول	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الحوادث والمسئوليات	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
العلاج الطبى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أخرى .. تذكر بالتفصيل	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الإجمالى.....	xxx	xxx	xxx	xxxx	(xxx)	(xxx)	xxxx

25-تعويضات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

العام	تعويضات مباشرة	أقساط عمليات إعادة التأمين الوارد		إجمالي التعويضات	أقساط عمليات إعادة التأمين الصادر		مباقي الأقساط
		محلى	خارجى		محلى	خارجى	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحريق.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل البحرى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل الداخلى.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أجسام السفن.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الطيران.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات التكميلى.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات الإجبارى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الهندسى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
البتروىل	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الحوادث والمسئوليات	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
العلاج الطبى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أخرى .. تذكر بالتفصيل.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الإجمالى.....	xxx	xxx	xxx	xxxx	(xxx)	(xxx)	xxxx

سنة المقارنة	تعويضات مباشرة	أقساط عمليات إعادة التأمين الوارد		إجمالي تعويضات	أقساط عمليات إعادة التأمين الصادر		مباقي الأقساط
		التأمين الوارد			التأمين الصادر		
		محلي	خارجي		محلي	خارجي	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحريق.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل البحري	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
النقل الداخلي.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أجسام السفن.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الطيران.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات التكميلي.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
السيارات الإجدري	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الهندسى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
البترول	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الحوادث والمسئوليات	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
العلاج الطبى	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
أخرى .. تذكر بالتفصيل.....	xx	xx	xx	xxx	(xx)	(xx)	xxx
الإجمالي.....	xxx	xxx	xxx	xxxx	(xxx)	(xxx)	xxxx

26- عمولات إعادة التأمين :

عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر			عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد			العمام
جملة جنيه	خارجي جنيه	محلي جنيه	جملة جنيه	خارجي جنيه	محلي جنيه	
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	الحريق.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	النقل البحري
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	النقل الداخلي.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	أجسام السفن.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	الطيران.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	السيارات التكميلي.....
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	السيارات الإجباري
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	الهندسى
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	البترول
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	الحوادث والمستوليات
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	العلاج الطبي
xxx	xx	xx	xxx	xx	xx	أخرى .. تذكر بالتفصيل
xxxx	xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	الإجمالي.....

سنة المقارنة			عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد			عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر		
			محل	خارجي	جملة	محل	خارجي	جملة
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحريق.....			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
النقل البحري			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
النقل الداخلي			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
أجسام السفن.....			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
الطيران.....			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
السيارات التكميلي			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
السيارات الإجباري			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
الهندسي			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
البترول			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
الحوادث والمسئوليات			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
العلاج الطبي			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
أخرى .. تذكر بالتفصيل			xx	xx	xxx	xx	xx	xxx
الإجمالي.....			xxx	xxx	xxxx	xxx	xxx	xxxx

27- تكاليف الإنتاج :

سنة المقارنة		العام		البيان
تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xx	xx	xx	xx	تذكر أنواع المصروفات المتعلقة بتكاليف الإنتاج بالتفصيل.....
xx	xx	xx	xx	
xxx	xxx	xxx	xxx	الإجمالي.....

28- المصروفات العمومية والإدارية :

سنة المقارنة		العام		البيان
تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	تأمينات ممتلكات	تأمينات أشخاص	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
xx	xx	xx	xx	تذكر أنواع المصروفات العمومية والإدارية بالتفصيل.....
xx	xx	xx	xx	
xxx	xxx	xxx	xxx	الإجمالي.....

29- نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام :

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	* صافي أرباح العام
(xx)	(xx)	* مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(xx)	(xx)	* حصة العاملين في الأرباح (من صافي أرباح العام)
xx	xx	* حصة المساهمين في صافي أرباح العام.....
xx	xx	* المتوسط المرجح لعدد الأسهم.....
xx	xx	* نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام..

30- الموقف الضريبي :

يذكر ملخص لموقف المحاسبة الضريبية للشركة عن السنوات السابقة والمرحلة التي وصل إليها الفحص الضريبي.

31- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

تتعامل اشركة مع الأطراف ذات العلاقة على نفس الأسس التي تتعامل بها مع الغير وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وأرصدها في تاريخ الميزانية فيما يلي :

سنة المقارنة	العام	البيان
جنيه	جنيه	
xx	xx	إيداعات ثابتة
xx	xx	أوراق مالية متاحة للبيع
xx	xx	قروض
xx	xx	أوراق مالية بغرض الاحتفاظ
xx	xx	أرصدة لدى شركات التأمين وإعادة التأمين
xx	xx	أرصدة مدينة أخرى
xx	xx	أرصدة لحساب شركات التأمين وإعادة التأمين
xx	xx	أرصدة دائنة أخرى
xx	xx	أقساط تأمين مباشر
xx	xx	أقساط إعادة تأمين وارد
xx	xx	أقساط إعادة تأمين صابر
xx	xx	تعويضات مسددة عن عمليات إعادة تأمين وارد
xx	xx	تعويضات مستردة عن عمليات إعادة تأمين صابر

32- الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية :

يراعى الإفصاح عن أى أحداث هامة لاحقة لتاريخ القوائم المالية .

مثال عام علي التقارير المحاسبية :

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر إحدى شركات التأمين (فرع الحياة) في
2009/6/30.

1300 رسوم إطلاع واستخراج شهادات 130000 صافى الدخل من
الاستثمارات 1000000 الأقساط 250000 التعويضات المدفوعة 50000 عمولة
المنتجين 25500 المصروفات العمومية والإدارية 10000 مصروفات إنتاج الوثائق
500 الهيئة المصرية للرقابة على التأمين 160000 تعويضات إعادة التأمين
الوارد 30000 عمولات إعادة التأمين الوارد 175000 مخصص المطالبات تحت
التسديد 3500 رسوم الإشراف المدفوعة 3700 رسوم الدمغة المدفوعة 50000 آلات
كاتبية وحاسبة 500000 عقارات 03000 مستأجرى العقارات 15000 إيرادات أوراق
مالية مستحقة 17000 مصروفات المركز الآلى 100000 أثاث 3000 رسوم دفعة
محصلة 300000 أقساط تحت التحصيل 100000 تعويضات إعادة التأمين الصادر
3500 رسوم إشراف محصلة 700 غرامات تأخير سداد الأقساط 25000 عمولات
إعادة التأمين الصادر 300000 أقساط إعادة التأمين الصادر 359000 الاحتياطي
الحسابى 215000 قروض بضمان الوثائق 2500 رسوم إصدار أو تعديل وثائق
135000 قروض بضمانات أخرى 300000 أقساط إعادة التأمين الوارد 10000 أجور
المنتجين والمزايا.

فإذا توافرت لديك المعلومات التالية :

- 1- بلغت التعويضات التى تخص الفترة واستحققت فعلاً مبلغ 470000 جنيه.
- 2- بلغت أجور المنتجين والمزايا التى استحققت ولم تسدد بعد 30000 جنيه.
- 3- يبلغ الاحتياطي الحسابى آخر الفترة 405000 جنيه.
- 4- بلغت رسوم الإشراف المستحقة 500 جنيه ، كما بلغت رسوم الدمغة المستحقة 800 جنيه.

5- يحسب إهلاك بمعدل 10٪ سنوياً للآلات الكاتبة والحاسبة ، ونسبة 15٪ سنوياً للأثاث.

6- يحسب مخصص أقساط تحت التحصيل والغاءات بنسبة 2٪ سنوياً، كما يحسب مخصص مكافأة ترك الخدمة بواقع 20٪.

فالمطلوب:

إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة عن الفترة المالية المنتهية في 2009/6/30 وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

تمهيد للحل:

1- عمولات مباشرة = 10000 أجور المنتجين والمزايا

50000 + عمولة المنتجين

30000 + أجور المنتجين والمزايا المستحقة

90000

2- مخصص المطالبات تحت التسوية آخر المدة = 470000 تعويضات مستحقة عن الفترة

250000 - تعويضات مسددة بالفعل

220000

3- رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة = 3500 + 500 = 4000

رسوم الدمغة المدفوعة والمستحقة = 3700 + 800 = 4500

4- مخصص إهلاك الآلات الكاتبة والحاسبة = 510 × 50000 = 5000

مخصص إهلاك الأثاث = 15000 = 100000 × 15٪

مخصص أقساط تحت التحصيل والغاءات = الأقساط تحت التحصيل × نسبة المخصص

6000 = 300000 × 2٪ =

مخصص مكافآت ترك الخدمة = أجور المنتجين والمزايا المدفوعة والمستحقة × نسبة المخصص

$$8000 = \frac{1}{20} \times (30000 + 10000) =$$

قائمة لإيرادات والمصروفات

الإيرادات			
1000000			الأقساط المباشرة
200000			+ أقساط إعادة التأمين الوارد
	1200000		إجمالي الأقساط
	(300000)		- أقساط إعادة التأمين الصادر
900000			صافي الأقساط
	359000		التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي
	(405000)		الاحتياطي الحسابي في أول المدة
(46000)			- الاحتياطي الحسابي في آخر المدة
25000			الأقساط المكتسبة
130000			عمولات إعادة التأمين الصادر
			صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
			إيرادات أخرى مباشرة
	2500		رسوم إصدار وتعديل وثائق
	700		غرامات تأخير سداد الأقساط
	3500		رسوم إشراف محصلة
	3000		رسوم دفعة محصلة
11000	1300		رسوم إطلاع واستخراج شهادات
1020000			إجمالي الإيرادات
			المصروفات:
		250000	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
			+ التعويضات المسددة عن عمليات إعادة
		160000	التأمين الوارد
	410000		إجمالي التعويضات
	(100000)		- التعويضات المستردة عن عمليات إعادة
310000			التأمين الصادر
			صافي التعويضات
			التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد
	220000		مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة
	(175000)		- مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة
45000			التعويضات التحميلية
	90000		عمولات مباشرة

	30000		+ عمولات إعادة تأمين وارد
			+ تكاليف الإنتاج
		10000	مصروفات الإنتاج
		17000	مصروفات المركز الآلي
		4000	رسوم إشراف مدفوعة ومستحقة
	35500	4500	رسوم دمغة مدفوعة ومستحقة
155500			جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
25500			مصروفات عمومية وإدارية
			المخصصات:
	5000		مخصص إهلاك الآلات كاتبة
	15000		مخصص إهلاك أثاث
	6000		مخصص أقساط تحت التحصيل والفائت
	8000		مخصص مكافأة ترك الخدمة
34000			إجمالي المصروفات
570000			فائض النشاط
450000			

مثال:

الأرصدة التالية التالية مستخرجة من سجلات إحدى شركات التأمين (فرع الحريق) في 2009/6/03 :

6000000 الأقساط 2000000 مخصص الأخطار السارية 2500000 مخصص تعويضات تحت التسوية 1000000 مخصص التقلبات العكسية 3000000 أقساط إعادة تأمين وارد 2000000 أقساط إعادة تأمين صادر 700000 عمولات إعادة تأمين صادر 5000000 صافي الدخل من الاستثمارات 300000 رسوم إصدار أو تعديل وثائق 130000 غرامات تأخير محصلة 160000 رسوم إشراف محصلة 40000 إيرادات سنوات سابقة 150000 رسوم دمغة محصلة 270000 رسوم الاطلاع أو استخراج الشهادات 300000 التعويضات المدفوعة 1500000 تعويضات إعادة تأمين وارد 1000000 تعويضات إعادة تأمين صادر وارد 1000000 تعويضات إعادة تأمين صادر 100000 أجور المنتجين والمزايا 2000000 عمولة المنتجين 500000 عمولات إعادة تأمين وارد 600000 مصروفات الإنتاج 400000 مصروفات عمومية وإدارية 90000 رسوم إشراف مدفوعة 120000 رسوم دمغة مدفوعة 20000 رسوم

الترخيص بإجراء السحب الدورى 2000000 سيارات 600000 أثاث ومهمات مكاتب.

وقد توافرت لديك عند إجراء الجرد السنوى البيانات التالية .

- 1- بلغت رسوم الإشراف المستحقة 10000 جنيه ورسوم الدفعة المستحقة 30000 جنيه .
- 2- هناك مصروفات إنتاج مدفوعة مقدماً مقدارها 100000 جنيه.
- 3- يحسب إهلاك الأثاث ومهمات المكاتب بمعدل 15٪ عن الفترة ، وإهلاك السيارات بمعدل 10٪.
- 4- يحسب مخصص أقساط تحت التحصيل وإلغاءات بمعدل 2٪ سنوياً من قيمة الأقساط تحت التحصيل التى تبلغ 500000 جنيه.
- 5- يحسب مخصص مكافآت ترك الخدمة بمعدل 10٪ سنوياً.
- 6- تم تقدير قيمة المخصصات الفنية آخر المدة على النحو التالى :

2930000 مخصص تعويضات تحت التسوية ، 750000 مخصص التقلبات العكسية ، ويتم حساب مخصص الأخطار السارية بمعدل 150٪ من مخصص أول الفترة .

والمطلوب: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحريق عن الفترة المالية المنتهية فى 2009/6/30 .

تمهيد للحل:

$$1- \text{عمولات مباشرة} = 1000000 \text{ أجور المنتجين والمزايا} \\ = 2000000 + \text{عمولة المنتجين} \\ 3000000$$

$$2- \text{رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة} = 90000 + 10000 = 100000$$

$$\text{رسوم الدمغة المدفوعة والمستحقة} = 120000 + 30000 = 15000$$

$$3- \text{مصروفات الإنتاج} = 600000 - 100000 = 500000$$

المصروفات:		
		3000000
		<u>1500000</u>
	4500000	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
	<u>1000000</u>	+ التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد
		إجمالي التعويضات
3500000		- التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر
		صافي التعويضات
	2930000	التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية
	<u>(2500000)</u>	مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة
430000		- مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة
		التعويضات التحميلية
	750000	التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية
	<u>(1000000)</u>	مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة
(250000)		- مخصص التقلبات العكسية في أول المدة
	3000000	عمولات مباشرة
	500000	+ عمولات إعادة التأمين الوارد
		+ تكاليف الإنتاج
		مصروفات الإنتاج
		500000
		20000
		100000
	770000	رسوم الترخيص بإجراء السحب الدوري
		رسوم إشراف مدفوعة ومستحقة
		رسوم نفقة مدفوعة ومستحقة
427000		جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
400000		مصروفات عمومية وإدارية
		المخصصات :
	90000	مخصص إهلاك أثاث ومهمات مكاتب
	200000	مخصص إهلاك سيارات
	10000	مخصص أقساط تحت التحصيل والفااء
400000	<u>100000</u>	مخصص مكافآت ترك الخدمة
<u>8750000</u>		إجمالي المصروفات
4000000		فائض النشاط

مثال

العمليات التالية تمت بإحدى شركات التأمين (فرع الحريق) خلال العام المنتهى في 2009/6/30 :

أولاً: بلغت جملة الأقساط المستحقة على حملة الوثائق 13000000 جنيه تم تحصيل 12000000 جنيه منها. وقد بلغ نصيب شركات إعادة التأمين في هذه الأقساط 20٪ من جملة الأقساط المستحقة .

ثانياً: بلغت جملة التعويضات المستحقة 9000000 جنيه تم سداد 7500000 جنيه منها. وقد بلغ نصيب شركات إعادة التأمين فيها 1800000 جنيه.

ثالثاً: بلغت جملة العمولات المستحقة للمنتجين والوكلاء 2000000 جنيه تم سداد 1900000 جنيه منها، وقد بلغ نصيب شركات إعادة التأمين فيها 400000 جنيه.

فإذا علمت أن :-

أ- كانت المخصصات الفنية أول المادة على النحو التالي :

مخصص أخطار سارية	3000000
مخصص التعويضات تحت التسوية	2000000
مخصص التقلبات العكسية.	1000000

ب- تم احتساب مخصص الإهلاك العقار بمبلغ 80000 جنيه، ومخصص مكافآت ترك الخدمة بمبلغ 670000 جنيه، وبلغت المصروفات العمومية 700000 جنيه، ومصروفات الإنتاج 350000 جنيه، وصافي الدخل من الاستثمارات 2200000 جنيه .

ج- تم تقدير المخصصات الفنية آخر المادة على النحو التالي :

مخصص الأخطار السارية 40 ٪ من صافي الأقساط

مخصص التعويضات تحت التسوية 30 % من صافي التعويضات
مخصص التقلبات العكسية 75 % من مخصص أول المدة
والمطلوب:

إجراء قيود اليومية للأقساط والتعويضات والعمولات تم إعداد قائمة
الايرادات والمصروفات عن السنة المالية المنتهية في 2009/6/03.
أولاً: قيود اليومية:

(1)

13000000 ح/ أقساط تحت التحصيل
13000000 ح/ إجمالي الأقساط
قيد استحقاق الأقساط المباشرة

—

12000000 ح/ النقدية
12000000 ح/ أقساط تحت التحصيل
قيد ما تم تحصيله من الأقساط

—

2600000 ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر
2600000 ح/ شركات إعادة التأمين
إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها في الأقساط من الفترة
($13000000 \times 20\%$)

(2)

9000000 ح/ التعويضات
9000000 ح/ التعويضات المستحقة
قيد التعويضات المستحقة عن الفترة

—

7500000	ح/ التعويضات المستحقة
7500000	ح/ النقدية
	قيد ما تم سداده من التعويضات
1800000	ح/ شركات إعادة التأمين
1800000	ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر
	إثبات نصيب شركات إعادة التأمين في التعويضات المستحقة

(3)

2000000	ح/ تكاليف الإنتاج
	أجور المنتجين والمزايا
2000000	ح/ المنتجين والوكلاء
	قيد العمولات المستحقة خلال الفترة

1900000	ح/ المنتجين والوكلاء
1900000	ح/ النقدية
	قيد ما تم سداده من العمولات

400000	ح/ شركات إعادة التأمين
400000	ح/ عمولات إعادة التأمين الصادر
	إثبات استحقاق إجمالي عمولات إعادة التأمين الصادر في نهاية الفترة

ثانياً: قائمة الإيرادات والمصروفات:

تمهيد للحل:

$$1- \text{مخصص الأخطار السارية} = (2600000 - 1300000) \times 40\%$$

$$= 4160000 \text{ جنيه}$$

$$2- \text{مخصص التعويضات تحت التسوية} = (1800000 - 900000) \times 30\%$$

$$= 2160000 \text{ جنيه}$$

$$3- \text{مخصص التقلبات العكسية} = 1000000 \times 75\%$$

$$= 750000 \text{ جنيه}$$

قائمة لإيرادات والمصروفات

الإيرادات:		
	13000000	الأقساط المباشرة
	—	+ أقساط إعادة تأمين وارد
	13000000	إجمالي الأقساط
	(2600000)	- أقساط إعادة تأمين صادر
10400000		صافي الأقساط
		التغيير في مخصص الأخطار السارية
	3000000	مخصص الأخطار السارية في أول المدة
	(4160000)	- مخص الأخطار السارية في آخر المدة
(1160000)		الأقساط المكتسبة
400000		عمولات إعادة التأمين الصادر
2200000		صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
11840000		إجمالي الإيرادات
المصروفات:		
	7500000	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
	—	+ تعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد
	7500000	إجمالي التعويضات
	(1800000)	- التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر
5700000		صافي التعويضات

		التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية
	2160000	مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة
	(2000000)	- مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة
160000		التعويضات التحميلية
		التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية
	750000	مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة
(250000)	(1000000)	- مخصص التقلبات العكسية في أول المدة
	2000000	عمولات مباشرة
	—	+ عمولات إعادة تأمين وارد
	350000	+ تكاليف الإنتاج
2350000		جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
700000		مصرفات عمومية وإدارية
		المخصصات :
	80000	مخصص إهلاك عقار
680000	600000	مخصص مكافآت ترك الخيمة
9340000		إجمالي المصروفات
2500000		فائض النشاط

مثال:

فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من سجلات إحدى شركات التأمين
(فرع الحياة) عن الفترة المالية المنتهية في 1998/6/30:

اسم الحساب ملاحظات		الأرصدة	
		دائنة	مدينة
150000 سهم بقيمة إسمية 100 جنيه للسهم	رأس المال المدفوع	15000000	
	احتياطي قانوني	2000000	
	احتياطي شراء سندات حكومية	1000000	
	احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة	1000000	
	احتياطي عام	3000000	
الاحتياطي الحسابي آخر المدة 7000000 جنيه	الاحتياطي الحسابي	6000000	
مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة 3000000 جنيه	مخصص المطالبات تحت التسديد	2000000	
تستهلك بمعدل 10/ سنوياً	سيارات		1000000
يستهلك بمعدل 20/ سنوياً	أثاث ومهمات مكتبية		500000
	نقدية بالخزائن		700000
	نقدية بالبنوك		4000000
	قروض بضمان وثائق تأمين حياة		9000000
	قروض بضمان رهون عقارية		4000000
	قروض بضمانات أخرى		2000000
	أراضي فضاء		3000000
تستهلك بمعدل 5٪ سنوياً (الأراضي قيمتها 1500000 جنيه)	عقارات مبنية		2500000
	مباني وإنشآت تحت التنفيذ		1500000
	صكوك وسندات حكومية		1000000
	أوراق مالية محلية أخرى		70000
	حصص في شركات جديدة		1300000
هناك أقساط تحت التحصيل قيمتها 1000000 جنيه	أقساط مباشرة	9000000	
	أقساط إعادة تأمين وارد	2000000	

هناك إيرادات استثمار وفوائد مستحقة قيمتها 1000000 جنيه	صافي الدخل من الاستثمارات	5000000	
	رسوم إصدار أو تعديل وثائق	50000	
	أقساط إعادة تأمين صادر		3000000
	رسوم إشراف محصلة	250000	
	رسوم دمغة محصلة	300000	
	غرامات تأخير	100000	
	إيرادات سنوات سابقة	150000	
	رسوم الاطلاع أو استخراج الشهادات	150000	
	إجمالي التعويضات المدفوعة		7000000
	أجور المنتجين والمزايا		2000000
	عمولات المنتجين		3500000
	تعويضات بإعادة تأمين صادر	2000000	
	عمولات إعادة تأمين وارد		1500000
	عمولات إعادة تأمين صادر	2800000	
هناك مصروفات إنتاج مستحقة قيميتها 500000 جنيه	مصروفات الإنتاج		2000000
هناك مصروفات عمومية مستحقة مقدارها 200000 جنيه	مصروفات عمومية وإدارية		1150000
هناك رسوم إشراف مستحقة تبلغ 20000 جنيه	رسوم إشراف مدفوعة		230000
هناك رسوم دمغة مستحقة 30000 جنيه	رسوم دمغة مدفوعة		270000
	صافي الدخل من الاستثمارات	50000	
	غير المخصصة		
	مصروفات دعاية وإعلان للشركة ككل		70000
	وكلاء ومنتجون	75000	50000
	دائنون وحسابات جارية دائنة	25000	
	مستأجرو عقارات		30000
	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	20000	
	دائنون عقارات مشتراه	30000	
		<u>52000000</u>	<u>52000000</u>

والمطلوب:

1- إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة من السنة المالية المنتهية في 30/6/2009 :

2- إعداد قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 30/6/2009.

3- إعداد الميزانية العمومية للفرع في 30/6/2009.

تمهيد للحل:

1- مخصص إهلاك السيارات $= 1000000 \times 10\%$

$= 100000$ جنيه

2- مخصص إهلاك الأثاث ومهمات المكاتب

$= 500000 \times 20\%$

$= 100000$ جنيه

3- مخصص إهلاك العقارات المبنية $= (2500000 - 1500000) \times 5\%$

$= 50000$ جنيه

4- صافي الدخل من الاستثمارات $= 5000000 + 1000000$

$= 6000000$ جنيه

5- مصروفات الإنتاج $= 2000000 + 500000$

$= 2500000$ جنيه

6- المصروفات العمومية والإدارية $= 1150000 + 200000$

$= 1350000$ جنيه

7- رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة $= 230000 + 20000$

$= 250000$ جنيه

8- رسوم الدمغة المدفوعة والمستحقة $= 270000 + 30000$

$= 300000$ جنيه

9- عمولات مباشرة $=$

2000000

أجور ومزايا

3500000

+ عمولات المنتجين

5500000 جنيه

قائمة الإيرادات والمصروفات عن الفترة المنتهية في 2009/6/30

الإيرادات:		
	10000000	الأقساط المباشرة
	2000000	+ أقساط إعادة تأمين وارد
	12000000	إجمالي الأقساط
	(3000000)	- أقساط إعادة تأمين صادر
9000000		صافي الأقساط
		التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي
	6000000	الاحتياطي الحسابي في أول المدة
	(7000000)	- الاحتياطي الحسابي في آخر المدة
(100000)		الأقساط المكتسبة
2800000		عمولات إعادة التأمين الصادر
6000000		صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
		إيرادات أخرى مباشرة
	50000	رسوم إصدار وتعديل وثائق
	250000	رسوم إشراف محصلة
	300000	رسوم بصفة محصلة
	100000	غرامات تأخير
	150000	إيرادات سنوات سابقة
1000000	150000	رسوم الإطلاع واستخراج الشهادات
<u>17800000</u>		إجمالي الإيرادات
المصروفات:		
	7000000	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
	—	+ التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد
	7000000	إجمالي التعويضات

- التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر			(2000000)
صافي التعويضات			5000000
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد			
مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة	3000000		
- مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة	(2000000)		
التعويضات التحميلية			1000000
عمولات مباشرة	5500000		
+ عمولات إعادة تأمين وارد	1500000		
+ تكاليف الإنتاج			
مصروفات الإنتاج		2500000	
رسوم إشراف مدفوعة ومستحقة		250000	
رسوم دفعة مدفوعة ومستحقة	3050000	300000	
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج			10050000
مصروفات عمومية وإدارية			1350000
المخصصات			
مخصص إهلاك سيارات	100000		
مخصص إهلاك الأثاث والمهمات	100000		
مخصص إهلاك العقارات	50000		
إجمالي المصروفات			17650000
فائض النشاط			150000

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/6/30

فائض نشاط تأمينات الحياة	150000	
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة	50000	
إجمالي		200000
- مصروفات دعاية وإعلان للشركة ككل		70000
صافي أرباح العام		130000

الميزانية في 30/6/2009

الأصول:		
		النقدية بالصندوق ولدى البنوك
	700000	نقدية بالصندوق
4700000	<u>4000000</u>	حسابات جارية بالبنوك
		الاستثمارات
		أوراق مالية
		1000000 صكوك وسندات حكومية
		700000 أوراق مالية محلية أخرى
	3000000	<u>1300000</u> حصص في شركات جديدة
		قروض
		9000000 قروض بضمان وثائق تأمين حياة
		4000000 قروض بضمان رهون عقارية
	15000000	<u>2000000</u> قروض بضمانات أخرى
		استثمارات عقارية (بالصافي بعد خصم الإهلاك)
		3000000 أراضي فضاء
		2450000 عقارات مبنية
	6950000	<u>1500000</u> مباني وإنشاءات تحت التنفيذ
24950000		إجمالي الاستثمارات
		مدينو عمليات التأمين
1000000		أقساط تحت التحصيل
		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
	50000	وكلاء ومنتجون
	30000	مستأجرو عقارات
1080000	<u>1000000</u>	إيرادات استثمارات وفوائد مستحقة
		أصول ثابتة (بالصافي بعد خصم الإهلاك)
	900000	سيارات
1300000	<u>400000</u>	أثاث ومهمات مكتبية
<u>33030000</u>		إجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق المساهمين:		
		حقوق حملة الوثائق
		الاحتياطي الحسابي
		مخصص المطالبات تحت التسديد
		إجمالي حقوق حملة الوثائق
		دائون وأرصدة دائنة أخرى
		وكلاء ومنتجون
		دائون وحسابات جارية دائنة
		مصروفات إنتاج مستحقة
		دائون عقارات مشتراة
		مصروفات عمومية وإدارية مستحقة
		رسوم إشراف مستحقة
		رسوم دمغة مستحقة
		مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
		إجمالي الإلتزامات
		حقوق المساهمين
		رأس المال المدفوع
		الاحتياطيات
		احتياطي قانوني
		احتياطي شراء سندات حكومية
		احتياطي ارتفاع أسعار أصول
		احتياطي عام
		أرباح العام قبل التوزيع
		إجمالي حقوق المساهمين
		إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين
	7000000	
	<u>3000000</u>	
10000000		
	75000	
	25000	
	500000	
	30000	
	200000	
	20000	
	30000	
	<u>900000</u>	<u>20000</u>
10900000		
	15000000	
		2000000
		1000000
		1000000
	7000000	<u>3000000</u>
	<u>130000</u>	
<u>22130000</u>		
<u><u>33030000</u></u>		

الهوامش

- (1) د. سلامة عبدالله ، « إدارة وتنظيم منآت التأمين » الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية 1967 ، ص 47.
- (2) المادة 747 من القانون المدني.
- (3) د. على الجوهري ، « محاسبة المنشآت المتخصصة » ، بدون ناشر 1992 ، ص 15.
- (4) د. جلال الشافعي «محاسبة المنشآت المتخصصة - تأمين وفنادق» ، مكتبة المدينة ، 1989 ، ص 8.
- (5) د. على الجوهري، مرجع سابق، ص 25.
- (6) المادة 23 من القانون رقم 19 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995.
- (7) المادة 24 من القانون رقم 19 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995.
- (8) المادة رقم 55 من القانون رقم 19 لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995.
- (9) عمليات إعادة التأمين الاتفاقية ، هي تلك التي تتم بين شركة التأمين، وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة فيما بينها، أما العمليات الاختيارية لإعادة التأمين، فهي تلك التي تترك فيها الحرية لشركة التأمين في اختيار الشركات التي تعيد التأمين لديها وهو ما سنتعرض له لاحقاً .
- (10) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :
د. سلامة عبدالله، إدارة وتنظيم منشآت التأمين، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، 1967
- (11) وزارة الاقتصاد، قرار رقم 157 لسنة 1999 بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، جريدة الوقائع المصرية ، العدد 115 (تابع) الصادر في يوم السبت 29 مايو 1999 ، ص ص 66-70.
- (12) د. محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية - الشركات المساهمة مع تطبيقات على الحاسب الآلي، المؤلف، 1995، ص 350.
- (13) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنشطة يمكن الرجوع إلى:
- Clair D. Galloway & Joseph M. Galloway, " Handbook Of Accounting For Insurane Companies", McGraw-Hill Book Company, New York, 1986, PP.94-98
- (14) يتم استهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة على مدى الفترة الزمنية المقدر الانتفاع بها بحد أقصى خمس سنوات.

- (15) يذكر إيضاح عن الأتون والسندات والأوراق الحكومية الأخرى المرهونة للغير مقابل الالتزامات في حالة وجودها.
- (16) يذكر إيضاح عن نوعية وحجم المناقطة التي تمت خلال الفترة المالية من الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ أو العكس.
- (17) يذكر إيضاح عن قدر الفائض في المخصص الذي تم رده إلى الإيرادات والبند الذي تم الرد إليه.
- (18) يذكر إيضاح عن النسبة المسددة من القيمة الاسمية للمساهمة (في حالة عدم السداد بالكامل) كما يتم الإفصاح عن عملة السداد وكذلك عن قيمة الارتباطات المتعلقة بالمساهمات التي لم يطلب سدادها حتى تاريخ الميزانية.
- (19) يتم الإفصاح عن قيمة وثائق صناديق الاستثمار التي يتعين على شركة التأمين أو إعادة التأمين الاحتفاظ بها لحين انتهاء أجل الصنوق باعتبارها الشركة المنشئة له وفقاً لأحكام القانون.
- (20) تتضمن العقارات مبلغ 0000 جنيه قيمة العقارات التي تشغلها الشركة لممارسة نشاطها.
- (21) يذكر إيضاح عن قدر الفائض في المخصص الذي تم رده إلى الإيرادات والبند الذي تم الرد إليه.

الجزء الثالث

محاسبة الاستثمار
والتمويل فى
صناديق الاستثمار

Accounting For Mutual Funds

فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الدولة من أجل إحداث تنمية اقتصادية حقيقية فى مختلف القطاعات ، وتطبيق برامج الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، استحدث قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 «صناديق الاستثمار» كأحد الآليات التى تجد طريقها لسوق رأس المال المصرى لأول مرة .

وصناديق الاستثمار هى جهات تتلقى الأموال من المستثمرين عن طريق إصدار وثائق استثمار بهدف توظيف هذه الأموال فى محافظ الأوراق المالية ، ويكون لكل مستثمر نسبة فى كل استثمار من أوجه استثمارات المحافظ تعادل نسبة عدد الوثائق التى يمتلكها المستثمر إلى إجمالى عدد الوثائق المصدرة . وعادة ما يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة فى إدارة هذا النوع من النشاط يطلق عليها «مدير الاستثمار».

ومنذ التصريح ببدء نشاط تلك الصناديق فى مصر وحتى لحظة صدور الجزء الثالث من هذا الكتاب ارتفع عدد الصناديق إلى ما يربو على أربعين صندوقاً تتجاوز حجم معاملاتها فى السوق سبعة مليارات من الجنيهات، وهى دلائل تشير إلى ضخامة الاستثمارات فى هذا النوع من الأنشطة ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك المخاطر التى تتضمنها تلك الصناديق باعتبارها أحد أشكال الاستثمار الجماعى للأموال لأدركنا الأهمية المتناهية لمسائل المحاسبة والإفصاح عن أنشطتها بالشكل الذى يضمن توفير المعلومات الكافية والملائمة لقطاع عريض من مستخدمي التقارير المحاسبية يأتى فى مقدمتهم «حملة الوثائق» . ومن هذه

النقطة يخرج هذا المؤلف إلى حيز الوجود ليتناول أبرز القضايا والمشكلات المتعلقة بالمحاسبة والإفصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار بمصر في ظل توافر المعطيات التالية :

- صدور القانون رقم (10) لسنة 2009 لتنظيم الرقابة علي الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وبمقتضاه تم دمج الهيئة العامة لسوق المال وأجهزة أخرى في هيئة واحدة هي "الهيئة العامة للرقابة المالية"
- تعدد المشاكل المحاسبية والمالية الناتجة عن الطبيعة الخاصة لنشاط هذه الصناديق.
- الأهمية الخاصة لقضايا العرض والإفصاح لكافة الأطراف ذوى الصلة لصناديق الاستثمار، والتي تفرضها طبيعة سوق الأوراق المالية على إدارات تلك الصناديق.
- الأهمية التي يوليها المجتمع في عمومته لتنشيط سوق رأس المال في مصر، ودور الوظيفة المحاسبية في تحقيق هذا الهدف.
- لازال شبح تجربة شركات توظيف الأموال بمصر يخيم على أذهان بعض المستثمرين في الصناديق خشية عدم وفاء إدارة الاستثمار بمسئولياتها تجاه أموالهم التي يستثمرونها نيابة عنهم ، مما يزيد من عبء المسئولية الملقاة على عاتق الوظيفة المحاسبية لبث الطمأنينة في قلوب هؤلاء المستثمرين.
- إن «مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار» هو بمثابة بحث تطبيقي شامل للقضايا والمشكلات الناتجة عن مزاوله صناديق الاستثمار لأنشطتها في مصر، وكيفية المحاسبة والإفصاح عنها، وقد تم إعداده خصيصاً لخدمة المهتمين بذلك من المحاسبين والمراجعين والطلاب والباحثين ، حيث تم التعرض لتفاصيل هذا الموضوع الحيوى من خلال بابين هما :

- **الباب الأول،** ويتناول طبيعة نشاط صناديق الاستثمار في مصر من حيث ماهيتها، أشكالها، أنواعها، خصائصها، والمخاطر المرتبطة بها.
- **الباب الثاني،** ويتناول المحاسبة والإفصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار، وذلك من خلال ثلاثة فصول متتابعة هي على الترتيب :
 - النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار، من حيث خصائصه، ركائزه من مجموعة مستندية وأخرى دفترية ، والدليل المحاسبي الخاص به.
 - إجراءات المحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار، وتشمل إجراءات المحاسبة عن عمليات إصدار الوثائق، وكذا احتساب قيمتها الاستردادية والقيمة التي يعاد طرحها بها، عمليات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية ، ومصرفات الصندوق. .
- * **التقارير المحاسبية لصناديق الاستثمار بشكلها:** التقارير المحاسبية السنوية ، والتقارير المرحلية ربع السنوية .

الباب الأول

PART ONE

طبيعة
نشاط
صناديق
الاستثمار

مقدمة:

تعد صناديق الاستثمار بمثابة كيانات مالية تقوم على تجميع مدخرات الراغبين في الاستثمار في وعاء واحد توجهه نحو شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة⁽²⁷⁾، ومن هنا ينظر إليها باعتبارها أسلوب للاستثمار الجماعي للأموال يركز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في تشكيلة منتقاة ومتنوعة من الأوراق المالية بمعرفة إدارة متخصصة وبالشكل الذي يحقق عائداً مناسباً لكافة الأطراف ذوى الصلة . ويحصل كل مستثمر في مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها « وثيقة استثمار » ، كما يتم توزيع عوائد الاستثمار على حملة الوثائق كل بنسبة ما يملكه.

وتتسم صناديق الاستثمار عموماً بخصائص تميزها عما عداها من أساليب الاستثمار الأخرى وهي⁽²⁶⁾:

• **السيولة:** فإنه مع بعض الاستثناءات ، يمكن استرداد قيمة وثيقة الاستثمار بسهولة بالغة وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد، وفي حالة وجود أى قيود على عمليات الاسترداد فإنه عادة ما يتم الإفصاح عنها ضمن نشرة الإكتتاب الخاصة بالصندوق.

• **المرونة:** إذ أنه في معظم الأحيان يكون صندوق الاستثمار مجرد جزء من عائلة تضم مجموعة من الصناديق مختلفة الأغراض، والتي تدار بمعرفة إدارة واحدة ، ومن ثم يمكن للمستثمر في أى صندوق أن ينتقل بأمواله من صندوق لآخر داخل مجموعة العائلة بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة على الإطلاق.

• **سهولة الاستثمار:** إذ تضع معظم الصناديق حدوداً دنياً للاستثمار فيها لا تتجاوز مبالغ بسيطة تكون في متناول المستثمر ذو الإمكانيات المادية المحدودة .

• **التنوع:** حيث تقوم استراتيجيات الاستثمار داخل صناديق الاستثمار

عموماً على مبدأ تنويع الاستثمارات بين الأسهم ، والسندات (محلية وأجنبية) ، وودائع البنوك ، وأذون الخزانة وغيرها، وهو ما يتيح الفرصة لصغار المستثمرين لتنويع استثماراتهم من خلال الصندوق.

* **الإدارة المتخصصة** إذ يدير الصندوق عادة إدارة استثمار متخصصة تتخذ قراراتها بناء على دراسات وافية وتحليلات مستحدثة للمعلومات المالية المتاحة عن السوق والنشاط الاقتصادي عموماً.

* **التنظيم والإفصاح**: حيث تتولى جهات حكومية أو شبه حكومية - كالبورصة على سبيل المثال - مهام الإشراف والرقابة على صناديق الاستثمار، والتأكد من وفائها بمسؤولياتها تجاه الإفصاح الكافي لكافة الأطراف المهتمة .

وقد ترتب على تلك المزايا أن انتشرت صناديق الاستثمار - وبالأخص خلال العقدين الأخيرين - في معظم أنحاء العالم بشكل أصبحت معه قوة اقتصادية لا يستهان بها في عالم الاستثمار والتمويل. والدليل على ذلك ما أظهرته الإحصائيات من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لما يوازي سبعة آلاف صندوق استثمار يتجاوز صافي أصولها 3.5 تريليون دولار حتى نهاية عام 1997⁽²⁵⁾، ويتم إدارة استثماراتها باستخدام أساليب مستحدثة ومعقدة بالإضافة إلى دخول الأدوات المالية المشتقة Derivatives ضمن محافظها المالية⁽²⁴⁾.

وبالرغم من هذا، لم تعرف مصر نشاط صناديق الاستثمار إلا بعد ظهور قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، والذي بمقتضاه تم إدخال أدوات جديدة لتنشيط سوق المال المصري - من بينها صناديق الاستثمار - كأحد الركائز الهامة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ماهية صناديق الاستثمار:

كما أُلحنا، تعد صناديق الاستثمار بمثابة «وعاء عالي لتجميع مدخرات الأفراد، واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ

الأوراق المالية»⁽²³⁻⁾، وتعرف هذه الصناديق في الولايات المتحدة الأمريكية باسم «Mutual Funds»، وفي إنجلترا باسم «Unit Trusts»⁽²²⁻⁾، وينظر إليها بصفة عامة باعتبارها أحد أساليب إدارة الأموال وفقاً لرغبات المستثمرين ودرجة تقبلهم للمخاطر بما يعود بالفائدة على الجهة المؤسسة، وعلى المدخرين، وعلى الاقتصاد القومي في مجموعه .

ويمكن القول أن هذه الصناديق تقدم خدماتها لنوعين من المستثمرين، أولاهما هؤلاء الذين يملكون المال غير أنهم لا يتوافر لديهم الخبرة الكافية لاستثماره في محافظ أوراق مالية، ومن ثم فهم يتجهون لشراء صكوك استثمار بأحد صناديق الاستثمار، وثانيهما أولئك الذين لا يتوافر لديهم المال الكافي لتكوين محفظة استثمارات متنوعة لضمان تقليل المخاطر، ومن ثم يجدون ضالتهم المنشودة في صناديق الاستثمار.

ينحصر الهدف الرئيسي لصناديق الاستثمار بأشكالها المختلفة في استثمار ما يتجمع لديها من مدخرات في محافظ الأوراق المالية نيابة عن أصحاب تلك المدخرات. وقد حظر القانون عليها الاستثمار في المجالات التالية تحديداً :

- * التعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى، أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقررها المجلس، وعلى أن يقدم الصندوق دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التي يرغب الصندوق الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقعة .
- * مزاولة أية أعمال مصرفية، وعلى وجه خاص إقراض الغير أو ضمانه أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة .

وبذلك تنحصر وظيفة صناديق الاستثمار في:

- تجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين، بما يعنى اعتبار هذه الصناديق أحد أوعية الادخار، التي تختلف في طبيعتها عن أوعية الادخار

الأخرى من حيث أن الصندوق يصدر في مقابلها أوراقاً مالية يطلق عليها «وثائق استثمار» يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق⁽²¹⁾.

- توجيه ما تجمع لدى الصندوق من مدخرات نحو الاستثمار في محافظ الأوراق المالية بما يحقق عوائد مناسبة لحملة الوثائق وفي نفس الوقت الإسهام في تنشيط سوق رأس المال وحفز الاستثمار فيه لخدمة الأغراض القومية .

وبمقتضى الأهمية التي تتدرج تحتها كلتا الوظيفتين السابقتين، يرى الكاتب إعطاء فكرة موجزة عن طبيعة وخصائص «وثائق الاستثمار» المرتبطة بالوظيفة الأولى، و«محافظ الأوراق المالية» بصفتها ترتبط بالوظيفة الثانية .

وثائق الاستثمار،

وثيقة الاستثمار عبارة عن صك أو ورقة مالية تصدر بقيمة إسمية واحدة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه . وقد تصدر الوثيقة «لحاملها» وفقاً لشروط وأوضاع يحددها مجلس إدارة هيئة سوق المال لكل وثيقة لحاملها على حدة .

يشترط لصحة الوثيقة أن يوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس إدارة الصندوق يعينهما المجلس والمدير المسئول. ويرفق بالوثيقة مجموعة كوبونات ذات أرقام متسلسلة تشتمل على رقم الوثيقة .

لاتصدر الوثيقة إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً وفقاً لسعر الإصدار ، ولا يجوز إصدارها مقابل حصص عينية أو معنوية أيأ كان نوعها.

تحويل وثيقة الاستثمار لصاحبها (أو لحاملها) عدداً من الحقوق منها⁽²⁰⁾ :

- 1- حق المشاركة في نتائج استثمارات الصندوق.
- 2- حق المشاركة في اختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق (من غير المساهمين فيه ، والمتعاملين معه أو غير المرتبطين به بعلاقة أو مصلحة).

3- حق استرداد قيمتها قبل انقضاء مدتها، إذا نصت نشرة الاكتتاب فيها على هذا الحق.

4- حق التعامل عليها في البورصة إذا كانت مقيدة بها.

5- حق الاقتراض بضمانها من جهات الإقراض بوصفها ورقة مالية .

يتفاوت الحد الأقصى للوثائق التي يصدرها كل صندوق ويطرحها للاكتتاب العام أو المعلق بحسب ما إذا كان هذا الصندوق من صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين، أو من الصناديق المنشأة في شكل شركة مساهمة ، بحيث يجب ألا تتجاوز قيمة هذه الوثائق في صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين عن عشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمباشرة ذلك النشاط، وعشرة أمثال رأس المال المدفوع بالنسبة لصناديق استثمار شركات المساهمة .

محافظة الأوراق المالية:

تتعدد الأصول المكونة لمحافظة الأوراق المالية بصناديق الاستثمار، وتختلف في أجالها بغرض تحقيق هدف مزدوج هو تحقيق عائد مناسب لعملية الاستثمار بجانب تكوين خط دفاعي وقائي لاحتياجات السيولة النقدية لمواجهة السحب الناتج عن عمليات استرداد الوثائق.

ويمكن تصنيف تلك الاستثمارات إلى المجموعات التالية :

- أوراق مالية حكومية .
- أوراق مالية مضمونة من الحكومة .
- أوراق مالية غير حكومية .

وفيما يلي استعراض موجز لطبيعة كل منها :

أ- الأوراق المالية الحكومية:

وهي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها، ومن أبرز أشكالها :
أذون الخزانة، والسندات الحكومية .

1- أذون الخزانة :

هى صكوك تصدرها - فى مصر - وزارة المالية فى شكل أذون قصيرة الأجل (يتراوح أجلها بين 15 ، 90 يوم) تصرف لحاملها عند حلول أجل استحقاقها، وذلك بغرض تغطية الإنفاق الحكومى الذى تعجز عن تمويله الموارد السيادية والإيرادات العامة .

وتعد أذون الخزانة من بين الاستثمارات ضئيلة المخاطر - إن لم تكن عديمة المخاطر - حيث تكون مضمونة تماماً من الدولة بجانب إمكان إعادة خصمها لدى البنك المركزى عند الضرورة ، وذلك دون قيد أو شرط، ويعد ذلك مبرراً منطقياً لانخفاض معدل العائد منها بصورة ملحوظة⁽¹⁹⁾ .

2- السندات الحكومية :

وهى السندات التى تصدرها الدولة ، وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض الأغراض الخاصة كالمشروعات الإنتاجية أو الإنمائية (مثل سندات التنمية) أو لتمويل الإنفاق العسكرى فى أوقات الحروب والتعبئة العامة (مثل سندات الجهاد).

يتراوح أجل هذه السندات بين خمس إلى عشر سنوات، إلا أنه عادة ما يتم استهلاكها تدريجياً بحيث يتم سداد عدد منها فى كل عام بطريق الاقتراع⁽¹⁸⁾ .

وتعد هذه الصكوك من بين الاستثمارات المضمونة التى ينخفض حجم مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى، بالإضافة إلى إمكان بيعها فى البورصة أو للبنك المركزى، كما أن عائدها أعلى من مثيله فى أذون الخزانة⁽¹⁷⁾ .

ب- الأوراق المالية المضمونة من الحكومة :

وهى أوراق مالية تصدرها وحدات قطاع الأعمال العام المصرية ، ويتم ضمانها من قبل الدولة من حيث سداد قيمتها وفوائدها فى حالة السندات، أو من حيث ضمان حد أدنى من الأرباح فى حالة الأسهم.

وبديهي أن تلك النوعية من الأوراق المالية تكون منخفضة المخاطر نسبياً بالمقارنة بالأوراق المالية غير المضمونة من الحكومة⁽¹⁶⁾.

ج- الأوراق المالية غير الحكومية:

وتشمل الأسهم والسندات وصكوك التمويل ذات العائد المتغير والأوراق المالية المشتقة الصادرة عن كافة منشآت الأعمال غير الحكومية . وبطبيعة الحال تزداد المخاطر المحيطة بهذه الأوراق، وإن كان ذلك يعنى فى أغلب الأحوال زيادة معدلات العائد من ورائها.

1- الأسهم Shares or Stocks:

السهم، عبارة عن صك يمثل حصة فى رأس مال شركة مساهمة ، ويكون السهم نقدياً إذا ما دفع مقابله نقداً فى رأس مال الشركة ، وعينياً إذا تم تقديم أصول عينية فى مقابله. كما قد يكون السهم إسمياً أى يحمل أسم صاحبه وتنتقل ملكيته بالقيد فى سجل المساهمين بالشركة مصدرة الأسهم، أو لحامله ، أى لا يذكر فيه اسم صاحبه وإنما يذكر أنه لحامله. من ناحية أخرى قد يكون السهم عادياً أو ممتازاً. والسهم العادى يتمتع حامله بمجموعة من الحقوق كفلها له القانون مثل :

- الحصول على حصة فى الأرباح المقدرة توزيعها فى نهاية السنة المالية ، وعلى حصة فى موجودات الشركة عند تصفيتها.
- الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة .
- حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية مع حق التصويت على القرارات المطروحة فيها.

أما السهم الممتاز، فيعطى لحامله أفضلية فى الحصول على بعض الامتيازات مثل حق التصويت بأكثر من صوت فى الجمعية العمومية ، وأولوية الحصول على حصة فى موجودات الشركة عند التصفية .

ويحظى الاستثمار فى الأسهم بمعدلات عائد مرتفعة فى نظير مخاطره العالية ، إذ لا يمكن استرداد الأموال المستثمرة فيها إلا عند تصفية الشركة أو بالبيع فى سوق الأوراق المالية⁽¹⁵⁾.

2- السندات Bonds:

السند، صك قابل للتداول يمثل حصة في قرض طويل الأجل، ويعطى لصاحبه الحق في الحصول على فائدة ثابتة متفق عليها بالإضافة إلى القيمة الإسمية للسند عند إنتهاء مدة القرض.

عموماً ، يتوقف العائد من الاستثمار في السندات على سلامة المركز المالى للشركة مصدرة القرض، وهو عائد يزيد بصفة عامة عن مثيله في الأوراق المالية الحكومية ، وإن كان يقل عن مثيله في الأسهم.

ويتشابه السند مع السهم من حيث كونه صك قابل للتداول بقيمة إسمية متساوية ، إلا أنه يختلف عنه من زوايا مختلفة يمكن توضيحها فيمايلي⁽¹⁴⁾:

- من حيث درجة استقرار العائد، يحصل حملة السندات على قدر محدد عن الفوائد في تواريخ ثابتة بصرف النظر من نتيجة أعمال المنشأة التي أصدرتها. أما حملة الأسهم فيحصلون على نصيب في توزيعات الأرباح طبقاً لقرار مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح من عدمه، وفي حالة تحقيق خسائر عادة لا يحصلون على شيء بالمرّة .

- من حيث مخاطر انخفاض القيمة السوقية ، عادة ما تكون التقلبات في القيمة السوقية للأسهم أكبر بكثير من التقلبات في القيمة السوقية للسندات. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تقلب العائد الدورى الناتج عن الأسهم بدرجة أكبر من السندات.

- من حيث مخاطر الإفلاس، يعد السند صك مديونية يضمن لحامله أولوية في الحصول على قيمته عند تصفية المنشأة بعكس الحال بالنسبة للسهم الذى يعد صك ملكية ، وهذا معناه تأجيل حصول حامله على مستحقاته عند التصفية إلى حين سداد كافة مستحققات الغير.

3- صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

استحدث المشرع المصرى فى القانون رقم 146 لسنة 1988 نوعاً من

الصكوك يجوز لشركات المساهمة (غير العاملة في مجال تلقى الأموال) إصدارها يطلق عليها «صكوك التمويل ذات العائد المتغير». وتعد تلك الصكوك في جوهرها نوعاً من أنواع السندات التي تدر عائداً متغيراً وليس ثابتاً، إلا أنه يجب ألا يتجاوز هذا العائد في كل الأحوال ما يحدده البنك المركزي المصري بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال⁽¹³⁾. وعلى ذلك يمكن القول أن حامل هذا الصك يتشابه مركزه مع مركز حامل السند من كل الوجوه باستثناء أن الأخير يحصل على فائدة ثابتة دورية ، في حين أن الأول يحصل على عائد متغير.

4- الأوراق المالية المشتقة Derivatives :

هي أوراق مالية تشتق قيمتها من قيمة أوراق مالية مرتبطة بها كما هو الحال في عقود الخيار Options ، وعقود المقايضة Swaps. ، وعقود الصرف الآجل Forward Currency Contracts ، وقد استحدثت هذه الأدوات حديثاً، وتم استخدامها على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان إما بهدف التحوط ضد مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية أو بهدف المضاربة عليها في أسواق المشتقات وتحقيق عوائد عالية من ورائها.

ولازالت هذه الأوراق - حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب - لم يسمح لها بعد بالتداول ضمن سوق رأس المال في مصر.

يود الكاتب أن يلفت نظر القارئ الكريم إلى أنه بالرغم من أن تشكيلة محفظة الأوراق المالية لصندوق الاستثمار قد تقتصر فقط على الأسهم العادية ، أو السندات، أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (كأذون الخزانة) كل على حدة ، فإن الرأي السائد في أغلب الأحيان هو أن تكون التشكيلة متوازنة فيما بين الأنواع المختلفة للأوراق المالية السابقة⁽¹²⁾. وقد شجعت المادة 143 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال قيام مثل هذا التوازن، حيث نصت على أن يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية مقيداً بالحدود التالية :

- * ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 10٪ من أموال الصندوق، وبما لا يجاوز 15٪ من أوراق تلك الشركة .

* ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن 10٪ من أمواله، وبما لا يجاوز 5٪ من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

ويتم التعامل على الأوراق المالية عموماً من خلال سوقين هما : السوق الأولية، والسوق الثانوية⁽¹¹⁾.

السوق الأولية Primary Market :

وهي تلك السوق التي يتم فيها بيع الأسهم والسندات لأول مرة من قبل الشركة المصدرة لها، بمعنى أن بائع الورقة المالية هو مصدرها نفسه ، ومن هنا يطلق على هذا السوق : «سوق الإصدار». على سبيل المثال إذا تم الإعلان عن تأسيس شركة مساهمة جديدة وطرح أسهمها للاكتتاب العام، في هذه الحالة يتم شراء تلك الأسهم من «سوق الإصدار» أو «السوق الأولية» . فإذا ما رغب المكتب في هذه الأوراق في التخلص منها فإن عليه الاتجاه نحو سوق آخر يطلق عليه «سوق التداول» أو «السوق الثانوية»

السوق الثانوية Secondary Market :

هي تلك السوق التي فيها التعامل على الأسهم والسندات التي سبق إصدارها وتم تداولها بين المستثمرين، على سبيل المثال إذا رغب مستثمر في شراء 100 سهم من أسهم شركة الحديد والصلب المصرية ، فإن قيمة هذه الأسهم لاتذهب إلى الشركة ، وإنما إلى الشخص البائع ، وذلك من خلال بورصة الأوراق المالية ، وهو ما يعنى أن الشركة لا دخل لها بعملية التداول تلك ويظل رأسمالها ثابتاً دونما تغيير، ويقتصر الأثر فقط على تغيير أسماء حملة الأسهم.

أشكال صناديق الاستثمار في مصر:

تعد صناديق الاستثمار بمثابة مؤسسات مالية تتصوى تحت الإطار التنظيمي لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وهو يخضع في تكوينه وتأسيسه ونشاطه لقرارات هيئة سوق المال وكما سبق ذكره،

تعدد أشكال صناديق الاستثمار - وفقاً لما أقره القانون رقم 95 لسنة 1992 -
لتأخذ أحد شكلين هما :

- * صناديق الاستثمار المنشأة في شكل شركات مساهمة برأسمال نقدي للعمل في مجال الأوراق المالية، وتعرف بصناديق الاستثمار المغلقة .
- * صناديق الاستثمار المنشأة من خلال البنوك وشركات التأمين، وتأخذ شكل صناديق استثمار مفتوحة .

ويمكن التفرقة بين هذين الشكلين باستخدام المعايير التالية⁽¹⁰⁾ :

الشكل القانوني للصندوق:

من حيث الشكل القانوني للصندوق، بالنسبة للصناديق التي تنشؤها البنوك وشركات التأمين: فإنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة ، وإنما هي أحد الأنشطة الجديدة التي يباشرها البنك أو شركة التأمين بحسب الأحوال، وإن كان هذا لم يمنع المشرع في اللائحة التنفيذية أن يقرر بأنه : «على البنك أو شركة التأمين أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى، وعليه إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق»⁽⁹⁾. هذا فضلاً عن أنه يجب أن «يتولى مراجعة حسابات هذه الصناديق مراقبان للحسابات يختاران من بين المقيدين في سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين الهيئة العامة لسوق المال، والجهاز المركزي للمحاسبات»⁽⁸⁾.

أما صناديق الاستثمار التي تؤسس في شكل شركة مساهمة للتعامل في مجال الأوراق المالية طبقاً لأحكام سوق المال ولائحته التنفيذية فإنها تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة مثل أي شركة أموال على أن يقتصر غرض الصندوق الذي تنشؤه على التعامل في الأوراق المالية، وهو ما يعني :

- أن تكون الشركة المؤسسة من شركات الأموال (مساهمة - توصية بالأسهم).

- أن يقتصر غرض الصندوق الذي تنشؤه على التعامل في الأوراق المالية،

بحيث لا يجوز له مباشرة أى نشاط آخر إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال .
- مجلس إدارة الشركة هو مجلس إدارة الصندوق.

جهة الترخيص:

من حيث جهة الترخيص : تحصل صناديق الاستثمار بنوعيتها على ترخيص بممارسة نشاطها من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يدفع للهيئة . وفى هذا الصدد يشترط حصول البنوك وشركات التأمين على موافقة البنك المركزى أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين حسب الأحوال قبل الحصول على ترخيص الهيئة .

وفى كل الأحوال، حددت المادتان (141) و (172) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال البيانات التى يجب أن يتضمنها طلب الترخيص ومنها :

- مدة الصندوق.
- قيمة المبلغ المحصل لمباشرة النشاط بحيث لا يقل عن خمسة ملايين جنيه.
- السياسة الاستثمارية للصندوق.
- كيفية إدارة الصندوق وتقدير أتعاب الإدارة .
- نظام استرداد الوثائق وإعادة إصدارها (بالنسبة لصناديق البنوك وشركات التأمين) .
- اسم البنك الذى سيتم الاحتفاظ لديه بالأموال النقدية للصندوق والأوراق المالية التى يستثمر أمواله فيها (بالنسبة لصناديق شركات المساهمة) .
- طريقة التقييم الدورى لأصول الصندوق، وكيفية تحديد حقوق حملة الوثائق.
- حالات وقواعد تصفية الصندوق.
- اسم مدير الاستثمار وخبراته السابقة ، وصورة من العقد المبرم بينه وبين الصندوق.

تداول وثائق الاستثمار في البورصة:

من حيث تداول وثائق الاستثمار : طبقاً لنص المادة (182) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، لا يجوز قيد أو تداول وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك أو شركات التأمين في بورصات الأوراق المالية ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة لوثائق الاستثمار الصادرة عن الصناديق التي تأخذ شكل شركات المساهمة ، حيث يسمح بتداولها في البورصة .

ويمكن تبرير أسباب حظر تداول وثائق استثمار البنوك وشركات التأمين في البورصة إلى ما يتوافر للبنوك وشركات التأمين من ثقة لدى جمهور المستثمرين وقدرته على رد قيمة الوثيقة إلى العميل وقت طلبها بحيث لا يتطلب الأمر قيدها في البورصة لضمان استرداد قيمتها بعكس الحال بالنسبة لصناديق استثمار شركات المساهمة .

مجلس إدارة الصندوق:

من حيث مجلس إدارة الصندوق، فيما يختص بصناديق البنوك وشركات التأمين، وبظراً لكونها لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة لذا فهي لا تحتاج إلى مجلس إدارة مستقل عن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق. وعلى ذلك يمكن القول بأن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين يعتبر هو نفسه مجلس إدارة الصندوق باعتباره أحد الأنشطة التي يمارسها البنك أو شركة التأمين.

أما بالنسبة لصناديق استثمار شركات المساهمة ، فباعتبار أن لها شخصية معنوية مستقلة لذا وجب قانوناً أن يكون لها مجلس إدارة مستقل. وقد وضعت المادة (35) من قانون سوق رأس المال والمادتين (135) و (142) من اللائحة التنفيذية له بعض الشروط اللازمة لتكوينه وهي :

* أن تكون أغلبية الأعضاء من غير المساهمين في الصندوق، أو المتعاملين معه، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة .

* أن يحدد النظام الأساسى للصندوق طريقة تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ، وكيفية مشاركة حملة الوثائق فى اختيار هؤلاء الأعضاء.

* أن يتم تشكيل مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية الاكتتاب فى وثائق الاستثمار، وبما لايجاوز سنة من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط. ويدير الصندوق خلال هذه الفترة مجلس إدارة مؤقت يحدد النظام الأساسى للصندوق كيفية اختياره.

* أن يكون أعضاء مجلس الإدارة حسنى السمعة ، ولم يسبق صدور أحكام جنائية أو جنح عليهم فى جرائم تمس الشرف والأمانة . أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الشركات أو التجارة أو الحكم بإشهار إفلاس ما لم يمكن قد رد إليه اعتباره.

مدير الاستثمار بالصندوق:

من حيث إدارة الاستثمار بالصندوق، عنى المشرع فى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال عناية فائقة بمدير الاستثمار فى الصناديق التى تأخذ شكل شركات المساهمة حيث أفرد فرعاً كاملاً من اللائحة يحتوى على تسع مواد هى المواد من (163) إلى (171) وذلك من منطلق أهمية دور مدير الاستثمار فى تلك الصناديق التى ينحصر دورها فى الاستثمار الجماعى للأموال بشكل يماثل إلى حد كبير شركات توظيف الأموال. وفيما يلى استعراض موجز لتلك الأحكام:

* يجب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة فى إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها اسم «مدير الاستثمار» تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه، أو يكون شخصاً طبيعياً ممثلاً لجهة أجنبية متخصصة فى إدارة صناديق الاستثمار وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال.

* أن يكون «مدير الاستثمار» والعاملين لديه حسنى السمعة ، ولم يسبق فصلهم تأديبياً ، أو حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة فى جريمة ماسة بالشرف أو

الأمانة ، أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال، أو حكم بإشهار إفلاسهم.

* يبرم صندوق الاستثمار مع مدير الاستثمار عقداً يسمى «عقد إدارة» يتضمن البيانات التالية كحد أدنى :

- حقوق والتزامات طرفي العقد.
- مقابل الإدارة الذي يتقاضاه مدير الاستثمار.
- حالات إنهاء ونسخ العقد المبرم بينهما.
- الحالات والحدود التي يسمح لمدير الاستثمار فيها بالاقتراض من الغير^(*).
- * أن يتم إخطار الهيئة العامة لسوق المال بصورة من عقد الإدارة قبل تنفيذه، وذلك حتى تتحقق الهيئة من اتفاق أحكام هذا العقد مع القانون ولائحته التنفيذية ، ومع القرارات الأخرى الصادرة تنفيذاً للقانون، وقد ألزمت المادة (166) من اللائحة التنفيذية للقانون الهيئة العامة لسوق المال بإبلاغ الصندوق برأيها في هذا العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها بصورة منه.

* يحظر على مدير الاستثمار ما يلي :

- ممارسة أي أعمال محظورة على الصندوق قانوناً مثل كافة الأعمال المصرفية .
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة^(*)، أو في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها كالمعاملات والإكراميات.

(*) طبقاً للقانون لايجوز الاقتراض بنسبة أعلى من 10٪ من قيمة وثائق الاستثمار القائمة ، وعلي أن يكون القرض قصير الأجل، وألا يتم إلا بموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.

(*) يرجع سبب ذلك إلي أن استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة ينطوي علي قدر كبير من المخاطرة نتيجة لكون إجراءات التأسيس والتشغيل لتلك الشركات قد تستغرق وقتاً طويلاً، فضلاً عن عدم اتضاح موقف مراكزها المالية بعد.

- التعامل فى أوراق مالية خاصة بشركات له مصلحة فيها من أى نوع (وذلك درءاً لشبهة التواطؤ من أجل رفع القيمة السوقية لهذه الشركات) .
 - شراء وثائق استثمار الصناديق التى يدير نشاطها (بهدف منع المضاربة عليها).
 - الاقتراض من الغير لحساب الصندوق ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك ، وفى الحدود المقررة بالعقد.
 - الاستثمار فى أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة المصرية باستثناء الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام.
 - الاستثمار فى أوراق مالية غير مقيدة فى بورصة بالخارج ، أو مقيدة فى بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج .
 - استثمار أموال الصندوق فى وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته (وذلك درءاً لشبهة التواطؤ من أجل رفع القيمة السوقية لوثائق تلك الصناديق بدون مبرر).
 - إذاعة أو نشر بيانات غير صحيحة أو غير كاملة ، أو حجب معلومات أو بيانات هامة .
 - اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.
- * تنحصر التزامات ومسئوليات مدير الاستثمار إزاء إدارة الصندوق - طبقاً لنص المادتين (170) ، (171) فى الآتى :**
- الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه.
 - إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التى تحددها الهيئة .
 - تزويد الهيئة بالمستندات والبيانات التى تطلبها.
 - أن يبذل فى إدارة أموال الصندوق عناية الرجل الحريص.
 - أن يعمل على حماية مصالح الصندوق الذى يدير أعماله بما فى ذلك من تحوط لأخطار السوق.

- تنويع أوجه الاستثمار مع تجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق، والمساهمين في الصندوق، والمتعاملين معه.

أما فيما يتعلق بصناديق استثمار البنوك وشركات التأمين، فقد أوجبت المادة (180) من اللائحة التنفيذية على البنك أو شركة التأمين أن يعهد بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار، على أن يكون مسئولاً عن سوء إدارة تلك الإدارة والتي تؤدي إلى الإضرار بالصندوق. ونلفت نظر القارئ الكريم إلى أن المشرع عندما حمل البنك أو شركة التأمين مسئولية سوء إدارة مدير الاستثمار في الصندوق الذي ينشؤه، فإنه قد ترك له حرية اختياره تحت مسئوليته، إلا أن ذلك لا يعنى إعفاء «مدير الاستثمار» من الشروط الخاصة بمدير الاستثمار في صناديق استثمار شركات المساهمة والتي سبق التعرض لها من قبل⁽⁷⁾.

استرداد قيمة وثائق الاستثمار:

بينما أوجبت المادة (152) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على صناديق استثمار شركات المساهمة ضرورة تضمين نشرة الاكتتاب فيها بيان ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها وحالات ذلك، وكيفية إعادة بيعها وذلك مع مراعاة ما يقرره مجلس إدارة الهيئة بهذا الشأن، نجد أن المواد رقم (172)، (174)، (177) من ذات اللائحة قد أوجبت على صناديق استثمار البنوك أو شركات التأمين ضرورة تضمين طلب الترخيص نظام استرداد الوثائق وإعادة إصدارها، وكذا تضمين نشرة الاكتتاب في الوثائق بيان كيفية استرداد قيمة الوثيقة وشروط وأوضاع وإجراءات ذلك، على أن تتحدد قيمة الوثيقة التي يتم استردادها على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير في الأسبوع السابق للاسترداد.

ويتضح مما سبق أن استرداد قيمة الوثيقة أمر جائز في حالة صناديق استثمار شركات المساهمة، بينما هو أمر وجوبى في حالة صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين، ومن ثم فقد أوجبت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس

المال في المادتين (144) ، (174) ضرورة احتفاظ الصناديق بنوعيتها بالسيولة الكافية لمواجهة طلبات الاسترداد.

أما عن إصدار الوثائق البديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها فلا يجوز إصدار وثائق بديلة لصناديق شركات المساهمة باعتبارها صناديق مغلقة ، بينما يجوز ذلك بالنسبة لصناديق البنوك وشركات التأمين ، وذلك وفقاً لنظام كل صندوق ، وفي حدود الحد الأقصى المخصص به⁽⁶⁾.

أنواع صناديق الاستثمار:

تعدد المقاييس التي يمكن عن طريقها تحديد أنواع صناديق الاستثمار على النحو التالي :

أ - من حيث الهدف :

1-صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري Income Funds:

وتستهدف توزيع عائد دوري ربع سنوي أو نصف سنوي على المستثمرين، وذلك من صافي الأرباح المحققة من الفترة . وتشتمل محفظة الأوراق المالية في مثل هذه الصناديق عادة على أسهم وسندات في منشآت كبيرة ومستقرة توزع الجانب الأكبر من الأرباح المحققة بها. وتناسب هذه الصناديق المستثمرين الذين يعتمدون على عائد استثماراتهم لتغطية نفقات معيشتهم⁽⁵⁾.

2-صناديق الاستثمار ذات العائد التراكمي أو النمو الرأسمالي Growth Funds:

وفيها يتم إعادة استثمار العوائد المحققة في كافة أنواع الأوراق المالية المتاحة. وعند استرداد قيمة الوثيقة يتم سداد الأصل والربح معاً. وبمقتضى ذلك تستهدف تلك الصناديق تحقيق نمو طويل الأجل وعائد مستقبلي كبير بدلاً من العائد الجارى، وذلك من خلال العمل على تحقيق تحسن في القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المالية ، وهي لذلك تستثمر أموالها في أسهم عادية في منشآت تمتلك آفاقاً أعلى للنمو. وهي تناسب المستثمرين الذين لا يعتمدون على عائد استثماراتهم في تغطية نفقات معيشتهم⁽⁴⁾.

3- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري والتراكمي Income-Growth Funds:

وهي نوع مختلط بين النوعين المتقدمين، حيث يأخذ بطريقة التوزيع الدوري لجزء من العائد، على أن يتم تعلية الباقي من العائد على أصل الوثيقة . وتتكون محفظة الأوراق المالية بها من أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت تتنوع ما بين شركات مربحة وأخرى كبرى رائدة .

ب- من حيث كيفية تداول وثائق الاستثمار :

1- صناديق الاستثمار المغلقة Closed-End Funds:

وهي صناديق تباع الوثائق التي تصدرها ولكنها لا تلتزم بإعادة شراء الوثائق السابق بيعها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها. ومعنى ذلك أن تلك الصناديق لا تلتزم باسترداد الوثائق التي تصدرها وإنما يتم تداولها في سوق الأوراق المالية على أساس أسعار السوق، ومن هنا ففي حالة رغبة حامل الوثيقة في التخلص منها ، عليه أن يلجأ إلى بورصة الأوراق المالية لبيعها طبقاً لسعر السوق لحظة البيع.

وفهم من ذلك أن رأس مال تلك الصناديق يعد ثابتاً أي أن العدد الكلي لوثائق الاستثمار المصدرة يكون غير قابل للزيادة ، كما أن للصندوق عمراً محدداً، يتم بعده تصفيته وتوزيع ناتج التصفية على المستثمرين فيه . وقد أجاز قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 لشركات المساهمة من غير البنوك وشركات التأمين تأسيس هذا النوع من الصناديق.

2- صناديق الاستثمار المفتوحة Open-End Funds:

وهي صناديق ذات رأس مال متغير، حيث تكون مفتوحة لدخول وخروج المستثمرين منها في أي وقت طالما أن نشاطها لا يزال قائماً بما يعنى قابلية رأسمالها للزيادة أو النقصان في حدود رأس المال المرخص به. وبمقتضى ذلك يكون الصندوق مستعداً في أي وقت لاسترداد الوثائق المصدرة وسداد قيمتها بالكامل (تخفيض رأس المال) وفي نفس الوقت يمكنه إصدار وثائق استثمار

جديدة لمواجهة احتياجات المستثمرين الجدد (زيادة رأس المال) . وقد أجاز القانون للبنوك وشركات التأمين المصرية دون غيرها تأسيس هذا النوع من الصناديق.

ج- من حيث مكونات المحافظ المالية :

1- صناديق سوق النقد Money Market Funds :

وتتكون محافظها المالية من تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة وشهادات الإيداع البنكية ، وتعد هذه الصناديق من ضمن صناديق الاستثمار قصيرة الأجل التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يضعون هدف السيولة والأمان في مقدمة أهدافهم الاستثمارية⁽³⁾.

2- صناديق الأسهم العادية Common Stock Funds :

وهي صناديق تتكون محافظ استثماراتها المالية من تشكيلة متنوعة من الأسهم العادية ، وهي لذلك تعد من ضمن الصناديق متوسطة وطويلة الأجل التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يضعون هدف الربحية في مقدمة أهدافهم الاستثمارية .

3- صناديق السندات Bond Funds :

وتتكون من تشكيلة متنوعة من السندات مختلفة الآجال وجهات الإصدار، وهي بطبيعتها تدخل في نطاق الصناديق متوسطة وطويلة الأجل، وتلبي احتياجات المستثمر المحافظ.

4- الصناديق المتوازنة Balanced Funds :

وهي صناديق تتكون محافظ استثماراتها المالية من مزيج متوازن من الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وذلك بهدف توفير دخل مناسب ومنتظم مع تحقيق زيادة في هذا الدخل خلال فترة زمنية معينة . يلاحظ أن النسبة بين أنواع الأوراق المالية المكونة لمحافظ تلك الصناديق عادة ما تكون مرنة وقابلة للتغيير تبعاً للتغير في الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة⁽²⁾.

5- الصناديق المتخصصة Special Funds :

وهي ذلك النوع من الصناديق الذي يستثمر أمواله في أوراق مالية خاصة

بقطاع اقتصادى معين أو بفرع معين من هذا القطاع كما هو الحال فى قطاع الكهرباء أو الأسمنت أو السكك الحديدية ... إلخ . ومن ناحية أخرى قد تنحصر استثمارات الصندوق فى نطاقات جغرافية محددة مثل الاستثمار فى الأوراق المالية الأوروبية أو الكندية أو الاسترالية فقط ... وهكذا⁽¹⁾.

د- من حيث السياسات الاستثمارية المتبعة:

1- صناديق الاستثمار المتحفظة Defensive Funds :

وهى تلك الصناديق التى تتبع سياسات استثمارية متحفظة أو دفاعية فى تكوين محافظها المالية ، بمعنى اتصافها بالتحفظ تجاه مخاطر الاستثمار بما يحقق عوامل الأمان والاستقرار ، ويضمن للمستثمر دخلاً ثابتاً ومنتظماً، ولتحقيق هذا الغرض تبتعد تلك الصناديق عن التعامل فى الأوراق المالية المنطوية على مخاطر، وتكتفى بالعائد القليل الثابت الذى تدره الأوراق المالية المستقرة كالسندات وأذون الخزانة وأسهم الشركات المستقرة وغيرها من الأوراق التى تضمن سلامة المركز المالى للصندوق.

2- صناديق الاستثمار الهجومية Aggressive Funds:

وتشمل تلك الصناديق التى تتبع سياسات هجومية تتسم بقدر كبير من المخاطر بما يسمح بتحقيق أرباح رأسمالية عالية من المضاربة ، ولتحقيق هذا الغرض يتم التركيز فى الاستثمار على الأسهم العادية ذات الأسعار المنخفضة المتوقع ارتفاع قيمتها السوقية بعد فترة ، ويتم الاحتفاظ بتلك الأوراق إلى حين ارتفاع أسعارها فى السوق فيتم بيعها وتحقيق أرباح رأسمالية من جراء عملية البيع. يعتمد نجاح مثل تلك الصناديق على خبرة وحسن توقع وقاعدة البيانات المتاحة لمدير الاستثمار فى تعامله مع الأوراق المالية غير المستقرة⁽²⁾.

3- صناديق الاستثمار المتوازنة: Balanced Funds

وهى تلك التى تتبع سياسات تجمع بين عنصرى الأمان والمخاطرة ، وفيها يتم تركيز الاستثمارات فى خليط متوازن من الأسهم والسندات بحيث تجنى مزايا كلا النوعين.

صناديق الاستثمار في مصر:

كما أُلحنا سابقاً ، لم تعرف مصر نشاط صناديق الاستثمار إلا في عام 1994 كنتيجة لظهور قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992.

فيما يلي إحصائية لبيان تطور عدد صناديق الاستثمار في مصر حتى وقت كتابة هذه السطور .

سنة الرخيص بمزاولة النشاط ^(*)	صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين		صناديق استثمار الشركات		إجمالي	
	العدد	حجم الوثائق بالمليون جنيه	العدد	حجم الوثائق بالمليون	العدد	حجم الوثائق بالمليون
2004	1	100	-	-	1	100
2005	3	1700	-	-	3	1700
2006	6	600	-	-	6	600
2007	2	200	-	-	2	200
2008	6	510	-	-	6	510
إجمالي	37	6960	3	350	40	7310

وبذلك تبلغ عدد الصناديق المرخص لها بالتعامل في السوق المصري حتي نهاية شهر ديسمبر 2008 أربعون صندوقاً تبلغ رؤوس أموالها المستثمرة 7310 مليون جنيه، ويدخل تسعة من تلك الصناديق ضمن «صناديق النمو الرأسمالي» بينما يندرج الباقي تحت «صناديق العائد الدوري» ، وبالرغم من أن الأخيرة تشترك في خاصية واحدة هي منحها عائد ربع أو نصف سنوي ، إلا أنها بالرغم من ذلك تتكون من فئات مختلفة، إذ يقتصر بعضها علي منح عائد دوري فقط (مثل صندوق بنك مصر الأول) بينما يجمع بعضها الآخر بين النمو الرأسمالي وتوزيع الدخل الدوري (مثل صندوق بنك الإسكندرية الأول) ، من زاوية أخرى، تمتلك البنوك وشركات التأمين سبعة وثلاثون صندوقاً من جملة الصناديق المرخص لها بالعمل، وهي كلها «صناديق مفتوحة» طبقاً للقانون، في حين تمتلك شركات المساهمة ثلاثة صناديق فقط تدخل في عداد «الصناديق المغلقة».

(*) حتي 2008/12/31. المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية ، الإدارة العامة للمعلومات.

- 1- د. منير هندی، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1999، ص322.
- 2- Bernstein, Phyllis, J. & Stephen J. Roias, "The World of Mutual Funds", Journal of Accountancy, Nov. 1994. P.44.
- 3- Hearth, Douglas & Jains K. Zaima, "Contemporary Investments", The Dryden Press, Orlando, 1998. P.653.
- 4- Nave, Vincet, "Mutual Funds : It's Time For better Reporting", Journal of Accountancy, July, 1993. P. 65.
- 5- د. منى قاسم، «صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين»، الدار المصرية اللبنانية، 1995، ص45.
- 6- د. سعيد سيف النصر، «دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء - دراسة نظرية تطبيقية»، المؤلف، 1993، ص235.
- 7- د. عطية عبدالحليم صقر، «الإطار القانوني لصناديق الاستثمار»، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر: الواقع والمستقبل، الجزء الثاني، مركز الشيخ صالح كامل - جامعة الأزهر، مارس 1997، ص188.
- 8- د. عطية عبدالحليم صقر، مرجع سابق، ص222، 223.
- 9- د. محمد فخرى مكى، نظم المعلومات المصرفية، ص100.
- 10- المرجع السابق، ص101.
- 11- د. طلعت أسعد عبد الحميد، مرجع سابق، ص94.
- 12- المرجع السابق، ص101.
- 13- د. محمد فخرى مكى، مرجع سابق، ص102.
- 14- د. منير إبراهيم هندی، مرجع سابق، ص251.
- 15- د. عطية فياض، «التكيف الشرعي لصناديق الاستثمار ومشروعيتها»، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر: الواقع والمستقبل، الجزء الثاني، مركز الشيخ صالح كامل، جامعة الأزهر، مارس 1997، ص51.
- 16- د. منير إبراهيم هندی، «صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين»، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1999، ص33-37.
- 17- د. عبد القفار حنفى، «البورصات: أسهم - سندات - صناديق استثمار»، المكتب العربى الحديث، بدون تاريخ، ص43.

18- لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

- د. عطية عبدالحليم صقر، مرجع سابق، ص 183-217.

- المستشار محمود محمد فهمي ، «الإطار القانوني لصناديق الاستثمار»، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر : الواقع والمستقبل، الجزء الثاني، مركز الشيخ صالح كامل - جامعة الأزهر - مارس 1997، ص 158-181.

19- المادة (178) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

20- المادة (40) من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

21- د. عطية عبدالحليم صقر، مرجع سابق، ص 195.

22- الأستاذة أمال أحمد عبد السلام، «الإطار القانوني لصناديق الاستثمار»، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر: الواقع والمستقبل، الجزء الثاني، مركز الشيخ صالح كامل، جامعة الأزهر، مارس 1997، ص 246-247.

23- د. عز الدين فكرى التهامي، «تقييم أداء صناديق الاستثمار في مصر. مدخل محاسبي كمي»، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر: الواقع والمستقبل، الجزء الأول، مركز الشيخ صالح كامل، جامعة الأزهر، مارس 1997، ص 6.

24- المرجع السابق، ص 6.

25- المرجع السابق، ص 4.

26- الأستاذ/ محمود سيمان، «صناديق الاستثمار» ، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر: الواقع والمستقبل، الجزء الأول، مركز الشيخ صالح كامل - جامعة الأزهر، مارس 1997، ص 7.

27- المرجع السابق ، ص 7.

28- د. عطية عبدالحليم صقر، مرجع سابق، ص 216-221.

الباب الثاني

PART TWO

المحاسبة والإفصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار

الفصل الأول : النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار

الفصل الثاني : إجراءات المحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار

الفصل الثالث : التقارير المحاسبية لصناديق الاستثمار

مقدمة:

كما سبق بيانه في الباب الأول من هذا الجزء، تعد صناديق الاستثمار من ضمن منشآت الأعمال الوافدة حديثاً على بيئة الأعمال في مصر، حيث خرجت إلى حيز الوجود ابتداءً من عام 1994 بعد ظهور قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992.

ونظراً لكون النظام المحاسبي والإجراءات المحاسبية تختلف باختلاف طبيعة الوحدة المحاسبية، لذا وجب على كتب المحاسبة أن تلاحق أي تطور يحدث على ساحة بيئة الأعمال ومن بين ذلك ظهور أي أنشطة جديدة - كصناديق الاستثمار على سبيل المثال - وما يرتبط بذلك من تعديلات تشريعية وقانونية وتغيرات اقتصادية واجتماعية تؤثر على طبيعة الوحدة موضع المحاسبة.

وعلى ذلك يتناول الكاتب في هذا الباب أبعاد وركائز المحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار في ضوء القواعد والتعليمات المنظمة بمقتضى القانون (95) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وكذا التعليمات والإرشادات والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، وأيضاً في ضوء ما تقضى به المعايير المحاسبية الدولية والمصرية الصادرة بهذا الخصوص.

يتم تناول هذا الموضوع الحيوى من خلال ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول: ويتناول النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار.

الفصل الثانى: ويختص بإجراءات المحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار.

الفصل الثالث: ويتناول التقارير المحاسبية لصناديق الاستثمار.

النظام

المحاسبى

فى صناديق

الاستثمار

Accounting System For Mutual Funds

تتعدد الصناعات فى نطاق بيئة الأعمال بشكل يجعل لكل صناعة منها خصائصها المميزة سواء من حيث طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة أو من حيث أساليب وطرق التشغيل، ومع وجود تلك الاختلافات أصبح من المتعذر الاستقرار على نظام محاسبى وحيد يصلح لكل تلك الصناعات.

يهدف النظام المحاسبى عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية .

ولا يختلف النظام المحاسبى لصناديق الاستثمار عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية ، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبى لصناديق الاستثمار يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذى تزاولة تلك المنشآت نظراً لوجود خصائص متميزة وفريدة لأنشطتها نستعرضها فيما يلى :

خصائص أنشطة صناديق الاستثمار وتأثيرها على النظام المحاسبى :

هناك مجموعة من الخصائص التى تتفرد بها صناديق الاستثمار - نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها عما دوتها من عمليات وأنشطة منشآت الأعمال الأخرى - مما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبى المستخدم وهى :

1- تعتمد مصادر التمويل في صناديق الاستثمار على الموارد الخارجية المتمثلة في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها بشرط أن لا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق⁽¹⁾، وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بالنسبة لصناديق البنوك أو شركات التأمين⁽²⁾. وعلى ذلك يتضح جلياً أن حجم مصادر الأموال الخارجية المتاحة للصناديق يتوقف أساساً على حجم الموارد الذاتية لكل صندوق والتي تتمثل في رأس مال شركة الصندوق، أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين، وفي كلتا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه طبقاً للقانون⁽³⁾.

يشير ذلك - من ناحية أخرى - مسألة الخلط بين أموال حملة الوثائق من ناحية ورأس المال المقدم من الكيان المؤسس للصندوق - سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين - من ناحية أخرى، وهو مادعا المشرع إلى النص في المادة 146 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على «أن يكون لحاملها - أي الوثائق - حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه» ، ويعنى ذلك أن العلاقة بين الطرفين الممولين هي علاقة مشاركة في الربح وليست علاقة إقراض بفائدة⁽⁴⁾. كما يعنى ذلك أيضاً ضرورة تركيز النظام المحاسبى المستخدم على قياس والإفصاح عن التغيرات في القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في نهاية كل فترة دورية باعتبارها أحد أهم المكونات الرئيسية لحقوق الملكية في صناديق الاستثمار.

2- يتمثل المنتج النهائى لصناديق الاستثمار في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة ، وتتمثل هذه الخدمة في استثمار أموال حملة الوثائق من جمهور الناس أصحاب الموارد المالية المحدودة في تكوين محفظة خاصة من الأوراق المالية ، كذلك يلجأ إلى الصندوق أصحاب الأموال الذين تنقصهم الخبرة أو

المعرفة الكافية لتكوين محفظة منتقاة من الأوراق المالية ، أو الذين ليس لديهم الوقت الكافي لإدارة هذه المحفظة . وتحقق الصناديق دخلاً من عمليات الاستثمار يتمثل في :

- * التوزيعات المحصلة والمستحقة ، ويقصد بها العائد المحصل والمستحق عن الاستثمار في الأسهم ووثائق الاستثمار للصناديق الأخرى.
- * الفوائد المحصلة والمستحقة عن الاستثمار في السندات ، أذون الخزانة وكافة الأوراق المالية التي تمثل حق دائنية بفائدة ثابتة .
- * الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق أخرى.
- * الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن الزيادة (أو النقص) في صافي القيمة السوقية لأوراق المالية .
- * إيرادات متنوعة أخرى كالعمولات على الاسترداد أو إصدار الوثائق مثلاً.

من ناحية أخرى تتكبد صناديق الاستثمار في مقابل إدارتها هذا الدخل العديد من عناصر النفقات كالمصروفات الإدارية والعمومية (والتي يدخل فيها أتعاب مدير الاستثمار) ، ومصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات التمويلية بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة كرسوم الحفظ وأتعاب مراقبي حسابات الصندوق وغيرها.

وينعكس ما سبق على النظام المحاسبي بإعداد قائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر) لتصوير نتائج أعمال الصندوق عن كل فترة دورية وقياس صافي أرباح أو خسائر الفترة .

3- تعد مقتضيات السرعة في الأداء وفي التقرير المرحلي من نتائج الأعمال والمركز المالي من أبرز الخصائص المميزة لأنشطة صناديق الاستثمار. فمن

المعروف سلفاً أن الصناديق تقوم بقياس والإفصاح عن القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع - وفي بعض الصناديق يتم حساب القيمة الاستردادية يومياً - مما يوجب ضرورة استخدام المستندات لتحويل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة إلى الحسابات الخاصة بدفاتر الأستاذ - وهو ما يتم عادة آلياً باستخدام نظم الحاسبات الآلية للمعلومات - بشكل يسمح بسرعة استخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين المراجعة التي تسمح بحساب القيمة الاستردادية في الوقت المناسب وبدون أى تأخير.

بجانب ذلك توجب تعليمات الهيئة العامة لسوق المال على الصناديق ضرورة الالتزام بإعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقاً بها تقرير فحص دورى محدود من مراقبي حسابات الصندوق بنتائج فحص تلك القوائم ، وبيان ما إذا كان هناك حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها، على أن يتم موافاة كل من الهيئة والبورصة بتلك القوائم خلال شهر من تاريخ إعدادها. وتشمل تلك القوائم كلاً من قائمة المركز المالى الربع سنوى، قائمة الدخل عن الفترة ، قائمة التدفقات النقدية عن الفترة بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وبيان مكونات محفظة الصندوق بالقيمة السوقية في تاريخ إعداد التقرير، وكذا بيان بالأوراق المالية التي تمت عليها عمليات الشراء والبيع خلال الفترة ربع السنوية⁽⁵⁾. ويلقى ما سبق عبثاً على النظام المحاسبى بضرورة توفير قاعدة البيانات الأساسية اللازمة ليس فقط لضمان استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية لإعداد القوائم المالية ، وإنما أيضاً لتغطية توقعات فئات المستخدمين - ومن بينهم عدد كبير من صغار المستثمرين - بالنسبة لمدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالى للصندوق.

4- تعد صناديق الاستثمار أحد الوسائل الجديدة التي استحدثها قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بهدف تنشيط سوق رأس المال بما يساهم جدياً في دعم وأواصر التنمية الاقتصادية في مصر ونحن على أعتاب القرن

الحادى والعشرين بما ينطوى عليه ذلك من تحديات شتى. ويلقى الدور الاقتصادي الذي تلعبه صناديق الاستثمار - من خلال تجميع مدخرات الأفراد لاستثمارها بشكل جماعى فى سوق الأوراق المالية من خلال إدارة متخصصة فى هذا المجال - عبئاً على كاهل النظام المحاسبي يتمثل فى توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمستخدمى القرارات على المستويين الجزئى والكلى وهم :

أ- شركة الصندوق المساهمة ، والتي يساهم فيها المساهمون أصحاب حقوق الملكية فيه ، ووضعهم فى مقابل حملة وثائق الصندوق هو وضع الشركاء خاصة وأن مجلس الإدارة أغلبيته طبقاً للقانون تكون من غير المساهمين ، ولحملة الوثائق الحق فى اختيارهم.

ب- البنك أو شركة التأمين المؤسسة للصندوق، ووضعهم فى مقابل حملة الوثائق يمكن أن يأخذ شكل المشاركة على أساس أن البنك أو شركة التأمين يخصص مبلغاً لمباشرة النشاط يحصل فى مقابلها على عدد من الوثائق.

ج- حملة الوثائق، وهم الشركاء الذين ليس لهم حق الإدارة .

د - مدير الاستثمار ، وهو اصطلاح يطلق على الجهة المتخصصة التى يعهد إليها بإدارة الصندوق وهى طبقاً للقانون تكون فى شكل شركة مساهمة أو جهة أجنبية متخصصة.

هـ- الجهات الحكومية والرقابية المختلفة ذات الصلة بهذا النوع من النشاط مثل الهيئة العامة لسوق المال ، والجهاز المركزى للمحاسبات، ومصلحة الضرائب.

و- المجتمع فى عمومه ، الذى ينعكس عليه أى نجاح أو فشل لمثل هذه المشروعات.

وتتنوع احتياجات الفئات السابقة للمعلومات لتشمل :

• المعلومات التى تساعد فى تقييم التدفقات النقدية المنتظر حصولهم

عليها نتيجة استثماراتهم في الصندوق وذلك من حيث الكمية والتوقيت وعدم التأكد ، وتشمل المعلومات المتعلقة بموارد الصندوق والالتزامات المرتبطة بها ، والتغيرات فيها ، ويمدى قدرة الصندوق على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية ، وبأدائه المالى ودرجة السيولة المتوافرة . وكل ذلك فى الحاضر والمستقبل مما يشير لأهمية المعلومات الخاصة بتوقعات المستقبل. وتشترك الفئات الثلاثة الأولى فى الحاجة لتلك النوعية من المعلومات.

• المعلومات المتعلقة بالأداء المالى والاقتصادى للصندوق بما تشمله من معلومات خاصة بالربحية ومكوناتها والقدرة الإيرادية ، والأصول والخصوم ، والتغيرات فيها ، ومصادر واستخدامات النقدية . بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بدرجة الالتزام بالتشريعات والقواعد المنظمة . وهى كلها معلومات تفيد فى أغراض المتابعة والإشراف والرقابة : والتخطيط، وتدخل فى نطاق اهتمام باقى الفئات.

5- غياب المنتج المادى القابل للتخزين فى مجال صناديق الاستثمار، حيث أن الصناديق تتجر فى الأوراق المالية ، وهى بطبيعتها يتم الاحتفاظ بها لدى أحد البنوك على أمل جنى عوائد من ورائها أو بيعها فى الوقت المناسب. يترتب على ذلك تلافى كم من المشكلات المتعلقة بإدارة المخزون والمخازن، إلا أنه يخلق فى الوقت نفسه مشكلات عديدة خاصة بكيفية إدارة الأصول والالتزامات. فالمطلوب من الصندوق أن يستثمر موارده بطريقة فعالة ، لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة ، وفى الوقت نفسه يتعين الاحتفاظ بمستوى من السيولة يكفى للوفاء باحتياجات استرداد الوثائق. ومن هنا يقع على كاهل النظام المحاسبى مسئولية توفير بيانات تساعد الإدارة فى تحديد مستوى وهيكى وتشكيلة الأصول والالتزامات، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تسجيل العمليات المحاسبية ، ثم تلخيص العمليات طبقاً لتصنيف الاستثمارات المالية .

من ناحية ثانية ، تشير قضية غياب المنتج المادى القابل للتخزين فى مجال صناديق الاستثمار مشكلة أخرى هى تزايد الحاجة لدعم نظم الرقابة الداخلية فى ظل التنوع الكبير لمحافظ الأوراق المالية المستثمر فيها، وكذا فى ظل تركيز غالبية أموال الصناديق فى شكل أصول نقدية وشبه نقدية ، وهو عبء يلقى أيضاً على كاهل النظام المحاسبي.

6- تعدّ صناديق الاستثمار فى بيئة أعمال تنافسية جداً فى طبيعتها ويرجع ذلك إلى

- * العدد المحدود من الأوراق المالية المتاحة فى السوق المصرى والذي يتنافس عليه عدد كبير من الصناديق.
- * الطبيعة المتجانسة لكافة الخدمات المقدمة من قبل الصناديق.

ومن هنا يجب على النظام المحاسبي أن يوفر قاعدة بيانات كافية لإدارة الصندوق تسمح لها باتخاذ قرارات رشيدة فى مجالات تسعير الخدمات المقدمة طبقاً لتكلفتها، وطبقاً لعموم العرض والطلب فى السوق التنافسى، وذلك بالشكل الذى يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية ، وعلى الحفاظ على تلك الميزات بما يدعم أواصر النجاح والاستمرار للصندوق.

من ناحية أخرى فإن طبيعة بيئة الأعمال التنافسية قد تلقى بظلالها على سمعة الصندوق فى السوق فى صورة شائعات ، مما يكون له عواقب وخيمة فى حالة تذبذب ثقة المستثمرين نتيجة مشاكل فى الربحية أو خلافه مما يوقع الصندوق فى مخاطر التكاليف على استرداد قيمة الوثائق وعدم مقدرة الصندوق على الوفاء بقيمتها، وهو ما يلقى بالعبء على النظام المحاسبي لتوفير كم عريض من المعلومات وبصورة فورية للرد على أى شائعات تمس سمعة الصندوق أو كفاءة إدارته فى ظل طبيعة نشاط الصناديق، وظروف التشغيل بها، وما يرتبط بذلك من تعقيدات تملئها اعتبارات سيادة ظروف عدم التأكد المحيطة بسوق الاستثمارات المالية عموماً.

المجموعة المستندية في صناديق الاستثمار :

تتعدد المستندات المتداولة في صناديق الاستثمار، والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات هما :

– المستندات الداخلية، وهي تلك التي يتم إعدادها داخل الصندوق، ومن أمثلتها:

- * وثائق الاستثمار المصدرة .
- * أوامر شراء أو بيع أوراق مالية .
- * الشيكات الصادرة .
- * أذون توريد نقدية .
- * كشوف الحركة اليومية لحسابات الأوراق المالية .

– المستندات الخارجية، وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الصندوق ومن أمثلتها:

- * الشيكات الواردة .
- * طلبات الاسترداد لقيمة وثائق الاستثمار.
- * إشعارات بيع أو شراء أوراق مالية .
- * كشوف حسابات البنوك .

المجموعة الدفترية في صناديق الاستثمار :

نظراً لتعدد العمليات وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار.

وطبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة ، دفاتر الأستاذ المساعدة ، دفتر اليومية العامة ، وأخيراً دفتر الأستاذ العام^(*).

(*) تكفي بعض الصناديق بالاحتفاظ بتلك السجلات والحسابات إلكترونياً، وإن كان من المفضل الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات اليدوية إلى جانب النظام الآلي.

ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوافرة (يدوياً و/أو آلياً) على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية ، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام. وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليومية المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة . ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة .

وفيما يلي استعراض موجز لهذه المجموعة الدفترية :

أولاً: مجموعة السجلات أو اليوميّات المساعدة Subsidiary Journals:

وهي عبارة عن مجموعة دفاتر اليومية المخصصة لتسجيل العمليات المالية المتشابهة والمتكررة باستمرار، ومن أبرزها ما يلي :

أ- سجل الوثائق :

وتقيد به جميع الوثائق التي يبرمها الصندوق، ويشمل البيانات التالية كحد أدنى:

- 1- اسم وعنوان حامل الوثيقة .
- 2- رقم الوثيقة .
- 3- تاريخ البيع.
- 4- عدد الوثائق المباعة .
- 5- المبلغ الإجمالي لعملية البيع.

ب- سجل الاستردادات :

وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق باسترداد قيمة الوثائق. ويشمل البيانات التالية :

- 1- اسم وعنوان المسترد.
- 2- رقم الوثيقة .

3- تاريخ الاسترداد.

4- عدد الوثائق المستردة .

5- المبلغ الإجمالي لعملية الاسترداد.

ج- سجل الاستثمارات المشتراة:

وتقيد به جميع الأوراق المالية التي قام الصندوق بشرائها مصنفة حسب نوعها، ويحوى البيانات التالية كحد أدنى :

1- ثمن الشراء.

2- نوع الورقة .

3- الجهة المصدرة للورقة .

4- تاريخ الشراء.

5- اسم الوسيط أو السمسار.

6- رقم صفحة الأستاذ المساعد.

7- ملاحظات.

د- سجل الاستثمارات المباعة:

وتقيد به جميع الأوراق المالية التي قام الصندوق ببيعها مصنفة حسب نوعها، ويحوى البيانات التالية كحد أدنى :

1- ثمن البيع.

2- نوع الورقة .

3- الجهة المصدرة للورقة .

4- تاريخ البيع.

5- اسم الوسيط أو السمسار.

6- رقم صفحة الأستاذ المساعد.

7- ملاحظات.

هـ- سجل أتعاب مدير الاستثمار :

ويخصص لقيد أتعاب مدير الاستثمار بنوعيتها - أتعاب الإدارة وحوافز حسن الأداء - والتي تستحق له بصفة دورية ، ويشتمل على البيانات التالية :

- 1- المبلغ.
- 2- نوع الأتعاب.
- 3- الفترة المستحق عنها الأجر.
- 4- دفعات نقدية .
- 5- باقى المستحق.

ثانياً : دفاتر الأستاذ المساعدة Subsidiary Ledgers :

تنشأ الحاجة الدفاتر الأستاذ المساعدة عند تكرار وتعدد العمليات، وهو الوضع الملموس فى صناديق الاستثمار مما دعا إلى إمساك مجموعة من الدفاتر المساعدة التى يتم الترحيل إليها من واقع سجلات اليوميات المساعدة ، وتستخدم فى إتمام عملية الرقابة على عمليات الصندوق المالية عن طريق المطابقة بين أرصدها وبين الحسابات الإجمالية الواردة بدفتر الأستاذ العام، وتشمل أهم هذه الدفاتر ما يلى :

- دفتر أستاذ مساعد حملة الوثائق.
- دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات.
- دفتر أستاذ مساعد المدينين.
- دفتر أستاذ مساعد الدائنين.
- دفتر أستاذ مساعد الوسطاء أو السماسرة .

ثالثاً: دفتر اليومية العامة General Journal:

ويتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة فى نهاية كل فترة دورية . كما يستخدم هذا الدفتر أيضاً فى قيد العمليات غير المتكررة التى لم يسبق قيدها فى أى أية يوميات مساعدة .

وبالإضافة للإجماليات الخاصة باليوميات المساعدة والعمليات غير المتكررة ،

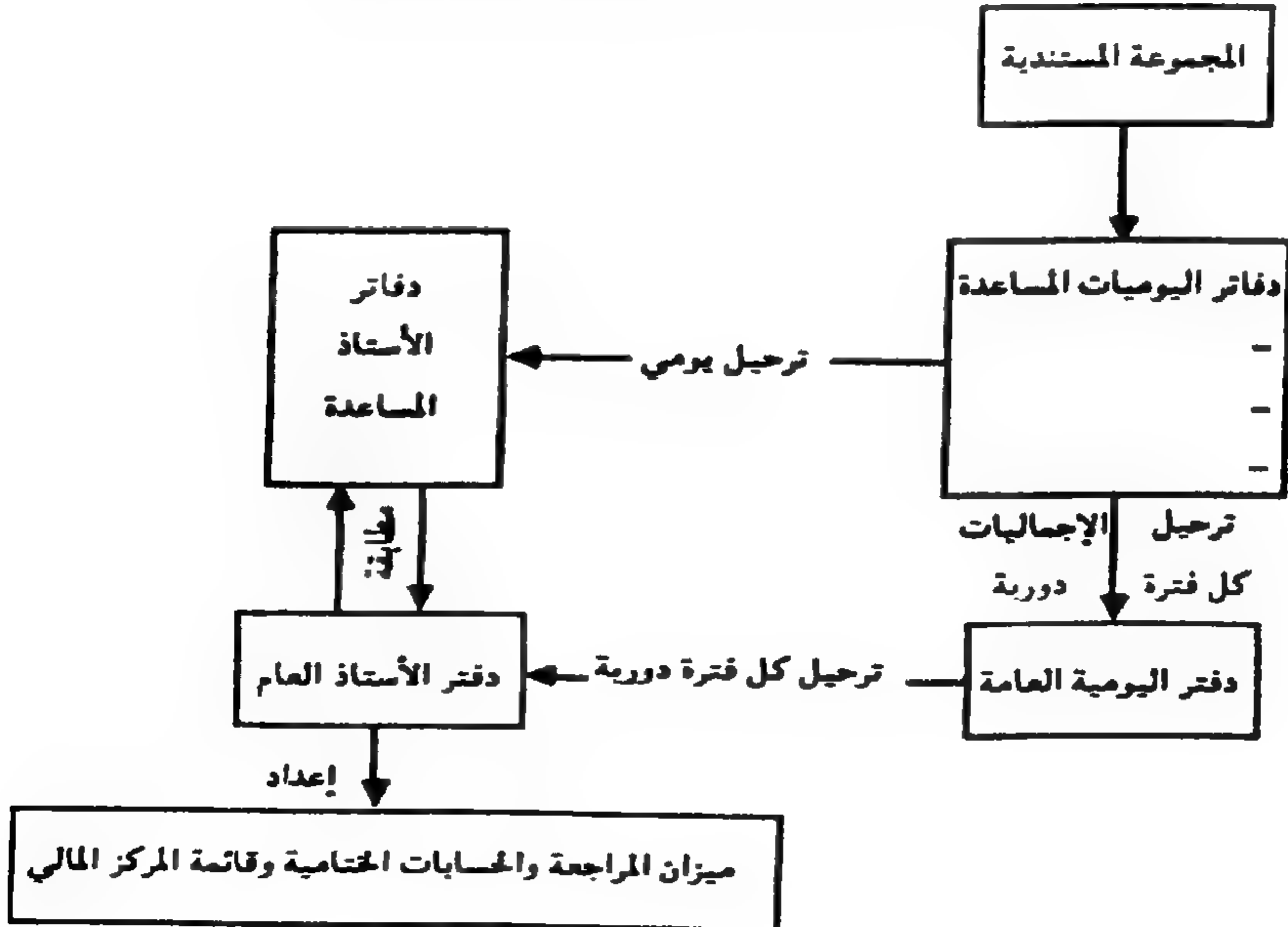
يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية ، وأيضاً قيود تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر وفتحها.

وتتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بصندوق الاستثمار إلى دفتر الأستاذ العام.

رابعاً: دفتر الأستاذ العام General Ledger :

وهو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة . ولكونه يعتبر سجلاً للحسابات الإجمالية ، لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية ، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. كما يعتبر هذا الدفتر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة .

في الختام يلخص الشكل التالي تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر صناديق الاستثمار طبقاً للطريقة الفرنسية ، وقد سبق لفت نظر القارئ الكريم إلى أن تلك الدورة غالباً ما تتم باستخدام نظم الحاسبات الآلية .



الدليل المحاسبي لصناديق الاستثمار:

الدليل المحاسبي ، هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشأة إلى مجموعات، ومرتببة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمى إليها أى حساب، بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة .

في مصر، لا يمكن إنكار الجهد المبذول في وضع الدليل المحاسبي لشركات القطاع العام، وذلك ضمن «النظام المحاسبي الموحد» الصادر عام 1967 ، إلا أنه للأسف لم يأخذ طريقه للتطبيق العملي في مجال المنشآت المالية ومن ضمنها صناديق الاستثمار. عموماً يمكن استخدام الأرقام من 1000 حتى 5000 للدلالة على الإجماليات المحاسبية أو «المجموعات الرئيسية» على النحو الموضح فيما يلي:

الأصول	ورقم الدليل	1000
الالتزامات	ورقم الدليل	2000
حقوق الملكية	ورقم الدليل	3000

وتعد الأصول والالتزامات وحقوق الملكية هي المكونة لقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية .

الإيرادات	ورقم الدليل	4000
المصروفات	ورقم الدليل	5000

وهما المكونان لحسابات النتيجة .

بعد ذلك يتم تصنيف مجموعات الحسابات المالية الخمسة إلى حسابات تفصيلية متدرجة بإضافة رقم أو أكثر إلى يمين رقم الإجماليات المحاسبية .

وفيما يلي استعراض لمكونات الدليل لعل وعسى أن يكون مرشداً للقارئ قبل خوضه في المعالجات المحاسبية المختلفة لعمليات الصناديق ومشاكلها المختلفة .

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين/دائن
	الأصول (1000 - 1999)	
	أصول متداولة (1000 - 1899)	
	نقدية (1000 - 1199)	
1000	نقدية بالخزينة	مدين
	حسابات جارية بالبنوك (1001 - 1099)	
1001	بنك مصر (حساب رقم - بالجنيه المصرى)	مدين
1010	البنك الأهلى (حساب رقم - بالجنيه المصرى)	مدين
1020	بنك إسكندرية التجارى والبحرى (حساب رقم - بالاسترلينى)	مدين
1030	بنك مصر (حساب رقم - بالدولار)	مدين
	ودائع بالبنوك (1100 - 1199)	
1100	بنك القاهرة	مدين
1110	البنك المصرى الخليجى	مدين
1120	بنك أمريكان إكسبريس	مدين
	استثمارات مالية (1200 - 1799)	
	أوراق مالية حكومية (1200 - 1299)	
1200	أنون خزانة	مدين
1210	سندات خزانة	مدين
1220	سندات إسكان	مدين
	أوراق مالية مضمونة من الحكومة (1300 - 1399)	
1300	سندات الشركة القابضة للغزل والتسيج	مدين
1310	سندات شركة الحديد والصلب المصرية	مدين
	أوراق مالية غير حكومية (1400 - 1799)	
	أسهم (1400 - 1499)	
	قطاع الاسمنت (1400 - 1409)	
1400	أسهم أسمنت العامرية	مدين

1411	أسهم أسمنت طرة..... مدين
1402	أسهم السويس للأسمنت..... مدين
1403	أسهم أسمنت حلوان..... مدين
1404	أسهم إسكندرية للأسمنت..... مدين
قطاع الأدوية (1410-1419)	
1410	أسهم المصرية الدولية للصناعات الدوائية..... مدين
1411	أسهم العامرية للصناعات الدوائية..... مدين
1412	أسهم القاهرة للأدوية..... مدين
قطاع المطاحن (1420-1429)	
1420	أسهم مطاحن شرق الدلتا..... مدين
1421	أسهم مطاحن مصر العليا..... مدين
قطاع البنوك (1430-1439)	
1430	أسهم بنك إسكندرية التجارى والبحرى..... مدين
1431	أسهم البنك الوطنى المصرى..... مدين
1432	أسهم CIBGDR..... مدين
قطاع العقارات (1440-1449)	
1440	أسهم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير..... مدين
1441	أسهم شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير..... مدين
سندات (1500 - 1599)	
1500	سندات مجموعة لكح..... مدين
1501	سندات المالية المصرية..... مدين
1502	صكوك التمويل ذات العائد المتغير..... مدين
وثائق صناديق الاستثمار الأخرى (1600-1699)	
1600	وثائق صندوق بنك مصر الأول..... مدين
1601	وثائق صندوق البنك الأصيل الثانى..... مدين
1602	وثائق صندوق الدلتا للاستثمار..... مدين

أوراق مالية مشقة (1700 – 1799)

عقود خيارات.....	مدين	1700
عقود مقايضات	مدين	1710
عقود الصرف الآجل.....	مدين	1720

مدينون وأرصدة مدينة أخرى (1800 – 1899)

مدينون (1800 – 1849)

بنك إسكندرية التجارى والبحرى – فرع مدينة نصر.....	مدين	1800
بنك مصر – المركز الرئيسى.....	مدين	1801
شركة القاهرة الدولية للسمسرة.....	مدين	1810
شركة الرواد للسمسرة.....	مدين	1811
مقدمات شراء أوراق مالية	مدين	1820

حسابات مدينة أخرى (1850 – 1899)

عوائد سندات إسكان مستحقة.....	مدين	1850
عوائد أسمنت طرة مستحقة	مدين	1851
عوائد البنك المصرى الخليجى مستحقة.....	مدين	1852

أصول طويلة الأجل (1900 – 1999)

أصول ثابتة (1900 – 1949)

عقار.....	مدين	1900
أثاث وتجهيزات	مدين	1901

نفقات إيرادية مؤجلة (1950 – 1999)

مصروفات التأسيس.....	مدين	1950
حملات إعلانية.....	مدين	1951

الالتزامات (2000 – 2999)

التزامات قصيرة الأجل (2000 – 2899)

بنوك دائنة (2000 – 2299)

بنك مصر (بالجنيه المصرى).....	دائن	2000
-------------------------------	------	------

2001	البنك الأهلي (بالجنيه المصري).....دائن
2100	بنك إسكندرية التجارى والبحرى (بالاسترلينى).....دائن
2200	بنك مصر (بالدولار).....دائن
	دائتوز وأرصدة دائنة أخرى (2300 – 2599)
	دائتوز (2300 – 2399)
2300	جارى مدير الاستثمار.....دائن
2301	جارى الكيان المنشئ للصندوق.....دائن
	أرصدة دائنة أخرى (2400 – 2599)
2400	شركة القاهرة الدولية للسمسرة.....دائن
2401	شركة الدرواد للسمسرة.....دائن
2500	جريدة الأهرام.....دائن
2520	مصلحة الضرائب.....دائن
2540	عوائد أوراق مالية جارى تسويقها.....دائن
2550	توزيعات مستحقة للمثمرين عن فترات سابقة.....دائن
	مخصصات (2600 – 2899)
2600	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.....دائن
2700	مخصص إهلاك عقار.....دائن
2701	مخصص إهلاك أثاث وتجهيزات.....دائن
	التزامات طويلة الأجل (2900 – 2999)
2900	أخرى.....دائن
	حقوق المساهمين (3000 – 3999)
3000	رأس المال المصدر والمكتب فيه.....دائن
	احتياطي رأسمالى (3001 – 3049)
3001	صافى الزيادة الفعلية فى القيمة السوقية للأوراق المالية.....دائن
3010	فروق استرداد وإعادة بيع وثائق الاستثمار.....دائن
	الأرباح والخسائر (3050 – 2099)

أرباح الفترة المحققة.....دائن	3050
أرباح مرحلة محققة.....دائن	3060
الإيرادات (4000 – 4999)	
إيرادات النشاط (4000 – 4899)	
عائد أوراق مالية حكومية (4000 – 4099)	
عائد أذون خزانة.....دائن	40000
عائد سندات خزانة.....دائن	4010
عائد سندات إسكان.....دائن	4020
عائد أوراق مالية مضمونة من الحكومة (4100 – 4199)	
عائد سندات الشركة القابضة للغزل والنسيج.....دائن	4100
عائد سندات شركة الحديد والصلب المصرية.....دائن	4110
عائد أوراق مالية غير حكومية (4200 – 4899)	
عائد الأسهم (4200 – 4599)	
عائد أسهم قطاع الأسمنت (4200 – 4249).....دائن	
عائد أسهم أسمنت العامرية.....دائن	4200
عائد أسهم أسمنت طرة.....دائن	4201
أرباح بيع أسهم السويس للأسمنت.....دائن	4230
عائد أسهم قطاع الأدوية (4250 – 4299)	
عائد أسهم المصرية الدولية للصناعات الدوائية.....دائن	4250
عائد أسهم العامرية للصناعات الدوائية.....دائن	4251
أرباح بيع أسهم القاهرة للأدوية.....دائن	4280
عائد أسهم قطاع المطاحن (4300 – 4349)	
عائد أسهم مطاحن شرق الدلتا.....دائن	4300
أرباح بيع أسهم مطاحن مصر العليا.....دائن	4330
عائد أسهم قطاع البنوك (4350 – 4399)	
عائد أسهم بنك إسكندرية التجارى والبحرى.....دائن	4350

عائد أسهم البنك الوطنى المصرى.....دائن	4351
أرباح بيع أسهم CIBGDR.....دائن	4380
عائد أسهم قطاع العقارات (4400 - 4449)	
عائد أسهم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير.....دائن	4400
أرباح بيع أسهم شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير.....دائن	4430
عائد السندات (460 - 4699)	
عائد سندات مجموعة لكح.....دائن	4600
عائد سندات المالية المصرية.....دائن	4601
عائد صكوك التمويل ذات العائد المتغير.....دائن	4680
عائد وثائق صنایع الاستثمار الأخرى (4700 - 4799)	
عائد وثائق صندوق استثمار بنك مصر الأول.....دائن	4700
عائد وثائق استثمار البنك الأهلى الثانى.....دائن	4701
أرباح بيع وثائق صندوق الدلتا للاستثمار.....دائن	4780
عائد الأوراق المالية المشتقة (4800 - 4889)	
عائد عقود الخيارات.....دائن	4800
أرباح بيع عقود المقايضات.....دائن	4810
أرباح بيع عقود الصرف الآجل.....دائن	4820
الأرباح غير المحققة (4890 - 4899)	
أرباح غير محققة نتيجة الزيادة فى القيمة السوقية للأوراق المالية.....دائن	4890
إيرادات أخرى (4900 - 4999)	
عائد ودائع (4900 - 4949)	
عائد ودائع بنك القاهرة.....دائن	4900
عائد ودائع البنك المصرى الخليجى.....دائن	4910
عائد ودائع بنك أمريكان إكسبريس.....دائن	4920
مخصصات أنتقى الغرض منها	4930
فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	4940

إيرادات غير عادية (4950 – 4999)	
المصروفات (5000 – 5999)	
مصروفات عمومية وإدارية (5000 – 5799)	
5000	أتعاب مدير الاستثمار.....مدين
5010	أتعاب الكيان منشيء الصندوق.....مدين
5020	عمولات تحصيل.....مدين
5030	عمولات صرف.....مدين
5040	عمولة حفظ أوراق مالية.....مدين
5050	مصاريف بنكية أخرى.....مدين
5100	رسوم هيئة سوق المال.....مدين
5150	أتعاب مراقبي الحسابات.....مدين
5160	فروق عملة.....مدين
5170	إيجارات.....مدين
5180	كهرباء ومياه وغاز.....مدين
5190	تليفون وفاكس وطوابع.....مدين
5200	أدوات مكتبية.....مدين
5300	إهلاك نفقات إيرادية مؤجلة.....مدين
5310	إهلاك عقار.....مدين
5320	إهلاك أثاث وتجهيزات.....مدين
مصروفات رعاية وإعلان (5800 – 5899)	
5800	إعلانات بالصحف.....مدين
5850	إعلانات أخرى.....مدين
مصروفات تمويلية (5900 – 5989)	
5900	فوائد مدينة.....مدين
5950	عمولة أعلى رصيد.....مدين
الخسائر غير المحققة (5990 – 5999)	
5990	خسائر غير محققة نتيجة النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية.....مدين

الفصل الثاني Chapter 2

إجراءات المحاسبة عن أنشطته صناديق الاستثمار Accounting for Main Activities In Mutual Funds

تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في صناديق الاستثمار لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها. ومن الصعب حصر كافة العمليات الدورية لصندوق الاستثمار إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات الأساسية التي يترتب عليها تدفقات مالية يتعين تسجيلها محاسبياً تشمل :

- عمليات إصدار وثائق الاستثمار بعد طرحها للاكتتاب، وكذا احتساب القيمة الاستردادية للوثائق ، والقيمة التي يعاد طرحها بها، ثم عمليات تصفية الصندوق.
- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية .
- مصروفات الصندوق ، وبالأخص أتعاب مدير الاستثمار المنوط به إدارة الاستثمار داخل الصندوق بالإجابة عن المستثمرين، وكذا مصروفات التسويق والإعلان.

وعلى ذلك نتناول في هذا الجزء من الكتاب فكرة مبسطة عن إجراءات المحاسبة الخاصة بكل من العمليات السابقة .

أولاً: العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار

كما ألمحنا سابقاً، تنقسم مصادر الأموال في صناديق الاستثمار إلى :

- الموارد الذاتية للصندوق، والتي تتمثل في رأس مال شركة الصندوق، أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين لبدء مباشرة نشاط الصندوق، وفي كلتا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه طبقاً للقانون⁽⁶⁾. وتلفت نظر القارئ الكريم إلى أن هذا المبلغ تصدر به وثائق استثمار غير قابلة للاسترداد، بمعنى أن يتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق باعتبار ذلك ضماناً لأموال حملة الوثائق من صغار وكبار المدخرين.

- الموارد الخارجية ، والتي تتمثل في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الوثائق موحدة القيمة بحيث ، لا تقل القيمة الاسمية للوثيقة عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه⁽⁷⁾. وبشرط آخر هو أن لا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق⁽⁸⁾. وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بالنسبة لصناديق البنوك أو شركات التأمين⁽⁹⁾. ويعنى ذلك أنه في حالة صناديق الاستثمار التي تأخذ شكل شركة مساهمة إذا بلغ حجم الصندوق 50 مليون جنيه ، فإن ذلك معناه أن الوثائق غير المستردة ستبلغ قيمتها $\frac{1}{10}$ هذا المبلغ أى خمسة ملايين جنيه، بينما يمثل الباقي (45 مليون) قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب العام.

أما في حالة صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين، إذا كان المال المخصص لبدء النشاط ستة ملايين جنيه على سبيل المثال، فإن حجم الوثائق المصدرة ستكون قيمتها ما يوازى ستة ملايين مضروبة في عشرين مثل أى 120 مليون جنيه سيطرح منها للاكتتاب العام ما قيمته 114 مليون جنيه (120 مليون - 6 مليون) .

الاكتتاب في وثائق الاستثمار :

لم يفرض قانون سوق المال أو لائحته التنفيذية على صناديق الاستثمار طرح وثائق الاستثمار التي تصدرها للاكتتاب العام، وهو الأمر الذى يفهم معه جواز أن

يكون الاكتتاب في هذه الوثائق مقلداً⁽¹⁰⁾. وعلى أية حال ففي حالة طرح الصندوق لوثائق للاكتتاب العام ينبغي مراعاة الضوابط التالية⁽¹¹⁾:

- 1- أن يتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك .
 - 2- يجب قبل فتح باب الاكتتاب العام في هذه الوثائق، أن تعتمد هيئة سوق المال نشرة الاكتتاب في الوثيقة ، ويسقط قرار الهيئة باعتماد النشرة ، إذا لم يتم فتح باب الاكتتاب في الوثائق خلال شهرين من تاريخ الإخطار به.
 - 3- يجب أن يظل باب الاكتتاب في الوثائق المطروحة للاكتتاب العام مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل، يجوز بعدها قفل باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته.
 - 4- يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموجب شهادة اكتتاب موقعاً عليها من ممثل البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب ومن المكتب أو وكيله في الوثائق الإسمية متضمنة ما يلي:
 - أ- اسم الصندوق مصدر الوثيقة .
 - ب- رقم وتاريخ الترخيص مزاولة النشاط.
 - ج- اسم البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب.
 - د- اسم المكتب وعنوانه وجنسيته (في الوثائق الإسمية) وتاريخ الاكتتاب.
 - هـ- إجمالي قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب.
 - و - قيمة وعدد الوثائق المكتب فيها بالأرقام والحروف.
 - ز- حالات وشروط استرداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها.
- وعلى ذلك ، فعند إتمام إجراءات الترخيص ببدء نشاط الصندوق لدى الهيئة العامة لسوق المال وفقاً للضوابط السابقة ثم الانتهاء من عمليات الاكتتاب في الوثائق ، يتم إثبات القيود التالية بدفتر اليومية العامة للصندوق.

- عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر والمكتب فيه :

xx ح/ النقدية

xx ح/ المؤسسين

xx ح/ حملة الوثائق

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع :

xx ح/ المؤسسين

xx ح/ حملة الوثائق

xx ح/ رأس المال المدفوع

يلاحظ أن حساب المؤسسين وحملة الوثائق هو مجرد حساب وسيط تم فتحه مع التحصيل ثم إقفاله مع إصدار الوثائق. في هذه الحالة تظهر قائمة المركز المثلالي الافتتاحية على النحو التالي:

صندوق استثمار

أصول	
نقدية	xx =
	xx =
التزامات وحقوق ملكية	
رأس المال المدفوع	xx =
	xx =

مثال:

حصلت شركة الدلتا على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار ذو عائد دورى فى 2009/3/1 بمبلغ 100 مليون جنيه مصرى يمكن زيادته إلى 300 مليون جنيه مصرى بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة بسوق المال. وقد تمت إجراءات طرح الوثائق (فئة 1000 جنيه للوثيقة) وتحصيل قيمتها بالكامل فى 2009/5/1

وتبلغ مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق الاستثمار.

والمطلوب : - إثبات قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة للصندوق.
- بيان أثر ما سبق على قنمة المركز المالي للصندوق.

الحل:

تمهيد للحل:

بما أن الكيان المنشيء للصندوق عبارة عن شركة مساهمة لذا يكون :

قيمة وثائق الاستثمار غير المستردة = 100 مليون جنيه $\times \frac{1}{10} = 10$ مليون جنيه

قيمة وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام = 100 مليون جنيه - 10 مليون جنيه = 90 مليون جنيه.

* قيود اليومية بدفتر اليومية العامة للصندوق :

100000000	ح/ النقدية
10000000	ح/ المؤسسين
90000000	ح/ حملة الوثائق

قيد تحصيل قيمة 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه للوثيقة

100000000	ح/ المؤسسين
90000000	ح/ حملة الوثائق
100000000	ح/ رأس المال المدفوع

قيد إصدار 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه للوثيقة منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد.

* بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالى للصندوق :

صندوق استثمار شركة الدلتا

قائمة المركز المالى فى 1/5/2000

أصول	
نقدية	1000000000
	1000000000
التزامات وحقوق ملكية	
رأس المال المدفوع	
(100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه	1000000000
منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد)	1000000000

تلقت نظر القارئ الكريم إلى أنه بمجرد الإعلان عن طرح وثائق الاستثمار المرخص بها قانوناً لجمهور المكتتبين قد يحدث تكالب على عملية الاكتتاب لدرجة يتم فيها تجاوز عدد الوثائق المطروحة . وفى هذه الحالة يتعين عمل تخصيص نسبى لكل مكتتب على أساس نسبة عدد الوثائق المطروحة إلى عدد الوثائق المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك إقصاء المكتتب فى الصندوق أياً كان عدد الوثائق التى اكتتب فيها، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين ويرد إلى المكتتب ما دفعه عند الاكتتاب بالزيادة عما خصص له⁽¹²⁾. وفى مثل هذه الأحوال تثبت قيود اليومية على النحو التالى :

- عند طرح الوثائق للاكتتاب العام :

xx ح/ النقدية

xx ح/ حملة الوثائق

- عند رد قيمة الزيادة للمكتتبين فى حالة وجود زيادة فى الاكتتاب عن المرخص به :

xx ح/ حملة الوثائق

xx ح/ النقدية

- عند إصدار وثائق استثمار بقيمة ما تم تخصيصه للمكتتبين :
 xx ح/ حملة الوثائق
 xx ح/ رأس المال المدفوع

مثال:

فى المثال السابق بفرض أنه قد تم الاكتتاب فى عدد يزيد مرة ونصف عن عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب، وقد تم التخصيص طبقاً لطريقة التوزيع النسبى ورد الزيادة المدروعة لأصحابها، كما تم إصدار الوثائق وتسليمها للمكتتبين فيها .

المطلوب: - قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة .
 - تصوير حساب النقدية .

* قيود اليومية اللازمة:

تمهيد:

الوثائق المكتتب فيها = الوثائق المطروحة x مرة ونصف

$$= 135000 = 1\frac{1}{2} \times 90000 \text{ وثيقة}$$

$$\frac{\text{الوثائق المطروحة}}{\text{لوثائق المكتتب فيها}} = \text{نسبة التخصيص للوثائق}$$

$$\frac{2}{3} = \frac{90000}{135000}$$

أى أن كل مكتب فى ثلاث وثائق يتم تخصيص اثنان له وترد له قيمة الثالثة .
 وتكون القيود على النحو التالى :

145000000 ح/ النقدية

100000000 ح/ المؤسسين

135000000 ح/ حملة الوثائق

قيد الاكتتاب فى 145000 وثيقة استثمار بقيمة إسمية 1000 جنيه للوثيقة

45000000 ح/ حملة الوثائق

45000000 ح/ النقدية

قيد رد قيمة الزيادة في الكتاب 45000 وثيقة x 1000 جنيه

10000000 ح/ المؤسسين

9000000 ح/ حملة الوثائق

100000000 ح/ رأس المال المدفوع

قيد إصدار 100000 وثيقة فئة 1000 جنيه منها 1000 وثيقة غير قابلة للاسترداد

ح/ النقدية

45000000	ح/ المؤسسين	45000000
100000000	ح/ حملة الوثائق	
145000000		145000000
	رصيد منقول 2000/5/1	100000000
ح/ حملة الوثائق		
رصيد مرحل		

في نهاية هذا الجزء، قد يثور تساؤل حول الموقف لم كان الاقبال على الاكتتاب في الوثائق ضعيفاً بعكس الحالة السابقة ، طبقاً للفانون، فإنه إذا تم الاكتتاب في 50٪ على الأقل من مجموع الوثائق المصدرة فإنه يجوز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن 50٪ من مجموع الوثائق المصدرة ، وفي تلك الحالة يتعين تغيير جميع المستندات بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها⁽¹³⁾ . أما إذا تم الاكتتاب في عدد أقل من 50٪ من مجموع الوثائق المصدرة فإنه يتعين على البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها بما في ذلك مصاريف الإصدار⁽¹⁴⁾ .

المحاسبة عن تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة :

غالباً ما يتحمل الصندوق العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار منها على سبيل المثال نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي عند الطرح للاكتتاب. وتتضمن نشرة الاكتتاب في الصندوق نبذة عن تلك النفقات، وكذا المبالغ التي سيتم

تحصيلها عن كل وثيقة لمقابلة مصاريف الإصدار المذكورة .
وتثبت المبالغ المحصلة من حملة الوثائق في حساب رسوم إصدار محصلة
يجعل دائناً وحساب النقدية مديناً على النحو التالي :

xx حـ النقدية

xx حـ / رسوم إصدار محصلة

أما بالنسبة لمصاريف الإصدار التي تحملها الصندوق بالفعل فيتم إثباتها
بجعل حساب مصاريف إصدار الوثائق مديناً ، وحساب النقدية (أو الدائنين)
دائناً:

xx حـ / مصاريف إصدار الوثائق

xx حـ / النقدية أو الدائنين

ويتم عمل مقاصة بين كل من الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة بحيث
يتم تغطية الأخيرة من الأولى ، وذلك بجعل حساب رسوم إصدار محصلة من
حملة الوثائق مديناً وحساب مصاريف إصدار الوثائق دائناً كما يلي :

xx حـ / رسوم إصدار محصلة

xx حـ / مصاريف إصدار الوثائق

غالباً ما ينتج عن هذه المقاصة وجود فروق بين المبلغين يتم معالجتها على
النحو التالي:

- إذا كانت الرسوم المحصلة أكبر من مصاريف الإصدار الفعلية ، يعالج الفرق
باستخدامه في تخفيض رصيد حساب مصاريف التأسيس، فإن لم يكن هناك
رصيد لمصاريف التأسيس يتم حينئذ ترحيله إلى حساب الاحتياطي
الرأسمالي.

- إذا كانت الرسوم المحصلة أقل من مصاريف الإصدار الفعلية يتم تحميل
الفرق على حساب مصاريف التأسيس التي تعتبر بدورها نفقة إيرادية مؤجلة
يتم استهلاكها على عدد مناسب من السنوات.

مثال:

يبلغ حجم إحدى صناديق الاستثمار 50 مليون جنيه مقسماً إلى 100000 وثيقة استثمار، القيمة الاسمية للوثيقة 500 جنيه . وقد اكتتبت شركة المساهمة المنشئة للصندوق في عدد 10000 وثيقة بمبلغ 5 مليون جنيه غير قابلة للاسترداد، وتم طرح الباقي للاكتتاب العام بعد إضافة مصاريف إصدار بنسبة 1٪ من قيمة الوثيقة ، وذلك لمقابلة نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي عند الطرح للاكتتاب والتي يبلغ قيمتها 400000 جنيه وتم سدادها نقداً .

والمطلوب: - إثبات ما سبق بدفتر اليومية العامة للصندوق.

- تصوير حساب النقدية .

- بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي.

الحل:

تمهيد للحل:

.. الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة

$$\text{قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد} = \frac{1}{10} \times 50000000 = 5000000 \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب} = 50000000 - 5000000 = 45000000 \text{ جنيه}$$

$$\text{عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد} = 500 \div 5000000 = 10000 \text{ وثيقة}$$

$$\text{عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب} = 500 \div 45000000 = 90000 \text{ وثيقة}$$

$$\text{جملة الوثائق} = 100000 \text{ وثيقة}$$

$$\text{رسوم الإصدار المحصلة} = 1\% \times 45000000 = 450000 \text{ جنيه}$$

$$\text{مصاريف الإصدار المدفوعة} = 400000 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفرق} = 450000 - 400000 = 50000 \text{ يرحل إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي}$$

* قيود اليومية:

$$50450000 \text{ حـ} / \text{النقدية}$$

$$5000000 \text{ حـ} / \text{المؤسسين}$$

$$45450000 \text{ حـ} / \text{حملة الوثائق}$$

قيد الاكتتاب في 100000 وثيقة استثمار فئة 500 جنيه + رسوم إصدار 1٪

5000000 حـ/ المؤسسين
 45450000 حـ/ حملة الوثائق
 50000000 حـ/ رأس المال المدفوع
 450000 حـ/ رسوم إصدار محصلة
 قيد إصدار 10000 وثيقة استثمار فئة 500 جنيه منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد

400000 حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة
 4000000 حـ/ النقدية
 قيد سداد مصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً

450000 حـ/ رسوم إصدار محصلة
 400000 حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة
 50000 حـ/ احتياطي رأسمالي
 قيد إقفال حساب مصاريف الإصدار وتسوية الفرق

* تصوير حساب النقدية :

حـ/ النقدية			
حـ/ مصاريف إصدار مدفوعة	400000	حـ/ المؤسسين	50450000
		حـ/ حملة الوثائق	
رصيد مرحل	<u>50050000</u>		
	<u>50450000</u>		<u>50450000</u>
		رصيد منقول	<u>50050000</u>

* بيان الأثر على قائمة المركز المالي للصندوق :

صندوق

قائمة المركز المالي في / /

الأصول	
نقدية	<u>50050000</u>
	<u>50050000</u>
الالتزامات وحقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	500000
100000 وثيقة استثمار فئة 500 جنيه	
10000 منها وثيقة غير قابلة للاسترداد)	
اجتياطي رأسمالي	<u>50000</u>
	<u>50050000</u>

مثال :

المطلوب حل المثال السابق بفرض أن قيمة مصاريف إصدار الوثائق المدفوعة فعلاً تبلغ 470000 جنيه (بدلاً من 400000 جنيه)

الحل :

تمهيد للحل :

.. الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة

قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد = $\frac{1}{10} \times 50000000 = 5000000$ جنيه

قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب = $\frac{9}{10} \times 50000000 = 45000000$ جنيه

عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد = $500 \div 5000000 = 10000$ وثيقة استثمار

عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب = $500 \div 45000000 = 90000$ وثيقة استثمار

10000

جملة الوثائق

رسوم الإصدار المحصلة = $45000000 \times 1\%$ = 450000 جنيه
 مصاريف الإصدار المدفوعة = 470000 جنيه
 الفرق = $470000 - 450000 = 20000$ جنيه يحمل على مصاريف التأسيس.

• قيود اليومية :

50450000 ح./ النقدية

5000000 ح./ المؤسسين

45450000 ح./ حملة الوثائق

قيد الاكتتاب في 100000 وثيقة استثمار قيمة 500 جنيه + 1% رسوم إصدار

5000000 ح./ المؤسسين

45450000 ح./ حملة الوثائق

50000000 ح./ رأس المال المدفوع

450000 ح./ رسوم إصدار محصلة

قيد إصدار 100000 وثيقة استثمار فئة 500 جنيه منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد

470000 ح./ مصاريف إصدار مدفوعة

470000 ح./ النقدية

قيد سداد مصاريف الإصدار

450000 ح./ رسوم إصدار محصلة

20000 ح./ مصاريف تأسيس

470000 ح./ مصاريف إصدار مدفوعة

قيد إقفال مصاريف الإصدار وتسوية الفرق

* تصوير حساب النقدية :

ح/ النقدية

50450000 ح/ المؤسسين	470000 ح/ مصاريف إصدار مدفوعة
ح/ حملة الوثائق	
	49980000 رصيد مرحل
<u>50450000</u>	<u>50450000</u>
49980000 رصيد منقول	

* بيان الأثر على قائمة المركز المالي للصندوق

صندوق

قائمة المركز المالي في //

الأصول	
أصول متداولة	
نقدية	49980000
أصول طويلة الأجل	
نفقات إيرادية مؤجلة	
مصاريف تأسيس	20000
	<u>50000000</u>
الالتزامات وحقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	50000000
(100000 وثيقة استثمار فئة 500 جنيه منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد)	
	<u>50000000</u>

المحاسبة عن تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المفتوحة :

عادة ما يتولى البنك (أو شركة التأمين) المنشيء للصندوق مسئولية تلقي الإكتتابات والاستردادات وإعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ، ولمواجهة الأعباء والتكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمات عادة ما يحصل على رسوم إصدار الوثائق المحصلة بالكامل. وعلى سبيل المثال يحصل البنك الأهلي المصري - طبقاً لما ورد بنشرة اكتاب صندوق استثماره الأول - على نسبة 1٪ من القيمة المكتتب فيها بحد أدنى 15 جنيه مصري وذلك كمصاريف اكتاب في الصندوق.

في مثل هذه الأحوال تثبت قيود اليومية على النحو التالي :

- عند تحصيل رسوم الإصدار من حملة الوثائق

xx ح/ النقدية	xx		
xx ح/ رسوم إصدار محصلة			xx

- عند ترحيل الرسوم المحصلة إلى حساب البنك (أو شركة التأمين) منشيء الصندوق:

xx ح/ رسوم إصدار محصلة	xx		
xx ح/ البنك (أو شركة التأمين) منشيء الصندوق			xx

- عند توريد مستحقات البنك (أو شركة التأمين) نقداً :

xx ح/ البنك (أو شركة التأمين) منشيء الصندوق	xx		
xx ح/ النقدية			xx

مثال:

يبلغ حجم صندوق استثمار بنك إسكندرية التجارى والبحرى 100 مليون جنيه مقسماً إلى 100000 وثيقة استثمار، القيمة الاسمية للوثيقة 1000 جنيه . وقد اكتب البنك المنشيء للصندوق فى عدد 20000 وثيقة بمبلغ 20 مليون جنيه غير قابلة للاسترداد، وتم طرح الباقي للاكتتاب العام بعد إضافة مصاريف إصدار بنسبة 1٪ من قيمة الوثيقة ثم سادها نقداً لبنك إسكندرية التجارى والبحرى.

والمطلوب: - إثبات ما سبق بدفتر اليومية العامة للصندوق
- بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالى للصندوق.

تمهيد للحل:

.. الكيان المنشئ للصندوق بنك

$$\begin{aligned} \text{.. قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد} &= \frac{1}{20} \times 100000000 = 20000000 \text{ جنيه} \\ \text{قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب} &= 100000000 - 20000000 = 80000000 \text{ جنيه} \\ \text{عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد} &= 20000000 \div 1000 = 20000 \text{ وثيقة} \\ \text{عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب} &= 80000000 \div 1000 = 80000 \text{ وثيقة} \\ \text{جملة الوثائق} &= 100000 \text{ وثيقة} \\ \text{رسوم الإصدار المحصلة} &= \frac{1}{100} \times 80000000 = 800000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

* قيود اليومية:

100800000	ح/ النقدية
20000000	ح/ بنك إسكندرية التجارى البحرى (المؤسسين)
80800000	ح/ حملة الوثائق
	قيد الاكتتاب فى 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه
	+ رسوم إصدار 1%
20000000	ح/ بنك إسكندرية التجارى والبحرى (المؤسسين)
80800000	ح/ حملة الوثائق
100000000	ح/ رأس المال المدفوع
8000000	ح/ رسوم إصدار محصلة
	قيد إصدار 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه
	منها 20000 غير قابلة للاسترداد
800000	ح/ رسوم إصدار محصلة
800000	ح/ بنك إسكندرية التجارى والبحرى
	قيد استحقاق قيمة رسوم الإصدار المحصلة للبنك المنشئ للصندوق
800000	ح/ بنك إسكندرية التجارى البحرى
	ح/ النقدية
	قيد السداد النقدي لرسوم الإصدار المحصلة

* بيان الأثر على قائمة المركز المالي للصندوق:

صندوق استثمار بنك إسكندرية التجارى والبحرى
قائمة المركز المالي فى / /

الأصول	
نقدية	1000000000
	<u>1000000000</u>
الالتزامات وحقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	1000000000
(100000 وثيقة استثمار فئة 1000 جنيه منها 20000 وثيقة غير قابلة للاسترداد)	
	<u>1000000000</u>

المحاسبة عن مصروفات التأسيس:

عادة ما يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من جيوبهم الخاصة على المراحل الأولى للتأسيس وحتى لحظة الحصول على الترخيص اللازم ببدء النشاط، وتنوع أوجه الإنفاق على مصروفات التأسيس لتشمل بنود عديدة أبرزها تدبير مقر للصندوق وتجهيزه وكذا أتعاب المحامين والاستشارات القانونية والرسوم والأعباء الحكومية .

بعد إتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب ثم بدء الصندوق فى ممارسة نشاطه يتعين تجميع كافة البنود السابق إنفاقها على التأسيس وعمل القيد التالى بقيمتها بدفتر اليومية العامة للصندوق.

xx حـ/ مصروفات التأسيس

xx حـ/ المؤسسين

بعدها يتم تسديد قيمة تلك المصروفات من النقدية المتوافرة للصندوق وذلك

بالقيد التالى

xx من حـ/ المؤسسين

xx إلى حـ/ النقدية

ونظراً لكبر مبلغ مصروفات التأسيس ، لذا يكون من غير الإنصاف أن يتم تحميله مرة واحدة على قائمة دخل السنة الأولى للصندوق ، حيث سيترتب على ذلك حتماً خفض أرباح التشغيل - بل وتحويلها إلى خسارة في معظم الأحيان - بينود نفقات غير تشغيلية ، ومن هنا يتم استخدام المبالغ المتبقية من رسوم الإصدار المحصلة (إن وجدت) في استيفاء جانب من مصاريف التأسيس بالقييد التالي :

xx حـ/ رسوم إصدار محصلة

xx حـ/ مصاريف التأسيس

على أن يتم رسملة الجزء الباقي من مصاريف التأسيس كأصل معنوي يتم إدراجه ضمن أصول قائمة المركز المالي باعتباره «نفقة إيرادية مؤجلة» ويتم استهلاكه على عدد معين من السنوات بحيث تحمل قائمة دخل الصندوق لكل سنة بنصيبها من قسط الاستهلاك بالقييد التالي :

xx حـ/ قائمة الدخل

xx حـ/ قسط استهلاك مصاريف التأسيس

وتعد هذه المعالجة أفضل مما لو تم تحميل مصاريف التأسيس بالكامل على قائمة دخل الصندوق لسنة واحدة كما ألمحنا سابقاً.

مثال:

في تاريخ بدء نشاط إحدى صناديق الاستثمار المصرية - أول يناير عام 2009 - بلغت جملة مصاريف التأسيس المنفقة حتى تاريخه 250000 جنيه تم سدادها نقداً للمؤسسين . وقد تقرر استهلاك المبلغ على عشر سنوات ابتداء من العام المنتهى في 2009/12/31 وذلك بعد استقطاع الرصيد المتبقى من رسوم الإصدار المحصلة ويبلغ 50000 جنيه.

والمطلوب : - إثبات قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة للصندوق.
- بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي للصندوق في 2009/12/31

الحل:

تمهيد:

صافي قيمة مصاريف التأسيس = 250000 - 50000 = 200000 جنيه
قسط استهلاك مصاريف التأسيس = 200000 ÷ 10 = 20000 جنيه سنوياً

*** قيود اليومية :**

2500000 ح/ مصاريف التأسيس

2500000 ح/ المؤسسين

قيد استحقاق مصاريف التأسيس

250000 ح/ المؤسسين

250000 ح/ النقدية

قيد سداد مصاريف التأسيس

50000 ح/ رسوم الإصدار المحصلة

50000 ح/ مصاريف التأسيس

قيد تخفيض مصاريف التأسيس بقيمة رسوم الإصدار المحصلة

20000 ح/ ملخص الدخل

20000 ح/ قسط استهلاك مصاريف التأسيس

قيد تحميل قائمة الدخل بقسط استهلاك مصاريف التأسيس

صندوق.....

قائمة المركز المالي في 2000/12/31

الأصول	
أصول طويلة الأجل	
نفقات إيرادية مؤجلة	
مصاريف تأسيس	
	180000
	180000

المحاسبة عن عمليات استرداد وثائق الاستثمار:

تدخل القانون لتنظيم إجراءات استرداد وثائق الاستثمار، وفي نفس الوقت لم يجعلها مشاعاً بين نوعي الصناديق. فبالنسبة لصناديق استثمار شركات المساهمة تعد عملية الاسترداد أمراً جوازياً، وليس وجوبياً طبقاً لما يفهم من نص المادة (352) من اللائحة التنفيذية للقانون حيث «يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام بيان ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها، وحالات ذلك». فإذا ما تضمنت نشرة الاكتتاب حق صاحب الوثيقة في استرداد قيمتها قبل انقضاء مدتها، ترد إليه القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة آخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل. وفي كل الأحوال لايجوز للصندوق إصدار وثائق بديلة لتلك التي يتم استرداد قيمتها⁽¹⁵⁾.

أما في حالة صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين، فتعد عملية استرداد قيمة الوثائق أمراً وجوبياً كما هو مفهوم من نص المادة (174) من اللائحة التنفيذية للقانون والتي اشترطت ضرورة تضمين نشرة الاكتتاب بيان كيفية استرداد قيمة الوثيقة وشروط وأوضاع وإجراءات ذلك. وبناء على ذلك يتم تحديد قيمة الوثيقة التي يتم استردادها على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد. كما يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد قيمتها وفقاً لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المخصص به⁽¹⁶⁾.

ويلفت الكاتب نظر القارئ العزيز إلى أن ما سبق كان دافعاً للمشرع كي يوجب على الصناديق بنوعيتها أن تحتفظ بالسيولة الكافية لمواجهة طلبات الاسترداد⁽¹⁷⁾.

كما يلفت الكاتب النظر إلى أنه في حالة استرداد وثائق صناديق الاستثمار ذات العائد اليومي التراكمي عادة ما تحسب القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس القيمة المعلنة للوثيقة في ذات يوم الاسترداد وذلك بمجرد تقديم طلب استرداد موقع من صاحب الوثيقة أو من يفوضه مرفقاً به سند الوثيقة⁽¹⁸⁾.

عمولة الاسترداد:

في حالة تقدم أحد حملة الوثائق لاسترداد قيمتها من الصندوق عادة ما يقوم الصندوق بخصم عمولة استرداد بنسبة محددة من قيمة الوثائق المستردة تتراوح بين 1٪ ، $\frac{1}{8}$ ٪ طبقاً لفترة الاحتفاظ بالوثيقة (بمعنى أنه كلما طالت الفترة من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاسترداد كلما قلت قيمة العمولة) ويسير العمل بمعظم الصناديق على اقتسام تلك العمولة بين الصندوق والكيان المنشئ للصندوق مناصفة . وتحسب العمولة بالمعادلة التالية :

$$\text{عمولة الاسترداد} = \text{القيمة الاستردادية للوثيقة} \times \frac{\text{عدد الأيام من تاريخ الشراء حتى الاسترداد}}{365} \times \text{نسبة العمولة}$$

كيفية حساب القيمة الاستردادية للوثيقة:

كما ألقينا سلفاً ، تتحدد قيمة الوثيقة التي يتم استردادها على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد⁽¹⁹⁾ . وفي بعض الصناديق يتم هذا التقييم يومياً⁽²⁰⁾ وذلك على النحو التالي :

- أ- إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك ، وتستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة المعلنة لتقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .
- ب- يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية وهي :

1- أوراق مالية مقيدة في البورصة :

تحتسب القيمة على أساس أسعار الإقفال للبورصة السارية وقت التقييم، والمنشورة بالصحف الأسبوعية . وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم ، يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم. على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيّم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز 10٪ من هذا السعر.

2- أذون الخزانة :

ويتم تقييمها على أساس صافي قيمتها الحالية .

3- وثائق الاستثمار في صناديق أخرى :

يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية معلنه .

4- أوراق مالية غير مقيدة :

يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التي يجري تعامل عليها كل أسبوعين على أساس متوسط أسعار التداول في آخر يوم تم فيه التداول ما لم تكن قيمة الورقة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل، فيتم التقييم بالقيمة الأقل. أي أن التقييم هنا يكون بالقيمة السوقية أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

أما بالنسبة بالأوراق المالية غير المقيدة التي لا يجري عليها تعامل مرة على الأقل كل أسبوعين فيتم تقييمها بالتكلفة أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

5- أوراق مالية أجنبية أو أوراق مالية مصرية صادرة بعملة أجنبية :

تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية . ج- يضاف إليها قيمة الأصول طويلة الأجل (بعد خصم مجمع الإهلاك).

- د - يتم تقييم باقى عناصر الأصول وفقاً لقواعد المحاسبة المصرية .
- هـ - يضاف إليها إجمالى إيرادات النشاط المستحقة والتي تخص الفترة ولم تحصل بعد (كعائد الاستثمارات فى الأوراق المالية ، وأرباح بيع الأوراق المالية وأى إيرادات أخرى مستحقة) .
- ز - يخصم منها حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأى التزامات متداولة أخرى بعد تقييمها وفقاً لقواعد المحاسبة المصرية .
- ح - يخصم منها مصروفات التشغيل المستحقة (كمصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات الإدارية والعمومية ، والمصروفات التمويلية ، وعمولات السمسرة وغيرها) والتوزيعات المستحقة للمستثمرين.
- ط - يقسم صافى الناتج من البنود السابقة على عدد الوثائق القائمة فى تاريخ التقييم.

مثال:

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر إحدى صناديق الاستثمار فى يوم العمل الأخير من الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر 2009 (القيمة بالمليون جنيه مصرى):

30	نقدية بالخزينة
100	ودائع بالبنوك
\$10	ودائع بالبنوك بالدولار الأمريكى
10	أذون خزانة
13	أسهم أسمنت حلوان
189	أسهم العامرية للأبوية
1.2	أسهم السويس للأسمنت
14	أسهم مصر الجديدة للإسكان والتعمير
30	سندات الشركة المالية المصرية
3	أسهم شركة الشمعدان

\$5	أسهم بنك باركليز الدولي (بالدولار الأمريكي)
40	وثائق صناديق الاستثمار الأخرى
1	نفقات إيرادية مؤجلة (بعد خصم الإهلاك)
1	مدينون
2	عوائد استثمارات أ.م. مستحقة
1	أرباح بيع أ. م مستحقة
1	إيرادات نشاط أخرى مستحقة
1	بنوك سحب على المكشوف
1	مخصصات
2	توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة
4	أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار
2	مصروفات إعلان مستحقة

فإذا توافرت لديك المعلومات الإضافية التالية :

- 1- بالنسبة لأسهم السويس للأسمنت تعددت أسعار التداول بالبورصة في هذا اليوم، حيث تم التعامل على 10000 سهم منها بسعر 30 جنيه للسهم ، بينما تم التعامل على 40000 سهم بسعر 25 جنيه فقط.
- 2- بلغ سعر الدولار الأمريكي المعلن طبقاً لأسعار السوق المصرفية الحرة في تاريخه أربعة جنيهات.
- 3- لم يحدث تعامل على أسهم شركة الغازات الطبيعية (30000 سهم) منذ يوم 16 سبتمبر 2000 (حيث كان سعر التداول للسهم الواحد 30 جنيه) ، وقد تقرر تقييمها - من قبل إدارة الاستثمار بالصندوق - بأقل من هذا السعر بنسبة 10٪.
- 4- أسهم شركة الشمعدان غير مقيدة بالبورصة ، وقد تم تقييمها بمعرفة إدارة الصندوق بمبلغ 5 مليون جنيه وذلك باستخدام إحدى طرق التقييم المتعارف عليها.

فالمطلوب : حساب متوسط القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر 2009 إذا علمت أن عدد الوثائق في تاريخه يبلغ 3115000 وثيقة بقيمة إسمية 100 جنيه للوثيقة الواحدة.

الحل:

تمهيد للحل :

1- في حالة تعدد أسعار التداول في البورصة لورقة مالية محددة في يوم ما، يتعين حساب المتوسط المرجح لسعر التداول بالنسبة لهذه الورقة على النحو التالي:

$$\frac{(\text{السعر الأول} \times \text{عدد الأوراق}) + (\text{السعر الثاني} \times \text{عدد الأوراق})}{\text{مجموع الأوراق}} = \text{المتوسط المرجح لأسعار التداول}$$

بالنسبة لحالة أسهم شركة السويس للأسمنت :

$$\frac{(30 \text{ جنيه} \times 10000 \text{ سهم}) + (25 \text{ جنيه} \times 40000 \text{ سهم})}{50000 \text{ سهم}} = \text{المتوسط المرجح لأسعار التداول}$$

$$\frac{100000 + 300000}{50000} =$$

$$26 = \frac{1300000}{50000} =$$

∴ القيمة السوقية للأسهم = 50000 سهم × 26 جنيه = 1300000 جنيه

2- يستخدم سعر الدولار الأمريكي المعلن طبقاً لأسعار السوق المصرفية الحرة (في تاريخ التقييم) في تحويل قيمة الودائع بالبنوك (بالدولار الأمريكي) ، وكذا أسهم بنك باركليز الدولي (بالدولار الأمريكي) إلى الجنيه المصري على النحو التالي:

الودائع البنوك بالدولار الأمريكى = 10 مليون دولار \times 4 جنيهاً = 40 مليون جنيه مصرى.

أسهم بنك باركليز الدولى بالدولار الأمريكى = 5 مليون دولار \times 4 جنيهاً = 20 مليون جنيه مصرى.

3- بالنسبة لأسهم شركة الغازات الطبيعية ، وحيث أنه لم يجر عليها تعامل بالبورصة لفترة تتجاوز الشهر، لذا فقد أعطى القانون رخصة لمدير الاستثمار، لإعادة تقييم سعر هذه الورقة بأقل من آخر سعر تداول لها بما لايزيد عن 10٪.

.. آخر سعر تداول فى 16/9/2000 بلغ 30 جنيه للسهم.

.. القيمة السوقية للأسهم فى تاريخ التقييم = 30000 سهم \times 30 جنيه \times 90٪

= 810000 جنيه.

4- بالنسبة للأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة . إذا تم عليها تعامل مرة كل أسبوعين، ينص القانون على تقييمها بالقيمة السوقية أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. وحيث إن القيمة السوقية لأسهم شركة الشمعدان تبلغ 3 مليون جنيه، بينما القيمة المحسوبة بمعرفة إدارة الاستثمار بالصندوق تبلغ 5 مليون جنيه لذا يتم الاعتماد بالقيمة الأقل وهى 3 مليون جنيه.

بالأخذ فى الاعتبار الملاحظات السابقة يتم حساب القيمة الاستردادية للوثيقة على النحو التالى :

حساب القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار في تاريخ التقييم:

	الأصول
	أصول متداولة
30	نقدية بالخرزينة
140	ودائع بالبنوك
10	أذون خزانة
54	أسهم بالقيمة السوقية
30	سندات بالقيمة السوقية
40	وثائق صناديق استثمار أخرى
5	حساب مدينة أخرى
	أصول طويلة الأجل:
1	نفقات إيرادية مؤجلة
310	مجموع الأصول
	الالتزامات
1	بنوك دائنة
1	مخصصات
8	حسابات دائنة أخرى
10	مجموع الالتزامات
300	صافي أصول الصندوق
3.115	عدد الوثائق القائمة
96.31 جنيه *****	صافي قيمة الوثيقة

- * الودائع بالبنوك = ودائع بالبنوك بالجنيه المصري + ودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي تم تحويلها للسعر المعادل بالجنيه المصري = 100 مليون + 40 مليون = 140 مليون جنيه مصري.
- ** الأسهم بالقيمة السوقية = أسهم أسمنت حلوان + المعامرية للأدوية + السويس للأسمدة + مصر الجديدة للإسكان والتعمير + الشمعدان + بنك باركليز الدولي + شركة الغازات الطبيعية = 13 + 1.89 + 1.30 + 14 + 3 + 20 + 0.81 = 54 مليون جنيه.
- *** حسابات مدينة أخرى = مدينون + عوائد استثمارات أم مستحقة + أرباح بيع أم مستحقة + إيرادات أخرى مستحقة = 1 + 2 + 1 + 1 = 5 مليون جنيه
- **** حسابات دائنة أخرى = توزيعات مستحقة للمستثمرين + أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار + مصروفات إعلان مستحقة = 2 + 4 + 2 = 8 مليون جنيه.
- ***** صافي أصول الصندوق = مجموع الأصول - مجموع الالتزامات = 310 - 10 = 300 مليون جنيه.
- ***** صافي قيمة الوثيقة = صافي أصول الصندوق ÷ عدد الوثائق القائمة في تاريخ التقييم = 300 مليون جنيه ÷ 3115000 وثيقة = 96.31 جنيه

المعالجة المحاسبية للوثائق المستردة:

يتم إثبات عمليات استرداد الوثائق - بعد حساب القيمة الاستردادية لها وكذلك عمولة الاسترداد على النحو السابق عرضه - بالقيود التالية :

- إثبات عملية الاستحقاق للوثائق المستردة .

xx ح/ استردادات

xx ح/ حملة الوثائق

xx ح/ عمولة الاسترداد

- عند إثبات واقعة السداد النقدي لحملة الوثائق المستردة

xx ح/ حملة الوثائق

xx ح/ النقدية

- إثبات نصيب الكيان المؤسس للصندوق في عمولة الاسترداد وإقفال باقى

العمولة في قائمة دخل الصندوق:

xx ح/ عمولة الاسترداد

xx ح/ الكيان المنشئ للصندوق (بنك أو شركة ...)

xx ح/ قائمة الدخل

- سداد نصيب الكيان المنشئ للصندوق في العمولة :

xx ح/ الكيان المنشئ للصندوق (بنك ... أو شركة ...)

xx ح/ النقدية

مثال:

في 3/17 تقدم أحد حملة الوثائق لصندوق استثمار بنك أمريكان إكسبريس بطلب لاسترداد قيمة 500 وثيقة استثمار كان قد اشتراها في 3/8 من نفس العام. فإذا توافرت لديك البيانات التالية :

- القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه بينما قيمتها الاستردادية المعلنة في يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الاسترداد 97 جنيه.

- تحسب عمولة الاسترداد على النحو التالي :
- * 1٪ من قيمة الوثائق المستردة خلال أسبوع أو أقل من تاريخ الشراء.
- * $\frac{3}{8}$ ٪ من قيمة الوثائق المستردة بعد مضي أسبوع وفي خلال شهر من تاريخ الشراء.
- * $\frac{1}{8}$ ٪ من قيمة الوثائق المستردة بعد مضي أكثر من شهر من تاريخ الشراء.
- يقسم ناتج العمولة بين الصندوق والبنك المؤسس للصندوق مناصفة .
- يتم سداد صافي قيمة الوثائق المستردة نقداً .
- فالمطلوب: إثبات القيود اللازمة بدفتر اليومية العامة للصندوق .

تمهيد للحل :

$$\text{عمولة الاسترداد} = \frac{\text{عدد الأيام من تاريخ الشراء حتى الاسترداد}}{365} \times \text{القيمة الاستردادية} \times \text{نسبة العمولة}$$

$$= (97 \text{ جنيه} \times 500 \text{ وثيقة}) \times \frac{10}{365} \times 9.365\% = 4850 \times \frac{10}{365} \times 0.09365 = 5 \text{ جنيه}$$

قيود اليومية:

48500 ح/ الاستردادات

48495 ح/ حملة الوثائق

5 ح/ عمولة الاسترداد

قيد استحقاق قيمة 500 وثيقة مستردة $\times 97$ جنيه للوثيقة

48495 ح/ حملة الوثائق

48495 ح/ النقدية

قيد سداد مستحقات حامل الوثائق

5 ح/ عمولة الاسترداد

2.5 ح/ بنك أمريكي إكسبريس

2.5 ح/ ملخص الدخل

قيد إثبات نصيب البنك في العمولة وإقفال الباقي في قائمة الدخل

المعالجة المحاسبية للوثائق المباعة بدلاً من المستردة:

كما أُلحنا سابقاً ، يجوز للصناديق المفتوحة إصدار وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد قيمتها وفقاً لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المخصص به⁽²¹⁾.

وتتحدد القيمة البيعية للوثيقة الصادرة بدلاً من المستردة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري بنسبة محددة من القيمة المكتتب فيها كمصاريف اكتتاب في الصندوق.

ويتم معالجة رسوم الإصدار المحصلة بأكثر من طريقة حسب ما هو وارد بنشرة اكتتاب الصندوق إلا أن الغالب في معظم الصناديق المفتوحة هو ترحيل تلك المبالغ لحساب الكيان المنشئ للصندوق كمقابل للتكاليف التي يتكبدها في إعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ⁽²²⁾.

من ناحية أخرى، يترتب على إعادة بيع الوثائق بقيمة استردادية مختلفة عن قيمة تلك الوثائق المستردة من قبل تحقق مكاسب أو خسائر للصندوق يتم إقفالها ضمن قائمة الدخل تحت مسمى حساب «فروق استرداد وإعادة بيع وثائق».

وتتم قيود اليومية بدفتر اليومية العامة للصندوق على النحو التالي :

أولاً: حالة البيع بقيمة استردادية أعلى من قيمة الوثائق المستردة :

- قيد استحقاق عملية البيع

ح/ حملة الوثائق		xx	
xx			ح/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة
xx			ح/ رسوم إصدار محصلة
xx			ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

- قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق

ح/ النقدية		xx	
xx			ح/ حملة الوثائق

- قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان منشيء الصندوق:

ح/ رسوم إصدار محصلة		xx	
xx			ح/ الكيان منشيء الصندوق

- قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان منشيء الصندوق :

ح/ الكيان منشيء الصندوق		xx	
xx			ح/ النقدية

- قيد ترحيل أرباح استرداد وإعادة بيع الوثائق لقائمة دخل الفترة :

ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق		xx	
xx			ح/ قائمة الدخل

ثانياً: حالة البيع بقيمة استردادية أقل من قيمة الوثائق المستردة :

- قيد استحقاق عملية البيع

ح/ حملة الوثائق		xx	
ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق		xx	
xx			ح/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة
xx			ح/ رسوم إصدار محصلة

- قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق :

ح/ النقدية	xx	xx
ح/ حملة الوثائق		

- قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان منشيء الصندوق :

ح/ رسوم إصدار محصلة	xx	xx
ح/ الكيان منشيء الصندوق		

- قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان منشيء الصندوق :

ح/ الكيان منشيء الصندوق	xx	xx
ح/ النقدية		

- قيد ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق لقائمة دخل الفترة :

ح/ ملخص الدخل	xx	xx
ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق		

المعالجة المحاسبية عند تصفية الصندوق :

ينقضى الصندوق ويتم تصفيته نهائياً فى حالتين هما :

* الحالة الأولى: بانقضاء مدة الصندوق الصادرة فى طلب الترخيص الرسمى.

* الحالة الثانية: إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى 50٪ من إجمالى عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه فى اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل من هيئة سوق المال. ويجب على الكيان المنشئ للصندوق الدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذى ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

وفى جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالى لتوجيه الدعوة . وينقضى الصندوق فى جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25٪ من العدد المكتتب فيه⁽²³⁾.

كما ينقضى الصندوق إذا رأى الكيان المنشئ له - شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين - أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيها غير كافية لتبرير مواصلة نشاط الصندوق، أو إذا حدث تغيير في القانون، أو إذا طرأت ظروف أخرى تبرر تصفية الصندوق.

على أنه أياً كان السبب في تصفية الصندوق، فإنه لا يجوز للصندوق وقف نشاطه أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك بعد التثبت من أن الصندوق قد أبرأ نمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

وفي مثل هذه الأحوال يجوز للكيان المنشئ للصندوق إنهاء الصندوق، وذلك بإرسال إشعار حملة الوثائق، ثم تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته على أن يتم توزيع ناتج التصفية على النحو التالي :

أ - يجرى التوزيع بين الكيان المنشئ للصندوق، وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب- يجرى توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة إلى إجمالي الوثائق . ويجرى التوزيع بالشكل السابق خلال مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ إشعار حملة الوثائق بانقضاء الصندوق.

ويود الكاتب أن يلفت نظر القارئ الكريم إلى أن قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 لم يغطى كافة التفاصيل والإجراءات الخاصة بتنفيذ عملية التصفية للصندوق المقرر حله ، ومن هنا يتعين الرجوع إلى نصوص قانون شركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981 ، والتي يمكن منها اقتراح الإجراءات التنفيذية التالية لعمليات تصفية الصندوق⁽²⁴⁾ :

- يظل الصندوق خلال مدة التصفية محتفظاً بالشخصية الاعتبارية إلى حين الانتهاء من التصفية .

- يضاف إلى اسم الصندوق خلال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية) .
 - تقوم الجمعية العامة للصندوق - التى تتكون من أغلبية حملة الوثائق بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العامة لسوق المال - بتعين مصفٍ أو أكثر وتحديد أتعابه، ويكون تعيين المصفيين من بين حملة الوثائق أو غيرهم . ويتم إشهار تعيين المصفي فى السجل التجارى وفى صحيفة الشركات، ويتم عزله بالطريقة التى عين بها إذا أخل بواجب من واجباته أو لأى سبب آخر.
 - يقوم المصفي فور تعيينه بجرد ما للصندوق من أصول وما عليه من التزامات، وتحرر قائمة مفصلة بذلك ، كما يقوم بعمل ميزانية يوقعها مع إدارة الصندوق. يتطلب ذلك أن تقدم إدارة الاستثمار بالصندوق كافة حساباتها للمصفي، كما يسلمونه أموال الصندوق وسجلاته وملفاته ووثائقه ومستنداته.
 - يقوم المصفي بقيد كافة الأعمال المتعلقة بالتصفية ، وعليه استيفاء ما للصندوق من حقوق لدى الغير، وسداد ما عليه من التزامات.
 - يقوم المصفي بإيداع المبالغ التى قام بتحصيلها فى أحد المصارف لحساب الصندوق تحت التصفية خلال 24 ساعة من لحظة التحصيل، ولايجوز له بيع موجودات الصندوق دفعة واحدة إلا بإذن من الجمعية العامة .
 - يقدم المصفي كل فترة دورية إلى الجمعية العامة حساباً مؤقتاً من أعمال التصفية إلى أن تنتهى إجراءات التصفية فيقدم حساباً ختامياً مصدقاً عليه ، بعدها يتقدم المصفي بطلب إلى الجهات المختصة لشطب قيد الصندوق من سجلات الهيئة .
 - يتعين الاحتفاظ بدفاتر الصندوق ومستنداته لمدة 10 سنوات من تاريخ الشطب من سجلات الهيئة فى مقر الهيئة نفسه.
- ولاتختلف الإجراءات المحاسبية لتصفية الصندوق عن تلك المتبعة فى أى منشأة أعمال أخرى حيث تهدف تلك الإجراءات عموماً إلى قيد ما تسفر عنه نتيجة عملية التصفية من ربح أو خسارة وكذا تسوية الالتزامات على الصندوق

في تاريخ التصفية ثم تحديد صافي حقوق حملة الوثائق ، ويتطلب ما سبق ضرورة الشروع في إجراء قيود اليومية التالية :

- عند بيع الأصول بأكبر من قيمتها الدفترية:

ح/ النقدية	xx		
ح/ الأصول	xx		
ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx		

- عند بيع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية:

ح/ النقدية	xx		
ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx		
ح/ الأصول	xx		

- عند بيع الأصول بنفس قيمتها الدفترية :

ح/ النقدية	xx		
ح/ الأصول	xx		

- في حالة وجود احتياطي رأسمالي أو أرباح مرحلة أو ما على شاكلتهما يتم الترحيل إلى حساب رأس المال المدفوع بالقيود التالية :

ح/ احتياطي رأسمالي	xx		
ح/ أرباح مرحلة	xx		
ح/ رأس المال المدفوع	xx		

- نظراً لتصفية الصندوق ، لذا لم يعد هناك مبرراً للاحتفاظ بالمخصصات ، وبالتالي يتم إقفالها في حساب التصفية كما يلي :

ح/ المخصصات	xx		
ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx		

- يتم سداد مصروفات التصفية بما فيها أتعاب الخبير المصفي بالقييد التالي :

ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx	
ح/ النقدية		xx

- في حالة ظهور التزامات أو ديون عند التصفية ، ولم تكن من قبل مثبتة بالدفاتر المحاسبية ، فإنها تعد خسارة تحمل لحساب التصفية بالقييد التالي :

ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx	
ح/ النقدية		xx

- يتم إثبات سداد الالتزامات أو الديون المثبتة بدفاتر الصندوق بالقييد التالي :

ح/ الالتزامات	xx	
ح/ النقدية		xx

- أخيراً يتم ترصيد حساب أرباح وخسائر التصفية لتحديد النتيجة النهائية من ربح أو خسارة ويتم إقفالها في حساب رأس المال المدفوع بالقييد التالي :

ح/ أرباح وخسائر التصفية	xx	
ح/ رأس المال المدفوع		xx

- وبقسمة الرصيد النهائي لرأس المال على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التصفية يمكن معرفة نصيب الوثيقة من ناتج التصفية ، بعدها يتم سداد قيمة تلك الوثائق كل حسب ما يخصه، وذلك بالقييد التالي :

ح/ رأس المال المدفوع	xx	
ح/ النقدية		xx

مثال :

فيما يلي المركز المالي في تاريخ تصفية إحدى صنابير استثمار شركات المساهمة (القيمة بالمليون) .

الأصول:

أصول متداولة:

12	نقدية وودائع بالبنوك
9	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة بالقيمة السوقية
37	أسهم محلية بالقيمة السوقية
2.7	سندات الشركة المالية المصرية
3	وثائق استثمار في صناديق أخرى
1	حسابات مدينة أخرى

أصول طويلة الأجل:

<u>0.3</u>	أثاث وتجهيزات (بعد الإهلاك)
<u>65</u>	مجموع الأصول

الالتزامات

الالتزامات قصيرة الأجل

6	دائنو توزيعات
2	توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة
1	دائنون
1	مخصصات

حقوق الملكية

50	قيمة الوثائق
2	احتياطي رأسمالي
<u>3</u>	أرباح مرحلة
<u>65</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

فإذا علمت أن:

1- باع المصطفى الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة بمبلغ 9 مليون جنيه، كما باع الأسهم المحلية بما قيمته 35 مليون جنيه. والسندات بمبلغ 2 مليون جنيه، ووثائق الاستثمار فى الصناديق الأخرى بمبلغ 2 مليون جنيه.

2- تم تحصيل المستحق على المدينين بالكامل.

3- تم بيع الأثاث والتجهيزات بمبلغ 100000 جنيه.

4- بلغت مصروفات التصفية 100000 جنيه.

فإذا تبين أن عدد وثائق الاستثمار القائمة فى تاريخ التصفية يبلغ 520000 وثيقة .

فالمطلوب: - إثبات قيود اليومية لعمليات تصفية الصندوق.

- تصوير حسابات التصفية .

* قيود التصفية اللازمة :

	9000000		ح/ النقدية
9000000			ح/ أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة
			قيد بيع الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة

	35000000		ح/ النقدية
	2000000		ح/ أرباح وخسائر التصفية
37000000			ح/ أسهم محلية
			بيع الأسهم المحلية بخسارة تصفية

	2000000		ح/ النقدية
	700000		ح/ أرباح وخسائر التصفية
2700000			ح/ سندات الشركة المالية المصرية
			بيع السندات بخسارة تصفية

3000000	20000	ح/ النقدية
	10000	ح/ أرباح وخسائر التصفية
10000	1000000	ح/ وثائق استثمار في صناديق أخرى
		بيع وثائق استثمار الصناديق الأخرى بخسارة تصفية
30000	200000	ح/ النقدية
		ح/ حسابات مدينة أخرى
100000	100000	قيد ما تم تحصيله من المدينين
		ح/ النقدية
1000000	1000000	ح/ أرباح وخسائر التصفية
		ح/ الأثاث والتجهيزات
1000000	1000000	بيع الأثاث والتجهيزات بخسائر تصفية
		ح/ أرباح وخسائر التصفية
1000000	1000000	ح/ النقدية
		قيد مصاريف التصفية
1000000	1000000	ح/ المخصصات
		ح/ أرباح وخسائر التصفية
1000000	1000000	إقفال حساب المخصصات
		ح/ دائنون
1000000	1000000	ح/ النقدية
		سداد المستحق للدائنين

2000000	2000000	ح/ توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة
2000000		ح/ النقدية
		سداد قيمة التوزيعات المستحقة عن فترات سابقة
	6000000	ح/ دائر تووزيعات
6000000		ح/ النقدية
		سداد قيمة توزيعات الفترة الأخيرة
	2000000	ح/ احتياطي رأسمالي
	3000000	ح/ أرباح مرحلة
5000000		ح/ رأس المال
		إقفال حسابات الاحتياطي الرأسمالي والأرباح المرحلة
	5200000	ح/ شركة المساهمة
	46800000	ح/ حملة الوثائق
52000000		ح/ النقدية
		سداد مستحقات ملاك الصندوق

* تصوير حسابات التصفية:

ح/ أرباح وخسائر التصفية

ح/ المخصصات	1000000	ح/ أسهم محلية	2000000
		ح/ سندات الشركة المالية	700000
		ح/ وثائق استثمار صناديق أخرى	1000000
		ح/ الأثاث والتجهيزات	200000
ح/ رأس المال	3000000	ح/ النقدية	100000
	<u>4000000</u>		<u>4000000</u>

ح/ النقدية

رصيد	12000000	ح/ أرباح وخسائر التصفية	100000
ح/ أوراق حكومية ومضمونة	9000000	ح/ دائنون	1000000
ح/ أسهم محلية	35000000	ح/ توزيعات مستحقة للمستثمرين	2000000
ح/ سدان الشركة المالية	2000000	ح/ دائنون التوزيعات	6000000
ح/ وثائق استثمار صناديق أخرى	2000000		
ح/ حسابات مدينة أخرى	1000000		
ح/ الأثاث والتجهيزات	100000	ح/ رأس المال	52000000
	<u>61100000</u>		<u>61100000</u>

ح/ رأس المال

شركة	حملة	بيان	شركة	حملة	بيان
المساهمة	الوثائق		المساهمة	الوثائق	
300000	2700000	ح/ أرباح وخسائر التصفية	5000000	45000000	رصيد
			500000	4500000	ح/ احتياطي رأسمالي
					ح/ أرباح مرحلة
5200000	46800000	ح/ النقدية			
<u>5500000</u>	<u>49500000</u>		<u>5500000</u>	<u>49500000</u>	

* تعليق على الحل :

- 1- يلاحظ أن صافي حقوق ملاك الصندوق (شركة المساهمة وحملة الوثائق) بعد إتمام عملية التصفية قد بلغت 52 مليون جنيه بما يعنى أن قيمة التصفية لوثيقة الاستثمار فى تلك اللحظة تبلغ :

نصيب وثيقة الاستثمار من ناتج عملية التصفية = $\frac{\text{ناتج عملية التصفية}}{\text{عدد الوثائق القائمة فى تاريخه}}$

$$100 = \frac{52000000}{520000} =$$

ويتم توزيع ناتج التصفية على كل من شركة المساهمة وحملة الوثائق بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال (9:1) باعتبار أن نصيب كل وثيقة هو 100 جنيه، فإذا كان ما يملكه أحد المستثمرين 10 وثائق فإنه يحصل على مبلغ 1000 جنيه كتصبيه في عملية التصفية (10 وثائق \times 100 جنيه) .

2- نتج عن عملية التصفية تحقق خسائر مقدارها 3 مليون جنيه وقد تم توزيع تلك الخسارة بين كل من شركة المساهمة وحملة الوثائق بنسبة (9:1) كالتالي:

$$\text{نصيب شركة المساهمة من خسارة التصفية} = \frac{9}{10} \times 3000000 = 2700000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب حملة الوثائق من الخسارة} = \frac{9}{10} \times 3000000 = 2700000 \text{ جنيه}$$

3- تم ترحيل قيمة الاحتياطي الرأسمالي والأرباح المرحلة إلى رصيد كل من شركة المساهمة وحملة الوثائق حيث تم التوزيع بالنسبة القانونية (9:1) كالتالي:

$$\text{نصيب شركة المساهمة} = \frac{9}{10} \times 5000000 = 4500000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب حملة الوثائق} = \frac{9}{10} \times 5000000 = 4500000 \text{ جنيه}$$

4- صافي ما حصل عليه شركة المساهمة وحملة الوثائق من ناتج التصفية النقدي هو مبلغ 52 مليون جنيه وهو عبارة عن جملة حقوق الملكية مطروحاً منها صافي خسائر التصفية وهو ما يمكن توضيحه كما يلي :

ناتج التصفية = (رصيد رأس المال + الاحتياطي الرأسمالي + الأرباح المرحلة) - صافي خسارة التصفية .

$$= (50 \text{ مليون} + 2 \text{ مليون} + 3 \text{ مليون}) - 3 \text{ مليون}$$

$$= 52 \text{ مليون جنيه.}$$

ثانياً، عمليات الاستثمار في الأوراق المالية

تعد عمليات الاستثمار في الأوراق المالية بمثابة النشاط الأساسي لصناديق الاستثمار، ومن هنا تتجلى أهمية تناول مشاكل المعالجة المحاسبية المترتبة على إتمام تلك العمليات. وفي رأى الكاتب فإنه مع النمو السريع في حجم الأسواق المالية خلال العقود الأخيرة - وتأثير ذلك على نوعية الأدوات المالية المستخدمة ودرجة المخاطر الاستثمارية المرتبطة بها - يتعين تناول الموضوع برمته ككل خاصة فيما يتعلق بالطرق المحاسبية المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات، ومعالجة قيمة التوزيعات والعوائد المختلفة الخاصة بتلك الاستثمارات، وما يرتبط بكل ذلك من مشكلات في القياس والإفصاح، في ظل تدخل العديد من المجمعات المحاسبية بإصدار معايير تختص بإعطاء حلول لكافة تلك المشكلات.

المحاسبة عن الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار المصرية:

تهدف المحاسبة في حالة صناديق الاستثمار - كما سبق بيانه سلفاً - إلى تحديد «القيمة الاستردادية» لوثيقة الاستثمار باعتبار أن عملية «الاسترداد» تعنى في جوهرها بيع حامل الوثيقة لحصته في الصندوق، ولذا فإن ثمن هذا البيع يجب أن يكون بسعر يوم البيع، وهو وضع يماثل تماماً حالة المحاسبة بفرض تحديد حقوق الشركاء من أجل الانفصال^(٢). يترتب على ما سبق تحديد أرباح أو خسائر الصندوق بصفة دورية كل أسبوع من أجل تحديد القيمة الاستردادية للوثائق حيث تقوم الموجودات من الأوراق المالية وغيرها من الأصول المتداولة بالقيمة السوقية - طبقاً لإجراءات تذكر تفصيلاً في نشرات الاكتتاب - ثم يطرح منها الالتزامات، ويقسم الناتج على عدد الوثائق لتحديد القيمة الاستردادية لكل وثيقة. في نفس الوقت يتم إدراج أرباح أو خسائر إعادة التقييم لحفظ الاستثمارات ضمن قائمة الدخل تحت بند «الزيادة (أو النقص) الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية» للوصول إلى صافي أرباح أو خسائر الفترة.

يفهم مما سبق ، أن الاستثمارات المالية فى صناديق الاستثمار يتم تقييمها بسعر السوق على أن يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التقييم السوقى ضمن قائمة دخل الفترة ، باستثناء ما نص عليه القانون 95 لسنة 1992 فى المادة (160) من اللائحة التنفيذية بضرورة تجنب 50٪ على الأقل من صافى الزيادة فى القيمة السوقية كاحتياطى رأسمالى.

وترجع مبررات هذه المعالجة إلى الآتى :

1- أن غالبية استثمارات الصناديق تتم فى أوراق مالية قصيرة الأجل يتم التعامل عليها بيعاً وشراءً بصفة مستمرة باعتبار أن ذلك يمثل النشاط الأساسى للصناديق.

2- اعتبارات تقييم الوثائق أسبوعياً - وأحياناً يومياً - لاحتساب سعرها والذى يطلق عليه فى هذه الحالة «قيمة التسييل» Liquidated Value وهى القيمة المعبرة عن «قيمة التصفية» بالنسبة للمحفظة^(٣٦).

3- تتفق هذه المعالجة وما ورد بنصوص المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) والذى يعالج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة Trading Securities بإدراجها قائمة المركز المالى بقيمتها السوقية العادلة مع الاعتراف بأى مكاسب أو خسائر ناتجة ضمن دخل الفترة .

4- طبقاً لنص المادة رقم (160) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال فإنه «يتم حساب قيمة الأوراق المالية التى تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها، على أن يجنب 50٪ على الأقل من صافى الزيادة فى القيمة السوقية كاحتياطى رأسمالى».

إلا أن المشكلة الشائعة فى هذه القضية هى مشكلة كيفية تحديد الربح القابل للتوزيع فى تلك الصناديق ، حيث لم يرد فى قانون سوق رأس المال ولائحته

التنفيذية ما يحدد الربح القابل للتوزيع. وقد أقرت الهيئة العامة لسوق المال حلاً لهذا الوضع ترى فيه أن «الأرباح القابلة للتوزيع في الصناديق، هي تلك الأرباح التي ارتضى بها المستثمر الصغير طبقاً لنشرة الاكتتاب - وهي أصل المعاملة - بغض النظر عما إذا كان التوزيع يتم من أرباح محققة أم غير محققة ، بشرط الإفصاح عن الطريقة المتبعة في التوزيع»^(٢٧).

بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة (152) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بوجوب «أن يبين في نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق طريقة توزيع الأرباح وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية وطريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق».

يلفت الكاتب نظر القارئ الكريم إلى أن المادة (152) بذلك النص قد أعطت الحق ضمنياً للصندوق كما يختار طريقة تقييم الاستثمارات المالية باعتبارها أهم أصول الصندوق، وهو ما يتعارض في نفس الوقت مع نص المادة (160) بوجوب حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها الصناديق على أساس القيمة السوقية لها.

وعلى سبيل حال يستعرض الكاتب في الجزء التالي كيفية التوجيه المحاسبي لعمليات شراء وبيع الاستثمارات المتداولة قصيرة الأجل، وكذا كيفية تقييمها في تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق.

المحاسبة عن الاستثمارات في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية :

تمثل هذه الاستثمارات ملكية أسهم عادية وممتازة أو حقوق شراء أسهم Options وحقوق الاكتتاب Warrants بسعر متفق عليه مقدماً.

أ- عمليات شراء أسهم حقوق ملكية للمتاجرة :

يتم تسجيل الأسهم بالدفاتر طبقاً لتكلفة الحصول عليها في تاريخ الشراء والتي تتكون من :

- ثمن الحصول على تلك الاستثمارات يوم الشراء طبقاً لأسعار التداول في البورصة (في حالة الشراء من السوق الثانوى) ، وطبقاً لسعر الإصدار (في حالة الشراء من السوق الأولى) .

- أية رسوم أو مصاريف أخرى كالعمولات ومصاريف السمسرة والضرائب والرسوم . وتثبت الأوراق في دفتر اليومية العامة للصندوق بالقيد التالى:

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم شركة
xx ح/ النقدية

وعند الإعلان عن توزيعات أرباح من وراء تلك الاستثمارات يتم إثباتها كما يلى:

xx ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم شركة
xx ح/ دخل التوزيعات - استثمارات بغرض المتاجرة .

وبمجرد تحصيل تلك التوزيعات يثبت القيد التالى :

xx ح/ النقدية

xx ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم شركة

مثال:

فى 1/1/2009 قامت إحدى صناديق الاستثمار بشراء الاستثمارات التالية من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة :

نوع الورقة	عدد الأوراق	سعر الإقبال
أسهم السويس للأسمت	300 سهم	50 جنيه
أسهم مطاحن شرق الدلتا	1000 سهم	35 جنيه
أسهم المراحل البخارية	750 سهم	40 جنيه

وقد بلغت مصروفات العمولة والسمسرة 1٪ من قيمة الأوراق تم سدادها للسمسار .

تمهيد للحل:

$$\begin{aligned}
 & \text{ثمن شراء أسهم السويس للأسمنت} = 300 \text{ سهم} \times 50 \text{ جنيه} = 15000 \text{ جنيه} \\
 & \text{ثمن شراء أسهم المطاحن} = 1000 \text{ سهم} \times 35 \text{ جنيه} = 35000 \text{ جنيه} \\
 & \text{ثمن شراء أسهم المراحل البخارية} = 750 \text{ سهم} \times 40 \text{ جنيه} = 30000 \text{ جنيه} \\
 & \text{80000 جنيه} \\
 & \text{+ مصاريف العمولة والسمسرة} = \frac{1}{100} \times 80000 = 800 \text{ جنيه} \\
 & \text{تكلفة اقتناء الاستثمارات} = \underline{\underline{80800 \text{ جنيه}}}
 \end{aligned}$$

قيود اليومية بدفاتر الصندوق:

80800	15150	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم السويس للأسمنت
	35350	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم مطاحن شرق الدلتا
	30300	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم المراحل البخارية
		ح/ النقدية
		قيد شراء استثمارات مالية + العمولة والسمسرة

مثال:

تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع خمسة جنيهات لكل سهم من أسهم السويس للأسمنت ، وجنيهان لكل سهم من أسهم المطاحن.

يثبت قيد اليومية بدفاتر اليومية العامة للصندوق كما يلي :

3500	1500	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة أسهم السويس
	2000	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم المطاحن
		ح/ دخل التوزيعات - استثمارات بغرض المتاجرة
		قيد التوزيعات المعلن عنها بشركتي السويس للأسمنت والمطاحن

* التوزيعات المستحقة عن الفترة = 300 سهم \times 5 جنيهات = 1500 جنيه

** التوزيعات المستحقة = 1000 سهم \times 2 جنيه = 2000 جنيه.

ب- عمليات بيع أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

عادة ما تثبت عملية البيع مع ترحيل أى مكاسب أو خسائر إلى قائمة دخل الفترة ، وذلك بمقتضى القيود التالية :

- في حالة تحقق مكاسب من وراء عملية البيع :

xx ح/ النقدية

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم شركة

xx ح/ أرباح بيع أوراق مالية

ثم ترحل الأرباح إلى قائمة الدخل بالقيد التالي :

xx ح/ أرباح بيع أوراق مالية

xx ح/ ملخص الدخل

- في حالة تحقق خسائر من وراء عملية البيع :

xx ح/ النقدية

xx ح/ خسائر بيع أوراق مالية

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم شركة

ثم ترحل الخسائر إلى قائمة الدخل كما يلي :

xx ح/ ملخص الدخل

xx ح/ خسائر بيع أوراق مالية

مثال:

فيما يلي بيان بحركة البيع للاستثمارات المالية للصندوق خلال الفترة المنتهية

في 2009/12/31 :

نوع الورقة	عدد الأوراق	سعر الإقفال في تاريخه	تاريخ البيع
أسهم السويس للأسمت	20 سهم	75 جنيه	2009/5/3
أسهم مطاحن شرق الدلتا	100 سهم	40 جنيه	2009/7/17
أسهم المراحل البخارية	20 سهم	30 جنيه	2009/11/20

وقد بلغت عمولة ومصروفات البيع 1٪ من قيمة الأوراق المباعة.

تمهيد للحل :

ثمن بيع أسهم السويس للأسمنت = 20 سهم × 75 جنيه = 1500 جنيه	
عمولة ومصروفات البيع = 1500 × 1٪ = 15 جنيه	
ثمن بيع أسهم مطاحن شرق الدلتا = 100 سهم × 40 جنيه = 4000 جنيه	
عمولة ومصروفات البيع = 4000 × 1٪ = 40 جنيه	
ثمن بيع أسهم المراحل البخارية = 20 سهم × 30 جنيه = 600 جنيه	
عمولة ومصروفات البيع = 600 × 1٪ = 6 جنيهات	
صافي المقبوضات من عملية البيع	<u>6039 جنيه</u>

قيود اليومية :

2009/5/3	ح/ النقدية	1485	1010 475
	ح/ استثمارات بفرض المتاجرة - أسهم السويس للأسمنت		
	ح/ أرباح بيع أوراق مالية		
	قيد بيع 20 سهم × 75 جنيه + العمولة		
2009/7/7	ح/ النقدية	3960	3535 425
	ح/ استثمارات بفرض المتاجرة - أسهم المطاحن		
	ح/ أرباح بيع أوراق مالية		
	قيد بيع 50 سهم × 40 جنيه + العمولة		
2009/11/20	ح/ النقدية	594 214	808
	ح/ خسائر بيع أوراق مالية		
	ح/ استثمارات بفرض المتاجرة - أسهم المراحل البخارية		
	قيد بيع 20 سهم × 30 جنيه - العمولة		

ملاحظات على الحل :

أسهم السويس للأسمنت :

- بالنسبة لحساب استثمارات أوراق مالية - أسهم السويس للأسمنت يتم إثباته على أساس «تكلفة الاقتناء» كما يلي :

تكلفة اقتناء السهم الواحد $= 15150 \div \text{جنيه } 300 = \text{سهم } 50.5 = \text{جنيه}$
 \therefore تكلفة الاقتناء للأوراق المباعة $= 20 \text{ سهم} \times 50.5 \text{ جنيه} = 1010 \text{ جنيه}$
 صافى المحصل من مبيعات الأسهم $= (20 \text{ سهم} \times 75 \text{ جنيه}) - 15 \text{ جنيه عمولة}$
 $= 1500 - 15 = 1485 \text{ جنيه}$
 صافى أرباح مبيعات الأسهم $= 1485 - 1010 = 475 \text{ جنيه}$

أسهم مطاحن شرق الدلتا :

تكلفة اقتناء السهم الواحدة $= 35350 \div 1000 \text{ سهم} = 35.35 \text{ جنيه}$
 تكلفة الاقتناء للأوراق المباعة $= 100 \text{ سهم} \times 35.35 \text{ جنيه} = 3535 \text{ جنيه}$
 صافى المحصل من مبيعات الأسهم $= (100 \text{ سهم} \times 40 \text{ جنيه}) - 40 \text{ جنيه عمولة}$
 $= 4000 \text{ جنيه} - 40 \text{ جنيه} = 3960 \text{ جنيه}$
 صافى أرباح عملية البيع $= 3960 - 3535 = 425 \text{ جنيه}$

أسهم المراحل البخارية:

تكلفة اقتناء السهم الواحد $= 30300 \div 750 \text{ سهم} = 40.4 \text{ جنيه}$
 تكلفة الاقتناء للأوراق المباعة $= 20 \text{ سهم} \times 40.4 = 808 \text{ جنيه}$
 صافى المحصل من مبيعات الأسهم $= (20 \text{ سهم} \times 30 \text{ جنيه}) - 6 \text{ جنيهات عمولة}$
 $= 600 - 6 = 594 \text{ جنيه}$
 صافى خسائر عملية البيع $= 808 - 594 = 214 \text{ جنيه}$

ج- عمليات التقييم لحفظة الأوراق المالية في نهاية الفترة المالية:

كما سبق عرضه سلفاً ، يتم تقييم مكونات محفظة الاستثمارات المالية بالصندوق بسعر السوق في تاريخ إعداد المركز المالي، على أن تدرج أى فروق ناتجة عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة دخل الصندوق بعد تجنيب 50٪ على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي طبقاً لمقتضيات قانون سوق رأس المال المصري.

مثال:

فيما يلي بيان بمكونات محفظة استثمارات الصندوق في 2009/12/31:

نوع الورقة	عدد الأوراق	تكلفة الاقتناء	سعر سوق	أرباح أو خسائر غير محققة
أسهم السويس للأسمت	280	14140	16940	2800
أسهم مطاحن شرق الدلتا	900	31815	32715	900
أسهم المراحل البخارية	730	29492	27302	(2190)
إجمالي المحفظة		75447	76957	1510

وطبقاً للائحة النظام الأساسي للصندوق يتم احتجاز 60٪ من صافي الزيادة في القيمة السوقية للأوراق كاحتياطي رأسمالي.

تثبت القيود التالية الخاصة بتعديل قيمة الاستثمارات بغرض المتاجرة بقيمة الأرباح والخسائر غير المحققة:

3700	3700	ح/ ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة ح/ أرباح غير محققة من الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية قيد زيادة قيمة الاستثمارات المالية بالأرباح غير المحققة
	2190	ح/ خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة قيد تخفيض قيمة الاستثمارات المالية بالخسائر غير المحققة
2190		

وعلى ذلك تظهر قائمة الدخل كما يلي :

الإيرادات	
أرباح غير محققة من الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية	1480
المصروفات	
خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية	2190

كما تظهر الاستثمارات بقيمتها السوقية بقائمة المركز المالي للصندوق كمايلي:

الأصول	
أصول متداولة	
استثمارات مالية بفرض المتاجرة (بالقيمة السوقية)	76957
الالتزامات وحقوق الملكية	
احتياطي رأسمالي	2220

مثال

في أول يناير 2009 قرر صندوق استثمارات XYZ تكوين محفظة أوراق مالية شملت الآتي :

- شراء 15000 سهم عادي من أسهم شركة حديد الدخيلة (150000 سهم) بمبلغ 1500000 جنيه.
- شراء 21000 سهم عادي من أسهم شركة سيراميكا الجوهرة (140000 سهم) بمبلغ 1575000 جنيه.
- في 9 أبريل 2009 باع الصندوق 5000 سهم من أسهم حديد الدخيلة بمبلغ 600000 جنيه.
- في 17 يونيو 2009 باع الصندوق 6000 سهم من أسهم سيراميكا الجوهرة بمبلغ 420000 جنيه.
- في 31 ديسمبر 2009 - نهاية الفترة المالية - ارتفع السعر السوقى للسهم من أسهم حديد الدخيلة إلى 135 جنيه وقد ترتب على ذلك إعلان الشركة عن توزيعات أرباح بواقع جنيهان لكل سهم . بينما انخفض السعر السوقى للسهم من أسهم الشركة الثانية إلى 50 جنيه فقط.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفاتر صندوق استثمار XYZ .

تمهيل للحل:

كما سبق بيانه ، تتنوع تشكيلة الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق أمواله في الأجل القصير لتشمل نطاق عريض من الأسهم يدخل بعضها في نطاق المساهمات في رؤوس أموال شركات وبنوك بنسب تقل عن 20٪ وينطبق عليها معايير «الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة».

وتشير الحالة الواردة بالمثل السابق إلى أن الصندوق المستثمر ليست لديه نسبة ملكية تمثل سيطرة أو تأثير فعال على إدارة الشركة المستثمر فيها^(٢٨)، وبكلمات أخرى فإن المستثمر يفترض في هذه الحالة أن يكون له رقابة بسيطة، أو لا رقابة على الإطلاق على عمليات الشركات المستثمر فيها^(٢٩).

يمكن الشروع في إثبات قيود اليومية بدفاتر الصندوق على النحو التالي:

1500000	1500000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم شركة حديد الدخيلة ح/ النقدية قيد شراء 10٪ من أسهم شركة حديد الدخيلة	2009/1/1
	1575000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم سيراميكا الجوهرة ح/ النقدية قيد شراء 15٪ من أسهم شركة سيراميكا الجوهرة	
500000 100000	60000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم شركة حديد الدخيلة ح/ أرباح بيع أوراق مالية قيد بيع 5000 سهم من أسهم شركة حديد الدخيلة	2009/4/9
450000	420000 30000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم سيراميكا الجوهرة ح/ خسائر بيع أوراق مالية قيد بيع 6000 سهم من أسهم سيراميكا الجوهرة	2009/6/17
	20000	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم حديد الدخيلة ح/ دخل التوزيعات - استثمارات بغرض المتاجرة قيد التوزيعات المعلن عنها بشركة حديد الدخيلة	2009/12/31
20000			

* تم حساب أرباح بيع الأوراق المالية كما يلي :

$$\begin{aligned} & \text{القيمة البيعية للأسهم المباعة} \\ & \text{تكلفة الأسهم المباعة} = \text{عدد الأسهم المباعة} \times \text{تكلفة اقتناء السهم الواحد} \\ & = 5000 \text{ سهم} \times \frac{1500000 \text{ جنيه}}{15000 \text{ سهم}} \\ & = 5000 \text{ سهم} \times 100 \text{ جنيه} = 500000 \text{ (جنيه)} \\ & \text{أرباح بيع الأسهم} = \frac{500000 \text{ جنيه}}{100000 \text{ جنيه}} \end{aligned}$$

** تم حساب خسائر بيع الأوراق المالية كما يلي :

$$\begin{aligned} & \text{ثمن بيع الأسهم} \\ & \text{تكلفة اقتناء الأسهم} = 6000 \text{ سهم} \times \frac{1575000 \text{ جنيه}}{21000 \text{ سهم}} \\ & = 6000 \text{ سهم} \times 75 \text{ جنيه} = 450000 \text{ (جنيه)} \\ & \text{خسائر بيع الأسهم} = \frac{450000 \text{ جنيه}}{30000 \text{ جنيه}} \end{aligned}$$

*** التوزيعات المستحقة = عدد الأسهم التي يقيتها البنك في تاريخ التوزيع \times نصيب

$$\text{السهم من التوزيعات} = (15000 \text{ سهم} - 5000 \text{ سهم}) \times 2 \text{ جنيه}$$

$$= 10000 \text{ سهم} \times 2 \text{ جنيه} = 20000 \text{ جنيه}$$

نلفت نظر القارئ إلى أنه بمجرد تحصيل قيمة تلك التوزيعات يثبت القيد التالي بدفاتر الصندوق:

20000	ح/ التقية
20000	ح/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة - أسهم حديد الدخيلة
	قيد تحصيل الأرباح الموزعة

نأتى إلى عمليات تقييم الأوراق المالية فى نهاية الفترة المالية ، حيث يتضح من المثال السابق حدوث تغيرات سوقية فى قيمة الأوراق المالية يمكن حصرها على مستوى المحفظة فيما يلى :

الأوراق المالية	عدد الأسهم فى 12/31	تكلفة الاقتناء	القيمة السوقية	الأرباح أو الخسائر غير المحققة
أسهم شركة حديد الدخيلة	10000	1000000-100×10000	1350000-135×10000	350000
أسهم شركة سيراميك الجوهرة	15000	1125000-75×15000	750000-50×15000	(375000)
		<u>2125000</u>	<u>2100000</u>	<u>(25000)</u>

طبقاً لما هو متبع فى صناديق الاستثمار تظهر الاستثمارات بقيمتها السوقية فى قائمة المركز المالى للصندوق على أن تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة بقائمة الدخل عن الفترة بمقتضى القيود التالية :

350000	350000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم حديد الدخيلة ح/ أرباح غير محققة من الزيادة فى القيمة السوقية للأوراق المالية قيد إقفال الأرباح غير المحققة من استثمارات شركة حديد الدخيلة
375000	375000	ح/ خسائر غير محققة من النقص فى القيمة السوقية للأوراق المالية ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أسهم سيراميك الجوهرة قيد إقفال الخسائر غير المحققة من استثمارات سيراميك الجوهرة

وتظهر قيمة الاستثمارات فى ميزانية الصندوق على النحو التالى :

الأصول
أصول متداولة
استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بالقيمة السوقية) 2100000

المحاسبة عن الاستثمارات فى أوراق مالية تمثل مديونية للغير :

يشمل هذا النوع من الاستثمارات كافة الأوراق المالية التى تمثل حق دائنية بفائدة ثابتة كالسندات وأذون الخزانة وغيرها .

أ- الاستثمارات فى أذون الخزانة :

كما هو معروف تعد أذون الخزانة أدوات دين حكومية قابلة للتداول، ويتم إصدارها بمدد استحقاق 90 ، 180 ، 365 يوم ، وهى لاتحمل أى فوائد وإنما

تصدر بسعر خصم معين من قيمتها الإسمية . وعند الاستحقاق يتم دفع القيمة الإسمية لها، وبالتالي فإن العائد الذى يجنيه المستثمر من وراء شرائها (صندوق الاستثمار فى هذه الحالة) هو الفارق بين ما دفعه وبين ما يقبضه عند الاستحقاق.

ويتغير العائد على أذن الخزانة عموماً وفقاً للتغيرات الحاصلة فى النشاط الاقتصادى، وفى الطلب على الائتمان، وتوقعات المستثمرين، والسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزى، بمعنى أنه إذا ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فإن العائد على أذن الخزانة يرتفع والعكس صحيح .

عند قيام الصندوق بشراء أذن خزانة يتم قيدها بالقيمة الإسمية على أن يثبت الفرق بين القيمة الإسمية وتكلفة الاقتناء فى حساب «عوائد أذن خزانة محصلة مقدماً أو غير محققة» على النحو التالى :

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أذن خزانة

xx ح/ النقدية

xx ح/ عوائد أذن خزانة غير محققة

يُدرج حساب العوائد غير المحققة ضمن بند «أرصدة دائنة أخرى» بجانب الخصوم بقائمة المركز المالى على أن يتم استهلاكها شهرياً على مدى عمر الورقة المالية بحيث يتم إدراجها تباعاً ضمن الإيرادات بقائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق على النحو التالى :

xx ح/ عوائد أذن خزانة غير محققة

xx ح/ دخل عائد أذن الخزانة

- عند إقفال العائد بقائمة دخل الصندوق :

xx ح/ دخل عائد أذن الخزانة

xx ح/ قائمة الدخل

- أما عند استحقاق قيمة أذن الخزانة فيثبت القيد التالى :

xx ح/ النقدية

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - أذن خزانة

مثال:

في 2009/7/1 اشترى صندوق استثمار XYZ أذن خزنة (180 يوم) قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمبلغ 91180 جنيه.
المطلوب: إثبات القيود اللازمة بدفاتر الصندوق علماً بأنه قد تم تحصيل القيمة الإسمية لأذن الخزنة في 2009/12/31.

الحل:

تمهيد للحل:

عوائد أذن الخزنة المحصلة مقدماً = 100000 - 91180 = 8820 جنيه
ويتم استهلاك هذه العوائد على مدى 6 شهور (عمر الأذن) بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{عوائد أذن الخزنة المحصلة مقدماً}}{\text{عدد الشهور من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق}} = \text{العوائد الشهرية}$$

$$\frac{8820 \text{ جنيه}}{6 \text{ شهور}} = 1470 \text{ جنيه}$$

فيما يلي عرض لقيود اليومية اللازمة

2009/7/1	ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - أذن خزنة	100000	91180
	ح/ النقدية		1820
	ح/ عوائد أذن خزنة غير محققة		
	قيد شراء أذن خزنة جديدة لمحفظة الاستثمارات		
2009/7/30	ح/ عوائد أذن خزنة غير محققة	1470	1470
	ح/ دخل عائد أذن الخزنة		
	قيد ما يخص شهر يوليو من عائد أذن الخزنة		
	ح/ دخل عائد أذن الخزنة	1470	1470
	ح/ قائمة الدخل		
	قيد إقفال نعايد المحقق بقائمة الدخل		
	(يتم تكرار القيدتين السابقتين حتى حلول أجل استحقاق الأوراق)		
2009/12/31	ح/ النقدية	100000	100000
	ح/ استثمارات بفرض المتاجرة - أذن خزنة		
	قيد استرداد قيمة أذن الخزنة في تاريخ استحقاقها		

ويمكن تصوير ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً على النحو التالي:

ح/ عوائد أذون خزانة محصلة مقدماً (غير محققة)

ح/ استثمارات بغرض التجارة في أذون خزانة 7/1	8820	ح/ دخل عائد أذون خزانة 7/30	1470
		ح/ دخل عائد أذون خزانة 8/31	1470
		ح/ دخل عائد أذون خزانة 9/30	1470
		ح/ دخل عائد أذون خزانة 10/31	1470
		ح/ دخل عائد أذون خزانة 11/30	1470
		ح/ دخل عائد أذون خزانة 12/31	1470
	8820		8820

يعيد الكاتب تذكير القارئ الكريم ، بأن أذون الخزانة تقيم في تاريخ إعداد المركز المالي بصافي قيمتها الحالية طبقاً للأسعار المعلنة من البنك المركزي المصري، وبالتالي تعالج أى فروق بين القيمة المدرجة وصافي القيمة الحالية باعتبارها أرباح أو خسائر غير محققة تقفل في قائمة الدخل.

ب- الاستثمارات المالية في سندات بغرض التجارة:

قد يتم شراء السند بذات قيمته الإسمية ، أو بأعلى منها، أو بأقل منها. ومن القواعد المحاسبية المتعارف عليها في هذا الشأن ضرورة استهلاك أى من العلاوة أو الخصم على مدى حياة السند^(*).

وعند إتمام واقعة الشراء يثبت القيد التالي بغرض الشراء بنفس القيمة الإسمية للسندات

(*) Frankston, et. al., Op.Cit., P. 120

ومع ذلك يري توفيق عدم إثبات أي مبالغ لعلاوة أو خصم الإصدار بدفاتر المنشأة المستثمرة ، حيث تثبت العملية بالتكلفة بغض النظر عما إذا كانت أقل أو أكبر من القيمة الإسمية . وتثبت العلاوة أو الخصم بدفاتر المنشأة المستثمر فيها فقط.
للتفاصيل يرجى الرجوع إلي د. محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 248 وما بعدها

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات
xx ح/ النقدية

وفى حالة الشراء بأكبر من القيمة الإسمية يعالج الفرق كعلاوة إصدار بالقيد التالى:

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات
xx ح/ علاوة إصدار سندات
xx ح/ النقدية

ويتم - فى هذه الحالة - استهلاك العلاوة على مدى عمر الورقة المالية (عدد الشهور من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق) بمقتضى القواعد المحاسبية المتعارف عليها على أن يتم إقفال القسط فى دخل الفوائد تحت التحصيل خلال الشهر كما يلى :

- عند استهلاك قسط العلاوة :

xx ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات
xx ح/ علاوة إصدار سندات

- عند إقفال القسط فى دخل الفوائد الخاص بالشهر

xx ح/ دخل الفوائد - سندات
xx ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات

وبذلك يتم تخفيض قيمة دخل الفوائد الشهرى بقيمة قسط استهلاك العلاوة.

أما فى حالة الشراء بأقل من القيمة الإسمية للسند يتم معالجة الفرق كخصم إصدار يتم استهلاكه أيضاً على مدى حياة السند على أن يقفل قسط الاستهلاك الشهرى فى حساب دخل الفوائد الشهرى

- عند الشراء يثبت القيد التالى :

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات
xx ح/ النقدية

xx ح/ خصم إصدار - سندات

- عند استهلاك خصم الإصدار

xx ح/ خصم إصدار سندات ...

xx ح/ قسط استهلاك الخصم - سندات ...

- عند إقفال القسط في دخل الفوائد الشهري

xx ح/ قسط استهلاك الخصم

xx ح/ دخل الفوائد - سندات

وعموماً يتم إثبات الفوائد المستحقة شهرياً بالقيد التالي :

xx ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بغرض المتاجرة

xx ح/ دخل الفوائد - سندات

وعند تحصيل قيمة الفوائد المستحقة يثبت القيد التالي :

xx ح/ النقدية

xx ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بغرض المتاجرة

أخيراً، عند استرداد قيمة السندات عند حلول أجل استحقاقها يثبت القيد

التالي:

xx ح/ النقدية

xx ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات ...

مثال:

في أول فبراير 2009 اشترى صندوق استثمار M سندات خزانة قيمتها الإسمية 100000 جنيه استحقاق 31 يناير 2001 بسعر فائدة 12٪ علماً بأن الفوائد تستحق دورياً في 31 يناير، 31 يوليو من كل عام.

يتم إثبات عملية الشراء بدفاتر الصندوق بالقيد التالي :

2009/2/1	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات خزانة	100000	
	ح/ النقدية		100000

مثال:

في أول فبراير 2009 اشترى صندوق استثمار K سندات إسكان استحقاق 31 يناير 2010 قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمبلغ 101800 جنيه علماً بأن معدل الفائدة يبلغ 18٪ وتسدد دورياً في 31 يناير، 31 يوليو من كل عام.

في هذه الحالة يثبت القيد التالي :

2009/2/1	ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات إسكان ح/ علاوة إصدار سندات إسكان ح/ النقدية قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظ الاستثمارات	100000 1800 101800
----------	---	--------------------------

مثال:

في أول يناير 2009 اشترى صندوق استثمار X سندات شركة لكح جروب استحقاق 31 ديسمبر 2009 قيمتها الإسمية 750000 جنيه ، وذلك بمبلغ 738000 جنيه بفائدة 12٪ تسدد في 12/31.

يُثبت القيد على النحو التالي :

2009/1/1	ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات لكح جروب ح/ النقدية ح/ خصم إصدار سندات لكح جروب قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظ الاستثمارات	750000 738000 12000
----------	---	---------------------------

كما سبق التنويه ، تقضى القواعد المحاسبية المتعارف عليها بضرورة استهلاك العلاوة أو الخصم على عدد الشهور من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق. وبالتطبيق على المثالين السابقين يتم التوجيه المحاسبي على النحو التالي:

قسط استهلاك العلاوة = 1800 جنيه ÷ 12 شهر = 150 جنيه شهرياً.

ويثبت القسط بالقيد التالي :

2009/2/28	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان ح/ علاوة إصدار سندات إسكان قيد استهلاك القسط الأول من العلاوة	150 150 150
-----------	--	-------------------

ويتم تكرار عمل هذا القيد شهرياً بحيث يستهلك رصيد العلاوة تدريجياً حتى تصل قيمتها إلى الصفر في تاريخ استحقاق السند. ويوضح ح/ علاوة الإصدار بدفتر الأستاذ العام للصندوق هذا الموقف:

ح/ علاوة إصدار سندات إسكان

1800 ح/ النقدية 2009/2/1	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة 2009/2/28
	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة 2009/3/31
	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة 2009/4/30

يتم إثبات قيد تسوية آخر في نهاية الشهر، يتم بمقتضاه تخفيض قيمة دخل الفوائد الخاص بالشهر بقيمة قسط استهلاك العلاوة . ففي المثال الخاص بسندات الإسكان :

$$\text{الفوائد المستحقة شهرياً} = 100000 \times 18\% \times \frac{1}{12} = 1500 \text{ جنيه}$$

يتم إثبات الفوائد في نهاية كل شهر بالقيد التالي :

2009/2/28	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة	1500	1500
	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان		
	قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر فبراير 2000		

ثم يتم تخفيض دخل الفوائد بقيمة استهلاك العلاوة عن نفس الشهر بالقيد التالي:

2009/2/28	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	150	150
	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان		
	قيد تخفيض دخل الفوائد بقسط استهلاك العلاوة		

ويترتب على القيود السابقة أن يصبح صافي دخل فوائد الشهر 1350 جنيه بدلاً من 1500 جنيه وهو ما يتضح بسهولة بمجرد تصوير ح/ دخل الفوائد على النحو التالي .

ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان

150	ح/ قسط استهلاك العلاوة 2/28	1500	ح/ فوائد تحت التحصيل 2/28
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة 3/31	1500	ح/ فوائد تحت التحصيل 3/31
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة 4/30	1500	ح/ فوائد تحت التحصيل 4/30

يلاحظ أن نفس القواعد السابقة تنطبق على حالة خصم الإصدار، وبالرجوع إلى مثال سندات لكح جروب فإن :

$$\begin{aligned} \text{قسط استهلاك الخصم} &= 12000 \text{ جنيه} \div 12 \text{ شهر} = 1000 \text{ جنيه شهرياً} \\ \text{الفوائد المستحقة شهرياً} &= \frac{1}{12} \times 12\% \times 750000 = 7500 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

وعلى ذلك تثبت القيود التالية بدفاتر اليومية العامة لصندوق استثمار X

1000	1000	ح/ خصم إصدار سندات لكح جروب	2009/1/31
		ح/ قسط استهلاك الخصم - سندات لكح جروب	
		قيد استهلاك القسط الأول من خصم الإصدار	
7500	7500	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة	
		ح/ دخل الفوائد - سندات لكح جروب	
1000		قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر يناير 2000	
	1000	ح/ قسط استهلاك الخصم - سندات لكح جروب	
		ح/ دخل الفوائد - سندات لكح جروب	
		قيد زيادة دخل الفوائد بقسط استهلاك الخصم	

يترتب على المعالجة السابقة أن يصبح جملة دخل الفوائد الشهري 8500 جنيه بدلاً من 7500 جنيه.

نود أن نلفت نظر قارئنا الكريم إلى أنه بحلول أجل استحقاق الفوائد يتم إثبات قيد تحصيلها. على سبيل المثال يثبت القيد التالي بدفاتر صندوق استثمار K عند تحصيله الفوائد على سندات الإسكان استحقاق 31 يوليو 2000 :

9000	9000	ح/ النقدية	2009/7/31
		ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات بفرض المتاجرة	
		قيد تحصيل الفوائد استحقاق يوليو 2000	

وعند استرداد قيمة السندات عند حلول أجل استحقاقها في 31 يناير 2010

يثبت القيد التالي :

2010/1/31	ح/ النقدية	100000	100000
	ح/ استثمارات بغرض المتاجرة - سندات إسكان		
	قيد استرداد القيمة الاسمية للسندات عند حلول أجل استحقاقها		

يثور تساؤل هنا، حول كيفية تقييم سندات الإسكان في المثال السابق في تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق K في 31 ديسمبر 2010. كما ألمحنا سابقاً يتم التقييم بسعر السوق في تاريخ إعداد المركز المالي على أن تدرج أي فروق ناتجة عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة دخل الصندوق بعد تجنب 50٪ على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي وفقاً لنصوص قانون سوق رأس المال في مصر.

2- حالة شراء سندات فيما بين تواريخ سداد الفوائد :

في هذه الحالة يتم تحميل الصندوق المشتري بقيمة الفائدة المستحقة خلال الفترة بين التاريخ المطبوع على السندات لسداد الفوائد، وتاريخ الشراء، على أن ترد تلك الفوائد المحصلة مرة أخرى للمشتري مع أول سداد فعلي للفوائد كما يتضح من الأمثلة التالية :

مثال:

في 1 ديسمبر 2009 اشترى صندوق استثمار H 1000 سند أصدرتها شركة المتحدون للتأمين بسعر 100 جنيه للسند بسعر فائدة 12٪ سنوياً تسدد في 30 يونيو ، 31 ديسمبر من كل عام ، وقد بلغت عمولة الشراء 500 جنيه.

يلاحظ في هذا المثال أن المشتري الجديد (صندوق استثمار H) هو الذي سيقوم بتحصيل الفوائد في 2009/12/31 وذلك عن ستة أشهر كاملة ، بالرغم من أنه لم يقتنيها سوى من شهر واحد فقط (2009/12/1) ، ومن هنا يتعين عليه سداد فائدة خمسة شهور كاملة للبائع، وذلك كجزء من صفقة الشراء، وهذا معناه أن فاتورة شراء السندات التي يحتفظ بها الصندوق تشمل ضمن بنودها مبلغ

5000 جنيه قيمة الفائدة المستحقة للبائع بالإضافة إلى ثمن شراء السندات نفسها والعمولة كما هو موضح حالاً.

$$\begin{array}{rcl}
 \text{ثمن السندات} & = & 1000 \text{ سند} \times 100 \text{ جنيه} = 100000 \text{ جنيه} \\
 + & & \text{عمولة الشراء} \\
 & & \text{تكلفة اقتناء السندات} \\
 & & + \text{فوائد مستحقة عن فترة خمسة شهور (من 6/30 حتى 12/1)} \\
 & & = \frac{5}{12} \times 12\% \times 100000 = 5000 \\
 \hline
 & & \text{إجمالي ما دفعه الصندوق لشراء الاستثمارات المالية} \\
 & & 105500
 \end{array}$$

ويتم إثبات القيد التالي بدفاتر صندوق استثمار H

2009/12/1	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات المتحدون	100500	
	ح/ فوائد مستحقة عن سندات المتحدون	5000	
	ح/ النقدية		105500
	قيد شراء أوراق مالية جديدة لحفظه الاستثمارات		

نلفت نظر القارئ أن ح/ فوائد مستحقة في القيد السابق هو مجرد تعبير عن مبلغ أمانة طرف الشركة مصدرة السندات (المتحدون للتأمين) تم سداؤه للبائع نيابة عنها، ولذا يتم رد هذا المبلغ عند أول سداد فعلي للفوائد.

ففي 2009/12/31 ستقوم شركة المتحدون للتأمين بسداد الفوائد عن شهر ديسمبر بالإضافة إلى مبلغ فوائد الأمانة على النحو التالي :

$$\begin{array}{rcl}
 \text{فوائد شهر ديسمبر} & = & \frac{1}{12} \times 12\% \times 100000 = 1000 \text{ جنيه} \\
 + & & \text{فوائد الأمانة} \\
 & = & 5000 \text{ جنيه} \\
 \hline
 & & 6000
 \end{array}$$

حملة الفوائد المسددة في 2000/12/31 = 6000

يتم إثباتها بالقيد التالي

2009/12/31	ح/ النقدية	6000	
	ح/ فوائد مستحقة عند سندات المتحدون		5000
	ح/ دخل الفوائد - سندات المتحدون		1000
	قيد تحصيل الفوائد استحقاق 2000/12/31		

3- حالة بيع الورقة المالية قبل حلول أجل استحقاقها :

قد يقوم الصندوق بإعادة بيع ما فى حوزته من أوراق مالية إلى طرف آخر فى السوق الثانوى من خلال سمسار أو وسيط مالى فى إطار النظام المعمول به فى بورصة الأوراق المالية . وبطبيعة الحال يترتب على هذه الصفقة ربح أو خسارة بالنسبة للصندوق، مما يستوجب قيدها محاسبياً بما تنطوى عليه من آثار اقتصادية .

تكون القيود على النحو التالى :

- فى حالة البيع بأكبر من تكلفة الورقة

xx ح/ النقدية

xx ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات

xx ح/ أرباح بيع أوراق مالية

- فى حالة البيع بأقل من تكلفة الورقة

xx ح/ النقدية

xx ح/ خسائر بيع أوراق مالية

xx ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات

وفى حالة إتمام عملية البيع شاملة فوائد مستحقة يتم إثبات رصيد الفوائد فى الجانب الدائن من القيد على النحو التالى بفرض أن عملية البيع قد تمت بربح:

xx ح/ النقدية

xx ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات

xx ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة

xx ح/ أرباح بيع أوراق مالية

مثال:

فى أول فبراير 2009 اشترى صندوق استثمار Y 1000 سند خزانة استحقاق 31 يناير 2010 بقيمة إسمية 100 جنيه للسند، بسعر فائدة 12٪ سنوياً تسدد فى 31 يوليو ، 31 يناير من كل عام.

في أول يوليو 2009 قام الصندوق ببيع السندات بمبلغ 101000 بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عن الفترة من أول فبراير 200 حتى لحظة البيع.

الحل

$$\text{فوائد خمسة شهور (من 2/1 حتى 7/1)} = \frac{5}{12} \times 12 \times 10000 = 5000 \text{ جنيه}$$

$$\text{الأرباح الناتجة من عملية البيع} = 101000 - 10000 = 1000 \text{ جنيه}$$

فيما يلي قيود اليومية لإثبات ما سبق :

100000	100000	ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات خزانة ح/ النقدية قيد شراء استثمارات مالية جديدة لحفظ الاستثمارات	2009/2/1
1000	1000	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة قيد دخل الفوائد المستحق من شهر فبراير 2000	2009/2/28
1000	1000	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة قيد دخل الفوائد المستحقة من شهر مارس 2000	2009/3/31
1000	1000	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة قيد دخل الفوائد المستحقة عن شهر أبريل 2000	2009/4/30
1000	1000	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر مايو 2000	2009/5/31
1000	1000	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر يونيو 2000	2009/6/30
100000 5000 1000	106000	ح/ النقدية ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات خزانة ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بفرض المتاجرة ح/ أرباح بيع أوراق مالية قيد بيع سندات الخزانة	2009/7/1

ويمكن بيان حركة الفوائد تحت التحصيل خلال الفترة من خلال تصوير الحساب التالي:

ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات بفرض المتاجرة

1000 ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة 2/28	5000 ح/ النقدية	7/1
1000 ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة 3/31		
1000 ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة 4/30		
1000 ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة 5/31		
1000 ح/ دخل الفوائد - سندات خزانة 6/30		
<u>5000</u>	<u>5000</u>	

مثال:

في 1 فبراير 2009 اشترى صندوق استثمار X عدد 100 سند من سندات الإسكان استحقاق 31 يناير 2010 بقيمة إسمية 1000 جنيه للسند وفائدة 18/ تستحق السداد دورياً في 31 يوليو ، 31 يناير من كل عام ، وذلك نظير مبلغ 101800 جنيه تم سداده بشيك مقبول الدفع. في 1 مايو 2009 قام البنك ببيع السندات بمبلغ 99000 جنيه نقداً.

تمهيد للحل:

$$\text{علاوة إصدار السندات} = 101800 - 100000 = 1800 \text{ جنيه}$$

$$\text{قسط استهلاك العلاوة الشهري} = 1800 \div 12 = 150 \text{ جنيه}$$

$$\text{سيتم استهلاك العلاوة عن الشهور : فبراير ومارس وأبريل بمبلغ} = 450 \text{ جنيه.}$$

$$\text{الرصيد المتبقى من العلاوة} = 150 \text{ جنيه} \times 9 \text{ شهور} = 1350 \text{ جنيه.}$$

$$\text{خسارة بيع السندات} = 100000 - 99000 = 1000 \text{ جنيه}$$

$$+ \text{الرصيد المتبقى من العلاوة} = 1350 \text{ جنيه}$$

$$\text{إجمالي خسارة بيع السندات} = 2350 \text{ جنيه}$$

إجراءات الحاسبية عن أنشطة متاديق الاستثمار

4
12

4500 حنیہ

ويمكن عرض قيود اليومية اللازمة على النحو التالي :

100000	ح/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات إسكان	2009/2/1
1800	ح/ علاوة إصدار سندات إسكان	
101800	ح/ النقدية	
	قيد شراء أوراق مالية جديدة لمحفظة الاستثمارات	
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	2009/2/28
150	ح/ علاوة إصدار سندات إسكان	
	قيد استهلاك القسط الأول من العلاوة	
1500	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بغرض المتاجرة	
1500	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	
	قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر فبراير 2009	
150	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	
	قيد تخفيض دخل الفوائد بقسط استهلاك العلاوة	
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	2009/3/31
150	ح/ علاوة إصدار سندات إسكان	
	قيد استهلاك القسط الثاني من العلاوة	
1500	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بغرض المتاجرة	
1500	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	
	قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر فبراير 2009	
150	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	
	قيد تخفيض دخل الفوائد بقسط استهلاك العلاوة	
150	ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	2009/4/30
150	ح/ علاوة إصدار سندات إسكان	
	قيد استهلاك القسط الثالث من العلاوة	
1500	ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بغرض المتاجرة	
1500	ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان	
	قيد دخل الفوائد المستحق عن شهر مارس 2009	

150	150	ح/ دخل القوائد - سندات إسكان	2009/5/1
150		ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان	
		قيد تخفيض دخل القوائد بقسط استهلاك العلاوة	
	103500	ح/ النقدية	
	2350	ح/ خسائر بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة	
100000		ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات إسكان	
4500		ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات بفرض المتاجرة	
1350		ح/ علاوة إصدار سندات إسكان	
		قيد بيع سندات الإسكان	

وفيما يلي استعراض لحسابات الأستاذ العام :

ح/ استثمارات مالية بفرض المتاجرة - سندات إسكان

5/1	100000 ح/ النقدية	100000 ح/ النقدية 2/1
	ح/ خسائر بيع استثمارات مالية بفرض المتاجرة	
	<u>100000</u>	<u>100000</u>

ح/ علاوة إصدار سندات إسكان

2/28	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة	1800 ح/ النقدية 2/1
3/31	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة	
4/30	150 ح/ قسط استهلاك العلاوة	
5/1	1350 ح/ النقدية	
	ح/ خسائر بيع استثمارات بفرض المتاجرة	
	<u>1800</u>	<u>1800</u>

ح/ قسط استهلاك العلاوة - سندات إسكان

2/28	150 ح/ دخل القوائد - سندات إسكان	150 ح/ علاوة إصدار سندات إسكان 2/28
3/31	150 ح/ دخل القوائد - سندات إسكان	150 ح/ علاوة إصدار سندات إسكان 3/31
4/30	150 ح/ دخل القوائد - سندات إسكان	150 ح/ علاوة إصدار سندات إسكان 4/30
	<u>450</u>	<u>450</u>

ح/ فوائد تحت التحصيل - استثمارات مالية بقرض المتاجرة

1500 ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان 2/28	4500 ح/ النقدية 5/1
1500 ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان 3/31	ح/ خسائر بيع استثمارات مالية
1500 ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان 4/30	
<u>4500</u>	<u>4500</u>

ح/ دخل الفوائد - سندات إسكان

1500 ح/ قسط استهلاك العلاوة 2/28	1500 ح/ فوائد تحت التحصيل 2/28
150 ح/ قسط استهلاك العلاوة 3/31	1500 ح/ فوائد تحت التحصيل 3/31
150 ح/ قسط استهلاك العلاوة 4/30	1500 ح/ فوائد تحت التحصيل 4/30
4050 رصيد (ح/ قائمة الدخل)	
<u>4500</u>	<u>4500</u>

ثالثاً: مصروفات الصندوق

تتنوع مصروفات صناديق الاستثمار لتشمل كلاً من المصروفات الإدارية والعمومية (والتي يدخل فيها أتعاب مدير الاستثمار، وكذا أتعاب البنك منشيء الصندوق)، مصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات التمويلية، بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة كالضرائب المستحقة وعمولات السماسرة ورسوم الحفظ وأتعاب مراقبي حسابات الصندوق وغيرها.

المصروفات الإدارية والعمومية:

تستحوذ أتعاب مدير الاستثمار على الجانب الأكبر من المصروفات الإدارية والعمومية، بل أنها قد تمثل أعلى أرقام بنود المصروفات على الإطلاق وهو ما يدعونا إلى إلقاء مزيد من الأضواء على كيفية احتسابها ومعالجتها محاسبياً.

عموماً تنقسم أتعاب مدير الاستثمار إلى نوعين من الأتعاب هما :

- أ- أتعاب مقابل الإدارة، ويتم احتسابها على أساس دورى بنسبة معينة من صافى أصول الصندوق - وأحياناً من إجمالى قيمة محفظة الاستثمارات - وبالتالي فإن أى تغيير بالإيجاب أو السلب فى صافى قيمة الأصول (أو قيمة المحفظة) سينعكس بالضرورة على قيمة تلك الأتعاب.

مثال:

فيما يلى بيان بالمركز المالى لأحد صناديق الاستثمار فى 2009/12/31 (القيمة بالمليون جنيه) :

الأصول

11	نقدية وودائع بالبنوك
9	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة بالقيمة السوقية
36	أسهم محلية بالقيمة السوقية
2	سندات

8	وثائق استثمار في صناديق أخرى
1	حسابات مدينة أخرى
<u>67</u>	مجموع الأصول
	الالتزامات
2	التزامات متداولة
<u>2</u>	مجموع الالتزامات
وطبقاً لما ورد بنشرة اكتتاب الصندوق ، يتم احتساب أتعاب إدارة دورية سنوية تدفع في نهاية كل شهر، يتم احتسابها على أساس القيمة الصافية لأصول الصندوق وفقاً لأحدث تقييم معلن ، وذلك وفقاً للشرائح التالية :	
1 %	على الـ 100 مليون الأولى
0.9 %	على ما هو أكثر من 100 مليون إلى 200 مليون
0.8 %	على ما زاد عن 200 مليون
طبقاً للبيانات المتوافرة في الحالة السابقة يتم احتساب أتعاب الإدارة كما يلي:	

صافي قيمة الأصول = مجموع الأصول - مجموع الالتزامات

$$= 67 \text{ مليون} - 2 \text{ مليون}$$

$$= 65 \text{ مليون جنيه}$$

$$\text{أتعاب الإدارة السنوية} = 65000000 \times 1\% = 650000 \text{ جنيه}$$

$$\text{أتعاب الإدارة الشهرية} = 650000 \text{ جنيه} \div 12 \text{ شهر} = 45167 \text{ جنيه}$$

ويتم الإثبات المحاسبي وفقاً لما هو متبع في معظم المنشآت المالية على النحو

التالي .

- إثبات استحقاق الأتعاب السنوية

xxx ح/	أتعاب مدير الاستثمار
xx ح/	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة
- إثبات ما تم صرفه من قيمة هذه الأتعاب	
xx ح/	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة
xx ح/	النقدية
وعلى ذلك يتم تحميل قائمة الدخل بقيمة الأتعاب بالكامل على أن يدرج الجزء غير المدفوع منها ضمن بنود الالتزامات بقائمة المركز المالي.	
650000	ح/ أتعاب مدير الاستثمار
650000	ح/ أتعاب مدير الاستثمار المستحقة
45167	ح/ أتعاب مدير الاستثمار المستحقة
45167	ح/ النقدية
قيد أتعاب الإدارة المدفوعة عن شهر	

مثال:

فيما يلي بيان بالمركز المالي لأحد صناديق الاستثمار في 2009/6/30 (القيمة بالمليون جنيه) .

الأصول:

66	أسهم
28	سندات
9	وثائق استثمار لدى صناديق أخرى
3	ودائع لأجل بالبنوك
1	حسابات جارية بالبنوك
1	أرصدة مدينة أخرى
<u>108</u>	إجمالي الأصول

الالتزامات:

8	أرصدة دائنة متنوعة
8	إجمالي الالتزامات
<u>100</u>	صافي أصول الصندوق

وطبقاً لما ورد بنشرة اكتتاب الصندوق يكون لمدير الاستثمار مقابل إدارته للصندوق وتقديم خدماته الفنية الواردة بعقد الإدارة نسبة مئوية من قيمة محفظة الصندوق المقيمة ربع سنوياً تتراوح بين نسبة 0.3% (ثلاثة في الألف) سنوياً ونسبة 0.9% (تسعة في الألف) سنوياً وبحد أدنى 0.6% (ستة في الألف) سنوياً، وتحتسب وتسدد الأتعاب للمدير في نهاية كل فترة ربع سنوية طبقاً للشرائح التالية :

في الأسهم في غير الأسهم

0.4%	0.9%	الشريحة الأولى : حتى 10 مليون جنيه
0.35%	0.8%	الشريحة الثانية : من 100 إلى 200 مليون جنيه
0.3%	0.7%	الشريحة الثالثة : أكثر من 200 مليون جنيه

طبقاً لهذه الحالة يتم أولاً حساب قيمة محفظة استثمارات الصندوق كما يلي:

غير الأسهم	أسهم
سندات 28 ¹	66 مليون
وثائق استثمار 9	
ودائع لأجل 3	
<u>40 مليون</u>	

جملة المحفظة = 66 + 40 = 106 مليون وبذلك تحسب أتعاب مدير الاستثمار طبقاً لأسعار الشريحة الثانية على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \text{أتعاب على الأسهم} &= 66000000 \times 0.8\% = 528000 \text{ جنيه} \\ \text{أتعاب على غير الأسهم} &= 40000000 \times 0.35\% = 140000 \text{ جنيه} \\ \text{جملة الأتعاب السنوية} &= \underline{\underline{668000}} \end{aligned}$$

كما يتم حساب جملة الأتعاب بمقتضى نسبة الحد الأدنى وهو 0.6٪ سنوياً كما هو وارد بشروط التعاقد بحيث يتم منح مدير الاستثمار النسبة الأعلى.

$$\begin{aligned} \text{جملة الأتعاب بنسبة 0.6\%} &= (66 \text{ مليون} + 40 \text{ مليون}) \times 0.6\% \\ &= 106000000 \times 0.6\% = 636000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

معنى ذلك أنه يحصل مدير الاستثمار على الرقم الأعلى وهو 668000 جنيه على أن يتم الإثبات المحاسبى بنفس القيود المتبعة فى المثال السابق.

يلفت الكاتب نظر القارئ إلى أن تحديد الأتعاب مقابل الإدارة هي أمر يرجع بالدرجة الأولى إلى الاتفاق بين طرفى عقد الإدارة وهما الكيان المنشئ للصندوق من ناحية ، ومدير الاستثمار من ناحية ثانية ، وهو ما يفسر عدم تدخل القانون بتحديد طريقة معينة للتعامل بين الطرفين على أساسها.

أيضاً، يلفت الكاتب الانتباه إلى أنه عند احتساب أتعاب الإدارة على أساس نسبة محددة من صافى أصول الصندوق، تثار مشكلة خاصة بتفسير المقصود باصطلاح « صافى أصول الصندوق » هل هو « رأس المال العامل » والذي يحسب بالفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للصندوق، أم هو « رأس المال المستثمر » والذي يشمل الأصول طويلة الأجل (كأصول الثابتة والتفقات الإيرادية المؤجلة) بالإضافة إلى رأس المال العامل للصندوق.

فى هذا الشأن ، يرى الكاتب أن طبيعة نشاط الصناديق كأحد أشكال الاستثمار الجماعى للأموال فى سوق الأوراق المالية إنما تفرض ضرورة الأخذ بمفهوم « رأس المال العامل » عند احتساب أتعاب الإدارة باعتباره مقياساً أكثر واقعية للتعبير عن درجة نجاح مدير الاستثمار فى توظيف رأس المال الجارى فى محافظ أوراق مالية متنوعة .

ب- أتعاب حسن الأداء (أو عمولة التميز) ، وهي مكافأة مرتبطة بزيادة عوائد الصندوق عن حد معين ، وهي بهذا الشكل تعد وسيلة لتحفيز مديري الصناديق على تحقيق مزيد من الأرباح لحملة الوثائق.

ويتم قياس حسن الأداء عموماً عن طريق المقارنة بمؤشر معين (مضافاً إليه أحياناً نسبة أو هامش محدد) كعائد أذون الخزانة ، عائد سندات الخزانة ، ومؤشر البورصة .

مثال:

تحتسب أتعاب حسن الأداء بأحد صناديق الاستثمار بمعدل 9٪ سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن عوائد أذون الخزانة لمدة 91 يوم مضافاً إليها 2٪ . وتحتسب هذه الأتعاب في نهاية كل ثلاثة شهور بتاريخ 31/3 ، 30/6 ، 31/12 من كل عام.

فيما يلي بيان المركز المالي للصندوق في 31/12/2009 (القيمة بالمليون

جنيه):

الأصول

15	نقدية وودائع بالبنوك
13	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة بالقيمة السوقية
54	أسهم محلية بالقيمة السوقية
3	سندات
12	وثائق استثمار في صناديق أخرى
2	حسابات مدينة أخرى
<u>99</u>	إجمالي الأصول

الالتزامات

3	التزامات متداولة متنوعة
<u>3</u>	إجمالي الالتزامات
96	صافي قيمة الأصول

وفيما يلي بيان بقائمة دخل الصندوق عن الفترة المنتهية في 2009/12/31
(القيمة بالمليون جنيه) :

الإيرادات

5	عائد استثمارات في أوراق مالية وأذون خزانة
1	الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية
2	عوائد بنكية وإيرادات أخرى
45	أرباح مرحلة عن سنوات سابقة
<u>53</u>	إجمالي الإيرادات
	المصروفات:

2	مصروفات إدارية وعمومية
9	النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية
2	صافي الخسائر الناتجة عن بيع أوراق مالية
<u>13</u>	إجمالي المصروفات
40	صافي الربح

فإذا علمت أن السعر المعلن من قبل البنك المركزي للقيمة الحالية لأذون الخزانة لمدة 91 يوم في نفس تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق بلغ 10٪ ،
فالمطلوب بيان كيفية احتساب أتعاب حسن الأداء لمدير الاستثمار والتوجيه
المحاسبي المناسب لذلك .

الحل:

لحساب صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن عوائد أذون الخزانة مضافاً
إليها 2٪ يتبع الآتي :

1- احتساب عوائد أذون الخزانة :

لا يقصد بعوائد أذون الخزانة المعنى الحرفي لها، وإنما يقصد بها قيمة

العوائد التي تدرها صافى أصول الصندوق كما لو كان قد تم استثمارها في أذون خزانة . ويتم ذلك عن طريق ضرب صافى أصول الصندوق في السعر مضافاً إليه الهامش المحدد بنشرة الاكتتاب وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

العوائد طبقاً لسعر أذون الخزانة بالإضافة إلى الهامش = صافى أصول الصندوق × (سعر أذون الخزانة لمدة 91 يوم + هامش 2%) .

$$= 96000000 \times (2\% + 10\%)$$

$$= 11520000 \times 12\% = 11520000 \text{ جنيه}$$

2- احتساب الفرق بين صافى أرباح الصندوق وبين العوائد المحتسبة طبقاً لسعر أذون الخزانة بالإضافة إلى الهامش المحدد :

ويحتسب بالمعادلة التالية :

الفرق = صافى أرباح الصندوق عن الفترة - العوائد المحتسبة

$$= 40000000 - 11520000$$

$$= 28480000 \text{ جنيه}$$

وهو فرق موجب أى يحتسب عليه حافز حسن أداء، أما إذا كان الفرق سالباً فلا تحتسب في هذه الحالة أى حوافز لمدير الاستثمار.

3- احتساب حافز حسن الأداء :

ويتم ذلك طبقاً للمعادلة الآتية :

حوافز حسن الأداء = الفرق الموجب × نسبة الحافز المحدد بنشرة الاكتتاب

$$= 28480000 \times 9\% = 2563200 \text{ جنيه}$$

يلاحظ أن هذا الحافز عن سنة كاملة ، ويتم السداد مؤخراً على ثلاثة أقساط (في نهاية كل 3 شهور وفقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب أى بمعدل 854400 جنيه ربع سنوياً) .

4- التوجيه المحاسبي:

لا تختلف القيود الخاصة بالحافز عن تلك المتعلقة بأتعاب الإدارة والتي سبق التعرض لها، ومن ثم تثبت القيود الخاصة بالحالة التي نحن بصددتها كما يلي:

2563200	2563200	ح/ حافز حسن الأداء	2009/12/31
2563200		ح/ حافز حسن الأداء المستحق قيد الحافز السنوي لمدير الاستثمار	
854400	854400	ح/ حافز حسن الأداء المستحق ح/ النقدية	2010/3/31
854400		قيد الحافز المدفوع عن فترة ثلاثة شهور	

في ختام هذا الجزء يود الكاتب أن يلفت النظر إلى وجود بعض المشكلات التي أسفر عنها التطبيق العملي لاحتساب حافز حسن الأداء بصناديق الاستثمار المصرية، وسيركز الكاتب على ثلاث من تلك المشكلات هي:

* هل يصرف حافز حسن الأداء على الأرباح غير المحققة؟

فمن المعروف أنه طبقاً للقواعد المحاسبية المطبقة في صناديق الاستثمار، فإنه يتم الاعتراف بالأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن الزيادة (أو النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ضمن إيرادات صناديق الاستثمار. وباعتبار أن تلك الأرباح تعد دفترية لم تتحقق بعد في شكل نقدي، لذا قد يثور الخلاف بين إدارة الصندوق ومدير استثماره حول أحقية الأخير في الحصول على حافز على تلك الأرباح غير المحققة. وواقع الأمر، أنه في حالة صناديق الاستثمار تعامل الأرباح غير المحققة بنفس منزلة الأرباح المحققة كما هو مفهوم صراحة من نص الفقرة (53) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (25): «الأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات قصيرة الأجل المدرجة بالقيمة السوقية يجب أن تدرج في

قائمة الدخل شرط الثبات في استخدام هذه السياسة⁽³⁰⁾. وهو ما يعنى بالتبعية إمكانية حصول مدير الاستثمار على حافز على تلك الأرباح غير المحققة التي أسهم في تحقيقها من خلال سياسته الاستثمارية المتبعة بشأن الصندوق الذي يديره.

• هل يحتسب حافز حسن الأداء على مجرد تخفيض مقدار الخسائر؟

ثارت هذه المشكلة من قبل بعض مديري الاستثمار الذين يروا أن مجرد تخفيض مقدار خسائر الصندوق للفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة ، إنما يعد إنجازاً تستحق عليه إدارة الاستثمار حافز حسن أداء.

على سبيل المثال إن كانت خسائر الصندوق في 2009/12/31 تبلغ 20 مليون جنيه ، ثم نجحت إدارة الاستثمار في تخفيضها في 2010/12/31 إلى 15 مليون جنيه فقط، هنا يرى مدير الاستثمار أن مجرد تخفيض خسائر الصندوق على مدى السنة بمبلغ 5 مليون جنيه يعد إنجازاً يحسب له ويتعين إدراجه ضمن الأرباح الداخلة في حساب الحافز.

في هذه القضية ثور وجهتا نظر :

وجهة النظر الأولى ترى تقييم أداء مدير الاستثمار في الأجل القصير، وباعتبار أن كل فترة مالية مستقلة عن الأخرى، وهو ما يعنى إمكانية احتساب حافز حسن الأداء لمجرد نجاح مدير الاستثمار في خفض مقدار الخسائر في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة .

أما وجهة النظر الثانية فتري ضرورة تقييم أداء مدير الاستثمار - بهدف احتساب الحافز - في الأجل الطويل، وعلى مدى حياة الصندوق باعتبارها سنوات متصلة وليست منفصلة ، وهو ما يعنى احتساب الحافز فقط في حالة تخطى أرباح الصندوق رقم الربح المحقق في أعلى سنواته ربحية .

ولتوضيح وجهتى النظر السابقتين نفترض توافر الأرقام التالية بشأن أرباح إحدى صناديق الاستثمار على مدى حياته من تاريخ بدء نشاطه حتى 2009/12/31:

2009/12/31	2008/12/31	2007/12/31	2006/12/31	صافي الربح (الخسارة)
(40)	(60)	30	50	(القيمة بالمليون)

طبقاً للتقييم في الأجل القصير (وجهة النظر الأولى) يتم احتساب حافز حسن أداء مدير الاستثمار في 2009/12/31 على مبلغ 20 مليون جنيه هي مقدار الخفض في الخسائر عام 2009 عنها عام 2008 باعتبار أن النجاح في خفض خسائر الصندوق يعد إنجازاً يحسب لمدير الاستثمار ويتعين مكافأته عليه. أما طبقاً للتقييم طويل الأجل (وجهة النظر الثانية) فلا يحتسب أي حوافز لمدير الاستثمار في 2009/12/31 نظراً لأنه لم يتخطى حاجز الـ 50 مليون المحققة عام 2006 باعتبارها أعلى السنوات ربحية .

في رأى الكاتب، أن وجهة النظر الأولى قد تنطوي ضمناً على بعض التساهل في المعايير التي يتم على أساسها احتساب الحافز، مما سيؤثر بالقطع على حقوق حملة الوثائق، بينما تنطوي وجهة النظر الثانية على تشدد في نفس المعايير مما قد يلحق الضرر بمصالح مدير الاستثمار. ويرى الكاتب أنه للوصول إلى معايير أدق يحتسب على أساسها الحافز من عدمه ، يتعين التفرقة بين حالتين هما : حالة ما إذا كان الخفض في الخسائر يرجع بالدرجة الأولى إلى التحسن النسبي في أسعار السوق للأوراق المالية عموماً، وحالة إذا ما كان ذلك الخفض مرده نجاح سياسة الاستثمار لمدير الاستثمار. وفي كلمات أخرى، لا يجوز حصول مدير الاستثمار بالصندوق على حافز حسن الأداء في حالة انخفاض خسائر الفترة الحالية عن الفترة السابقة لها طالما ثبت أن مقدار الخفض في الخسائر يرجع بالدرجة الأولى إلى التحسن النسبي في أسعار السوق عموماً وليس بسبب نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار. أما إذا تبين أن ذلك الخفض في الخسائر قد تم برغم حدوث انخفاض عام في أسعار الأوراق المالية ، وذلك نتيجة لنجاح السياسات الاستثمارية لمدير الاستثمار والتزامه بالخطة الاستثمارية السابق تقديمها لإدارة الصندوق فإنه يجوز صرف

الحافز له. إذن فالمعيار هنا هو مدى تقديم مدير الاستثمار لخطه استثمارية معتمدة سلفاً، ودرجة التزامه بتنفيذها، ودرجة النجاح في عملية التنفيذ.

* أيهما يحتسب قبل الآخر : أتعاب الإدارة أم أتعاب حسن الأداء؟

يترتب على حساب أتعاب الإدارة أولاً تأثير سالب على رقم أرباح الصندوق، وهو ما يؤثر بالتالى على رقم الحافز على حسن الأداء، والعكس صحيح بمعنى أن رقم الحافز سيزداد لو تم حسابه أولاً على أساس رقم الأرباح قبل إدراج الأتعاب مقابل الإدارة ، ومن هنا تنور مشكلة عند اختيار أحد الصناديق للبديل الثانى بدلاً من البديل الأول. وفى رأى الكاتب، أن احتساب أتعاب الإدارة أولاً هو أمر يتفق ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها باعتبارها أحد بنود النفقات التى يتعين إدراجها قائمة الدخل، ومقابلتها مع الإيرادات للوصول لأرباح الفترة المالية ، ومن ثم فلا محل للرأى القائل باحتساب الحافز أولاً. ويعضد من ذلك الرأى ما نلمسه من وجود فرق واضح بين طبيعة كل من أتعاب الإدارة وحافز حسن الأداء. فالأولى تعد بمثابة أجر ثابت فى الذمة بصرف النظر عن نتيجة أعمال الصندوق ، وهى لذلك تمثل عبئاً على الربح يجب إدراجه قائمة الدخل عن الفترة . أما الثانية فهى بمثابة مكافآت مشروطة بنسبة من الربح ، أو لا تستحق إلا إذا تحقق ذلك الربح ، ومن ثم فإن مكانها المضيوط هو حساب التوزيع وليس قائمة الدخل.

مصرفات التسويق والإعلان:

عادة ما تتكبد صناديق الاستثمار جانباً لا بأس به من المصروفات الخاصة بأنشطة التسويق والإعلان منها على سبيل المثال النشرات الخاصة بأسعار الوثائق التى تنشر بصفة دورية فى بعض الصحف والمجلات بهدف تنشيط عمليات الإقبال على الاكتتاب فى وثائق الاستثمار.

من المعلوم سلفاً ، أن مصرفات التسويق والإعلان يمكن تبويبها إلى ثلاثة أنواع حسب فترة الانتفاع بها هى ⁽³¹⁾ :

- مصروفات الإعلان الدوري.
- مصروفات الحملات الإعلانية .
- مصروفات اللوحات الإعلانية الثابتة .

1- مصروفات الإعلان الدوري :

هي نوع من الإعلان التذكيري الذي يتم الإنفاق عليه بهدف تذكير العملاء والمستثمرين بنشاط صندوق الاستثمار - كما هو الحال في نشرات أسعار الوثائق- وهي نفقة إيرادية يتعين تحميلها بالكامل على قائمة دخل الصندوق خلال الفترة المالية التي أنفقت فيها.

ولتختلف المعالجة المحاسبية لهذا البند عما جرى عليه التطبيق العملي لأي بند آخر من النفقات الإيرادية ، على سبيل المثال بفرض أن أحد صناديق الاستثمار قد تكبد مبلغ 17000 جنيه قيمة هدايا رأس السنة (مفكرات، أجندات، نتائج ... إلخ) يكون القيد على النحو التالي :

17000	17000	ح/ مصروفات التسويق والإعلان
		ح/ وكالة الأهرام للإعلان
		قيد استحقاق قيمة هدايا رأس السنة
17000	17000	ح/ وكالة الأهرام للإعلان
		ح/ النقدية
		قيد سداد شيك المستحقات وكالة الأهرام

2- مصروفات الحملات الإعلانية :

هي نوع من الإعلان الذي يستهدف زيادة أو خلق طلب جديد على أنشطة الصندوق - وبالأخص عقب تأسيسه - بما يعنى بديهاً امتداد تأثير تلك الحملة لأكثر من فترة مالية واحدة ، بالإضافة إلى ضخامة قيمتها، وهو ما يدعو إلى اعتبارها «نفقة إيرادية مؤجلة» يتم تخصيصها على الفترات المالية المستفيدة منها

(وليس على فترة واحدة فقط)⁽³²⁾. وقد جرى العرف المحاسبي على توزيع تلك المصروفات على فترات تتراوح من 3 إلى 5 سنوات إلا أن المشكلة التي تثار بهذا الشأن هي المعيار الذي تتم على أساسه عملية التخصيص، وهنا يرى الكاتب أن يتم التوزيع حسب صافي قيمة أصول الصندوق كل سنة باعتبار أن الهدف من النفقة أساساً هو خلق أو زيادة الإقبال على التعامل مع الصندوق.

مثال:

بفرض قيام أحد الصناديق بحملة إعلانية مكثفة - للإعلان عن بدء نشاطه في السوق - تكلفت مليون جنيه . وترى إدارة الصندوق أن تأثير تلك الحملة قد يستفيد منها الصندوق على مدى خمس سنوات قادمة حيث يتوقع أن تكون أرقام صافي قيمة الأصول في السنوات الخمسة على النحو التالي :

السنة الأولى	20	مليون جنيه
السنة الثانية	30	مليون جنيه
السنة الثالثة	45	مليون جنيه
السنة الرابعة	50	مليون جنيه
السنة الخامسة	55	مليون جنيه

هنا تتم عملية تخصيص تكاليف الحملة بنسبة صافي قيمة الأصول على النحو التالي:

$$\text{نصيب الفترة الأولى من تكاليف الحملة} = \frac{20 \times 1000000}{200} = 100000 \text{ جنيه}$$

وتتم عملية القيد بسجلات الصندوق خلال الفترة الأولى كما يلي :

1000000	ح/ نفقات إيرادية مؤجلة
	مصروفات تسويق وإعلان
1000000	ح/ النقدية

قيد سداد قيمة الحملة الاعلانية المكثفة

100000	100000	ح/ مصروفات تسويق وإعلان
		ح/ نفقات إيرادية مؤجلة
100000	100000	ح/ مصروفات تسويق وإعلان
		قيد ما يخص الفترة من تكاليف الحملة الإعلانية
100000		ح/ ملخص الدخل
		ح/ مصروفات تسويق وإعلان
		قيد ترحيل تكاليف الحملة الإعلانية لقائمة الدخل

وفى نهاية الفترة الأولى تظهر قائمتا الدخل والمركز المالى للصندوق على النحو التالى:

صندوق استثمار

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى / /

المصروفات:		
	100000	مصروفات تسويق وإعلان

صندوق استثمار

قائمة المركز المالى فى / /

الأصول		
	900000	أصول طويلة الأجل
		نفقات إيرادية مؤجلة

ويتم القيد على نفس المنوال فى باقى السنوات الخمسة .

3- مصروفات اللوحات الإعلانية الثابتة:

وهى نوع من الإعلان الثابت عن نشاط الصندوق سواء باستخدام إعلانات النيون أو غيرها من لوحات الإعلان المضيئة .

وتختلف المعالجة المحاسبية هنا حسب كيفية حيازة الصندوق لتلك اللوحات، فإن كانت تلك اللوحات مستأجرة من إحدى وكالات الإعلان ففي هذه الحالة يتم تحميل قيمة الإيجار على قائمة دخل الفترة كما هو الوضع بالنسبة للإعلان التذكيري.

أما إذا كانت اللوحات مملوكة للصندوق فتعد تكلفتها في هذه الحالة نفقة رأسمالية تظهر ضمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي على أن تحمل قائمة دخل الفترة بقيمة مخصص الإهلاك السنوي لتلك اللوحات بالإضافة إلى نفقات صيانتها وتشغيلها التي تعد نفقة إيرادية تحمل بكامل قيمتها على قائمة دخل الفترة .

مثال

يمتلك أحد الصناديق 500 لوحة إعلانية مضيئة بطريق مصر إسكندرية الصحراوي تبلغ تكاليف حيازتها 250000 جنيه ، كما تبلغ تكاليف صيانتها وتشغيلها 10000 جنيه سنوياً، وقد قررت إدارة الصندوق إهلاك تلك اللوحات بمعدل 10٪ سنوياً (قسط ثابت) . في هذا المثال، وفي السنة الأولى لحيازة تلك اللوحات تثبت القيود التالية بسجلات الصندوق:

	250000	ح/ لوحات إعلانية مضيئة
250000		ح/ وكالة الأهرام للإعلان
		قيد استحقاق قيمة اللوحات
	250000	ح/ وكالة الأهرام للإعلان
250000		ح/ النقدية
		قيد سداد قيمة اللوحات
	10000	ح/ مصروفات تسويق وإعلان
10000		ح/ النقدية
		قيد سداد قيمة مصروفات الصيانة والتشغيل
		<u>للوحات الإعلانية المضيئة</u>

25000	25000	ح/ مصروفات إهلاك اللوحات الإعلانية
25000		ح/ مجمع إهلاك اللوحات الإعلانية المضيئة
		قيد قسط إهلاك اللوحات الإعلانية عن الفترة
	35000	ح/ قائمة الدخل
10000		ح/ مصروفات تسويق وإعلان
25000		ح/ مصروفات إهلاك اللوحات الإعلانية
		قيد إقفال مصروفات صيانة وإهلاك اللوحات
		بقائمة دخل الفترة

* تم حساب قسط الإهلاك عن الفترة كالتالي :

$$\text{قسط الإهلاك} = 250000 \times 10\% = 25000 \text{ جنيه}$$

فيما يلي عرض لأثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي للصندوق:

صندوق استثمار

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في / /

المصروفات		
	10000	مصروفات تسويق وإعلان
	25000	مصروفات إهلاك اللوحات الإعلانية

صندوق استثمار

قائمة المركز المالي في / /

الأصول		
		أصول طويلة الأجل
	225000	لوحات إعلانية مضيئة*

* طبقاً للقوانين المنظمة تدرج الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم مجمع الإهلاك المتعلق بها.

الفصل الثالث

Chapter 3

التقارير

المحاسبية

لصناديق

الاستثمار

Mutual Funds Reporting

يفضل الكاتب استخدام اصطلاح التقارير المحاسبية Accounting Reports بدلاً من القوائم المالية Financial Statements باعتبار أن الاصطلاح الأول يعبر عن المفهوم الواسع للإفصاح الذي يعنى زيادة كمية المعلومات التى يتعين توفيرها لمتخذى القرارات، أو زيادة جودة تلك المعلومات فى ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة التى تجتاح العالم حالياً وما تبعها من تعقد ملموس للبيئة الاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ فى ظلها القرارات مما أدى لزيادة درجة عدم التأكد.

من ناحية أخرى يكتسب العرض والإفصاح فى صناديق الاستثمار - بمفهومه الواسع - أهمية خاصة لكافة الأطراف ذوى الصلة ، والتى تفرضها طبيعة سوق الأوراق المالية على إدارات تلك الصناديق، لما لهذا الإفصاح من أهمية تتمثل فى⁽³³⁾ :

- 1- مساهمة المعلومات - بكل أشكالها - فى تحديد الأسعار واتخاذ القرارات فى سوق الأوراق المالية .
- 2- تأثير السياسة المحاسبية البديلة على أسعار الأوراق المالية .
- 3- وجود علاقة بين توقيت نشر المعلومات، وبين أسعار وحجم التداول فى سوق الأوراق المالية .

وبمقتضى ذلك تنقسم التقارير المحاسبية لصناديق الاستثمار إلى نوعين : تقارير محاسبية سنوية ، وتقارير مرحلية ربع سنوية ، يتم التعرض لكليهما فى الصفحات التالية .

أولاً التقارير المحاسبية السنوية Annual Accounting Reports

وهي عبارة عن مجموعة القوائم والتقارير التي تعد في ختام كل سنة مالية لبيان نتيجة أعمال الصندوق وكذا مركزه المالي وما يرتبط بهما من معلومات إضافية مكملة .

ونظراً لأهمية تلك التقارير ، لذا فقد تدخلت التشريعات والقوانين المنظمة لوضع الأسس والقواعد الواجب إتباعها لإعدادها بشكل يساهم في تحقيق الأهداف المنشورة منها وهو ما حدا بالكاتب أن يتناول تفاصيل تلك القوائم والتقارير من خلال استعراض نصوص القوانين المنظمة لها على النحو التالي:

قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية :

يفهم ضمناً من نص المادة (58) من اللائحة التنفيذية أن على كل صندوق إعداد قائمتي مركز مالي ونتيجة نشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات ، وذلك طبقاً للأحكام الواردة باللائحة التنفيذية ولعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً للنماذج المبينة بالملحق رقم (3) .

أ- قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Statement Of Financial Position Or Balance Sheet

وهي قائمة توضح أرصدة أصول والتزامات الصندوق في تاريخ محدد، وتعد طبقاً للنموذج التالي الوارد بالملحق رقم (3/ج) باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

اسم الصندوق:.....
نوع العملة :

سنة المقارنة		جزئى	جزئى	كلى
	الأصول المتداولة:			
	النقدية بالخزينة والبنوك			
	نقدية بالخزينة	xx		
	حسابات جارية بالبنوك	xx		
	ودائع لأجل بالبنوك	xx		
	مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك	—	xx	
	استثمارات متداولة فى أوراق مالية			
	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	xx		
	أسهم محلية	xx		
	أسهم أجنبية	xx		
	سندات وصكوك تمويل	xx		
	وثائق استثمار	xx		
	استثمارات أخرى	xx		
	مجموع الاستثمارات المتداولة فى أوراق مالية	—	xx	
	المدينون وأرصدة مدينة أخرى			
	مدینون وعملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته)	xx		
	جاری مدير الاستثمار	xx		
	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	xx		
	تأمينات لدى الهيئة العامة لسوق المال	xx		
	حسابات مدينة أخرى	xx		
	مجموع المدينون والأرصدة المدينة	—	xx	
	مجموع الأصول المتداولة			xxx
	(ناقصاً) لالتزامات المتداولة			
	بنوك حسابات دائنة		xx	
	دائنو التوزيعات		xx	
	جاری مدير الاستثمار		xx	

حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	xx	
حسابات دائنة متنوعة	xx	
مخصصات (تذكر تفصيلاً)	<u>xx</u>	
مجموع الالتزامات المتداولة		xxx
رأس المال العامل		xxx
الأصول طويلة الأجل		
استثمارات طويلة الأجل (تذكر تفصيلاً)	xx	
مصرفات مؤجلة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)	xx	
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	<u>xx</u>	
إجمالي الأصول طويلة الأجل		xxx
إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي :		<u>xxx</u>
حقوق المساهمين:		
رأس المال المصدر والمكتتب فيه	xx	
ناقصاً المبالغ غير المسددة	(xx)	
رأس المال المدفوع		xx
احتياطي:		
احتياطي قانوني	xx	
احتياطي رأسمالي	xx	
احتياطي	<u>xx</u>	xx
أرباح (خسائر) مرحلة		<u>xx</u>
إجمالي حقوق المساهمين		xxx
التزامات طويلة الأجل		
وثائق استثمار	xx	
قروض	xx	
أخرى	<u>xx</u>	
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل		xxx
إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل		<u>xxx</u>

ويلاحظ على النموذج السابق ما يلي :

1- إعداد قائمة المركز المالى وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية على شكل تقرير وليس وفقاً للشكل التقليدى القديم، وقد استهدف المشرع من ذلك إظهار قيمة صافى رأس المال العامل وكذا رأس المال المستثمر، ومصادر تمويله لما لهذه البيانات من قيمة كبرى لتخذي القرارات سواء داخل أو خارج صندوق الاستثمار.

2- تم ترتيب بنود الأصول بالتقرير حسب درجة السيولة بدءاً بالنقدية بالخرينة والبنوك، ثم الاستثمارات المالية ، فالأرصدة المدينة الأخرى، وأخيراً الأصول طويلة الأجل، وهو ترتيب يتفق وطبيعة كافة المنشآت المالية قاطبة .

3- كما هو واضح فى النموذج تنحصر مصادر الأموال فى صناديق الاستثمار فى نوعين هما :

مصادر أموال خارجية ، وتتمثل فى الأموال التى تعد التزاماً على الصناديق لكل من حملة الوثائق والغير.

وتشمل أموال حملة الوثائق قيمة وثائق الاستثمار التى تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وكما سبق ذكره تكون هذه الوثائق موحدة القيمة بحيث لا تقل القيمة الإسمية للوثيقة عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن ألف جنيه⁽³⁴⁾. وبشرط آخر هو أن لا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق⁽³⁵⁾. وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بالنسبة لصناديق البنوك أو شركات التأمين⁽³⁶⁾.

أما أموال الغير فتشمل الأرصدة المستحقة لكل من البنوك والدائنون ومدير الاستثمار والكيان منشيء الصندوق وأى حسابات دائنة أخرى.

4- من استعراض البنود الواردة ضمن الأصول، يتبين أن الأموال المتوافرة للصناديق يتم استثمارها فى مجالات محددة تشمل :

* النقدية السائلة بالخزائن وكذا بالحسابات الجارية بالبنوك ، وذلك لاستخدامها في رد قيمة الوثائق التي يطلب أصحابها استرداد قيمتها، وكذا للوفاء بمصروفات التشغيل.

* الودائع لأجل بأنواعها المختلفة .

* الاستثمارات في الأوراق المالية بأنواعها المختلفة ، وفيها يتم توظيف الكم الأكبر على الإطلاق من أموال الصندوق.

* الأصول طويلة الأجل، وتكون قيمتها عادة ضئيلة بالمقارنة بالأصول المتداولة ، وتنحصر غالباً في كل من الأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة .

ب- قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر Income Statement:

وهي قائمة توضح كافة إيرادات الصندوق ومصروفاته خلال فترة محددة ، ويتم إعدادها وفقاً للنموذج التالي الوارد بالملحق رقم (3/ج) باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

قائمة الدخل في / /

اسم الصندوق:

نوع العملة :

سنة المقارنة	جزئي	كلي
	إيرادات النشاط:	
	عائد استثمارات في أوراق مالية	xx
	أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية	xx
	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية	xx
	إجمالي إيرادات النشاط	xxx
	يخصم: مصروفات النشاط	
	مصروفات تسويقية وإعلان	xx
	مصروفات إدارية وعمومية	xx
	مصروفات تمويلية	xx
	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	xx
	مخصصات (تذكر تفصيلاً)	xx
	إجمالي مصروفات النشاط	xxx
	صافي ربح (خسائر) النشاط	xxx
	يضاف إليه:	
	فوائد بنكية	xx
	أرباح (خسائر) فروق عملة	xx
	إيرادات غير عادية	xx
	تأقصاً:	
	مصروفات غير عادية	xx
		xxx
	صافي الربح (أو الخسائر)	xxx

ومن استعراض البنود الواردة بقائمة الدخل يلاحظ الآتى :

1- تنطوى إيرادات الصندوق على مصدرين أساسيين للإيراد، أولاهما إيراد النشاط الرئيسى والتي تشمل عوائد الاستثمارات المالية وكذا المكاسب الرأسمالية الناتجة من بيع تلك الاستثمارات بجانب الأرباح غير المحققة الناتجة عن الزيادة فى القيمة السوقية للاستثمارات فى سوق الأوراق المالية . وثانيهما الإيراد الناتج عن مصادر أخرى بخلاف النشاط الرئيسى للصندوق كالفوائد الدائنة ومكاسب فروق العملة الأجنبية وأى إيرادات غير عادية أخرى.

يتفق هذا التبويب والمنهج المعاصر طبقاً للإرشادات والمعايير المحاسبية ، وطبقاً له يتم تجزئة القائمة إلى جزأين أساسيين أولاهما (الجزء العلوى) يقدم قياساً للدخل العادى أو المتكرر من النشاط الرئيسى المستمر للصندوق، أما القسم السفلى فيتناول عرضاً للإيرادات والأرباح والخسائر غير العادية أو غير المتكررة .

ويهدف هذا التبويب إلى تسهيل وظيفة إيصال المعلومات للمستخدمين عموماً، وذلك أن تلك القوائم تعرض نفس معلومات الحسابات الختامية (بشكلها التقليدى) ولكن باستخدام العرض الرأسى بالإضافة والخصم لتسهيل نقل المعلومات لهؤلاء المستخدمين ، وذلك بعيداً عن التفاصيل الفنية للمدين والدائن وغيرها من النواحي الفنية المحاسبية . يضاف لذلك أن استخدام القوائم بالإضافة والخصم الرأسى يتيح بسهولة بيان العلاقات الكائنة بين العناصر المحاسبية كإظهار صافى ربح أو خسارة النشاط الرئيسى على حدة ، وهو ما يصعب بيانه باستخدام الحسابات ذات الجانبين⁽³⁷⁾ .

2- أما مصروفات الصندوق فتتضمن فى تكاليف النشاط والتي تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية (بما فيها أتعاب مدير الاستثمار ، وكذا أتعاب الكيان منشيء الصندوق)، وكذا مصروفات التسويق والإعلان

والمصرفيات التمويلية (بما فيها الفوائد المدينة) بالإضافة إلى الخسائر غير المحققة الناتجة عن الانخفاض في القيمة السوقية للاستثمارات المالية في سوق الأوراق المالية .

كما تم إدراج أى مصرفيات غير عادية (أى غير متكررة) فى جزء مستقل أسفل القائمة بالشكل الذى يتفق والمنهج المعاصر فى إعداد القوائم والتقارير المالية .

ج- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تم تخصيص الملحق رقم (2) للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لعرض قواعد الإفصاح العام التى يتعين على الصناديق الالتزام بها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وتشمل الآتى :

1- أهم السياسات المحاسبية التى اتبعت فى إعداد القوائم المالية ، وأى تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً وعلى الأخص :

- الاستثمارات :

* سياسة تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل.

* سياسة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.

* سياسة معالجة ناتج التصرف فى الاستثمارات بنوعيتها.

- الأصول الثابتة وسياسة إهلاكها.

- المصرفيات المرسمة : طبيعتها وسياسة إهلاكها.

- سياسة تحقق وإثبات الإيراد.

- سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.

- سياسة إثبات وترجمة المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية ، ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

2- تفاصيل بنود الإيرادات والمصرفيات عن الفترات السابقة .

- 3- رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الإسمية للسهم.
- 4- تفاصيل الاحتياطات وحركتها.
- 5- القروض مع الإفصاح عن كل قرض ورصيده فى تاريخ الميزانية ومعدل الفائدة عليه ومدته بالسنوات وعدد الأقساط المتبقية والمبالغ المستحقة خلال عام ما لم تكن قد فصلت وأثبتت ضمن الالتزامات المتداولة .
- 6- صكوك التمويل أو السندات مع توضيح كل إصدار وما هو قابل منها للتحويل إلى أسهم (إن وجدت) ومعدل العائد أو الفائدة .
- 7- الارتباطات الرأس مالية المستقبلية .
- 8- الالتزامات المحتملة .
- 9- الأطراف ذوى العلاقة ، وحجم معاملاتهم مع الشركة .
- 10- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية - طبيعتها وأثرها.
- 11- الموقف الضريبي.
- 12- فى حالة عدم إتباع أى من الافتراضات الأساسية فى المحاسبة، وهى الاستمرارية والثبات والاستحقاق.
- 13- أية معلومات متعلقة بالصالح العام يلزم الإفصاح عنها.
- 14- عدد أو حدود وثائق الاستثمار، وفئاتها، والقيمة الإسمية للوثيقة ، وإيضاح عدد الوثائق لحاملها (إن وجدت) .
- 15- أسلوب معاملة الأرباح الرأس مالية .
- 16- طريقة التقويم الدورى لأصول الصندوق.

القرار الوزارى رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم:

طبقاً لنص المادة الثانية من هذا القرار يستبدل بالملحق رقم (3/ج) المرافق لللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992 الملحق رقم (3/د) المرافق لذلك

القرار الوزاري. إلا أنه بالرجوع لذلك الملحق نجد أنه لم يدخل أى تعديلات على قائمتى الدخل والمركز المالى السابق عرضهما إلا أنه أضاف قائمة جديدة هي «قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح»^(*). بجانب ذلك فقد ألزم القرار صناديق الاستثمار بإعداد «قائمة التدفق النقدى» وفقاً للنموذج الاسترشادى الوارد بالملحق (3/ب) من نفس القرار. وفيما يلى يعرض الكاتب النموذجين المذكورين لتكتمل بذلك مجموعة التقارير المحاسبية الخاصة بصناديق الاستثمار فى ضوء القوانين المنظمة لهذا النشاط فى مصر.

د- قائمة توزيعات الأرباح Dividends Statement:

هي قائمة توضح كيفية التصرف فى صافى أرباح الصندوق طبقاً للأسلوب التقليدى. ومن المعروف أن معايير المحاسبة الدولية قد أقرت استخدام قائمتين لعرض مكونات التغيرات فى حقوق المساهمين طبقاً للمنهج المعاصر هما «قائمة الأرباح المحتجزة» Statement of Retained Earnings ، وقائمة التغيرات فى حقوق المساهمين Statement of Changes in Stockholders' Equity إلا أن التشريع المصرى لم يتطلب أياً منهما واكتفى بالقائمة التقليدية للتوزيعات المقترحة للأرباح والتي وردت بالقرار الوزاري حسب النموذج الموضح فيما يلى :

(*) هي فى حقيقتها ليست قائمة جديدة بالنسبة للقانون المذكور، إذ أن نفس القائمة موجودة ضمن الملحق رقم (3/أ) للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992.

صندوق استثمار.....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن الفترة المالية المنتهية في //

سنة المقارنة	جزئي	كلي
	xx	
صافي الربح (أو الخسارة) بعد الضرائب	xx	
الأرباح (أو الخسائر) المرحلة من العام الماضي	xx	
احتياطات محولة (إن وجدت وتذكر تفصيلاً)	xx	
	—	
صافي الربح القابل للتوزيع		xxx
يوزع كالاتي:		
احتياطي قانوني	xx	
احتياطي نظامي (يذكر تفصيلاً)	xx	
احتياطي رأسمالي (إن وجد)	xx	
نصيب المساهمين (بواقع جنيه للسهم)	xx	
نصيب العاملين	xx	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)	xx	
احتياطات أخرى (تذكر تفصيلاً)	xx	
	—	xxx
أرباح محتجزة للعام التالي		xxx

هـ- قائمة التدفقات النقدية Cash Flow statement :

هي قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالبنك خلال فترة محددة . وتعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) ، واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها التقارير المحاسبية للصندوق بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة التالية التي لا تجيب عليها قائمتي الدخل والمركز المالي⁽³⁸⁾ :

- كيف تم التصرف في أرباح الصندوق ؟
- كيف تم تمويل التوسعات ؟
- كيف تم سداد الالتزامات طويلة الأجل ؟

ونظراً لطبيعة نشاط صناديق الاستثمار ذات الخصوصية بالمقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى، لذا يتم إعداد القائمة طبقاً لمفهوم «النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة» Cash in/cash out وبالطريقة غير المباشرة كما هو موضح في النموذج التالي الوارد بالملحق رقم (3/ب) بالمعايير المصرية :

صندوق استثمار.....

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في / /

سنة المقارنة	العام الحالي	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
xx	xx	صافي الأرباح (الخسائر) قبل الضرائب والبنود غير العادية
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
xx	xx	- إهلاكات
xx	xx	- مخصصات
xx	xx	- خسائر (أرباح) تقييم العملات الأجنبية (+)
xx	xx	- خسائر (أرباح) بيع أصول قائمة (+)
xx	xx	- خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية (+)
(xx)	(xx)	- ضرائب الدخل المسددة
(xx)	(xx)	- فوائد مدينة
xx	xx	أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
xx	xx	صافي النقص (الزيادة) في الأصول (عملاء : أرصدة مدينة ، مخزون ،) (+)
xx	xx	صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات (دائنون ، أرصدة دائنة ، ...) (+)
xx	xx	التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية

xx	xx	مقبوضات (مدفوعات) البنود غير العادية (+)
xxx	xxx	صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
xx	xx	متحصلات من بيع استثمارات مالية
(xx)	(xx)	مدفوعات لشراء استثمارات مالية .
xx	xx	متحصلات من بيع أصول ثابتة والأصول طويلة الأجل الأخرى
(xx)	(xx)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة والأصول طويلة الأجل الأخرى
xx	xx	فوائد محصلة
xx	xx	توزيعات محصلة
xxx	xxx	صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (2)
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
xx	xx	الزيادة (النقص) في الاقتراض طويل الأجل (+)
xx	xx	الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع (+)
(xx)	(xx)	مدفوعات عن التزامات التأجير التمويلي
xxx)	(xx)	توزيعات الأرباح المدفوعة
xxx	xxx	صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل (3)
xxx	xxx	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة (1 + 2 + 3)
xxx	xxx	رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة
xxx	xxx	رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة

من العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية يلاحظ الآتي :

1- يتم تعديل أو تسوية أرباح أو خسائر العام قبل خصم الضرائب والبنود غير العادية بالقيم غير المدفوعة نقداً كما هو الحال في بنود المخصصات والإهلاكات.

2- تظهر المتحصلات النقدية من مبيعات الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية

من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيع الأصول الثابتة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

3- تظهر المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات المالية ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر خسائر (أرباح) بيعها، وفروق تقييمها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

4- تظهر الفوائد المحصلة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر الفوائد المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

5- تظهر التوزيعات المحصلة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، بينما تظهر الفوائد المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.

مثال:

فيما يلي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر أحد صناديق الاستثمار في 2009/12/31 مع بعض الملاحظات التي استوجبها إجراء الجرد السنوي للصندوق (القيمة بالآلاف جنيه) :

اسم الحساب	رصيد مدين	رصيد دائن	ملاحظات
نقدية بالخرينة	100		
نقدية بالبنوك	3000		
أذون خزانة	5000		مشتراة في 2009/12/31 لمدة 180 يوم وتبلغ تكلفة اقتنائها 4000
أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	7000		
أسهم محلية	96000		
وثائق صناديق الاستثمار الأخرى	15000		
سندات	20000		
ودائع لأجل بالبنوك	22000		
عائد استثمارات في سندات		4000	توجد عوائد مستحقة عن سندات قيمتها 5000
عوائد بنكية		1000	توجد عوائد مستحقة على الودائع يبلغ 600
عائد استثمارات في أوراق مالية أخرى		10000	

عوائد أنون خزانة غير محققة	1000	
نفقات إيرادية مؤجلة	400	400
أجهزة ومعدات	400	400
حاسبات آلية	300	300
أثاث وتجهيزات	100	100
مدينون	100	100
حسابات دائنة متنوعة	180	
رأس المال المدفوع	100000	100000
احتياطيات	49500	
بنوك سحب على المكشوف	2000	
قرض طويل الأجل	20	
أتعاب مدير الاستثمار	1000	1000
مصرفات تسويق وإعلان	100	100
مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة	1000	1000
عن فترات سابقة	4000	
عمولة استرداد	2000	2000
فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	6000	
أرباح بيع أوراق مالية		
خسائر بيع أوراق مالية	4000	4000
مصرفات تمويلية	400	400
مصرفات أخرى	100	100
إيرادات أخرى	300	300
	178000	178000

والمطلوب:

أ - إعداد قائمة الدخل للصندوق المذكور عن الفترة المالية المنتهية في 2009/12/31.

ب- إعداد قائمة المركز المالي للصندوق في ذات التاريخ .

تمهيد للحل :

- 1- طبقاً للقواعد المتبعة في صناديق الاستثمار تثبت أذن الخزانة بقيمتها الإسمية على أن يدرج الفرق بين القيمة الإسمية وتكلفة الاقتناء ضمن حساب «عوائد أذن خزانة غير محققة». وعلى ذلك يتم إثبات الأذن بالميزانية ضمن الأصول المتداولة بقيمتها الإسمية (5 مليون جنيه) على أن تدرج العوائد غير المحققة (5 مليون جنيه) ضمن حساب «أرصدة دائنة متنوعة» بالالتزامات.
- 2- تثبت العوائد المستحقة عن كل من السندات والودائع (5 مليون + 600000 جنيه) ضمن حساب «أرصدة مدينة أخرى» بالأصول.
- 3- تثبت النفقات الإيرادية المؤجلة ضمن «الأصول طويلة الأجل» ، بينما يدرج إهلاك الفترة بقائمة الدخل ضمن «مصرفات أخرى».
- 4- مخصص إهلاك الأثاث والتجهيزات = $100000 \times 10\% = 10000$ جنيه
مخصص إهلاك أجهزة ومعدات = $400000 \times 10\% = 40000$ جنيه.
مخصص إهلاك حاسبات آلية = $30000 \times 20\% = 6000$ جنيه
جملة إهلاكات السنة 110000
تحمل جملة إهلاكات السنة على قائمة الدخل ضمن بند «مخصصات» .
وتظهر الأصول الثابتة بالميزانية بقيمتها الصافية بعد طرح إهلاكات السنة الخاصة بكل منها.
- 5- تدرج أتعاب مدير الاستثمار بما يخص الفترة منها (خمسة ملايين جنيه) ضمن «المصرفات العمومية والإدارية» على أن تثبت الأتعاب المستحقة منها (أربعة ملايين جنيه) ضمن الالتزامات المتداولة . كما تثبت مصرفات التسويق والإعلان بقيمتها الإجمالية (150 ألف جنيه) على أن يدرج الجزء المستحق منها ضمن الالتزامات المتداولة .

6- تدرج الأرباح غير المحققة نتيجة الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية بقائمة الدخل بمبلغ 1500000 جنيه فقط في حين يضاف الباقي إلى حساب «احتياطي رأسمالي» ضمن حقوق الملكية بالميزانية .

يلاحظ أنه يجب تعديل قيمة المحفظة المدرجة بالدفاتر بصافي نتيجة إعادة التقييم السوقى فى 2009/12/31 ، حيث أن هناك 3000 زيادة فى القيمة السوقية ، 2000 نقص فى القيمة السوقية ليكون الصافى 1000 زيادة فى القيمة السوقية للمحفظة يتم إدراجها ضمن الاستثمارات المتداولة فى بند منفصل.

صندوق استثمار.....

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى 2009/12/31

(بالألف جنيه)

سنة المقارنة	بيان	جزئى	كلى
	ايرادات النشاط		
	عائد الاستثمارات فى الأوراق المالية		
	سندات	9000	
	ودائع لأجل	1600	
	أوراق مالية أخرى	<u>10000</u>	20600
	عمولة استرداد		4000
	أرباح بيع أوراق مالية		6000
	إيرادات أخرى		300
	أرباح غير محققة من الزيادة فى القيمة السوقية للأوراق المالية		<u>1500</u>
	إجمالى إيرادات النشاط		<u>32400</u>
	مصرفات النشاط		
	مصرفات عمومية وإدارية	5000	
	مصرفات تسويق وإعلان	150	
	فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	2000	
	خسائر بيع أوراق مالية	4000	

مصرفات تمويلية	400	
مصرفات أخرى	150	
خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية	2000	
مخصصات:		
أثاث وتجهيزات	10	
أجهزة ومعدات	40	
حاسبات آلية	60	
إجمالي مصرفات النشاط	—	13810
صافي أرباح النشاط		18590

صندوق استثمار

قائمة المركز المالي في 2009/12/31

(بالآلاف جنيه)

سنة المقارنة	بيان	جزئي	جزئي	كلى
	الأصول المتداولة			
	النقدية بالخرين والبنوك			
	نقدية بالخرينة	100		
	حسابات جارية بالبنوك	3000		
	ودائع لأجل بالبنوك	22000		
	مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك		25100	
	استثمارات متداولة في أوراق مالية			
	أذون خزانة	5000		
	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	7000		
	أسهم محلية	96000		
	وثائق صناديق استثمار أخرى	15000		
	سندات	20000		
	صافي الزيادة في القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة	10000		

مجموع الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية	144000	
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		
مدينون	100	
مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة عن فترات سابقة	1000	
عوائد مستحقة عن سندات	5000	
عوائد مستحقة عن ودائع لأجل	600	
مجموع المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	6700	
مجموع الأصول المتداولة		175800
(ناقصاً) للالتزامات المتداولة		
بنوك سحب على المكشوف	2000	
جاري مدير الاستثمار	4000	
مصرفات إعلان مستحقة	50	
عوائد أنون خزانة غير محققة	1000	
حسابات دائنة متنوعة	180	
مجموع الالتزامات المتداولة		7230
رأس المال العامل		168570
أصول طويلة الأجل		
نفقات إيرادية مؤجلة	350	
أصول ثابتة		
أثاث وتجهيزات	90	
أجهزة ومعدات	360	
حاسبات آلية	240	690
إجمالي الأصول طويلة الأجل		1040
إجمالي الاستثمار، ويتم تمويله على النحو التالي:		169610
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	100000	
احتياطات	51000	
صافي أرباح النشاط	18590	
إجمالي حقوق المساهمين		169590
الالتزامات طويلة الأجل		
قرض		20
إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل		169610

ثانياً، التقارير المرحلية Interim Reports

التقارير المرحلية ، هي تقارير مالية تغطي فترة زمنية أقل من سنة - عادة ما تكون ربع سنوية - وتستخدم في توفير معلومات أساسية ذات توقيت ملائم للقراء - وبالأخص المستثمرين وحملة الوثائق - عن أداء صندوق الاستثمار خاصة إذا تم عرض هذه المعلومات على أساس زمني مقارن⁽³⁹⁾. وتتكون هذه التقارير أساساً من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بجانب مجموعة أخرى من القوائم المالية الإضافية تشمل على سبيل المثال⁽⁴⁰⁾ :

- * قائمة التغيرات في صافي أصول الصندوق
- * قائمة التغيرات في محفظة الاستثمارات.
- * جدول يوضح تفاصيل محفظة الاستثمارات وسعر التكلفة والسوق لكل ورقة.

ولهذه التقارير أهمية كبيرة في مجال الإفصاح - خاصة في مجال صناديق الاستثمار والمشروعات المالية المماثلة - حيث أثبتت الدراسات الميدانية فاعليتها في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات⁽⁴¹⁾، نظراً لكونها تخدم غرضين أساسيين : أولاهما استخدامها كأساس للحكم على ربحية الصندوق، ومقارنة النتائج بالفترات السابقة خاصة نفس الفترة من العام السابق، وثانيهما استخدامها كأساس للتنبؤ بصافي الدخل والقيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار عن فترات قادمة⁽⁴²⁾. إلى جانب ذلك يمكن أن تتسع أهداف التقارير المرحلية لتشمل تحقيق ما يلي⁽⁴³⁾ :

- أ - توفير معلومات وقتية مفيدة لأغراض تحديد مدى تقدم أداء الصندوق ، خاصة إذا كان هذا الأداء يقاس بالأرباح والتدفقات النقدية وعائد الأسهم.
- ب- مساعدة أصحاب المصلحة في الصندوق - خاصة حملة الوثائق - على عمل تقييم ملائم ومستمر لأداء إدارة الاستثمار بالصندوق كوكيل عنهم.
- ج- استكمال بعض أوجه النقص في القوائم والتقارير المالية السنوية .

د - وقوف الأطراف أصحاب المصالح بالصندوق على مركزه المالي ونتائج أعماله في نهاية كل فترة مرحلية على حدة .

وتتسم التقارير المرحلية عموماً بخصائص معينة تؤثر بشكل جوهري على إجراءات المحاسبة وهي⁽⁴⁴⁾ :

* خاصية التوقيت، والتي تتمثل في سرعة إعداد ونشر التقارير المالية على فترات ربع سنوية ، من منظور أهمية ذلك للمستثمرين الذين يتوقعون للإطلاع على هذه التقارير بأسرع ما يمكن تمهيداً لاتخاذ قراراتهم بشأن استثماراتهم.

* خاصية التحرر النسبي من التقيد المطلق بالمستندات المؤيدة ، إذ يترتب على ضرورة إعداد التقارير المرحلية في وقت مناسب، ألا يتم التقيد بجميع أدلة الإثبات المستندية الموثقة المؤيدة لتلك التقارير بنفس الدرجة في حالة التقارير السنوية . وينتج عن ذلك أن العديد من بنود الإيرادات والتكاليف والمصروفات يتم تقديرها بدرجة كبيرة بالمقارنة بالوضع في التقارير السنوية .

* خاصية العلاقة بالتقارير السنوية ، إذ يتأثر العديد من بنود الحسابات المستحقة والمقدمة والمقدرة في نهاية كل فترة مرحلية بأحكام الإدارة الصادرة بخصوص تلك المفردات في نهاية الفترة المرحلية مقارنة بالنتائج المتوقعة للعمليات خلال الفترة المتبقية من السنة المالية .

قواعد إعداد ونشر التقارير المرحلية لصناديق الاستثمار:

يمكن الاسترشاد في إعداد التقارير المرحلية لصناديق الاستثمار بالتوصيات التالية التي أصدرها مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي طبقاً للرأي رقم (28)⁽⁴⁵⁾ :

1- يجب الاعتراف بالإيرادات المحققة خلال الفترة على نفس الأسس المستخدمة بالنسبة للسنة المالية الكاملة .

- 2- يجب معاملة مصروفات وتكاليف النشاط بنفس الأسس المستخدمة بالنسبة للتقارير السنوية .
- 3- تخصص التكاليف والمصروفات الأخرى - بخلاف تكاليف النشاط - على دخل الفترة على أساس الفترة المنتهية أو الأنشطة المشتركة مع الفترة .
- 4- يجب الإفصاح عن الطبيعة الموسمية - إن وجدت - لأنشطة الصندوق.
- 5- يقدر معدل الضريبة عن السنة المالية كاملة ، ثم تحسب ضريبة الدخل الفترية على هذا الأساس.
- 6- يجب الإفصاح عن المفردات الاستثنائية التي ساهمت في تحديد صافي الدخل عن الفترة التي حدثت فيها هذه المفردات الاستثنائية .
- 7- يجب أن تشمل التقارير المرحلية المقدمة للبورصة وهيئة سوق المال على البيانات التالية كحد أدنى :
 - * إجمالي الإيرادات ، المفردات الاستثنائية ، الأثر المتجمع للتغير في المبادئ المحاسبية ، وصافي الدخل.
 - * التكاليف والمصروفات الموسمية .
 - * التغيرات الجوهرية في المبادئ المحاسبية .
 - * المخصصات.
 - * الأحداث الطارئة أو المحتملة .
 - * التغيرات الجوهرية في المركز المالي.

وانطلاقاً من أهمية إعداد ونشر التقارير المرحلية ، أوجبت الفقرة الأخيرة من المادة (40) من قانون سوق رأس المال على صناديق الاستثمار أن تلتزم بأحكام المادة (6) من القانون ، وذلك بأن يقدم كل صندوق تحت مسؤوليته إلى الهيئة العامة لسوق المال تقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ، على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق.

ويتم إعداد التقارير عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله ومراجعة حساباته طبقاً لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية وفقاً للنماذج المبينة بالملحق رقم (3/ج) من اللائحة التنفيذية⁽⁴⁶⁾.

من ناحية أخرى، يجب على الصندوق نشر ملخص وافٍ للتقارير نصف السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية⁽⁴⁷⁾.

وفضلاً عن التزام الصناديق بقواعد الإفصاح السابقة ، فقد أوجبت تعليمات الهيئة على الصناديق ضرورة الالتزام - ابتداءً من الربع الأول عام 1996 - بإعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقاً بها تقرير فحص دورى محدود من مراقبي حسابات الصندوق بنتائج فحص تلك القوائم ، وبيان ما إذا كان هناك حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها، على أن يتم موافاة كل من الهيئة والبورصة بتلك القوائم خلال شهر من تاريخ إعدادها. وتشمل تلك القوائم كلاً من :

- * قائمة المركز المالى الربع سنوى.
- * قائمة الدخل عن الفترة .
- * قائمة التدفقات النقدية عن الفترة .

بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وبيان بمكونات محفظة الصندوق بالقيمة السوقية فى تاريخ إعداد التقرير، وكذا بيان بالأوراق المالية التى تمت عليها عمليات الشراء والبيع خلال الفترة ربع السنوية⁽⁴⁸⁾.

مايعنينا هنا هو «ملخص التقارير المرحلية» التى أوجب القانون على الصناديق ضرورة الالتزام بنشرها فى صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار. وفى هذا الصدد، يجب مراعاة ما يلى عند القيام بعملية التلخيص أو الاختصار⁽⁴⁹⁾ :

- 1- كمبدأ عام لايجوز استبعاد نشر أى قائمة ، أو عدم نشر الإيضاحات المتممة.

2- يمكن دمج بعض البنود، واستبعاد أو تلخيص بعض الإيضاحات، على أن يراعى فى هذا الشأن ما يلى:

* ألا يخل دمج البنود، واستبعاد أو تلخيص بعض الإيضاحات بمدى تعبير القوائم المالية للصندوق عن نشاطه ومركزه المالى، والحد الأدنى من الإفصاح المطلوب للقارئ.

* يراعى عدم استبعاد الإيضاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتبعة ، وكذلك تلك المتعلقة بتفاصيل وحركة البنود الهامة كعوائد الاستثمارات المالية ، ومكونات محفظة الأوراق المالية وقيمتها ، وحركة الوثائق وأسعارها ... إلخ .

3- تنشر القوائم الملخصة تحت عنوان «ملخص القوائم المالية لصندوق استثمار.... المستخرجة من القوائم المالية الكاملة للصندوق عن الفترة المالية المنتهية فى / / »

4- يطلب من مراقبى الحسابات إعداد تقرير فحص دورى محدود على القوائم المالية المختصرة ، على أن ينشر هذا التقرير مع تلك القوائم.

5- فى حالة عدم اتباع أى من القواعد السابقة عند النشر، يعتبر النشر فى هذه الحالة خروجاً على أحكام القرارات والقواعد المنظمة ، ولا يعتد به ، ولا يرفق به تقرير مراقبى الحسابات.

وفيما يلى عرض لبعض النماذج الخاصة بتلك التقارير المرحلية الملخصة :

أ - نموذج لتقارير مرحلية ملخصة :

نعرض فيما يلى نموذجاً لتقارير مالية مرحلية منشورة بجريدة الأهرام المصرية لأحد صناديق الاستثمار البنوك عن فترة مالية مقدارها ستة شهور:

صندوق استثمار بنك الأول ذو العائد التراكمي
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم (....) لسنة
قائمة المركز المالي في 30/6/.....

الأصول	
65598421	أسهم
28007058	سندات
8578849	وثائق استثمار لدى صناديق أخرى
3028891	ودائع لأجل بالبنوك
608636	حسابات جارية بالبنوك
859143	أرصدة مدينة أخرى
106680998	إجمالي الأصول
التزامات	
239230	أرصدة دائنة متنوعة
239230	إجمالي الالتزامات
106441768	صافي أصول الصندوق*
157633 وثيقة	عدد الوثائق القائمة
675.25 جنيه	القيمة الاستردادية للوثيقة (جنيه)**

* صافي أصول الصندوق = إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات

$$106680998 - 239230 =$$

$$106441768 \text{ جنيه} =$$

** القيمة الاستردادية للوثيقة = صافي أصول الصندوق ÷ عدد الوثائق القائمة

$$106441768 \text{ جنيه} \div 157633 \text{ وثيقة} =$$

$$675.25 \text{ جنيه} =$$

قائمة الدخل عن الفترة من 1/1/..... حتى 30/6/.....

(بالجنيهات)

الإيرادات	
4533244	عائد استثمارات في أوراق مالية وأذون خزانة
163540	الزيادة في القيمة السوقية للوثائق الأخرى
1291702	عوائد بتكية وإيرادات أخرى
44564651	أرباح مرحلة عن سنوات سابقة
50553047	إجمالي الإيرادات
المصروفات	
836487	مصروفات إدارية وعمومية
8868071	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية
1779818	صافي الأرباح الناتجة من بيع أوراق مالية
11484376	إجمالي المصروفات
39068671	صافي الربح

ملخص قائمة التدفقات النقدية عن الفترة من 1/1/000 حتى 30/6/000

(بالجنيهات)

البيان	القيمة
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في التشغيل	(14123658)
صافي التدفقات الدفترية المستخدمة في التمويل	(6680403)
صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(20804061)
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة	24441588
رصيد النقدية وما في حكمها آخر العام	3637527

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

- * تم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار البورصة لكل ورقة مالية في نهاية عمل يوم الأربعاء الموافق 000/6/30 وأدرجت فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة .
- * يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية .
- * يتم تقييم وثائق الاستثمار على أساس آخر قيمة بيعية معلنة .
- * أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل.
- * يتم إثبات الإيرادات المحققة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة المالية.
- * تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة في نهاية كل فترة لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .

أهم الشركات والبنوك المستثمريها:

- 1- البنك المصري لتنمية الصادرات.
- 2- الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية (أبييكو) .
- 3- شركة أسمنت بورتلاند حلوان.
- 4- بنك إسكندرية التجارى والبحرى.
- 5- شركة السويس للأسمنت.
- 6- الشركة المالية والصناعية المصرية .
- 7- شركة المجموعة المصرية العقارية .
- 8- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين) .
- 9- شركة مصر للفنادق (هيلتون).
- 10- شركة السويس للاكياس.

تقرير مراقبي الحسابات:

قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي في 000/6/30 وقائمة الدخل والتدفقات النقدية عن الفترة من 000/1/1 حتى 000/6/30 وحساب القيمة الاستردادية لوثائق صندوق استثمار 0000 في نهاية عمل يوم 000/6/30 ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وفي سبيل ذلك قمنا بالحصول على جميع البيانات والإيضاحات التي رأينا ضرورتها لأغراض المراجعة . وفي رأينا أن الصندوق يمسك حسابات مالية مستقلة منتظمة تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية ، وأن قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية متفقة مع هذه الحسابات، ويعطيان على التوالي - مع الإيضاحات المتممة لهما - صورة صادقة عن نتائج نشاط الصندوق عن الفترة من 000/1/1 حتى 000/6/30 والمركز المالي للصندوق في ذلك التاريخ.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار خلال الفترة من 000/1/1 حتى 000/6/30 تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق ، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

مراقبا الحسابات.

ب- نموذج لتقارير سنوية ملخصة:

نعرض فيما يلي نمونجاً لتقارير سنوية ملخصة لأحد صناديق استثمار البنوك عن فترة مقدارها سنة مالية ، وذلك كما هي منشورة بجريدة الأهرام المصرية:

صندوق استثمار بنك.... الأول «صندوق تراكمي»
 ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم (00) لسنة ...
 المركز المالي في 000/12/31
 قائمة المركز المالي في 000/12/31

(بالجنيه المصري)

سنة المقارنة	العام الحالي	
		الأصول
32884754	13692807	نقدية بالبنوك
1575512	7275935	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة
117014160	76418945	أسهم محلية
—	2161785	أنون خزانة
1302496	1426197	أوراق مالية أخرى
3866766	398628	حسابات مدينة أخرى
643272	423109	نفقات إيرادية مؤجلة
157286960	101797406	مجموع الأصول
		الالتزامات والتداول
1694504	279072	حسابات دائنة متنوعة
2281831	1020417	مخصص هيوط أسعار أوراق مالية
3976335	1299489	مجموع الالتزامات
153310625	100497917	صافي أصول الصندوق
783124	603368	عدد الوثائق القائمة
195.77	166.56	صافي قيمة الوثيقة

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 31/12/000

(بالجنيه المصرى)

سنة المقارنة	العام الحالى	
		الإيرادات:
9041643	6373100	عائد استثمارات فى أوراق مالية
67356989	-	صافى الأرباح من بيع أوراق مالية
752748	1745319	فوائد بنكية
1613716	493465	إيرادات أخرى
78765096	8611884	إجمالى إيرادات النشاط
		المصروفات:
10469452	1887958	مصروفات النشاط
-	5339413	صافى الخسائر من بيع أوراق مالية
31937246	22237044	صافى النقص الفعلى فى القيمة السوقية للأوراق المالية
42396698	29464415	إجمالى مصروفات النشاط
36368398	(20852531)	صافى ربح (خسارة) النشاط
		يضاف:
1750000	1261414	مخصصات انتفى الغرض منها
38118398	(19591117)	صافى الربح (الخسارة)

ملخص قائمة التدفقات النقدية

(بالجنيه المصرى)

سنة المقارنة	العام الحالى	
70853470	14029644	صافى النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(375136)	-	صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار
(45366575)	(33221591)	صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل
25111759	(19191947)	صافى الزيادة (النقص) فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
7772995	32884754	رصيد النقدية وما فى حكمها فى بداية الفترة
32884754	13692807	رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى 31/12/000

- * انشئ صندوق استثمار بنك 000 التراكمى بمبلغ 100 مليون جنيه ممثلة فى مليون وثيقة بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم 000 بتاريخ 0000/00/00 كما تم زيادة حجم الصندوق ليصبح 200 مليون جنيه ممثلة فى 2 مليون وثيقة ، وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 0000/00/00 وقد تم التعاقد مع شركة 000 لإدارة صناديق الاستثمار «شركة مساهمة مصرية». لتقوم بمهام مدير الاستثمار.
- * تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك القاهرة طبقاً لنشرة الإكتتاب.
- * يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقبال وقت التقييم.
- * يتم تقييم أزون الخزانة على أساس صافى القيمة الحالية .

- * تم إدراج الأرباح (أو الخسائر) الناتجة من بيع الاستثمارات ضمن إيرادات (أو مصروفات) النشاط.
- * الأصول طويلة الأجل تستهلك بطريقة القسط الثابت.
- * قيمت الاستثمارات بالقيمة السوقية وتمت معالجة الأرباح (أو الخسائر) غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات ضمن إيرادات (أو مصروفات) النشاط.

بيان أكبر عشرة أسهم مستثمر فيها.

- البنك التجاري الدولي.
- أسمنت طرة .
- أسمنت حلوان.
- مصر الجديدة للإسكان والتعمير.
- أسمنت العامرية .
- العامرية للأدوية .
- القاهرة للصناعات النقية (أولميك).
- النساجون الشرقيون.
- مدينة نصر للإسكان والتعمير.
- غاز مصر.

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال العام:

البيان	القيمة
المشتريات	62529503
المبيعات	756424682

تقرير مراقبى الحسابات:

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك 000 الأول (صندوق تراكمى) المتمثلة فى المركز المالى فى 000/12/31 وكذا قائمتى الدخل والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ والإيضاحات المتممة لها. إن إعداد هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق، وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم فى ضوء مراجعتنا لها.

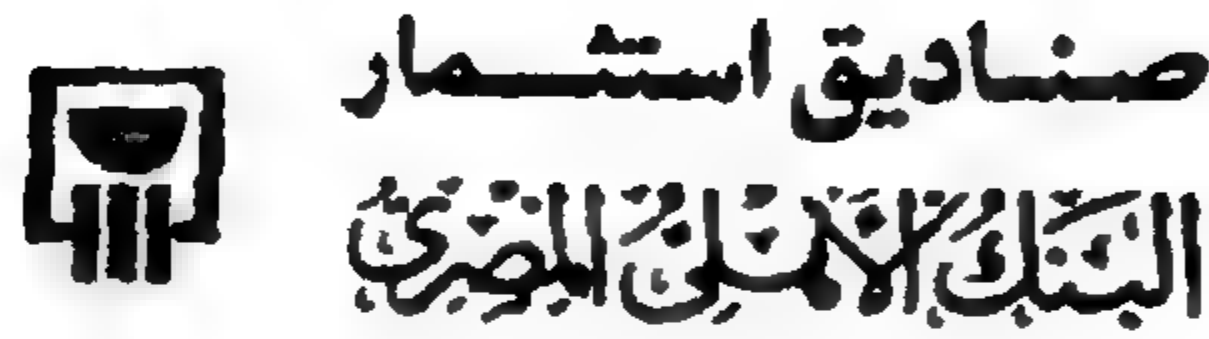
وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ، وفى ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية السارية . وتتطلب معايير المراجعة الدولية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة ، وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية . وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا فى القوائم المالية .

وفى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للصندوق فى 000/12/31 وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وفى ضوء ما يتصل بمراجعتنا من القوانين واللوائح المصرية السارية ، كما أنها تتماشى مع نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

مراقب الحسابات

ملحق رقم 1
Annexed 1

(أ) نموذج لنشرة اكتتاب أحد صناديق
الاستثمار المفتوحة



نشرة الاكتتاب في صندوق استثمار البنك الأهلي المصري - الثاني (ذو
العائد الدوري) «ترخيص رقم 70 الصادر من الهيئة العامة لسوق المال في
12/6/1995».

1- تعريف الصندوق:

يقصد بالصندوق «صندوق استثمار البنك الأهلي المصري - الثاني» ،
ويعرف فيما بعد بـ «الصندوق» وهو نشاط للاستثمار الجماعي انشاء البنك
الأهلي المصري ويعرف فيما بعد بـ «البنك» وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال
رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري
المؤرخة في 14/7/1993 وموافقة الهيئة العامة لسوق المال الصادرة بتاريخ
12/6/1995 وحجم هذا الصندوق 200 مليون جنيه (فقط مائتي مليون جنيه) .

2- اسم الصندوق:

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني ذو العائد الدوري.

3- هدف الصندوق:

الهدف من الصندوق هو الاستثمار في محافظة متنوعة من الأوراق المالية
المحلية والدولية من أسهم وسندات تدار بمعرفة خبراء متخصصين.

4- مدة الصندوق :

حددت مدة هذا الصندوق بخمسة وعشرين (25) عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق.

5- عملة الصندوق :

تقبل الاكتتابات في الصندوق ويتم تقييم أصوله وخصومه بالجنيه المصري، كما يتم الوفاء بقيمة الوثائق المستردة بالجنيه المصري أيضاً.

6- وثائق الاستثمار:

1/6 : يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين وثائق استثمار إسمية من فئة 1 ، 5 ، 10 ، 25 ، 50 ، 100 ، 1000 وثيقة وتمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق تتساوى مع مثيلاتها من الوثائق الأخرى. وتخول الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق، كل بنسبة ما يملكه من وثائق ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية . وتعتبر كل وثيقة غير قابلة للتجزئة .

2/6 : يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار أو استردادها من خلال البنك الأهلي المصري وفروعه ومكاتبه ، ومراسليه المخصصين للتعامل في وثائق الصندوق.

3/6 : لا يجوز تداول الوثائق بالشراء أو البيع بين حاملها.

4/6 : تعتبر الوثيقة منتجة لآثارها بالتوقيع عليها من قبل اثنين من المسؤولين الذين يفوضهما البنك لهذا الغرض ومدير الاستثمار (العضو المنتدب لشركة الأهلي لصناديق الاستثمار) وتختتم بخاتم الصندوق.

7- المبلغ المخصص لمباشرة النشاط :

خصص البنك مبلغاً وقدره 10 (عشرة) مليون جنيه مصري، لمزاولة نشاط هذا الصندوق ممثلاً في عدد 100000 (مائة ألف) وثيقة قيمتها الإسمية 10000000 (عشرة مليون) جنيه اكتب فيها بالكامل وهذه الوثائق غير قابلة للاسترداد إلا في نهاية مدة الصندوق.

8- وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام :

سيطرح الصندوق 190000 (مليون وتسعمائة ألف) وثيقة للاكتتاب العام القيمة الإسمية للوثيقة 100 (مائة) جنيه.

9- الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق :

1/9 : حق الاكتتاب في وثائق الاستثمار مكفول للمصريين والأجانب أشخاصاً طبيعياً أو معنوية . بالشروط الواردة في هذه النشرة . ويجب على المكتب أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة فور إصدارها .

2/9 : يقوم من يرغب في الإكتتاب بملء النموذج المعد لذلك المتوافر لدى فروع البنك الأهلي المصري ومكاتبه ومراسليه المخصصين للتعامل في وثائق الصندوق.

3/9 : دون الإخلال بتحديد قيمة الوثيقة عند بداية الاكتتاب على النحو الوارد بالبند (8) يكون الحد الأدنى للاكتتاب في الصندوق هو خمسة وثائق والحد الأقصى 50000 (خمسون ألف) وثيقة طبقاً للقيمة المعلنة لدى فروع ومكاتب ومراسلي البنك المخصصين للتعامل في الوثائق والتي تحتسب على أساس صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق في جمهورية مصر العربية .

10- فترة الاكتتاب :

يفتح باب الاكتتاب اعتباراً من 1995/8/6 ولمدة شهرين ويجوز تعجيل موعد غلق باب الاكتتاب في حالة تمام تغطيته على أن لا تقل مدة الاكتتاب عن خمسة

عشر يوماً إعمالاً لنص المادة رقم 154 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992.

11- أسلوب التخصيص :

إذا زادت طلبات الاكتتاب العام في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة يتم توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به ويتم التصرف في الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.

12- القيمة الاستردادية للوثيقة :

1/12 : يمكن لصاحب الوثيقة أن يسترد قيمة جميع أو بعض الوثائق التي اكتتب فيها لدى تقديمها خلال مواعيد العمل الرسمية عدا يوم الخميس إلى فروع البنك ومكاتبه ومراسليه المخصصين لهذا الغرض وذلك بتوقيع حامل الوثيقة أو من يفوضه بذلك على المخالصة المكتوبة على ظهر الوثيقة .

2/12 : في حالة فقد الوثيقة أو تلفها يستخرج لصاحب الحق فيها بدل فاقد بعد تقديمه ما يثبت الفقد أو التلف وأدائه لمقابل النفقات الفعلية للاستبدال.

ويثبت على الوثيقة الصادرة في هذه الحالة ما يفيد أنها بدل فاقد أو تالف ويتم سحب الوثيقة التالفة وإعدامها ويؤشر في السجلات بما يفيد ذلك .

3/12 : تتحدد قيمة الاسترداد على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة للاسترداد وذلك على النحو التالي :

1/3/12 : إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك .

2/3/12 : يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالأتي :

- 1/2/3/12 : أوراق مالية مقيدة بالبورصة . على أساس أسعار الإقفال فى البورصة السارية وقت التقييم وفى حالة تعدد أسعار التداول فى ذلك اليوم ، يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال فى هذا اليوم. على أنه يجوز لمدير الاستثمار فى حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد فى الفترة السابقة بما لا يجاوز 10٪ من هذا السعر.
- 2/2/3/12 : أذون الخزانة : يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافى القيمة الحالية .
- 3/2/3/12 : وثائق الاستثمار فى صناديق بنوك وشركات تأمين أخرى : يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية معلنة .
- 4/2/3/12 : أوراق مالية غير مقيدة : يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التى يجرى التعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل بآخر سعر تداول مالم تكن قيمة الورقة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل.
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التى لا يجرى تعامل عليها مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.
- 5/2/3/12 : ولأغراض التقييم تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصرى للأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية .
- 6/2/3/12 : يتم تقييم باقى عناصر الأصول والالتزامات وفقاً للقواعد المحاسبية الدولية .
- 3/3/12 : يضاف إليها قيمة الأصول طويلة الأجل (بعد خصم مجمع الإهلاك).

4/3/12 : يضاف إليها إجمالى إيرادات النشاط والذي يشمل عائد الاستثمارات فى أوراق مالية والأرباح من بيع الأوراق المالية وأى إيرادات أخرى.

5/3/12 : يضاف نصيب الصندوق من مصاريف الاسترداد التى تورده لحساب الصندوق كإيرادات.

6/3/12 : يخصم منها حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأى التزامات متداولة أخرى.

7/3/12 : يخصم منها مصروفات التشغيل والتى تشمل مصروفات التسويق والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات التمويل وعمولات السمسرة وعمولات البنك وأتعاب مدير الاستثمار.

8/3/12 : يقسم صافى الناتج من البنود 1/3/12 إلى 7/3/12 عالىة على عدد الوثائق القائمة فى تاريخ التقييم.

13- : مصاريف الاسترداد :

يخصم من القيمة الاستردادية للوثيقة مصاريف استرداد بنسبة 0.75٪ (ثلاثة أرباع الواحد فى المائة) تقسم على النحو التالى : 0.50٪ من القيمة الاستردادية للوثيقة تورده لحساب فروع البنك التى يتم الاسترداد عن طريقها. 0.25٪ من القيمة الاستردادية للوثيقة تورده لحساب الصندوق.

14- القيمة البيعية التى تصدر بها الوثائق بدلاً من الوثائق المستردة :

تحدد القيمة البيعية التى تصدر بها الوثائق المبيعة بدلاً من الوثائق المستردة على أساس نصيب الوثيقة فى صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالبند الثانى عشر.

15- أرباح الوثائق :

مع عدم الإخلال بحق صاحب الوثيقة في استرداد الوثائق التي تحدد قيمتها طبقاً للبند الثانى عشر يوزع الصندوق على مالكي الوثائق دخلاً دورياً ربع سنوياً في نهاية كل من الشهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل عام من صافى الأرباح المحققة عن فترة الربع سنة والتي يتم احتسابها وفقاً للآتى :

- الأرباح الناتجة عن بيع الأوراق المالية .
- كيونات محصلة ومستحقة .
- عوائد الودائع المحصلة والمستحقة وأية عوائد أخرى.
- صافى الزيادة الرأسمالية في قيمة وثائق استثمار صناديق البنوك والسندات.
- 50٪ كحد أقصى من صافى الزيادة الرأسمالية في قيمة الأسهم ووثائق استثمار صناديق الشركات المساهمة .
- مطروحاً منها :
- المصروفات الفعلية وتشمل مصروفات التسويق والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات التمويل وعمولات السمسرة وعمولات البنك وأتعاب مدير الاستثمار.
- خسائر بيع الأسهم والسندات ووثائق استثمار الصناديق الأخرى.
- مخصصات الالتزامات المحتملة وتقلبات أسعار السوق.

16- ما يحصل عليه البنك الأهلى المصرى :

عمولة 0.75٪ سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق المعلنة وتحتسب وتقيد وتدفع كل ثلاثة شهور وذلك مقابل تحمله بكافة المصروفات الفعلية المرتبطة بنشاط الصندوق بخلاف عمولة حفظ الأوراق المالية وتحصيل الشيكات وخلافه من العمولات المصرفية .

17- مدير الاستثمار :

فى ضوء قيام البنك بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار وما ورد بقانون

سوق المال من ضرورة إسناد مثل هذه الصناديق لمدير استثمار ذو خبرة متخصصة في هذا المجال فسيتم إسناد إدارة الصندوق إلى شركة الأهلي لصناديق الاستثمار ش.م.م التي تأسست طبقاً لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية . ويشار إليها هنا «بمدير الاستثمار» ويمثلها الأستاذ/ محمد عبدالمنعم رشدي رئيس مجلس الإدارة كما يقوم بأعمال العضو المنتدب الأستاذ/ فريد إبراهيم وسيقوم بالإدارة التنفيذية مجموعة من خبراء شركة الأهلي لصناديق الاستثمار والتي تتوافر فيهم خبرات سوق رأس المال وقد فوض البنك مدير الاستثمار الإشراف وإدارة أصول الصندوق بما فيها البحث عن أفضل مجالات الاستثمار في الأوراق المالية من الأسهم والسندات في أسواق المال المحلية والعالمية وله في سبيل ذلك اتخاذ كافة القرارات الإدارية والاستراتيجية المتعلقة بالصندوق وتقييم وتسعير وثائق الاستثمار وإبلاغ المستثمرين بمراكزهم المالية على فترات دورية .

- يتحمل الصندوق مقابل الإدارة المبالغ التالية : أتعاب إدارة والتي تقدر بنسبة مئوية من قيمة محفظة الصندوق المقيمة ربع سنوياً تتراوح بين 0.3% (ثلاثة في الألف) ونسبة 0.9% (تسعة في الألف) سنوياً وبحد أدنى 0.6% (ستة في الألف) سنوياً وتسدد الأتعاب للمدير ربع سنوياً وطبقاً للشرائح التالية :

في الأسهم في غير الأسهم		
0.9%	0.4%	- الشريحة الأولى حتى 100 مليون جنيه
0.8%	0.350%	- الشريحة الثانية من 100 إلى 200 مليون جنيه
0.7%	0.3%	- من 200 مليون جنيه

18- سياسة الاستثمار :

يتبع الصندوق سياسات تستهدف تحقيق وتوزيع أكبر عائد ممكن ربع سنوياً وبما يحافظ على رأس المال واتباع سياسة تنويع الاستثمارات بالعملات المحلية والأجنبية لتخفيض المخاطر وسوف يبذل مدير الاستثمار في إدارته لأموال

الصندوق عناية الشخص الحريص وذلك بالالتزام بالشروط الاستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال والتي تتمثل أساساً فيما يلي

- استثمار جزء من أموال الصندوق في شراء أسهم بعض شركات قطاع الأعمال العام والتي ستقوم الحكومة ببيعها مع التركيز على الشركات ذات احتمالات النمو الكبير وكذا حصص مساهمات شركات قطاع الأعمال العام في الشركات المشتركة التي تتوافر لديها عوامل النجاح .

- الاستثمار في كافة الأوراق المالية الحكومية .

- الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية .

- سندات صادرة عن جهات حكومية أو شركات خاصة مصرية أو أجنبية مقيدة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية ذات اختصاصات شبيهة باختصاصات الهيئة العامة لسوق المال.

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة عن 10٪ من أموال الصندوق وبما لا يجاوز 15٪ من أوراق تلك الشركة .

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن 10٪ من أمواله وبما لا يجاوز 5٪ من أموال الصندوق المستثمر فيه.

- أن يتم اختيار الأوراق المالية المستهدف شراؤها من واقع قائمة الأوراق المالية التي تعد بناء على دراسات دقيقة لأوضاع هذه الأوراق. ويجوز أن تتضمن هذه القائمة أوراقاً مالية مملوكة للبنك الأهلي المصري على أن يتم الإعلان عن الجهة مصدرة هذه الأوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقاً لما يقر بصحته مراقبا حسابات البنك ويكون الشراء على أساس سعر السوق طبقاً لآخر إقفال معلن في نشرة البورصة عند تاريخ الشراء أو طبقاً لما يقرره مراقبا حسابات الصندوق بالنسبة للأوراق المالية غير المدرجة في البورصة وغير المحظور شرائها على النحو الوارد بالمادة (169) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992.

- أن يتم شراء أو بيع الأوراق المالية من خلال السماسرة المعتمدين للصندوق.

19- أصول الصندوق :

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية فإن أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك الأهلي المصرى ويقتصر التزام الصندوق تجاه طلبات استرداد قيمة وثائق المستثمرين على الوفاء من واقع صافى موجوداته بعد دفع مطلوباته تجاه الغير بدون حق الرجوع مهما يكن إلى موجودات مدير الاستثمار أو البنك أو مستشارى الاستثمار فيما عدا سوء الإدارة وعلى مدير الاستثمار أن يعمل على حماية مصالح الصندوق فى كل تصرف أو إجراء بما فى ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق فى الصندوق والبنك والمتعاملين مع الصندوق ولا يجوز لورثة حامل الوثيقة أو لدائنيه بأية حجة كانت - أن يطلبوا بوضع الأختام على دفاتر الصندوق وممتلكاته ولا أن يطلبوا قسمته أو بيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى إدارة الصندوق ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الصندوق وحساباته المعلنة ، وفى هذا الصدد يحتفظ مدير الاستثمار بالسجلات والحسابات المتعلقة بموجودات والتزامات وأرباح ومصروفات الصندوق التى تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل محاسبين قانونيين فى نهاية كل سنة مالية على النحو الموضح بالبند (20).

20- السنة المالية - القوائم المالية المعتمدة من مراقى الحسابات :

1/20 : تبدأ السنة المالية للصندوق فى الأول من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام . على أن تشمل السنة الأولى المدة التى تنقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمباشرة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية .

2/20 : سيتم إعداد قوائم مالية معتمدة من قبل محاسبين قانونيين فى نهاية

كل سنة مالية ويتم إصداره خلال الربع الأول من السنة المالية التالية ، وقد تم تعيين السادة : حافظ مصطفى راغب - حسنين كامل أحمد كمراقبي حسابات للصندوق.

3/20 : سيتم موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط صندوق الاستثمار ونتائج أعماله معتمدة من مراقى حسابات الصندوق. على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح المشار إليها بالمادة 179 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

4/20 : يعد مراقبا حسابات الصندوق تقرير فحص دورى كل ثلاثة أشهر على الأكثر عن قائمتى المركز المالى للصندوق فى نهاية الفترة وقائمة الدخل عن الفترة .

ويتضمن التقرير رأى مراقبا الحسابات فى مدى صحة تعبير القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالى للصندوق ونتيجة نشاطه وبيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجراؤها على القوائم المالية المذكورة وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقويم أصول والتزامات الصندوق وتحديد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال فى هذا الشأن.

وتخطر الهيئة بالتقارير المشار إليها مرفقاً بها القوائم المالية خلال الشهر التالى من نهاية الفترة المعد عنها القوائم المالية والتقرير.

كما سيتم نشر ملخص وافٍ للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية .

21-المعلومات الدورية:

يرسل الصندوق إلى كل صاحب وثيقة كشفاً ربع سنوى يوضح عدد الوثائق

التي اكتب فيها والحركة التي طرأت عليها خلال هذه الفترة بالإضافة إلى نشرة تلخص أداء الصندوق متضمنة الأوراق المالية المختلفة التي يستمر فيها الصندوق وقيمة كل وثيقة كما هي في آخر تقييم معتمد من مراقبي حسابات الصندوق في نهاية ربع السنة المذكور.

22- تعديل نشرة الاكتاب :

يجوز للبنك الأهلي المصري تعديل نشرة الاكتاب بعد اتخاذ الإجراءات المقررة طبقاً لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

23- إنهاء وتصفية الصندوق :

ينقضى الصندوق في حالة انخفاض عدد وثائق الاستثمار عن 50٪ من إجمالي عدد الوثائق المكتب فيها . ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاط الصندوق. على أن الصندوق ينقضى في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25٪ من العدد المكتب فيه.

كما ينقضى الصندوق إذا رأى البنك الأهلي المصري أن قيمة موجودات الصندوق المستثمرة غير كافية لتبرير مواصلة تشغيل الصندوق، أو إذا حدث تغيير في القانون أو إذا طرأت أية ظروف أخرى يعتبرها البنك سبباً مناسباً لإنهاء وتصفية الصندوق على أنه لايجوز للصندوق وقف نشاطه أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ، وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ نتمه نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

وفي مثل هذه الأحوال يجوز للبنك إنهاء الصندوق وذلك بإرسال إشعار للمشاركين ، وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقى عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على المشاركين بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة على أن يتم ذلك في خلال مدة لا تزيد عن 9 شهور من تاريخ الإشعار.

24- أحكام عامة :

تخضع بنود هذه النشرة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية .

يترتب حتماً على الاكتتاب فى وثائق الصندوق قبول البنود المذكورة أعلاه.

مدير الاستثمار

البنك الأهلى المصرى

شركة الأهلى لصناديق الاستثمار ش.م.

القاهرة فى 5/6/1995

تقرير مراقبى حسابات صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى الثانى

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب فى صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى - الثانى ونشهد بأنها تتضمن وتتمشى مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال فى هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الصندوق ومدير استثمار الصندوق.

وقد أعطيت هذه شهادة منا بذلك .

القاهرة فى 5/6/1995

حسنى كامل أحمد

محاسب قانونى ش.م.م 2409

سجل مراقبى الحسابات رقم 2

حافظ مصطفى راغب

سجل مراقبى الحسابات رقم 1

الهيئة العامة لسوق المال

روجعت النشرة من الهيئة ووجدت متفقة مع أحكام القانونين رقم 159 لسنة 1981 ، 95 لسنة 1992 ولائحتهما التنفيذية علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجوى التجارية للنشاط موضوع السرة أو لقدرة المشروع على تحقيق نتائج معينة . رقم الموافقة (190) التاريخ 12/6/1995.

(ب) نموذج لنشرة اكتتاب أحد صناديق الاستثمار المغلقة

شركة الدلتا لصناديق الاستثمار

نشرة الإكتتاب فى

صندوق الدلتا للاستثمار

(ذو العائد الدورى والتراكمى)

« ترخيص رقم 145 الصادر من الهيئة العامة لسوق المال فى 1/4/1996

يبدأ الاكتتاب العام يوم 26/5/1996 »

1- تعريف الشركة :

شركة الدلتا لصناديق الاستثمار شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ، 230 لسنة 1989 ، مدتها 25 عاماً (خمس وعشرون عاماً) وغرضها تكوين صندوق استثمار وقد حصلت على ترخيص رقم 145 بتاريخ 1/4/1996 برأسمال مصدر ومدفوع يبلغ 5 مليون جنيه مصرى ويساهم فيها كل من :

بنك الدلتا الدولى 30٪

بنك التنمية الصناعية المصرى 30٪

مجموعة النساجون الشرقيون 20٪

شركة المهندس للتأمين 20٪

2- اسم الصندوق :

صندوق الدلتا للاستثمار - الإصدار الأول ذو العائد التراكمى مع توزيع أرباح نصف سنوية .

3- أهداف الصندوق :

الإستثمار فى أوراق مالية متنوعة من الأسهم والسندات المحلية والعالمية .
وتدار هذه المحفظة بمعرفة متخصصين لتعظيم الربح الرأسمالى والعائد الدورى
لتوزيعه على حملة الوثائق التى يصدرها الصندوق.

4- مدة الإصدار الأول :

7 أعوام (سبعة أعوام) من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق
الاستثمار.

5- وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام :

يبلغ حجم الصندوق 50 مليون جنيه مكون من 500.000 وثيقة استثمار . القيمة
الإسمية لكل وثيقة 100 جنيه وقد اكتتبت الشركة فى عدد 50.000 وثيقة بمبلغ 5
مليون جنيه غير قابلة للاسترداد وسيطرح الصندوق 450.000 (أربعمائة وخمسون
ألف وثيقة) للاكتتاب العام . القيمة الإسمية للوثيقة مائة جنيه والقيمة الإجمالية
خمسة وأربعون مليون جنيه مصرى . وتتساوى الوثائق فى الحقوق والالتزامات
قبل الصندوق ويشارك حاملوها فى الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات
الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.

6- الاكتتاب فى وثائق الاستثمار :

- يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار من خلال بنكى الدلتا الدولى والتنمية
الصناعية المصرى وفروعهما ومكاتبهما ومراسليهما المتخصصين للتعامل
فى وثائق استثمار الصندوق.
- تعتبر الوثيقة منتجة لآثارها بالتوقيع عليها بواسطة اثنين من أعضاء
مجلس إدارة الشركة الذين تفوضهما الشركة لهذا الغرض كذلك توقيع
مدير الاستثمار وتختم بخاتم الشركة .
- حق الاكتتاب فى وثائق الاستثمار مكفول للمصريين والأجانب أشخاصاً
طبيعية أو معنوية بالشروط الواردة فى هذه النشرة ويجب على المكتب أن

يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة فور التقدم للاكتتاب الذى يتم على النموذج المعد لذلك لدى البنك.

- يستحق للشركة نسبة 1.5٪ من القيمة المكتتب فيها لمصاريف إدارة الاكتتاب والترويج وإصدار وثائق الاستثمار عند طرح الاكتتاب العام لأول مرة .

7- الحد الأدنى للاكتتاب فى وثائق الاستثمار :

يكون الحد الأدنى للاكتتاب فى وثائق الصندوق خمسة وثائق على أساس القيمة الاسمية للوثيقة 100 جنيه (مائة جنيه مصرى) وقت الاكتتاب عند بداية نشاط الصندوق.

8- فترة الاكتتاب :

يبدأ الاكتتاب بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر فى صحيفتين يوميتين لنشرة الاكتتاب العام ويظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة شهرين ويجوز تعجيل موعد غلق باب الاكتتاب فى حالة تمام تغطيته بحد أدنى خمسة عشر يوماً إعمالاً لنص المادة 154 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992.

9- طريقة التخصيص :

فى حالة زيادة طلبات الاكتتاب فى وثائق الاستثمار عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام يتم توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به (عدد الوثائق المطروحة على عدد الوثائق المكتتب فيها) ويتم التصرف فى الكسور التى تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين مع مراعاة الحد الأدنى الوارد فى البند رقم (8).

10- تداول واسترداد وثائق الاستثمار :

فى خلال شهر من غلق باب الاكتتاب سيتم تسجيل وثائق الاستثمار فى بورصتى القاهرة والإسكندرية وتسليم حملة الوثائق صكوك وثائق الاستثمار. ذلك

يعطى حملة الوثائق حرية تداول هذه الوثائق فى أى يوم عمل داخل بورصة الأوراق المالية .

ويجوز للشركة شراء وثائق الاستثمار من خلال بورصة الأوراق المالية بنسبة لا تزيد عن 25٪ من إجمالى الوثائق.

فى حالة فقد أو تلف الوثيقة يستخرج لصاحب الحق فيها بدل فاقد بعد تقديمه ما يثبت الفقد أو التلف.

ويثبت على الوثيقة الصادرة فى هذه الحالة ما يفيد أنها بدل فاقد أو تالف ويتم سحب الوثيقة التالفة وإعدامها ويؤشر فى السجلات بما يفيد ذلك .

11- التقييم الدورى لأصول الصندوق:

يتم التقييم الدورى والإفصاح عنه فى الصحف والبورصة ولشركات السمسرة وبنك الدلتا الدولى وبنك التنمية الصناعية على أساس نصيب الوثيقة فى صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع كمايلى:

أ - إجمالى النقدية بالخزينة والبنوك ويستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة المعلنة لتقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .

ب- يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية .

* أوراق مالية مقيدة فى البورصة :

على أساس أسعار الإقفال فى الجرائد الأسبوعية والبورصة السارية وقت التقييم وفى حالة تعدد أسعار التداول فى ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال فى هذا اليوم.

على أنه يجوز لمدير الاستثمار فى حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد فى الفترة السابقة بما لا يجاوز 10٪ من هذا السعر.

* أذون الخزانة :

ويتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافى القيمة الحالية .

* وثائق استثمار فى صناديق بنوك وشركات تأمين أخرى :

يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية أو آخر تقييم دورى معلنين.

* أوراق مالية غير مقيدة :

- يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التى يجرى تعامل عليها كل أسبوعين على أساس متوسط أسعار التداول فى آخر يوم تم فيه التداول ما لم تكن قيمة الورقة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل.
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التى لا يجرى تعامل عليها مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة طبقاً لأحد طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.
- ولأغراض التقييم تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصرى للأوراق المالية الأجنبية والمصرية الصادرة بعملة أجنبية .
- يتم تقييم باقى الأصول والالتزامات وفقاً للقواعد المحاسبية الدولية .
- ج- يخصم منها حسابات البنوك الدائنة والمخصصات.
- د - يخصم منها مصروفات التشغيل والتى تشمل مصروفات الطباعة والنشر والتسويق والإعلان وأتعاب ومصروفات التحويل والمعاملات البنكية وتسجيل الأسهم وعمولات السمسرة ومدير الاستثمار ومراقبى الحسابات والشركة وعمولات حيازة الأوراق المالية وتسجيل الأسهم.
- هـ - يقسم صافى الناتج من البنود عالية على عدد الوثائق القائمة فى تاريخ التقييم.

12- أرباح الوثائق :

تتضمن أرباح الوثائق الآتى :

- الكوبونات المحصلة والمستحقة .
- العوائد المحصلة والمستحقة وأية عوائد أخرى.
- الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن بيع الأوراق المالية .

- صافى الزيادة الرأس مالية فى قيمة وثائق استثمار صناديق البنوك والسندات.

- الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن الزيادة (أو النقص) فى صافى القيمة السوقية للأوراق المالية وللوصول إلى صافى الربح يتم خصم :

- * أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات البنك والشركة .
- * المصروفات الفعلية وتشمل التسويق والإعلان وأتعاب مراقبي الحسابات والمحاسبين ومصاريف الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة لسوق المال وهيئة الاستثمار ومصروفات التمويل والسمسرة .
- * خسائر بيع الأسهم والسندات ووثائق استثمار الصناديق الأخرى.
- * مخصصات الالتزامات المحتملة وتقلبات أسعار السوق.

13- التوزيعات لحاملى الوثائق:

يوزع الصندوق دخل دورى على حملة الوثائق كل ستة أشهر ويتم توزيع نسبة لاتزيد عن 90٪ من صافى الأرباح بعد تجنب الاحتياطى الرأس مالى طبقاً للمادة 160 من اللائحة على النحو الموضح فى البند رقم (12) ويعاد استثمار ما لم يوزع فى الصندوق - تصرف أرباح الوثيقة فى شهر يناير وشهر يوليو من كل عام.

14- مدير الاستثمار :

فى ضوء ما نص عليه قانون سوق رأس المال من وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة فى إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها اسم (مدير الاستثمار) فقد عهدت الشركة بإدارة الصندوق إلى مجموعة من الأكفاء والخبراء المدربين فى سوق رأس المال وحركته وهى شركة اتش . اف . ام لإدارة صناديق الاستثمار وهى شركة مساهمة مصرية مؤسسة بواسطة كل من : السيد المهندس / على محمود سعد الدين الطاهرى (مؤسس) ، السيد المهندس/ علاء الدين حسونة محمود سبع (مؤسس) ، السيد المهندس/ أحمد حسين عبدالمجيد عمر (مؤسس) . ويشغل السيد المهندس/ علاء الدين حسونة

محمود سبع منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة اتش . اف . ام. وقد تأسست شركة اتش . اف . ام لإدارة صناديق الاستثمار بتاريخ 1995/6/22 كشركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وهي شركة متخصصة في مزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار.

15- أتعاب مدير الاستثمار :

1/15 أتعاب إدارة دورية سنوية تدفع في نهاية كل شهر يتم احتسابها على أساس القيمة الصافية لأصول الصندوق وفقاً لأحدث تقييم معلن من مدير الاستثمار طبقاً للبند 11 من نشرة الاكتتاب ووفقاً للشرائح التالية :

1 %	على الـ 100 مليون الأولى
0.9 %	على ما هو أكثر من 100 مليون إلى 200 مليون
0.8 %	على ما زاد عن 200 مليون.

2/15 أتعاب حسن الأداء بمعدل 12 % سنوياً من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن عوائد أذون الخزانة لمدة 91 يوم مضافاً إليها 2 % وتحسب هذه الأتعاب في نهاية كل ثلاثة شهور بتاريخ 31/3 و 30/6 و 30/9 و 31/12 من كل عام . وفي حالة عدم إصدار البنك المركزي لأذون الخزانة مدة 91 يوم تحسب هذه الأتعاب على الأرباح التي تزيد عن عائد سندات الخزينة خمسة سنوات + 1 %.

16- أتعاب الشركة :

يستحق للشركة نتيجة قيامها بخدمات لكل من الصندوق والمكتبيين أتعاب وعمولات تتمثل في الآتي :

أتعاب إدارة علاقات حملة الوثائق وإدارة حسابات الصندوق وحفظ سجلات حملة الوثائق بنسبة 0.3 % من صافي أصول الصندوق سنوياً.

17- أتعاب بنك الدلتا لدولى :

يقوم بنك الدلتا الدولى بحفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق ويتقاضى

عمولة حفظ الأوراق المالية المكونة لاستثمارات الصندوق بواقع نسبة 0.3٪ (ثلاثة في الألف) من قيمة تلك الأوراق المالية سنوياً.

18- السياسة الاستثمارية:

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الأسهم والسندات واستخدام أساليب التحليل الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار.

يهدف الصندوق إلى استثمار 60٪ من المحفظة في الأسهم و 30٪ في السندات و 10٪ في سيولة نقدية .

ولمدير الاستثمار حرية تغيير نسبة الاستثمار في الأسهم بين 30٪ إلى 90٪ من إجمالي استثمارات الصندوق. وتتكون هذه النسبة من الأسهم المقيدة في البورصات المصرية ، ثم أسهم شركات قطاع الأعمال والقطاع العام غير المقيدة بالبورصة . ويعتمد المدير في اختياره لهذه الأسهم على تحليل التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة ، وكذلك معدلات الربحية المتوقعة بالنسب السائدة في السوق المصرية .

ولمدير الاستثمار كذلك حرية تغيير نسبة الاستثمار في السندات بين 10٪ إلى 60٪ من إجمالي استثمارات الصندوق وتتكون هذه الاستثمارات من السندات المقيدة في البورصات المصرية والسندات الحكومية وسندات شركات قطاع الأعمال والقطاع العام غير المقيدة بالبورصة .

ويعتمد المدير في اختياره لهذه السندات على متوسط مدة الاسترداد وتعتمد نسبة الاستثمار في السندات الحكومية إلى سندات الشركات على فارق معدل الفائدة بينهما نسبة إلى فارق حجم المخاطر.

يتم استثمار بحد أقصى 10٪ من أموال الصندوق في سيولة نقدية ويقصد بهذه السيولة الاستثمارات في الودائع والحسابات الجارية بالإضافة إلى أنون الخزانة المصرية . ويمكن تغيير هذه النسب طبقاً للظروف الاقتصادية وبعد موافقة مجلس إدارة الشركة واعتماد الهيئة العامة لسوق المال.

19- القيود العامة للاستثمار :

يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للشروط التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال في ذلك الشأن. والتي تتمثل أساساً فيما يلي :

1/19 : ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة عن 10٪ من أموال الصندوق وبما لا يجاوز 15٪ من أوراق تلك الشركة.

2/19 : ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن 10٪ من أمواله وبما لا يجاوز 5٪ من أموال الصندوق المستثمر فيه.

3/19 : أن يتم اختيار الأوراق المالية المستهدف شراؤها من واقع قائمة الأوراق المالية التي تعد بناء على دراسات دقيقة لأوضاع هذه الأوراق.

20- أصول الصندوق :

بمراعاة أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية يقتصر التزام الصندوق تجاه وثائق المستثمرين على الوفاء من واقع صافي موجوداته بعد دفع التزاماته تجاه الغير وبدون حق الرجوع مهما يكن إلى موجودات مدير الاستثمار أو الشركة فيما عدا سوء الإدارة وعلى مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق في الصندوق والشركة والمتعاملين.

- لا يجوز لورثة حامل الوثيقة أو لدائنيه بأية حجة كانت - أن يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الصندوق وممتلكاته ولا أن يطلبوا قسمته أو بيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق.
- وفي هذا الصدد يحتفظ مدير الاستثمار بالسجلات والحسابات المتعلقة

بموجودات والتزامات وأرباح ومصروفات الصندوق التي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل محاسبين قانونيين في نهاية كل سنة مالية على النحو الموضح بالبند (24).

- تترتب حتماً على ملكية الوثيقة قبول نظام الصندوق وقرارات مدير الاستثمار.

- كل وثيقة غير قابلة للتجزئة .

21-التزامات مدير الاستثمار:

يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه ، وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة ، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها طبقاً لقانون 95 لسنة 1992 .

يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص. وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين والمتعاملين معه.

ويعتبر باطلاً كل شرط يعفى مدير الاستثمار من المسؤولية أو يخفف منها.

* يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال الآتية:

- 1- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- 2- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة الإفلاس.
- 3- الحصول له أو لمديره أو العاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- 4- أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.

- 5- أن يشتري المدير أو العاملين لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.
- 6- أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد وقانون 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية .
- 7- أن يشتري أوراقاً مالية غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، وذلك فيما عدا الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام ، أو يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة في بورصة في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية .
- 8- استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته.
- 9- إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة ، أو حجب معلومات أو بيانات هامة .
- 10- إجراء أو اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولة السمسرة أو غير ذلك من المصروفات أو الأتعاب.
- 11- سوف يبذل مدير الاستثمار أقصى ما في وسعه لتوزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يقوم بإدارتها بطريقة عادلة ويلتزم بتجنب تضارب المصالح بين صناديق الاستثمار التي يديرها.
- 22- مجلس إدارة الشركة :
- يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مؤلف من (5) أعضاء على الأقل و (7) على الأكثر على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس ممن ليس لهم مصلحة بالصندوق ، شريطة أن يكونوا من نوى الخبرة في مجال الأوراق المالية .
- واستثناء من طريقة التعيين سالفة الذكر، عين المؤسسون أول مجلس إدارة من (5) أعضاء هم :

(رئيساً).

1- السيد/ علي محمد نجم

(عضواً).

2- السيد/ حسن الجبيلي

- 3- الدكتورة / نادية الشيشيني (عضواً).
 4- السيد / سمير مصطفى متولى (عضواً).
 5- السيد / يحيى سعد طه (عضواً منتدباً).

تكون مدة أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 (ثلاث) سنوات ، على أن مجلس الإدارة المعين وفقاً للمادة السالفة يبقى قائماً بأعماله لمدة ثلاثة أشهر من تمام الاكتتاب فى وثائق الاستثمار وبما لايجاوز سنة من تاريخ صدور الترخيص بمباشرة النشاط.

* كيفية مشاركة حملة الوثائق لاختيار المجلس :

يجب دعوة ممثل حملة الوثائق لحضور اجتماع الجمعية العامة لاختيار أعضاء المجلس ويكون له فى هذه الحالة صوت محدود وعلى أن يكون له نسبة من الأصوات تتناسب مع قيمة الوثائق إلى رأس مال الشركة بما لايزيد عن 25٪ من الأسهم الممثلة فى الاجتماع.

23- السنة المالية للصندوق -القوائم المالية المعتمدة من مراقبى الحسابات:

- تبدأ السنة المالية للصندوق فى الأول من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام . على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التى تنقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمباشرة النشاط حتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية .
- سيتم إعداد قوائم مالية معتمدة من قبل المحاسبين القانونيين فى نهاية كل سنة ميلادية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة الميلادية التالية . وقد تم تعيين السادة : محمد على سليمان (سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة لسوق المال رقم 41) . وجيه الشافعى (سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة لسوق المال رقم 40) كمراقبى حسابات للصندوق.
- سيتم موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط صندوق الاستثمار ونتائج أعماله معتمدة من مراقبى حسابات الصندوق، على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح المشار إليها بالمادة (179) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

- ويتم نشر ملخص وافٍ للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية في صحيفة يومية واسعة الانتشار.
- يعد مراقبا حسابات الصندوق تقرير فحص دورى كل ثلاثة أشهر على الأكثر عن قائمتى المركز المالى والدخل فى نهاية الفترة .
- ويتضمن التقرير رأى مراقبى الحسابات فى مدى صحة تعبير القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالى للصندوق ونتيجة نشاطه وبيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجراؤها على القوائم المالية المذكورة ، وكذا بيان مدى إتفاق أسس تقييم الأصول والتزامات الصندوق خلال الفترة موضع الفحص مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال فى هذا الشأن - وتخطر الهيئة بالتقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية المشار إليها مرفقاً به القوائم المالية خلال الشهر التالى من نهاية الفترة المعدة عنها القوائم المالية والتقرير.
- سيتم نشر ملخص وافٍ للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية .

24-البيانات الدورية:

يرسل الصندوق إلى كل مكتب كشف ربع سنوى يوضح عدد الوثائق التى اكتتب فيها والحركة التى طرأت عليها خلال هذه الفترة بالإضافة إلى نشرة تلخيص أداء الصندوق متضمنة الأوراق المالية المختلفة التى يستثمر فيها الصندوق وقيمة كل وثيقة كما هى فى آخر تقييم معتمد من مراقبى الصندوق فى نهاية ربع السنة المذكور.

25-تصفية الصندوق:

بمراعاة أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، ينقضى الصندوق فى حالة انخفاض عدد وثائق الاستثمار عن 50٪ من إجمالى عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاط الصندوق، ينقضى فى جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25٪ من العدد المكتتب فيه.

كما ينقضى الصندوق إذا رأت الشركة أن قيمة موجودات الصندوق

المستثمر فيها غير كافية لمواصلة نشاط الصندوق أو إذا طرأت أية ظروف أخرى تعتبرها الشركة سبباً مناسباً لإنهاء وتصفية الصندوق على أنه لايجوز للصندوق وقف نشاطه أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك بعد التأكد من أن الصندوق قد أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة . وفي مثل هذه الأحوال يجوز للشركة إنهاء الصندوق وذلك بأرسال إشعار لحملة الوثائق، وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقى عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثنائهم إلى إجمالى الوثائق الصادرة على أن يتم ذلك فى خلال مدة لاتزيد 9 شهور من تاريخ الإشعار.

26- تعديل نشرة الاكتتاب :

يجوز للشركة تعديل نشرة الاكتتاب بعد اتخاذ الإجراءات المقررة طبقاً لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية .

27- أحكام عامة :

تخضع جميع بنود هذه النشرة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة من الهيئة نفاذاً لهما ويترتب على الاكتتاب فى وثائق استثمار الصندوق قبول البنود المذكورة أعلاه .

الأستاذ على محمد نجم	الأستاذ يحيى سعد طه
رئيس مجلس إدارة شركة	العضو المنتدب لشركة
الدلتا لصناديق الاستثمار	الدلتا لصناديق الاستثمار

الأستاذ على الدين حسونة سبيع
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة اتش اف ام لإدارة صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار

تقرير مراقبي حسابات صندوق استثمار الدلتا :

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة اكتاب صندوق استثمار شركة الدلتا لصناديق الاستثمار ش.م.م. ونشهد بأنها تتمشى مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال فى هذا الشأن وكذلك تتمشى مع العقد المبرم بين شركة الصندوق ومدير استثمار الصندوق، وهذه شهادة منا بذلك.

محمد على سليمان

وجيه الشافعى

محاسب قانونى

محاسب قانونى

سجل مراقبى حسابات

سجل مراقبى حسابات

الهيئة العامة لسوق المال (41)

الهيئة العامة لسوق المال (40)

وهذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة لسوق المال ووجدت متمشية مع أحكام القانون رقم 95/92 ولائحته التنفيذية، وتم اعتمادها برقم 209 بتاريخ 1996/5/9 علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة .

ملحق رقم 2

Annexed 2

صناديق الاستثمار في القانون (95) لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال في مصر

**** مادة (35):** يجوز إنشاء صناديق استثمار المدخرات في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ولمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

يجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأسمال نقدي وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه أو المتعاملين معه أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة .

وعلى الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى إحدى الجهات المتخصصة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

**** مادة (36) :** يحدد النظام الأساسي لصندوق الاستثمار النسبة بين رأس ماله المدفوع وبين أموال المستثمرين بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويصدر الصندوق مقابل هذه الأموال أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمار الصندوق .

ويتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير . ويضع مجلس إدارة الهيئة إجراءات إصدار تلك الوثائق واسترداد قيمتها والبيانات التي تتضمنها وقواعد قيدها وتداولها في البورصة .

**** مادة (37) :** يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام البيانات الإضافية الآتية :

- 1- السياسة الاستثمارية .
- 2- طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية .
- 3- اسم الجهة التى تتولى إدارة نشاط الصندوق وملخص وافٍ عن أعمالها السابقة .
- 4- طريقة التقييم الدورى لأصول الصندوق وإجراءات استرداد قيمة وثائق الاستثمار.

**** مادة (38) :** يحتفظ بالأوراق المالية التى يستثمر الصندوق أموالاً فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى. على ألا يكون هذا البنك مالكاً أو مساهماً فى الشركة المالكة للصندوق أو الشركة التى تتولى إدارة نشاطه. وعلى أن يقدم الصندوق إلى الهيئة بياناً عن تلك الأوراق معتمداً من البنك على النموذج الذى يضعه مجلس إدارة الهيئة .

**** مادة (39) :** يجب إخطار رئيس الهيئة بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسئولين عن الإدارة العامة لأعمال الصندوق وجميع البيانات المتعلقة بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها، ويتم الإخطار على النموذج الذى تضعه الهيئة .

ولمجلس إدارة الهيئة للحفاظ على سلامة أموال المستثمرين بالصندوق أن يصدر قراراً مسبباً باستبعاد أى من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين المشار إليهم.

ولصاحب الشأن التظلم من قرار استبعاده أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى الباب الخامس من هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار.

**** مادة (40) :** يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات يختاران من بين المقيدین فی سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات. ولايجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين في وقت واحد.

وتسرى أحكام المادة (6) من هذا القانون على الصندوق ولو لم يطرح أوراقاً مالية للاكتتاب العام.

**** مادة (41) :** يجوز للبنوك وشركات التأمين بترخيص من الهيئة بعد موافقة البنك المركزي المصري أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين حسب الأحوال أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وأحكام وضوابط مباشرة ذلك النشاط وإشراف الهيئة عليه.

صناديق الاستثمار في اللائحة التنفيذية للقانون

رقم (95) لسنة 1992

الخاص بسوق رأس المال في مصر

الفرع الأول ، أحكام عامة

**** مادة (140):** تهدف صناديق الاستثمار إلى استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية ، ولايجوز لها مزاولة أية أعمال مصرفية . وعلى وجه خاص إقراض الغير أو ضمانه . أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة .

ولايجوز لهذا الصناديق أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقررها على أن يقدم الصندوق دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التي يرغب الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقعة .

**** مادة (141) :** يتم تأسيس شركة صندوق الاستثمار والترخيص لها طبقاً للأحكام المقررة في القانون ، وهذه اللائحة بالنسبة إلى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، ويجب على الصندوق عند التقدم بطلب الترخيص موافاة الهيئة بالبيانات الإضافية الآتية :

- كيفية إدارة الصندوق.
- قيمة الأموال المراد استثمارها بحيث لا تتجاوز الحد الأقصى المقرر في النظام الأساسي ، وهذه اللائحة .
- السياسة الاستثمارية للصندوق.
- اسم البنك الذي سيتم الاحتفاظ لديه بالأموال النقدية للصندوق والأوراق المالية التي يستثمر أمواله فيها.
- اسم مدير الاستثمار وخبراته السابقة وصورة من العقد المبرم وبين الصندوق.

**** مادة (142) :** يحدد النظام الأساسي للصندوق طريقة تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على النحو المشار إليه في المادة (35) من القانون كما يبين كيفية مشاركة حملة وثائق الاستثمار في اختيار هؤلاء الأعضاء على أن يتم تشكيل مجلس الإدارة على هذا النحو خلال ثلاثة أشهر من تمام الاكتتاب في وثائق الاستثمار وبما لا يتجاوز سنة من تاريخ صدور الترخيص بمباشرة نشاطه ويدير الصندوق خلال هذه الفترة مجلس إدارة مؤقت يحدد النظام كيفية اختياره.

**** مادة (143) :** يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للشروط الآتية :

- 1- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 10٪ من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز 15٪ من أوراق تلك الشركة .
- 2- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على 10٪ من أمواله وبما لا يتجاوز 5٪ من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

**** مادة (144) :** يجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار وفقاً لشروط الاسترداد الواردة بنشرات الاكتتاب في هذه الوثائق.

ولا يجوز له الاقتراض من الغير بما يجاوز 10٪ من قيمة وثائق الاستثمار القائمة على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.

**** مادة (145) :** يجب على الصندوق عدم إتباع سياسة من شأنها الإضرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق الاستثمار.

ولا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد موافقة حملة الوثائق.

ويتبع في إجراءات الدعوة لاجتماع حملة الوثائق ونصاب الحضور والتصويت الأحكام والقواعد المقررة في هذه اللائحة بالنسبة إلى حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى.

وعلى شركة الصندوق أن توافي ممثل الجماعة بنسخة من التقارير المنصوص عليها بالمادة (58) من هذه اللائحة كما يجب عليها قبل عقد الجمعية العامة للشركة للمصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن ترسل إلى كل صاحب وثيقة على عنوانه الثابت لديها المستندات التي ترسل للمساهمين.

**** مادة (146) :** يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار إسمية بقيمة واحدة . ولا يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار لحاملها إلا وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على 25٪ من مجموع الوثائق المصدرة .

ويوقع على الوثيقة عضوان من أعضاء مجلس إدارة الصندوق يعينهما المجلس والمدير المسئول وتكون للوثائق كويونات ذات أرقام سلسلة مشتملة على رقم الوثيقة . ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتتاب فيها. ولايجوز إصدار وثائق الاستثمار إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً وفقاً لسعر الإصدار. وتخول هذه الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويكون لحاملها حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفقاً للشروط والأوضاع التي تبينها نشرة الاكتتاب.

**** مادة (147) :** يحدد النظام الأساسي للصندوق الحد الأقصى للأموال التي يجوز الاكتتاب فيها وإصدار وثائق استثمار مقابلها بما لايجاوز عشر أمثال رأس مال شركة الصندوق المدفوع.

**** مادة (148) :** يحدد الصندوق القيمة الإسمية لوثيقة الاستثمار عند الإصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه. ويجوز أن تستخرج وثائق الاستثمار من فئة وثيقة واحدة أو خمسة وثائق ومضاعفاتها.

**** مادة (149) :** يجب إصدار وثائق الاستثمار المرخص بها دفعة واحدة .

**** مادة (150) :** لايجوز لصندوق الاستثمار أن يصدر وثائق استثمار عن حصص عينية أو معنوية أيا كان نوعها.

**** مادة (151) :** يقدم صندوق الاستثمار نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرح للاكتتاب العام إلى الهيئة لاعتمادها . ويجب تحرير النشرة وفقاً للنموذج الذي تعدّه أو تقره الهيئة وأن ترفق به المستندات المؤيدة لبيانات النشرة .

**** مادة (152) :** يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام البيانات الآتية :

1- اسم الصندوق وشكله القانوني.

- 2- الهدف من الصندوق.
 - 3- تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة .
 - 4- مدة الصندوق.
 - 5- مدة الوثيقة وقيمتها الإسمية .
 - 6- عدد وثائق الاستثمار وفئاتها.
 - 7- اسم البنك المرخص له فى تلقى طلبات الاكتتاب.
 - 8- الحد الأدنى والحد الأقصى للاكتتاب فى وثائق الاستثمار.
 - 9- المدة المحددة لتلقى الاكتتابات.
 - 10- أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق والمديرين المسئولين عن الإدارة العامة.
 - 11- أسماء مراقبى الحسابات.
 - 12- اسم مدير الاستثمار وملخص واف عن أعماله السابقة .
 - 13- السياسات الاستثمارية .
 - 14- طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية ومدى حدود مسئولية حامل الوثيقة فى ناتج التصفية .
 - 15- بيان ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها وحالات ذلك وإجراءات وكيفية إعادة بيعها وذلك بمراعاة ما يقرره مجلس إدارة الهيئة .
 - 16- كيفية الإفصاح الدورى عن المعلومات.
 - 17- أتعاب مدير الاستثمار.
 - 18- أية أعباء مالية يتحملها المستثمرون.
 - 19- طريقة التقييم الدورى لأصول الصندوق.
 - 20- أية بيانات أخرى تراها الهيئة .
- ** مادة (153) :** تتولى الهيئة فحص نشرة الاكتتاب فى وثائق الاستثمار

والأوراق المرفقة بها فإذا كانت الأوراق مستوفاة تعتمد النشرة . أما إذا تبين أن الأوراق غير مستوفاة فيخطر ذو الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها لاستكمالها.

وفى جميع الأحوال تصدر الهيئة قرارها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة أو من تاريخ استكمالها مع إخطار ذوى الشأن بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره. ويسقط قرار الهيئة باعتماد النشرة إذا لم يتم فتح باب الاكتتاب فى الوثائق خلال شهرين من تاريخ الإخطار به.

**** مادة (154) :** يجب أن يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير. ويجب أن يظل الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى يتم طرحها للاكتتاب العام مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل يجوز بعدها قفل باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته.

**** مادة (155) :** يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار بموجب شهادات اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك الذى تلقى قيمة الاكتتاب ومن المكتب أو وكيله فى الوثائق الإسمية متضمنة ما يأتى :

- أ - اسم الصندوق مصدر الوثيقة .
- ب- رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.
- ج- اسم البنك الذى تلقى قيمة الاكتتاب.
- د- اسم المكتب وعنوانه وجنسيته فى الوثائق الإسمية ، وتاريخ الاكتتاب.
- هـ- إجمالى قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب.
- و- قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحروف.
- ز - حالات وشروط استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها.

وإذا لم تكن وثائق الاستثمار مطروحة للاكتتاب العام وجب تضمين الشهادة بالإضافة إلى البيانات السابقة بيانات نشرة الاكتتاب المنصوص عليها بالمادة (44) من هذه اللائحة .

**** مادة (156) :** إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب فى جميع وثائق الاستثمار التى تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن 50٪ من مجموع الوثائق المصدرة ، وفى هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.

ويسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للفقرة السابقة أو قل عدد الوثائق التى اكتتب فيها عن 50٪ وعلى البنك الذى تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها بما فى ذلك مصاريف الإصدار.

**** مادة (157) :** إذا زادت طلبات الاكتتاب فى الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة فيجب أن توزع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به . ويتم التصرف فى الكسور التى تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين. وفى هذه الحالة يقدم المكتتب شهادة الاكتتاب إلى البنك الذى تم عن طريقه الاكتتاب لإثبات عدد الوثائق التى خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد إليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب. ويلتزم البنك الذى تلقى الاكتتاب بعدم الإفصاح عن اسم المكتتب فى الوثائق لحاملها إذا تكشف له هذا الاسم فى أى تعامل معه.

**** مادة (158) :** لايجوز للصندوق أن يرد إلى حملة وثائق الاستثمار قيمة وثائقهم أو أن يوزع عائداً عليهم بالمخالفة لشروط الإصدار.

**** مادة (159) :** إذا تضمنت نشرة الاكتتاب حق صاحب الوثيقة فى استرداد قيمتها قبل إنقضاء مدتها ترد إليه القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة آخر سعر إقفال لها فى البورصة أيهما أقل. ولايجوز للصندوق إصدار وثائق بديلة لتلك التى يتم استرداد قيمتها.

**** مادة (160) :** يتم حساب قيمة الأوراق المالية التى تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها على أن يجنب 50٪ على الأقل من صافى الزيادة للقيمة السوقية كاحتياطي

رأسمالي. ويتم توزيع ناتج تصفية الصندوق بين مساهمي الشركة وأصحاب وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الشركة المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

**** مادة (161) :** يكون لكل من مراقبي حسابات الصندوق الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على انفراد ومع ذلك يجب أن يقدم تقريراً موحداً. وفي حالة الاختلاف فيما بينهما يوضح التقرير أوجه الخلاف وجهة نظر كل منهما.

**** مادة (162) :** ينقضى الصندوق إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى 50٪ من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها. ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه في اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل عن الهيئة . ويجب على الشركة الدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذي ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة إلى هذا الاجتماع. وفي جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة . وينقضى الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25٪ من العدد المكتتب فيه.

الفرع الثاني : مدير الاستثمار

**** مادة (163) :** يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم (مدير الاستثمار) .

**** مادة (164) :** يشترط في مدير الاستثمار ما يأتي :

1- أن يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه ، أو جهة أجنبية متخصصة وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة .

2- أن تتوافر في القائمين على مباشرة النشاط والمسئولين عنه الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

3- ألا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديريها والعاملين لديها أو المدير ممثل مدير الاستثمار الأجنبي وأعضاء الجهاز العامل لديه فصلهم تأديبياً من الخدمة أو منعهم تأديبياً من مزاولة مهنة السمسرة أو أية مهنة حرة أو حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال أو حكم بإشهار إفلاسه.

4- أداء تأمين يحدد قيمته والقواعد والإجراءات المنظمة للخصم منه واستكمال إدارة حصيلته وكيفية رده بقرار من مجلس إدارة الهيئة .

**** مادة (165) :** لايجوز لمدير الاستثمار مزاولة هذا النشاط قبل القيد في السجل المعد لذلك بالهيئة . ويقدم طلب على النموذج الذي تقره الهيئة مرفقاً به ما يأتى :

أ - عقد الشركة والنظام الأساسى لها، أو ما يحدده مجلس إدارة الهيئة بالنسبة إلى مدير الاستثمار الأجنبي بحسب الأحوال.

ب- بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم وعناوينهم.

ج- بيان بالأنشطة السابقة التى قامت بها الشركة التى تتفق ونشاط إدارة صناديق الاستثمار.

د- الإيصال الدال على سداد الرسم المقرر للهيئة .

هـ- أية مستندات أخرى تطلبها الهيئة .

وعلى الهيئة البت فى طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه أو تاريخ استيفاء ما تطلبه الهيئة من بيانات ومستندات خلال ذات المدة . ولمدير الاستثمار التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى القانون من قرار الهيئة بالامتناع عن القيد أو برفضه أو بشطب القيد أو بوقفه.

**** مادة (166) :** يبرم صندوق الاستثمار مع مدير الاستثمار عقد إدارة وعلى

الصندوق إخطار الهيئة بصورة من هذا العقد قبل تنفيذه للتحقق من اتفاق أحكامه مع القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له. وعلى الهيئة إبلاغ الصندوق برأيها في العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

**** مادة (167) :** يجب أن يتضمن عقد إدارة الصندوق بصفة خاصة البيانات الآتية :

- 1- حقوق والتزامات طرفي العقد.
- 2- مقابل الإدارة الذي يتقاضاه مدير الاستثمار.
- 3- حالات وإجراءات استرداد قيمة الوثيقة إذا تضمنت نشرة الاكتتاب جواز الاسترداد.
- 4- تحديد من يمثل الصندوق في مجالس الإدارة والجمعيات العامة للشركات التي يستثمر الصندوق أمواله في شراء بعض أسهمها.
- 5- حالات إنهاء وفسخ العقد.
- 6- بيان علاقة مدير الاستثمار بالبنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها وذلك فيما يتعلق بتلك الأوراق.
- 7- الحالات والحدود التي يسمح لمدير الاستثمار الاقتراض فيها من الغير لحساب الصندوق وبمراعاة الحد المنصوص عليه في المادة (144) .

**** مادة (168) :** إذا رخص لصندوق استثمار بممارسة نشاط آخر وفقاً لأحكام المادة (140) من هذه اللائحة في غير الأوراق المالية فلمدير الاستثمار بعد موافقة الهيئة أن يعهد إلى جهة متخصصة بإدارة هذا النشاط ويظل مدير الاستثمار مسئولاً عن هذه الجهة. مادة (169) ويحظر على مدير الاستثمار القيام بالعمليات الآتية :

- 1- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- 2- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- 3- الحصول على أو لمديره أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.

- 4- أن تكون له مصلحة من أية نوع من الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- 5- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.
- 6- أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.
- 7- أن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر ، وذلك فيما عدا الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام. وأن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة في بورصة بالخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج .
- 8- استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته .
- 9- إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو حجب معلومات أو بيانات هامة .
- 10- إجراء أو اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.

**** مادة (170) :** يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه ، وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة ، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.

**** مادة (171) :** يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص. وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين في الصندوق والمتعاملين معه ويعتبر باطلاً كل شرط يعفى مدير الاستثمار من المسؤولية أو يخفف منها.

الفرع الثالث : صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين

**** مادة (172) :** على البنوك وشركات التأمين الراغبة فى مباشرة نشاط صناديق الاستثمار أن تقدم طلباً للترخيص لها بذلك إلى الهيئة متضمناً ومرفقاً به البيانات والمستندات الآتية :

- 1- موافقة البنك المركزى المصرى أو الهيئة العامة للرقابة على التأمين بحسب الأحوال.
- 2- مدة الصندوق .
- 3- قيمة المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بحيث لا يقل عن خمسة ملايين جنيه.
- 4- السياسات الاستثمارية للصندوق.
- 5- كيفية الإفصاح الدورى عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الصندوق.
- 6- نظام استرداد الوثائق وإعادة إصدارها.
- 7- نظام إدارة الصندوق وكيفية تقدير أتعاب الإدارة .
- 8- طريقة التقييم الدورى لأصول الصندوق وكيفية تحديد حقوق الوثيقة .
- 9- حالات وقواعد تصفية الصندوق.
- 10- أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة .
- 11- الإيصال الدال على سداد رسم الترخيص للهيئة .

ويسرى على الترخيص الإجراءات والأحكام والقواعد التى تسرى على صناديق الاستثمار التى تتخذ شكل شركة المساهمة .

**** مادة (173) :** يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب فى وثائق الاستثمار بيان ما إذا كان سيتم استثمار أموال الصندوق فى أوراق مالية مملوكة للبنك أو شركة التأمين مع بيان الجهة مصدرة هذه الأوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقاً لما يقر بصحته مراقب حسابات البنك أو الشركة . ويكون البنك ضامناً لصحة ما يرد فى النشر من بيانات.

**** مادة (174) :** يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها

فى الفرع الأول من هذا الفصل. على أن تتضمن النشرة بيان كيفية استرداد قيمة الوثيقة وشروط وأوضاع وإجراءات ذلك . ويحتفظ البنك أو الشركة فى حسابات الصندوق بالسيولة الكافية لمواجهة طلبات الاسترداد.

**** مادة (175) :** يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار فى البنك أو شركة التأمين عشرين مثل المبلغ الذى يخصص لمباشرة ذلك النشاط.

**** مادة (176) :** لايجوز لصندوق الاستثمار بالبنك أو شركة التأمين استثمار أمواله فى صناديق الاستثمار الأخرى المنشأة بأى منهما أو فى صناديق الاستثمار التى تنشؤها أو تساهم فيها بنوك أو شركات يساهم فيها ذات البنك أو شركة التأمين.

**** مادة (177) :** تتحدد قيمة الوثيقة التى يتم استردادها على أساس نصيبها فى صافي قيمة أصول الصندوق فى نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد ويجوز لها إصدار وثائق استثمار بديلة للوثائق التى ترد قيمتها وفقاً لنظام الصندوق وفى حدود الحد الأقصى المرخص به.

**** مادة (177) مكرر^(*)** إذا انخفض عدد الوثائق فى صندوق استثمار بنك أو شركة تأمين إلى 25/ من إجمالي عدد الوثائق واستمر ذلك لمدة ستة أشهر متصلة ، وجب على مراقبي حسابات الصندوق إخطار حملة الوثائق بذلك. وفى هذه الحالة يجوز لحملة 5% على الأقل من الوثائق الدعوة لعقد اجتماع لحملة وثائق الصندوق للنظر فى أمر استمراره. ولا يصح الاجتماع إلا بحضور ثلاثة أرباع حملة الوثائق وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات الممثلة فيه.

**** مادة (178) :** تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين. وعلى البنك أو الشركة أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء أو أموال أصحاب وثائق التأمين على حسب الأحوال، وعليه إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة

(*) المادة 177 مكرر مضافة بقرار وزير الاقتصاد رقم 276 لسنة 1991.

نشاط الصندوق. وللهيئة الإشراف على نشاط الصندوق والإطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بذلك النشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وكذلك طبقاً للقواعد المقررة لصناديق الاستثمار التي تتخذ شكل شركة المساهمة .

**** مادة (179) :** على البنك أو شركة التأمين موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط صندوق الاستثمار ونتائج أعماله على أن تتضمن البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالملحق رقم (2) على أن تعتمد هذه التقارير من مراقبي الحسابات الذين يتم تعيينهما وفقاً لأحكام المادة (40) من القانون. ويتم نشر ملخص وافٍ لهذه التقارير وفقاً لأحكام المادة (6) من القانون.

**** مادة (180) :** يعهد البنك أو شركة التأمين بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار وفقاً للقواعد والأحكام المنصوص عليها بهذه اللائحة ، ويكون البنك أو الشركة مسئولاً عن سوء تلك الإدارة التي تؤدي إلى الإضرار بالصندوق.

**** مادة (181) :** يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المنشأ به الصندوق أو أى من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. وعلى مدير الاستثمار الذي يتولى إدارة نشاط الصندوق أن يقدم إلى الهيئة بيانات كافية على تلك الأوراق معتمدة من البنك أو شركة التأمين على النموذج الذي تضعه أو تقره الهيئة .

**** مادة (182) :** لايجوز قيد أو تداول وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك أو شركات التأمين في بورصات الأوراق المالية .

**** مادة (183) :** بمراعاة ما ورد به نص خاص في هذا الفرع تسرى على صناديق الاستثمار بالبنوك وشركات التأمين الأحكام والإجراءات المقررة لشركات صناديق الاستثمار الواردة بالقانون وهذه اللائحة.

- (1) المادة (147) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (2) المادة (175) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (3) المادة (125) ، (172) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (4) د. محمد عبدالحليم عمر، مرجع سابق، ص 37.
- (5) طبقاً للتعليمات الصادرة بمقتضى قرار مجلس إدارة الهيئة لسوق المال في جلسته رقم (10) المنعقدة في 1996/3/18.
- (6) المادة (125) ، (172) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (7) المادة (148) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (8) المادة (147) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (9) المادة (175) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (10) د. عطية عبدالحليم صقر، مرجع سابق، ص 223.
- (11) المواد من (153) إلى (155) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (12) المادة (157) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (13) المادة (156) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (14) المادة (156) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (15) المادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (950) لسنة 1992.
- (16) المادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (950) لسنة 1992.
- (17) المادتان (144) ، (174) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992.
- (18) نشرة الإكتتاب في وثائق استثمار الصندوق الثاني لبنك أميركان أكسبريس ذات العائد اليومي التراكمي.
- (19) المادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (20) صندوق بنك أميركان أكسبريس ذات العائد اليومي التراكمي.
- (21) المادة (177) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (22) انظر على سبيل المثال نشرة الاكتتاب في صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول وكذا صندوق استثمار بنك أميركان أكسبريس الثاني.

- (23) المادة (162) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (24) د. ضياء الدين عبدالحكيم عمران، المحاسبة في شركات الأموال، المؤلف 1998، ص 189188.
- (25) International Accounting Standards Committee, International Accounting Standard No.25, "Accounting for Investments", IASC, 1986.
- (26) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :
- د. محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتوسطة - المؤلف، ١٩٩٥، ص ٣٢٨-٣٧٥.
- (27) د. محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 337.
- (28) Financial Accounting Standards Board, Statement of Accounting Standards No.115, "Accounting For Certain Investments in Debt and Equity Securities", Stamford, Conn: FASB, May, 1993.
- (29) وزارة الاقتصاد، قرار وزاري رقم 503 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، الوقائع المصرية، العدد 230 الصادر في 12 أكتوبر 1997.
- (30) د. محمد عبدالحليم عمر، مرجع سابق، ص 52.
- (31) أ. محمود سليمان، مرجع سابق، ص 5.
- (32) أ. عمرو مصطفى أبوزيد، «صناديق الاستثمار في مصر - الأموال والإدارة (دراسة مقارنة)» ، أبحاث ندوة صناديق الاستثمار في مصر - الواقع والمستقبل، الجزء الأول، جامعة الأزهر، مارس، 1997، ص 65.
- (33) د. محمد شريف توفيق، مرجع سابق، ص 346.
- (34) د. علي محمد الجوهري، «مشاكل محاسبية» ، المؤلف ، 1993، ص 89.
- (35) International Accounting Standard 25, "Accounting for Investments", IASC, 1991.
- (36) د. جلال مطاوع إبراهيم ، د. تحسين بهجات الشاذلي، دراسات تطبيقية في المراجعة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998، ص 40-41.
- (37) د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 309.
- (38) د. محمد نشأت فؤاد، دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية ، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، العدد العشرون، ديسمبر 1994، ص 56.

- (39) المادة (148) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (40) المادة (147) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (41) المادة (175) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- (42) د. محمد شريف توفيق ، المحاسبة المالية المتوسطة ، المؤلف ، 1995 ، ص 57.
- (43) د. علي محمد الجوهري، المحاسبة في شركات الاموال، المؤلف، 1991، ص 194.
- (44) American Institute of Certified Public Accountants, Statement of Auditing Standards No.71, "Interim Financial Information", Codification of Statement on Auditing Standards, AICPA, 1993", Au Sec. 722, Para, 2.
- (45) Trites, Gerald D., et al., "Accounting for Portfolio Investment", A Research Study, CICA., 1984. P.73.
- (46) د. عباس مهدي الشيرازي، «نظرية المحاسبة»، دار السلاسل بالكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 201.
- (47) د. عراقي العراقي، «دور التقارير المحاسبية المنشورة في تنشيط سوق الأوراق المالية»، مجلة كلية التجارة ، جامعة أسيوط، 1989، ص 40.
- (48) د. عبدالفتاح محمد الصحن، د. عبدالوهاب نصر علي، «المراجعة المتقدمة»، قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، 1996، ص 150.
- (49) AICPA, SAS. No.71, Op.Cit., Para. 8.







لعبت المنشآت المالية الدور الرئيسى فى مأساة الأزمة المالية العالمية التى يكتوى العالم بنارها حالياً ولفترة لا يعلم إلا الله مداها. ولهذا السبب يكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة، إذ يتناول بشئ من التفصيل مشاكل المحاسبة والافصاح لكافة الأنشطة التى تمارسها ثلاث من المنشآت المالية هى: البنوك التجارية، شركات التأمين، وصناديق الاستثمار بداية من مرحلة التأسيس وحتى مرحلة إعداد القوائم والتقارير المحاسبية.

لقد تم استعراض التفاصيل الواردة فى هذا الكتاب بطريقة متسلسلة وميسرة بشكل يساعد القارئ على الفهم والاستيعاب سواء كان هذا القارئ مهنيا متخصصا، أو باحثا، أو طالبا بمرحلة البكالوريوس، وذلك من خلال الشرح المستفيض لأحدث المعايير المحاسبية الصادرة والقواعد والتشريعات المنظمة مقترنة بالعديد من الأمثلة التوضيحية.

ينقسم الكتاب الى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول، ويستعرض مشاكل المحاسبة والافصاح فى البنوك التجارية بأنشطتها المختلفة سواء فى مجال تلقي الأموال أو فى مجال استثمار وتوظيف تلك الأموال وكيفية التقرير عن نتائج أعمال تلك الأنشطة وبيان المركز المالي فى ختام كل فترة مالية.

الجزء الثانى، يتناول مشاكل المحاسبة والافصاح فى شركات التأمين بأنشطتها المختلفة سواء تأمينات الحياة وتكوين الأموال أو تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

الجزء الثالث، فيختص بمشاكل المحاسبة والافصاح عن أنشطة صناديق الاستثمار التى تشمل إصدار الوثائق بالصناديق المغلقة والمفتوحة، وكيفية حساب قيمتها الاستردادية. وكيفية المحاسبة عن الاستثمارات المالية فى ضوء أحدث المعايير والقواعد المنظمة.

Bibliotheca Alexandrina



0918055

الدار الجامعية



٨٤ شارع زكريا غنيم

الابراهيمية - الاسكندرية ج.م.ع

ت/فاكس : ٥٩٠٧٤٦٦ - ٩١٧٨٨٢